





کتاب القضاء  
نسخه شیرازی

۱۱۹۵: الالتقاط فی الفقه للعلامة الاستاذ الیه الشیخ میرزا حبیب الله بن محمد علی الرشیدی الحنفی المتوفی سنة ۱۳۱۲ هـ شرح علی الشرایع لکن بعنوان (التقاط فی الترتیب) مثل کتابه المصنف سنة ۱۳۲۲ هـ حال تلمیذه العلامة سیدنا محمد النقی المشهور بالسیّد آقا القزوی و بنی المتوفی سنة ۱۳۳۳ رابع من هذا الشرح من اول الطهارة الى آخر العبادات فی عدة مجلدات و خرجت من المعاملات الأجرة والعصب لمطبعان والرهن والوقف واصیاء الموات والصید والذباحة والقضاء بعنوان الالتقاط اقول حد من موقوفه النجف آبادی فی ملکته الحسینیة فی النجف مجلد الزکوة و مجلد الوقوف والصدقات بعنوان الالتقاط (الذریعة) إلى تصانیف الشیعة ج ۲ ص ۲۱۵ - ۲۱۶) وانا اقول هذا هو کتاب القضاء و کتاب اللقطة والعصب والوقوف ایضا موجود عندنا فی مجلد واحد و الحمد لله



بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

۵۴۹۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الالتقاط فی الفقه

مؤلف میرزا حبیب الله بن محمد علی الرشیدی

موضوع

بازرسی شد  
۱۳۱۲

شماره ثبت کتاب ۵۲۰۹

تکلیف فرستاده شد

۵۲۰۹



کتاب القضاء  
فی خمسین شرح

۱۱۹۵: الالتقاط فی الفقه للعلامة الاستاذ الكبير الشيخ ميرزا حسين  
بن محمد الرشتي النجفي المتوفى سنة ۱۳۱۲ هـ شرح على الشرايع لكن بعنوان (التقاط)  
فی الترتيب مثل كذا عصبه المطبوع سنة ۱۳۲۲ قمری تلمیذه العلامة سیدنا محمد التقي  
المشهور بالسيدي آقا القروي في المتوفى في سنة ۱۳۳۳ رابعت من  
هذا الشرح من اول الطهارة الى آخر العبادات في عدة مجلدات وخرجت  
من المعاملات الأجرة والعصب المطبوعان والرهن والوقف واصداء  
الموات والصيد والذباحة والقضاء بعنوان الالتقاط اقول هو  
من موقوفه النجف آبادی فی مکتبة الحسينية فی النجف مجلد الزکوة و  
مجلد الوقوف والصدقات بعنوان الالتقاط (الذريعة الى تصانيف  
التشيعه ج ۲ ص ۲۱۵-۲۱۶) وانا اقول هذا هو كتاب القضاء  
وكتاب اللقطة والعصب والوقوف ايضا موجود عندنا فی مجلد واحد والحمد لله



۵۲۱۷

۵۴۹۸

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب الالتقاط فی الفقه

مؤلف ميرزا حبيب الله بن محمد علي الرشتي

شماره ثبت کتاب

موضوع بازديدا شد شماره قفسه ۵۳۰۹

۹۲۵۰۲

بازديدا شد  
۱۳۸۲

کتابخانه  
۲۶ - ۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۵۲۰۹



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعن الله على أعدائهم اجمعين  
 الدين **كتاب القضاء** ومقاصد ثلثة الاولى القاض وصفاته والثاني في كيفية القضاء والثالث  
 في احكام الدعوى **المقصد الاول** في القاض **القاض** القضاء في اللغة لمن كثر منها ما هو المراد  
 به في المقام اعني الحكم والالزام وفي عرف الفقهاء عبارة عن ولاية الحكم بشرها اهلية التقوى يدل على  
 شرعية في الجملة الالزام الاربع من الكتابيات كثيرة او بعضها ولا يترقب في سوق من يداوى  
 انما جعلت خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق والاتباع الذي يفضل من سبيل الله ولت  
 صريح على شرعية الحكم بين الناس معنى فصل المحصنات الواقعة فيهم وقطع المتاع لان الحكم بين  
 الناس لا يقع له سوى الحكومة بالعنف المحض عنه اعني فصل المحصنات وبما استأذنت من ايات  
 الحكم في الذكر لانها انما تدل على الحكم بانزل الله وهو غير صريح في صحة التقاضي اعني الالزام لان  
 الحكم بما انزل الله عبارة عن الاخبار به وهو لا يستلزم شرعية الالزام والحكومة التي هي من شعب  
 الولاية ولذلك ان المرجع فيه عند الشك هو ازالة العلم بخلاف الحكم بمعنى الاخبار بما انزل الله  
 فان الاصل فيه اما الوجوب فافهم او الايجاب كما ياتي في الاشارة الى ذلك ثم مدلول الآية للتشريع  
 وجوب الحكم بالحق وجواز على ان يكون رضا النظم التزم اليه وعلى الاول يحمل وجهين ايضاً الاول  
 ان يكون الوجوب متعلقا بالمقتضى خاصة اعني كون الحكم بالحق فالجاء ان المقترح على الخلافه والتمس  
 عليها وجوب كون الحكم بالحق وعدم متابعه الحق فلا بد لاجل وجوب اصل المقتضى على حكم بل  
 يكون في الحق نظيره قوله ان اقتضوا ان الامانات الى اهلهما واذا حكمتم بين الناس ان  
 تحكموا بالعدل فيكون حال اصل الحكم في حق الخليفة وعينه من حيث الجواز والوجوب والتخيم مسكونة  
 فبعد على جواز اصل الحكم القدر المشترك بين الوجوب وغيره من ملامته المطلقة لان وجوب المقتضى في حق  
 جواز المقتضى في الجملة **فان قلت** لا معنى ليقرب كون الحكم بالحق على الخلافه لان الحكم بخلاف الحق لا

القول في معنى القضاء

يجوز لاحد وجوب كون حكم الحاكم اذا حكم عاين الحق ليس بخاس كون الحاكم خليفة لان وجوبه على  
 ناش من غير الجوز ولا ضرورة **قلت** نعم لكن لما كان وجوبه في حق الخليفة الاصل في حق غيره جعل الالزام  
 من مقترعات الخلافه وهذا ما تقول القائل امام الجماعة امام الناس في خضع في صلواتك  
 الخضع والخشوع في الصلوة امر غير البقي في كونه الا انه مؤكدا في حق الامام بل في حق المقتضى  
 على حسب مقدار قهرهم الثاني ان يكون المقترح على الخلافه اصل وجوب الحكم المقتضى بل على  
 وجوبه في حق الخليفة وامامه الجواز فلا وعلى الثاني اعني كون مدلول الآية جواز الحكم بعد الخلافه  
 فظنوا الى ورود الامر به مقام رفع الخطر يدل على علم الجواز لغيره يكون خليفة من جهة الله في الالزام  
 دليل القضي على عدم شرعية لغير القاض واما على اصل الاشارة الى ما حفظت من النسخ والله العالم  
**القاض** يعتبر في القاض امور اربعة وامور خلا فيه من الاول العلم الذي هو خض الامم الذي  
 هو اخص الناس من الخلفاء ويدين خفيها الامانة وصل الواجب وفي هذه الصان شاملة بما  
 لان ان اراد بالامانة ضد الخيانة فحق لكن ينسب بلضاح الواضحات من غير من العلم الذي  
 ان تخصيصه بالذكر بين سائر الكبار مع كونها من الافراد الواضحة الجلية على القائل وان ارادها المراد  
 في ذلك من مفهوم العدالة في سائر القاضات في الاستعمال الجليل للشرعية الذي لا يوجب حاف في المقام في حق  
 اعتباره هنا في القاض فالوضع والادارة نوعان في حق جميع هي العدالة والامانة وان كان المقتضى  
 في حق جوازها على اربعة ضد الخيانة كما يشترطه في حق جوازها على اربعة ضد الخيانة والعدالة وان كان المقتضى  
 بان وجوبه المقتضى هو كون المراد جوازها على اربعة ضد الخيانة في حق جوازها على اربعة ضد الخيانة  
 علمية ولهذا اردت فعل الواجب لانهم متلف في الوجوبية فانهم في الامور الكافية الاستعداد  
 بالقرينة في كون الحاكم صفة ملكية الاحتياط وقوة استنباط الاحكام كذا وبضاعة الى ان لا يفتقر  
 وقد صرح بالافتقار على اعتباره مثل صاحبك غير مقتضى الاجماع في كل خبره واطلاعه وانما  
 عليه باراد على اعتبار العلم في القاض ان التقدير ليس بعام كما لا يخفى لكن بعض اساطين متأخري  
 كالحق في حقها على ما قلنا في جواب سؤاله وبعض عاصمنا به من انما نحن الكافي في العلم بمجرد التقدير

القول في الامور العينية والقاض



بما ان قضاء المقتضى لا يتوقف على تحقق المسئلة لانه لا يسلط الاصل على غيره بل التبع **فقول** قال الاصل فقد اشار الى  
يقضي المقتضى لان سلطنة الشخص على الزام شخص اخر ولو بما يقتضيه تكليفه لا يتوقف على تحققه بل على ان يتحققه  
امرو من غير تحقق من له السلطنة المطلقة وانما اعني المولى لتحقيقه جل الله او من جعله سلطانا في ذلك  
وخلقه من حاسبه كالنبي والوصي بحيث تشكلت في قلوبها فالاصل المحكم فيه العلم كسائر الاحكام الرضعية  
ومنه ما يعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على وجه يباح منه ومما قلته فاعلم المتكفل امره على خلاف  
الاصل الاول فيكون قيل بانزله المستفاد العقلية لان استقلالها للعقل بذلك البيان الثاني فيكون  
لاحاد الناس الرجوع الى الاصل في موارد الشك ودعوى عدم تعقل الشك في الاحكام العقلية  
مختلفة بان الغير المتعقل انما هو الشك في موضوع حكم العقل لا في شخصه بصدقه فان حكم  
يقضي بالغير لا ينافي الشك في شخصه باعتبار الشك في كونه مضر بحكم العقل وجوب الامر بالمعروف  
النهي عن المنكر فيجب لا بدية قيام الشخص بذلك لان في الشك في عدم العلم بخصه يتصور بغيره لكن لا ينافي  
الامر بالمعروف على تقدير حسن العقل لهما اذ جاز ان ثابت في كل مكلف **فم** الزام الشخص بالامر بالمعروف  
تكليف الذي يستتر في الزام من الفضل المصطلح المستفاد الذي لا ينافي في الجملة يعني استقلال العقل  
بوجوده فاصل للخصومة والمنازعة احفظا للزوم والاحتلال والحجج والصياغ والفناء والفساد  
واما ان القاضي يحكم هو فليس العقل الذي يوجب كما لا يخفى فيكون جملة خصومه القاضية بالامر بالمعروف  
الاستقلال بالاصل وجوبه كاجمال يقع الشيء في ذلك كونه مضر او عاجل الزام فقد ظهر ما ذكرنا  
في تاسيس الاصل وحاصله ان الزام قد يكون فيما يقتضيه تكليف الملتزم عليه فيكون في غير مقتضى  
تكليفه **اما الثاني** فمخرج من مسئلة القضاء المخرج عنها بل هو يرجع الى الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر بناء على اختصاصهما بمهموم منكر ونظر الفاعل لا في نظر الامر من يندرج فيه ومسئلة اخرى  
الحاجل على ما صرح بعض اجله المتأخرين والانيكون دائرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
يقتضيه التكليف اقامه ما يحضه من الاخي فظهر ان المقصود بالبحث فيما يخص به هو الزام الشخص في غير  
تقتضيه تكليفه بل ان يكون الشخص معتقدا لطلالة مقالة الخصم فيحكم على خلاف مقتضى العقل

ما يقتضيه

ما يقتضيه تكليفه لان القضاء المخرج عن المسئلة لا يسلط الاصل على غيره بل التبع **فقول** قال الاصل فقد اشار الى  
بالبيعة التي يجب على جميع المكلفين تقريب اثارها مدمعا ومنكرا وغيره لان العلم بها انما يوجب  
الثبات والجهل بالزمام المنقضي ككتاب البينة مثلا الزام بغيره يقتضيه تكليفه وفلذلك ان الحكم  
في الثاني في ذلك من قام عليه البينة مثلا الزام بحسب التكليف لكن يمكن منع كون ذلك في الثاني  
بل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في قيام البينة في الثاني وجبا العمل بمقتضاها من غير حكم  
الحاكم الى الحكم كذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان الزام على وجه الامر بالمعروف لا يستلزم وانما في علم  
القضاء من الاحكام تاريخ القضاء هناك الى الثاني وجوبه بالوجود ان القضاء كما يكون بالايقتضيه  
تكليف الملتزم عليه كذا يكون ما يقتضيه تكليفه واما ان لا بد ان يكون في هذا الدليل فلا وهذا يقتضي  
في الفرق بينه وبين الامر بالمعروف فانه لا يكون الثاني في القضاء اعم من وجوده او من جبره  
صورة الاجتماع الى اجزاء الله الحكيم في الحكم عليه والزام جبره عليه والله العالم وان كان مرجع  
الامر بالمعروف في ثالث الصوابية ذلك لان هذا الالتزام ان صدر من الحاكم على وجه الحكمة  
تاكده وجوبه لان على الحاكم عليه **ووضع ذلك** حقيقة الفرق بين الامر بالمعروف  
والقضاء هو ان الالتزام على وجه الامر بالمعروف للزائد في تكليف الملتزم عليه شيئا على ما يقتضيه  
املة المعروف المذكور في الالتزام بخلاف الالتزام على وجه القضاء فانه مسبب وجوب الالتزام  
بالزوم سواء طابق تكليفه ام خالفه بعبارة اخرى سواء كان الملتزم به لازما في الملتزم عليه  
قطع النظر عن الالتزام ام لا فاللزام مسبب عن الزام على وجه الامر بالمعروف مسبب  
على وجه القضاء والزمه تاكيد للزوم انما طابق التكليف فلهذا فظهر ما ذكرنا ما دام في الالتزام  
الاجتماع فان الالتزام بالايقتضيه التكليف مادة افتراضية الامر بالمعروف والزام ما يقتضيه  
تكليف الملتزم عليه دون الحاكم الملتزم بمادة الاجتماع افتراضية القضاء والزام فيما يقتضيه  
التكليف مورد اجتماعها الموردي ويمكن الفرق في هذا الصوابية باختلاف الجهة فان الحكم كما  
اذا الزم بعنوان الامر بالمعروف الذي هو مشترك بين العالي والمفقد وبينه هذا لا يزيد

٩٣

حكمه



في لزوم الحكم وجوب الزامه وان الزامه ان القضاء فهو وجوبه كذا لو جرح حيث ان المصنف عن الحكم  
معصية من جرحها لانه الحكم ومن جرحه على الحاكم فانهم اذا تحققوا في الرفع علم ان مسئلة  
قضاء المقلد تشتمل على مسائل ثلث الاولى قضائه مستقلا عن نصيب الحق بهذا القضاء او كذا  
لرفع ذلك وغاية ما ينوهم لانه على ذلك امور كذا في الاطلاق مدد على وجوب الحكم بها  
انزل الله من الآيات والآخبار كقولهم ومن حكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون فلو  
قدموا احكامهم بين الناس ان حكموا بالعدل وقولا لهم ومن حكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون فلو  
وهو يعلم فهو في الجنة وغيره من الآيات والآخبار ويزيد في الاطلاق لاهلها ووجهها  
في مقام بيان حكم اخر وهو كون الحكم لا بد ان يكون بما انزل الله وعن علم وعز ذلك لا يخفى  
على من لا حظ له مع سماعها ومصبتها وانما يابعد تسليم الاطلاق القابل للاستدلال بان المامى  
بالحكم هو الذي كان عالما بالحق وبما انزل الله فحق الشبهة الموضوعية التي هي محل استئصال الفقه  
للبيضة والامان مثلا اختلاف الفقهاء في دين ابيهم او غصبك نحوها من الشبهة الموضوعية لكونها  
هذه الاطلاقات الى المقلد الجاهل بالحال فان الحق بما يقول المدعي او المدعى عليه كالاتي به  
الى المقلد الجاهل بالموضوع اضم مع قطع النظر عن قلة استخراج الحقوق باربع وجوه هامة  
يعمل بها بالقضاء عند المحلل بالموضوع فان قلت بعد ملا حظرة اية البيضة والبيضة  
نحوها من الموازين الفرق نقول ان للمقلد في الشبهة الموضوعية ليس بجاهل بالحق وهو في البيضة  
مثلا في عليه الحكم كونه حكما بانزل الله قلت هذا مني على عيني اية البيضة وما يبر  
الموازين في حق المقلد اية ومستتر في عدم المنع الاطلاقي على وجه يشتمل المقلد اية هذا في  
الشبهة الموضوعية واما الشبهة هكيتية بان كان اختلاف الفقهاء في اية البيضة اية البيضة في حكم  
فل مسئله المخبرات ومثل مسئلة يخرج عشر مضلعا ونحوها من المسائل الخلافية على تبيين  
احدها بان رأى الحكم عقلياً موافقاً لراى المحكوم عليه في الحكم الشرعي بان رافعا الى مقلد  
يوافق الشرع عليه في الحكم الشرعي الثاني بان رايها مختلفين ولا ريب ان اطلاق الامر بالحكم بحسب

الالزام بالحق وبما انزل الله على فرض تسليمه صريحاً فيقول المصنف الاخرى لعل من الاطلاقات  
عز ذلك وهو ما كان الحكم الواقعي في هذا الحكم والحكم عليه فلو اختلفا كان الحكم عابراً الى الحكم  
غير متمثل لتلك الاطلاقات اولان مجرد الالزام بالحكم الواقعي مع قطع النظر عن ملطنة الملام ونصير  
ونصير معقول مع اختلاف الحكم عليه للحاكم في الحكم الواقعي لان الالزام انما يتحقق على التميز بين  
الحكم الواقعي من غير تقدير فعلياً واجتهاداً ان الحكم الواقعي غير ما يقول الحاكم وان حكمه حكم الجاهلية  
فليس يتمرد عن حكم الواقعي على تقدير عدم قبوله لحكم الحاكم الذي اعتقد كونه حكم الجاهلية باج  
عليه الثاني ان ذلك لانه ما هو ان يكفر بالليس بحكم الله وحكم الجاهلية قضية هذا المقال  
ان الحكم الذي اصاب الناس بالزامه على التميز اما ان يكون هو حكم الله الواقعي غير تقدير لغيره  
الملمن اعني الحاكم لو يكون مصداقاً لما عتقه الحاكم عليه من وجوب الزام الحكم الذي اعتقد  
الحاكم حكم الله وبيان اخرى اعطاء الملمن يوجد فاف طريقتها الى الحكم الواقعي الذي عليه  
واخرى موضوعاً وقيداً للملمن به وعلى الاول الملمن عليه لا يخفى عن احوال تلك الاول ان يكون  
جاهلاً بالحكم الواقعي والثانية ان يكون عالماً به فتقديداً واجتهاداً بالعلم المطالع للحكم  
والثالثة ان يكون عالماً بالعلم الخالف في الحالين الاولين يعقل الزام الحاكم بالحكم الواقعي  
كاللا يخفى وفي الحالة الثالثة لا الزام به غير معقول اذ المفروض ان الملمن به ليس بالحكم الواقعي  
واعتماد الملمن فرض طريقتها اليه والحكم الواقعي باعتماد الحاكم عليه غير الذي اعتقده الحاكم  
فاذا اراد الحاكم الزامه بمقتضاه فله الانتفاع عن ذلك فانما بانك انما لم تر بالزام الواقع  
وهذا الذي نلزمه به ليس هو الواقع بل هو حكم الجاهلية الذي امرت ان تكفر به وعلى الثاني  
يجب على تقدير كون الملمن به هو الحكم الذي اعتقده الحاكم الملمن بان يكون الملمن به الحكم  
فالالزام بالواقع بهذا الحكم معقول في الحالات الثلاث لكنه قيد في آيات الحكم ويجوز ان لان  
الحكم المامور به انما هو الحكم الواقعي الذي يختلف عليه بالقياس للحاكم والحكم عليه وقيد  
باعتماد الحاكم واردة الحكم الفعلي الخاص منه لا بد له من الناس ليل اخرج كالاتي



والتي تفرق بين ما يشترط العقل ودعوى الحكم الذي لا ينافي الزامه لا يفصل بينهما  
 طريقة غير اعتدال المزمع لا تنفع لان اعتبار اعتقاده طريقتا غير اعتبار موضوعا وفي الحكم الواجب  
 كما لا يخفى على المتدرب هذه حال الصلوات الاخرى واما الصلوة الاولى فهي صورة الموافقة والفرق  
 في وجوب الزام مع مسامحة ان يجزى على كل احد الزام المعزى عن الحق والحكم الواقع اذا كان موافقا  
 مع المأثر في الحكم الفعلي لكنه لا ينفذ لان مرجع الالزام بالمعروف الذي لا ينكره احد من اهل  
 فلا يفرق الزام في تكليف المأثر عليه زيادة على ما يقتضيه تكليفه وقد عرفت ان الكلام في  
 الزام الذي هو سبب وجوب الزام لا يعين **فان قلت** بعد تسليم اطلاق الادلة بما  
 لا يقتضي ان الزام صحت ما يقتضيه صورة الموافقة مستلزام المأثر عليه زيادة على الزام  
 الذي كان يقتضيه تكليفه غير عليه ما اعتبر مرجع بين وجهتي نفس اولى المأثر به التي ينبغي  
 الزام على وجه الامر بالمعروف من جهة الزام المأثر المدلول عليه بايات الحكم الذي  
 لا يقتضيه فاذ ان ثبت قضاء المأثر في هذه الصلوات في صورة الموافقة بعد القول بالفضل  
**قلت** يمنع عدم القول بالفضل بما ذكر لان الفصل المنفي انما هو ثبوت احكام القضاء  
 في صورة الموافقة ثبتت اية ذلك في صورة الموافقة لا انه اذا ثبت الزام المأثر للمعروف عصى  
 الاحكام في الصلوات الاخرى ثبتت اية في الصلوة الثانية كذا وقد عرفت ان الزام في صورته  
 الموافقة لا يساعده دليل الخصم زيادة الحكم **فان قلت** اذا ثبتت صورة الموافقة ان  
 الزام المأثر من زيادة على ما يقتضيه الامر بالمعروف ثبتت اية ترتيب احكام القضاء على ان  
 بعدم الترتيب انما يقول ان الزام المأثر لا يرجع الى الالزام بالمعروف لانه الزام موجب لتكليف  
 زائد ومع ذلك لا يوجب احكام القضاء **قلت** يمنع تاثير الزام المأثر في تكليف زيادة على  
 ما يقتضيه الامر بالمعروف ما ذكرنا من تسليم الاطلاق لا يفي ذلك في لو ثبت الزام في الصلوة  
 الموافقة اية لم يكن له سوى اقتضائه في نفسه لتكليف المأثر عليه الزام واما اذا لم يثبت ذلك  
 او ثبت عدم اندراج هذه الصلوات في الاطلاقات فلا زام الذي دل عليه الاطلاقات

لا يقتضيه

لا يقتضيه سوي معنى الامر بالمعروف بغير تسليم الاطلاق ومنه تنبئ القول بالفضل بان  
 مقام الاطلاق شئ واحد القضاء المصطلح الذي يخفى تكليفه يقتضيه عليه وحاصل الكلام ان قولا  
 الحكم لو شغل صورة الموافقة لم يكن له معنى سوى الزام القضاء لان الزام القول بالفضل في  
 هذه الصورة وغيره من صور الموافقة لا يقتضيه سوى ذلك واما اذا قلنا بعدم التخصيص  
 في عبارتي الامر بالمعروف لم يزد في مقتضى ما يقتضيه الامر بالمعروف شيئا فيكون محله  
 ادلة فانه وثائق او بعد تسليم الاطلاق مع بان الاطلاق مفيد بادلة على اشتراط اذن  
 الامام والاجماع والاخبار ولم يقع دليل على ان المقلد ما ندون في القضاء كالمجتهد **فان قلت**  
 الكلام في المقام بعد الفراغ عن اذن الامام لانه شرط اجماعا لان القائل يجوز قضاء المأثر  
 في شرطية الاحتياط لا في شرطية الاذن فالاحتياط عنه قبل المأثر المختلف فيها فكما ان القول  
 بعدم اعتبار الاحتياط ليس في الاعتبار اذن الامام فكذلك في اعتبار الاحتياط ليس في الاعتبار  
 والدليل على ذلك ان العلماء اذ كانوا شرط الاذن مستقلا لم يدعوا الاجماع فيه بشرط الاحتياط  
 مستقلا من اطلاق الادلة بما رتبها مفيد بما دل على الاذن ليس في محله **قلنا** ان ثبت عند  
 القائل اذن الامام للمقلد فهو يكفي لان اذنه دليله على عدم شرطية لان الامام لم يأت  
 في غير الشرع وان ثبتت عند الاذن فاق فائدة له وهذه الاطلاقات **فان قلت**  
 فائدة اثبات اذن الامام بذلك فانه بما تلتزم ان ارتفع ما ثبت ان الحكم بين الناس  
 حكم الاحكام الواقعية الالهية نظير سائر الكاليف المتعبدية باطلاق الايات الزاغة لوجوب  
 كونهم حضار الامام ومقتضى ثبت اية ان الامام لان كلاس الحكم الشرعي الذي  
 عن المأثر بعد ما عشت الامامية القائلين بالقصة والوجه دون الخطا والاحتياط **قلت**  
 انما الحكم بين الناس من الاحكام الشرعية كرامة الحق ووجوب الصلوة وابعاد التنكر  
 وعز ذلك فلا معنى لاشتراطه بان الامام لان الاحكام مع الناس الامام والمأمور على حكمه  
 فامع القول بالاشتراط الاذن واما مع الاجماع العلماء على ذلك واشترط وجوب صلوة



الميت فان الرجوع اليه من غير طلاق لا يوجب الرجوع اليه من غير طلاق  
 المتصل بالطلاق فاستمر فادخلوا من التقييد اذ عليه فان الاطلاق مع ثبوت شرطية اذن  
 الامام بالادلة الخطية بل الاجماع لا يخفى في مطلوب الحكم فان قولهم ان الحكم يبي التنا  
 جميعه القضاء في نفسه قابل للتبوت في حق المجهول والمقلد لكنه يحتاج الى اذن الرئيس الواقع  
 ونفسه والقدر الثابت منه في حال الغيبة اما هو الاذن للمجهول لا المقلد ودعوى  
 الاذن لهما باطلاق اذ لا يوجب نصب نفوذ صفة **الدليل الثاني** مشهور في حجية  
 عن الصفة اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظر الى رجل منكم يعلم شيئا  
 قضيا بانما فاعلموا فامينا بينكم فاني قد جعلته قاضيا فيما كوا اليه وحده لا يستلزم ان لا  
 بالعلم بان يظل الظن للدخول الدليل على حجية علاقة المتابعة وهو وجوب العمل للاجماع على عقد  
 اخصاص الغضاوة بالعلم المستقيم ونفوذ قضاء المجهول لا يبق العلم على ظاهره حكم  
 عليه الادلة الظنية بعد قيام القاطع على اعتبارها فلا حاجة الى صرف القطع ظاهرة  
 بادارة عموم الحان لا ناقول العلم اخذ موضوعا للقضاء طريقا اليه وحكم الدليل الدال  
 على الظن على ما يقتضيه العلم انما يتلوه العلم الطريق الى العلم الموضوعي فان الحكم لا  
 فيمنع التماس دليل اخر سوى ادلة الظنون كما نقر في محله مع ان ذلك لا يضر المستدل لان  
 ادلة التقليد حاكمة على الرواية كما لا يخفى فاذا ثبت ان الماد بالعلم لا يستعمل الظن لوجوب  
 العمل بخلافه من المقلد انما فان قلت المقلد ليس بظان بل هو متعبد بقول المجهول  
 قلت الماد بالظن كما لا ريب العمل به ولو قصد كالاخفى والجواب عنها اولان  
 اطلاق العلم على ما يشمل الظن وان ذكره بعض في تعريف العقدة لكنه ليس بهود في  
 لغة العرب لان الجازات وان كانت نوعية الا ان العلاقة المتابعة التي هي انما  
 لا بد ان تكون في الصفات الظاهرة والجامع القريب لا كل مع يمكن ان يفرض والاراء  
 وحي العمل ليس هذا البتة عضو ما على طريقة غير هذا لا يستلزم من يقول باعتبار

الظنون الخاصة فان من حيث ذلك في الحقيقة الى المقيد العرفي نظر الى كونه الظنون الخاصة طريقا  
 لوعية غير مشروطة بافتادتها الظن بجوابها فليس في مقام العلم بها من جهة فنية والعلم المتنا  
 وجوب العمل الا ان يلاحظ المتابعة يخرج بها الشك الى العرفية **قالت** ذات الامارة النوعية  
 وبين العلم وقاها ان احراز صفة العلم بالحكم الواقع في الحكم لا بد ان يكون موطنا بنظر الحكم  
 عليه كاحراز صفة المرجولية لان احراز فرد الموضوع ليقبل ان يكون موطنا بنظر الحكم  
 الا بدليل اخر فاذا احراز الشخص عند نفسه شخصا جامع بين الصفتين اعني المرجولية والعلم  
 بالحكم الواقع في الحكم كالمبرور **ومن الواضح** ان الجاهل بالحكم لا يعقل في حقه احراز العلم  
 في شخص الظن بل لا بد ان يوسع احراز شخص ظن بان حكم للز هو للزمت مثلا وهو غير مراد  
 ظن حكم المبرور العلم بان زيد ظن يكون حكم للز هو للزمت والعلم بان ظن حكم للز هو للزمت  
 فروع واضح في ولعل الخ الموقن من هذه الدقة حيث طبق الاستدلال بالرواية في حكم جوابه  
 على علم المتراضي او ظنه بالحكم فقليلا متراضا التي هو ان يقاها في الظن فان الحكم واحد  
 الظن بالحكم في نظرهما جدا لكن نقول في الجواب ما مر في صورة الموافقة من القول بالوجوب  
 وعند موضوعه بالمتقن لان الحكم والادلة باليقينية تكفي للحكم عليه لا يقينية انما  
 هو قضية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **فان قلت** علم ما هو من مقتضى الاستدلال  
 بالرواية نفوذ القضاء مطبق في حق المجهول مع انها ما اعظم ما استدلهوا عليه نفوذ  
 حكم المجهول في حق الغيبة **قلت** الاستدلال بها اما هو لاجل ثبات شرعية القضاء  
 في الجملة وان ما ورد من نواحي الحكومة كقوله اتقوا الحكومة فاعلموا بالامام العالي الخ  
 مخفى على القاص واما الاستدلال به على الشرايط الاجتهادية وان الحكم هو المجهول فلم يجد  
 من معتقد لان العدة في هذا الباب هي مقولة ابن حنظلة مع ان بهي المجهول والمقلد قد راجعا  
 لان المجهول باعتبار اضافة العلم ببعض الاحكام بقوة النظر والاجتهاد في الباء تصديق  
 عليه في العالم دون المقلد فلو انما الحديث على ظاهره العرفي من ان كتابك لك التجوز انما



ثم الاستدلال على نفوذ قضاء المجتهد وان كان لا بد من الاستدلال بالمشهور وما يقرر بها  
 من الروايات فليست باحسن الطرق وهو حمل القضاء على الاحكام الفعلية لا على الاحكام الشرعية  
 والظاهرية فان العلم بالاحكام الفعلية يتم بالجدد والمقلد على حد سواء كما لا يخفى على من  
 هذا الحمل خلافه كما لا يخفى ان المراد ما ذكره في ان يوشى من قضايهم لا يشيرون فيها بالافاضة  
 القضائية اللهم على علم السلام ظاهرة او مرسومة في الاحكام الواقعية المختصة فانهم لا يفتقدون  
 عني ذلك انها مختصة بمقتضى حفظ الورد في مقام تحديد القاضية الى كم ونوعية  
 فانها ظاهرة في المجتهد قال الراوي بعد حكم التامة بعد الحكم الخالفين وان التوصل الى التام  
 حكمهم توصل الى المستكشفين في بعض الرجلين المخاضين المذكورين في صدر الرواية قال  
 انظر الى صرح من حكم قد روي حديثا ونظر في حلالنا وحرمانا وعرف احكامنا فارضوا بحكمنا  
 فان قد جعلت عليكم كما لا يخفى دلالة كل واحدة من الفقرات الثلاثة على الصلة ورودها في  
 مقام التجدد المطرد والمتعدي كل هو الشا في نفوذ الحدود على اختصاص الحكم بالجدد لا بغيره  
 لان رواية الحديث سواء حملت على الرواية المصطلحة في الشارح او على المذهب اللغوي اعني  
 حمل قول المعصوم فعليه الذي هو حكم الله الواجب بعد الانطباق على المقلد لا على من اهل  
 الرواية احد المعنيين لا لا يخفى وصحة ان المجتهد انهم ليسوا اهلها فحق مقتضى الرواية في حق  
 الامامة بالرواية مدفوعة بان المجتهد احضر المأوى لكل مجتهد رادى ومجته **واما**  
**اختصاص النظر في الحلال والحرام** بالمجتهد فهو اوضح ان ليس المقلد اهل النظر لا لا يخفى في  
 ان المراد بالنظر في الاحكام عدم الخلق فيها كما هو شأن الخالفين المخاضين عن امتثال احكامهم  
 فيم المقلد الشيعي اية مكاره واضحة لظهور في الرواية والتفكير الخاص بالمجتهد **واما**  
**الاحكام** من اية واضع حصوله الاخذ بجمع الضام والتفكير في كفا في الغاية بل يقطع  
 العلم للظهور في الاستدلال الذي هو الحاصل بالعلم بعلية الاحكام والحاصل ان ظهورها  
 في المجتهد منكم مكاره ودعوى عدم دلالة على الصلح من جهة منهم الوصف قد ظهر منقضا ما

اشترنا ورودها مقام التجدد لا في الامر بالخير **والجواب** يخبر في مخالفة رؤسنا الفقيه  
 المصرين بالاتفاق على المع مع عدم صرح منهم بالخارج بل هذه الروايات التي خرجت ووصلت  
 من ايديهم لا ينافي عدم ظهورها في الدعوى فان اول من استدل به على الجواز الذي في جوابه  
 على الوجه الذي قرناه في تقريب الاستدلال وقد ذكر في الاستدلال كلمات لا يخفى على المتخصصين  
 ما ذكره في رد المحتار نادرة على ما عرفت فضاة المقلد على وجه الاطلاق لا راجع الى راسد  
 عامته واخرى فانها اجماعا مقبولة لانها في الروايات هو علم ما قال والله العالم **الذي**  
**الثالث** الادلة الدالة على اعتبار المقتضى وعمومها للجدد والمقلد في نفعان احدهما دليل  
 على كونهما في موازين القضاء وفصل المقتضى وفتاها في الحكم اليقين وسائر الجوانب  
 والثاني دليل على صحة العمل بها **اما الاول** كقولهم انما اقصى بينكم بالبين والابان وقوله  
 استخرج الحقوق باربعة الحديث في روى الاستدلال بها انها وردت في بيان ميزان الحق  
 واستخراج الحقوق واما تعيين القاض والمقتضى فوكول الدليل خارج فضا بمصلحة العمل  
 لا مصتب الاطلاق حتى يقع عند الشك في صفات القاض ولذا لم يستدل احدهما على  
 ما شاك من صفات القاض وغاية ما يروى في وجه الاستدلال بها انها دللت على ان الحكم  
 على طبق البينة في الموضوعات المستنبهة حكم الله الواقعي فيندرج تحت ما انزل الله الذي ما تقدم من ادلة الحكم  
 على وجوب الحكم بعمومها فانما ان المجتهد ان يحكم بين المخاضين بمقتضى البينة او اليقين كحكم  
 لكون الحكم حكما بما انزل الله **وفيه** ان المعالم من ادلتا كون الحكم على طبق البينة في الغلظة  
 من الاحكام الواقعية فلهذا للمختص بالمجتهد مع كون حكم غيره بمقتضى البينة غير انزل الله  
 وبعبارة اخرى علم ان قدر ان فصل المقتضى بمقتضى البينة حكم من الاحكام الالهية دون التي اهلية  
 لكن على وجه الاحوال القابل للاختصاص بحكم بعض دون بعض على ان يكون حكم غير المجتهد  
 غير واجب بالبرهان فلا بد من ذكر دليل عام في بيان فصل المقتضى بهما من احكام الله وهو  
 مفقود ومع وجوده يستغنى عن التسليم بادلة الحكم وايضا الحكم بمقتضى البينة حكم انزل الله



فيقولون

والتي حكمها الله تعالى في الدين والادلة التي لا بد لها من الحكم الذي انزل الله تعالى في الدين  
 بغير قيد فافهم **واما الثاني** فقد ظهر جوازه مما مر من الادلة الدالة على وجوب العمل  
 بالبيعة كادلة سائر الطوائف والطرق الشرعية لانهم في المحجة على من يعتقد بكونها غلاة في غير  
 ادلتها فرض صورة علم الحكم عليه بصدقها وصدق المدعى في ذلك بالمرحوم بقوله في  
 العمل بقضاها ويجوز على سائر الناس ايضا الزامه عليه مع التفرغ مع الالزام بما  
 تكليف الحكم عليه الذي قد عرفت انما لا ينبغي الزامه بالمعروف في شئ والله العالم \*

**تذييل** مشتمل على امور **الاول** ان ما قلنا من القبول من الفترات الثلاث ظاهرة او مخفية  
 ولو لم يلاحظها سدها في ان العرف في القضا والحكومة بالحكم الواقع في علم القاض وطريق  
 البر وان كان مقتضى القاعدة عليها انما انما في الشريعة فانما طاعة معرفة موضوع الحكم في الحكم  
 بنظر الخاطي لان الخاطي على اهل النظر واهل المعرفة مع كون النظر والمعرفة الامور مختلف  
 منها باختلاف الناظرين بنفسه بغير بيان المناط في شخص الحكم الذي لا بد ان يراعى في  
 به هو نظر الناظر واذا لاحظنا مع ذلك ان نواع الارافين في ذلك لا يختلف في الحكم لا يفتل  
 ابقاء الشئ على حاله والالكان في بعض النظام على العباد بل المبدع وقد فصله بوجوه  
 بلغ الاستحسان وحده الدالة على ان ما فصله بل لا ان لا يكون هو الحكم الواقع في وقت قبلة  
 بطريق القاض والالانم الحذور الذي شرنا اليه سابقا وهو استحقاقه نفق الفصل والقضا  
 مع الاختلاف في الطريق لان الحكم عليه ان يروى القاض الحاكم بانك امرت بالقضا على  
 حسب الواقع النفس الادري وهذا الذي نؤمن عليه حكمه لجاهلية دون الواقع بل هو الحكم الثابت  
 الذي يراه الفاضل واذا ضمننا ان ذلك قولهم فارضوا به حكما وقوله في اني قد جعلت قضا  
 تاكدت الدلالة لان الحكم والقاض اذا تعقلا معناه المطابق تعقلا متبوعا في النظر  
 وجواز معارضة الحكم عليه بنظر وتقليد واذا اضمنا ان ذلك تفريع الامام في علم قضا  
 قوله فاذا حكم حكما فام يقبله من آراء تاكدت الدلالة لا لا يخفى واذا لاحظنا مع ذلك كلفنا

فان كان

فان كان كما واحد اختلفا وجلا ان احكامنا فيهما ان يكونا الناظرين في حكمها واختلافها في حكمها  
 اخر المرحلات صادرة الرواية في المطالب وهو القضا المصطلح اعني الالتزام وغيره يقتضيه  
 تكليف الحكم عليه ان يكون ما فصل به هو الواقع المفيد بطريق القاض اليه ولو كان العقل  
 هو الحكم الواقع في غير المفيد الغير المتطوق صورة اختلاف القاض والمقتض عليه في الطريق يمكن  
 للعدول من مرجحات الواقع الى ذكر مرجحات الواقع بقول مطلق ولا زمر عدم نفقوا احتكام  
 المعين اذا كان مرجحا بالنسبة الى الحكم الذي التزم به الحكم عليه اللهم الا ان ينزل الزاوية  
 على شئ جهل الخاصين بالحكم وعكس شئ غيرهما الى الواقع ويقتض اطلاق الرواية التي  
 لو حملنا المشهور على ما استظهرنا من الاختصاص بالمعتمد با ردة اصل العلم بقوله يعلم شيئا  
 كانت في الدلالة على القضا المصطلح اعني اعتبار نظر القاض ورايه دون الحكم عليه لا يقتض  
 كما لا يخفى على التدرب وان اخصت المتولة بعض الدلالة مثل ذكر المرجحات الحكمين ونحوها  
 والله العالم **الثاني** ان الادلة الدالة على القضا المصطلح اذا قيلت الى العقل الذي  
 به الحكم عليه في تقليد او اجتهاد يكون مخصصة الدليل الدال على اعتباره فيجب على القاض ان لا  
 الالتزام بفتوى مجتهده الا انما ارضه حكم حاكم في مقام الخصومة فيجب عليه ترك الالتزام به  
 تلك الواقعة والالتزام بحكمه وهو واضح **الثالث** ان لا حاجة الى قيام دليل اخر في الخلق  
 على حصة نقص الحكم لا سيما وجب الالتزام بفصل الفاضل ومقتضى القاض حكم العقوبة  
 والسنورة ونحوها من اجاب القضا واطمة لو لم يكن معنى سكو الالتزام به بما وبالمقتض عليه  
 كما لا حاجة الى قيام دليل اخر على حصة نقص الحكم المحكم عليه او غيره لان القضا كما  
 الذي يتفق على القضا بل هو عقلا لا كلاما هو العلم بالبقاء وهذا نظير ما اذا في وقت  
 ثم ان الامر بالوفاء بالعقود لا يفيد سوى حكم تطبيق **واما الحكم الوسيط** وهو من  
 العقد فيستدرك نحو البيضا بالي ارام في حيث قلنا ان وجوب الوفاء بالعقد بنفسه  
 يتضمن لزوم اثره انه اذا وجب الوفاء بمقتضى العقد في جميع الحالات حتى يفقد قول القاض



او الترتيب فسخت كان ذلك عين الزوم لان هذا الامر الوضعي لا يزيد في الاثر سوى جوارحه  
 به في الحال كما لا يخفى الرابع دلالة القبول على الفناء في الشبهة الحكيمة واضع واما دلالتها  
 في الشبهة الموضوعية فلا يخفى على اشكال لان مورد هذا الشبهة في الحكم للقبول بلفظ  
 الامام لا بخصوص المورد بل لان الحكم مقتضى الشبهة ليس الحكم بحكمهم بل بحكمهم وظاهر التخصيص  
 المفروض عليه لا يخفى فهو قوله انظر وانما هو انما يصح لا يجدي مع تفريع فاحكم حكما اياه  
 عليه فغيره فالمستند للفناء في الشبهة الموضوعية غير المتبولة من الروايات ويمكن ان يكون  
 ما يحكمنا بالقديم اي حكم حكما فيم الشبهة الموضوعية اي حكم حكما في تمام الكلام في المسئلة  
 الاولى واما المسئلة الثانية اعني نصب الجند المقتل للقضاء والنظر في الرضا وكوكيله  
 في احواله نصية الحكم فالحجتها ايضاً عدم الجواز للاصل السلام معارضه الدليل **اما الله**  
 اعني النص فلا يثبت جواز نفي فقهه على امرين احدهما بمنزلة الصغرى والاخر بمنزلة  
 الكبرى احدهما ان يكون النص جازيا في حق الامام والثاني ان يجوز له ان يكون جازيا في حق  
 غيره وكلاهما منجها **اما الاول** فلا يجوز نصبه موقوف على شرعية قضاء القضاة  
 عدم كون الاجتهاد من شرائط القضاء عند الله نعم اذ لو لا ذلك لم يجر الامام في تطبيقه  
 لانه لا ياذن في غير الشرع ولذا يستلزم ان يفتي على خريجه وكونه من الاحكام الشرعية  
 استلزام الاستدلال اذ لو لم يخصصه من ذلك بالشرع استلزام الاستدلال في خصائصه  
 العقلية الامامية لان يطلق بناء المؤمنين مع القولا والاطلاق بغير اختيار سابق وشرط  
 عند الله قهر ورضا الربيع غلط فاحش وان كان النبي وخلفاءه صلوات الله عليهم اجمعين اولى  
 بالمؤمنين من انفسهم فجميع الامور ينفع الاية الشريفة وما كان مؤمن ولا مؤمنة الا بقضاء الله  
 ورسوله اما ان يكون لهم الحجية الالوية والحكمة اياها كان اجتهادها كاجتهاد غيره في القضاة  
 كان نصب القضاة كقضاء المارة مراعى من شرع في جواز نصب الامام لموقوف على عدم كون  
 الاجتهاد من شرائط الالوية ولذا ذكر القضاء من شرائط القضاء في قوله امضا في الشرط الاول

### باب على كذا

بريدون بيان حكم الشرع وان القضاء الشرعي في الشرع الذي هو للشمام او لاهل ما دون ذلك هو خالف  
 بالشرط الزمومة فاذا توقف جواز نصبه على عدم اشتراط الاجتهاد كان لما في الجواز لوجهين احدهما  
 الاصل الذي اشار اليه فان مقتضى الفصل في احواله قبل المامات ملحق بالامام الامارة عند عدم  
 الاطلاق لاصالة عدم ترتيب الاثر على فاق الشرط ودعوى اطلاق آيات التشاهد القضاء والحكم فاما  
 ما فيه والتفيد والثاني الاجماع المستفيض حيث صرح غير واحد بالاتفاق على اعتبار الاجتهاد في القضاة  
 لا لا يخفى على اهل التحقيق والخبر **اما الثاني** اعني ثبوت الولاية العامة للمجتهد بحيث يجوز له ان  
 يجوز للامام فيه على الشرط والولاية الحاكم وقد اورد الاستاذ شهاب كانه اذا توفى  
 المتاحر على عدم تلك الولاية بما لا يحجب ولا ذواته كمال الاطلاع بطريق اليد وقولنا  
 اجمالا ان هذه الامة كقوله صلوات الله عليه امي كائنا بغير اسرائيل وقولنا الحق صلوات الله عليه في الشرع  
**واما الاحوال** الواقعة فارحوا فيه الى وفاة احاديثنا فافهم بحجتي عليكم وانا محض الله  
 وقوله تعالى الامور بين ايديكم ولا تلتزموا عموم ولاية الفقيه العالم الجامع للشرع  
 الخ لا كان النبي والوصي صلوات الله عليهم اجمعين ولم ينافي بينهم في جميع الامور الا في ما لا يجدي عند  
 الشك لوجهين سبيل من الخوا **الاول** ان الفقه لا ينفرد في الظرف في جميع تلك الامور فقيام الرواة  
 والعلماء والفقهاء والحكام مقام النبي والوصي صلوات الله عليهم في الامور الثانية لهم صلوات الله عليهم  
 من حيث النبوة والهيالة لاسقاط الامور الثانية لهم ولغير حجية اخرى واجبة الى خصائصهم  
 توضيح ذلك ان تعليق الحكم بالرفعة عن خصوصية مثل المقام المحقق عقلياً وقليلاً شق  
 بالعلية فتشبه العالم بالنبي وتشبيه النبي بالامام لا ينفذ الا بالثبوت والتشبيه في خصوصية  
 النبوة التي هي صاطعة بين النبي والرسول فكل ما هو ثابت اليه من حيث كونه واسطة بين الله و  
 خلقه وهي حجية بطريق الاحكام فهو ثابت اليه باصنافه وقام مقامه **واما الامور الثالثة**  
 من حجية اخرى وهي حجية الرسالة لخصائص الامور الشرعية والعامة في التشديد والتزويل  
 المبرورين لا يعطى المشاركة فيها اليهم ولا ريب ان ما عني فيه واشباهه خارج عن الحجة المشار



الرجال الداخل فيها ليس بالاحتجاب بالاحكام وتبلغ الحلال والحرام حتى انزلوا ذلك القضاة وحكم  
العقل وجوب قامة كان اثبات منه حيث تلك الادلة دون خط القضاة فثبت ان  
غيره **والثاني** ان هذه الادلة وردت وتخصيص يكون سببه جاز الاثر للصالح العامة التي  
دل العقل والقول على وجوبها كباشر في القضاء ومحافظة مال القضاة حفظ بيضه لا سلك  
ومعها ما ثبت وجوبها لهما اذ امت الترتيب باقية لا في تخص الامور كباشر في ذلك في  
منهج حاد في المسائل لم لا فلا بد في اثباتها من التمسك بل بالحق والنسب مع الترتيب في بعض  
لا ثبات شريعة اخرى كل ما كان للحجج اجرائه بدونه بعد عدم حجية ما ثبتك في غير حجية  
كل شيء ما عرفت من تصور الترتيب في الحجية والنسب في شمولها هو خارج عن حجة النبي والرهالة  
والحجة مصفاة الى ما في غاية الترتيب والتسليم للمعنى في الصفا الظاهرة للجلية الترتيب في الترتيب  
الحجة في تليق الاحكام نقا معاد على قيام الفقيه مقام الامام في مجاز الامور كما لا نظير في  
العامة اليه على معنوية ما في الحاج على حسب ما يراه فيقع نظم فيما يتعلق بحججه التي  
النسب في الاموال الصافية والوجوب لا حدهما رتبة بل لا ينفذوا عارضه لا ان يثبت كفا  
ببشارة الامام **الثالث** انها على تقدير تسليم عمومها لا يثبت من يملكها على امور معدودة  
لكثرة ما يروى عليها من التخصيص التي يثبتها النفس ان كانها **توضع ذلك** ان كثرة التخصيص  
ما بلغ هذا الاستصحاب يثبت معاملة العام على المعقود ولذا حكموا في كلمة الناس في قوله تعالى  
اذ قال لم الناس ان الناس قد جعلوا لكم الآية بان المار به في الاول فقيم من معقود في الترتيب  
ابو سفيان واحسان عاين طريق الهدى دون التخصيص هذا ما في استصحاب التخصيص لا اكثر من  
يبلغ كثرة التخصيص في الحد الاستصحاب كالحج سببا للصحة العامة حيث لا يطعن في النفس المعقود  
الا بعد الاطمينان لم يكون المورد في الاثر لا خارجة ولا قلنا في الاثر وان شأها ههنا كانه  
ايات القضاة ان لا يعمل بعمومها لكثرة ما خرج عن بعضها الا بعد ما هذه على اجازة الاسلام  
بها **واما المسئلة الثانية** اعني مسئلة التوكيل فالجواب فيها انهم علم الجواب فافهموا

الحل

اولا لان التوكيل منه طبعه اشتراط المباشرة في تامة الحكم والامام جعل منه التوكيل واشترطها هنا  
اما علم او متكونا التوكيل باولئك الزوايا لا يخرج جديا المقام **وقوم في المقام** ان الاصل في التوكيل  
اخره من حيث هو على ثلثة اقسام منها ما يكون ذلك الفرض والاثار له من ذات الفعل من غير مدخلية  
الربط دون بعض نظير الطهارة المحيطة التي هي اثر الفصل المطلق في غير اعتبارها رجل خاص في التامة  
حتى لو صدر من الحيوات لا تراه اثره ومنها ما يكون الاثر المقصود من قبله صدور الفعل من  
التخصيص ولا يكون الاثر اثر المباشرة وهذا ايضا على قسمين احدهما ما كان مطلقا للفعل شامل  
لنفي المباشرة والتسديد كافي في التاثير على ان يكون المعنى حصول ذلك كاثرة ذلك الفعل مباشرة  
او نسب كالتاثير على بناء المسجد فان ذلك غير منوط بالمباشرة بل يثبت على البناء الحاصل  
من فعل الاجرائية وثانيها ما كان حصول الاثر فيه موقوفا على المباشرة بان يكون ذلك الاثر قابلا  
للفعل المقصود محلا خاصا على وجه يكون الاثر من ذلك المحل مدخلية في التاثير كالعباد التي  
لا تحصل منها الفرض المقصود الا بالمباشرة ووالد ايضا ان التوكيل انما يتصور في احد القسمين الاولين  
**واما القسم الثاني** فالجواب فيه ان التوكيل لا يثبت في الاثر من حيث هو في ذات الفعل فمع التخصيص  
كونه الاثر لا الفعل حيث كونه وثمنا الفصل الذي يثبت عليه الاثر لا يتصور فيه التوكيل والاشارة  
في التوكيل لا يثبت عليه الاثر بل هو اثر يكون الفصل احدا القسم الاول في الاستكمال في حصول  
احصا الزوايا لا يخرج من بينه الا ان ترتب الاثر في القسم الاول لا يتوقف على التسديد في حصول  
التوكيل والاستتابة او قصد التوكيل في التاثير على حصوله ولو قصد التحال والاستقلال  
خلاف القسم الثاني فان على اقسام منها ما لا يتوقف حصول الاثر فيه على الاستتابة والتوكيل  
عصلا مجردا للتبعية او غير استتابة وان حصل التوكيل مع التوكيل والاستتابة ووجه القيل بان  
المسجد لم يفتل التواجيب الاستتابة وتوضيها على جعله التواجيب في التوضي حقيقة  
جوارح الغير ارجع الى التسديد المعروف في هذا القسم لا يتوقف على الفعل بشئ من شرائط التكليف  
فرض التسديد في فعل الحيوات لا تراه **ومنها** ما يحتاج الى الاستتابة والتوكيل مع عدم



اعتبار قصد الناظر في اوج اعتباره ومن قبله الاول العفو والافعال فان اثره المصنوع منها  
 يرتب على فعلها مباشرة ونسباً بالتوكيل للغير من غير اعتبار قصد التوكيل للناظر ومن الثاني الاستدلال  
 في الاعمال المباشرة بالمعنى الخاص الغرض الاشارة الى اجمالية المقسام القسم الثاني للاعطاء <sup>ط</sup> الفاعل  
 فان تميز القسام على وجه ملاحظة كل بارب ان شئت في كونه الفعل من احدهما او القسم الاخر  
 كان ذلك مستكافاً في صدق الوكالة لا في صحتها فان دلل دليل عام او خاص على كون الفعل من احد  
 الاولين لم ينجح في اثبات الوكالة لا دليل اخر كما انه اذا دل على كونه على الوكالة في المستكاف  
 كان ذلك دليلاً على كونه منها اذا تحقق لك فيقول ان ما ورد في بارب ان كونه لا دلالة له على  
 دلتها البيان هذا المهم اعني قبول كل فعل في الاعمال الشبهة للناظر الا ما خرج بالدليل ان  
 ما ورد فيها كلها مسروق لبيان احكام الوكالة وشراطينها خلت ما ورد في استقالتها الى بلوغ اثر  
 ولا يربك الدليل في بيان احكام الشبهة كلاً او بعضاً الدليل على تعيين مجاز ذلك الشبهة ومصاديقه  
 كما ان الدليل على حمل الوكالة لرعيها او حصول الدليل على حكمها وشراطينها فيها مقاماً **احكاماً**  
 اذا ثبت قبول المستكاف في الثاني بيان حكم الوكالة ترجيح كفاية الفعل عند اعتبار  
 اللفظ ونحوه من الاحكام والدليل المكمل لبيان المقام الاول لا حاجة في المقام الثاني كما ان الدليل  
الجاري في المقام الثاني غير محذور في المقام الاول وهذا يظهر بسقوط الاستدلال بمقتضى المقدم كقول  
 او فاعل بالعقد عند الشك في القابلية لان الشك في ما شك في حيا الاسم كما اذا شك في ان  
 الشئ الفاعل في المالك القابلية للفعل ام لا وانما الحقوق القابلية للصنع والخراج وان  
 الاحكام في شمس بعضها ما ورد في باب الصلح على حوائه وكذا في شك في كونه باعتراف الشك  
 في كونه من الاحكام او الحقوق او جميع او فاعل بالعقد لا يثبت صحة الصلح او بعضه الوكالة لغيرها  
 شك في تعبد الناظر فقد سري سوابقنا والجلد لك في المصالح في حين في باب الوكالة لا يوجب  
 يقبل الوكالة وما لا يثبت اول المطالبة الى خواتمها ويذكر في ما ذكرنا بعد ان لا يثبت في رعيه  
 اصل الوكالة فظهر ان الشك في قابلية الشئ للوكالة لا رافع له الا ما لا يحطه اذ لا شك في الشئ

في جواز قضاء المالك  
 في حال الاصل او غيره

فان دلت على اعتبار المباشرة فيه فهو وكذا لو دلت على عدم اعتبارها وان كانت تحمل على الرجوع في كل باب  
 الى الاصل المخرجه الى الدليل بان الله العالم **القفاط** ما ذكرنا وعكس جواز قضاء المالك ان غرضنا  
 الاختيار وما حال الاصل من جهة عقد وجوده في البلد ونفسه في ارفع الير او يمدونه في حال  
 فيه بعد ذكر مقدمه اشهرها الى الامور ان وجوب القضاء ومصلحة المصالح ووقع المتأثرات  
 المستقلة العقلية التي يستقل بها العقل بعد حكمه بوجوب بقاء النظام ولذا احتملنا اقرباً الى الراجح في  
 باداودنا جعلنا الشك في اهلها حكمه بينا الناس بل هي ان يكوننا الشرع على الخلاف القيد اعني  
 كون الحكم على الخلق ان يكون شرعية اصل الحكم لم يعلوا بالعقل المستقل ويكون الغرض من الشرع  
 الكفاية الحكم بالحق في حق الخلفاء فيكون ذلك الحكم العقل على وجه الاجاب لغيره في حكمه حكمه  
 وجوده الفاضل والقاص في الحجة **ولما حكمه** بوجوب القضاء على الجميع واعني البعض المصلحة  
 ولا يرد عليه ان الاجال في حكم القضاء في عقول لان الاجال ليس في موضع حكم العقل والحق عليه  
 بل في مصاديق الموضوع نظراً استقلاله بغير تناول المصنفات في ثبوتها ولا في اعتبار  
 الشك في ثبوتها من حيث هو المصنف الذي يستقل به العقل ان يكون شخص فاضلي النية  
 مع عقد ترتيب المفسدة على ضاوية والمالم ينقص عنه هذا الشخص ولا يدرك مصاديقه فيقيد  
 يكون في الشرع العالم اخفايت اسرار الامور في عين الشئ شخصاً للقضاء فتخصيص موضوع حكم العقل  
 كما ان حكم الشرع باصل القضاء فاكيد حكم العقل فان تعين من قبله القاض في المصالح والافعال  
 في المكلفين شخص متعين عليه وقد متعين وجوب القضاء عليه لان الضرورة تقتدر بقدرها  
 والواجب على المكلفين جميعاً وجوباً عقلياً كما نلاحظ في الاستدلال لثبوت المسائل المرجع الى مرجع  
 هذا الصلح على طريق في جميع الامور السيد القاض باقامتها العقل المستقل كعادة الملهوف  
 محافظة الفؤوس والاموال المصانية ووجه هذا الامر الحسنة فان الصايطانها ما ذكرنا في ارفع  
 العيني الشرعي للمعير بها ومع عدم القيم الشرعي في الاتصال على الشخص المتقوع عليه والعقل المتقوع  
 ومع النساء في الرجوع الكفان **اذا تحقق في الشك** ان حكم النزاع في الموضوعات



حكم في الحكم الشرعي فمما استلزم **الأول** التمسك بالوضعية فالذي يقتضيه النظر في حال الاستقلال  
 بين قدر الرجوع والرفع إلى المجهل ولا يفسر لا يرضى له عليه لا يشترط في المقام **الاحتمال** يجوز  
 للمقلد بل يجب حرجا عقليا ناشئا من استقلال العقل معهما ولو لملاحظة حال التمسك  
**أحدهما** وجوزهم مارة النزاع والدعوى وعكس جواز الحكم ببقاء الدعوى غير مقبولة في  
 المنازعة التي هي محاربة البيت والأيتام وهو واضح والألزم اختلال النظام ونفيع الحقوق والآ  
 العلوية الشرعية وجوز حفظها كالتقوس حسنة أو تصاريق المصانع القوس المحترمة حددا  
**وثانيها** عدم جواز الرجوع إلى سلطان البلد ونعتة كذا النزاع إلى الجازين رجوعا إلى الحبس  
 الطاعون الحرم بقول الكتاب العزيز والسنن والأصابع **فان قلت** حرمته المراجعة إلى  
 لا صغار غير مسلمة لأن الضرر لا يقع المقلد أو أي ضرر أعظم من حفظ النظام والحقوق  
 والقوس في الجرح المحرم **قلت** المقدمة الحرمه جواز تركها بعض الواجبات الإجماعية  
 إذا تضمنت المقدسات أو ما مع عكس الاختصاص كما يخفى في إمكان وجوب الحفاظ على المير  
 بالامتناع إلى غير الحبس والطاعون حتى ياتية عارضا **فان قلت** ليس في المقام مقدر صمد  
 غيره لا بعد معلومة شرعية قضاء غير المجهل وهو أول الكل **قلنا** كون أول الكل لا يلحقه  
 بالرجوع إلى الحبس والطاعون في الحرم لأن غاية ما تدب من الماد عدم شرعية قضاء المقلد في  
 الاختيار من جهة عدم الدليل لا من جهة حرمة دافعا الرجوع إلى الحبس ولو سلم حرمة الثانية  
 فالقدار المسلم منه حال الاختيار لا منكم وأما الرجوع إلى الطاعون فغيره مع الأحوال كما جاز  
**ونالها** عدم رجوع الرجوع إلى المجهل الذي هو كون الرجوع إليه بعد طلبها خاصة من  
 أو تمصر لا يرضى إلى المجهل وهو واضح وأيضه أن ما يقع في البلد لا يوم أو شهر بل دعاوى  
 قبل أن ينجب فيها الرجوع إلى المجهل الثاني أنه لا بد للمقاصدين من استدراجها إلى اليد قبل الدعوى  
 أو كبرية فإن المرء محكما لا ينبغي نسبة الاعتداء فضلا عن حكمه وبعد ملاحظة هذه المقدسات فاعقل  
 يستعان بغيره بغيره في ذلك البلد إنما المخاصة في التمسك بالوضعية على وجوب راي في البراءة

المصلحة الشرعية

**المسئلة الثانية** ما إذا كان المتنازع فيه السائل الخلافة مثل منارات الموضع وثبتت الشبهة  
 إذا كان الشك من أربعين ثلثة وخمسة عشر رصدا وأما **والثاني** عن استقلال العقول بالرجوع  
 رفع الحاشية من مقلد البلد لأنه لا يلزم من عدم فصله عن الفقه قطعة أو احتمال التوافق أن يتما  
 يلزم الفصل ولديهم أيضا اختلال النظام بل عليهم الرفع إلى المجهل الثاني وليس مشتقا أصلا  
 شأنه كان في الشبهة الموضوعية فلا يحتاج الفصل فيها إلى إقامة دينة وجهها وتقبلها لأن  
 الكافي السائل الخلافة إنما يحصل بمجرد الفتوى في علم المدعي ترك الدعوى لأن حقيقة حال  
 المستلزم للمجهل الثاني وهذا المرسل لأن غاية ما في ذلك استدعاء الاستفتاء وما لتقليد أكثر  
 وترك الدعوى في السائل الخلافة رجوعه إلى المير في المحدث وفيه ما ذكرنا من المصلحة الشرعية  
 الذي لو أيقن أن كافي لانداعي ترك الفتوى لأن يظهرها على التزمين بحكمة فية منهم  
 الدعوى كمن المدعي في صوغ عدم التدلي كما ظهر به أنه لا بد علينا لزوم تفصيل الدليل ليعقل السائل  
 الخلافة لأنه إنما يقع لو كان مستقلا وأما مع تمكن الاستفتاء من المحدث في عرض سنة أو سنين  
 فلا ضرورة **وأما القول** بارتداد الدعوى وترك المدعي للدعوى وعدم فصلها  
 يستلزم العلم بالمصلحة القطعية نظرا في حصول العلم عادة بأن الدعوى إذا كثرت ولو في مسائل  
 الخلافة حصل العلم بحقيقة بعضها فليزم منع الكافة عارية **فقد** بعد أن كان الترك  
 ليس مستلزما بل في جهنم الزمان المنع الواضح لأن فصل الدعوى إذا كان الحق في طرف المدعي  
 عليه عند المجهل الذي يقتضيه بنية بعض هذا الحار دينا فممكن في منع المدعي عن الدعوى والدعوى  
 الكثيرة فيجوز الاستئناس بالخلافة العلمية كان قضاء مثل هذا الحكم أيقن كمنه ببلولة وقد أصبح  
 بهي الشبهة الموضوعية والحكمة فانه لا علاج عقلا في القول بالإبادة شخص أصل المصلحة  
 لأن تكليف المراضين على استدراجها إلى المجهل عسرة وفي أمرها ترك المدعي فضيع الحقوق و  
 إبقائها مستلزمة ومنازع مستلزم القضاء والخسة المستلزم للاختلال النظام والرجوع  
 الأحكام الجوركون إلى الحبس والطاعون فية من أن يكون من المؤمنين في وجهه جوارين القضاء







يظهر ان شرائها واصطفاه في محله **الخامس** هل يجب على المقلد القضاء بحسب تقليد مجتهده  
او يجب ان المجتهد الناصح او يخبره المقتول بكيفية المجتهد وانما يفتي فيفتي لان تطبيق المقلد  
فانه يجب استظهار الحال من السؤال والمجتهد الناصح على اي حال كما مر في انظار المرح في نظر القاب  
انتم ولو القاعده المشار اليها لا اخذ بالقد المقتول وانما يعلق الحالف المقتول في فاصل القضاء  
كما هو الشأن في جميع الاراء المختلفة **السادس** يجب على الناصب صبا عام اهل البلد تقليد  
او اوعدهم الى اخره ترجيح في المجتهدين من المرحمات وهو واضح لانه القائل **السابع**  
يجب على اهل البلد في الفتوى الاخرى في حال قدرا لا استقصا انهم يصيب علم البلد للفتاوى  
ميران القاعده هو ان التقليد عند تقدير المجتهد وهو مذكور في محله على غرض الترتيب هذا اذا  
لكن المقلد القاض ملزم بالتقليد ولا يصح فيه جباية قضية تقليد **الثامن** قضاء المقلد  
جميع المرفوض المبرورة فانه يرفع الفتوى والفتاوى حافظه الحقوق خاصه وانما شرائها  
يترتب على قضاء المجتهد الاحكام كحرمة النفس وعكسها من تجديد الفتوى فلا لانه اقل  
انما يفتي بما ذكرنا **واقعا هذه الاحكام** في الفتاوى من الادلة الشرعية وما ذكرنا سابقا  
من عدم الاختصاص في انبات حرمة النفس المقتول في القضاء فانما هو في الادلة الشرعية فان حفظ  
القضاء فيستأنس بغيره المفضل انهم على ما رآه في الاشارة ومن الواضح حكم العقل المرجح  
عن جميع المعايير التي يستفاد من الادلة القطعية ثم ان المالك في قوله قد استأنس بغيره فتعرف بعض هذه  
الفرع في جواب السؤال وعلى صوابها الى الراجحة المبرورة وانتم العالم بحقائق الامور  
**الفاصل** لا يجوز الحاكم والراجع الى حكام الجور في حال الاختيار ارجح امكان الرجوع الى حكامنا  
بالادلة الاربعه من الكتاب قوله **المراد** الذين يرفعون انهم امنوا بالله ويؤمنون  
ان يحاكموا الى الطاعون وانما ان يكتموا به ورد على ما قيل في بعض المناظير المذكور  
بغيره في بعض الفتاوى منازعة حيث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يفتي في حكم  
المرء ولا في حرمته المرافعة الى الطائفتين المرافعة حكام الجور واحكامهم من جهة المجتهدين احكاما

الكلام في علم حوز  
الرجوع الى حكام الجور  
في حال الاختيار

ان ينادي المقلد عليه بقوله لا اقره ومرتفع بالجمع بين زعم الايمان وادارة الحاكم الى الطاعون  
فيديلان زعم الايمان للجمع تلك الادلة فضلا عن الرجوع بين ائمة الايمان والملازمة الحاكم فيكون  
في اقل درجة البلاغة والمبالغة في بيان حرمة الزمان اليهم وثانها كما هو في ما يقتضيه فاعلة المقلد  
ان يقر بان محل التجسس هو الجمع بين الامرين بل هو اداة الحاكم الى الطاعون مع كونهم مأمورين بكتمان  
فيكون حق انهم دليلهم على حرمة كالاختصاص لكن لا يملكه والكذب المطلوب كما قلنا لكن يكون المقلد  
من الايمان الى الراجحة حيث لم يقل الى الذين امنوا بل الى الذين امنوا لكونهم ائمة التبيين احديها التبيين على  
تفاهيم وانهم يرفعون انهم مؤمنون ليسوا منهم وادعاء التامة التبيين على ان اداة الحاكم الى  
الطاعون تارة في تفاعله مع الايمان التي هي بناء على اشياء التعليل بالوصف على حليته **وز الشبهة**  
مقبولة من غير حفظه وهذا حكم الى الطاعون يحكم له فانما ياخذ من حقا وان كان حقا ثابتا لانه اخذ  
بحكم الطاعون وقد مر ان يكتموا به وكما مر في حاله منصرف المرفوض وقد استشكل صاحب  
الكفاية في كونه مستأنس بغيره من حقا فان كان الشائع فيه عبادا غير ان ط لفظ الحق الذي لا يتغير  
غواي المعنى فلا يفتي على ما اذا كان الماخوذ بحكم الطاعون عينا اذا كان حقا بان يكون الماخوذ بالله  
في الواقع ولعله قد مر ان الحق مطلق لا اله الا الله ولو كان حال نفسه فاعلم لعارض وهو في سلب التثبت  
لقد مضاهى ما لا يبرهن فلا دلالة في الحديث على حرمة الماخوذ اذا كان عينا ولا انتكال الى الله  
لا يتحقق دفع الدعوى عليه كرهانا اختيار حكم الى كنه يكون معناه كونه باقيا في ملك الدافع الا  
يتوصل الى حله بخلافه خارج عن مرفوض الحديث كالمقاصد وعوضا وهو خارج عن مدلول  
الرواية من روافد علم سوق الحديث لانبات حرمة الماخوذ بحسب التقليد سببا لعلو الحكم  
ان مقتضى الاجابة الجور وعلى الدفع انه لا يتحقق ما في من الدافع في المدفع ومعه لا يشبه فيكون  
معناه حرما وان كان مرفوضا سبب لعلو هذا المقاصد وعوضا الى اياها في الحكم بغيره ويكون  
معناه قبل طر السبب فمنه هذا اذا كان المقاصد جائزا مع وجود الحاكم وامكان التوصل الى  
الحاكم والانتقال الى الحديث اصلا لان مرفوض الحديث هو امكان الرجوع والتفويض الى



العدل فيكون الماخوذ سجيناً غير جارية الفاسد في هذا حكم حال الاختيار **واما حال الاضطرار**  
 بمعنى عدم امكان الوصول الى الحق الا بالحكم الى حكم الجور فالجور باق زانه اعانته على الا  
 فيه ومنع او لا يمنع لاختلاف العندين في الحكم فوصل الى الحق في هذه الحالة لا يندفع حيث  
 الاعانة فان بعض الافعال يقع بحسب المصلحة البغوية مع انه لا اعانة فيه الى الحكم الرجوع الى المصالح  
 وثانيا ان اذ لم يبق الضرب حكم على ما دل عليه من الاعانة فظهر حكمه على سائر انكشاف الشريعة فلا  
 العالم **القطا** فالقبح لو وجد هو الترتيب فاشع ايجز وجوده ولو لم يره الامام فالقبح لا  
 لم يكن له الانتفاع لان يعلم به الامام واجب عن منع الامم اذ الامام لا يدين بالدين لزمنا  
 انتهى كل امر دفع مقاسه وما ذكره من عدم الجور مشكل مع كون القضاء كفايا لان الكفاية عند  
 الاكثر تضمن النفي الجزئي وان كان فضلا عن مقتضا مع فرض الوجوب العيني اعجز الاجاب  
 الا ان يقر ان انتفاعا يخرج عن القابلية لكونه مفسدا وهو جيد لكن يلزم عدم الاجاب  
 في ضوء الاختصاص البق مع انتزاعها بالاجبار وجوب الحاجة ويمكن ان يقال ان القضاء  
 انما يكون كفايا بعد ذلك الامام وكلامهم في بيان الحق قبل حصول الاذن من تحقيق  
 ليس بواجب على احد حتى يكون كفايا او غيره ويدفعه او لان لان ذلك عند الاجاب  
 في ضوء الاختصاص البق وثانيا ان القضاء واجب كفايا وان الامام شرط الصحة نظر في  
 الولي في صلوة المستتم ثم ان ما ذكره الم في رد المحتار لا يجز عن غير اشكال **وتعقيب المقام**  
 ان امر الامام والامر على اعاء منها ما يتعلق بالواجبات العينية ومنها ما يتعلق بالسياسة  
 ومنها ما يتعلق بالاعور العادية الراجعة الى حاج الامام ثم كثر الم في ترجيح المارة وما  
 شاعرا اشكال في وجوب اطاعة الامام في الدول لان اوسع امراته ثم بل التحقيق ان حجة  
 ذلك اطاعة للامام حجة لان الامر بالواجب المحمي لاجتهاد لاكتشف امره ثم وبالله  
 المعلومة لاجتهاد لرسول الامر المعروف المساوي في كل الناس وكذا الاشكال في وجوب  
 في القسم الثاني الرابع الى السياسة للدولة لان التدبير المدني في المرجعية امر مودبر فبالله ثم

فهو راجع الى القسم الاول حقيقة **واما الثالث** الذي هو مصادق اطاعة الامام في الدين  
 اية فامتنعنا لا بد من الاشارة الى الله ثم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واطيعوا  
 في الاطاعة وهو لا يكون الا في الامور المراجعة مصالحها الدينية اذ تحقق ذلك فالامر بالواجب  
 الكفاية اذ امر من كونه على وجه الحق والامر بالدين يرجع الى احد القسمين الاخرين فاما ان  
 تعيين المأمور عليه خصوصية راجعة الى السياسة او الى الامام ثم وعلى الظاهر ان الحق في  
 ولا يظلم وجهه لما ذكره الم ولعل ما لم ان الامر بالواجب الكفاية من حيث انه واجب كفايا لا يوجب  
 لان هذه الحجة غير ملزمة ولا مرهبة للزيدية هذه الحجة ولو وجدنا الامم ثم بواجب كفايا  
 حملناه على الامم من الحجة المشابهة بالاجابة لان الله اطلعنا الا انهم في القضاة فيقتضيه  
 الكفاية لم يجب الاجابة ايضا وهو واضح والله العالم **القطا** فواند القضاء وما يصيل الى  
 القضاء من جهة القضاء وعلى اقسام بين حلال وحرام منها ارتفاق القاضي بدين الله  
 وهو البيت المجمع فيه مال المسلمين اعني ما اعد لمصالحهم كسبل الله من الزكوة والنفقة  
 الحاصلة من الارض المراجعة والخيرة والادف العامة لكل المسلمين فان هذه الاموال  
 في شرع سواء وليس المراد بطلاق الزكوة او ما يرجع الى الفقراء فيجوز للمسلم ان يوزق القاضي  
 من ذلك اذا ائتمن من جهة القضاء في الادارة على القول بجواز اخذ الامرة في الواجب الكفاية  
 فواضح فيه لجواز الارتفاق في غير ما دل عليه جواز اخذ الامرة لان الارتفاق ليس بامر حقيقي  
 وان كان يرجع اليها بحسب المصنف **واما على القول** بعدم جواز اخذ الامرة فلان الارتفاق  
 لا يصيل عليه الامرة حقيقة كما عرفت فلا مانع عنه نعم مع وجود المنع بالقضاء ففي حوزة  
 الرزق لاولئك وجهان ركوب نصب القاضي من المصالح العامة ومن مصلحة المسلمين مع  
 وجود الشرع نصبه لا نصب المرتفق الا ان يكون في نصبه من جهة راجعة الى المسلمين ولا يرق  
 فيها ذكر بآية صورة الاختصاص وعلمها ولا يوجب احتياج النص وعنده من ركن في حق المرتفقين  
 النص فاشترط في جواز الارتفاق احد الامرين اما الحاجة او عدم الاختصاص فلو لم ينص جاز

القول في قول القضاة  
 قضاء



مع ما يكون الفصل عدم الاتفاق عند الحاجة وانما يحتاج الى علم انهم لو اختلفوا في  
 ذلك لم يفسد التوبة المبررة فيها المقاضى عليه لا بعد فيه الا ان قضية ذلك عدم الفرق بين  
 الصواب وان قضية ما ذكرنا ايضاً عدم الفرق فظهر ان الحق لا يتناقض مع الامر على حاله  
 في الجملة فيكون رتباً حرم جداً لا انه لمكان اجرة كان حاله حال اخذ الاجرة في ما يلو اجراً  
 الكفاية من اجل لا يتناقض في الجملة لا اشكال فيه ولا خلاف في هذا بل على منارة حقيقة  
 الحقيقة ما ومن اخذ الاجرة وحده مبنى على اخذها في الواجب الكفاية وقد بسط الامتثال  
 دامت افاضته في المقال في هذا المجال في المناجزة زيادة في تحقيق وحمل الفرضين  
 فنعرض القاعدة ان ما دل على صحة الاجارة وعلى حكمه لا مانع من العمل في الواجب على  
 الغيرة فضلاً عن الكفاية من حيث انها واجبة بل المانع من العمل احد اوصافها وجداً احداً  
 حرمت الاجرة مع واجبا كان التعلق او غيره احداً ان يكون التعلق بالانتماء للمناجزة  
 فالأشياء الدالة على الاجارة غير متاملة لمتلة التعلق الدليل على مناصحها موجوداً كونه كمال المال  
 بالباطل لان العمل لا يمكن ان يصل بغيره الى السائر بل يصل للموضوعة فيكون شبيه السبع بالحق يتفرع  
 على هذا الشرط فالتسوية التخطي بغيره على صلة الظاهر فلتان عبارة كل شخص لا يقع  
 على الوضوء بعض الفوائد على مثله كتحصيل الثواب بغيره الشخص على العبادة وما اشبهه فلو كان  
 الى الاستحباب والتعبد وليس راجعاً الى الفصل العمل كما ينبغي مع ان من بعض الفوائد انما هو  
 في نوع العمل المستاجر عليه الاجرة في حكم العقود المعاوضة لا لا يحق فيقولون ان الواجب  
 حيث كونه ما ينافي اخذ الاجرة باذنه وهو ممنوع الا ان يرجع الى الشرط الثالث وثانيها ان لا يكون  
 اثر المعلق مشروطاً بانها فيه ايقاعه بالغير فيقع على عدم صحة الاستحباب على بعض العبادات  
 التي لو احييت كالمصالح المعانة وكمثل الجملة فان اثر العبادة مشروط بقصد القربة وبما فيها من  
 ايقاع العبادة وفاءً للتساجر فينتهي ان الامر بوفاء العبد كوجه القربة فضلاً عن  
 يكون مانعاً وهو مذهب لان الامر بوفاء انما يقصد امتثالاً وتنزيل الثواب عليه بعد ما كان تسليم

العمل الذي هو محقق من الوفاء والعمل الذي وقع عليه الاحارة انما هو القيد بالصلة لانها و  
 المتعبد بها مع كون الداعي للحزن اليها هو تلك الاجرة غير مقبولة **فان قلت** يمكن ان يكون المصطفى  
 لغير هذا الداعي بل الداعي الى الوفاء بنفسه الاحارة فان هذا الممكن فاذا قلنا في ذلك محالاً لاجرة  
 الايمان لاجل هذا الداعي المحصل المتفرع عنه من الوفاء المأمور به اذا التعلق بعبادة كونه مصادراً  
 للوفاء المأمور به ولا يشترط ان يكون التعلق بعبادة امكن القربة بل من جميع الجهات والصادق **قلت** هذا  
 التفرع يحصل بقصد امتثال الامر بوفاء ومقتضى الوفاء الاستحباب اليها هو القيد الذي يتحقق له  
 بالوفاء اعلى المتعبد بالصلة والتفرع بغيره مع قطع النظر عن هذا الامر في الموضع اعتبار التفرع بغيره  
 الوفاء اعني ما يوجب العمل بالوجه عند صدق التفرع الى اصل امتثال الامر ان يكون محزواً للتفرع بغيره  
 المأمور به ولو امكن التفرع بالصلة مع قطع النظر عن كونه وفاء مأموراً به امكن حصوله بغيره  
 على حدة كون هذا التفرع بغيره امتثالاً لامر وهو الامر بوفاء فافهم **فان قلت** يمكن التفرع  
 بالصلة باعتبار كونها راجحة في نفسها مع قطع النظر عن كونها متعلقاً للاجارة فيجب الاستحباب لها  
 ويجعل العجز عنها بداعي محالاً الذي **قلت** محالها الذي انما يقبل ان يكون مثلاً  
 للتفرع لانه هو الذي كان هو الذي كان لما قبل ذلك لغير الاجارة والاي قول الامر كونه الاجرة واعداً  
 الداعي الذي هو الرهان وهو ينافي التفرع كما اذا كان الداعي هو نفس الاجرة استبعاداً فلا فرق بين  
 كون الداعي المصلحة مثلاً لا يتبدل غير محال الذي لا يكون الداعي اليها مستنداً الى الغير **قلت**  
 قد ورد لبعض الصلوات بعضها ما كسر الزرق وحصل الولد وهذا بطلاناً قلت فالتفريق بين  
 المعززة في الصلوة كونه الداعي الى القربة بها التفرع الى بعض المناهج للباحة قلت فزعم ان كون المعززة  
 للمناجزة الداعية الى القربة بغيره فعل الصلوة مثلاً لله تعالى فيكون رتباً حرم جداً  
 الثاني ينافي القربة دون الاول فافهم هذا ووجهه ان ما ذكرنا من صفة مقصد القربة  
 الاستحباب في ما يغيره القربة يتبين من القول بعدم صحة استحباب الوفاء للقضاء عن القربة  
 صح التفرع بالهتافاً عند وكذا الاستحباب ببلو العبادة المستند في التفرع فيها من غير كمال

مدايع



مباداة الامتداد واصلها الملة واما لها نظر العدم منافية التبع لفصله فترتب فيها حكما فخذ  
 الاجرة وعلى السبب قول جماعة بالبيع والاستجار للصوم والصلوة غلبت مع القول بغير التبع  
 بهما وهو خطأ لان الاجارة فيما ذكرنا تقع على النيابة لا على متعلقها الغرض للعبادة و  
 النيابة فيها ليست للعبادة التوفيقية صحتها على قصد القرينة حتى ينافي الاستجار بل هي للعامل  
 المتزوي فرها بالقرينة سواء كان متعلقها من المال لا اية من العبادات فالأصل ان نائبه ليس بنفسه  
 بمنزلة المشتب تن لا جعليا واما بعد الاجارة وبعد هذا الترتيب يكون بمنزلة المشتب في  
 الامر للتجوز الى السبب يكون فعله وقهره وقهره وهذا الغرض صيرورة فعله هو  
 جازر النيابة **وفي موضع القام** سيدعي كسقف القام عن حقيقة النيابة وذكر بعض ما يترتب عليها  
 الآثار فقوله ان النيابة عبارة عن توكيل الشخص في فعله نفسه بمنزلة الشخص الذي يكون له الاول  
 والآثار انما انما للموكلية بقصد النيابة وهو امر الامور الواقعية الخارجية للعارضة  
 الناس ولا يفتق ويكتفى من الامور الواقعية كونها امرا اعتباريا كاسرار الامور الاعتبارية المتعارضة  
 بين الناس من الذمة والملك للمدعي وهو من الامور الاعتبارية بل التحقيق انما هو في النيابة  
 من المال انما امضاءها كالمحقق له سوى الاعتبار كالوكالة لثبوت الصانع والكفالة والرضا  
 واما العار والمال والفرق بينهما وبين الوكالة ان الوكالة صفة فاسد بالوكيل فاصلة  
 من كل جهة النيابة فانها عبارة عن فعل النائب في نيابة الموكلة صفة من جهة الاستئذان  
 ثم ما يتوقف في نيابة الذي ياتي في كونه على الاستئذان بحيث لا يترتب على التبع بها  
 كاليابا المتعارضة في الامور العارية فان النيابة في تلك الامور لا يترتب عليها الاستئذان  
 فيصير له زبديا بغير موافقة فعله لا يكون بمنزلة تفصيل عر لا بد من استئذنه في  
 القيد وكذا في اكثر الشياء فان النيابة فيها ايقم غير مؤثرة لا بعد الاستئذان في فعل العبد  
 حصل له امضاء التمثيل الشريعة كالزارة مثلا لكنه يقتصر في حاله في الامضاء كما انه  
 يقتصر في نيابة النيابة مع جميع الاستئذان على الامضاء الشريعة والامضاء الشريعة فالوكالة

نظر

فقد اوصاه صفة الصفات والنيابة فانها في بعض الفعل الخارج يمكن عن ان لا تكون له  
 والاولى العارضة للقيام كان الغاية فعله بالجموع والغرض انما به منة فخره في البيع  
 والصلح وهو من المال في كونه فضلا اختيارا وبسبب بعض الاحكام على حد سببية البيع مثلا للملكية  
**واما النيابة** وفائدة ذلك الترتيب الى غيره في فائدة البيع اهي الملكة فهو صيرورة النائب  
 الموكلة وصيرورة فعله بمنزلة فعله ان فائدة الصانع صيرورة الصانع كالموكلة وصيرورة فعله  
 من الذي في فعله الصانع فيغير على ذلك انما كانا للموكلية الصانع او كماله كماله للموكلية  
 وجوبا او ندبا الى النائبك بعد خضوعه اليها لانه النائب لها صانع الحكم العوضا امضا  
 بمنزلة الموكلة فلا يفتق للمنتزح الاثبات ما كان تاما في حق الموكلة من الاحكام الشرعية ولذا  
 في حق النائب هذا ما ساعد بعض النظر القاصرة الى منها نظري القاصر واما الذي قلناه من ان  
 من ان النيابة من ان الحق الفصل الموكلة وبصير متعلقا لاجازة وهو كون الصلوة مثلا على  
 فالصلوة من حيث ذاتها عبادة وزجرت وصفها الغرض فبذلك يكون في الغرض بها المتخصص  
 والصلوة في البيت كان اعتبارا للقرينة في الصلوة لا في فعلها في وقوعها في البيت حتى ان  
 اخذ الاجرة على القيام في البيت فتم وكذا لاني في القرينة فعلها اذا اناعد القرينة فعلها بان  
 وقد انكشف ما خفا من الامور بالاشارة اليها قبل السك في اصل المسئلة استكما في التوضيح الى  
 الحكم على الفرق بين النيابة في المال كما في البيع والصلح وبذلك العبادات في كون كل منهما  
 من المال كما في المشر وطريقا في نيابة بقصد القرينة وان الفرق انما هو في الفعل الموكلة  
 النيابة في البيع فترتبه المثلث اليها الغرض صيرورة مع النائب بمنزلة بيع الموكلة في نيابة  
 بقصد القرينة كقصد الموكلة ليعتد البيع كك النيابة في الزيارات او الصلوة مثلا فان من الاثر المذكور  
 في عقد زيارة النائب بمنزلة زيارة الموكلة من غير ان يطلعها بالقرينة على خلاف الموكلة  
 الذي هو الزارة مثلا فمحتاج من النيابة في الامور المستندة من الموكلة صانعا ولا اعتبارا  
 عنها في الثاني فانها غير حجة الا في منها القضاء الشك وحكم بغير البيع بها في العبادات



كما اشترط الالفاظ وثانها ان تكون مقتضية النية في الحكم الوصفي المشار اليها استصحابا بالانوار وتكون  
 مستحالة فلا كانت ملاحمة احالة الاباحية الوضعية فغلت النية عن حكم النية الكلي في نطاق  
 حكمها لا يقتضي ثبوت الحكم الوصفي قطعاً نظراً الى ان الحكم الوصفي لا يقتضي انقضائه الذي هو المقتضى  
 يكون محتملاً غير ماضٍ لمقتضى النية والمجلة افر من النية كالمعقول فيها ما تقول انها وضعية طهرانه  
 يجوز ان يكون حكم النية وحكم الزوجية معاً لصحيحة جواز ان يكون المقتضى محتملاً او واجباً على  
 المقتضى عبادياً وغيره والنية جازية او كرهية او حلالا متعلقاً بالنية ما هي النية  
 فلو عصى الناس نفاً بالنية الممنوعة عنها كان كمن عصى المصالح وبلغ المصالح المقتضى من فعل القول  
 بعد ذلك المصالح وحصول الملك بكونه النية المحرمة ايضاً محتملاً ويترتب عليها ما يترتب على  
 النية المباحة او المحترمة لكن هذا محتمل فرض لا واقع له في الشرع لان النية المباحة على  
 حياً او مستحبة وليست منها عباداً لان مقتضىها ثبت بل لا يخاص لا بدليل عام كالانوار البهية  
 حتى تعيق الله بمقتضى ما مع الحكم بغيره انظر الى ذلك الدليل العام وان حرم السجدة  
 هو لا ينافي في جلال المسببة فانه يمكن جواز كون النية جازية او كرهية او حلالا متعلقاً بالنية  
 الاول في معنى النية كونه عبادياً على المنزلة المشقة في التصور الاخر لا بد ان لا يكون محرماً  
 نظر الى ان بين الامور المحرمة في مسئلة اجتماع الامور التي فاقهم كان ان كانتا على الامور  
 متباينتين على ذلك التصور فانهما ان النية في العبادات متباينة بالاول والآخر  
 التميز بالاختصاص المتعارف الذي اخذوا من انهم اشتراطاً لفصل التميز في الفعل  
 العبادي متفرقا الى الله بان يفصل امتثال المقتضى عن النية في الزيادة مثلاً فيقرب  
 بالزيادة الى الله فبما به من المقتضى لا ياتو معناه عند التحليل ان هناك فعلين  
 متباينين احدهما فعل تكميل معالي مستقيم لاثرو ضعي وذلك الفعل هو النية والآخر  
 هو صيرورة النية الى الفعل الموجه وهذا الفعل غير مشروط بقصد الغاية بل غير مت  
 انه يمكن ان يكون محرراً فلا عا ان يكون محتملاً او واجباً والآخر فعل ظاهر صادر عن الجوارح

فصل

عبادى

عبادى مشروطاً بكونه قريب الاثر المقتضى عليه بقصد الغاية والقرب باحد الفعلين من مقتضى  
 على القرب الاخر فيمكن ان يقرب بالنية بدون الفعل المقتضى كما اذا كان الفعل من العبادات  
 كالمع كماله عن النية بزمان عرض مثل عمران الاحابة وعونه فالناتج ان يقرب بما يفعله  
 نية تكميل القرب ما هو بفعله القليل من النية دون الفعل الظاهري اعني الجوارح فيقول  
 بكل العكس ايضاً بان يكون المقتضى من العبادات الموجهة الى القرب يحصل بالفعل العبادي وحده  
 مع قطع النظر عن النية **واقفاً النية** فيمكن فرض القرب بها ايضاً اذا كان الداعي اليها عبادياً  
 الشرعي على ما ينطبق باستصحابها في بعض العبادات كزيادة صلاة الفرائض على ما ذكره  
 فربما لا يفرق اما لفظة النية عن شرعها او للجهل به كما في كثرة انباء العوام عن اجرائهم  
 الموقنين في الزيادة وغيرها من العبادات فانها في هذه الصلوات لا يعقل القرب بها بل القرب عن  
 ذلك الفعل العبادي الموجه الى الله بقصد الغاية مع الالتفات الى الحكم الكلي في اعتبار كون  
 الداعي اليها المخرجاً عن رعايا الشرع كالحاجة او ملاحظة الصلوة او نحو ذلك  
 والحاصل ان وقوع النية بغير العزيمة لا ينافي وقوع الفعل الموجه بغيره في معنى النية  
 في الصلوة مثلاً ان يصلي متقرباً الى الله فياخذ زيد مثلاً بالنية ليس الغرض الا ان الداعي  
 الصلوة امر الله ثم يكون الداعي امر الله ثم كيف يجامع كون النية في فعل الصلوة  
 الاخر او ملاحظة الصلوة مثلاً **لا تافق** نعم المتأناة بينها فتارة من لفظة عما  
 بها في معنى النية لانها اذا فرضت النية فعلاً والموتى فعلاً اخر اذ يقع التزم هذا  
 لان احالة الداعي الى ما يتبع مع اتحاده الفعل للمقتضى وكون الفعل الخارج لا يقتضي  
 حزمه استخرجنا من لان احاد الفعلين وهو النية فعلاً بغيره كما في التميز في المعنى وليس  
 بفعل خارجي وانما الخارج الموجه والموجه احصاها النية بها والنية بغيره الموجه  
 فيوجهه اليه الامر الذي كان متوجهاً الى الموجهة فان كان الموجه بغيره ككيفية الموجه  
 خاصته الصلوة غلبت فتوجه الامر الى الماشيخ واجمع واما اذا كانت كابدية بين







من نوعه انه لا يكون قوعها المستاجر عند امار يقول بامكان وقوعها وهو العامية فلا يمكن القول  
منع الاستحجار الا ان يخرج الاجماع في احد المقامين من المصروف وقامه قد بلغ في المانز وحسن  
الاستدلال فشا والطائفة اريد بالمال المستاجر عليه في موضع اليا بدون الصلوة الموقفة  
كاشية المستاجر على الاستحجار الا ان المال المستاجر قد مال وهو عين ما قلناه وحققناه كما هو  
في كثير من خفاقاتنا في الصلوة والفقه حيث افادنا في موضع وكشفنا عن ذلك بالاساطيل المتبين  
بها الى ارجع انهم ما عرفوا طائفة في الحديث الاستدلال على صلوة النيابة باجارتها اوصية  
النافذة بما ورد في الصلوة على الميت في الاخبار فان هذه الاخبار مع علمنا بنسبها بالخرق على النكاح  
نكفي في الحديث بعد ملاحظة عمومها الاجارة كما عرفت في كلام الشهيد في جميع ما ذكرنا من قطع ما ذكر  
بعض اهل النظر من الروضة في مقام الربط بين التمسك على التمسك في العلم الا انه لا يرد في  
الاخبار صريح جواز فعل الاجنب والاستحجار بل يردت على وجه الاطلاق مع ان بعضها قيد  
بالولي والواقف للصلوة ويحمل المطلق منها الواردين فانما الميت على القيد لا يحل الاول فيه انه لا  
يصلح كونه على كونه في الاستحجار بحدوث شرعية القضاء للميت مع ان ما ذكرنا ان  
الموافق الموصى بغير المطلق بها بالتمسك على الاستحجار لا يمتنع لاجل اجماعه على الاخرى  
الاحكام الوضعية التي منها القام اعني صفة القضاء للميت مع ان قضية المطلق اجواز القضاء على الميت  
وقضية التمسك بغيره على الولي في قوله لاجل المطلق على التمسك اي في مقام الثاني لا يخرج  
اجماع اشكال قلند كونه بشارا قال بعد نقل كلام الشهيد المتقدم ولا يخفى ان ما ذكره من اجماع  
على جواز الصلوة على الميت ان اراد به ما يفعل الولي في مقام بل يجب عليه ان كان ما فاته وان اراد  
غيره فلا اجماع التبع نظروا وقال يد جواهر في عموم الاستحجار على الاعمال المباحة التي يمكن  
وقوعها المستاجر عند ما كانها مع ان الاجارة في العبادة اعني صفة قبولها راحة العقل لا سيما  
مع توجه التمسك على جوارحه والى حدوده فانه يكون مع نيابة التي منعه كاصحابه وبنوهم  
حال الاجماع بل المقتضى الروايات التبع على وجه الاطلاق وبعضهم جوزوا الاجارة فيه لا سيما في التبع

وصحي

وهو محل النظر اي نعم كل اجماع اذا خطب مع الاذن والاستثناء بترك الاجارة فيه اذ لم يجد التبع  
لكن لما اطمعنا الغير الميت حتى جوزوا الاستحجار للعدد والشرع عند التحقيق لا يرد على وجه الخطأ  
واما هو كالاصلاء اليك لا يخفى على من تأمل في تلك الروايات ما اقول بالاستحجار ومط لا يخرج ضعف العمل  
بالوصية اما ينص في الشرع وشرعية الاستحجار كما علمت في كلامه من رفع الله مقامه والشيخ ما فيه  
راشدا والماد فان اراد ما ذكرنا في تقرير الاستدلال الثاني من التبع في الاستحجار على الاستحجار  
في الادلة فتبين ما عرفت وان اراد انكار النيابة راسا وان القيد التام في الروايات انه يجب على الوكيل  
صلوة ما قام للميت وان لا يحسن ان يطوع الصلوة هدية للميت لا النيابة كما فعله للظنون والظاهر  
كلما فيه انه مكروه واجبة كونه قضاء الولي لا يمتنع له الا باستحجار الميت وكذا تتبع الاجنب ما وقع في  
عندنا وما ذكره من انه لا يمتنع الا باجرة في التمسك على الميت في دفع ذلك في شرح رر الغيبة  
ان اراد به المال المستاجر عليه النيابة دون الصلوة **واما نضجة لطاف القول** الاستحجار في الروايات  
غير اخف فان اراد به صحة الاستحجار مع الاذن في المستحقة فيه ان يخرج حاج البديل فيكون نيابة الميت  
وبعد تنويعا ثبت الاذن بغيرها الاجارة وان اراد به الفرق بين استحجار الوالي وغيره بالزام صحة  
الاول دون الثاني على بعد الاحتمالين فهو حكم والتأمل في دليله انما يقتضي بعض التتبع في  
تمام الكلام في مسألة النيابة **في الكلام** في مسألة اخرى في مقامها في التمر وادق منها في النظر  
اعني صلوة العديرة للموتى على الاحياء اي نعم ما وردت به بعض الروايات **فتقوا** ان هذا مطلب على  
احدهما اصداء فوالعمل بعد وقوعه وبذلك على الثاني والاستحجار على صلوة الميت وينبغي  
ختم الاستحجار على صلوة الوضوء ليلتفت للميت **اقا الاول** فالمرح به في الاضار عند  
الانكشاف في جوارحه وان بعد الاصلاء يصل الى المصداق الذي هو ذلك العمل في مقامه والمما وضه عليه  
جعل عرضا في البيع والصلح وما بالعهود العوضية نوعا ما لان قوله ثا في التبع لا يخرج  
وان كان امره لم يملكه مستحقا عليه الا انه لا يستحق لبيع الاموال والاعمال التي هي في حكمها عداوة  
الشرع ولا الفرق على احتساب المال والام سبق في الدنيا لانه يمكن ان يبيع او يبيع الميتا في الدنيا



الآخر يتعدى الاموال المتبرعة ورعا يصير بذل الشخص متعلما وهو من غير مربي في المشقة  
 حذرا وبالحاجة والاشارة مملوك حذرا على نحو الملوكة بين قابل الماهدا ومنع لعلها وصرفه  
**واما الثاني** اعلى الاستجار على صلوة الفضة عوضا عن انكسار النفس في القيام على غرض العبادة  
 الخارجية حتى يجعل متعلق الاجارة ذلك العمل ويقصد الفدية بنفس العمل لا بالسلم الملقى به وان الفدية  
 بالنسبة الى صلوة الفضة مثلا متعلقان الاعادة بالنسبة الى صلوة الفدية اما اعتبارا من اعيان العمل  
 بغير عارضة كالاهدا في الحال العادية فمقتضى قول الاستجار على الغلبة الذي ارتكبه وتخرج  
 الحال للهم لان بغيره على وعمل اية ويجعل متعلق الاجارة الفعل الغير العادة كالقالب ياربها  
 التي امر مقابل لذلك التي للملك في قوله كان المهدى عنها خارجا كاهدا البعد والتوصل  
 او عمل لا لعل الله ان الاهدا فصار احد بغير اهل الخوف لانتهاوت حقيقة باحتلال المهدى  
 ان الاستجار على اهله التوبين ما وصفت على نفس التوبين داخل في التماسه على الاعمال التي لا تجار  
 على اهله الصلوة امر للربح والمعاوضة والاستجار على المهدى اعلى الصلوة لان الاهدا بالخوف  
 حقيقة التبرع فاذا اشتراط الاجرة على اهله التوبين فلهذا اهله الصلوة خرج الفصل الثاني من  
 كونه اهله لئلا نقول ان منع التبرع والتوبين اما لئلا يلاحظ المتاجر والمكسب الشخصي  
 فليس من عايرتها بان وقع الاجارة على اهله التوبين لا لغير المتاجر فانها الصلوة ذلك  
 الاجبة المهدى اليه اهله لانه بالنسبة اليه يتبع اذا الاجرة اما اخذها المهدى بصفة التاعلم  
 المهدى اليه وهذا ضلها به اخذ الاجرة على الاهدا لا يخرج كونه اهدا وهذا خلا اخذ الاجرة  
 على بائنه العاقل فانه عنوان الضمان في نفسه خارج الاجرة واخذ الاجرة انما هو اهله  
 العمل في الاجرة ولو سلم خروجه حقيقة الفدية والتبرع فلا يصدق فيما يصدق بغيره  
 على الصلوة التبرع اهله او شبهه **فان قلت** العبادة مشروطة بالقرينة والتبرع  
 هو لا يكسب فلهذا سئلته اليه حيث ان تبرع التاجر يقوم مقام تبرع الموهوب منه باعتبار كونه  
 اعنى العمل الموهوب عنه ولا يعلق التاجر من الشخص الى شخص اخر فكيف يعلق الاهدا في العبادة

هنا

نفسها

نفسها مع ان شرط الاهدا انتقال المهدى الى المهدى اليه **قلت** العمل التبرع به اذا وقع مقتضى صريح  
 الى المهدى عليه وهذا هو معنى اهله الاعمال والنفس العمل ولو لم يكن عاريا يتبع انتقاله الى المهدى  
 غيره فمع اهله العمل كملك العمل بالاجارة افعال حاصله ومنهته واثرة الى كبر الآخر وهذا العمل  
 ينافي اختصاص التبرع بالعبادة بالعام لان الفضة بالاهدا اذ حال اثره هذا العمل لا يتبع في كبر الآخر  
 بالجلد والعمدة نظير عنوان عمل اخر غير ان العبادة وبعبارة اخرى ان كانت هبة الانفاق هي  
 والمسئلة عامصة للتبرع بالاهدا **واما الثالث** في الامر الذي وجدها مانع  
 واخذ الاجرة وعده عارضا لحليها ان تكون العمل حقا لغير المتاجر او له قبل الاجارة فان كان  
 كان كانت الاجرة في الكون كمال المال بالباطل من البيع بلائ والاجارة بالافضة في مقابلته  
 وبقية عليه حرمة الاجرة الماخوفة كما في مقابلته بل لو لم يكن الجاحا الكفاية حتى التوصل  
 فيها كالكتفي والذين فانها اذ انها من حق الميت الواجبة على الاحياء وان مقتضى لها  
 فاحدا لاجرة في مقابلته فيهما كاحدا لاجرة في عمل متعلق لآخر مثل الجاهل السقي عليه بتدراقا  
 او نحوها فانه لا يجوز اخذ الاجرة بازا من اثاره او اخر وتظهر ما ذكرنا ان بعض الواجبات  
 اخذ لاجرة في مقابلته لاختلال الشراطين الاخرين مثل بعض العبادات التي فيها من المصلحة ان خلت  
 ويمكن ان يكون هذا الفعل الصلوة على الميت كما انه قد ظهر ان الشراطين الاخرين يمكن ان  
 الى الشراطين الاول فان العمل اذا كان بحيث لا يتصل بغيره من اثاره في اخذ الاجرة كالفدية او كان حقا  
 لاحد كان من اثاره اختلال الشراطين الاول اية وهو ان يكون له ان يرفع بصله المتاجر ان تحقق  
 التمسك فلتخرج الى مثله حوازا اخذ الاجرة في الواجبات الكفائية والظان وهو الاجارة  
 اذ وجود الشراطين الثلاثة من غير اذى اختلال احدها والظان كما تضمنه الماين والجزء من  
 الواجب فان سلك مسلكا اخر في فعل الاجارة عليها او المنع فقد استبعد عليه المسلك الاول  
**فقول** ان الواجب لكان في المانع من الاستجار عليه حيث الاولى **اما الشرط الاول**  
 وهو كونه العمل باصل نفسه الى المتاجر لان فائدة فعل الواجب لكان في مقوطة على المتاجر وهذا

الشراطين



الفرق بين العمل على المال بانها مع الواحد الكفاية قد تكون غير معتبرة ووجهه واصله الى المتاح كالمال  
 باعتبار اعادة الشئ الاقل لا يمكن المشي عن الاستمرار على الواحدة الكفاية مع ما ينبغي من التقصير في العمل  
 سقوط التبعيض للمنافع المحيطة بالاجارة **واما الشرط الثاني** فلا ان الوجوب الكفاية لا يكون متعلقا  
 بمناهي احد الاجزاء كما هو الاثر فيبقي في اطاره الفتح والفتح على اربعة اشكال الثالث والاولى ان لا يتصل  
 المحو عن غير المتبقي فيبقي العمل بالشيء الاجزائي في صفة الوجوب المانع ويكفي العمل بالمتاح على  
 لا بد ان لا يكون مستقفا على الاجزائية الشئ الثالث لانه اذا كان كلف العمل على الاجزائية المتبقي  
 لانه كفاية في العمل بالمتاح ان هذا الواحد الكفاية حتى على الاجزائية ثم يكون حقا للمتاح  
 ودعوى ان متعلق الله انما هو كمال العمل كالمثل والكل لا يتعين في الخارج الا في  
 هو في مئة وتعيينه انما يكون بالفضل كمال العمل والاولى الى الشئ كذا ان يوجد الفعل بقصد  
 واجبة كفاية ولو فضل لا بهذا القصد بل بقصد انه واجب على المتاح اية وجوب في العمل  
 كان ذلك غير العمل المتعلق عليه وكان متعلقا بهذا العمل فذلك العمل متعلقا بالمتاح ولو فضل  
 انما يتصلح المية في العمل اذا كان العمل متعلقا بصوابين وكان متعلقا بالطلب كما في التبرع  
 الشئين الفاعلة فيهما متعلقا بالمال اذا كان متعلقا بالكل في العمل والفعل كان متعلقا  
 اليه لا يفرق في خصوص الخارج ان قصدنا بوجوب العمل في الخارج فيطبق على ذلك العمل الذي يتعلق  
 المكلف فيكون غير متعلق بذلك سقط التكليف ولذا ذكرنا في الاصول ان اذا لم يصبه تارة  
 على وجه الوجوب في اخرى على وجه التكليف فيكون الوجوب متعلقا بالخارج او لا الوجوب ليس  
 وامنع عرض المتعلق ولو في ذلك غاية الامر ان كان عارضا يقع لانه لا يتصل بالواجب  
 ايقع على خلاف التيقن الذي لا ينعني في بعض شئها فمقتضى الاجبة في هذا المكان المحذور احتيا  
 من الواجب في العمل الذي رجاء الذي في قصد التبرع كالوضوء المحي في وقت الغيبة هذا  
 ويكفي الجواز في ذلك ان العمل حيث صدر من شخص اخر غير متعلق عليه ثم بلغ حيث  
 في الجمع وعلقوا اجابة انما هو العمل من الغيبة الاولى لا الثانية مع ان كون العمل مستقفا

كنه

كونه مستقفا للناس ان استحقاق الله فيه على غير الاستحقاق فلا يلزم بطلان تلك الملك  
 مقدر بالاطلاق ما هو متعلق ملك الناس الى الحاصل ان الوجوب الكفاية انما يتبع ما ينبغي  
 نعم في متعلق الشئ والاعتناء بالمتعلق بالاطلاق لا ذكرنا انما يتبع ما ينبغي من الوجوب الكفاية  
 او لا عليه فيكون احد الاجزاء وانما هذا المقادير في ذلك في ملك المتاح هذا كله في  
 الدين والكسب ما لا اجرة له غيرها ولا احاد لهم البتة مع قطع النظر عن عرض الوجوب الكفاية  
 واما مثلا الفصل ما لا يجر الاجرة فيلزم عرض الوجوب اي مع قطع النظر عنه باعتبار مست  
 حوائجهم البتة فاخذ الاجرة فيظهر من ذلك ان الواجب الكفاية على مستحق احد ما لا يجر  
 له ولا اجرة عليه غيرها مع قطع النظر كونه واجبا كفاية بحيث يكون متعلقا في فاعله لا  
 عليه باعتبار عرض الوجوب الكفاية له وذلك كما استقبل الميت متعلقا مع قطع النظر عن  
 الوجوب له ليس شيئا اخر في العرض لعدم مساس ذلك بحوائج الناس مادام معاشا والاطمان  
 وجوب التعليم في الامور الشرعية فكلها كلف متعلقا بما ورد ان الله تعالى كلف المتاح في العلم  
 الاعتناء بغير التعليم على العالم فان قيل العالم اذا كان في المرتبة قبل احتياج الناس اليه فوضيعة  
 السعي كان من الامور الشرعية المبررة لغيره الذي لا يتحمل سعيها في تلك المرتبة ونحوها الدين الكسب  
 الشريعة والثاني بالاجرة عرضا مع قطع النظر عن الوجوب بغيره كالفناء ما ذكرنا من الاستكمال  
 جاز الاجرة انما يجر في القسم الاول واما القسم الثاني فيمكن القول فيه بان الوجوب الكفاية في  
 ابتداء الاداء العمل على وجه الاجرة دون التبرع او الامم والفرق هو ان القسم الاول للمالك قبل  
 عرض الوجوب لا يتقدم المالك محضه او امتنع انصافا بالتبرع كالفناء يكون في مقابل الاجرة  
 لان التبرع عند اخذ العوض في مقابل المنة المشائية العوض لا يلازم خذ عوضه واذ امتنع ذلك  
 امتنع العمل بعرض الوجوب في المنة لا في العمل مع الاجرة نحو امتناع عرض الطلب للفعل المقدم  
 بالفرقة كما او مانا اليها فقلنا ان العوض المصلحة والمتعلق بعرض المحل في تحمل انصارها  
 في الموضوع بخلاف القسم الثاني فانه لا مانع من القول بان متعلق الوجوب هذا القسم انما هو



التبع في ان الله اوجبا لكسب الحياطة مثلا لانفسها ووجبا لكسب البنايا اخذ الاجرة بل  
 حقيقة كالبنايا اية التبع وان شئت قلت ان الواجب له هذا هو بذل العمل الخمر وما لم يجر  
 المال الخمر والى العمل المحرم لا يوجب سلب الخمر حتى يمنع اخذ الاجرة مثل الاتفاق وحال المحضة  
 فان وجوبه لا يقتضي الحاشية بل عليه الاتفاق وعلى النفس بل يجوز ولو منع استقر في مترو  
 الدليل على دلالة دليل وجوب الصانع على انشاء من استقلال العقل بجواز حياطة النظار وهذا  
 لا يقتضي التبع بالحق في احوال العمل به وتعليمه بل هو من الصنعة في شغلها على العمل على  
 المعول دفع الاجرة لذلك الدليل المصلي الشارعية او لو وجب التبع لزم اختلال النظام به  
 ما يلزم على تقدير حركه الوساو اشكك في فائدة الوجوب فيظهر في الواقع حتى مع الاجرة عند  
 فلا بد ان العمل مع الاجرة ايجابه نفسه لان الاجرة هي نفسها وادعية اليه فليست في ذلك الدعي طلب  
 الحاصل ومع ذلك القبي فلا يجادل الاجرة الا مع الاشتراط فليس للصانع العمل واخذ الاجرة فهو  
 على ذلك ان الطبيب لا علاج بل يقضوا ان العلاج لكي لا يرضى في فته الرضى ولو نوى الاجرة  
 وان علاج في فته العضو ولو مع تضيق الدم عدم اقدام الغير يجب على المريض جرة المشاي مع  
 عدم التبع ومع الامتناع بيقضي في مترو من صا فظهر انه لا فرق بين الواجب وبين الكفاي في هذا القسم  
 وانما الفرق بينهما في القسم الاول وفي الخصص ما ذكرنا في اخذ الاجرة على الواجب والكفاي مع اجزاء الشرايط  
 الثلاثة المتقدمة بجواز اخذ الاجرة سواء كان عبدا او كفايا وان الاشكال في كل في شخص الضيق  
 ومعرفة وجودها او اختلالها **فقط** ان الواجب ان يكون تعبدا فليظفر بان الاجرة في العادة  
 مع قطع النظر عن الحكم الشرعي كالمصاعا جاز اخذ الاجرة سواء كان عبدا او كفايا لان متعلق  
 في مترو وجودها او اختلالها وجوبه لا يقتضي الحاشية وسلب الاجرة لا يرضى وان كان  
 اجرة كل ما كان كفايا لظ عدم المانع اخذ الاجرة عليه ما من جهة الشرطي الاول لغيره وانما  
 جهة الشرط الثالث ما عرضت من متعلق حوا الله انما هو العمل من حيث جوده وليس متعلق  
 الاجارة هو العمل من حيث جوده عن الشخص فلهذا كان عبدا او كفايا معا فلهذا لا يمانع

الشرط

الشرط الثالث حركه اخذ الاجرة هذا كله في الواجب الكفاي واما المشاي الكفاي مثلا متعلق بين  
 الوقت كهم وصلوهم وعلمهم من الزيادة على المقدار الواجب على القول بان شاي العمل انهم يصحوا  
 الواجب على استقلال الاستكال الخلاف في التوصلية منادون القديا ان المانع من الاجرة عليها حتى  
 مراعات الشرط الثالث اية ضرورة عدم كونها متعلقة على الاجر العجيب مع الشاي على ان  
 الكفاي من جهة قصد القربة مع اشتراط فرق من جهة الجهة بين الواجب والمحتاج هذه خلاصة  
 ما اقتضاه الحال في تحقيق الحال في مسئلة جواز اخذ الاجرة على الواجب فلهذا لا كفاي وذلك في اخذ  
 المسئلة لاحل لغير اخذ الاجرة على القضاة **فقط** لا بد ان ينظر ولا فان القضاة اصل  
 هو من القسم الثاني اعطاه من متعة بحرته مع قطع النظر عن جهة كالمصاعا او من القسم الاول  
 كما هو الاظهر فان كان الثاني جاز اخذ الاجرة عليه حتى مع القيين في عقد الاضماح الا ان يشترط في  
 وجوب التبع بكونه التعليم حيث ان القدر اية التبع وعقد الاجرة مضطربا لا حركه  
 الرتبة في القاض فان لم يشأ مثل جعل فلا اقل فهو يتبذل للاستظهار وان كان الاول فلا  
 اية من النظر في من وجوب التعليم وكما في الشهادة بان يتكلم القضاة حقان حقوق السائر على القضاة  
 وعلى الثاني فقد عرفت عدم جواز اخذ الاجرة عليه بقتضيه الشرط الاول والمطلوب الا بقتضيه ما ذكرنا  
 الفرق بين قولنا لا يحصل عقد لكن عرفت استقلال التبع عية من اولى القضاة مع **القضاة** ثبت  
 ولا يترتب القاض بالعبية العادية كما هو الاصل في الموضوعات كلها الا ما تقتضيه الاضماح والاول  
 او اقل وكذا ثبت بالاستقاضة على ما مر من غير واحد من الاماكن من التبع والتمسك واستقرار  
 احوال احدث بها كالشاي الملك المطلق والموت والكم والوقت العتيق ولا بد ولا يزل من  
 الماربا بالاستقاضة في المقام **واعلم** ان الاستقاضة استقفا من الفضيخ وقد اطلق مجرودا  
 مرادها على معان متقاربة قوله ثم افيضوا حيث افاض الناس اى دفعوا من حيث دفع الناس  
 ومنه الاستقاضة من الرضا والبيع بكرة وتوافاض السيل ايضا اذا كنتم رسال دفعوا الانا  
 فيضا مثلا وفي مع الجرحين بعدة من حيلة من اطلاقا فاضوا فاضوا استغاضا للحدث شاعوا القضا

في الامور التي تقتضيها  
 ولاية القاض



وانما ينفذ من غير اسم فاعل ومنه ان من غير اسم فاعل ان هذه المظالم مع ما بهان  
 التفاد والمعارفة الصغيرة صادرة عن صمد واحد من مع بين الكل انما ذكرنا ان ما باليد  
 من المصلحة الأصلية ما يقابله ويما فيه في المصلحة من غير اسم فاعل ان هذه المظالم مع ما بهان  
 ليكون مثلاً ومنه ان هذه المظالم مع ما بهان انما ذكرنا ان ما باليد  
 لو ينفذ من الموضع والمضام لا لا يخفى على التدبير في اصطلاح الأصوليين عبارة عن جماعة من  
 الثلاثة ونقص من هذا النوع انما في اصطلاح الفقهاء فلهذا وجب ان لا يحد لها الا ان ينفذ  
 من يد غيره البنية العامة لا يحصل الفرق بين الدول وغيره وابقى التفسير في المصلحة معدود  
 الاحاد التي لا تصح العلم ما عند الفقهاء فنفذوا في الاشياء لان ذلك على ما استظهره في الثاني من  
 اعتبار حصول العلم بالاستفاضة ونقد في بعض الاكفا بالظن المقارن بالظن في بعض الاكفا  
 بمطلق الظن بل قد ينفذ ما خالف ان جماعة من المساهين بقدر محبة في هذه الامور في غيرها  
 ابقوا بقدر اعتبار مجرد الظن مستغنى به عن الروايات بتحقيق الستة هوان غير الاحتجاج بها  
 هو الخبر المصدق للعلم في علمهم ان لا وجه للتخصيص بالاستفاضة ولا بهذه الامور المستغنى لا العلم  
 في العلم المقام مع ما في بعض من حصل في مقام يفرض ان مفروض كل الاحتجاج مقام على الشخص في كل  
 صرح قولهم ويثبت ولا ينافي في العلم في مقام العلم في بعض حكم العقل الذي لا يقبل التخصيص  
 والتخصيص كالتدبير في محله في مقام حكم الحاكم او في مقام الشهادة فالعلم بالموضوع علم مشترك  
 فكل ان يكون العلم بالعلم بالاستفاضة خصوصية بين سائر اسباب العلم واجتماعاً وان لا ينفذ  
 الحكم بناء على عدم جواز حكم الحاكم بعلمه او في مقام الشهادة بناء على ان الشهادة بخصه العلم  
 معك ولكن الذي يرى جواز الحكم بالعلم سطر او جواز الشهادة كانت كاتر في غير الستة هوان  
 ابقوا بتخصيص الحكم بالاستفاضة ولا بهذه الامور وكيف كان فان ارادوا ان الاستفاضة في  
 العلم عامة فنفذوا على ملاحظة الفرقان على اعيان الاحكام المذكورة في الترتيب جديدين لان في  
 الكلام في وجه التخصيص بالاستفاضة من هذه الامور ان ارادوا بها ما ينفذ لظن المقام

او مضم

او مضمون هذه الامور خاصة ما دون غيرها يحتاج الى دليل يدل على صحة الاستفاضة في وجه لا يدل  
 ما عداها **واما ما قيل** ان الاستفاضة لا اختصاص لها بهذه الامور ان ذلك لا يتحقق لها المصلحة انما هو  
 لاحكامها لا يجري لها دون غيرها انما ينفذ في وجهان البنية فليس في محله بعد من غير التخصيص كما في  
 حقوقهم ولا خطة تنفيذهم الملك بالمطلق فان تنفيذ الموضوع جديداً وكيفية في الحكم وكيفية في  
 الاكفا كهيئة التنفيذ في الوجه الخارجي مثلاً تكون الرأب في الحر والملك المطلق ليس باختيار  
 الملك المستعمل المبيع ودعوى من حمله لجزا الاستفاضة في المطلق وجب ان ينفذ في سائر  
 لان علمه ان رباطاً واحد على الحكم في لا ينفذ في تنفيذ الحكم به مع غيره مما سواه كما لا يخفى  
 حتماً من الدليل على اعتبار الاستفاضة في التفسير وجب بحرف هذه الامور ويمكن ان يستعمل  
 وجود الاول في العطفية لاجابة بين المساهين في التفسير السلف الخلف مستغنى عن الرجعة  
 الزائدة ولا ينفذ في مقامه في التفسير في بعض المصنوع وهكذا على ترتيبها في  
 والملك المطلق لا يحل له من غير الاحتجاج والاشتهار وان كان بعضها كالوعد ومن بعض في ذلك  
 والثاني عملاً من البنية كاللحي على ما ظهر من الاستدلال بهذه الامور ان توفيق اصول الناس في  
 لا التفتا والولاية هي بحيث عديم البنية العامة لا يحل له من التشرط الى لا ينفذها الا العامة ولا  
 الفاضل عموماً بل جرح وانهم وكذا التوقف في تقييد الاحتجاج بها بل في الطريقة السابقة في تقييد  
 على الاستغناء يمكن مستغنى الشهادة انما هو الاستفاضة والافاضة مقام الشهادة في مقام العلم بالعلم  
 او في كل لا يخفى هذا وان دليل السر انما ينفذ في التوقف على البنية ويثبت محبة شئ اخر وما كونه  
 فكل في التفسير الاجماع فوضوح ان عسر انما في البنية قد يوجب قوطها راساً في موارد قبول  
 قول المدعي مجرد دعواه مثلاً لا يعلم الا بظن المدعي وقد يوجب قوطها راساً في موارد قبول  
 الرجا على الاطلاع به فان جميع شرائط البنية لا ينفذ لاجازها في العلم بالعلم منها السر هو الملك  
 وبالجملة عسر انما في البنية يوجب قوطها راساً في بعض **واما الاكفا** يقول المدعي  
 او مجرد واحد او باخبار جماعة على ان هذا الاستفاضة لا ينفذ في تقييد الراس ليل كان التفسير



صارفة لا في حق الغيبة المعينة فلا بد في الحكم بالاستفاد من النصك بالاطلاع بعينه من شرط  
 البينة الثالثة بعض الروايات كرسالة في حق عبد الله قال مسلم بن الحنفية انما اقيمت على الحق اجمالا  
 ان يثبت بقول البينة في مسئلة ان لم يرفعهم قال فقال خرج على الناس الا خلاصها فاطما حكم الله  
 والمناجح والدياج والتهامة والحدوت فان كان ظاهرة ظاهرة ما جازت شهادة لا يسمع  
 ورواية لا يسمع انما كان الموارث كان ان يخرج من التهذيب الى حال كان في الحكم استدلاله في حكم كسفا  
 فغير الاستدلال للملوك بالحكم هو الحكم القوي لانه مقتضى القضية وظاهره ان يربطها بنظرها في  
 الناس ويخرج في ايديهم فالملوك كان هذه العروة من فاتها على الاخذ به ولا يستدل بها  
 وهكذا القريب كان على حال كان في الحكم بالقرينة اظهره الحق في عقد ولا نها على شيء  
 من القصر لان الظاهر ان يربطها بقوله الواقع او يركب الواقع وعلى الاول فلا دخل للمقام  
 الظاهر المقابل الواقع عبارة عن استفاد من الامارات المعينة للظن في عامل سون المسامحة  
 في السلم وظل السلم والغرض من حسن الظن ونحوها لان الظن يقول مطلق غير التقييد يكون  
 عينا وعند الكل المقابل الواقع يتبادر منه ذلك الا في كل ذي وجب عليه سلم وعلى الثاني منه  
 ان بعد جملة الاول والنسبة الى المعنى لان الواقع يقول مطلق بين من افاضت الشفقة  
 شفي لا ينطبق الاعلى اليدين وهذا مع بعدة في الرواية او مرجعها الى الظل لاجتماع منافذ  
 وكان المستدل على الظن على المعنى الاخر فيكون عن جماعة حتى يكون القاد ان يربط الاخذ  
 في هذه الحالة بوضع الحكم والى عند جماعة وهو كما ترى وما يربط المعنى الاول بل يربط عليه  
 الامام ثم يقول فادان كان ظاهرة ظاهرا ما عونا الى اخره لان الاخذ بالظن لا مومن حرجي  
 من حيث ان اعتبار الامارة الظنية وخرج من بعد الامارات استنار المطب ومشور من  
 الناس كرام المستدل فان قلت على المعنى الاول فيخرج فيه الجز المستفاد من الامارات  
 والامارات المعينة للظن مثل اليد والشو وخرج في معنى ثبات القصور قلت الاستفا  
 لبست في الامارات المعينة للظن نوعا بل يخصها اذ لم يزل لها حلت كونها مفرقة بزيادة الظن

هذه الامارات الظاهر يقول مطلق التي عبارة اخرى الامارات التوعية والحاصل ان ظاهر في الرواية وفي  
 ناطا بجدها بالادلة على امضاء الامارات الشرعية وهذه الامارات والادلة على اعتبار الاستفاد  
 وما استدلاله بالروايات اية رواية حريز الوردية في السمعيل بن ابي عبد الله الطولية وموضع الاستفاد  
 منها قوله انما شهد عندك المؤمنون فصدقهم حينئذ لعل ويحتمل ان المؤمنين في خصوص الامارات  
 جماعة من هذا الاستفاد وفيه الاخي اذا المر بالمؤمنين في الرواية هو الجدل في المتعين بعد ذلك  
 الاستفاد في صدق هذا المؤمن بالمأمور به في الرضا والمصدق في الكتاب يربط به معنى غير قبول الشهادة  
 ضرورة فيام الضرورة على ذلك قوله في هذه بعض المؤمنين من غير اعتبار شوق الصفا وهو الصديق  
 عدم تقييد آثار الذي هو مفاد قوله فان ذلك من حكم مصانفا الى كون الامر بالصديق في هذه الرواية  
 امر الرضا بالعلو من عدم حرمته استدلاله القاسق شرعا ومن الغرض ان يحرم الانهم في كل في الامر  
 الحاجر الى كون قول المؤمنين في حجة شرعية حتى يرفع عليه ثبوت فوق الرجال شرعا بل لو جملنا الامر في  
 شرعا الوجه لخرج الوردية الاخي والحاصل ان اخبار الامامين في حق شخص من جهة الامارة  
 على امتياز غير ان يكون حجة شرعية فلهذا نظر الامام في الامر بقصد بغير الامر به ذلك عدم اتمام  
 والمبالاة بقولهم انهم قولهم مشاء للتمهيد الماتفرغ الاستفاد الى كون قولهم حجة شرعية  
 نعم في حجة يعقود الواردة في العدة من الروايات على ثبوتها لا مشهور وكذا في النبوة كان رسول الله  
 اذا خصصه اليه رجلا قال للمدعي المرحمة فان اقام بينه وبين غيره فاضد الحكم على المدعي عليه  
 ان قال وان جاء بشهود لا يرفعهم غير ولا شريعت رجلي من خيار احواله دليل كل من له عينه لا يثبت  
 وحال الشهود في ايمانهم ومحالهم فذا الشهود اعلمهم فقه على الذي عليه واذا جاء غير شهود لم  
 يفهم الحديث لكنها غير ان علم الغالب هو مقتضى العلم الحضي في ثبات الشهود ومع ذلك فغيرها  
 خصص العدة وشهادتها ما ورد في نافع الرضوي وتمام البينة ان لو سلمت من بين لا يثبتها  
 اي جيل على الاخر وان الجنا والناع يمكنه لا يثبت في المرة لا يثبت الروح مقطع التي في  
 فان ظاهرة الاعتقاد بغيره من بين اللاتين لكنه ان يقر من على الغالب في اعادة العام مع ذلك فلا

والفصل في حق من يثبت  
 رؤس المؤمنين الذين شهود  
 الامام عليه السلام



دخل به في الامور السبعة **والخاص** ان مثل هذه الروايات وردت في بعض النسخ انما لكنها  
 لا تنقض القضية بل على اعتبار الاستفاضة منهم ولا يجاريها اية كما عرفت في الابع الدليل الا ان  
 فان بالعلم في هذه الامور بالامتنان والرجوع الى الاصل وجعل الرجوع في خلاف الواقع كذا في  
 الاعتماد على الظن وهذا جيد لكنه بعيد العمل كالمثل فيطلب تخصيص الحكم بالاستفاضة وبان  
 السمة بل كل امر الوضوح يكون حاله كذا في غير الظن كما ذكرناه في الخامس الاول في  
 الحاصل في الشك على غير الظن الحاصل في بعض افراد البنية استدلاله في ذلك وهو كذا في الاستفاضة  
 الاولوية العظيمة واخر المص والفتنة غير محبة الا ان تكون لفظية لا لغوية ولا على السرف في المقام  
 الله العالم **القاط** ان اتمام الامور في الشيء نارة ان الذي يقتضيه من صحتها انزال القضية  
 اجمع واخرى عدم الانزال كان الاحتياط فيها خلقا في ذلك على ما في ذلك من جهة الاولوية الاولى  
 ولاية القضاء مقترنة باذن الامام ونصير الاذن بالانفاذ له بعد موت الاذن وصاحا الحق على  
 انزال الوكيل بوث الموكل بالجملة لا على التفصيل حكم الاذن بعدد الوكيل لا على الكافة التي  
 بل هو المثل الذي ثابت على خلافه لانها يقتضي الانزال لغيره الذي هو الواقعي وان لم يعلم الوكيل ان  
 موت الموكل والحاصل ان صفة الاذن لغيره انزال موت الاذن فلا يقيده جلا الثاني ان متين  
 ولاية القاضي انما هو في الافعال والامور التي كان ولايتها للامام ثم فالقاضي انما ينزل افعال الامام  
 باذنه فاذا اتمات متعلق الاذن كقضية متعلق الوكالة في شيء فبما هو في ذلك استدل على  
 الانزال بان ولايته خرج ولا ينفرد في ذلك الاصل الى النوع ومن ثم ان المراجع ثبوت  
 للامام على الاعضاء المستقلة وان ولاية الامام كل عصر مختصة ببعضه فبما هو في ذلك استدل على  
 او وجه مسلط على كل تصرف في شيء من مصلحته سواء اختص به او اذاعه الارض كلها حتى ان ادعى  
 فيها والروم كان انزال المصنفات ما يقد له في مقام التمام وهو واضح ولا يذو الياء الله ولا  
 العبد فانه عامر كامله فانه حتى لا يشبه عليه ان ينفذ احضار ولاية الامام بعصر  
 وبين ما قلنا من ان متعلق الاذن بموت الاذن وجلا الثاني اية امر ان احدهما حين ان ينقض

القول في انزال القضاء  
 بعد موت الامام ومعه

فعل انما الامام ثم وجعل من محمولاته كسائر اضافاته وقصر فاته مثل الاعطاء والمخ والى والامر وانما  
 فهو امر على ما استحسن في بعض النسخ والقضاة والذين في الائمة الاذن في شيء من الموت والامر  
 الاستفاضة وكلاهما صنفان لان الاول غير ثابت والثاني ليس هو في مثل المقام على ما هو في النسخ والامر  
 بالاستفاضة في الشك باعتبار القضية ثم ان رتبة الطرفين جارية في المصوب العام مثل قوله الله ثم وقوله  
 من خطلة انظر الى ان كان منكم قد روي حديثنا آه ونحو ذلك الظاهر الصحيح من ذلك الاطباء على  
 الاثر والولع له الاجل على قولهم انظر الى وجه المصطفى في الاذن في القضاء خاصة ولا يزل  
 موت الامام وان كان الحاصل الشك في حقها بالحقاط لان المفروض موت الحاطب بالحقاط لا بغيره من الحاطب  
 وروايت الامام كما في انساب التوابع العامة اعلام بالحكم الشرعي وانما له ولاية كالا على محض  
 العدل والحكم الشرعي لا يختلف باختلاف موت الامام وهو حسن وان كان مشروطا بانه الامام ثم نظير  
 جوب الصلوة على الميت شرط ما دون الوصي وذا في الاذن في ذلك فاستوفى له الجواب في القضاء  
 وهكذا الكلام في القضية حال الغيبة حال الحكم هنا اول الامر فانهم في مقام الحجج المظلمة لولادة  
 وعلى ابناء الحكم يخرج من غير ثبات مستند من القضاء بموت الامام بل هو خارج عما عرفت من  
 لانهم مضبوطون في حال الغيبة بحكم الائمة العامة مثل قوله عز من خطلة ونحوها ولا معنى لانزال  
 بموت احد الائمة الا انه في ذلك لا ينفذ في ذلك اجمل الحق في الغيبة حال الغيبة وجعل بعضهم  
 الاعلام كما بناه في بعض النسخ في الغيبة حال الغيبة من قوله والقضاة ما حرر من اجل الكلام انما  
 العامة الذين نصبهم الله مثلا عند قوله انظر الى ان كان منكم آه والله العالم **في الكلام** في  
 منقول القضاة والحمد لله في حال الغيبة والقضاة للحكم اية كما ذكرنا في الانزال بل انما اولها  
 ولاية المصنفين كالقضاة على الاطفال مثلا حتى يكون ولايتهم مفرقة عن حقن القضية وصفا  
 وقد رتبه على مثل ذلك النص في غير علم الشك بموت الائمة الولاية قد عرفت ضعفها  
 سبق عند البحث في حوار قضاء القضاة فارجع ونامل فيما ذكرنا من ضعف احد الوجهين المذكورين  
 في ذلك اية وجه عدم الانزال في المصنفين في مثل عام كقولهم الاطفال والوقوفون باعلاء



دخل به في الامور السبعة **والفصل الثاني** من هذه الروايات وان وردت في بعض النسخ انما كان كذا  
 لا تنقض القضية بل على اعتبار الاستفاضة منكم ولا يجازيها انتم كما عرفت الرابع الذي لا يند  
 فان العلم في هذه الامور بما يستدعي والرجوع الى الاصل وجوب الرجوع في خلاف الواقع كذا في  
 الاعتناء على النظر وهذا حيث لا يتبين العمل بطلان في طلب تحقيق الحكم بالاستفاضة وبان  
 السبعة بل كل امر في الموضوع يكون حاله كذا يتبع فيه النظر كما ذكرناه من الخامس الاول في  
 الحاصل في الشئ على غير النظر الحاصل في بعض افراد البنية استدلاله في ذلك وهو كذا ولا ينعقد  
 الاولوية القطعية واخر المنع والظنية غير محبة الا ان تكون القطعية في الشيء لا على ما في المقام  
 الله العالم **القطاعات** امامات الامام نعم الشيخ تارة ان الذي يقتضيه من هذا انزل في القضاة  
 اجمع واخرى عدم الانزال كان الاحتياط فيها خلفا في ذلك على ما في لسان صاحب الاول والاول  
 والاية القضاة مقوتة بان الامام ونصبه الاذن مما لا ينفك له بعد موت الاذن ورضا الحق على  
 انزال الوكيل بموت المولى بالجملة لا على افراد حكم الاذن بعد موت المولى على ما في الرواية التي  
 ملويع الغرض انما ثبت على خلاف القضاة لانها يقتضي الانزال بعد الميراث الواقعي وان اعلم الوكيل بان  
 موت المولى والحاصل ان صفة الاذن لا يبرأ من الزوال بموت المولى فلا ينفك عنه جذا الثاني ان مقتضى  
 ولاية العاصي انما هو في الاضمار والامر اليه كان ولا يثبت الامام ثم قال قاضيه انما ينزل في الامام  
 باذن من ائمة ائمة ائمة الذين كسبت على الوكاية في حقايقه وعلته في قوله لا يستلزم  
 الانزال بان ولا ينفك من ولا ينفك فاذا زال الاصل لا يخرج من ان الامر بعد موت  
 للامام على الاعضاء المستقلة وان ولاية الامام كل عصر خصه بمصطفى من قبله لا انما  
 او وصي ملط على كل عصر في صفة مصلحة سواء اختص من ائمة ائمة كما في ان امر  
 فيها والرواية كان نزل المصطفى في ائمة ائمة القيام القيام وهو واج ولاية اولياء الله ولا  
 الهيبة تامة عامه كاملة فاعلم ان لا يثبت عليه القريبين اعضاء ولاية الامام بعضهم  
 وبين ما قلنا من ان مقتضى الاذن بموت الاذن وجب الثاني ان امران احدهما ان مقتضى

القول في انزال القضاة  
 بعد موت الامام وعند

فعل انما الامام وجعل من محبوه كسائر افاضه ويصرفه في مثل المعطاء والمنع والى والامر وانما  
 فهو امر على الاستيفاء في بعض النسخ في القضاة وليس في رواية الاذن في حقه من الموت في  
 الاستيفاء وكلاهما صفيان لان الاول غير ثابت والثاني ليس في مثل المقام على ما هو في الرواية  
 بالاستيفاء في الشئ باعتبار الحقيقة ان اوله الطريق جاز في المصوب العام مثل قوله الله عز وجل  
 من حنظلة انظر والامر ان كان منكم قد روي حديثنا انه ونحوه لكن الظاهر الصحيح هو ان مقتضى  
 الامر ان لا يملك الاجل فيكون في الامور النظر او جعل المصوب في الاذن في القضاة خاصة ولا يزل  
 بموت الامام وان كان مقتضى الشئ في حقه ما لم يخطب لان الموضع موت الخطابي لا يكره من الخطابي  
 ورواية الامام كما في لسان التولية العامة اعلام بالحكم الشرعي انه من اجل الولاية لا على ما في  
 العدل للحكم الشرعي لا يختلف باختلاف صور الامام وهو حسن وان كان مشروطا بانه الامام ثم نظم  
 جوب القضاة على الميت شرط ما دون الموت وادنا في الاذن في ذلك فاستوفى لوجوبه في القضاة  
 وهكذا الكلام في القضية حال الغيبة بل الحكم هذا الاول لا ينفك عن مقام الحجج المظلمة لان الله  
 وعلى ابناء الامام يخرج من حقايق مقتضى القضاة بموت الامام بل هو خارج عما نحن فيه  
 لانهم منصوبون في حال الغيبة بحكم الادلة العامة مثل مقتضى حنظلة ونحوها ولا ينفك لانهم  
 بموت احد ائمة الا ائمة كما لا يخفى في ذلك من اجل الحق في الغيبة حال الغيبة وجعل بعضهم  
 الاعلام كما بناه في حقه في الغيبة بحال الغيبة من قبله والقضاة ما حرم من جعل على الكلام انما  
 العامة الذين نصبهم الله عز وجل مثل مقتضى قوله انظر والامر ان كان منكم **والله العالم في الكلام** في  
 مقتضى القضاة والحمد لله في حال الغيبة والظان للحكم انتم كما ذكر الانزال بارضا اولي القضاة  
 ولاية المصوبين كالغيب في الاحوال مثلا فيكون على كون ولا يثبت مقتضى مقتضى الغيبة ومقتضى  
 وقد روي على مقتضى ذلك النص في غير علم الشئ بموت اوله الولاية قد عرفت مقتضى  
 سبق عند البحث في حقايق القضاة القضاة فارجع وتامل فيما ذكره بطله ضعف احد الوجهين المذكورين  
 في ذلك ان وجب عند الانزال في المصوبين في مثل عام كقوام الاطفال والوقوف على علة



العلم في جواز قضاء القضاة  
بما روي عنه

الضرورة ولا يتم إلا بتجديد الولاية وأما في العلم **القفاط** اختلفوا في قضاء القضاة غير العلم  
بعلمه على الأقل تأليف القضاء وفي حق فلاس الذي حفرق الله ورأيها العكس لا أكثر على جواز القضاء  
معه وهو الظاهر وأعلم أن أصل القضاء بالمعنى الجوهري غير مراد على خلاف القلة اشتغال وجهه  
في صدق الباء عند الحديث من جواز قضاء القضاة وحاصله أن القضاء الرام شرعاً لا يخرج على تأليف  
تكميل سواء كان القضاء بمقتضى العلم وبمقتضى الدين والأصل عدم الإلزام في الحكم الوضعي والتكليف  
وهذا هو الأصل ما ذكرنا في الألفاظ المتقدمة ذكره العلم في مسئلة القضاء مؤثراً في الاستدلال والحق  
في مقام التحيز لكن إذا فرض جواز القضاء لا مع فلا يمنع عدم اعتبار العلم ولا لاعتبار سائر الموازين  
مقابلته فتأمل أن العلم القاض بمقتضى الدعوى فالأعرض عن مقتضى العلم والرجوع إلى المبدأ لا يمنع له  
علم فلا بد أن تأمل بدهمه وواقع البينة على كون خالداً فإن حكمه بالقضاء صريح في حاله عند الحكم  
بالقضاء غير مع العلم بأن خالداً ليس بقاض بل هو الخصم في حلة الاحكام الواسعة من القضاة  
أما إذا لم يقض حسب الحق الواقعي فقد أحاطت تلك مقام الاستدلال الذي حيث تنسك في عينها  
العلم بغيره الساق والمارة فإن النسخ لا يقطع السارق وغيره في مطالبات لا تحتاج في غيرها  
سوى العلم القاطع للذين من هذا طهران التمسك بأدلة البينة أو ببعضها وروى في باب القضاء  
من غير الموازين في الأربعين وأخبر لكنا من جد المقطع بأن الموازين الشرعية كلها إما أن  
على الواقع في شأن الامارة احتضامها بالخاصة **فما حصل** أن القول بكونه بجهة العلم القاض  
وإنما تأليف حسب البينة خلافه ولو علم كذلكها تصوب بحضرة ما في الموضوع وهو باطل في  
والأجاء في القائلين في المذهبين وخبرهم من موضوع الأحكام ليس بما يعارض الموضوع الواقعي  
وما يقام عليه البينة خاصة ومنه في الدعوى والخاصة أو يقتضي الموضوعات بجهة حقيقة تعلقها  
بمقتضى ثبوتها للأدلة الموضوع الواقعي الظاهري الذي يتم عليه البينة وهذا وإن لم يكن موقفاً  
الطائفة كالاول بل بما نال به بعضه لكنه يبدل السقوط عن الانقضاء فالحقها عليه الأكثر  
القضاء ما علم معه **واقفاً الإمام** ثم صدقنا لا تعلق على قضاءه بغيره فالأمر به أو غيره

دعوى

دعوى غير واحد لا اتفاق عليه وأما بعض الروايات الدالة على انضمامهم في العلم مع العلم  
بقول مطلق وفي خصوص فصل الخصومة ما رواه ابن فضال في كتابه في فقهنا في القضاة والرواية في القضاة  
منها عند التفتيش والسؤال لا علم العلم بالعلم مع حضورها أو قضاة العلم خصوصاً المقام الآخر  
الواقع ومنها خبر السماع لا يحدث حد من صفات الأعداء وصرحها سنداً وزلاله وبالمجمل لم يشهد لها  
أهل الإمام لعلمه في مورد على تقدير البينة فهو قضية فراضة محتملة لكثير من الروايات والوجه  
الذي ذكره السيد رحمه الله خبره والله العالم **القفاط** قال الشيخ في محله إذا قام المدعى بيمينه ولم يثبت  
الحاكم عدلها فإن لم يثبت المدعى خبر المذكر ليدلها حاز إلى حكمه بيمينه بيمينته واستدل  
فيه بالحديث أنه لم يثبت التي تملك البينة حتى يبرهن المدعى على خلاف علمه في ذلك  
أن العدلة تشهدوا أن الفسخ واقع فالشيخ يفتي على الثاني والمذهب الأول **اقول** إننا الشيخ على القول  
ما قلنا لا يجدي به في تقييد الخبر لأن البينة في الواقع في القضاء العلة التي امتنعوا ولعل في  
الادعاء على من أقر بأنه وهو أن المانع يكتفي بالشك في وجوده ولم يقض به غير الأدلة  
ولا يلزم في الواقع من الاستدلال في مبدأ الفصل الأول لأن ذلك لو جاز يقيم عدم الحكم بيمين البينة  
غيره سعة أما بالرحيل أو بالأصل ما كان الشاهدان غير متعين في السابق كما ذكره في الأصل  
فوقه في العدلة شرطاً أو الفسخ وأما الأدلة الكثيرة بالشك في بعض المانع أو دعوى أن الفسخ  
غيره الأصل باعتبار كونها حادثة لا محالة والأول يخرج ثابت بل المنطق خلافه كما ذكرنا في الأصول  
والثاني يصح على كون الفسخ مجرد صدق بعض الأفعال البينة بأن يكون بيمين بين العدلة وبسطة  
وأما إذا لم يثبت كون العدلة في الإسلام مع عدم طهر الفسخ أو الملكة أو حسن الظن وهو حق في  
لكه صانع مؤاخذه لا بد من حمل الزايف بها وأما على ما يظهر من التقرير في قوله في خبره في جواز  
على الأصل فهو لعدم الدلالة في بطلان خلافه مع احتمال كون المذهب هذا الأصل كون الاستدلال طهر الله  
لأنفسها أصلاً البينة والخاصة أيمه ما قبله لا يصح ثم إن إطلاق البينة على ذات الشاهد  
كما في عبارة الشيخ عليه السلام في البينة في الاصطلاح اسم للثلاث العدلين لا لغيره فباعتبار

في جواز حبس القضاة  
لغير المدعى فيه

هو غير بعيد بكثرة



الملك في حق من ينقض حكمه  
وعاها

والله العالم **النقاط** في حق الحكم واعلم ان حرمته نفس الحكم في الجملة ما الا خلا فيه ولا شك وقد اشترطنا  
في صدق البناء ان حرمته النفس لا يحتاج في اتيانها الى دليل اخر غير ما دل على وجوبها حكم الحاكم بقوله  
حقيقة الحكم فان الحكم للمعرف عنه على ما سبق من ابعاد من فصل الخصم وقطع المنازعة بالاراء  
الخاصة على غير ما يقتضيه نكاحه الواسع ان التزم بمجمل ما يرضى به عليه فضلا عما لا خلاف  
في استحقاقه فصل الخصم من غير ما لا يخفى في عندنا من ان شرط صحة القضاء فصل الخصم فلم يبق امر  
قابل للفصل شرعا بعد سواه رضى الخصم بما لا يرضى به الا ان رضاهما يقع الفياضة من غير  
خصم بينهما شرعا وان جاز الحكم بينهما بالقياس مع عموم الحكم او مطالبته المسمى به بالحق فيعتبر  
في الاسلاف فلا يحتاج الى اقامة دليل على اجماع على حرمته النفس كما ناسخ في المسئلة  
كما لا يخفى فاما الى بعض من اخافه من عدم المانع من تجديد الرافعة على تقدير بطلان الحكم على  
في محله بعد انقضائه بقاى الى قابل للفصل بعد الحكم الاول ثم يجوز النفس في مواضع وهي  
المواضع التي يقع فيها الحكم الاول من اصله المعنا غير ان لا انه حقيقة نفس الحكم بعد صحة اعلالها وعل  
الحاكم او غيره بخلاف حكم الحاكم الاول الحكم الالهي الواسع على انقطاعه سواء كان ذلك من غير الحكم  
الثاني في الحكم الاول فيلزم جواز العقل او غيره من غير نظرنا في جواز النفس في حق تجديد الرافعة  
لان الحكم على محله في الامار فلا يكون حجة التمسك بها في الواقع واما مع العلم به فلا يكون حجة ولا  
لنفسه في الامار على الواقع ابدال لا يفتقر الى التمسك بالواقع حكم الحاكم على اساس  
الامارات كما انما كان بمنه وحيثما كانت الحكم على الوصل للتمسك به بامتناعه لانه بل الحكم بغيره  
الواقع وتجب عليه ما ينافي الامار القائمة في مورد الحكم من تقليد او اجتهاد كما ياتي منه يعلم ان ذلك  
باطل لا ينافي حرمته ان هذا المعنى محله مع التمسك بعقود الاجماع عليه وانما ما لو لم يخالفه الحكم للدليل  
مع عند الكل الى الحق الصريح في التمسك بالكتب المعتمدة مع عدم المانع فان نفس الحكم في حق  
حازر على ما مر من غير ما لا يخفى ان العلم بالواقع الاول والواقع الثاني مع وجوده من الظاهر في حق  
جواز المخالفة ولما جعل الاجماع في الدلالة القطعية التي لا يجوز مخالفتها مع انفرادها كاشفت

الواقع

الواقع بل وجود دليل معتد عند الكل بحيث لو فرض مراعات الحد في ابطال الاجتهاد لم ينقض الا من ينقض  
والخاص الى ان المطاع كون الحكم على انفا للتكليف لعل المانع عند الكل سواء كان واقعا او ظاهريا  
مكذوبا كما كان صالحا للمعارض في اوسنة متواترة او اجماع كاشف في المطاع يعتبر وجرا واحدا مع  
عند الكل على التعاقب مثلا واما في الفقه الى حكم الثاني مع علم فليس بمحال النفس لان الاحكام الثانوية قد  
صيرت ذلك فليس بمحال ابطال ما زعمه الاخر حكما العباد لا يبق الحكم من رضى الخصم فيه لانا  
واذ لم حرمه الذي يقتضيه التمسك بالاجتهاد في الاضحية بل مورد قبوله من حفظه الى حق  
امتنع ادلة حرمته في رضى الاستلاف في الحكم والحاصل ان المخالف في الرأى لا يوجب جواز النفس  
بل ان توقف على كونها بحيث لا يخفى على احد ان رضى طائفة الاجتهاد انما هو من حفظ الحكم في البناء  
فصلها ونقصها مثلا لاشتماء في الحكم لا كراهية تركها او جملها مع ان رضى مع ترك النفس والى بعد  
كذلك الاخبار عن رضى الجماعة الى غير ذلك مما ينافي الاجتهاد الصحيح ولا ينافي في هذا العلم بيان  
يكون الحكم مواظبا للعواض او بخلافه لا بد من سبب جواز النفس هنا حيثما الاجتهاد لا يخالفه الواقع  
والمراد من ذلك ان الاجتهاد في مقام الحكم موضوعي لا طرزي من في الواقع فليجدي معارضة لكل  
مع اختلافه في رضى محله ولما لا ينفذ حكم القلده وادع مطابقة الواقع ومن ضاع علم الفرق بين  
وساكنه لان سبب انقضائه في الثاني بخلافه الحكم للعواض الثاني في المعتضد الكل لو كان صادرا  
خلافه ما وجب هنا جرحه فسا الاجتهاد سواء صامف الواقع الاول والثاني لم لا دلوعت الخطا  
في الاجتهاد بحيث لا يندرج فيه الثاني كان الفرق بينهما بالعموم والمقتضى المطبق في الاصل هذا كله  
السا لا للاضحية اما الحكم الموضوعي فالظن عدم الفرق بينهما الا على بعض الوجوه ومما لا يخفى  
خطا الحكم في الموضع او نقصه في استعماله من انفس القضاء يقع نقصه في الموضع  
بمنه عدم وجوب الالتزام بانذار الحكم في الواقع كما يجعل الجاهل الشاك يجوز له المصلحة لما طمئنه  
في غير العين مثلا **واما النفس** بمعنى تحديد الرافعة من غير علم في بعض الماخذ والمنازع  
الفقر بل الامراك في المسائل الثلاثة فلو اوجب تجديد الرافعة فتنزه اراها انه من غير محتمل







متعددين في مقام التكييف بل يتعدى هو التقليد فلا يباين ذلك الادلة البتة لكن في بيان الاصول المتضمنة  
 في حجة الاول القول باستمراره على تقليدهم في المستقبل وهو خلاف للاطلاع ظاهر كما ان دفع  
 اليد في الفتوى المدونة عنها واجابهم في المستقبل وكذا في الماضي وذكره في فتاوى الاولين في  
 حيزي الماضي والمستقبل ان ذلك في تناول الادلة للعالم في الماضي فالتصديق في الماضي في  
 حجة الفتوى القديمة في حقه بعد الدول في ان اوله التقليد لا خلاف في انها كما اوضحناه في حجة الاول  
 المعلوم في حجة تلك الفتوى في حقه هو انما بعد الجهد واما بعد طرحه الى الاصل القاطع في  
 المتيقن وهو الاخذ بالفتوى القديمة وكيفية هذا الكلام لا كراهية فيه **واما الثاني** في  
 دفع الجهد فتوى غيره مع عدم ترتيب آثاره في الماضي والمستقبل والحال في الكلام فيه يتحقق  
 مثلا في دفع النقص لكن الخلاف في جملته اكثر اذ لا يقتضي اليقين والعلامة وغيرها من ذلك  
 على النقص وذلك المستلزم في الموضوع في ذكرناه ان في الاصول من الطرق والادوات الشرعية  
 هاهنا هي من الصلح كما يقول اهل النقص في الحال او من غير لها او طريق بعض من على الطريقة او  
 غير متضمنة فان قلنا بالادلة في العقل والنقل ما قلنا باحدا الاخرين وجب قد يحال في الاصول  
 الثالث صورنا الدلالة بالتصديق في العلم قلنا ان حال الادلة الشرعية حال الامارات  
 في الموضوعات فان كل شخص مكلف بما عند من الامارة على حيوة زهد او مرد او طهارة فتى ونجا  
 ملك الجهد مكلف ما عند من الامارة طابق ذلك لغيره خالف فلا يجب له الجهد ترتيبا  
 الزوجية بين اثنين في الاما عليها اجتهاده وان شكا عنها اجتهاد لغيره واجتهاد الزوجين  
 وكذا سائر المسائل والادلة والاطار والاصل ان مقتضى القاعدة العقل لا ينافي ما يشر  
 او المرجح وما قيل ان الامور الاصلية كالزوجية والملكية ينظر فيهما الجور في النقص من لهما  
 امور اخرى لا واقعية لها سوى ما عدوه والتموه فيما بينهم من غير النظر في النقص من الآداب  
 الشرعية في سببها تحقيقنا ان هذه الامور **وتوكل** ان العرف انفسهم امره  
 العرف في قول الكفار وان اوجهم لم يتوقفوا على ترتيب حكم الزوجية والملكية على انفسهم

واموالهم في طريقتهم ولومع قطع النظر عما ورد في الشرح من انهم انزلهم على طريقتهم واحدهم بتقديم الذي لا يبر  
 العلم بالمقتضى في الدلالة على الامور ليس على حقاقتها الواقعية الثابتة عند التمسك بحججها الشرعية  
 ويترتب عليه النقص بل على الامانة الى احدى النسب الظاهرة المستقلة بما لديهم طابقت الاشياء الواقعية  
 ام خالفت بل هو ما كانت اسبابا شرعية او زجورا لا يتم مثل ما يجري بين الكفار لاسباب هذا  
 وهذا وان ذهب اليه بعض اهل النظر في الامور لكن الحكم اية لا يخرج اشكال كذا يتحقق هذا  
 المسئلة مطالبة بالاحول والله العالم **القاط** ذكر في دفع انه ليس على الحاكم تنع حكمه بل يمكن  
 توزيع الحكم عليه ان الدول حكم على الجور من الطرقة وذكره ما ينافي في التسوية بين الناس في  
 فيه معنى لا لفظا وظ البارة ان النظر في الحكم ولو لم يزم الحكم عليه الجور حيث ان قوله ليس على الحاكم  
 لا الجور بل على من قبله من الحكم الاول بعد الموت لا مانع منه لانه ليس له الجور في نفسه لا  
 يكون خسر الاطلاع على عيوب الحاكم الاول فيهم واما بعد الحكم لفظا اية ملك ما ذكرنا ثم ان الظاهر  
 وجود النظر على الحاكم اختصاصا بامور الحكم بالحق في الشهادات الحكيمة خصوصا بامور الحكم  
 الحكم الجوري لان دعوى الجور ليس ما يقع في البينة او هو قيد الشهادة على الرضا المرموم  
 ما يتضمن الاخبار بحكم الاحكام لله ويكون دليل دعوى الجور على ذكره في اسباب الحكم بالدين القاطنة  
 عنه او مطالبة الدين المذموم وهو ما يقع فيه البينة فيكون المراد من نظر الحاكم تحديد المرافعة  
**القاط** اذا افتقر الحاكم الى من يقرم لعدا الخصمين او الشاهد من الاقرار له اخذ التزم وت  
 يقتضيه التزم وت الاشكال المذكور في الازالة اليه على حجة الاخبار مع الواسطة في مقام  
 اية كالاقرار بالافرار لكن الحكم المذكور في ما عدا التزم واما الخلاف بعد الاتفاق على اعتبار  
 العدا في جنس اعتبار العدا وفيه المسئلة على كون التزم شرعا وقانونا اية مثلا وذكرنا في تبيين  
 عن غيرها امور ما ذكرنا في محلها لا يخرجها او كلها عن النظر والدين في تقيدها من الاشياء والامور  
 ظلة الحكمي هو ان الشهادة عبارة عن كل خبر صدق في مقام التوقيع والانتظار فلا يخرج من مسبو  
 ببول الحق او مقدره في غير مقام انتظار شخص لكا الاخبار بالهلال فهو شهادة وذلك

في حجة العدل التزم الحاكم ان  
 افتقر اليه



يخرج الروايات الشهادة لتمام اخبار ابتدائية غير مبسوطة الى غير مضامينها حقيقة او تقديرها  
 يظهر انما لا يخرج تحت الشهادة فيعتبر فيها المقتضى للاجماع على اعتبارها فيها كونه في كون شئها  
 او لا يخرج الى اطلاق ادلة على اعتبار قول العدل مع سواء انهم مع عدل او احرار لانهما على  
 قول العدل كذا انما لا يخرج عن عرش العلم وهي الشهادة على القدر العلم كونه في اثارها كما  
 الثاني في كل شخص يحمل بحسب المنهج من ربي الاقل والاكثر من الجمع في الغرض المستلزم الاندماج  
 العام ولو مع عدم حجة قول العدل كان المرجح في الموارد المستلزمة اما لا نعلم الحجة لا يتحقق  
 والله العالم **القطب** اذا عرف السلام الناهدين وجعل عدلها في فضلها كما حجة يتحقق ما بين  
 عليه من عدل او فسق عند التمسك خلافا للحجة عند الحجة فذهب الى ان حكم مجرد ظهور السلام  
 ظهور الفسق وها هو الاصل عند الشيخ في كل موضع يتوقف فيه العدالة فيثبت بانها مجرد الاسلام  
 على ظهور الفسق وتبعد بعض القدماء ايضا وسبقه والم بين الاحتكامها لما خرج هو الاول ومنها  
 قولنا لا يخرج من بعض رؤساء المتأخرين ونحوها لما استظهر من كلام بعض القدماء وهو على الاكفا  
 بالاسلام واعتبار حسن الظن والملازمة بالاكفا بالاسلام او حسن الظن كونهما طريقين جليين في  
 اول العدالة التي هي ملازمة المباحات وصفة الصفات نظير سابق الطرق الشرعية كالجنة وفرد  
 المسلم وامالة الطهارة لان العدالة عبارة عنها كما هو حجة المتأخرين حيث زعموا ان  
 في المقام راجع الى حقيقة العدالة وانما الملوك والاسلام مع عدل ظهور الفسق وحسن الظن  
 سموا واضل لان القليل بان العدالة هي نفس الاسلام مع عدم ظهور الفسق وحسن الظن غير معقولة  
 ونظائرهما مقامان الاول كونه العدالة تعبدية عن الاسلام مع عدم ظهور الفسق عند حجة  
 والثاني عدم اعتبار في مقام الكشف عن المصلحة الاول ان العدالة والفسق امران متضادان  
 بالبداهة والوجود انما يجزمان في مورد واحد ضرورة ولولا الاسلام مع عدم ظهور الفسق  
 نفس العدالة راجعا عما مع الفسق النفس الى عدم المائدة بين الجهل وبين قوتها واضرارها  
 ذلك اننا اذا اعتبرنا في عدل الشيخ علم العالم بالانحراف اجتماعها او اقرارها او جوازها او اقرارها

ثبوت فقل ان بناء الشيخ على العدالة بتجرب الاسلام وعلوم ظهور الفسق ليس فيه دلالة على كونه هو الله  
 بل فيه دلالة على الخلاف كما ادعى مضامينها الى ظهور اسنادها في مخالفة على المقتضى بان العدل في السلام  
 العدالة لان القول بكون الاسلام مع عدم ظهور الفسق هو العدالة بما جعل العدل في السلام في الفسق  
 ومن شواهد ما ذكره لمباركة في حين نقل الخلاف في الشيخ صيفارسل وجوب الجمع بين العدل مع الجهل  
 بها والاسلام كذا في كلامه وكذا في كلامه ووجهها وجعل عدلها في ذكرها في الشيخ في وجوب الجمع  
 وجه الشهادة اننا نعلم من ظاهره وكذا في كلامه في الشيخ في مقام المسئلة الاولى هذا بما في كونها  
 هو ظهور الاسلام ان العدل في الجمع غير مجبول عند الشيخ في حجة منها مع ان ظاهر العدلية اخلاف  
 الشيخ في وجوب الجمع لان حجة العدل في الجمع ان ارسال الاول ارسال السلام يقتضي ضرورة  
 بكون العدالة فيها لغير غير مجبول حجة عند الشيخ وعلى تقدير بكون الاسلام من العدالة  
 لم يتصور ذلك المقتضى بغيره فيكون المسئلة الى الامتياز ما لا يعرف بالاسلام وجعل العدالة  
 للاجماع القليل بان العدالة هي نفس الاسلام مع عدم ظهور الفسق عند الشيخ كما لا يخفى ثم وما  
 اطلق عليه العدالة في كلام الشيخ وفي كلام غيره المقتضى لظاهره لا يمكن مسامحة في التفسيرين بل لما  
 مجرى العدل عند الشيخ من انما هذا ما حلت لما دخل في المسئلة من الخلاف في وجوب  
 الشيخ في العدالة والعدلية على الاسلام وهو كما ترى صريح في كون الخلاف في ظهوره في عدم  
 ادلة الاول في هذه الادلة نظر **واما الآلة** يعني قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم  
 فليس فيها ان الرابطين ما لم يرد على الاكفا بظهور الاسلام انما يظهر الفسق فيقولان ذلك هو العدالة  
 وانما الاصل في المسامحة ان حاله على القيام بالواجب وذل المحرمات ومن جرى عليه  
 الحكم في الجوز مبرر بغير علم ولا نزل واجبا في حال الواثق انك على سبيل عقده على  
 الصحيح استلزام الصريح مضافا من انفس الشيخ انه يقول بان العدالة هي ظهور الاسلام كذا  
 ذلك عبارة اخرى عن الاصل والاختصاص حال السلام وجعل عدلهم من العدل في ذلك الواجب  
 فربما على مسامحة في الدعوى الاولى ثم كما ذكره ثانيا في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان العدل الزاخر



عبر الاسلام وهي الملة الانية لكن لا يشترط العلم بوجوبها بل يكفي عدم العلم بانها ملّة مفرقة القابلة ليرجع  
 خلافاً للفقهاء الذين لا يفرقون بين الملّة سهل بعينه صريح الامة بباطنة ومعلومية كونها ملّة واحدة والعبارة لا يصح  
 بل لا يتقيد صاحب السانعة وشرع في الملّة ولا يجوز التفرقة على حسن نظر حيث قال في الملّة بالاسلام  
 وجعله دليل على العدالة الكافي عن الظاهرين اول مع ان الاخبار التي استدل بها الشيخ كلها ظاهرة  
 في كون الاسلام مع عدم ظهور الفسق طريقاً الى العدالة لانها مضافا الى ثبوتها في غير واحد من  
 الاخبار يقتضي ان العدالة ترجح الى الادلة الشخصية بصفه من اوصافه فوجب ان يثبت في  
 الادلة من ادلة الاشتغال بالروايات والعقود والفتاوى كافي في تصور وجودها ما يقاومها في الادلة  
 على كون العدالة حالاً رابعة بل يمكن الاستدلال عليه بآية النية التي تقرر العلم الذي بين  
 العدالة بمعنى ظهور الاسلام والفسق في الروع والتقدم بالكلية الذي صار احدهما سبباً للوحب  
 الثاني الرابع للندم وقباحتها في الحكم الخاص في التبين في حق الفاسق خاصة بعلية مشركته بينه  
 وبين حقه وعرضها الواسع نطاق الاخبار وكما الاخبار على كون العدالة هي الملة وانما ملّة  
 المعناه في هذا الاستقامة لوضع علم انصاف الشخص بالاستقامة في نظر الشرع والعرف الامة  
 باعتبارها من الملّات والحالات الباعنة على ارتكابها من الافعال والاخلاق والارباب  
 قبا عنها كان دعوى مع البينة والبرهان وكذا الكلام في حصة الحق بالحق للظاهر الباطن في مثل  
 ذلك لا يجمع جميع الفسق الباطن فلا يكونان متضادين واجبة على كونه نفس العدالة استحال ان يفسق  
 الشئ بل مع ان الشرع والمكتوب من الظاهر بواقيها في غير ان مستلزم من فسق الشئ هو  
 يمكن بناء على ظهور الاسلام جعل النبي عبارة عن ظهور كرمه وهو كما ترى في الحكم الذي لا يفسد  
 لا يجوز من الاستحالة لا يبرهنون بهذا الشأني انه لو ثبت فسق ظاهر الاسلام مع عدم ظهور الفسق  
 او ظاهره الانصاف بالحق فيقبل الشبهة فيقول الشيخ او احسن الماسي بدفعه شأني  
 وحرز الحكم على طبقه اذا كان النبي عبداً فامته الشاهدة وقبله صدق الحكم كما هو الامر  
 حصل نفس الاسلام مع عدم ظهور الفسق المذمومة فانه قبله صدق الحكم كما هو الامر

الشهادة التي لا يتبع الحكم بلا شكال هذا ثم ان العدالة عند الشيخ بعد معلومته كونها غير ما ذكره  
 ان يكون احداً من فئمة الاول الملّة على ما هو الظاهر الواقع في الشرع والثاني الاسلام مع عدم الفسق  
 الواقع لعدم ظهور الفسق في جميع الفسق الباطن على ان يكون عدم الظاهر دليل على ثبوتها او ثبوتها  
 في جميع الفسق الاخير الذي يعتبر في العدالة بمعنى الملّة رابعة والثالث حضور عدم الفسق الواقع في ثبوت  
 الاسلام مع عدم ظهور الفسق والاعتبار في مفهوم الاول والخامس العدل هو ان لا يفسق احد خلال  
 واجب احكامهم والمسلم الفاسق كان لا يباي في القبايع ويتركها فيطبق العدالة عند الشيخ  
 ح على ما يفيق طاعة جميع كثر الهدم حيث يفسقون العدالة بغير ارتكاب الواجبات والالتزام  
 عن الجرائم لولم يرجع هذا التفسير ايضاً الى الملّة كما هو الظاهر فلو لم يفلح كذا في الحالة  
 رابعة عند مضافا الى عدم عقولية كون الفعل والترك الاتفاقيين الغير الصادقين في حالة التفتت  
 من افعال العدالة لا يفسق احد من جملتها حتى جعل الملة على ميق فلا ان الملة على عدم الارتكاب  
 في ان الشهادة او قبله يوم او يومين او مستر او مستبين او في جميع السنين الماضية او غير ذلك  
 المتكاملات بخلاف الملة في الملّة والحالة فان المناط على تلك الحالة في شرط عدم فسق  
 او التوبة على فسق الفعل ولعل قوله الاصل في الاسلام العدالة غير الثاني لان الاسلام بناء  
 معتبر في العدالة جرح المادة عليها وقد عرفت ان هذه العبارة ظاهرة كون الاسلام طريقاً  
 اليها وكذا غير ذلك لان الاسلام بناء على غير غير العدالة لا في القسم كما احتملنا ولنا على القاطن  
 الثاني ان الاكتفاء بعدم ظهور الفسق وعدم الجرح الباطن وان ورد بها اخبار وكذا في  
 واحسن الادلة لكنها متادة معارضة باقوى منها دلالة وعلائم الاكتفاء بحسن الظاهر  
 لشهادة حجة من الاخبار يدل على غير ذلك بعد ذكر ان العدالة هي النفاذ في حجة من غير  
 والدليل على ذلك كله ان يكون سائر العيوب حتى عجز عن الناس فيفسقوا او اذلت فانما يرجع  
 في ان ملكة التمسك بغير حفظ ظاهره عن القبايع دليل على العدالة كفي في الاعتقاد على صراط القاطن  
 ملكة تصدياً محضاً مثل الاصول التعبدية حتى في الوعاء كونه التمسك بها من الاصول في الله



مع ذلك في النفس الواقي ومشرطاً بقاؤه العالم كما نقله عن الشهيد الثاني في كتاب الصلوة وهو  
 الخ حاشية وجعل البحث ولم يجوز الاعتماد على حسن أو الظن المطلق فزعموا ونقصوا أو الظن الاثني  
 الشخصي وهو أو أقوال أفرادها لا خبر يدل عليه قوله في مرسلة يوسف فإذا كان ظاهرها الظاهر  
 ظاهراً موقفاً زوت شهادة فإن حسن الظن إنما يكون ما موقفاً إذا كان بحيث الظن به عدم  
 نقاطها وينبغي التنبية على أمور الأول أن الزيادة المذكورة ملكة الخلق في جميع الكبر والاعتقار ملكة  
 البعض دون البعض والألکان جمع الناس على لا الاشتراك إنما أراد الأوصاف والصفات  
 المعاصي لا جهة إلا أن يبقى أن المراد بالملك هو إلى الله الذي يخرجه من نفسه ومثل ذلك لا يقبل  
 وفيه نظر والثاني أن الملكة لخاصة في المعصية الكبرى لأن المكات قد تطلب من الصغرى بعض  
 امتناع ذلك حتى يغايرت الملكة في مثل السلطان ثم صدق والمعصية ينافي العدا لأنها تنافي  
 عن الملكة العبدية بمعصية المعصية لا غير الملكة ضد المعصية ويجب ألا أحد الخرين والثالث  
 أن معصية العبدية التي يصر الغرم على عدم المعاودة فأدعاه ذلك تركيب الكبير مع الملكة  
 عادت عند التراجع الرابع أن كل معصية تنافي بالملك فالتزم بها ظاهر الملك وإن نقل معصية  
 لأن الجز في مقام الكسوف لا كراهة في الدين وعدم المبالاة عن هذه التواضع الشرعية  
 لا يضر بعض المعصية فانهم والله العالم **القطار** إذا حكم الحاكم بعبادة الله تعالى  
 مذهبهم ظهر الحاكم ضمن الشرع في الحكم جعل عليه نفق الحكم كأمج بر غزو وأداه لا وعلى  
 فقد بر النفق ففي وجوب النفق على كل من كان عالماً بنفسه من جهة وظلاله القليل من علم  
 الحاكم فالنفق وعالم الملكة لعدم رجوع واحتمالات تنفاد من الثاني أن عداة الشهود  
 شرط على الحكم أو واقعي وعلى الأول فعداة العبدية على الحاكم الذي حكم نوع الحاكم وعلى الثاني  
 كل من علم بنفسه نفق الحكم كالوعلم الحاكم نفسه أو كان مجتهداً أو مقلداً لا يثق إذا كان العداة  
 شرطاً وأما بعد النفق الحكم الثاني حتى علم بعبادتهم بخير للثبات النفق أيق بالعلم بالعق  
 لأن أنقوله الحاكم فيقوم مقام علم غيره في صورة الشك خاصة لأمته وعلى الأول منفق إلى

فصل في حق النقص في الميزان

بِأَعْلَىٰ مَدَدٍ

لا يجوز النقص من حكم الحاكم وعلى الثاني هو رابع النقص الحاكم من غير الحكم بدون المقتضى لحاكم يتبع  
علمه بالعدالة والنقص مما هو في العلم ابتداء من غير قيام علم الحاكم الذي حكم مقام علم غيره وهذا  
الوجه اثير في عدالة شهيد الطلاق اية بالنسبة الى الطلاق او الشهادة وغيره من مسائل المكيين  
الخصيق ان حكم الحاكم يقتضي البينة فيلزم في المحنة بمؤدى الرقابة وان الفتوى والحكم عليها باطرا الى  
مدلول الامانة الشرعية من حيث كونه مدلولاً لها لا من حيث كونه مطابقاً للواقع فوطئة الحاكم  
الالزام بانقول البينة العادية لغير حيث كونه قول البينة لان حيث صدق او كذب بالان والوظيفة  
المحة الاثبات مدلولاً لرواية من حيث كونه مدلولاً وقضية تلك القضية انه اذا ثبتت  
الشهادة بنسب الحاكم وانه لا حكم هنا واقداً باطراً لما اورد في قول القائل على من ذهب  
عنده الذي يغير العدالة في الراى فانه لا شبهة في وجوبه في قضى الفتوى صانياً ومقتضى الحال  
ان ضاد المستند في الحكم والفتوى عند احتلال هذا الشرط من العدالة ليرد ضاد الحكم عند  
في الخطا الواضح الذي ليس الفتوى به والحكم به هو مدلول الامانة من حيث كونه مطابقاً للواقع  
حتى ينك مع احتلال بعض شرائط في حكم الحاكم او الفتوى بل هو من حيث كونه مدلولاً لهذه الحقيقة  
تلفي عند اتفاق بعض شرائط تلك الامانة في حكم المست الى شهادة الزور وشهادة الفاسق ومن حكم  
مع والزام فاختار في الواقع الفتوى بمؤدى قول العاصم مثلاً عند شرط العدالة في الراى بل  
الامر في الشهادة اية كانت اذا شاهد لو علم مستند شهادة متعصده لم يجب متابعتها من  
احتمل مطابقة الواقع فمن شهد بالفجر والاهلال مستند الى شيء علمه حالاً صالحة الشهادة  
ليرى قول قوله والحاصل ان التعبد بمقتضى الامارات والادلة الشرعية يرجع الى وجوب العمل  
بمؤدى نتائجها وحيث كونهما مستفاد منها لان حيث المطابقة للواقع وعد ما مع ضا <sup>مقتضى</sup> هذا  
بعض شرائط العمل وصنع التعبد الشرعي فظهر ان مقتضى القاعدة هو الاحتياط الثاني كونه العدالة  
شرطاً واقعاً لان وجوب الموضوع شرطه فاقبح حكمه ولا يعقل ان يكون شرطاً للمادة الا بعد فرض  
كونه هو الموضوع من حكمه وافقوا في العمل بمؤدى البرائة المشروطة بعدم الناقص وجود مؤدى

٢٠ فالتعقيل



وخطا في الفهم خطأ غير معدون كانه الحكم صوريا ظاهريا في وجهه **القائم** **واما مشهور الطلاق**  
 فانظر ان كونه قائما اعتبارا بالعدالة الواقعية فيهم فلو كان الشاهد في سقم حرم عليها تزوج المرأة  
 المطلقة بحكمها وهكذا في غير ذلك مما هو ظاهر في حكمها على انك لا تملك حرازا للعدالة  
 منوطا بغير المطلق فيكون حرازه غير حرازه في حق الشك لا علم هذا فدين ان كون العدالة شرط  
 وانما في جميع المكلفين شكل لما يترتب عليه المقاسد التي لا يطرب الترام احدا بها مثلها  
 كل من يترتب من حكم الحاكم ملحقا بفسق الشئ ولهم المخرج فلا يبعد القول بان علم الحاكم  
 بفسق الشئ هو شرط في جواز الفسخ **واما الحكم** فلا يصح في القول بحراز الفسخ فحقهم بغيره وجوب  
 انفا الحكم المستند اليه البينة الفاسدة عليهم اذا كانوا علمين بهاد عبارة في وجه المسئلة لا يحسن  
 قالوا حكم الحاكم بفسقها وقت الحكم بفسق حكمه لاحتمال البناء على العلم والمحقق في الفسخ  
 ان حكمه بفسقها الاول اخضر الفسخ بالحكم وعلى الثاني ثم كل من يترتب عنه فسق الشئ واقتضا  
**القاط** اختلاف في قول القائل والمخرج مطلقا او مضمنا او مختلفا على القول بمقتضى  
 في المسئلة فليقدم مقدمتين **الاولى** ان مقتضى الاخبار قد يكون حكما شاعرا بها وقد يكون موضع  
 الحكم الصريح قد يكون ملقها منها لا شك في ان الاول يرجع الى الاحتمال والفتوى كما ان الثاني الى  
 الشهادة ومثل الاول الاحتمال لا يحد ولا موضوعات المستندة ثمة انية يرجع الى الفتوى دون  
 الشهادة **واما الثاني** فالتحقق في انية ملحق بالفتوى وان كان منها بعض الغرض منها الزينة  
 بالملك لا بالملك اذا الشهادة على حصول الملك يرجع الى الشهادة بوجوه شتى خادجة والفتوى  
 في عملات ومثل الاحتمال والاضاع فان اتيتم الى من الفتوى بل هو مستدح تحت الاخبار بوجوه  
 الموضوع المستندة تحت وصف الفتوى الرابع وهو الاجتهاد ولنا فيه اكثر الى عدم قبول الشهادة  
 على الرجوع الى المعصية المذكورة في الضعفة **واما الشهادة** على امره من متحد معنوا بين العلم يختلف  
 بعد الاستدلال في ما هي في ان الشئ هو ان لم يكن مقتضى الفتوى بل كان من اللزوم انما افتر  
 الحار جنة فالشهادة بغير مقتضى وان كان له اسباب مختلفة بان وجهه فاما سدا للكتابة والزجر جنة

القول في التسليم  
والجرح

ومحوا

ومحوا فان تعمد بحجته قول العدل في علمها الا ان علم الاستناد فيها الى التسليم الفاسد الا لما يقع للمسلمين  
 شهادة انما من خبر لا يمكن الاستناد اليه سجد من سدا وهذا الخبر لا يشهد على الجرح بها  
 مقتضى سدا مستفصال عن عصيته وشرايطه لان العقل يعرفه لا يقتضيه ولا اختلاف بحسب النظر  
 واما الخلاف في اسبابه ومقتضى ان قول الشئ لا يقع الجرح بل عينا وحمل الفعل على الجرح وانما  
 حمل الحاكم وحمل الشئ وانما الاحتمال في قوله انما الجرح لا يقع على الجرح بل عينا وحمل الفعل على الجرح وانما  
 راي اليا مع له الحامل فضلا عن الشك فيه والاولى **والثانية** ان مناط العدالة لا يتوقف  
 على الاختلاف في المعصية الاعتقادية دون الواقعية فينبول كل جرح باعقاد معتد به اجتهاد او تقليد  
 او قصص بحسبته لم يكن فاسقا بل يقتضيه العدالة اذا كان معه الحارعة والراعية وحكم الحاكم بل نجما  
 واما تناول الماتما معتقدا بحجتها جهلا بركابها من ان تقليد غيره من العدالة يقتضي على العدالة الجرح  
 مثل المعصية وسباني الاستانة البر ومقتضى ذلك التوقف في الحكم بعد ان شخص فيسوق ان فصل  
 وشك في اعتقاده للحال والحرية وان كان في نظر الحاكم حراها اذا تحقق ذلك فاعلم انهم مختلفون في  
 الجرح او مفصلا **والثاني** سنا دال ان الحاكم قد يحيا الفاسد الى المركز فينبول في الفتوى  
 على منعه مع مخالفة راي الحاكم حتى انهم مرجعوا لاختصاص القول بمقتضى الاحكام والركن في قوله  
 في اسباب الفسخ ومعنوم الكبرية وانما احصاها وهذا الكلام بظ غير مستقيم لما ظهر في المقدمة  
 الاخرى من ان الفسخ لا يحصل الا بعد اعتقاد الفعل معصية الفعل وقصته ذلك علم العجز  
 الحاكم والمركب بل راي المركز ويمكن توجيه كلامهم بان ملاحظه راي الحاكم او المركز انما هو لاجل  
 الاختلاف في معنوم الكبرية ومصاديقها الا في عذر العاقل هو ما وجب الاستفسار والتوجه ان الفسخ يحصل  
 بالمعصية الكبرية فلا بد ان يحصل بجزا من امره احدها كونه معصية والثاني كونه اذية والاولى  
 هو الذي قلنا باننا ظهر على راي الفاعل في العمل والمحرمة واما الثاني فالمدام طاعة هو ظر من يتوكل  
 انما بعد الشر تركه او حكم او غيره او ذلك لان المعصية يخرج عن كونها معصية بالجهل واما  
 الكبر والصغر فلا يفرق بينهما الجهل مثلا انما قيل ان الكبرية ما هو عمل الله عليه النار فهذا العمل لا







الاخبارية المتبادرة وتكون مثلاً اذا اخبر المالك مستنداً فيها الى المعاطاة بهذا الاخبار على مقتضى  
 احكامها النهائية وتكون المعاطاة والثاني القوي باقائه المالكية وبعده من الاجماع مثلاً على  
 عدم حجية القوي بسقط اخباره المالكية عن الاعتناء عند السامع سواء كانه علماً أمناً المعاطاة  
 او شاكاً في صحتها او كرسى دالة الادلة على الصلح الجري لا يقتضيه تصديق الخبر في اجراءه  
 بالانفاق كما اذا اخبر بها مستوفى في الحبس لا وان لم يعلم حجية الشهادة المتقدمة لاجلها  
 والقوي ايضاً في مثله الشارح لبيان المستوفى اذا كان غلطاً فبجسب الحقيقة الصانع او بحسب  
 الاسباب كالمالكية تضمنت خزان الاتفا ودعوى كقضية تصديق الماد لفي القسم الاخير  
 على ما يطابق الواقع واعتقاد السامع وده للكم سنة قد تصديق الماد في خبره بما هو فيكم  
 بثبوت مصفون وقافي اعتقاده لا في اعتقاد السامع **فوجه المقام** انه اذا اخبر شخصاً بها  
 او تعلقه التصديق في احداهما مطابقة للآخر فاعتقاده ومقالته قد الكذب الثاني ثبوت مصفون  
 الذي يقتضيه الكلام فاقول في اعتقاده ومقالته السوء والخطا في الاعتقاد وثانيتها بثبوت مصفون  
 واقضاه على إطلاق الأول كلام لنا فيه والثاني هو الذي يحكم ويسبب بالصلح الجري لان الصدق  
 ليس الاطابقة ما اراده المتكلم من اللفاظ للواقع لا مطابقة ما يقصد مثلاً اذا قال هذا  
 ملك لزيد فلو انما ولا يحصل رايه وهذا الكلام ثم الحكم بمطابقة للواقع فلو علمنا انه  
 اراد بالملك ما وقع عليه المعاطاة وحسب تصديقه في الكلام انما يقصد اعني ما وقع عليه الاعتقاد  
 مثلاً فاذا كان السامع يوعده حصول الملك بالمعاطاة فكيف يحكم حصول الملك الواقعي  
 بمجرد اخباره بالملك والثالث هو الكذب بغير المقام ولا دليل عليه كما عرفت لا دلالة في مقتضى  
 خبر الماد كرسى او لا يقتضي المصطفى في المقام احكامها الحكم بعدم تعده بالكذب وهو ثابت  
 بالكتاب المستند الى الاجماع ايضاً في الجملة والثاني الحكم بعدم ارادته خلافاً في كلامه لانه زعم  
 الجري ايضاً وادله على منقذات الصدق الجري وهذا يدل عليه صالة الحقيقة والثالث  
 عدم اشتباهه وخطأه فما استند خبره الى الحسن دون الخلد والاشهاد ولا بين السامع

اذا حل

اذا حل منها وتدرج الملك على ما يجد للمعاطاة التي يرى الخبرين يرون السامع مثلاً انما  
 فيهما القصة القديمة الاولى كما هو واضح ولا القصة الثانية لعدم ظهور في اطراف الكلام كما  
 لا يخفى ولا المقدمتين الثالثة لعل استناد خبره الى الحسن بل الى الاجتهاد الغير القائم على تصديق  
 دليل ان ذلك بل لا يلحقه ولا يظهر له كذا انه كما لا يخفى تصديق للشاهد في امثال المقام انما  
 علم استناده الى السبيل لها مستند السامع كات الاجل ناسك في الاستناد اليه الى السبيل الصحيح  
 من حد من اجتهاد في الخبر بالملك وان اخبر في حقه الاستناد الى العقد الصحيح لاجل حجة  
 عند الكلام لا يقتضيه له ايضاً لدورته بين ما يصدق لا يقتضيه السك في اكثر من دليل في ذلك  
 في الخبر على لا يخفى ومنه انهم لم يطلوا في التميز بين القصة الاولى في قول الشاهد انما كان التميز  
 به من غير مقتضى خلافه فيجب الاسباب **فان قلت** مقتضى حجة قول الشاهد قطع الملك  
 والزوج جميع اختلاف العلماء في اسباب المالكية والزوجية وكذا في قول الشاهد فعلى سائر الوجوه  
 القصة كالمزاج لعل لا دخول الوقت في خصوص قيام احتمال استناد الشاهد الى بعض الاسباب  
 المحدسية في الكلام على ما كبرت من عدم تصديق العادل فيما يحجب خبره لاجتهاده او للتدبير في  
 التوقف في هذه القصة ما او لعل فساد به يقلت وجوب قول الشاهد بهذه الامور مع ذلك  
 في الاستناد الى اسباب القاسد والحسن الباطل احد امور لا يجري شئ منها في الاخبار غير الصق  
 احدها دعوى قيام البرية المستمرة الكاشفة عن دليل اخر غير ادلة تصديق العادل في حجة  
 ان عاذا لفيكون الاصل في الاخبار بهذه الامور الصحة الواقعية نظراً الى الصحة في الاعمال على  
 القول بكونها دليلاً على الصحة الواقعية وان لم يقتضها حال المسلم وثانيتها اجراء احكامها  
 في اسباب المالكية والزوجية مثلاً التي اجزئها العادل بما على الفعل المزبور وهذا هو  
 الذي اخبرنا فيه في القصة الاولى حيث قلنا ان الشاهد اذا اخبر بايع مثلاً فقبل ذلك  
 الاحكام محل هذا البيع الثاني سبب البينة على البيع الواقعي لا التصريح عند الفعل وهكذا اذا اخبر  
 بالملك فان الاخبار بها اجازتها التزاماً بقبول ذلك الاحكام بغير اصالته المحترق في ذلك



المطلوب لا التزاعى اعني السبب بانها انداء السبب للتحقق فيه لا وجوده فان اسبابها  
 فيها وان كان كثير في فصله لكن السبب استنادها في الخارج الى السبب للتحقق فيه لكونها من الموارد المطلق  
 فيها غير او غير الاحتياط التام هذا في مثل الملكية والزوجة ما يكون له سبب في الشرع واما ما اراد  
 المؤرخات الغريبة كالهلل ودخول الوقت وموت زيد فالاعمال ايضا استنادها علم الشاهدين  
 لما لا امور للشيء او الخسيسة المنتهية الى الضرر هذه الغلبة ما جرى عليها ما بانا العلماء ولحقه  
 امضاه انتم ايتم بكم في هذا الاحوال النادر اعني احوال الاستناد الى الخلف غير والحق  
 الباطل بالاصل فيها لان اصل الزعم الخطا في الاجتهاد او الخس او ما يقع جوازها على حالها  
 في الحق باعتبار عدم افاضة الظن النوع عند العقلاء ولا لافلا مانع فيه حد او من الخارج ان احالة  
 عدم الاستناد الى السبب القاسد او الخس الباطل في الامور الخسيسة لا يمكن القول بانها لا  
 النوعي متابع عند العقلاء ولا ريب ان شتات هذه الامور لا يجري في الاخبار بالنسبة الى السبب  
 قولنا الاخبارية مع مبررة كاشفة عن دليل خبري او شرعي كقولنا في العلم اقولوا فعلا  
 الاستقصاء عن سبب الحق وكذا لم يحصل فيه الغلبة المشار اليها واما **اصالة الحق**  
 فقدم جريانه في الاخبار بالحق في عدلها لا التزاعى اعني السبب في العلم لان استناد الحق  
 ليس ما يقع في العلم والحق لا ذلك مضافا الى عدم كون الاخبار بالحق مثلا اخبارا للملكية  
 في الامور الواقعية المجردة بحسب المفهوم عند الكل بل مثل الاخبار وانها بالملك الذي يختلف حقيقة  
 بحسب اختلاف النظائر لكل ذلك في الحق واما **العلملة** فقدم فيها الى العلم فيها اي ما ذكرناه  
 ان جعلنا هذه الامور المجردة عند الكل جريتها ما قبلها على الاخبار بناء على الواقع فمقتله  
 السامع واللامع خبر جريها في حكمه اصلا في ايام احوال الخس في العلم لا ما شذو على هذا يكون  
 اصالة الخبر خبر خبرات هذه القاعدة فاعادة حمل الاخبار على الحق فيصير انداءها محتمل  
 قاعدة اخرى وهو ما فواه بعض شيوخنا من المتأخرين في كشف القطع عن ان الاصل  
 في كل شيء دريبي صحيح فافهم وان سددت بنا في الخبر فعلا كان اقولا او عينا خارجا في العلم

بطلب

بطلب اليه البينة لان العمل المسألة مثلا وان قيل تعدد مفهوما وترويه بين الملكة وحاصلها  
 ظهور الاسلام جريتها ما قبلها في مثل الشهادة بالرضاع خديم الاشكال في الاستقصاء لكن قد بين  
 الاستقصاء على التقدير الاول اي لان العدالة والحاشية هي الملكة عند العلم الا ان تعيد هاجم  
 الحق الواضح بحملها مثل الحق في الاستقصاء لان الملكة الحقيقة بعدم صدور الكبر في قولنا  
 بخلاف علم الانظار على حد اختلافها في مفهوم الكبر ومصاديقها فان جعلنا للعلماء في الكبر  
 على اعتقاد العدالة ايم عليه وهو ما خرج على ذلك الاستقصاء ختمه اجاب خبرنا في  
 كبره بان قولنا ختمه الكبر في الزمان وشرب الخمر وشرب الخمر لو علمه كبره في اخر ما رآه كبره  
 هذا من جهة الفقه والى الشاهد لا ريب في الكبرية فان شهد بملكته العلم مثلا في بيان  
 العدالة في صدور شيء من تلك الكبار ولو شهد الشاهد بملكته الكفر في جميع المعاصد  
 صدور شيء منها كفي خبره استقصاء **قد نكبت** مستند الشاهد في الجمع لا بد ان يكون علميا  
 فلا يكفي بالظن بالنسبة قطعا ولعله لا خلاف في ايمه واما مستنده في التثنية فيقتضيه قوله  
 ايمه اعتبار العلم بها في الشهادة وان هذا كفاية الظن لانه يشهد بان العلم لا الاطلاق  
 بينهما جديلا لا بالبرهان بل بالعلم على اعتبار العلم في الشهادة فزيادة علمه لا هو لا صلا في  
 شيء لم يكن الاستدلال على كفاية الظن بان الافتقار على العلم في الشهادة بالعدالة خرج قد  
 فوجلا خلا الامور المسالين للاستدلال طريق العلم بها غالبا فلا يثبت الاكفاء بالظن كبا  
 ما يثبت فيه استناد العلم مضافا الى الاخبار بالعدالة لا استفاضة او التوازي  
 في الدلائل اقلنا تلك عليه هو الاشكال والاعتناء في تبييننا والعدالة على الصالح الحكم  
 المصدق الملق ودعوى التثنية بين حوز الشهادة وما رآه الامام مدفوعا بالاطلاق باعتبار  
 منها في مصلح الظن فاعاد العلم ودلائلها ما يثبت في قوله في رسالة في قوله  
 كان ظاهر مظاهرها ما جازت شهادته وقوله في صحيحه في عقور والدال على ذلك كله  
 ان يكون سائر الحجج مضافا الى خبره قوله في هذه الصحيحة بعد ذلك حتى يحسم على الامور

مختص







الظاهرية الالتزام بانوارها وفي حاشية الظ ومعنى تصديق الخبر الفسق الواقع اجماع الالتزام  
 بانوار الفسق وقضية الخ سما الالتزام بالادري وهو حال الفاعل غير الجارح نرجع لمر على  
 العدل لان فيه جبايتها يمكن بغيره ان يصدق الخبر بحال الشخص نفسه منزلة الخبر الالتزام  
 بالدين من الخبر فقبول الاخبار بالعدالة الظاهرية من الالتزام بانها لم يبق دليل على الواقع لان الخبر  
 غير مقرر بما خبره الفلك حتى يظهر على يد الواقع وجعله لاخذ بهم وكان معنى تصديق الآحاد  
 بالحكم الظاهري الالتزام بمر وافتراض الخ بالعدالة صا في خبره اذا اخرجت من ارضها  
 كالمعدلة واضع الوارث والظاهرة وكما يشتمل على ارعدي في تصديق يصور مفهوم  
 احدها الالتزام الواقع بالحكم الظاهري والثاني الالتزام الظاهري بالحكم الواقع حال احداث الخبر  
 وعلى الاول معارض الاجل من الاخبار بصدقه دون الثاني وعنى الثاني ان الحكم الظاهري  
 ليس له ضبطا بغير اختلاف الأشخاص والخبر انما يحكمه الظ لا وحكم غيره فالالتزام  
 لا يزيد عما قلنا وقد قلنا ان الاخبار بالحكم الظاهري بحيث هو غير قابل للتصديق لثالثا مع  
 ثانيا في الواقع فهو يلزم بالظاهري غير جازم الى تصديق التواضع على الواقع فحطبه  
 العارجله لا بالاعبار بالحكم الظاهري فافهم وهذا يعلم بتعدد التصديق الاخبار بالحكم  
 الظاهري ليدان يكون غيرا بل في جمل التلخيص الحكم بمتناه لا يصلح بحجبه الشك لا يتلف  
 كالحكم الوارث فان الحكم به بحجبه الشك يزول من حيث يلزم مخالفات كثيرة فالاستدلال  
 عند الحكم حصة في الحكم الذي امتاز له اهد به والحكم لا مثل الظاهرة التي يكفي في الحكم بها  
 مجرد العلم بالحق سخر غير صحيح يجري تحت التعارض فيما فيه لا يترقب الاول ويتم الكلام  
 الى اخر ما قلناه فان قلت يمكن ان يكون مستقلا الخرج العلم بالعصية وعدم العلم بالتوبة  
 بعدها ومقتضى التعديل العلم بالتوبة فيكسر الامر بكون الخرج بمنزلة الاصل والتعديل  
 بمنزلة الدليل وهذا الاحوال يارضى للاختلال الاول فيجب التوقف نعم لو كان جبره لعدم العلم  
 العلم بالأكبره ورجع الخرج الى العلم بها دائما فخر تقدم الجارح واما مع قيام الاختلال المزبور فلي

خرج ومقتضى الجارح لذلك لا يترتب التوقف لنفسه الاصلية والدليلية الحكم بها على حد سواء قلت  
 ذلك الاتصال امر خارج وعلى قولنا العدل لان حاشية التعديل لا يزيد على الاصل بل يرد  
 وهي الملكة وعدم العلم بوجودي اخر وهو الفسق كالتصديق الفرج لا يزيد على الاخبار بامر جبره  
 هي المعصية الكبرية وعدم العلم بوجودي اخر وهي التوبة فيحصل منها في معلومة وهو الامر  
 لا في محمول بل يرجع منه الى الاصل لم يوارى قول الآخر ومقتضى اذ قول العدل في معلومه  
 تقتضي الملكة ومقتضى عدم الاخذ في مجمل الرجوع في الفسق الى الاصل لكن يمنع عن الاصل مقتضى  
 قول الجارح في معلومه لان بالنسبة اليه دليل وادرك ان مقتضى عدم تصديق في مجمل الرجوع  
 الرجوع الى الاصل فيجب تصديق بتوث الفسق كالاخي واما حال استناد العدل الى العلم  
 بالتوبة بعد الفسق الذي يترتب من الجارح فلا دليل لفظ العدل عليه لان العلم لا يثبت على  
 بل على القدر المشترك فالأخبار بحجبه الرجل مثلا لا يترتب عليه حكم بحجبه زيد بل حكم بحجبه  
 ووجوب التعديل اعم من اوضح لان العدالة قد يحصل بالملكة مع عدم تحقق الفسق في الجارح  
 وقد حصل بالتوبة بعد سبق المعصية وهذا هم خاص بالملكة كان الملكة لا يتبادر عند  
 سبق المعصية ثم اخر القدر المشترك فيها هي الملكة مع عدم الفسق فاذا اخبر العدل بالعدا  
 وجب تصديق ذلك القدر المشترك الذي هو القدر المشترك لاني الملكة لا اخذ لخالصه التوبة  
 حل كالمس عليها لم لو علمنا من ذلك تقدم قوله على الجارح كاذبا شهدا لخرج بالفسق فيهم الجملة  
 والعدل ما التوب في يوم السبت وقد جعل في حكمة من هذا القيل بالمكان وان التعديل يورث  
 عن مان الجرح كاذبا انقل الشاهد من بلد الى اخر فشهد ببلد اخر اهل البلد المنقل منه فصدق  
 اهل البلد المنقل اليه اعدا التواضع الشاهد وشهد شاهد فصدق في الخبر اخر بعد التوبة  
 في السفر باعتبار ان من من التوبة الامور الكامنة عن العدا فوقية نظر وان كان خاصا  
 لك المسكونة من المباح في الرضاه لا تقدم قولنا المبلغ ليس الا لاجل كونه نصا في عدالة  
 في الزمان المتأخر وقول الجارح ظاهر بالنسبة اليه فضا في الزمان المتقدم فغيره في الجرح



نفس القيد وجاهل ان الاخبار بالعق في يوم الجمعة مثلا لا يات عدل في يوم السبت فلا يارفع ذلك  
 ذلك الاخبار والاخبار بعد اليوم الجمعة يكون الاخبار الثاني دلالة السبب على ان هذا الخبر لفظي عند  
 دلالة على العق في يوم السبت لا بالطريق الحاصل في لحظة الاستصحاب الذي لا يارفع الدليل  
**وفيه اول** المقصود ان تارة ان العدة المشتهر بها هذا لو كان سببا لتقديم قول العدل في العدة  
 في حق القارئ لان التفاوت بينهما ليس بالمرحمة اختلاف في العق والعلة لولا ان في العدة  
 اذا كان هو تقديم قول العدل لغيره وترجح نصا بالنسبة الى ما يقتضيه قول الجارح فيكون اثر  
 التثاقل في تقديم اية التوقف باعتبار عدم الضيق في قول العدل وكونه ظاهر في العدة لفظي  
 قول الجارح في عدم الاتهام قول الجارح **وبعارة اخرى** ان كان قول الجارح في صورة القاض  
 ظاهر في العدل ايضا ان يكون في صورة الاخذ اى اتحاد في العق والعق والعدل ان كان في قول  
 الجارح وهو ناسخ الى العدل هو عادل لان ظاهره متعارضين موجبي للتوقف لا هو انشا  
 في تارة الظاهر ان لا يكون قول الجارح مقبلا فانهم **وثانيا** ان وجه تقديم قول الجارح في  
 صورة الاتحاد بغيره موجود في صورة القاض واما الاستاد قول العدل في العدة المتعدي بعد العق  
 الذي اخبر الجارح موجودا اية وقد عرفت ان هذا الاصل امر خارج عن حاق التقديم والاراد  
 اليه للتصريح بالعدل هذا هو الكلام في حق الاطلاق اى فيما يرجع للرجوع والتقديم الى التاخير  
 فان رجعا اليه فلكم اية تقديم قول الجارح على اية التوقف والرجوع الى ما يقتضيه صاعدا علم  
 والتاخير بينك عين الجارح وان العصية وشبه العدل ما ترفع لك الزمان كان مستغلا لعل  
 ينافي الاستئصال تلك العصية ومن صور اية لو كان العصية المشتهر بها اما الاجماع للكتابة  
 كقطع الطريق واخذ عشور اموال المسلمين فان امثال هذه الكتاب في النظر في غير الكفر القاض  
 ملكة العدة لا الاخبار بها اخبار بعد ما اذا صار بالكتابة اخبار خلافا وعلم عند  
 ومثله ما كان العصية ما يستحق حقا على العدل عارة فان رجوع اية الى التاخير لكونه  
 بعد تقديم قول العدل في هذه الصق اذا كان العدل مدعى الاطلاع على وجه صحيح لهذا العمل

العق

المقصود مع اختلافه في الخارج يمكن الرجوع بمنزلة الاخبار والعق والمقيد بمنزلة الاخبار والعدل  
 هذا وقد يتأمل كون الفرض الاول من قبل تكاثر الجارح والعدل لان الاخبار يكون المرجع في  
 غير مكان العصية في زمانها لغيره بل لا بد من اخبارها بما فيها لان المنزلة بالخبر من التاخير  
 عنها في الفرض الاخير في حينه بالنسبة وان كان في اية بعض التاخيرات وكيف كان فالتحقيق في  
 لا يستلزم العلم بما يقتضيه الرجوع معكم فان الكاذب لا يراه في عصية لانه في الملكة لا يوقف في حق  
 العلم بما يوافق العدل بعد ما رضى قولها يرجع الى الصلة علم مدور بالعصية في حق العلم  
 لان الفرض امر بالملك واما التراجع والتاخير في العق باعتبار عدم الاعتناء بالاعتناء  
 وعلم ما لم لو كان الكاذب يرجع الى التاخير الملكة وتعين المكان للتوقف مستورا بالعدل ما يوقف  
 لاصالة العدل بعد ما رضى القولين والله العالم **الفاصل** لاجرة المرجح في تارة الرجوع والتاخير  
 على ما مر من غير ما صحى من برى العمل بالظن المعلق في الاحكام وفي ترجيح الاخبار والتاخير في حكم  
 الرأى وولده البطل في حكم الفاض وهو الاصل فيما شك في اختياره من الظنون استلزاما  
 ورجحان لان الاستناد الى الظن لا يفرق فيبين الاحتجاج به على وجه الاستقلال والرجوع  
 كاختلاف في الاصول حيث سويتا بين الوجهين في حصة العمل ثم قلنا بناء على كون البطل طريقا  
 شرعيا الى الموضوعات الى ارجح ان طريقة العقل لا تارة على متبعة اية الطريقين الى الواقع  
 ارجحها لكون تلك اية من غير التاخير فان لا يبلغ من الاخذ بالادرج واللا بد اية تختم  
 الى مقدمات لم يثبت شي منها في المقام منها علم المكان الاحتياط وعدم وجوبه وحاصل خبره  
 التاخير على من التاخير فانما لا بد من الاخذ بالادرج والادرج بالادرج والادرج بالادرج  
 على من لا يوافق ففقه العقل بل العقل اية في الاخذ بالادرج واما اذا لم يثبت ذلك كان  
 اللام في تلك الصق التوقف من اى غير طريقة العقل لا بد من اية الاخذ الاخذ الاخذ  
 والاصح ما لم يثبت في الثاني اى اى عند الرجوع مع هذه مضاعفا الاخذ الاخذ في البنية  
 امر بتقديم اية في حصة الكثرة عن الواقع اصلا كالاصول بل العلم اقوى الاصلين في البنية

نعم انما الرجوع في تارة الرجوع والتاخير



وحاصل كونه البينة موصفاً للحكم وسبباً للاطراف فيكون هذا الاحتمال سبباً للمرجح وان كان  
 المرجح لا بد ان يكون سبباً في الترجيح لئلا يكون مصطلح العمل والاعود الكاشفة عن الواقع والناظر  
 اليه مثلاً لا كونه والاعلية والافتقار ونحوها المماس لها بجهة الحكم الشرعي ومصطلح بناء على هذا  
 الاحتمال وهذا مثل ترجيح احد الطرفين باعتبار عظم حيلته ونحوها من المحركات **النقاط** قد كانت  
 ان مستند الشاهد بالعدالة لا يلزم ان يكون على اللزوم المرجح والضمير لا يجوز له الاستناد  
 المكلف الى الحق من عدم الضيق بعد احكامها الى الاصل واعلم ايتم انه يجوز الشهادتها قبلها ولا يتجوز  
 بانها بعد الملكة الرجعية مشكوكه البقاء بعد العلم بها سابقاً فليست بها مع الشك في زوالها  
 او طرأ الضيق في حكم الحكم هذه الشهادة الاستصحابية ولو سئلنا بالعدالة السابقة فلما كان  
 البناء على العدالة القطعية بالاستصحاب والاصل في هذا البناء ان اوله الاستصحاب حاكم على اعتبار العلم  
 في الشهادة وان كان العلم فيها موضوعاً اذ لا مانع من مثل هذه الحكومة وان احتاج الى دليل اخر  
 دليل جعل اصل اتمامه للحكومة يمكن ان يكون ذلك الدليل هو الاجتماع لا فالشهادة بالملك  
 والدين ونحوها من الموضوعات جائزة بمقتضى الاستصحاب نعم حكم الحاكم بها الجوز ان يستدل به  
 لخروج من موازين القضاء واما الحكم بالعدالة فليس القضاء المحتاج الى الموازين الذي يتألفهم  
**النقاط** دعوى الجمهور ان هذا يخرج الى عدم وجوبها على اكثر المتأخرين الى الوجهين فيكون  
 ليس بنا على خروجها بالضرورة لا يتفق في رده التمسك بعقيدة القضاء والاطراف لما كان لها  
 عموم او اطلاق لا يقع في المقام بل على من جريان فائدة القضاء وترجيح السماع لان فائدة سماع  
 الدعوى انما هو الالتزام بها بعد ثبوتها وهذه الفائدة غير متوفرة في الدعوى المجهولة لانها لا تكون  
 المجهول الفصل بالفتنك لا يقبل الالتزام ان لا يتحقق الا من يرضى الجزل الا على احد وجهيها كما باطلته  
 المقام احدها الا بغير ضرورة انما هو وهو غير مقبول لان العلم مع وصفه لا يلزم لا بغير  
 حتى يلزم به والثاني للامر به على وجه التحديد لان المدعى اليه وهو الالتزام بغير المجهول لان المدعى  
 كونه امر معين في الواقع مهمل في الفقه والثالث للامر به على القدر العلوم والمحقق في مثل هذه الحالة

فوجوب الشهادة بالعدالة  
 استناداً الى الاستصحاب

فوجوبية امر دعوى  
 الجمهور

فاعلم

يدفع الدين المجل على دفع اقل ما يحتمل المدعي وهو امر مقبول لكن ليس الزاماً بل امر معلوم ليس  
 ما يتفرع على سماع دعوى المجل بل انما ذلك في التبع دعوى الامر معلوم في ضمن عبارة متضمنة  
 بلا فائدة اعني انما لا يرد له الا ما حصل سماع الدعوى المجهولة ان كان الالتزام بالقدر المتحقق فيها  
 سماع الدعوى امر معلوم لا يجهول وهو خارج عن موضوع المسئلة مضافاً الى ان الالتزام بالقدر المتحقق  
 لا يتحقق فيها اذا راجع المجل من المتباينين كالقول في الفرض الا ان حقان دعوى الحق المتحقق فذلكها  
 الالتزام بالقدر غير ان المدعى المجل في كتاب الفقه يرجع الى الاول والاكثر المتأخرين **النقاط**  
 بخلاف الوجه الاول اعني الالتزام بالمجهول على انما هو فيكون مقتضى تسليمه فلا يقبل الالتزام  
 ممنوع لامكان طرأه بالاخطا او المرجع في عهدته بالصلح قلنا اذا كان المسئلة زعمي البرائة  
 للدين ان الدين الاول والآخر في الدين والدين كليهما كما عرفت فحكم الحاكم لا يوجد لغيره حكم  
 الا احتياطاً بل بغيره ما يوجب على الحكمين بل الحكم بمنزلة الواقع ولا ريب ان استئصال الدين  
 واداءه بامر جمهوره من الدين الاول والاكثر لا يرد حكمه على احباب القدر الاقل يرجع الامر في سماع  
 الدعوى الى الالتزام بالقدر المعلوم وقد عرفت انه ليس بما للدعوى المجل من حيث انها على  
 احدى تلك الوصف المتعلق والقول بان الامر قد بدد في المتباينين كالقول في الفرض فترد على  
 سماع دعوى الحكم باستئصال الدين واقعاً للقضاء الاحتياط قد عرفت بانها ان الدعوى على  
 على تقدير سماعها انما تؤخر في البرائة لا في دفع الدين فتندرج تحت الاول والاكثر المتأخرين  
 ولو فرض تعلق الدعوى باحد الجانبين الموجودين في المرجع الى التفرع بالاخطا ضرورة كما ترى  
 الفصل اذ لا احتياط الى كم في الحكم يدفع المتباينين خصيلاً للبرائة لا اعطاه الله عليه من حقه  
 قطاً ولا للحكم لم يرد اخذها بل هو مخالفاً للاحتياط فحقه ثم الاحتياط في تطبيق الحكم عليه  
 يقتضي الصلح او ارضاء الحكم ولو لم يرضها لكن الاحتياط لا يلزم عليه بسبب الحكم لا بد وطوار  
 علمه باستئصال الدين وجعله مساوياً حكم الحاكم باستئصال الدين لا يرد على ان المجل لا يرضى  
 اجماله لا يقبل الالتزام استثناء المتأخرين بسماع دعوى المجل المدعى على العاقبة كالمحكمة والبرائة



تفاوت بين ما ذكره من الدعوى على الحاضر والماضي فلهذا الاستدلال على فائدة سماع  
 الدعوى لم يرد الا التزام بالجهل كما حال انما للدعوى وخود لك ما يقيني به الحال من حكم الحاكم  
 فانهم وما ذكرنا فلهذا لا فرق بين الدعوى المجهولة من جميع الجهات كدعوى تقي متولدا وديون  
 الوجوه ولا بين دعوى الدين او الدين فان التحقيق في الحاضر عدم السماع في ذلك الغرض المجهول  
 بعينه المجهول ما لم يرد على الدعوى بالقدار المتحقق من دفع الدعوى **فان قلت** عدم صلاح الجهر  
 الحكم لا يقتضي عدم وجوب السماع لما تقرر عليه من ان الدعوى كالانذار وعونه فيجوز على القاضي  
 السماع رطبه لا يخرج للثبوت فيحكم كالانذار **قلت** وجوب السماع مقدمة لما هو المتيقن من وقوع  
 الحكم وذلك الغرض ليس سوى الالتزام بالدعوى به على تقدير البينة او الحلف واما جواز الانذار  
 فهو في القول الفعالي الترتيب على السماع احيانا كتمهنا كما لم يرد غير الحكم مع الدعوى عليه  
 المؤتمن المحسن المصلحي والاصل انما علم ان الترتيب نصب الحكم امر واقع ما جمع اثاره  
 صلا للالتزام بالحق وتبين القضاء فلا جرم يتحقق جواب سماع الدعوى كما اننا اخرجنا هذا الغرض من  
 امتناع حصوله او وجبا اية السماع كان قد ارجى الفدية مع تقديرها وهو كما ترى **قلت**  
 لا ان احصا الغرض للشرع في الالتزام بل بقوله الغرض هو اخرج التي ما يوجب كانه حتى لا يقرر  
 ونحوه في سماع حيث فيها حصول الغرض على بعض الوجوه **قلت** الدعوى والاستدلال المتيقن  
 باهان الزوار البتة فالاول عبارة خالصة عن مقتضى انكار الملاحة على ان الدعوى هو التوكيد  
 ومجرد الاخبار عن على الغير ردده اظهار انكار الخصم ولو في حق الذي ليس بيدك عليه التوكيد  
 والثاني عبارة عن قول المشكوك في الواقع ان قول المشكوك لا يفسد الا الالتزام على التمسك عنه بما به  
 التوكيد لا احصاء لوجه انذاره ومن هنا يظهر ان الحكم لا يستند الى ان الخصم ليس باستدعاء من  
 حقيقة كان التزام المقر الما طارا بالاداء ليس قضاء معطلا بالبر بالعرف او سياسة من السياسة  
 ومن جملة ما ذكرنا فلهذا ما استدل به على السماع تارة بالعرف و اخرى بالقياس الى ان  
 بالجهل او الالتزام به فانها اجاز ان تدفع الاول فيما هو القدر المعاد من مخالفة ما بين

بأنه بالتفصيل وحده ما لا يكون ان الدعوات انما تنهض فيما ترتفع على السماع من غير دفع الحكم وهو  
 الالتزام وقد ظهر انه لا يرتفع على سماع دعوى الجهل ما لم يرجع الى دعوى القدر المتحقق ووجوب  
 ان الوصية بالجهل انما تحت اطلاق الوصية بعد معلومية صدقها عليها وعدم اللامع والفرق  
 في المقام عدم شمول الادلة الداعية للمجهول الغير النافذة الا في القدر المتحقق وكذا الاقرار بالجهل لا يكون  
 ملته وبه الاقرار بالمعادوم فيكون ملته بما لا يلتزم ولو بعد الاستفصال من الواضح ان  
 من المتكبر بعقوبات لا استقصا لغيرها وذكره الشهيد الثاني في حقه وان كان لا يرد في اعتبار  
 لا يصلح مشناه الحكم الترتيب في شأن الحكم اعني قبول الاقرار بالجهل وعدم قبول دعوى الجهل  
 ما ذكرنا من غير ضرورة الاقرار بعد امكن الاستفصال والقبول وعدم بقوله السماع والفرق  
 المبرر يعلم ان دعوى الاقرار بالجهل او الوصية ما يقع غير صحتين لا امتناع الاستفصال هنا  
 وان امكن في نفس الاقرار بغيره لكن في تلك الحالة في معانها ولعل المراد بالسماع في القدر المتحقق  
 بعد عدم الفرق بين ما بين الدعوى وبغيرها من الدعوى المجهولة ويمكن ان يقال ان الالتزام  
 بالجهل لما كان كسرية الاستفصال له جتماع دعواه لثبوتها فائدة على السماع وهو لا يخطأ  
 وفيه ما لا يترك الاقرار كيف يؤثر التفصيل مع انكاره وان صحح الاستفصال في دعوى الجهل  
 والاصل ان الاستفصال من خواص الاقرار فلا يعم الانكار وان كان خيرا من غير وجه على البينة  
 كان المنكر هو الجهل او الاقرار بحججه وملك الكلام في دعوى الاقرار بالجهل فانه متل محلي  
 الاقرار بالجهل ولعل ما ذكرنا من التوجيه انما يردنا التمهيد مع قوله عدم سماع الدعوى  
 في سماع دعوى الاقرار بالجهل وذكره الوجهان ثم انه بناء على ما ذكرنا من سماع دعوى الجهل  
 ارجى دعوى جهل ملة على ان تلقينه صواب الدعوى ما يرجع الى البينة كادعاء القدر المتحقق  
 المدعى به وانما كان عينا فليكن الحكم الحاكم بانما على تقدير البينة لا سبيل للشك على ان ما انما  
 على ما تقدم في مسئلة النصيب ان دعوى الاعيان لا تؤثر الا مع انكار المدعى عليه الا في  
 بل ان كان تقرر من القصة ثم تلقينه صورة نزع الى التمهيد فلو كان المدعى احدا العيان والوجه



مقتضى الدعوى واما ان لا تترتب له اعيان الاصل والافعال بل هو لا يخلو ان يقر بغيره في هذه الصورة  
 خصوصاً بعد ما لا حظ له في اعيان وجوب اخرج الحق من رتبة عدم تفوق الاخراج في هذه الصورة وجوب اعيان  
 السماع ايجاب الاقرار وقد ظهر جواها ووجهها ان يكون النزاع في السماع لفظياً لا انكاريه وجوب السماع  
 باعبار القدر المتيق وانما تذكر سماعاً غير ان يرجع الى التيق والظان القائل بالسماع ايضاً لا يفتقر  
 لسماعها لان وجهها يقترب عليها من دعاء الحكم بالقدر المتيق وهو جيد لا غائله ولا كلفة لغيره  
 لدعوى الحق والتميز في اعيانها من اعيان السماع ليس بها اند رقيق والله العالم **فصل في الدعوى**  
 ذكر الحكم وغيره في هذه المسئلة ان اذا تضمن الخصم حصار خصمه على الحكم احضر اذا كان حصاراً  
 مسلحاً حرماً للدعي وخوفاً على جرحه وضراً اشكالاً من وجهين احدهما ان السماع الدعوى الغير المروجة  
 واجازة من مصلحتي احضار الخصم في سماع الدعوى المحررة كيف واما المصلحة الاولى الاكثر لهما  
 الثاني في الدعوى الاحتمالات التي تمنع الدعوى على تقدير تبينها فاعلم الاصل ودعوى غير مبررة  
 بخلاف الثانية فان وجه علم سماعها محقق في اعيان الدعوى من كونها في اعيانها لا في اعيانها  
 خصمه غير السماع المتوقفي الدعوى المحررة لا احتمال كونها من السماس التي قد جعلت الى اكم فيها  
 مقدمة للدعوى السماعها من حوقها للدعي وبعبارة اخرى وجوب سماع الدعوى المحررة من حوقها  
 المدعي احضار الخصم لغير الدعوى في خوفه لا منافاة بين عدم الاول لجملة الدعوى من وجوب الثاني في  
 اوضاعه من غير رتبة وانما هذا لا يمكن الدعوى محررة ولم يعلم شرط وجوب احضار الخصم لان وجوب  
 مقدمة لا يستلزم حوق المدعي او ايقاف الخصم في سماع الدعوى الدعوى الصحيحة ولا يعلم من ان  
 قبل الخبر والذات في مطالعة الوجوب فيجب الشك في نفسه نعم لو علم حال المدعي ان له دعوى صحيحة  
 من وجوب الاحضار قبل الخبر ولكن كالمات الاصحاب مطلقاً ويمكن فيه مضاعفاً الى ما ذكره  
 في وضع الاستكمال من الوجه الاول على الصالة الصحيحة في الدعوى فانها ما تنصفها للخصم  
 والشك في خبرها الاصل المزبور اذ بان وجوب سماع الدعوى الصحيحة انما هو لا تستلزم حوق المدعي  
 الحكم لا العلم وهذا الاحتمال ان قبل الخبر مباحة والشك في خبره انما هو في عدم الترض

في الدعوى

لمقتضى الدعوى واستنفاد الادعاء بغير الاستنفاد اعني الحق لزم نصيب حقوق كثيرة واختلف  
 امور للمدعي كما لا يخفى **الثاني** ان عدم وجوب سماع الدعوى المحررة كان فيه قد مضى من على  
 ما ياتي في المسئلة الثانية من اشتراط الجرم في الدعوى والا لا جلت السماع لانها من اجل ان الدعوى  
 محررة من النسبة الى القدر المتيق وشكوكها بالنسبة الى القدر المتيق على القول بعدم اشتراط الجرم  
 كوجوب مراعات ما ياتي من الشرط والله العالم **القفاط** اخلافوا في اعتبار الجرم في الدعوى بعد  
 الاكفالات فاعلم عدم وجوب العوض الباطل على الحكم اذا كان دعوى الدعوى غير مبررة **وتوضيح**  
**المقالة** ان الدعوى الغير المبررة سواء كانت طينة له وجهها ان تكون المدعي طرف في الدعوى او لا  
 او البينة ام لا والكل في دعوى ما يقع في وجهين احدهما احصاء الحكم الكافي والاخرى من الحكم  
 الوضعي اعني وجوب السماع على الحكم ولو لم يثبت القضاة **اقا القسم** لا يثبت عدم الاكفالات في وجه  
 التكليف فلا يخفى ان كان له بنية على حرق احد او اصابة يفتقر ذلك الى ان يثبت ان يثبت الدعوى في  
 عليه ولو لم يثبت الجرم سواء قلنا ان الدعوى اشياء لا يقبل القضاة ولكن لا يثبت ان احضارها  
 على الاول لا يوضح واما على الثاني فلان الكذب ما يقرب بالمصلحة المحررة وهو استنفاد الحق في الدعوى  
 عليه امانة شرعية واما وجه الحكم الوضعي فلان ان فيه اشكالاً لا يثبت القضاة بعد ترضي الحكم  
 المرتبة على الدعاوى عليه فلا يجوز على الحكم سماعها لان القضاة ان الاخبار بالمصلحة على الغير ما يقرب من  
 والمطالب لم يصدق عليه الدعوى عرفاً فلو قال اني اقبل دينا في ذم من زيد واطل له جرح على الحكم  
 ما يجب عليه في الدعاوى المحررة من لا يرضى ببيع شيئا وان اخرج غير فائدة في الاطراف الحال طالبها  
 ابرار الدعوى بصولة الجرم والمطالبة لتحقيق الحق في الدعوى ولو اقتصروا على المطالبة بان يقولوا  
 ان المدعي يحل اشتغالاً فتمت دعواه في مطالبه بمقتضى البينة كفي على القضاة القول بان اشتراط الجرم  
 في الدعوى بما لا يحل المطالبة لا يخرج اشكالاً او وضع ويمكن ان يثبت كالم مزاجه على المطالبة وكيفما  
 خرج في الحكم سماع هذه الدعوى ولو علم الحال وانما يدعي من غير ادوم للجرم والدليل  
 عليه امور الاول ان مقتضى السماع موجود وهو اذ القضاء والمانع وهو عدم ترضي القضاة

في الدعوى غير المبررة



على السماع كافي القسم الثاني في فقره والثاني الذي علم سماع مثل هذه الدعوى فاعلم ان الحق في الحق  
 الذي هو الغرض من شرح القضاء كما هو في الشرح على ما دل على ذلك اما اذا ادعى التلفان في  
 المستقدم للتأصيل في البا او انما ادعى غير مخرجه مستند الى علم العلم او امانة العلم والبر  
 في خصوص ما ورد في الصانع والقضاء والحق ان حلالهم اذا اتموا معاملة الاحوال في احوال  
 شريعتهم وهذا وساهبه وان لم يكن جريها ما اذا كان الظان هو المدعي بل الفكر وهو المانع والحق  
 لكن الاستدلال بهما من حيث الماط للمنفق لا سيما اذا انظر في احوال المدعي في احوال المنكر  
 ايتم لاحوال الماط ثم يوجه اليه المدعي عليه ولا بد من هذا لاشواط الجرم في اليه في احوال  
 حلفه لا يثبت على القضاء بالكون فان عني به التهم والافاد الدعوى فحقف **واما القسم الثاني**  
 فلا اشكال في ان الحكم التلخيص في الغيرة بناء على كون الدعوى اخبارا لكونه كذا ما ذكرنا  
 المصلحة في جارية هذا لان الفرض على علم قام اعادة شريعتي على التي تلي في حق ظاهره وادعي  
 جميعها في الدب مقلد لا يستفاد به وجه احكامه الذي لا دليل عليه بل لا يلحق خلاصه وهو  
 لا يصلح بحججه **واما الحكم الوضعي** اعني سماع الدعوى فيمنه على ما بينا وشره اليق الاقلاط  
 من ان العرف الذي وجب سماع الدعوى لاحاله هو مخصص في الامام حتى لا يجزى لا يكون ملزم  
 فاما في ما بينه للامام لم لا يرضى احكامه القوائد المتبرجة على السماع كافر المدعي عليه ومبني  
 المسقط للحق المدعي ووجهها قد ثبت على سماع الدعوى في القوائد وجب السماع مقدمه لها  
 قلنا بالاولى والعلل الاولى هي جيل السماع هذا اعلم الحكم بان يدعي غير جرم ولا اعادة شريعتي  
 لا استحقاق الحكم له في حقه بما يدعيه لان المدعي في كون من في الشرح غرضا المدعي فكيف  
 يتعلق به الحكم والاحكام والافراد والاصل هذا وقد يشهد على ما واد القيين بالاحكام والاحكام  
 الواردة في الصانع والصانع والحال كجزي يكون جدي في احكامها لا يبعد الله في علية  
 جنة الى الصانع قد ثبت في قوله ان اتمته فاستعمله وان اتمته فاستعمله في شريعتي  
 عنه لا يرضى الصانع ولا الصانع ولا الحالك لان يكون امتع في محضه في البنية ويخلف

لعله يخرج منه شيئا نظر الى اطلاق دعوى مجموع صور الادعاء التي منها دعوى الغاية والفرض في  
 في الزيادة الاخرى حيث لا شمار ولا ملازمة لها على اختصاص الحكم بكون دعوى الاحكام المقنن  
 الا ان في ان الظاهر الاستخراج المصلحة بالاحكام كونه على وفق الاصل في ثبوت الحق في  
 اذ لا يثبت للدعوى المخالف للاصل وسائر الطرق الشرعية اما الاستخراج الحق في سبب وجعل  
 الاحكام في غير ثابته وقد يستدل بانه على مساواتها بالوجه الثاني اعني الوجه سندا  
 الامتياز في السماع على الصاوي اليقينية وعلم سماع الدعوى في البنية والوجه في تصحيح  
 الناس الحجة ان ترى في الدعوى السيرة في حقها على اعتبار الجرم فكل من خرج من سرف في ان كلامان  
 الاحكام في المسألة غير مخرجه من حيثان بعضها في ان الجرم شرط المدعي لا الدعوى  
 مقتضاها الا ان في اصل العرض للدعوى ما استراط صيغة الدعوى بالجرم فلا مقتضاها سماع  
 قوله ان اولهم على تقدير الائم وظعبار في العكس بين اخبار الجرم في الصيغة والحق احدا  
**ففيها الاشارة** ان ذكر الائم في مقابل الظل كما في حق وعرض لا غنى عنه لان اريد به الوهم  
 المعروف اعني الطرف للوجه فغيره في الغيرة ما لا يخفى ان يثبت في ذلك ان اولهم لا يرب  
 بالظن ان اريد به الظن كما يذهب الاحوال الموجود في موارد التهمة فوجه الى الظن اية طلاق  
 للمقابلة يمكن ان يكون ان الراد به الظن المسبب امانة كالا حلال الموجود في صدور التهمة فان التهمة  
 عبارة عن الرجحان الحاصل ببعض الدارات والمرد بالظن هو طلق الرجحان حتى يرجع المقابلة الى  
 مقابلة العام والخاص والرجحان الى اصل غير مسبق ان الراد بالظن الرجحان القوي بالوهم  
 الضعيف **الثاني** ان ظاهرات القدم سماع الدعوى الفنية في موضعين احدهما دعوى الوارث  
 محب اليه في زمان لبي وخبره والثاني دعوى الحاكم او الامام في بيان الدورات في بعض  
 وبوليه ورسم خطه فان ظاهره علم الملا في احوال المدعي عليه فيها او القضاء بالكون على  
 القول بدعوى تمثيل المسلمين على صورة علم الدورات اقلها كسب الخطه الذي ان لا يله  
 تعليلهم بعدم رد الاموال الى الوارث والحكم بعدم علمها ولعل الكلام في احوال النفاط في

بيان الدورات

ان

الاعتناء في حق المدعي عليه



المدعي عليه بما في الاقرار او انكارا وسكوت وزاد الادوية وعلمتنا خاضعة لما لا يباكونه  
 لا ادري وجعل علم نكر القائل المصنوع له عقلمه وادله اياه في احد القسمين الاخرين  
 وغاية البينة ان انكاره عندهم يفي في الواقع وفي العلم وبقا ان السكوت باعتبار حال كونه عياد  
 او جعل في العلم في الادري فانه نحو سكوت عن التفرغ للدينه الذي في الحق الجواب لا بد ان يكون  
 ناظرا الى نفس المدعي به وهو الحق لا الى تناسل احواله يدعي المدعي اخذ العلم وهو النسبة الى الذي سكت  
 وان كان غير سكوت في نفسه والادلة في ان الانكار بعدم العلم مقادير في التفرغ للدين  
 ان كان الادعاء حيث العلم بعدمه في نصيب عدم العلم بوجوه وربما يستلزم ذلك اية مما  
 ذكره في جواب الدواعي المدعي عليه من قوله لا ادري فانهم يحلونه من انكار الدواعي نعم لا يثبت  
 على الجواب لا ادري حكمه الا باقرار الاستحالة او اليهي الا اذا ادعى عليه العلم وكما كان فادعى  
 فالقراره مستقلة من غير الاحتياج الى ضم اليه بل خلافه لا انكار العلم اذ لا اقرارا لغيره  
 نعم **اقا الاقرار** فليزمن ان كان جازا في القصد هل يحكم به عليه من دون مسألة التي قبلها لا  
 حتى فلا يستوي في الاستدلال انه قد قبل حكمه دليل على قلنا ان الاقرار بنفسه من العلم لا  
 بقوله فليزمن لو كان العلم حضورا الى الحكم بما ذكر الحكم وشرطه وجب في حكم الحكم فليزمن  
 ما هو في خواص الحكم كبرية العقول امثالها **واقا البينة** في ذلك غير ذكر خلاف الحق لا يثبت  
 اقامتها بل لا بد من حكم الحكم استنادا لفرق البينة منوطه باجتها الى الحكم في قولها  
 وهو غير معلوم خلاف الاقرار انه كلام حسن مقامه وما ذكره من الفرق محل نظر لان ادلة بحجة  
 البينة مطلقه كما دلت الاقرار فلا وجه لتفنيدها نعم حكم الحكم مع ان الظاهر ان انكاره بل  
 عدم خلاف معتد به في ثبوت الموجودات كالموت والظواهر والنجاسة من غير حكم  
 الحكم كونه امر اجتهاديا يحتاج الى النظر لا لوجوب عدم نفوذها في اثبات ما قامت عليه  
 الحق ان كان امرها من حيث البينة وسائر ثبوت القول واخفى افضل الكلام في البينة في  
 مجتهد الكل والحاصل ان قضية ما هي في بينة البينة وكونه اماره شرعية الى الموضوعات ثبت

الحق

الحق بما قاما كالافتراء فلا وجه للاعتبار حكم الحكم ومقتضى ذلك الزام كل احد المدعي عليه بالحق  
 سماع البينة المصنوع عند السماع ومن يتقارن ثبوت ذلك الحق سواء كان مدعي او مدعى عليه فثبت ان  
 التبرأ بالبينة من حيث ثبوت الحق فصل على الفقه وقد ثبت ان فصل الخصم من جميع احواله من خصائص  
 الحكم **فوضع المقام** انه اذا قام البينة على اشتغال المدعي عليه مثلا بتباليها او على غيره على  
 طهارة والا لزم بحجة الحق في نفسه قبل الحكم بعباده عن حواخذ الحق عنه واعطاه المدعي وقبول  
 الصلح من المدعي ذلك الحق او القاضى امواله او احد من ماله واعطائه المدعي ونحو ذلك مما  
 لا يتناول ذلك الدين المدعي به والعين في حقوق المدعي وامواله لا ريب ان ذلك فصل الخصم  
 بغير احواله ان لم يكن حكما مطلقا ولا يصح صدور الحكم اليه على تقدير كونهما بحجة مستقلة اية  
 فصلها شأن الحكم ليلال ادعى ان حجة البينة في ثبوت الحق جمعها الى كونها بمنزلة العلم بالحق  
 العلم انما على مقتضى علمه وعلى ذلك الحق معلوم حق المدعي له في ذلك مناقضا لما ثبت في خصائص  
 العقاب بل الحكم انما في امره فاصل الخصم من العلم بمقتضى ما علمه ثبت ذلك الحق في كل مقام  
 عنده البينة اذا ثبت عليها الاثارة لكي لا يصل الى الخصم من موهبة بان الادعاء الفصل ليس هو الحكم  
 حتى يقر ان العلم بمقتضى العلم والبينة ليس فصلا لها بل لا بد من مقتضى تحرير تطبيق الواقع وفق مقتضى  
 المدعي ولو لم يقر غير العرض المدعي عليه ظاهره لا ريب ان مقتضى ما علمه من حيث ثبوت الحق  
 وعلى وجه فصل على الخصم فان قلت يلحق ان لا يجوز العلم بمقتضى ما علمه من حيث ثبوت الحق  
 للمدعي نظر الى اختصاص جميع احواله الفصل بالحكم قلنا اعتبار العلم في ترتيبا بالعلوم عقلية  
 لا بفصل الخصم خلاف اعتبار البينة فانما كان ثابتا للشرع امكن تخصيصها بغير الحق ولا  
 الا ما استفيد منه القضاء من اختصاص الفصل بالقضاء ومن خصائصها ان ثبتت سائر احواله  
 قامت عليه البينة غير جهة كونها حق المدعي بل يرجع الى الكاليف التي بنفسه لا مانع منه فثبت  
 البينة مثلا على اجتهاد السمع قبل حكم الحكم بما وجب على من سماع الاعتبارات عن معنى الاقرار  
 ترتيبا لادلة غير متباعدة الفصل يجوز انما الرتب بدقته في اشياء من حيث سماع الشيخ



فمنها ما كان المشتري وجوز اخذه بالمبايع سرقة مثلا ووقع المشتري والحاصل ان المشتري  
 اظلم فاستلزم ثبوت حق على المبيع وان استلزم ثبوت حق على العامل بها كما لو شهد عند الوارث  
 بدين على ائمة لا يثبت عليه دين مثلا فيجوز على الوارث وفادته لعدم المحضرة هنا وما عداها مما لا يثبت  
 على عيني في يده مثلا فثبت كونه المذموم وان لم يكن زيد سكر الان فثبت اني اثبات شئ على  
 موقعه على ان يحكم الحاكم على الحال المبيح وكذا ما يثبت على المالك للغيره ومنها ان من جهة محبة  
 الاول في غير مقام المحضرة بطل الثاني **فان قلت** لا دليل على اختصاص مطلق فصل المحضرة حتى لا  
 فيها بالحكم لانه اذ لا قضاء وروى في الفصل العقول في مطلق الفصل **قلت** يستفاد من  
 ولو علم محضرة كونه من جهة المحضرة ان المداخلة في المباحين من جهة التبع وقع فيها  
 المحضرة حتى قطع النزاع ظاهر وباطنا وبإحدى وجهه كان يخص بالمحكم وما ذكرنا ظاهر لا يخفى  
 الالتزام باننا المبيح سلكنا لا يجوز جفرا بان يقرض للمكره بدينه في دفع الحق كما هو شأن الحاكم  
 بانه ان جهة البينة في اثبات الحق على انضمام الحكم اليه لها مراتب تلك اقسامها حتى ترتب جميع  
 الاثارة الراجعة الى تكليف المذبذبة من غير ذلك المراجعة انفس المحضرة واثباتا ثانيا فثبت  
 جميع الاثارة حتى ما يرجع الى ثبوت الحق لكن سران غير راجعة للمكره في تكليفه كما هو شأن الحاكم خاصة  
 وثالثها الترتيب يتم سلو جها راو الثاني من جهة هو الاول دون الاخيرين ثم ان ذكرنا  
 وجب من غير الفصل الا ان عدم محبة الامع الحكم محبة وسفر خارج الى هذا تأمل فكلتا العلم  
 واصلا البينة والقضاء هذا حكم في البينة واما الاقرار فلا يشتر في ان ليس محبة في ترتيبها  
 الراجعة الى تكليف جميع الاقرار لا لتسليطها شرعا الى اثبات الموضوعات فيها كسائر الاثارة  
 والطرف وانما هو سبيل الحكم القريب لان قوله اخذ الفاعل على انفسه جاز لا بد له ان يثبت  
 ما ذكرنا سواء كان الطرف مطلقا بالانذار او بالثبوت وانما الكلام في ان سبيل الاقرار هو شرط  
 بانظام حكم في المحبة البينة ام لا وعلى الثاني فكل الراد بالانذار ترتيب ثبوت الحق بها  
 بحيث لا يرام الفرار من الراد في كل تكليف او ما يرام الاقرار الظاهر الذي يوجب تكليفه في العلم

خواص القضاء الاصل لا يثبت ما يثبت في صفة الدار عبارة عن العلم الشخصي لا يقتصر تكليفه على  
 بالمعروف **فوضع المطلق** ان القراء انما رجع عن اقراره وادعى شبهة فاعتبه الى الاقرار للعلم  
 فثبت القاعدة علم راجعة ما يراه هذا الاقرار في تكليفه وهو اذا علم عند الصدق في حوى الشبهة  
 كان مشبهة في الاقرار الذي صدر منه لان هذه المراجعة لا تفتقر باثباتها اذ لا الاقرار بالمعروف لا يخرج  
 ساوا الادلة الا ما قد يثبت استفادته من ذلك الاقرار من ثبوت ثبوتة نصيب عبادة عن الحق والارادة  
 علمنا من الشبهة في نفس الزائر اذ كان اصل ثبوت المراجعة محتملا فلا بد من النظر في الظاهر المستفاد من  
 قوله ان الفاعل على انفسه جاز فكل هو الاقرار بحسب الاصل الراجعة في كل تكليف وحاصله الاقرار  
 ثبوت الحق وانما وجوز القائل من المداخلة في ذلك المراجعة ان ثبوت استنفاذ الدعوى لا يثبت  
 كان المذموم دينيا مثلا والاراد مع الراجعة المبرورة كما هو شأن الحاكم فثبت ان المداخلة في الاقرار  
 خارجا عن تكليفه الشخصي من سبب الرابطة المحضرة بالامام ثم وثابره الحكم يمكن من  
 جواز الاقرار ونفوذ حق هو العلم الاول **فان قلت** هذا المختار به غير لائق بالجملة المطلبة كما في حق  
 علم محبة البينة لانه في فصل على المشتري والمستفاد من اذلة القضاء اختصاص جميع احوال الفصل  
 بالحكم كما قلت **قلت** فيكون خلاف قوله انزال العقلاء على انفسهم جاز غير ذلك قوله البينة محبة  
 مثلا فان الخط السادس الاول لم يقل بان الاقرار على خلافه يقتضيه التكليف الذي هو طبيعة  
 الحاكم فلا يقر القول بان يكون الاقرار في اصل ثبوت الحق من حيث ان هو على المخرج فخصص به ما استظهر  
 من اذلة القضاء من اختصاص جميع اقسام الفصل بالحكم وانما انقلبه لشيء البينة باقلا بان  
 هذه الاذلة بلا حجة هذا الاستظهار ويخصر اذلة محبة البينة كما انقضت حقا على الغير باقلا  
 هذه الاذلة اخصر اذلة البينة فاعلم وانما البينة فاعلم انه محبة من حكم الحاكم بالارادة فانما حلف  
 الماكر عند الحكم ذهب حلفه فاعلم فلا يجوز تفرضه لا المدعي ولا من يعلم بطلبه البينة فاعلم ان حلفه  
 عند الحكم اقرار والحاصل ان البينة الحكم وبعده على احد مولى الحق المصلحة والطاعة عارضا لا حاصل  
 في عدم اشتراطها بسلوك الحكم فراجع اليها وتأمل **فان قلت** او الاول ان اذلة البينة

قبل صدوره



بقية الحق في الحكم على الامر بغيره باعتبار مستندها الى كمال الترتيب لانه لا سبيل لمراد بغيره في البنية  
 التي هي من ان الحكم او الفاعلية او امر جارية في الاول ان يكون البنية القائمة على الحق حيا  
 عند خبر الدعوى فلا يجوز له الحكم بغيره البنية التامة قبل المرافعة وان لا يكون اتمام التامة منهم  
 قبل سؤال الحاكم وعندها لا يتوقف الترتيب الثاني ان لا يطرأ الفسخ بين الاقامة والحكم فلو خفا  
 بعد ما يحكم بسببها على الخلاف لان الترتيب في هذه الشروط هو على صفة ما على  
 القول بعدم الحاجة الى الحكم الحاكم انما لا والفرق بينهما هو في الاول لا يجوز في الثاني بالبنية  
 التي اقامت الشبهة قبل سؤال السامع للترتيب انما كانا متينين فانما لا يمكن فلو قبل الترتيبين  
 سماعا لم يكن الترتيب بعد المات على هذا التقدير وهكذا الى ان الترتيب على الثاني يجوز في الثاني  
 بغير قيام البنية على أي حركة كان ولا يسلط مقتضى اطلاق البنية على مرادات تلك الشروط  
 وانما ولسنا هذا القول لانه هو المظهر الى الظاهر انما هو لا بد من قبوله ان ملتبس تحتها مطروح  
 ما يتصل بالامر كغيره فانه هذا القول فلا يزال علم الحكم بالبنية وما يتقبل المرافعة فانه يقتضي  
 على ظاهره عدم جواز الحكم بالبنية السابقة ان يكون وطيفة الحكم احوال الحكم الذي علم بتمام  
 البنية على اشتغال البنية ومقتضى القول بحجية البنية تعلم غير اتمام الحكم اليه ان يجوز في الثاني  
 الاستئصال وهذا انما يتبعها مقتضى القول بالبنية في ذلك المعنى فليس عليه من احوال المسائل  
 الفرع الثاني ان الفسخ في الشبهة لا يترتب في الشبهة الموصوفة حكما ان الارادة خلت  
 الحكم في الفتوى في المرافعات التي يشأها الاستثناء في الحكم الشرعي من ان ما عند كل شخص الدعوى  
 غير الفتوى او الاجتهاد يجوز له العمل به من غير ان يثبته بالظاهر من حيث صدور الحكم على المذهب وهذا  
 من منع ما اشترطه في مسئلة الفسخ الثالث ان فائدة الاقرار في الحال تقتضي على احوال البنية  
 الاصول العلمية والقرينة في الماضي واعمال بعض الاصول الفطرية كالوارثية فحقن الخلافة للفتوى  
 فاعين ولا يشك في ان الحكم يجري الاصلين وبما خفف باقراره حال في الاول وعلى صفة يقتضي  
 لفظ الامر في الثاني وما غير الحكم في الفسخا على الارام بغيره اعمال الاصل علم بتمامه

في الماضي

في الماضي اذا كان هناك ثمة مستند على الاستئصال في الماضي دون الحكم الاول بالحق المستند في  
 لفظ الامر لو كان هناك فقد مقتضى يرتفع على الارام بغيره في الثاني لو الارام مع ما في الاصل  
 مع او الفصل بين الاصلين الاول والفضل في الثاني وجوه وجبه الاول ان اولى الطرق الشرعية  
 البنية والادعاء منها في حقها وبعد ما عرفت انما البنية حجة وانما مقتضى حجة على النظر الى كفا  
 عند احوالها في الاول لا يجوز له الحكم بغيره في عدم حجة ما يقتضي في حقها والحاصل ان الطرق الشرعية  
 غير الاقرار الذي فائدة الارام خاصة كما ظهر ما عرفت في انبات الحق على الغير لا كما الاستئصال في  
 القضاء من اختصاص جميع احوال الفصل في الحكم سوى القدر فانه من البنية الاقرار بانبات الحق الا  
 بضميمة غير من الطرق كان الدليل بما يقتضي حجة من الحجة لان المسند اليه حجة حقيقة  
 الطريق دون الاقرار بغيره حجة الثاني ان الفرق بين الاصول وسائر الطرق يقتضي لان الحكم  
 مركوز في اذهان العقلاء وقيل للشيخ بما يرجع الى جرح الامضاء بعد اطلاقه منها ثم على  
 العلم ما يكون الاقرار بالماضي لا اقرار بالماضي الى احوال الاقرار بالماضي فليس بها مقتضى اقرار الشك  
 على انفسهم جاز ووجه الثالث ان قول العلية لو سلم كونه الدليل بها كونه في اذهان العقلاء  
 فليس مقتضى الموضوع الاقرار بما يقتضيه احوالها في سببها بالارام بالحق في بعض الاقرار فانه  
 مستلزم في نفسه لا عمل المتيقن به سبب اخر له عند العقلاء من غير ان يرجع الى الاقرار بحجته  
 فليس كغيره والموضوعان المذكوران يقتضيان اشتغال البنية الفسخ مع عدم الاعتراض في بعض  
 عليها من دونها كان عدم اعتراضه غير مسموع عند العقلاء بل هو جازع عليه الاستئصال وهذا  
 الاصول الفطرية فانها مقتضى الموضوع الاقرار بان جاز على احوالها فارت على احوالها الفطرية  
 الارام بما يقتضيه الفطرية الا انما من غير الاقرار بغيره حجة حجة الاصل الذي علمنا ان عدم  
 الطرق الواقعة في انبات الحق سوى الاقرار وقد يناقش فيها مقتضى قوله اقرار العقلاء على  
 انفسهم جاز الارام يعلم انه اقترع **واما الارام** بما على انما اقتضى فليس في الثاني بل  
 كما قلنا نظير ذلك في رتبة حديث العقلاء على حجة طاهر الكفاية المستند فان كان ذلك



الدليل هو بيان العقل وبرهانه في الشبهة التي هي الأصل في البرهان أملة القضاء وخصته بالظن  
 المعبر لا غير فانتم حق على الغير لا تترتب على بناء العقل على العلم بالظن المقتضى سوى محبة غير  
 مقام اثبات محبة الغير بالنسبة الى موضوع الآثار الرابعة التي تترتب على محبة حلاله وحيثيات  
 اخرى لا محبة الى الخلق كغيره لا ان يكون الاثر شيئا من المعنى القطعي والظن فالدليل على الالتزام  
 بنقض الآثار القطعية انهم هو علمهم انهم حازوا العقل على انفسهم حازوا العقل في نفس المعنى الى بناء العقل  
 على ان الآخر لا يقطر في ترويت التي اذ لم يبر ولمس المقام نظر اليك حديث العقلين على محبة  
 القرائن ان لم يثبت محبة فلا يقع فيها حديث العقلين وان ثبت محبة ابناء العقل استغنى عن الحديث  
 بل لا يبقى له معنى سوى الالتزام بفضله الطاعة فلا يقع فيه لانه بعد ترويت محبة الظن  
 فيبقى موضوع الالتزام ما جاز الالتزام به بعد العقد الذي يحتاج فيه اليق الى ازالة القرائن  
 عرف ان اول محبة الطرق لا تقع في العلم سوى دليل الاثر محبة نبت والاحتياط لا اثر على ذلك  
 عليه ولا لفظ الاثر بدينه العقل على محبة الظاهر ثم تستدل على نفيه بارة الاثر فانهم  
 الثاني على محبة الحكم بعد الاثر قبل التماس المدعى الاممية المسئلة احد موالاته لولا ان لم يقدروا  
 الحكم على المدعى محبة المطالبة كما اشار اليه المحققان في كتابها على الاثر كرجوع الى الحق  
 بالمعروف ان لم يكن من حقيقة محبة وانما عندنا الكافي يكون محبة الاثر كما ان فيه محبة  
 للغير اية ترفع على مطالبة صاحب الحق ومن هنا يعلم ضعف هذا الدليل لان الظاهر ان محبة  
 محبة الحكم وان امكن محبة محبة اية نظر الى كون احقاق الحق وكذا رفع الظلم في الشكوا  
 شرع مع توقف على رضا المظالم الثاني انه لا يشترط في كونه محبة الكلام فان محبة اياها  
 تحقق بعد التماس كونه واما من الشبهة واستعدادا لاجل المحبة فانها ثابتان بعد السؤال  
 او انتم حق قبل التماس اية بعد الاول لا يجوز ان لا يترتب عليه الاثر وعلما الثاني هو ان لا يكون محبة  
 لا يفتقر بعد حوز او اشر قبل المطالبة كما في الذين فان اشر حازوا الدلائل ان لم لا والثالث  
 انه لا اشكال في انه حق علم ولكن الاشكال في انه من العرفي التي اخبرها انص حتى لا يابها

كالدين

كالدين الموجب على اخرى الوجهين لان الدين له الامتياز الذي رافقه في من الدين قبل  
 بلوغ الاجل مع احتمال ان يكون التام حاصل محض التزمين الى الدين فلا يكون للدين الامتياز اذ  
 الاول لا يجوز لان حقيقة الدين ان كان مبدى الحق فلا وتركه لا يجوز ان قبل المطالبة والاحراز ان  
 لم يجرع الحق لان كون الله حقا لا يفتقر بتوقفه اذ على المطالبة به لان الله الحق الموجود في  
 ذواته لا يفتقر الى حق في المطالبة به اذ منع كان ذلك في حكم الاستطاعة التي كتم الرابع انه لا اشكال في كونه  
 من الحقوق التي صلاها حق وتكرها اليقين وانما يتوقف على رضا صاحب الحق ومطالبة انا الكلام  
 في كفاية شهادة الخال في الاذن والمطالبة وعدم اوفى وجود شهادة الخال وعدمها واجه  
 الامور انما **الغالب** في دعوى المدعي عليه الاعساف الذي يقع بعد ذكر اقسام الحوائج بعضها محبة  
 على النصف واحكامها ولولا على القضا كنفه في حاله ان استبان فقره نظر في قلبه الى غير  
 ليس على او يجره واما ان اشبهه الاظهار حتى يبرهه هل يجلس حتى يتيقن حاله فيقبل  
 ذكر في باب المطالب وفي هذه العيان اجمال واعلان لان المراد بكشف الحال ان يكون كنف  
 التزم على المطالبة المبينة او الاقرار وان يكون الكنف حقيقة بالحق والظن على حقيقة  
 الى اولى على الاول يكون المراد نعم نبي الحال الذي يدل عليه قوله احرارها جدي حتى يتيقن  
 الحال عدم المبينة او الاقرار وما تفصيل المذكور في باب المطالب ما ذكره هناك كونه الجسيع وجودا  
 كما عليه وعلى الجسيع مع عدم وجوده على الثاني يكون المراد نعم نبي الحال عدم كفاية الخال  
 بالحضر وبالقضيل المذكور هناك عند القضاء ومطالبة البينة والاستحسان وغيرهما ذكره  
 هناك وقصارة كنفه على الاخر كما ظهر له كما ان حادوا الفاضل في محبة اية في ذلك  
 حينئذ من الجسيع مع جعل الحال بعد عقد البينة والافراد ان الحب بعد عقد البينة لا معنى له سوى  
 الاستئناف للحقوق فينتقل الى جارية هذه او جلية لا كنف الحال بالاضطرار استمال البينة  
 وسائر موازين القضاء ان ليس في الدعوى يكون حاله كنف ما يوقوف لا استكمال  
 او طلبة البينة حتى يتقضى الحكم وحقيقة الحال ان لا يكون الاصل من الموضوعات التي تترتب

القول في دعوى الاعساف



على استعمال الاصطلاحات في حقهم ثم ان في العبارة اجالا اخر حيث انه لم يعلم ان معنى الكلام دعوى  
 الاعضاء قبل الحكم بعد ثبوت الحق او بعد الحكم وان كان ذلك هو الاصح فراجع وانما لم نذكر  
 الاعضاء كالات الاعضاء فيها مصطرا في حق الاعضاء الى اليمين بعد قامة البينة وقد سمي في حق  
 الفضل من العسر ان اقام البينة على مال الذي كان يدين به الى اليمين وان اقامها على مطلق المال  
 فلم يربها احلافة وفي موضع من محكمات كذا على ذلك وفي موضع اخر من انه لا يبي في الموضوع  
 لما في المسئلة بعد ذكر مقدمته في هذا الذي في المسئلة الاعضاء واعلم ان الاعضاء امر جوي  
 بآثاره وانما نذكر عدم المال لا لغيره بل في موضع في الوجود وسنرجع الى هذا في فقرات اخرى  
 فان الفقر عبارة عن الاحتياج الذي هو له وجود في شئ من المكنة والوجود ونقدان المال  
 ودعوى ان معنى العسر في ذلك المقوم الذي يحضر على المال منطوق الكلام يعرف به حقيقة  
 افتراءها اكثر فان الانسان قد يكون في سبعة احوال مع فقده للمال اياها كواجب النفقة  
 مثل الولد الزوج قبل العداية اذا كان متعلقا بالزوج فان هؤلاء لا يكونون في سعة  
 الضيق سواء كان لهم مال يبدل لاجلهم من الحقوق كالدين والجنابة ام لا وعرف هؤلاء اذ لم  
 يستطيعوا اداء ما عليهم من الحقوق فيكونوا الاعضاء بالنسبة الى الداء الحق وان لم يكونوا كذلك بالنسبة  
 الى مورد المعاش مدفوعة بان مجرد ثبوت الحق لا يمتنع قطع الطريق على البتة صاحب الحق وجوب  
 اداؤه فيها ليس ما يصدق به الاعضاء العرفي وكلمتنا في تخصيص المصلحة بين جواز مطالبته  
 وعدمه وهذا الاعضاء لا ينفصل ان يكون تحققة بعد المطالبة وجوب الاداء لان الله لا  
 كان مقدرا على امر في الزينة امتنع ان يكون ذلك الشيء المقدم من احكام ذلك الشيء الواسع  
 وهذا لما فرضنا ان للمطالبة ما خفية فيتحقق الاعضاء كان مقدرا عليه بطبعه فيمتنع ان يكون  
 احكامه وجودا وعدا والحاصل ان غرضنا في حق الاعضاء الذي نكلم في جواز المطالبة بعد  
 معرفتنا بمورد اخر في حق ذلك المقوم الذي نحن على عدمه لا لايها مطلق الاعضاء حتى  
 ان يكون المطالبة وجودا وعدا احكامه كالاعضاء الذي يتحقق موضوعه بعد المطالبة

وهذا

باب في المدة

وهذا هو الذي لا ينفك عن عدم المال فاما الاول فقد عرفت مفارقة عنه فان قلت الحكم هو حال  
 المطالبة او عدم الجواز لان المطالبة فلا يمتنع عرضة للاعضاء الذي يوقف على المطالبة وحاصلة  
 مطالبة المسترطه سواء كان معصرا يدين المطالبة او بعد ما قلت نعم لكن لا يلتزم البطلان  
 ما اذ غير مفارقة لعدم المال الاعضاء لاننا نعرض عن نعمت غير مطالبين او حتى ان الصريح في حق  
 منحق مع عدم المال راسا وكفها فلا شبهة فان منهم العسر امر جوي لكن مع ملاحظة ان  
 وهو فقدان المكنة الموجهة في حق البينة التي يتحقق بسببها مفهوم توضيح ثالث ان اللفظ قد  
 يكون معناه وجودا بخصا وقد يكون عدميا كذا وقد يكون امرا جوييا على ما في معنى على  
 وذلك مثلا لفظ الحيا في عبارة وجز لا يكون بعد جز اخر مثل الملائمة  
 عبارة عن امر جوي لا ينفك عن وجود امر جوي مثل الاول فانه عبارة عن امر جوي وهو  
 من الطلب مع عدم الرضا بالترك مثل الجلب فانه عبارة عن كون الشخص في مكان بحيث لا ينفك على  
 الكون في مكان اخر ومثل الشرفا فانه عبارة عن ثبوت وجود امر على بانيه من غير عقد في  
 غير ذلك من الالفاظ الدالة على امور وجودية مع ملاحظة امر على بحيث لو جرد ذلك الوجوب  
 عن ملاحظة ذلك المعنى العدي كان اطلاق اللفظ عليه غلطا ويحتاج الى لفظ اخر ما عني به  
 هذا الفصل فان المصالح لم يثبت من المكنة ملاحظة فقدان المكنة الموجهة في صورة الدنيا  
 لكن مناط الحكم الشرعي هو حرة المطالبة التي هو ذلك المظهر العدي وحاصلة كون البينة  
 الذي هو عبارة عن مطالبته في حق الجواز المطالبة التي هو ذلك المقوم العدي  
 كون البينة الذي هو عبارة عن مطالبته في حق العدي شرط الحكم لكون الاعضاء اما اذا كان مقصودا  
 وان كان ذو عسر فظرة الى طبعه ذلك ان زبده فاما انما ان يكون البينة شرط المطالبة  
 وعدم البينة موضوع الحرية المطالبة فهو العسر الذي هو وجودي فوضع ذلك في الاظهار  
 هو الامهال الى الامهال الى العدي في حق جوي بغيره في حق جوي بغيره في حق جوي بغيره في حق جوي بغيره  
 ان امر وجودي هو لفظ امر عدي في تعليق امر على شئ وجودي بعد اعلانه في حق وجودي



اذ لم يلزم الماء فذكر لم يحجب شئ فان اخذنا هذا الصدق لم يلزم الحكم بان الدعوى المانع عن المطالبة وانما الوضع  
 الحكم الشرعي لكن لما كان ملازمة عند البنا فغير من جهة العجز ان يقر ان تعليق الامر على البنا  
 كون ذلك المعنى الدعوى الذي هو لازم من سبب العلم بالمطالبة وكون نفسه الذي هو البنا شرطاً  
 لحواله وهذا الامر الذي فيه خلاصة الحكم لكن ان نظرنا الى معنى الانظار والمحط الذي فيه  
 ذلك لا يصح في ان المليك شرط لحواله المطالبة شرعاً كما ان العدة شرط للملكية عقلاً فيكون سبب  
 الحرز عدم ذلك الشرط لا الوجودي المقارن له انما الاعشاء وما ذكرنا ظاهره في كلام من زعم ان الشرط  
 عن المطالبة ولا يعلم المالك للكنة شرطاً وسبب الحرة المطالبة وتفرج على ذلك ان دعوى الاعشاء  
 مطابق للاصل لا في الحقيقة ودعوى لا رعدى عن عدم البنا على الوجه الذي بناه وعليه اتفقت  
 كلها الجلال والكلا حيث يعلمون بين المعرفة فيمكن ان الانسان على وجهه كما في الشئ من البنا  
 على ان العشران وان حرة المطالبة متفرج على قوت العشران حلهما شرطاً بالبنا كان مدعى  
 الاعشاء بما يحتاج الى الاصل **اذا امتدت المقدمان** فالكلام في دعوى الاعشاء هي في حقا  
 احدهما دعوى الاعشاء بدون العلم بسبق المالك الثاني عوامه لان هناك ما لا سابقا وكان اصل  
 الدعوى لا امتداد الضرر عن المتاع **اما الاول** فلهذا كان العكس والشبهة ان اول مقامه في الاعشاء  
 بنية حله وسببها في الغنى في ان المالك ان لم يكن له مال على المقتضى دعوى الاعشاء فان وجد البنية  
 بها وان علمها وكان قبلها اصلها لو كان الاصل لا احد حتى يشب اعشاء وان اشبهت البنية  
 او انه قضى بها ولم يكلف البني ولو لم يكن البنية مطلقة على اهل امره او لو شهد بالاعشاء مع تصحيح  
 تكون مطلقة على اهل امره بالصفة الاولى والمطلقة احكامها وفقاً للحق وان لم يعلم له اصلها  
 وادعى الاعشاء قبلت دعواه لا يكلف البنية والمطلقة بالبنيان متى وضع الحاحر على ذلك  
 ودلائلها جرحه في ان البنية يكفيها من مدعى الاعشاء مع حجة في ان لم يعلم اصلها لا انما شهد  
 ترك الاستفصال لان اطلاق القضاء بالبنيان مع وجودها وفضل في حجة عليها بين المقامين  
 في الجرح واليمين في سبب ستر عياره **واقام عبارة الشهد** في البنية يمكن استقارته منها انهم

قال

قال فيها فان ادعى الاعشاء وبثت صدقة عينه بنية مطلقة على اهل امره او بتدقيق خصمه او  
 اصل الدعوى عينه العطف فان التزديد في صراحة المصنف غالباً او انما هو على ما يخلو على هذا  
 يكون مقتضاه ان صنفه دعوى الاعشاء فيجب ان يثبت مقتضاه سواء كان الدعوى بالحق او المقام الكافي  
 او غيرهما كما هو المفروض في المقام الاول لم لو حل التزديد على من لم يبدلها كناية البنية في المقام الاول  
 بل يدعى عدم الكفاية او اما عبارة في شرحها فذكر في قول البنية مع عدم الاتفاق على البنيان  
 بالدولية خلاف ما ذكره جماعة في صفة سبق المال اركان الدعوى ما لا يجوز احلا في الاعشاء  
 مع اقامة البنية اية بل بالاعاء صرح في بنية عدم البني في المقام الاول مع اقامة البنية في الثاني  
 بالشرط في عقد ولكن اطلق القول بكفاية البنية في ثبوت الاعشاء ربح فيمكن المسئلة مع  
 احدهما ان دعوى الاعشاء في المقام الاول في ان لم يعلم له ما لا سابقا ولم يكن اصل الدعوى لا  
 ان كانت مطابقة للاصل كما قلنا فلا وجه للاصل عن البنية لان المالك لا يسمع من البنية على انه  
 لا يكفي به ان كانت مخالفة للاصل فلا وجه للاصل عند البنيان لان المالك لا يسمع من البنية على انه  
 هو مع وجوبه لان الدعوى لا تنفع له البنيان كما ان مدعى الاعشاء في هذه الدعوى مدعى بالبنا  
 بالبنيان انما استظهر انما في غير موضع او يقر ان البنية يمكن يسمع من البنية على حلال القامعة وبنا  
 ان البنية في الاعشاء في المقام الثاني في صرح بعض كلامها بانها لا تنفع في البنيان والقرينة بين  
 المقام الاول من طرأ فلا بد ان يجرى احكامها مع البنية في المقام الثاني في المقام الاول  
 ويمكن الجرح لان كمال الاول يوجب الاول للمع في قبول البنية من مدعى الاعشاء في المقام الاول  
 فان المصوح بتجليل مع انما منع دلالة عبارة الجمع مع نفي عدم مطالبة البنية في صرح بطلان  
 والثاني ان دعوى الاعشاء بعد ثبوت الحق في العلة لا ماله الاشتغال بالقضية البنية فيكون  
 مدعى لان الثالث في ستر ما ورد بالاداء ما دعا المصوح ادعاء للمالك بعد ثبوت الاستئصال  
 فيكون مخالفاً للاصل في نظرنا في الثالث ان الاعشاء في غير ذلك امر جوي على طرية العلم  
 فيكون كغيره يمكن مطالبة البنية عليه باعتبار جرحه الرجوع اليه باعتبار جرحه الدعوى



















في لهايات الوقت عسر على التفتيش الى المير كما فعل اليها وكان المراد اصل اقامتها وعسر ظهور  
 على المدلول اليها مع عدم اليقين لان اقامتها ولو غير اتمية ليس فيها حرج لاحتمال المستبعد  
 المستوفى **فان قلت** لو ان شخصاً كان عليه اقامة اليقين على تمام ما يتغير العشر مثلاً عسر  
 اقامتها على الحق فماذا يحصل عند ذلك في العقد المستوفى اليه من كذا كرت **قلت** المناط هو المظهر  
 لا التخصيص وما ذكرنا ظهور اليقين في هذا المقام ليس بقبول اليقين الاستظهارية والمردود على  
 اليقين هو ما لا يقبل من السكك اليه المنفرد مع الشاهد في دعوى الاموال بل في اعتقادنا  
 وجوب ضعف في الدلالة والارضاض والمخارج لان اليقين الاستظهارية لا يقع بان يتبين  
 الذي يتولد عن البراء او الوفاء او غيرهما وهذا اليقين يحتاج اليها في ما لا يرد ويدعى كذا نصية  
 الشاهد في دعوى الاموال غير مستفيضة كالتشاهد في هذه اليقين فانما ليست للرفع بان يتبين  
 الدعوى ولا حرج اليقين بل جابر ولا بد من التفتيش ان فتره على تلف الاموال في الشك والبار  
 مشاهد لا مانع من اقامة الاحتمال الخفي لان فتره على ما يتبين شرعاً او عقلاً لعدم المال الواقع كانه  
 والبيع المعلق ويجوز احكامها حكم الطلاق الذي لا يثبت في بيع فتره احتمال الدنيا اما لاحتسابها مع  
 الاموال المتأخر حيث يحتمل خفاء بعض احوال اليقين واما الاحتمال في دعوى ما لا يرد فاحكامها حكم  
 الثانية في الاصحح الى اليقين وعليها ينزل قول العلامة بالاحتمال مع بنية التلف في موضع كونه  
 كائناً لمساها قول رضى بن بنية التلف بنية الاعمال لعدم الاحتمال في الاول بدون  
 الثاني كالم وان كان هذا لا يخفى في تفكيك مصيب في الصابة والاشكال الغزو لا يجازيه ان كان  
 الشهادة على تلف المال وما فيه فانية لاحتمال فتره من الاموال المتأخر ففصل اليقين واما  
 خفاء المال فهو مطلق بالاصل كما في المقام الاول فان كان يكتفي مدعى الدنيا فانه الاحتمال كما في المقام  
 الاول لا يجوز منه حقيقة فلا يندرج تحت صورة العلم بسبق الدنيا وان لم يكن فالوجه للاصحاب  
 لان تلف الاموال المعلومة قد ثبتت باليقين بحيث لا يبقى من الاحتمال الخفي كما في جميع المقامات لان اليقين  
 لا يشهد بنية فلا يلتفت الى احتمال خفاء ما وعظما او جعلها بالواقع وغيره من الاموال الخفية والوقوع

يدخلها

احتمال

ببعض الخصم حتى يتجمل لاحتمالها اصل ان تهدد اليقين على تلف الاموال المتأخر على حديثها فتره  
 على الارثاء مثلاً في تلف الاموال الظاهرة واحتمال العقد ما لا يرد من الكلام بالنسبة اليه في الكلام  
 في المقام الاول فاحتمال نفسه واحتمال بقاء الحق في الاموال المعلومة من في الشك في بنية هذا الكلام  
 الى احتمال خفاء بعض الاموال على المبدع من اول الامر فان فتره من الاحتمال في مطلق الاصل للمقام الاول فاحتمال  
 للمقام الخ من غير تمام اليقين على التام لاحتمال اليقين في القياس الى بقاء الاموال السابقة وتلفها  
 صرح الذي معنى الاحتمال الذي يتبين اليقين ببقائها الرصوى بخلاف بعض الاموال المتأخر فتره  
 من حيث المقام الاول المفروض عدم العلم باليقين ومع قيامها على الاعمال الطائفة باليقين  
 لان عاينها بنية اليقين هو التسليم بوجود اليقين في عدم المال الواقع في كونه  
 على المراد وهو العلم الواقع ناقصة فيحتاج الى المكمل ما عرفت في الصفو الثانية لكن بقي الكلام  
 في قضية الحكم التي قد علمت في موضع ذكره وتوجيه ذلك بان مفهوم كلام الفاضل في بنية  
 التلف اليقين في تلف الاموال الظاهرة مما كان من الاحتمال لا في التلف في الصفو الثانية في بنية اليقين  
 في بنية التلف ما قلت في بنية الاعمال فتره في بيع الاحتمال الخفية باليقين لما كان صرحاً  
 عدل فيه الى اليقين علماً لقاعدة المشاكلة او بوجه عدم اليقين في بنية الاعتناء بحملها الى الا  
 في بيع الاحتمال الخفي كالتلف الاول او الثاني اليه الجواب بنية الاعمال بغيرها واما  
 على احوال الامور في المدعى لانها تنبص الصيق والاشقة اللذان في حال اتفاقه وبنيته العسر  
 الحكم الشرعي لا ينافي على ادعاء الاحتمالات الواضحة ولا على زيادة صلاحه في الصفو العاشر فافهم  
 ان الرجل يصير على الا يصير عليه المبالغ في كفاية وثبوت اعتناء ولا يلتفت الى الاحتمالات  
 خفية على اليقين وفيه ما لم والاحتمال كما ان ما وجهه كلام العلامة في بنية التام والاحتمال  
 بكلام الخ في بنية التلف لان احتمال العقد في الصورة قيام اليقين على التلف وان كان في نفسه  
 مخالفاً للاصل لكن استحقاقه اليقين مع احتمال العقد حكم على اصالة عدم كونه في نفسه  
 الحكم وكذا احتمال خفاء بعض الاموال على المشاهدة او اللام فان اصالة عدمه وانما في



جاءوا الان سخطا على الدنيا المحتاجين فيه في ضمنه اخر حق الزكاة العلوته عدم حاكم عليه  
 ايم كاختص في عمله والحاصل ان من وصل العلم بالدنيا السابق كان مدعى لاعتناها لا لا  
 كان احتمال الدنيا باعتبار احتياجه والعبء الثقيل والاحتياجه فناء ما لا يملكه الا بالظاهر او  
 باحتياجه فناء بعض الاموال الظاهرة في غلبته فيمنع اليه حتى في الاعتبارات ومع فلا فرق بين  
 التعلق بدينه لاعتنا المطلق للاحتياج الى الحق وعدمه وحاصل الكلام ان العلم بالآخر ان مع قيام  
 الاحتياج للعلم بالدين في عينه التعلق بدينه لاعتنا المادى في العلم بالآخر ومع ذلك لا حاجة  
 ومنه في عينه ما حسن الوجه في وجهه حاله في التعلق بكلامه على غير البنية على الاعتنا  
 ومنه لا حاجة للكلام في العلم بالآخر الرابع كما في الكلام في صفة العلم في العلم الاول  
 الذي فضاء به عدم العلم بسبب الدنيا وان ما ذكرنا من الاحتياج الى العلم في البنية العلم بالآخر  
 ايم وان العلم بدينه وبين القيام الثاني مع فرض اخذ الدين من ان يملك ما يملكه على دينه  
 البنية العلم بالآخر في العلم بالدين الذي لا يعتنا فيه بالمتدبر والاستراحة الى العلم على  
 تقدير عقله البنية النافعة الكلمة **التفاهة** اذا حلف الذكر سقطت الدعوى في الحال والاف  
 وليس للمدعي مطالبة بالحق ولا التقصص من امواله ان لم تكن قبل الحلف لا ما وكنه  
 المالك ولا يسمع عوايه لو فعل ولكن ذكره المكر شق في الحق ولا يحصل البرائة بنفسه  
 وبهذا الكلام في التماسا له الى التماسا فاما الظاهر الى ان فيه بعض الكلام في العلم بالدين على  
 حصره بدينه لاعتنا في مستند المسئلة اخبار بين الامر بتقدير الحلف التماسا بغير  
 الحق وبين الصحيح بدينه بالدين حتى المدعي بدينه لاعتنا المادى على المالك بعد الاحكام بين  
 الثاني المقاصد **وتوضيح الحاشية** ان الدعوى ان تكون في الدين او العلم في  
 في الدين فلا اشكال في حصول البرائة الواضحة للمدعي في العلم بالدين على وجه التقصص  
 على المالك في الدين بدينه لو كانت البرائة لا تدرى ان التمسك بالحلف في العلم بالدين  
 ظاهر او باطلا كاشا فلو كانت الذمة برية كان الاثر في العلم بالدين في الدين كان في ذمته

يا ذكرنا صفة

في سقوط الدعوى على المالك  
بالحلف

قبل الحلف

قبل الحلف بعده وسبب في بنية وكذا لا اشكال في عدم الدعوى في عدم جواز العلم بالدين  
 واما حصره في القاصد فلا ما دل عليه بالخصوص كان حالها نظرا بان في العلم بالدين في الدين  
 صريح في عدم جواز العلم بالدين لاعتنا بدينه واما حصره في العلم بالدين في الدين في الدين  
 تدرى في العلم بالدين لاعتنا بدينه لاعتنا بدينه لاعتنا بدينه لاعتنا بدينه لاعتنا بدينه  
 كما في العلم بالدين استظهارا لاعتنا بدينه في الدين بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 لكن لا يضاف الى العلم بالدين لان لا يدرى ولا يملكه في الدين في الدين في الدين في الدين  
 واما العلم بالدين في العلم بالدين في العلم بالدين في العلم بالدين في العلم بالدين في العلم بالدين  
 برائة في نفس الامر المقتضى لاعتنا بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 من الواضح ان كان الدعوى بدينه فان من صاحب جميع الحق المالك والمالية في الدين لا يسمع في الدين  
 عن ملك المالك ولعله لا يملك بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 في الاول من الثاني واما ان المالك يملك في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين  
 فتدري لانها على ذهاب جميع الجهات المالية ودعوى المالك في الدين هو الاجماع في مثلها  
 كلام فتدري لا يملك من علم الاجماع الثاني في الدين بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 ولان الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين  
 من المطالبين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين في الدين  
 عليه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 انما اراد العلم بالدين بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 من الصنفين في الدين بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 هذا البنية الدين الواضحة لاعتنا بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 المالية بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه  
 انزهاه المالية بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه

فان قلت











بالقول المذكور ان قبل القول بعدم اعتباره كان للردية من قول على الخوار على القول الآخر هناك  
 الى اخره لا يخفى وما ليس ينبغي النظر في ان الواجب انما ملته الى ان لا يقدح في حقيقتها بالاعتناء بقولهم  
 العمدة الذي ويؤيد ان الدليل على اقطاع الخصم بالدين في الدين ليس هو الروايات والفتن  
 ان التام لها الدين غير فاقع والنافع منها غير شامل فان ما عدى الرواية الدالة على عدم القاطنة  
 ان مؤيد بها لا ينبغي اقطاع الخصم بغير العود الى الخصم وما يروى من المعارضة وبها يتم مسألة  
 فصل الخصم في الدين والدين بها سلطة الدين والرواية الدالة على عدم القاطنة غير شاملة للدين  
 فيها استصحابهم من عدم الوصول في قوله نعمت الدين بما فيها وقد مر هناك القاطنة بها كالا  
 في الدين ويؤيد صيغة الماحضة المشبهة الى ما سبق ذكره فلا بد من اقطاع الخصم في الدين بغير  
 علمها المراد اخرها ان القاصر من السلطة على الحق عليه بما والدين قاطنة السلطة  
 على الشخص جلا لا لا سقم والحاصل ان القاصر من استحقاق المطالبة شرعا لا نوع الاستحقاق  
 فلو استحق ما لا لم ينفى المطالبة بغيره القاصر لان السلطة على الشخص لا يملكه كالاخفى  
 واذا قيل عليه روايات السلطة حتى مثل الادب بالصدق والرضا بالدين ان لا يكون للملك  
 سلطة على المذكرات من قوله لا سلطة على الشخص من القاصر كونها منفعه على السلطة  
 على الاستانام السلطة على المال السلطة على المال من هذا الوجه لا غير الرواية الاولى  
 في عدم القاصر على حرية القاصر والثاني رواية سليمان خالده شلت ابا عبد الله عز وجل  
 وقع في عهده مال كما برز عليه وحلفه وقع له عندى مال اخذ مكان ما الى الذي اخذوا مجله و  
 احلفه عليه كما صنف قال ان خالف فلا خسر ولا دخل عليه فان الما التمثيل ليس بالدين بل بالثبوت  
 عندك هو العين ان ينع دلالتها باعتبار كونها واردة في قاصد الرضى وهو غير القاصر منه ولو لم  
 المدين على الدين وجب لا يكون في اخذها امانة بل كالمجاز الاخذ في لوقائي مسألة الدين  
 منهم حادثة من القرض وذلك لان الدين ليس سوى الحق في الحقيقة الذي لا يخفى بالقطر  
 والذاهب في الاستدلال بقوله ذهب الدين نحو الذي اطلقت كل اراءه على رهاب

ثلاث الحقق باسمه بخلاف العين فان بها الهام قطع النظر الاحكام غير مقول فلا بد من رجوع الاول  
 الى الاحكام المتعلقة بها والاحكام الباطنة الذاتية المتعلقة بها ليست الا ما كان من قبل السلطة  
 على الحكم الخالف نفس الوالد **والاحكام** التي لا يوزن من تهمته من حاله فلا وجه لها بها  
 ومطلانها والراجح ان القرض في الدين يجب للغير الرضى ومن اعترضه وروى اخره ليس سلطة  
 على المذكرات عليها وكذا في الروايات التي اصرحت بدين كالاخفى فلو قيل بعدم جواز القرض بالباطن  
 فلا بد ان يلزم بكون الخلف من الزوال وهو كما مر فيكون القرض بالباطن غير الدال على امانة الحكم  
 او الرضا وعرضه خارجا عنه بخلافه بخلاف الماحضة لما عرفت والله العالم **في حق** وهو ان  
 وضعية التنازع في الفسخ والمفسخ الذي يخرج الدين الى القاطنة مع غيره احدا القاصر فقصص المانع  
 مثلا بالبيع الردود اليه بعد حلفه للشرى على نفس الذي لم يحلفه الباع في المفسخ الذي يراه عاينه  
 وهذا باجماعنا فاما تسامحنا عليه نعم جواز القاصر بعد الحلف نعم لوقاي ان القاصر شبيه  
 نعتنا لا تسامح القاصر بل المفسخ كما ارفع الدافاة لكن على ما ذكره في منعه من القاصر وما بعده وروى  
 الاشكال على الجواب عن هذه المسألة بعد ذلك ليس بالجدول كونه القاطنة فلا يخفى بالاجل انهم  
 عرض للحلف فلابد من عليه ثانيا واخرها انه لا يهاجر منه فخصته ذلك اختصاصا للحرية بالقاطنة  
 التي ينافيها التمسك بالوكلاء ولا يكرها للافطير بها او يرضى بها والقائم لان المشتري في  
 على عكس وقبح البيع انما الذي يدعيه الباع برفض سلطة الباع عليه بالشن المحض ويرضى  
 باولها الى ان كان قبل البيع فلو تراءى الباع بقوله المبيع فهو من المبيع فلو تراءى في حلفه بالقبول  
 وجب له ان يهاجر له في المفسخ فانه يفتلق ظاهره في عاينه المشتري وعمل على طرفة حلفه  
 ظاهرا ومعهذا لا يظن ان كان تعزيب الاشكال في غير القاصر كمدعى البيع ومكره الحافط  
 من ظهر جوارحه فلا شك ان له الدور بين صون الخلف وعيونه كالمطرب جالس  
 ان يقتض حلفه المشتري على نفس البيع انما المحض مع اعراض المانع لعدم البيع على الفسخ الذي  
 المشتري كونه البيع باقيا في المثل الباع في فسخه الباع فيه واحدا به تمامه الفسخ الذي يبيح



تعتبر الحقايق على اربعة الخاصة باطرافها المتماثلة في الخاصة اذ كان متافيا الصديق  
 الى الصفا طرقت التي تنتم اليها العيني لا ما كان فيها متصديق صوري للحالف يمكن ان يتجلى الصديق من ذلك  
 خاصة بان المتعالي متفان به كونه المتجلى على الاخر شيئا وان الى خلاف في العوض من المتعلق  
 انما هو في غير المتعلق المتعلق المتعلق ان الباع مثالا به الباع فضا صاعدا على المشتري وان  
 المشتري الذي يفتاه المشتري بحال **فان قلت** الذي يخفف الباع مثله هو المشتري المحض من المشتري  
 قد ذهب بحال المشتري الذي يخفف المشتري من المشتري نفسه الباع وغيره من عدم استحقاقه  
 فلا يثبت ان يكون جعل الباع في مقابلته **قلت** لا منافاة بين عدم استحقاق الباع شيئا من  
 الخصوصيات واستحقاقه مالا كما يقتضيه اعرف المشتري واعتقاد الباع لان الحكم يقع الدليل  
 ولو على غير مقتضى الباع في المتضادين او المتنافسين من الارض ان جواز المقاصد حكم احكامها  
 المالا المطلق لا المال العيني وان شئت قلت ان المشتري الذي يخفف المشتري لنفسه الباع  
 بحسب تقديره والى تقديره والميراث لا ينفك عن مقتضى الثبوت في ذمة المشتري فيقتضيه الباع  
 مقدار ما يثبت له لنفسه لان نفسه مع صحة الظاهر لا يثبت له المقاصد الا ان مقتضى ذلك  
 ان يقتصر في المقاصد على مقدار ما يثبت له المشتري الذي يخفف المشتري والظان من يقول بالمقاصد في  
 الثالث يقول بان يقتصر مقدار ما يثبت له القاصر المشتري مثلا لا يقتصر ما يثبت له القاصر من  
 الثمن فليتها تظهر في مقدار الزيادة التي يجب على الباع مثلا من اموال المشتري وانما يقتصر في  
 مقتضانا باسناد الوصفي ثم انه قد ظهر ان الحكم في ذمة المشتري وانما يقتصر في  
 في الدين من جهة المقاصد فلو كان الثمن مباحا لم يكن مستلزما ما حكمنا في العوض من المشتري  
 في الباع بالما بان يثبت الباع مثلا المبيع في المشتري ويقتصر على المشتري الذي دفع الباع  
 باعتقاد الباع وجها من وجه عدم ان التصرف في الثمن كذلك الحالف في قوله فلا يجوز وجه  
 الجواز وهو الاخرى انصرف في ملكه لا في ملك المشتري ليرد في ثمن المشتري الى المشتري  
 بالدعوى الخاصة فلا مال له ولا يثبت له كذا في وجه الحالف لا يثبت له على الحالف واما

تلك

الخاص في  
 في الذكر العيني  
 في الذكر العيني

تأخذ بالحقايق على اربعة الخاصة باطرافها المتماثلة في الخاصة اذ كان متافيا الصديق  
 الى الصفا طرقت التي تنتم اليها العيني لا ما كان فيها متصديق صوري للحالف يمكن ان يتجلى الصديق من ذلك  
 خاصة بان المتعالي متفان به كونه المتجلى على الاخر شيئا وان الى خلاف في العوض من المتعلق  
 انما هو في غير المتعلق المتعلق المتعلق ان الباع مثالا به الباع فضا صاعدا على المشتري وان  
 المشتري الذي يفتاه المشتري بحال **فان قلت** الذي يخفف الباع مثله هو المشتري المحض من المشتري  
 قد ذهب بحال المشتري الذي يخفف المشتري من المشتري نفسه الباع وغيره من عدم استحقاقه  
 فلا يثبت ان يكون جعل الباع في مقابلته **قلت** لا منافاة بين عدم استحقاق الباع شيئا من  
 الخصوصيات واستحقاقه مالا كما يقتضيه اعرف المشتري واعتقاد الباع لان الحكم يقع الدليل  
 ولو على غير مقتضى الباع في المتضادين او المتنافسين من الارض ان جواز المقاصد حكم احكامها  
 المالا المطلق لا المال العيني وان شئت قلت ان المشتري الذي يخفف المشتري لنفسه الباع  
 بحسب تقديره والى تقديره والميراث لا ينفك عن مقتضى الثبوت في ذمة المشتري فيقتضيه الباع  
 مقدار ما يثبت له لنفسه لان نفسه مع صحة الظاهر لا يثبت له المقاصد الا ان مقتضى ذلك  
 ان يقتصر في المقاصد على مقدار ما يثبت له المشتري الذي يخفف المشتري والظان من يقول بالمقاصد في  
 الثالث يقول بان يقتصر مقدار ما يثبت له القاصر المشتري مثلا لا يقتصر ما يثبت له القاصر من  
 الثمن فليتها تظهر في مقدار الزيادة التي يجب على الباع مثلا من اموال المشتري وانما يقتصر في  
 مقتضانا باسناد الوصفي ثم انه قد ظهر ان الحكم في ذمة المشتري وانما يقتصر في  
 في الدين من جهة المقاصد فلو كان الثمن مباحا لم يكن مستلزما ما حكمنا في العوض من المشتري  
 في الباع بالما بان يثبت الباع مثلا المبيع في المشتري ويقتصر على المشتري الذي دفع الباع  
 باعتقاد الباع وجها من وجه عدم ان التصرف في الثمن كذلك الحالف في قوله فلا يجوز وجه  
 الجواز وهو الاخرى انصرف في ملكه لا في ملك المشتري ليرد في ثمن المشتري الى المشتري  
 بالدعوى الخاصة فلا مال له ولا يثبت له كذا في وجه الحالف لا يثبت له على الحالف واما



دائرين الخلق الموضوعي والتخصيصي وان صرح به المدعي المنتهية في البينة تحضيه  
 فوالبينة على المدعي ان يثبت ما ادعى من البرهنة اية ثبت بها الخلق فان اراد بالبينة  
 مايم اليقين على ان يكون اليقين في نظره غير ثبوتها وشاركها في الحكم في صحتها واستسلم اليقين  
 في التخصيص لان الخارج والافاضة للرؤية ليس التخصيص في ذنبي كاحقائه في الاصل  
 ولذا لم يصب ان الاستصحاب وهو اصل الاصول بل الامارات التي تحضيه الخارج بل يزداد  
 فلهذا هو صحتها الاحكام الخلقيا والافاضة كان المراد بالبينة ما لا يم اليقين في ثبوتها غير ان  
 في معنى البينة بطلان التخصيص هووم مثل هذا التخصيص في ثبوتها التخصيص في اصل التخصيص  
 في البينة على المدعي عدم ثبوتها في البينة في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 وبما ان الخلق والخلق الموضوعي في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 والافاضة ان تكون غير ثبوتها في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 حالها صحتها الظهور في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 كونها غير ثبوتها في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 يكونان جليان في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 على المدعي فان لم يثبت المدعي في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 ان لم يثبت فلا تلتزم وجوب الظهور ان ما عكس اليقين المرددة كلها في حكم البينة ولحققتها  
 كانها فاصل البينة التي صرح به المدعي في الروايات العديدة فيها ما روي ان احكامها اليقين  
 على ثبوتها غير عادلة في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 الفاضلة للافاضة فانها خارج بين المذكر لانها لا تقطع لخصوه وترفعها عن عادلة على  
 اختصاصها فضلا للصوى بالبينة وبين المذكر في الروايات التي تفيد قول المدعي بمسبوقها  
 كل من يحلف المدعي باصل التخصيص لا يثبت ان يكون اليقين في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 البينة واما وجه القولين فوجه الاول ان يبين المدعي في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص

ثبوت

ثبوت الحق عند الحكم مثل ما سائر الموارد التي يفيق المدعي بمسبوقها البينة في ثبوتها التخصيص  
 مستقلة لما علة اطلاق التخصيص هناك حكم البينة او التخصيص مدعي ما بها على ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 فليد ان يكون مثل البينة وليست مستقلة والاعاد الكلام الى المقام الاول والفرع الثاني ان الثاني  
 في افعالها اليقين او البينة للبدان يكون بعد التماس الحصر فان كانت حجة المدعي على ثبوت  
 الخلق لا يجرى بكون مثل البينة ووجه الثاني ان هذه البينة ليست على حد سائر الالبان الثانية بل  
 الشرح المدعي على وجهي المذكر المرددة البرهنة اليقين في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 لم يرد على المدعي ان كان وجهها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 الثاني ان كراهية التصديق للمأمور في الشئ للتقدم من جافكم بالله مصلوقه جليان في حكم  
 الاقرار فان المذكر ما هو مقتضى عدم اليقين والتصديق والافاضة بمسبوقها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 انما التصديق للمأمور بمسبوقه حلال اليقين المردود في حال الاقرار في الاثار الشرعية وحالها  
 حال المردود وجوابه ان مقتضى الحلال في احدنا ظاهر انما وجوده ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 نفس التصديق يظهر في حاله في الماد في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 البينة اول التصديق انما مذكوره في الشرح في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 فالبينة التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 لها وصلاصة لثبوتها ولو سلم فتاوية الامر التخصيص في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
 البينة ومقتضى التخصيص المردود في ما يحالها التفاضل في حكم البينة في الاصول وعند وكذا في  
 الدليل المقتضى على كونها بمنزلة البينة او الاقرار اشكل الذي يقتضيه ذلك ان يفيق المدعي  
 امر اليقين في الواقع مذهب كونها بمنزلة البينة في الاحكام الثانية لها من حيث كونها حجة  
 شرعية شذية للثبوت كونها بمنزلة الاقرار في ثبوتها التخصيص في ثبوتها التخصيص  
**توضيح ثالث** ان اليقين المردود فذا جنت فيها جنتا حجة حكاية عن الواقع وكتبت  
 نظير كسب الادلة الاجتهادية الى المذكر على النحو ووجه التزم من طرف المذكر المردود لان وضع











ح قلنا نحن نقول ان انما سوا كانت بمنزلة الاقرار او بمنزلة البينة يحلف المدعي عليه هادفاً  
 الى العلم او الى اليقين المردود فلا يلزم من القول بكونه مثل الاقرار فيكون ما زعمنا عدم الاختلاف  
 فهو غير الدلالة والحاصل ان شئت جعلنا البينة او الاقرار يقضي العموم هذا الاختلاف لا يخرج  
 بان جعلنا البينة لادراك الاقرار فان اردنا جعلها كالقرار وسقوط الاختلاف مثل المقام  
 للعموم وقد تكون المسئلة من موارد الاقرار ومن البينة في غير خلافها لو كانت بمنزلة البينة  
 لم ينفع العموم لان العموم انما ينفع اذا كان المقام صالحاً لا قاصرة المدعي المحزر فاذا فرض عدم قبول البينة  
 التي هي في الحجج المعتبرة لم ينفع عموم ما دل على ان البينة محترمة في المدعي فيؤيد الاختلاف على  
 القول بكونها مثل الاقرار لكننا منع وجود مثل هذه الظواهر ان ينفع منها الاقرار المدعي عليه ولا ينفع  
 حجة المدعي ما ذكره مثلاً لانه الصواب فينا منهم جعلنا هذا الباب لاداعي البائع  
 من جهة زيادة الثمن على خبره او لادانته المشتري مدعي عليه البائع العلم فان بنية البائع على ما  
 يدعيه المشتري غير صحيحة لان اخباره السابق يمكن ان يكون له ظاهراً او باهراً او مشترياً وقد تفتت البائع فانه  
 ينفع ضمه فان منع عدم سماع بنية البائع على وجه الاطلاق **وقد صرح** ان البائع امان فيم  
 البينة على زيادة الثمن واما ان يقيم باعلى عام المشتري بها او ان يقيمها على خطأ في الاخبار لاد  
 والاخبار السابق انما يمكن بها في الصف الاول وفي هذه الصف يمكن منع سماع غيره انما لان  
 حال البينة وحال البينة في عدم التكديس بل في كل حلف حلفاً قد سبق منه كذبها امكن القول  
 بعدم اعتبار هذا الحلف شرعاً حتى يكون مثل القول بالمدعي لان قيام الحلف لادانته انما يكون في  
 اليقين بعد اعتبارها وشرائط اعتبارها عدم تكذيبها لادانته لها ولذا لو اقر المذكر بعد الحلف  
 نفسه بطلان البينة كما في التكرار في التكديس لا يبعد وساقه **واما القول بان** **لاخير ان**  
 فلا مانع من سماع البينة فيها خصوصاً الاخرى او البينة على عام المشتري لان كذبها الاحاديث  
 ولا ريب ان كونها اليقين المردود بمنزلة البينة او بمنزلة الاقرار انما هو بالنسبة الى متعلق  
 لا يتغير باختلاف البينة على القول بكونها بمنزلة الاقرار او بالبينة بالنسبة الى متعلق الاقرار على القول

الاقرار بالنسبة الى الشيء اذ قد يكون بمنزلة الاقرار او يكون في السلسلة بمنزلة اقرار المشتري بالعلم  
 بالزيادة وعلى تقدير كونها بمنزلة البينة يكون بمنزلة البينة لا بالنسبة الى علم المشتري او  
 من الخارج ان البينة على علم ليس كالبينة الاحبار والمباين في حلفه منع عدم يقع اقرار البينة في المسئلة  
 وقد منع الاقرار في حلفه فتمسك بقوله اليقين وعجزه في مثل المقام انما وبذلك تقدم التهمة  
 وصار لمحض الكلام انما فعله بضم اراء اليقين وحلف المدعي به عليه نعم وعجزه عليه حكم المحزر  
 المثبتة التي بالنسبة الى خصوص المتخاصين لا عمومها خصوصاً العلامة سواء كان في هذا اعتباراً او  
 ضماً فانما انما في البينة حيث يكونها حجة مثبتة **قد ثبت** في هذا التعليل فيقولون  
 المدعي بالبينة المردودة وتكول المدعي عليه على القول بالقضاء والتكول في الاول هل هو بمنزلة  
 اقرار المدعي او بمنزلة حجة المناكر في الثاني هل هو بمنزلة اقرار المدعي عليه او بمنزلة حجة المدعي المردودة  
 ولعله يرجع عليه بعض الخرافات التي تروى في تراجم في اليقين المردودة والاحتياط في غير ضافي  
 التكرار لما قلنا واكلامه لا مانع منها ان يقال ان القدر القابل من الدلالة في الرضعين سقوط  
 الدعوى في مجلس الدعوى وقوله لم فلا قوله في كقول المدعي وتكول المتكول على القول به وان كان  
 ضماً في في يدى الرادى لانه على علم سماع البينة بعد فيكون ضماً لادانته لادانته  
 لما اشترنا البينة في ما سبق وان في الحق في مقام الحاشية لا يبعد في كقول المدعي وتكول المتكول  
 المجلس واما سقوطها على وجه لا ينفع بعد اقامتها البينة فلا يبعد في التماس لادانته واستحقاق  
 رواية كما في من المتكول هذا وتامل بعد في الثاني الاخبار وكلمات الاخيار والله الهادي الى الصواب  
**النفاه** اقرار المذكر اليقين الى المدعي وحلفه عقد عرفت الكلام فيه وان نكل عن اليقين والادان  
 فحق علم القضاء بالتكول لا يبعد والى اليقين الى المدعي والقضاء بالتكول لان مشروطين  
 اشترهما الاول وهو قضية الاصل في المسئلة من وجه لا صلا لتقدم حوان القضاء وعنده  
 حجة بغيره من ثبوت المقتضى من القضاء الى غير هذا الاصل الذي يصار عن بعد حجة القضاء  
 وان كان الكل من اقرار عدم صحة القضاء وعدم كون التكرار من اقراره وبعينه بامانة

في كقول المذكر اليقين والادان



برائة زينة المذكور على المذكورين حلف المدي وأما مضمون التقين عليهما وعلى الخلف وليس **بما لا**  
 فلا استناد للمكروهات في الاختلاف بسبب اليقين المردودة وعندها كالاخي واستنادها ظاهر  
 بمعية وجوده مع الخوف من نفع الشهية القضا بالكلية المحنة وقد عرفت ان خصية الاصل عليها  
**واما الثاني** فالات وجوب الحلف عليه ليس وجوباً كلياً بل دفع بالاصل كما لا يخفى **محبة القول**  
**الاول** بعد الاصول عموم الادلة الدالة على اختصاصها بين الضا في المنة في المنة والام والابناء  
 منها الرواية المقدمة القاضية باختصاصها في الحقوق في الدعة التي ليس بها كولا المذكورين  
 والتم ما بعده اظهر ما دلالة الآيات في اختصاصها بالتم في غير ما لا بد منها  
 خارج في الخصص **اما** ما ذكره تحت في الرواية ولو مضى من التوسع والتسامح وارجعها على القات  
 المناقير الشايع في محجرات ان سياق الرواية في اختصاصها بالتم في الحقوق في الدعة التي ليس بها كولا المذكورين  
 قوله المدي في غير اخل تحت الرواية من المذكورين في اللوار التي ثبت فيها اصل الشرع لا بالارسل  
 مظان غير اخل في سببه فلا بد من جعل في الخصص لا الخصص كما ان في الاربعة في امور  
 معهود لا او الحقوق محضه غير تلك الحقوق التي يخرج بين المدي المردودة فان تخصيص  
 الحقوق بغير تخصيص الرواية للخصص الرواية تصرف في المحصور وهو الذي عليه بالتم في سببها  
 واما تخصيص الحقوق في تصرف في المحصور او في ان الماد بالاشراج الغالب لا يمكن كارتها الخصص  
 في الحقوق في سببها المحصور او في ان ذلك التمتع داخل تحت احد الاربعه ويجعل ذلك لا للملك  
 يمكنه من اذن الضمان عليها على ذلك حفظا للخصص في الخصص لان اللطاف الموصوفى لانيها  
 العمومي حاله **فان قلت** من جهة الاربعه اليقين المردودة التي رويها المذكورين للام وهو  
 من يقول ان الضمان بالكلية لا يجعل اية خاص الموانين فالرواية غير وارده عليه بل ان آقاها المذكور  
 لا يجعل رابع الموانين بل جعلها لانيها لان الرابع فيها اليقين المردودة من المذكورين فاذ اضيف اليها المردودة  
 من قبل الحكم صادرة الموانين محنة في الرواية لا بد من خروجها بالتم من ان اخر يكون من  
 الموانين وذلك الموانين الخامس عند القاضية بالكلية هو الكول وعند غيره هو اليقين المردودة **قلت**

لا نسلم

باب على ملك

لا نسلم ان حق الرواية غير اخل على غيرها لان الموانين الرابع منها ليس سوى اليقين المردودة وكيفية  
 من الحكم لان المذكور لا يجعلها اسماً اخر حتى في يد الموانين على الاربعه لان بين المدي وبين المذكورين  
 من قبل الحكم او قبل الحكم ولو سلم فتبين ان المردودة من الحكم من المنة القضا بالكلية المحنة  
 عرفت من ان التميز والالحاق الموضوعي غير متماثل لبقا الصريح ظاهره خصوصاً مثل  
 هذا التميز الذي هو محبان من الضرب الى الاعتناء والحاصل ان الالتزام يكون اذكول من ان الضمان  
 لا يتجلى مستفاد من الرواية كما لا يخفى في الالتزام كون اليقين المردودة التي رويها الحكم فان ذلك  
 مصرحاً بالصريح او غير ذلك فافهم ومنها اختصاصاً بغيركم باليد والابناء ومالات واحدة لا كولا  
 المدي خارج عنها ما خلا في اليقين التي رويها الحكم لانها داخل في الثاني ومعروف ان الموانين  
 هي بين المذكور المدي ومنه يدل على قول المدي في بعض اللوار وبسببه ودعى خروجها  
 بالكلية ليس بالذي جعل اليقين على ما بين يمين المدي مضافاً الى ان يدعى ان اليقين المردودة هي  
 بين المذكورين وان الموانين المذكورين الحكم وصفاً ما روي احكام المسلمين على ذلك بنية جاد  
 وبين قاطعة ومنه جارية في القواعد والكول خارج عن التمتع الى اخر ما عرفت هنا للتدبير  
 ذلك على ما على خصص المدي في البنية خلاصاً للمكروهات التي اليقين قد يستدل على المطلوب  
 برواية غيره زيادة عن الصم في الرجل يدعي عليه الحق والابن المدي قال لا يخلف ابيه اليقين على  
 صاحب الحق فان له في فعله فلاح له وجاهاً في التضعف منها لقاسم بن سنان اضعف  
 دلالتها اية فظهرها في كون الزاد هو المذكور لان صيغة برهان معلوماً رجع الضمان في  
 المذكورين رجع الضمان في المنة في العطف عليه اعني في حاله فيكون الموانين المذكورين لانها  
 محبو لان الموانين الحكم لعداستان رويها في ظاهر القول واستدل برواية هتاه عن  
 يمين المدي على اليقين والحق هي العوضا **محبة القول الثاني** اية روايات عامة وخاصة منها في  
 البنية على المدي على المدي على المدي واستدل في ذلك وغيره ونقص الاستدلال بها من اليقين  
 الاشارة ان الفقرة الاولى باعتبار تعريف السند والسند الذي نفيد قضائهما من



**أحد لهما** ان كان من على الذكر **والثانية** ان كان على الذكر ما لم يثبت اليه الاشارة سابقا ونقص  
 بين القضية الاولى علم القضاء بيمين المدعى ان يمين المدعى ليس بيمين المنكوبة بيمين غيرها حكم عكس  
 فبعض القضية اعلم على الذكر ليس بيمين خرج عمنها ما يمين المدعى اذا كان الزاد هو الذكر والمخيرها  
 فلا دليل الاثر عدم القضاء بيمين المدعى لا يثبت له العلم وهو القضاء بالذكور الجواز عدم القضاء وانما انما  
 المدعى ولو حبس المنكر حتى يقبل احد الطرفين والادوية اليه او التواؤم الذي قلنا من غير البحث  
 القضاء فلو ثبت المنكر لما قبل الزاد المدعى او بعد ما فاذ ثبت يقضه الدعوى عدم القضاء باليمين قضى  
 القضاء بالذكور **وقيل** اولاً ان قوله المدعى على المدعى اليه على ان ذكره سوزليان مطبقه فان  
 انما انما لو طبقه الاولية للمدعى هي اما من الدية فلا تكلف ابتداء الاياه والارطية المنكر الاثر  
 هي اليه فلا يطالب بالليها واما لو طبقه ما التاثيرين من بيطنة المدعى مع عدم انما البنية  
 المنكر مع عدم الحلف فمفسدات كذا يراها فلا يثبت القاس دليل اخر في قول المنكر على اليه انما  
 اقامة المدعى البنية وزعمنا ان القضاء باليمين الروفة من قبل المنكر انما ليس خصصاً في غيرها  
**وانما ان** القضاء بالذكور لا يثبت من المدعى بيمينه خصصاً في غيرها في عكس الفقرة الاولى  
 لان خصصه عكسها يحكم فربما يستدل ان كل مدعى عليه البنية جميعه عند الحكم له الا بها خرج عنها اليه  
 وادها المنكر اذ لا بالانفاق واما المنكر المنكر في غير ذلك لا يثبت لان من خرج اليه انما له الزاد هو الحكم لانه  
 اول المدعى والقاض بالذكور لا يثبت به فالارباب يدين خروج المنكر ان خرج اليه في العمى لا يخرج  
 اليه انفاق في خروج المنكر مستكوث فيه لانا نقول انما ان القضاء بالذكور يتصور على قسمين احدهما  
 القضاء بيمينه والآخر انما اليه بهذا اتفاق لانه ان يمين اليه فيلزم انما اتفاقاً في خروج  
**القاضي** بالذكور في بيمينه يقضه ولو كان لا حل المنكر لا لا لاجل اليه من غير خلاف الاتفاق ان  
 المنكر الذي ينعقد اليه يخرج عمنها من الفضل بالانفاق سواء كان في اخرج هو المنكر المنكر والآخر  
 بها والذكور لا لا ينعقد رده القضاء بيمينه مستكوث ومقتضى ما ذكرنا من الدعوى عدم القضاء  
 لاجل ان القضاء باليمين يثبت خصصاً في أصل الفقرة الاخيرة والقضاء بالذكور ليس بيمين

الفقرة الاولى من احد الخصمين ليس باليمين الا ان يثبت ان القضاء باليمين ثابتاً بيمينه خصصاً  
 في أصل الفقرة الاخيرة فثبتت بيمينه خصصاً في عكسها لانه اذا اخرج في القضاء الزاد فلا يثبت  
 المنكر انما المدعى اليه الروفة والقضاء بالذكور المدعى خصص في عكس الفقرة الاخيرة لان  
 عكسها ان لا يثبت المنكر الا باليمين على الغير الذي عرفت في عمو الفقرة الاولى أصلاً وعكسها انما  
 يثبت من الخصم الخصم والادول يرجع في القضاء بالذكور ويسقط اشتراط الزاد لان  
 القضاء بالذكور المدعى على الكاذب فهو خارج عن عدم عكس الفقرة الاخيرة بالزاد بالانفاق فهو  
 لان على تقدير ثبوت قول المدعى اليه انما كان المنكر غير كذا لانه كذا الزاد انما لا يثبت  
 لو كان قائماً هو على القضاء بالادوية الثاني القضاء بيمينه خصصاً في عكس الفقرة الاخيرة في غيرها  
 رواية الجرجاني بن عبد الله بن عبد الله بن علي بن الحنفية في الكافي في الحديث قلت الشيخ ينفرد في  
 جعفر بن محمد بن الجرجاني في هذا الرجل الحق فلا يكون له البنية باليمين المدعى عليه ورجعت  
 فلا قوله فان لم يحلف عليه وانما ان المطالب باليمين فثبتت فاقب عليه البنية في المدعى اليه  
 بالانفاق لان المدعى لا يثبت ان كان حلف عليه فان حلفه لا يثبت له لان لا يثبت  
 لعدم ثبوتها بيمينه لان عدم موضوعها او بيمينه قبل الموت فثبتت عليه اليه مع البنية  
 ادعى ولا يثبت فلا يثبت المدعى عليه ليس يثبت ولو كان حياً لان اليه او الحق او يدين اليه  
 عليه من لم يثبت له عليه فثبتت بعد ما هو عليها على القضاء بيمينه حلف المدعى عليه ودين  
 اشتراط يدين اليه اما المنكر فهو قوله وان لم يحلف عليه فثبتت له على المدعى عليه  
 الحلف يدين اعتباراً من اخر **واكن عليه** يعني الاول ان سند الرواية ضعيف لانه  
 على من الضمير الثاني ان فيها اختلاف لانها يمينه روية في العقيدة وليس بها قول وان حلف  
 فعليه وان روى اليه على المدعى فثبتت له حلفه فلا حلفه على هذا فلا يثبت له باليمين في اختلاف  
 المتن عني في الرواية فيسقط ما في الاعتبار والثالث ان ظاهرها مقيد بالحالة الاجماع على عكس  
 ثبتت الحق على المنكر مع عدم الحلف باليمين من احد الطرفين اما باليمين وحلف المدعى المنكر



اية والاستلزام انما يتم لو كان الصديق قد علم رد وهو متبع لاحكامه وهو حلف المديعي بالحاصل  
 التقدير لان ما قلناه انما هو فيكون المعنى ان المديعي عليه ان لم يحلف ولم يرد في كل من الزعم فعليه الجواب  
 للمدعي والخبر ان لم يحلف وحلف المديعي عليه انما لا يستدل باليمين على الاول وانما على الثاني نعم  
 ولعل على عدم القضاء بالكل كالايجي وهذه الوجه كلها مودة **واما الاول** فلان ضعف الاستدلال  
 مع حصول الزيادة وسكون النفس غير صحيح على الربا بزيادة ما يتبعها من النافع الثلاثة فتخرج  
 على ربايتها وانما في منها هو اختلاف مع ان الربا بزيادة ما خونه من كتاب احمد بن حنبل وهو يكره  
 الاتفاق والمناقضة في الرواية حتى امر باخراج البرقي عن كون يردى من الصغاه مع اتفاق  
 به عند الكل في الجرد وهو جاري مستند ولا يثبت في جريان الاستدلال باليمين على الثاني نعم  
 نعم في شرط جبر الثلاثة فيفتقد الاجماع على العمل **واما الثاني** فلان شاهد هذا الاختلاف  
 لا يفي لعدم رجوع هذا الكا في المعارض لا مكان اليه بان كان الكا في حد اسقط من شرط  
 الرضاية واستند الفقيه البعض لما ذكره كما هنا هو الذي سقط لا حرج في حذو بعضها  
 خروجه عن كل منهما تبين انهما فان عكس الحديث لا يراه الصدوق من الغيرة كما في كونها  
 في الرواية التي صرح الصدوق كونها فان يكون المعارض بينهما فعارض الثاني والاثبت وكذلك  
 تعرض الاستدلال في الكافي في عدم كونه في الرواية التي الكافي صرح بكونها والاصل ان هذا  
 الاختلاف من رواية غير متماثلين فيعمل بها معا ويثبت العلم ولهذا جمع الشيخ في الرواية  
 بينهما في الرواية جازما معارضها وهو ما اختلفوا في ذلك وان حلف فلا حرج وان رد اليه في  
 المديعي فالحق فلا حرج وان لم يحلف عليه ردواها بعض ما يخفى في جواب اية على وجه الجمع بين  
 العتقين لكن يمكن تبين الجواز في جميع الية **والحاصل** ان ما صنع في الرواية في عمله  
 من الجواز على وجه الجمع الرواية في روايتها على طرائع وصورتها ان حلف فلا حرج وكيفية  
 فالعمل بها لا مانع منه في كون المعارض سقطت عن الاستدلال للاجماع وقد برز الفقيه  
 الصديق اضطراب **واما الثالث** فلان التقدير في المقام غير لان المقام مقام دوران

بين التقيد بالاقوال الاكثر والاطلاق الحلال وان لم يجز في فعله ما اذا لم يحلف ولم يرد  
 بان يكون ناطقا باليمين وردواها بانها اذا لم يحلف ورد اليه وحلف المديعي في ثبوتها انما ردواها  
 حلف المديعي بالصورة الأخيرة خارجة تحت الاطلاق قطعاً باليمين وهذه الصورة على المكروه  
 والصورة الثانية راقية تحت الاطلاق لانها حلف المديعي في ثبوت المكروه في الصورة الاولى مستلزم  
 فيها والقائم بالكل في ثبوتها تحت الاطلاق ايتم والقائم بعدم القضاء في ثبوتها فالحق المقام  
 التقيد بالاكثار والاطلاق المقام التقيد بوجه راد المقدار بين الطرفين **واما دليل الرواية** فتخرج  
 وليس المديعي عليه في مكان حيا لا لزم اليه او الخ او يرد اليه عليه وجه الاستدلال في قوله المديعي  
 باليمين في قوله اليه ظاهره او صريحه فان المديعي عليه ان لم يحلف ولم يرد انه باليمين فالحق غير جازم  
 انما هو ردوه وانما الاكثار باليمين بالحق بعد رده اليه في المديعي وخرج عطف القابلة بعد رده اليه كما يصيد المديعي  
 وقد بناه في قولنا لا يحل له ان يرد ولا حلال كونه مديعاً للمعتول فيسقط الاستدلال لان مقادير  
 الرواية في قولنا المديعي عليه يكافئ لا باليمين وان في ضابطه وان اولى الحاكم باليمين في المديعي وبفض  
 بعد حلف المديعي ببعضها من احكامها مقابلية الاكثار باليمين في الحاكم لا يمتنع له الاجماع على ان  
 الحاكم ليس بغير الاكثار باليمين في ردونه انه هو عارضه اخرى من القضاء بالكل وبين الرواية في ثبوتها  
 با واد التي في غير الرواية ليس في الاكثار في غير الثاني انما هو محمول على الحاكم في الكلام في رواية مقابلة ومما  
 تدل على المديعي الذي هو مرجع لصريحه في الكلام يخرج لحد الفاضل بخلافه في قوله معلوم فان  
 المستفيض يرجع الى المديعي عليه وهو يكون بمنزلة سبقه المديعي فاقدم عليه احكامه ان يكون مع  
 الحديث بوجه العتق بالوجه فيكون مغفلاً بالواسطة لان بشران الاكثار باليمين والحق في حرج  
 معين احداهما في مقام انتفاء التمسك الشرعي والحق ان حكم الله الاكثار باحد التمسك والاستدلال في  
 واضح لان القضاء بالكل هو الاكثار بالحق في الرد والثاني ان يكون مسوقاً لبيان الواقع في ان المديعي  
 عليه لو كان حاله ان يرد احد الامور لان الاكثار بلغها وقطع على ان وجه ردهم احدها ان  
 للمديعي على وجه ان يرد غيرهما الحلف اودعه اليه فيلزم له ان يرد احدها او يقره عليه في اقرار

في قوله المديعي عليه  
 في قوله المديعي عليه  
 في قوله المديعي عليه



احدهما في غير موضع في قوله العام والخاص لان مقتضى قوله لا يرد على نفسه مع التزمه ما يرد  
 على غيره من الامور المذكورة لم يفسد لا جازم الا ان لم يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 او لا يرد على غيره من الامور المذكورة لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 بيان لما يقتضيه اليمين المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 يمنع عن زعم احد هذه الامور ان يرد على المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 المحصر في القضية بالكلية غير دفع المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 بالرد كما عرفت وانما يطلق المقتضى في القضية بالكلية لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 القضاء بالكلية لا يقتضيه سوى خراج الخي بدون الرد وهو بعينه ما لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 رواية الاخرين من علماء مسلم في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 اليقين وعملها وانما يقتضيه فانهم الذين وظاهروا اليمين بدون رد اليقين والالتزام  
 تأجيل البيان في وقت الحاجة مضافا الى قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 مهلة تحتال اليقين بدونها ودعوى ان حكاية الحجة لا تفصل الاستدلال بما يقتضيه في المقام  
 جواب الاستدلال خصوصا ان كان المقام هو اليمين فكيف يمكن المناقشة فيها بوجوه وان لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 على عدم القضاء بخبره والاشارة الى خلافه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 فلا بد من الالتفات باعمال الحكاية بعد اشتغالها عينا ميزان القضاء فيكون محله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 وجهها به الاستدلال بقوله ولا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 توجه بعض الاحكام فلا يخفى على هذه الامور في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 والله اعلم **قد قيل** قد استدلوا لاحكام من قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 كقولك القضية في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 ما لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه

واعلم ان قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 من قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 فانه من قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه

ويمكن ان

ويمكن ان يشتمل على الاستدلال بوجوه من قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 الاحكام الاخرى بالكلية بالكلية لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 الذي هو الذي في القضية اصل القضاء واليمين في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 المحصر في القضية بالكلية غير دفع المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 على سلاية في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 يقول له اختلف فان شئت ان لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
**فان قلت** يمنع وجوب دفع المدعى عليه مع عكس المقتضى لان اوامر الحكم بما اتوا لله تعالى في دفعه  
 العقل بما اذا كان هناك ميزان الحكم واليمين المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 المدعى عليه قابلا للاختلاف انما يمكن المدعى عليه وليس في هذه المواضع بعد مقتضى اليقين في الحكم  
 لان عين المتكبر على تقدير كونه ما نأمنه في صورة اكله لانه لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 بالارادة التي ليست منها القضاء بالكلية بدون الرد **قلت** ولا كلاما مع الحاجة الى رد اوامر  
 مع المدعى على عدم القضاء بالكلية في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 ميزان القضاء في الارادة مع ما في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 تحتد في المدعى استظهاره لفظ الاستحرام كما يظهر وجهه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 ولا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 الاخرة كما تقدم بغير حصر وجه خلاص المتكروا في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 فخصه بموقفه بعد ادائه على اليقين في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 المروية مع اكله وبقي الباقي **فان قلت** قد افترق الاول بين حصر المدعى فاستد  
 اخرا حصره باليمين فخرج منه اليمين المروية او يكون المدعى عليه في قوله لا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 وانما يكون في اليمين مع عدم التناول من اليمين باختياره كما كان فلا يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه  
 او لا انما يفسد ولا يرد على نفسه مع التزمه مع التزمه مع التزمه



وعرضها في البنية واما ما هو خارج عن اختيار كقول المنكر فلا يندرج في الحق فانهم وقال  
 وتانيا انما يجمع بين الصفتين بقوله الذي يظن في هذه الواضع على اثبات حقيقة ما لا يذكر طبع  
 له سلا حرايم الابايعين وتبين عليهم ان المنكر انما يحلف او يقر في الحق او يصدق حقيقة الحق  
 والبيد فيهما قولهم في رواية البصري المتقدم وان يحلف في المنكر فعليه ان يثبت ان غايته يار  
 على اطلاع نفسه بذلك اليقين الذي مع الحكمة واصاح على غلظ فان قلت هذا معارض  
 عاقب الروايات الاخرى ان المنكر اذا حلف فلا مثله قلت للماد علم الخلف مع الزم لا مع موضوع  
 ملاحظه حتى يثبت الروايات حيث لا يثبت له بل يثبت ان نوع الخلف لا يقع فان قالوا بل  
 او صرحا علم الخلف فانه ان يحلف لا يثبت له الخلف بل يثبت ان نوع الخلف لا يقع فان قالوا بل  
 الشرع في القضاء والتامل منها يهتف باعتبار كون المنكر في اليقين من ان القضاء اقيم لانه اذ  
 زعمه على استحال الالتمه متنا كولا المدعى اليقين الزبده وتكون المكاره الزعم على القول بالبقاء  
 فيكون كولا المنكر في اليقين اقيم كونه ما سبق في المسئلة السابقة من الروايات الواردة  
 في خصوص موضع الدعوى تمت الذي يندرج في غيره من المسئلة كقولهم في القضاء والامران انهم  
 فاستغفروا لعل فيخرج من حيثها وجب الدلالة انه لو لا القضاء بالانكول فلا يثبت الاستعجال  
 على الاستحالة لان الدعوى ان حلفه ان لم يحلف فلا يلزم عليه شيء على هذا القول ومعناه ان حال  
 الاستعجال لوجه الاثر بسبب الاستحالة بل يقع او لا بان الخارج بسبب الالتزام بالصدق عليه عنوان  
 المستخرج ثانيا ان دعواه الالتزام بالاستحالة على تقدير عدم القضاء بالانكول لا وجده لان  
 انما يصدق في ذلك ان كان الاستعجال من الخلف قطعا لانه من فعله وما انما يمكن من فعله عليه  
 ولا يلزم من الحق بل يتحقق مع عدمه اليقين فلا وجه للرجاء الزم الالتمه ان يثبت الاستحالة في الرواية  
 محلي على الاستحالة في غير مقام الحكومة فتدبر هذه وجوبه كونه الاستعجال بها يوجب العلم  
 بالانكول على القول بوجه في غير المقام ولكن لما اشترى في الجبل والظن والوقيل بالجلس جدير  
 او حلفه كان ارجح واكثر للايقان الذي هو ساسا انما وجب كونه القول بوجه على المنكر

في الخلاف

في الخلاف ما سمعت من انما اعلمه في المنكر من القصد والسقوط والله العالم بقا انما قال الذي  
 بنية في ما يثبت انما التي استقبلت ان كان الذي عليه حيا عا قاتا لها حاضرا بلا حلا موجودا كذا  
 بالروايات المرحومة المتصلة بمقتضى ناعا كون البنية مستقلة والعوض الخاصة بالحلف الذي في البنية  
 وما ورد في رواية البصريين من حيث على التبريد اليقين الذي مع اقامة البنية كونه اجماعا للبيد  
 على الروايات المنكر مدعيان فاستدلوا او حيا ما اذا كان الذي هو على غير الجامع للاوصاف الزبده ولا  
 فرق في ذلك بين ما اذا ثبتت البنية على سبب الحق واستحقاق الحكم على القول بحوازه وشهادة الحق  
 الفعل انما لا يستحق وان كان احال علم ثبوت الحق واقفا كما لو انتفاء علم بغيره على البنية  
 في العتق فان هذا المتعلق من غير حجة اليقين في العتق لا يقينه به بحيث يوجب قفلكم كما اقتضاه  
 الفعل على اتم اليقين بالبيد في العتق من لا يقينه به لاجتماع الاعمال ان ذلك انما يستحق الذي ثبت  
 الحق بالبيد في العتق ولو لا اتمام الحجة بحرمه العلم بالخلف طلب المنكر او لم يطلب منك الا الذي هو عليه  
 اذ انما يطلب سكت فسكت دليل على اعترافه بعدم حصول البرائة على فرض وجود السبب في حقه  
 طاسكو في مقام البيان بخلاف ما اذا ادعى البرائة الفعلية وان كان اخلا او حيا الا انه حرم  
 الدليل عليه فثبت ان قيام الحجة على السبب كفي في اثبات الحق الفعل ولا يعتد بها على احتمال البرائة  
 الفعلية سواء اذاعها المنكر ام لم يدع فله دعوى البرائة او الادا او غيرها انما وجب انكول المنكر  
 فليس حرمه ولو مستغفروا كونه منكر بلا خلاف فيروي الاصحاح عليه نزل في كسب الشارح في الذي  
 ولو انتم صداق كالبنية عليه على التي احلف الذي على الاستعجال فيجب على انكول المنكر حلا  
 بعد دعوى ما وجب انكول المنكر مدعيان كالا والاداء لا دعوى البرائة الفعلية وعدم التفتت  
 الفعل فان لا ينطبق الفعل الاحتمال الزبده الذي لا دليل عليه ومن التبريد ويرجع جدير بين ما قال  
 بعده والروايات المنكرين الذي مع الشهادة لم يلزم اجابته فانه لو له لتأخر القولان جدها  
 ان كان الذي عليه حيا واما اذا كان ميا فبغيره على المنكر في رواية عبد الله بن الحارث  
 وقد تقدم ذكرها في مذهبنا في المسئلة السابقة وبها وانما المطلوب بالحق في مات فاجبه عليه



البينة على المدعي اليقين بالله الذي لا اله الا هو فقدمت فلا بد وان حلف عليه فبات حلفه للالتزام  
 له لا لان الذي حلفه قد اوفاه به بغيره لان علم موضعها او غير بغيره قبل الموت فمن حادرت عليه اليقين  
 مع البينة الحديث وهذه الرواية لا تنفي عليها بل لا وسند لان ابن خزيمة الذي ضعف الرواية لا  
 وكذا وجهه لا يثبت حتى حاله فيكون الرواية متجاوزا من كتابه محمد بن اسحق الذي لا يمكن له ان يكون  
 الضعفاء بل كان ياراه خارجا من غيرهم مثل محمد بن خالد الذي في كتابه اشترى بالبر سابقا مع انما كان  
 عند اليقين على وفاة الزاوي وعالته فاجل الظن الاطمئنان في الضم الذي يحتجوا بالبر على جهته  
 من الاحتجاج فضلا عن الجلال والعلو لها في مورد الاكل فيها **واما الكلام** في دفع المسئلة  
 المدعى بها فاما بعض المصنفين الذين اشتغلوا علمها بالعلية فتاكون المدعى اصلا لا وكذا اوصاف الوفاة  
 وكون المدعى به دينا وكون المدعى عليه ميتا وكون الاحتمال الحق اليقين احدا حصول البرائة في حقها  
 المدعى عليه لا في مائة وكون احتمال البرائة ناشيا من حصول مبراة بعد الاستئصال لان احتمال الفناء البر  
 الذي منه هذه الشهادة لا للبرائة بل لثبوتها ولقد افاد بعض شرط الخفي على الشاهد يكون في حصول  
 البينة لا الشاهد واليه وما حكمها وكون البرائة حاصلة من فناء الميت كما يقتضيه قوله فانه لا يبرائة  
 المدعى لو فاء الاخير وخوفا لا لا يخفى وبالمجزة في العادة خصوص في اختلاف ولا اشكال في انها فاء  
 خصوص في انما اشكال او خلاف فيها فقامت لا بأس بالاشارة اليها فصولا يرجع فيها في  
 القائل واعتناؤه الى الاصل وهو عدم الاعتبار في الاول كون المدعى والمدعى عليه على ما يقتضيه  
 الجرح على ان الظاهر ان عدم اعتبار التحويل في المدعى والمدعى عليه اجابا عما كان اكد  
 الحق اليقين احتمال فاء الميت في حال حياته ان الظاهر ان البرائة فلو علم عنه وفاء واحتمال البر  
 المدعى في حال حياته او فاء الغير عنه تروا مع الاذن كالوكيل او احتمال فناء المقتضا واستاؤا  
 ومرة الميت في حال حياته خبرها توجهت اليقين الاستظهار في اية كونه لك فلو لا ذلك فلو  
 حقيقة وفاء الميت وانما هو مقتضى الجرح على ان الظاهر يكون قوله واعلده وفاء كانه  
 غرض من البرائة متناول القائل لا يرجع عند المكان حتى يوزن الميزان والثانية كون البرائة للمجزة

هي البرائة

هي البرائة حال الحياة فلو علم بموته مشغل للهمة واحتمل حصول البرائة بعد الموت فانما جعل الاشكال في  
 ذلك خبره والجرح على صريح الرواية اختصاص الحكم باحتمال البرائة في حال الحياة بوضع القطع بعد  
 الى القاطعة التي اشترى بها اليقين اعتبارا بغير اليقين والاصل حصولها بعد الموت وجب الاشكال  
 في حق الله وان اعتبار اليقين هنا هو حجة ترفع ثبوت الدعوى على اليقين المنقضة الى اليقين  
 البينة باعتبار عدم حصولها باثبات الاستحقاق الفعلي لا باعمال الاستحقاق ناقصة فاحتمال  
 الصلة لا يخفى احتمال البرائة الواضحة اليقين او من جهة المجازة احتمال الدعوى الميتا بل ان كان  
 وعلى الاول يتبدى في الحكم مما يقتضيه من التعليل على التقييد باحتمال الوفاة في حال الجرح على الثاني  
 لان الغالب عند حصول البرائة بعد الموت الا بقاء الوارث ويؤخذ باطلاق الحكم كما هو الثانيان  
 في كل جرحي جرحي على المقتضى ان قوله في المدعى اليقين مطلق واختصاص العلة بالبرائة  
 الحفلة في حال حياته محمول على الغالب وهو تمام الوارث مع التيقن بها التي حصل على تقدير  
 وعلى الجرح فلا يفرق في تقييد المطلق وعلى الاخير يقتضي الحكم على العلة ويقع ان اليقين هنا انما  
 شتمت لدفع احتمال ما لم يثبت ان يدعيه لا نقصان في هذه البينة على خلافها في غير الدعوى على الميت  
 في صحة البرائة التي عند الحكم بغيره عارضة فلهذا دعوى عليه دعوى ومعه حجة على دعوى جرح  
 الشتم وهذه تفرق بها اولياء الميت وثانها دعوى البراء او الوفاة مع البينة وهذه تدفع باصل  
 لا ما لا يعلم الجرح احتمال الموت فثبتا تدعى احدها او ما يفرق بينهما في حصول البرائة للميت  
 بالبرائة هذه لا يترتب عليها سوى ترحيم اليقين الى المدعى فيلزم الحكم نائبا عن الميت في اعتبار  
 المدعى اياهما سائيت ومثل اليقين في الدعوى على الفاش على القول به ان اليقين ان كان الذي  
 عليه حاشا للطهارا والبرائة اشترى في محله حاشا ان المدعى عليه الغائب وحضره مدعى جرح  
 او اقامة البينة على الثانية فهو على محله وان ادعى ما لا جرحه من اليقين فيقول الحاكم اني قد اختلفت  
 ثانية عند عدل على هذا فلا من الاستحالة لاجل احتمال حصول البرائة بعد الموت ان لم يثبت  
 ذلك حتى يقوم الحكم معاقا في الاستحالة والحاصل ان الدعوى على الشخص حاشا ان يترتب له التيقن











وجعلوا من بين هذه من يندب للعلم في الدعوى في الاطراف التي هي جامعة بين الحوادث والقضايا  
 كما ذكره العلامة في محله كغيره من وجوه عدم انها حتمية لان العلمين الاول جزء من الميزان للدعوى المذكورة  
 واليمين الثانية لدفع الدعوى الثانية المحترمة بعد الفراغ عن الدعوى الاولى فلا بد ان لا يرضى بالاداء  
 باليمين فتمت تقدير دعوى اخرى ثم اليمين وهذا مثلهما الواجب اليك من دعوى واستخفاف فان اليمين  
 متاخر وتباعد عن الدعوى الاولى ان كان فيها من ذلك لا يتخلف قبل ان يرضى بالدعوى الاولى فكذا يرضى  
 الجامعة ليس لان الواحدة لا تقوم مقام الثانية بل لما بينهما من الترتيب والترتيب لا انهما لا يكونان  
 الترتيب اما هو بين الدعويين لا بين ميزانهما فلو لم يكن احد ما فليدبر في الدعوى الثانية فكذا  
 اجتماعها واجتماع ميزانها ومنه يعلم الوجه في عدم جواز الخلف قبل دعوى الاول ان اذا كان الدعوى على  
 لان الدعويين الترتيبين الحقيقيين لا يجتمعان حقا فلا يجمع بين ميزانهما وليس هذا سببا في ادخال  
 اليمين لان الخلف التعلق بموعد مبدئية العمل لا بالثبات للندوة فلا لوقا لا والله لا ضامن للندوة  
 وكذا وحسن ترك الكل كان عليه ثلث كفاه ومنها كون احتمال البرائة ناشئا من احتمال الضمان  
 بعد سبب الاشتغال اذا كان الدعوى رديا او حلالا فاعلم سبب التكرار اذا كان دعوى الاربع  
 فاما السبب في لزومها في الاثر وقت الشك في العقد وهو ان الدعوى في الاول الذي هو مورد  
 التعليل الى الثاني فيتم حينها على حصر القضية ولا يفتقر بنا على الاستظهار بالبرائة فكذا كانت القضية اليمين  
 دفع الدعوى المحللة لا دفع احتمال البرائة فاستاذ كان الاحتياط في ميزان القضاء مراعاة الاعتدال  
 المحقق واجبا على القاضي وادراكه هذا تقدير دعوى يترتب عليه الاحكام سواء اختلفت بالبرائة  
 السبب في دفع بان يعلق اصل السبب بغيره فكذا كان في الدعوى على الميث **واما التقديرات**  
 منه التي لا بد منها للرجوع الى الدعوى كالعقاب والحبس والصفير والمغفرة وعلم فقد تقدم  
 في ذكر كثرات الوجهين المزبورين ان على الرجوع الثاني الذي استظهره بالاشكال في الدعوى واما  
 على الوجه الاول فقد قلنا ان التقديرات مثل ذلك الظاهر علم الغرض بين الوجهين في القيام وان كان  
 التقديرات على الوجه الثاني اوضح لان قوله لا تأندري علم وفاء على خصوصية تجري في كل مقام تقوى

فيه

باعتبار مدد

في اعتبار الوفاء ولا يقتصر على موطنها الذي هو الميث ولو اخذنا بما جامع حضورها فلم نقدع عن غيرها  
 فان لنا من ابداء الفرق بين الميث وبين هؤلاء من علم اللغات الى النص بالعدول ان حضورها  
 يكفي في خصوصية المورد فلا يفتقر في فعله الى حرام لا سكاره او لانه مسكوكا حصة المخرج اصله بعد  
 الى مسكوكا وحكم حصة باقيا عن المخرج ومعقول الفاسد كان من ينطبق في حصة احتمال الوفاء فلا بد  
 ليمين الدعوى في حكم الميث الثاني الذي يرضى له وفاء لا كفي حضور القضاء على الغائب وزد وقيل  
 صريحة في انه اذا قامت البينة على الحق مسلم المال الذي كلفه ويكون الغائب على حصة اذا حضره  
 عدم ثبوت اليمين الاستظهار في الدعوى على حصة المصالح من المسكوت في مقام البيان بغير  
 البينة المضطربة فعارض العام بين الدعوى على الغائب يقتضيه بالاستدلال مع قيام احتمال دعوى الوفاء على  
 في الميث وغيره واطلاق قوله يقتضي على الغائب اذا قامت عليه البينة وبيع احواله يقتضي كفايته في  
 سواء كان مع مابين ام لا ففي صورة خلاف المدعى لاشكال في القضاء وفي صورة عدم الخلف عارضا  
 فيز قد يغير السبب في بيان التعليل اصرح في صورة قيام احتمال الدعوى وعلم من حيث كون المدعى  
 الغائب في غيره وقل الرواية بغير حجة في المناصب مطلقا من حيث قيام احتمال الدعوى وعلمه كما لا  
 كما عفا المخرج على تقدير ثبوت مواعده او في التفرص من غير محال اجتماع هو الدعوى على الغائب مع نية  
 الاحتمال المزبور في الرواية احصى منهم من العلة لان صورة قيام عدم قيام احتمال الدعوى من نية  
 لا يصلح الحمل الرواية على ما يكون كالصرح في صورة قيام الاحتمال الذي هو مورد الاجتماع وبعد ما لاحظنا  
 العمل المستند من المسكوت في مقام البيان تكون احصى من العلة والادعاء فان طهر العلة في الاستدلال  
 اقوى من ظهورها فان العلم على تقدير فعلها العلة لان الدار في رجاء الدلالة على قوة الظهور  
 وضعفها وانما حكم بان يظهر من مضمونها في القول وانما المضمون احصى المخطويع السراطينا  
 ان ظهور المسكوت في مقام البيان الذي هو حجة الرواية اصرح من العلة المضطربة على عقولنا  
 العلة على نظري وهو مقدم على الظاهر العقلي وانما هو مقدم على الاصل ودعوى ان ما في الرواية  
 من الغائب على حجة يري كالحصر المستفاد من المسكوت ممنوعة لان المراد بالخبر الغائب هو



تقوى لتمام البنية ولو سلم إطلاقها التام للاحتمال بقبح ان كان في قولنا ان يكون الثابت على وجهه  
مع جواز الاحتمال له انما حصل ودعى للاحتمال في استحقاق القاضية بطل حصوله لان استحقاقه حياط  
فيما بعد من البنية وهذا لا ينافي كون الثابت على وجهه انما حصل من غير ان يظهر ان ما في قوله الجمع بين  
لما ذكره من حصول الثابت احتماله انما حصل من غير البنية بل حصل لتمام البنية في غير موضع فحصل  
لوقوع انكشاف الظاهرين ونساقط ما كان المرجح هو الصوت الثاني في اليمين مع البنية في قوله البنية على  
المدعى واليمين على ان يكون باليان للتقدم ثم ان الناطق في الدعوى على الثابت اخره قيام احتمال  
البرائة الى حين الدعوى الى ان ان الغيبة كالموت في الدعوى على الميت فلا بد ان تكون اليمين على  
بقائه حتى يفصل عنه حصول الموت لا قبل الغيبة ولا بعد ما على خلاف القولين على الميت فانك دعوت  
ان الغيبة احتمال البرائة قبل الموت لا بعده والفرق واضح لان احتمال البرائة بعد الموت ليس  
يتعلق بالية بل بالبرائة في احتمال البرائة بعد الغيبة فان الثابت على فرض حصوله لا يرد  
البرائة بعد غيبته هذا كذا في اذا كان المدعى على التام بطلان اصله فلو كان وكذا في اختلاف  
الوكيل على او الامانة او تفصيل بين ما اذا كان الدعوى الخسلة التقديرية وهو بطلان الوطء  
قبضه فلا يتصل وبين ما اذا كانت دعوى قبض الوكيل او على قبض الوكيل فيختلف وجهه مبني  
على استقلال الوكيل المدعى على اضره او على الاستقلال في التفصيل بين الصوتين في حيث لا  
الموافق الاكثر في صورة دعوى الوكيل على اضره هو المفضل كان الحكم في دعوى المدعى على اضره  
لان الفرع لا يزيد على الاصل فاذا كان المدعى عليه اضره على تقدير اضره او الوكيل وقبضه لا  
يتعلق الوكيل فكيف يتلفه الحاكم لاحتمال دعوى الغائب لولا الوكيل فلو كان دعوى اضره على  
الوكيل قبضه او على قبض الوكيل مسموعة مستقيمة لاحتماله استقلاله في الدعوى على الغائب  
عدم القبض او عدم العلم بوقوع الدعوى على الوكيل قبضه او على قبضه او على قبضه او على قبضه  
الحلف على عدمها الا الوكيل لان الحكم في الدعوى على الغائب عدم الاستقلال في الدعوى على الغائب مستقيمة  
المشار اليها وكذا لو فليست استقلال الوكيل فلا كلام الا في الوكيل الغائب بالبنية او عدم الغائب

الدعوى

الدعوى الى ان حصول الغائب او عايشة في ذلك بنفسه للدعوى اية وجهان اشهر اليها فانه من  
اليمين على خطب الغائب على الميت والثابت بخبره وان كانت ممكنة وعلى ذلك فوقف الدعوى  
لعدم تحقق شرط الغيبة الذي هو اليقين باليمين وعلى الثاني في قوله لا يرد في دعوى المدعى على  
الوكيل لعدم ثبوت الحق بدون الوكيل لا يثبت في دعوى المدعى على الوكيل في حلف الوكيل وقد تقدم ان  
اليمين على الميت يمكن بكونه للبنية بان كانت لا يقع احتمال البرائة للحق بل شرطه لا يقع الدعوى الخسلة  
احتمالا على القاضية من الغيبة الاحتمال في اعادة الواقعة كما في قوله لا يثبت في دعوى المدعى على  
لتمام البنية العالم **القاض** اذا ادعى الغائب ثم مره الغائب في الروايات انه لا يثبت في الدعوى  
او وكيله لا يثبت في دعوى المدعى على الميت في دعوى المدعى على الغائب في دعوى المدعى  
فيكون التكليف عند دعوى المدعى على الميت في دعوى المدعى على الميت والتكليف على المدعى  
مسئلة التكليف لا يربطها بمسئلة اليمين لان القائل بعدم اليمين يقول ان تمام الحجج بالبنية  
فيكون القول بالتكليف المتجدد بالضرر لا مانع من كونه الغائب على هؤلاء حيا في اعادة الاصل  
عليها اخره ان اعتبار اليمين للعدالة للصوتية فلو ان اخذ التكليف هنا مشكلا لم يصح عدم انطوائه  
على **قوله** فلا بد من الحجج بعد ما ثبت فلا وجه للتكليف اذ ليس للثابت عليه سلطة فعلية  
واحتال اقامته لوجه بعد محصور لا يعلو العقوبة **واما ثانيا** فانه الكفاية هنا عارة عن  
الصفاة من حصول برائة ما في بعض هذه الروايات باعتبار الملازمة في المدعى عنه تسليم المال للمدعى  
الرد بها الكفاية المصطفة والصفاة لا بد منها من وجهين الاول هو حصول الغيبة من الرجوع المصحح  
مالم يجزى له بعد ثبوت كون المدعى مستحقا عليه لان يثبت ان ضمان مالم يثبت ارضان المدين  
في ضمانه ان الصفاة على انصار صفاة الدين ونحوه من الحزم والقرابة المرتبة على الاتقان  
اليمين وهي الحزم والمال وكذا الصفاة وانما شكل فيه صاحبك وهو ان يثبت الشخص  
الايمان كقوله اليد العارية لما استولى عليه ورجعها الى اتمام الصفاة يكون ثبوتها من كفاية  
ما كانا وضمان ما يجزى له من الشخص شيئا لم يرد سببه بعد كفاية صلاته في حزمه







ما هو درايت في اليقين اذا كانت الدعوى متعلقة بفعل التسمية على العالم هو علم الشخص  
 بفعله فلا يجري فيها العلم بفعله فان اولاد دعوى المعلقة من غير العلم بعد  
 الشئ واقفا على ما سطر لابتداء على الاحاطة بجميع استبا وجوهرية القطع بانقائها اجمع  
 كان لا للمشتبه في نفسه وفضل غيره وقائنا ان الفطنة المزدوجة ليست بحيث تكون صورة علم العالم  
 بفعل النفس بها مسكونا عنها وكلام كجمع انما لم نقل اكثرية هذه الصور بالنسبة الى العلم العام او  
 مساو لها فلا اقل كثرتها في نفسه بحيث يبعد عن بعضها كلامهم فاما ان يقاها داخله تحتها  
 قولهم باعتبار التفصيل او يواها مملوكوت منها وكلامهم اذ كان حكم الحكم الدعوى  
 المتعلقة بفعل الغير كما ذكرى ثالثا ان موضوع المشتبهين الى لا يتبين وهو موضوع المشتبه  
 الاقفا فيه واحدة لا يخفى ولا ريب ان يكون ان يحصل مفروض كلامهم في المشتبهين الى لا يتبين  
 المدعى عليه عالما بالواقع وان يكون فان متوجها الى الواقع لان عين العالم لا بد ان تكون على  
 محاليت باعتبار الحكم وابقا في الكل واذا كانت الدعوى غير متعلقة بفعل الغير فلا بد ان يحصل  
 المسئلة مطلقا المدعى عليه كان عالما بالواقع او جاهلا به فلهذا راجع كلامهم وتضميم  
 اليقين على متعين علم انهم حينما يقولون باعتبار البت في المسمى لا يتبين طوبى من يعلم المدعى عليه  
 بالحق او علم ايم ان خلافا لعمامة مع الاتفا وفيها ينبغي حيث ذهب بعضهم الى كونه اليقين دائما  
 على البت سواء تعلق بفعل النفس او بفعل الغير ونصهم الى انها دائمة على في العلم ذلك ليس مقصودا  
 بمشغول المدعى عليه او جهله بل على طاقته في التصديق وثمرتها انما ان اليقين حينئذ  
 على البت وقد استعمل المدعى عليه ولقد اخرجنا بالتكول اوجه الزعم ان اتفاقا  
 الدعوى على البتة ما لم يتبين به احد كلام المتكفي اليقين على فعل العالم ذلك اذا كان المدعى عليه  
 بعد علمه فان قلت قد صرح بعضهم بان الوارث ان علم الحال في ما يتبين هو من العلم بالحق  
 حلف على البت ولا يمكنه من العلم بالحق على العلم وفضية المتأخر ان يكون الا من يمتنع  
 كذا يقول ان اليقين بما يتبين بهذا النقل ليدان تكون على البتة لا يمتنع على صورة العلم بالحق نظير قولهم

في نقل

في هذا الخبر فان المصريح قد احتلط عليه الى المصير كما لا خلافنا نقول ان الوارث مثلا يكون منه  
 الخلف على علم العلم مطر سواء علم بالحال ام لا والقائرا في حال العلم ومقتضى العقائدية ان لا يكون في  
 فعل المصير ايم الالباب ولذا تصرح المصير من غيرة الاستثناء في مسئلة واحدة والاخر فيمنع  
 تدل على اعتبار الخلف في المدعى عليه وانما في بعضها الفتيحة بخبرها لا كما كان المقام ليس مقام  
 الفتيحة لا بخبر الحكم ايم يبعد على ذلك وانما يدعي ان اليقين ان كان يكون على البت ايم على العلم و  
 استخبر بان اليقين المقابلة للبتة لا يربط بأسرى ما يتبين فيها بالواقع كما يثبت في العلم باليدين  
 ليست الاماكن فاطرفه الى الدعوى باقيا كالبينة المشتبه لها كانت فيها امر في بل جديتها  
 العمري ولو كانت المدعى عليه لا ان اليقين او الحق او يرب اليقين فانصرح ذلك ان الزمان الملتصق  
 لا يفر من احدهما كالمصور المتفقوا قلنا ان الذي قد لوحظ فيه حال الموارد حيا او  
 كالمورد فعل الاول فهو مدعي في المدعى عليه فيكون من يلزم اليقين كالمورد وتذكر  
 من يلزم بالحق كالمورد وقد يكون من يلزم بالحق كالمورد او من يقول لا ادري وعلى الثاني فهو غير  
 مشعر بوجه الى المدعى عليه فيقول له الحاكم اما ان تخلف في حق الحق او في البت ايم اما شموله للقائ  
 بناء على الاندفاع اوضح لان الذي يلزم بالحق خاصة للبتة لا الساكن ومن يقول لا ادري واما شموله  
 بناء على الثاني فلان المحرر لا ادري يمكن في جهة الزيد بين الاصور التكنة اولا مع لغز اليقين على  
 البت في نظر الاحتمال علمه بالعدم وتغيره عنه بعدم العلم الذي هو ان العلم بالعدم فيقول له  
 اما ان تخلف على البتة كانت عالما بالعدم واما ان تقول الحق او يرب ولو فرضنا كذا من جهلا  
 قوله لا ادري من جهله بالحق لا على علمه بالعدم مع انه كلام خارج عن الفيض لان الغرض  
 حكم الحواطر لا ادري مع نفع النظر في علمه بغير حكم الحواطر لا كما كان من ساكا او كذا  
 او فرضنا قصر حصر الحواطر بل لجهل بقول ح انه يجب عليه ما يجب على المتكفي في البت اذ علمنا  
 بجهله وكونه ساكا والحاصل ان حكم الحواطر لا ادري وسلطه في التمسك في خبر  
 فيمن يحل الادعاء ويجب الاكسار ومقتضى النقل هو الاكسار باحد الامور الثلاثة سواء اجمالا



او بل ان كان قد قول وطبقا لا اعتقاد له ام لا هذا كله مع اننا لو فرضنا اننا خالفنا  
 بكون التمسك الى اكثر من جيبين الى التمسك بطريقين فحصل الاجماع عليه ويتم الكلام في موضوع عدم القضاء  
 المركب ان الزوايا قلنا في الجبلين على بعض موضع كون عيين للمركب من ان القضاء والقول بعد ان  
 بعد دعي ان الميزان هو عيين للمركب على ان في الدوام وما ذكرنا على وجهه بنية الاقوال وضعها  
 اقيم على القول الثاني نعم قد يستدل بالاستدلال على مضافا الى ما تقدم من اطلاق قوله البينة على  
 المدعي في الميزان على ان بعض الاصول لا تدعي ان الجبل لا يحلف على الجبل كبره بصير يورث  
 ليحلف الرجل لا على علمه ولا في الميزان العلم استعمل او يستعمل وفيه انها مسوقة لبيان  
 وظيفة الخلف في مقام التكليف وان التمسك لا يحلف بل الحلف بين هذين مثلثا هذه البينة  
 فيها غير ان القضاء اذا كان للمدعي عليه يقول لا امره ان كان شاك في الرفع والله العالم انما  
 متعلقة بالقضاء على القابل للرفع **القضاء** لا ان كان نفا وتوفى القضاء على القابل للرفع  
 اذا كان بدينا وانما التمسك على القضاء وهو في المبدأ كان لا يكون متعلقا بالتمسك  
 ولا خلا لا يثبت القضاء عليه ولا يثبت جميع اركان القضاء مع ذلالة نفي الضرر وما مع عدم التعذر  
 في القضاء عليه قولنا ان القضاء لكن الدليل على غير ما عدلهم وما بالاطلاقا بالادلة  
 على ذلك لانهم الهام هذه الجهد ولا نسبا فلما ضمهها واخصا من ما ورد في خصوص القضاء  
**الا بحد الشرائع المدعي عليه المصلحة** ان ذلك لا يحل وادعي في القضاء مثل وانما يحدد  
 بن مسلم عن ابي عبد الله **قال قال رسول الله** اذا قاتل اليك رجلا فلا تقض له الا ما  
 تسمع من الاخر فانك اذا قاتلت ذلك النبي لك القضاء ومثله غيره ويعود القضاء بها بالحق  
 الحاضر لا لغيره لان اقطابها اعطت له القضاء في غير ذلك فله القضاء في غير ذلك فله القضاء  
 المدعي عليه كما ما ورد في ما بالقضاء امر اجماع الا شرايط القضاء سواء تعلقت بالحق او  
 القاتل او الطهور في الدين فبما مع عدم كون الحكم في الحاضر على نحو الوجوب بالاجماع وتبين  
 الحكم الوجوب ما يلزم من ذلك بما روي في الروايات من انما انما يستظهره ما ذكره من الحق

الكلام في القضاء على القابل

استلزام

استلزام الكلام على طرح الشاذ النادر من الروايتين المتعارضتين بحديث القتل الذي جعل على القاتل  
 فانه عواند الحكم الشرعي على ان لا يثبت على القاتل الجحد الذي يكون في عدم الحكم على الحاضر في المال  
 عن مجلس القضاء من على المدعي فيجوز ان نفي الضرر التي هي المستند في القضاء غير بعد على المحذور  
 لا ان يقول قاعدة في الضرر لا يعمل بها الا في مقام الاطيان كذا في ما بها من التخصيص ولا الجها هنا  
 في القضاء وانما في الشك القول بغيره من ان الكلام في القابل مع قطع النظر عن الضرر وان القضاء هل  
 يثبت على المدعي عليه في النادر من الجدام ملوكيل بالاستدلال بل يتم منه عدم القضاء مع حجة  
 نفي الضرر وقد يتوهم دلالة النبوي اذا حضر منه خصما فواعد او يعد في احداهما ولم يقبل  
 فيه الذم في ما شاذ ولا الزعم الذي هو سهو لان ذلك دليل على القضاء على المنع  
 خارج عن الكلام شران التعذر الذي هو في معار القضاء على غير الحاضر في المجلس هو كل  
 الا العرف للحد شران فمخاضها خلاص الاحوال والازمان والامكنة والمدعي والمدعي عليه في حجة  
 اعلم ما لم يصر المدعي الى زواله فان معنى جواز حد متلاصبا رخصة السفر في غير ذلك ما  
 يظهر بالاجرة الى المرفوع غير القاض من البلد ان كان قريبا منه حكمه البطلان في حد المسافة  
 لاطلاق لمرحلة القاض في معلوم من مطلق الخارج عن البلد لكن ذلك لا يمتنع موكلا الى المرفوع  
 ولا يبعد دعوى تحديد ذلك بحد الضرر الشرعي لانه ما يباعا على المدعي في المرفوع وان كان  
 به متعلقا باثنين احدهما حاضرا والاخر غائبا فقام المدعي البينة وقضى بها القضاء الزور  
 لا الاخر القاض حكمه القضاء على القاض بالامر وجهه ما لا دعوى الزوجه فلو اراد على احد  
 زوجته الجحاضة وقضى له بالبينة بمقتضى القضاء الزور بالقضية الاخر غائب يدعي زوجته  
 مثل القضاء على القاض لا في قوله لك وفائدة الاستحالة استلزاما لعل القول في القضاء  
 على القاض ان كان هناك دعوى بغيره من ذلك القاض يكون حرجا عليه اذا حضر في حجة القضاء  
 فيدعي عليه من ادعى من استلزام الحاضر والقضاء على الحاضر من ارضى الوجه وقد يحد  
 نفوذ القضاء عليه من بل يجب تحديد المقتضا من البينة اذا حضر وتبين ان المدعي كان







لربهم في مقام الدعوى بالله جل جلاله فلو حلف بغيره لم يلحقه هذا في السام وأما اليهودي والمسلم  
 والمجوسي والذري والوثني وما أشبهها فقد حلف على ما حلفوا عليه من غير أن يسموا الله تعالى في حلفهم  
 بما إذا كان الحلف بربهم لكن المضموع ما وما حلفا متفق على أن الحلف بالله ثم شانهما  
 ما سمعت فليس بالحق أحق بهم بالبينة وأصفى إلى السبي وأما في مقام الدعوى فالكلام في مقام  
 الحكم الوضعي كجوب الكفارة وحصول فصل الخصومة إذا حلف على حكم التكليف أما إذا حلف  
 عدم الخلاف فإنه لا يترتب عليه الأثران وأما الثاني فقد اختلف فيه والأخبار الواردة كثيرة  
 لكنها معاصرة بالسيرة المستمرة وما علم من أفعال المصومين صلوات الله عليهم أجمعين  
 فإنهم كثيراً ما كانوا يحلفون بالله ثم يسمون الله ثم يسمون الله ثم يسمون الله ثم يسمون الله ثم يسمون الله  
 على الكراهة وهو أنه مشكوك لأن الكراهة اسم من أسماء الله تعالى لا يسمون الله ثم يسمون الله ثم يسمون الله  
 بيان عدم الحرمة منقطع القول ثم يمكن حمل الألف على معنى المصالح المتبعين أن الأخبار الواردة  
 شاملة للحكم الدعوي أي وحملها على الكراهة في القول بغيره في الأثر على الحلف بربهم  
 حملها على الدعوى لأن الخبر لا ينافي بربهم الحكم الوضعي بل هو حمل على الكراهة فلا يترتب عليها  
 مقام الدعوى والباسر لأن عدم ترتيب الأثر على الحلف بغيره ثم في مقام الدعوى ما ذكره  
 منها ما أشبه بالحيث قال جل جلاله وأصفى إلى السبي مضافاً إلى الألف مضافاً إلى الألف على الله  
 المتين وهو الحلف بربهم بعد منع ما يقضيه الألفاء بالحلف بغيره ثم في مقام الدعوى ما ذكره  
 الخلاف من قول البينة على المدعي واليمين على من أنكر وهو كما زعموا لأنهم لم يقلوا بالمدعى إلا  
 هو اليمين بالله ثم فلا فرق بينهم اختلافاً فيهم والله العالم **الفا** ذهب الشيخ في كتابه إلى  
 أنه لا يفيض حلف المجوس على لفظ الجلال لتركيبه في هذه اللفظة التبريدية ما يزيل احتمال  
 إرادة غير الذات المقدسة كالحق الطاعة والولاية المحسوسات النورية لأنها ذاتها في لفظ  
 الحاق في ذات المقدسة وما لا يرد أوقال به بعضنا من أن الألف قد حلف بها في حلف  
 بالجلالة ومع احتمال إرادة غيرهما لم يكن الحلف بربهم ثم يترتب فلا يخفى ميزان القضاء وقد يناقش فيه

بأنه أفعال

بأن احتمال إرادة الخلاف بربهم ومقابل الظهور في اللفظ والكتابة باحتمال التورية أو احتمال التورية  
 تحت اللفظ والأنداد باللفظ لا يمان لأن الألفاظ بالأمثلة والعلوم بربهم غير متساوية  
 ذلك بأن احتمال إرادة غير الذات المقدسة هنا ليس في مقابل ظهري لفظ لأن الحكم إذا كان  
 أو اعتقاد معناه للاعتقاد السامع في لفظ من الألفاظ لم يجر حملاً على مضمون السامع لفظ الظهور نعم  
 ما ذكره علم الاعتناء باحتمال التورية من المذكر لكن الأظهر إيماناً لا إطلاقاً لا أخباراً  
 نصاً في خصوص المجوس واليهود والنصارى ولأن عدم الاعتقاد بوجود الذات المقدسة العباد لله  
 لا ينافي وقوع الحلف بها لأن المضمون لعلنا للمدعي عليه الذات المقدسة التي وجودها حقائق ثابتة  
 لاعتقاده لفظاً لا لور الشايع من أفعال في ذلك قال بالانقضاء جرح مع العلم بأنه أراد باللفظة  
 المباركة غير الذات المقدسة فقد علمنا عدم وقوع الحلف بها جرحاً في لفظ الجلال لا جرحاً في  
 ما لم يكن المقصود من اللفظ المعنى **الفا** وبكفي في الحلف الذي هو ميزان القضاء أن يقول الحالف  
 والله ما دلت حق لفظ الألفاء بلفظ الجلال لا بغير اسماء الله الحاصلة الصريحة والذات كقوله  
 لا إطلاقاً بغير الأخبار وعدم صلاحية ما في حلف لفظ الجلال لا للقييد ولذا لم يشرطه في الأحكام  
 فيما عناه ثم نسخ الحكم الغليظ في الحلف في الحقوق كلها سوى المال الذي لا يبلغ قصا القطع على  
 الشتم بين الأصحاب لكن في ذلك انزعاج واضح المستند في أن يكون استقاراً من حلف الذي يضر اليمين  
 عو الغليظ وان كان في غير مقام الرضا ومن حلف الآخر الذي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حلف  
 التعاطف وما روي عنه صلوات الله عليه وآله وسلم في حلف الغالب بالبر أن يترحل الله وقوته معللاً  
 بأنه جعل في الوأخذ وجعل ذلك مما ينبغي على المتبع مضافاً إلى أن التعاطف أوسع فاستلزامه  
 استظهاراً لكن لا يفيض الحلف إلا ما ذكره بل ربما يذكره لأن الحلف في الحلف نحو البها اختلاف بعض  
 العامة وجعل الغليظ عليه ولا يخفى أن ذكر الاستحباب العام إيمانية في التعاطف بالكان يحصل بالألف  
 في الألفاء والبرهان في الأوقات المباركة بالقول بامانة سائر اسماء الله تعالى لفظ الجلال  
 وهو يترتب اختياراً لاسم الجلال كالعاهر والمهلك المذكرات وغيرها أو يحصل باسماء أفعال

احلاف



والأجرة اية كالحرم والرجم فلهذا لا بد من فائدة التعليق التي تفي بذكر اسماء الأجرين ما فيه وتبين  
 بالتالي لأن ذكر الأوصاف يعطي نظماً للحوادث فينظم الحوادث لأجل ذلك هو المعقود هذا لا بد من  
 كان معلوم التعليق هكذا والذي يفسد به والحقائق النور والظلمة والشم والذين يملك الخلق عليها  
 للشيء وامثال ذلك الامانة الله وفي الاخبار الواردة في المراتب ما هو متعلق بالعلية بغير اسماء  
 الخلق كالاجابة للمرجع والله العالم **الفتاوى** اذا حلف احد لا يجزئ في التعليق ان لم يصرح في  
 لم يصرح به وغيره فلهذا نظرنا في هذا التعليق في عدم اختصاصه بالحكم **واعلم** ان ما ذكره في  
 ينتمى الى اعتبار الرجاء في معلق الحلف وعلاوة للثبوت المستند على استحباب التعليق الى ما ذكره في  
 فان قيل بعد الاعتبار او قيل بعدم استحباب التعليق او جوبه ففرضه القاعلة عند الاطلاق  
 وقد انما اذا وجد جيل من ادعي حلف عليه فله ويقض ذلك الماحل لان الاحكام متعلقة  
 تعلق بحكم وهو ما روي من الامام من الحلف على من يرضى علمه من الغفلة لان الضرر  
 انما في نفسه وانما يعلق فلهذا لكن القوم كانوا يرجع وان قيل وجوبه لم يخل لان البعوض الذي يلهي  
 ونحوها من النواهي الثانوية فيعتبر في تعليقها الجواز الشرعي اجماعاً لان موضوع هذه النواهي مما  
 في موضوع الاحكام الأولية فلا بد من وضوحها الواجب حرام او مباح او مستحب او مكروه وحسب ما يستلزم  
 الحرام فحين احل الامر به ومنه يظهر ان الجواز ما يملك الاحكام الارضية حيث يخرج الكلام الى  
 ذكر النواهي الثانوية فاستدل بعض الحكماء بما يتعلق بها فيقولوا والله المستطاع وعليه الكلام  
 وبما اعطاهم **اعلم** ان الحكم الشرعي ان لم يلاحظ في موضوعه حكم اخر وجوباً او عقاباً في ذلك  
 الموضوع بالنسبة الى الاول فالجواز الاول ما كان الحكم ثانياً لثبوت حكم اخر ولو انتفاءه  
 منه كحرم الخمر والسكران للحرمة والحلية فالتحريم لثبوتها ولا يجوز ان يثبت حرم الخمر والسكران  
 كحرم الخمر لان المفروض ثبوت حكم اخر فلهذا لا حيلة فيضا اوانما تأكل فانه حلالاً في حلاله في حلاله  
 التمسك بالتمسك الكلام الى ذلك الحكم الذي يفيد وجوده او عدمه شرعاً فلهذا لا ننهيها الى حكم  
 فالتبني لا يرد في ملاحظه حكم اخر له وان لاحظ حكم اخر وجوباً او عقاباً في موضوعه فالتبني لا يرد في ملاحظه

للعقل بعد انك في نفسه فضعف حكم شرعي وهذا مثل الخمر والسكران الى الله واجابة للمعقود  
 النور وادخال السرور في قلبه وانما ادوا الى مصيبة والركاكة والوقوع بالذنب واليهذه الشرط والصلح  
 ومما يقتضيه الواجب ما يشبهها لانها حاوية على خلق بها الحكم الشرعي بعد ان تصادفها بها احد  
 الاحكام الشرعية قبل غير ذلك النواهي وبعبارة اخرى هذه النواهي مصادرها الى ارجية امور  
 موصوفة بحال الاحكام قبل ان تصادفها تلك النواهي فالعقل الذي يتعلق به الذنب قبل ان يتعلق به وجوبه  
 مصادرها للذنب لا بد من ضعف باحلال الاحكام وهكذا سائر النواهي من البرورة في نقل الحكم الى ذلك  
 الحكم وقولنا لا بد ان يكون غير الحرام لان الحكم لا بد ان يتعلق به الجواز بخلاف سائر النواهي  
 وفعلها بما يوضع للامع وتعلق حكم اخر به فانه او غيره لان جميع الماكلة التي كذا المصلحة في هذا  
 لم يجر تحليل حرام بعينه الذنب ولا بعينه الصلح والبا والوكالة ولا جهة المقدمة الواجب ولا جهة  
 كذا جازية للنور ولا بعينه هذه النواهي ان تميز اجماعاً او قولاً واحداً لم للذنب التي في ذلك  
 ما عدا الحرام هل يتجاوز اولها او لا بل قد لا يستند الى دليل اخر فبقى بالادلة التي تعلقها  
 انظر عوارضها اختصاص الذنب بالمعالي بالراجح الحكم على ادلة الذنب والعقل والسمعي وعقوبة  
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق التي كثر على ادلة طاعة الله والدين والزهد والسيد والموصي والمفتي  
 وادلة ادخال السرور وعقوبة كل شر طجارت الاما احل حراماً او حرم حلالاً في الام على ادلة جواز  
 الشرط والصلح بالذنب والعهود ونحوها مما يتلوه تحت الشرط النوي الذي هو مطلق لا الحكم  
 والمباة على شيء او عجزها عما يستلزمه قبل الاجماع في ارجاع النواهي المزبورة الى غير الحرام  
 حاز ان يقر ان النسبة بينها وبين ما دل على الحكم الاول فانما ثبت لثبوت ذلك الفصل نحو وجوب  
 سواء كان ذلك الحكم هو الحرمة والابا لان الاحكام الخمسة كلها متشابهة كما لا يخفى وجوب  
 الوفاء بالذنب مع الحرمة الفصلية على ما لا يخفى مع الاباحة الفصلية وبقيده ان طاعة الادلة  
 لقائمة الحاكمية في اثارها هو ادلة تلك النواهي وعدم اختصاصها بنفسها بالمباحة  
 الا انه يمكن قائل الادلة حاكمية مع ان قوله لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ينطبق بحكم على



اولا لا طاعة ولا طاعة فيها الولاء فكما يمكن ان ياتي ان المذنب يحضره الا اذا كان شرب مخمرات  
ممكن ان ياتي بغير الحرام الا اذا كان مستدرا به ولذا ترى بعضنا يكرها في نازية السرايا كما حفظ  
النفس اجابة للنفوس اما شدة صدق على الامم وواجب ليس هذا الا لعدة جهة الدليل الحاكم  
في جميع شدة نوحه شرعا على الامم والاحكام وقد ياتي الثاني لان الظاهر في اوله هذه العاوية شتاه  
على مقتضى الحكم او الوجوب خلافا لاول الاحكام الاولى فان ظاهرها انما هو موضوعات الطاعة  
الاقامة من الواضح ان مقتضى الاثر في نفسه بل لا بد من عدم المانع والى ان اشتغال العقل  
على علة الامم خلافا لعدة التامة فان آثارها لا تتوقف على شيء مثلا قوله للحرام بتعارفه  
ان الحرام على التامة الحرة وقوله بحج الجواهر بالتدريج فاصح ان التدريج يقتضي  
الوجوب فانما يشرع لغيره فيكون له المانع **فان قلت** اذا كان الامر كذلك فاصح  
صلة بالمباح اية فضلا عن الواجب المذكور والمصلحة كما قوله السكر مباح شالا ان السكر  
مستلزم العلة التامة لا باحة وعلة الاباحة اية لا يترتبها مقتضى الوجوب قلت في  
علة الاباحة وعلة الحرام لا علة الاباحة مركبة من اربعة وهو عدم وجود ما يقتضي الام  
بالفصل او الترتيب خلافا لعلة الحرام فانها مركبة من الامور الوجودية المقتضية للالزام  
بالترك لا ريبك عدم المقتضى للالزام لا ياتي في عروضة سبيل خارج فلو كان علة الاباحة  
ايضا راجعة الى امر وجودي محض كما في بعض الموارد مثلا باحة الكاف على ما يظهر استدلالا  
الامر على بطلانه اشتراط عدم التزوج في عقد النكاح بقوله تنكح فانكوا ما طاب لكم من  
النساء اجرة القول لعدم قوله بالانكاح بالترتيب لشرط كنهه من خارج على مقتضى حقيقة  
الاباحة فانه في بعض الموارد الخاصة بخصيات موجودة فترى ان هذا الحرام في الواقع المعين  
لان علة الالزام مباح في سائر مقتضى الترك واما الواجب المحض فهو كالا باحة وعلة وركاز  
لغيره في نفسه وركز علة الالزام وكذا السحب المذكور فلا يقل الزا جاعل المعين لان علة  
الالزام بالفعل لا يمنع من تأخر مقتضى الالزام به لان تأخره لا ينافي تأخره فيكون مقتضى

الذنب

الذنب مثلا بالمباح او المحرم المذكور وبني تعلقه بفعل الواجب بل ذكرنا بظاهره عدم مزاحمة بين  
المستحب وبين المحرم الا ان هذه الاستصحابات لا تستلزم المحل لصلح غير ما يترتب عن تركه في  
الفصل بوجه الى عدم مقتضى الالزام وهذا لا يقتضي شيئا بل يترتب علة الالزام بالترك **فان قلت**  
فلما ان علة الاباحة يمكن احكامها مع مقتضى الالزام كما نقول ان اطلاق قوله السكر مباح  
او عروضة يدل على سلامة جميع افراد السكر وبنسبها مقتضى الالزام مثلا انما قال المولى اكرم جيرانك  
فهذا يدل على اكرامهم اصدقا وليس بينهم عدد والالزام التخصيص في ذلك هو لعدم حلا  
العلة للالزام **قلت** لعلنا علم من الخارج ان موضوع المباح ما يصلح ان يدرسه موضع الوجوب  
او المحرم فلا جرم يكون قوله السكر مباح في حق ما لا يفي بهذه الالزام خلافا وتكرار في  
السكر وهو مباح فوضع الالزام حاشا ان كان الدليل وهو نوات السكر كونه في الحقيقة لا يملك  
الذات المطلقة بل الذات المتعلقة بعد عرضها بمقتضى الالزام ولا بد من مقتضى سلك في فروعها  
السكر حسب اشتغال العقل بمقتضى الالزام وقد خصصنا في موضوع الدليل كما انما كان في موضوع  
العام الماهية والالزام فلا مرجع للترك بالعموم بل ينزلي العموم او الاطلاق على رتبة  
مقام يتحكم امره وحكم ذات السكر فيفسر مع قطع النظر عن العوارض ثم لو كان موضوع  
الدليل عاما ما علم من الخارج ان هناك شخص كما في مثال اكرم جيرانك استكشف من العموم مثلا  
انزله الموجبة الخارجية عنوان ذلك الشخص صاحب الفرق بينه وبين ما هي فيه ان علة  
عرض مقتضى الالزام من موضوع المباح وقيل من قهوده بخلاف الصدقة فانها ليست لها  
حتى يجب اكرامها عند الشك بل غاية الالزام العداوة مانعة فان الشك في وجوده انما يفتقر  
من العموم بل لا بد من الالزام عند ما هي فيه من قبل المحصل للفقير الثالث المحصل العقلي و  
قد حققنا في الاصول الفرق بين الثلثين وان كان الشك بطلانها عند الشك متكاملا  
في الشبهة المصدقية فانهم **فان قلت** لا يحد في بين قوله المحرم والصلوة واجبة  
بوجه اما سبيل بيان حكم العنوان الاول وبين قوله الذنب واجبا لوفاء والصلح وجاز



واذا العوارض الثابتة فاما كان ظ الاول استعمال الفعل على علة الالزام بالفعل او الترتيب كان  
 ظ الثاني ايقم ذلك فذكرى ان صفاء الاول استعمال الفعل على علة الالزام للعلة الثانية ومعاد  
 الثاني استعمال الفعل مقتضى حكم بارد ونصف ما فظا وكان ظاهره ان استعمال الفعل  
 للعلة الثانية مقتضى بقاء صفاء ما في الاجتماع قلت ما ذكرت وان كان يقتضى الجور على ظ  
 اللفظ لكن المصنف يصرح عند لان الفرق بين العنوان الاول الذي يبين في مفهومه فعل آخر كثر النعم  
 وبين العنوان الثاني الذي يصرح لذوات الافعال كالنذر الذي يتعلق بفعل الحالة لا يكون حشا  
 ان وفاء الاول وذات الظلم حرام ووزان الثاني ووزان الثالث واجب ما يبين في بعضه ان  
 ان العوارض الثابتة عاين بقول سالم عن القصاص على ما يقول بعض في هذه المعاني اجابوا  
 عند القصاص ذلك فهم والله العالم بصفحة الخالفة ان هذا مسألة اخرى غير مفرضة في عبارة  
 نعم المائدة وهي الخلف على علم التعليل لا يعلم الاجابة والفرق بينهما على تقدير جرح البينة  
 انه لا ينفك الميسر راسا على الثاني فكذلك في باسحقا بهام استراط النجاشي في متن الميسر  
في على الاول فانها تنفك وتحتاج حكم قوله ما لا يوجب تنزيها من صفاء فعله ونحوه والله العالم  
القفاط مقتضى القاعدة ان يكون حلق الاخرى بالاشارة لان اشارته فانه مقام فعله  
 في جميع احوال القصاص العبارة ان بعضهم حكم بان اشارته في المصنوع تنزله كلاسفطها  
 تنزلهما منزلة الكلام وان كان قد يفتش في بعضهم صلق الكلام عليه عرفا وان شارك في جرح  
 المناسبة لمناه القوي الذي هو الحكم الى الجرح كمن لا يجمع عن قوة جدا وعاد ذكره هو القول  
 به المثل بين القدماء والمتأخرين فلا يجمع رجال العامة الواردة في حملها المشتملة على كيفية  
 في العلقاني الميسر لا يفرق بينهما على حامل المان في الحكم الذي وليس علينا في امثال المقام تعيين  
 العبد الذي في الرواية بل الما عرض عنها معي وان كان سندها صحيحا القفاط قال في نعم ولا يضاف  
 للحكم احدا الذي يحمل القصاص الا مع العذر كالمزني المان وشبهه حتى يستلزم الحكم الحاكم بعينه  
 في منزلة وكذا الرواية لا تلاءم لها بالبر من الجمع الرجال المنوعة باحد الاعذار واعلم ان

في ان حلقه خرسا

بالخلاف

بالاستحالة في العباد وفي اجاسيت الباب وكلمات الصحاح هو الحلف طائفة الاستنباط لا يجرط الحلف  
 او لا بد بان يكون الاستعفاء للمجرم طلب العفو حصل ولم يحصل لان الاستعفاء احدا للاقا  
 ما ذكرناه من حصول القول عن طائفة امتنة كثيرة وهو المراد لان الاذن في الحلف لفظا لا مفعولا  
 المحل في اذن في غيره وحلف بما جرحه القول باعتبار المجلس في المجرم يحل القصاص اما المجلس  
 ومعاين القصاص فيه واما المجلس الشخص وهو وقع فيه الخصم والذموى والمباذير من العباد هو  
 الاول يجمع فالمعتبر وقوع الحلف حصر الحاكم ام لا وعلى الثاني فالمباذير تراط للخصم وكيفية  
 ففي العباد احتمالات احدها ان يكون المقتضى وقوع الحلف فحصر الحاكم سواء كان الى اذى  
 مجلس القصاص الذموى الشخص او يكون غير ذلك في اعيان يكون الحلف في مجلس القصاص باحد الطرفين  
 حصر الحاكم ام لا وغيره الثالث ان يكون الحلف في مجلس الحكم وحصر الحاكم وهذا هو الاول  
 والرابع الاستعفاء عن الحلف في البيت لا في حصر الحاكم ولا في مجلس القصاص وتعيين احدا للاقا  
 على وجه تعيين القول احتمالا لا محتملا مشكلا في المسئلة لا مستند له في المأذنة وظنا صاحبك  
المنع وجبا كراهته وهو مشكلا لان مثل هذه العبارة الواردة في شرائط القصاص والاشارة  
 في الحلف على الكراهة كيف قد ذكر بعضهم كالشهيد في محله من هذا الحكم في اشارة الميسر التي  
 كلها على وجه الاستنباط والاروم وكيفية ان القدر الشيق من هذه العباد وامثالها هو علة  
 جاز حلف الخالف في بئس معنى عدم سقوط دعوى الميسر في الاستبداد حصر الحاكم ويبدو  
 ان يكون في محل القصاص وهذا يمكن الاستدلال عليه بتوقيف القصاص وعدم ثبوت اطلاق ال  
 الميسر باعتبار رورده في مقام تبين اصل الميزان مضافا الى القرينة المألوفة المهودية بين المسلمين  
 وعدم الاستحالة في مجلس الحكم والمراد من هذا شرط الميسر التي ينفكها الميسر وليس في ذلك  
 القاضيه فلا يبرز الاستنباط في حال الاضطرار لو كان منوطا فانه يمكن القول بصدق اعتبار  
 المباشرة مع احتماله للثبوت في قوله الاستنباط كاحصا القصاص والله العالم القفاط قد  
 ان يكتفي في الحلفان يقول والله ليس لم يفتي في ذلك يكتفي الى ان يبار اسماء الله تعالى



القامة وهل يعتبر العربيا وتبقى بالاسماء الفارسية ونحوها ثم الظاهر ان هذا عند الغد يمكن  
 ان كانا في وجه الاسم للثبات المقدسة في الفارسية وطلا في لفظ هذا على الثالث المقدسة في  
 في النظر كوننا طلاقا اربابا في الفارسية من القامة والحق في اننا طلاقا عليه  
 من قبل طلاق الكلا على كل الاثر وكما كانا فطابقا لان طلاقا بعض الاربع وعقد صلاحه ما يخص  
 الاسامي الميراثية لله والله العالم **النقطة** بعد ما عرضت بحديث بالنسبة للاجماع ان لا بد في  
 على الدعوى من ثلثه للقائه وان لا ياتي مطلقا ياتي في مقام عمل نفس الشخص الاصل والامارات  
 الثورية وانما ينحصر في البنية والتمتع ان مقتضى الاصل الاول ان يكون البنية من طلاقا  
 واليها وظيفة للمكره ولو انما نظر في المقتضى البنية على المدعي واليمين على المكره فذا رآنا  
 بين مطلقا البنية المدعي واليمين المكره او العكس فهي الاول مقتضى الاصل الثاني ونعني  
 بالاصل الاول ما هو القاعدة والقانون عند العقلاء والمنفعة عليهم طريقة والكون في جيلهم  
 في قبل المقام فان ثباتهم على مطلقا البنية من الذي يدعي خلاف الاصل وعلى تحويل النكاح  
 الميراثية عليه ولا يخفى على من يوافق قول الاصل بل ثباتهم على مقتضى مواظف للصالحين والانتفاء  
 في الفصلين المتنازعين على وجود البنية وعدمها لكن انما يفرق في طريقهم هذه في الحقيقة  
 نصب الفصل عند عدم البنية انهم ميزانا وهي اليمين وامضى ما هم عليه من مطالبهم البنية في القامة  
 والاصل اننا اذ وجدنا قول الله فاحكم بينهم بالبينة واصفة الى اسمي او قوله انما اخصه بكنية  
 بالبنات والامهات وعلمنا ان القضاء لابد من فاصل ولا يكفي في رفع الخصومة المتع على  
 طين الاصل او امانة شريعة تكفي في غير مقام رفع الخصومة حكما بقضية القانون المقر عندنا في  
 العقلاء ان لا بد ان يكون المطالب بالبينة هو المدعي واليمين هو المكره لان قوة حائز وقوة  
 قوله للصالحين من تخيل اللشوق والافعال كمنع عند العقلاء عن تخيل اليمين انهم **فان** قوله  
 البنية على المدعي واليمين على المكره يعارض قوله انما اخصه بكنية بالبنات والامهات ولما كان  
 طريقة العقلاء انه لا بد ان يتوجه اليمين الى المكره لا حال كون كافر البنية واليمين من اهل طلاقا

من المدعي

من المدعي وكون المكره من غير طلاقا المصداق الذي هو حجة شريعة كما اعترفت ان الفصل بانهم  
 على ذلك فان لم يثبت **قلت** كلامنا في الفراق غير ان القضاء سواء كان المدعي او المكره لا يكون عندنا  
 الايمان من الميراثية الميراثية وانما حمله وظيفة المدعي والاخر وظيفة للمكره لكن لا يخص وظيفة  
 وظيفة الاخر هذا ما قلنا في ارجاع البنية الى المدعي في المواظفة والمطابقة لادلة حجة البنية  
 فان الفصل يقتضي البنية نحو استعمال الدليل بحجتها الواردة في مقام حكمها على الاصل والحاصل ان  
 حجة داخلية مطلقة كحجة سنة ثانيا الميراثية لا يساعد قانون المدعي والقانون الشرع المنع لحجة  
 البنية فانما شرت لانبات ما عليه بعض الامارات الشرعية وانما نضيفه معجزة على تقدير  
 قيامها فظهر ما ذكرنا من مطالبة البنية المكره بخرج من مقتضى الاصل الاول شخصين احدهما  
 ينظر الى انشاء العقلاء والثاني ينظر الى خوفه انما اخصه بكنية بالبنات والامهات فلا بد من جماع البنية  
 المدعي وبين من النصح الميراثية الاخر وهو اليمين الى المكره فيقول ان البنية وظيفة المدعي واليمين وظيفة  
 المكره وهذا معنى كلام الله ونحو مقتضى ما في البنية فالتكليف مستند الى الرأفة الاصلية وهو ما في  
 ولا يبرح هذا الكلام الى الاستدلال في البنية على المدعي واليمين على المكره فذكر قوله للعقلاء  
 برجع اليمين في البنية الثاني في عين المكره والمدعي اليمين يتوجه على المكره فيلحق الحرف في الله  
 سيرة حتى في ضمن كمين بما حصل من الطريقين الاصل الدواعي الثانوية والمدا على الخبر  
 ان مقتضى هذا الاصل ما هو وجه اليمين في المدعي كدعوى الدم مع التوثيق في مقام المدة  
 شخصية على صدق الدعوى ونحوها ما اشتهر في قول المدعي في ابواب الفقه راجعة للامانة في  
 قامة حله الدعوى ولا يتحول مع الخوة والتمام للخلع والسلمة من الميراث او دعوى الاضاف مع  
 الايمان اية ونحو هذه المواضع او الامانة فخصه باعتبارها كدعوى الدم مع التوثيق واما  
 عن مطالبة اليمين المكره في الخروج هو ان ارجاع اليمين الى المكره كما كان لقوة جارية في  
 المتاركة للقوة في جارية باعتبار قيام الظن الزوجي والخبر على ما نزل الفرق في جانب  
 المدعي فكن ذلكا بية اليمين على وجه مطهر لان الاعتماد ليس على كرامة نوعية او شخصية



بالايد خاتم دليل علي اعتبارها فيكون مرجع ما ذكرناه في هذا شاهد الدليل البان ان الحكمه  
 معن الطل حقا و هو وجود الامارة و ما في غيرها فظا لية اليمن من المذكي ومن المذكي لا يمان  
 يكون مبالغ مثلا فكل النظام وحصول الحج والبرج والبرج والبرج وعمل الجحش عوها و هو موافق  
 الامارة القوية بجانب المذكي الوافق مشاهدا واحدا فالتا هدا اليمن ايضا موافق و هو حيا  
 المذكي و الله العالم القاسط لا يذكي اليمن و يكون ناظره الى الواقع على وجه الجزم فلو كانت ظاهرة  
 الى القاسط و كذا لان اليمن الواحدة في الادلة اليمن المطابقة للمذكي و المذكي متعلقة بالواقع  
 وايضا حال اليمن و اليمن هو احد اليمن كما في الواقع فكذا اليمن وكذا الادلة اليمن فلو كانت  
 لها فستأتم صفتا فكم يك عدم صدق الاخبار على القضية لان كان المخبر بها ناكافي  
 مطابقا للواقع فلا يذكي الادلة الدالة على مصدق المخبر كعدم قبول اليمن فستأتم العادل  
 المخبر بها ناكافي للمطابقة اذا كان الحال داخرا مع عدم وضوح فظا الى الاخبار القاضية  
 بالخبر مفع و الذي يدل على ما قلنا ان خبره معام كذا شج لا دلة لامة بالمصدقين اليمن  
 ووجه التفسير في الخصص لان الخبر المأمور الكذب ليس بمحمول لقول الخبر لان الخبر حقيقة و هو  
 او ما كان موافقا لاعتقاد المخبر و لانه المأمور بالمصدقين ليس بالاحضورا كان حاكيا و اعتقاد  
 المخبر و هو الاجود اذا تحقق ذلك فاعلم ان مقتضى القاعدة ان اليمن على الواقع نكافي او ناكافي  
 على الامارات الشرعية او اصول المصلحة لا يذكي عليها الاثر لان الحلو عليه اما النبوة  
 او النفي الظاهري او الواتين و الاول كان حلف المذكي و لانه مشترك على علمه و كون اليمن  
 المتنازع فيها المذكي ظاهرا فان كان حلف على الظاهري لم يظاير المذكي لان الدعوى على مقتضى  
 باسنتها فستأتم و اما الاشتغال الظاهري الشرطي بالعلم و ما لا يدعيه المذكي بل يدعيها  
 فيمنع من عدم علم حيل المذكي لطل ملة فائدة في الحلف على عدم كونه المذكي و كما ان  
 اليمن وان كان حلف على الواقع انما لا يمان الامارة الشرعية فهو وان نكافي الدعوى فكذلك  
 اعتبار الجزم ولو يظاير في الاخبار الذي يمان عليه و هو معقول في المقام حكم الضرر لانه

محاربي

محاربي الاصول بل الامارات الشرعية غا الماشكول مع ان الظاهر حكمه انك وان شئت قلت  
 ان العلم بالمعنى في حجة المخبر موصفا الطريقة حتى يتغير مقام الامارات و الاصول هذا بالنسبة  
 الى الحكم الوضعي واما الحكم السليفي فالظا لية اليمن لا يقول بما لم يعلم و كذا يدعي مع وضوح الحال  
 يكون منع قبح بعد من يذكي عليه من الاعتراف و نحوه و يقال على ما ذكرنا ان مقتضى القاعدة  
 بعض الروايات ايضا مثلا في علم الفصلين شاذان المروي في الحديث فانه عالم علم مطالبه اليمن في الذكر  
 بان جاحد ولا يقدر على اقامة اليمن فلو كان الاحبار يقتضون الاصل على الواقع حازر كان انما  
 المذكي على النفي ممكنا مقتضى الاصل لا يذكي الاخبار و اما ما روي عن عبد الله بن مسعود ان النبي  
 في الصديقين بين النبي وبين نفي العلم و جعلوا في الثاني اذا تعلققت بفعل اليمن فلا يقدم حوز اليمن  
 على البت مقتضى الاصول كانت اليمن مطم على البت لان تعلق الدعوى لانه كان هذا النفي حيا على  
 بعد مقتضى الاصل هذا ما يقتضيه الامارة في الالتزام و هو البان عليه مستكمل مع قطع النظر عن  
 ما روي من حوله الاخبار بمقتضى بعض الامارات لا ذلك تسليم سدا بالاعتقاد و الاثر و الشرط  
 واليمان في كتمان الاشياء كالملكية والزوجية والنسب المندلس و الطمان والنجاست و نحو هاتما  
 لا يكون احرازها الا باستعمال الاصول و الامارة بالاشكال حازر في جميع الامور التي  
 تدعي عليها الاحكام الشرعية فاليمن الاصل بالقبول بالاشكال و انظر الى احوال الخلق  
 الموصوفة بالعلم الاغامر عن بعض الاشياء الدافعية لتحقيق الخبر انما لا يمان بعض الاصول المقتضية او  
 العملي و الامارات الشرعية كالغرض و اصاله العبر لانه اذا ادعى ملكية عين في يد شخص فلا  
 رطخ احتمال حوله في ملكه فلو لم يمان في سابق الذمة لانه بالنسبة الى الايام في النكاح  
 التي يمان المذكي من تلك الايام وكذا احوال اليمن في الامارة و هو موصوف بالعلم و الاثر و الشرط  
 المانعة من الاشكال والموجبة للبرائة و اما دعوى النفس الدافعية لانه لا يمان في حيا و نكافي  
 بين المال و كذا العلم بالخبر في حيا عليه الاضافه و بعد فستأتم الاخبار اجد هذه الامور في  
 الدعوى و في مقام الاعتراف و في مقام الشهادة و في مقام الحلف و في مقام الحلف و في مقام الحلف







او عين من مستند لا يستلزمه كونه على الترتيب مع كون جميع الاول المتعلق بها في مقابلها دعوى للملك  
**والجواب** ان الدعوى لا تكون مطلقة غير مستندة اليه بل هي معلوم احتمل اسبابا على بعضها  
 معلوم الحكم عند المذكر وبعضها مشترك له لا بد وفي غير الاصل على الاصل حيث ان الترتيب ليس  
 استناد دعوى المدعي على الاحتمال استنادها الى الترتيب الذي يعلم المذكر خبرا بانها قد خرجت من الحلقه  
 وهذا القدر يكفي في اعتبار الاستصحاب ويجعل الترتيب على اخره هو كونه مرسا للدعوى بالانتماء  
 كونه كانت جارية الاعضاء عليه والاحتمال المسمى وما ذكرنا ظهر من امر جارية جارية له في ان  
 كان متعلق الدعوى بالانتماء الى الدعوى عليه علم خبريا فقد لا بد ان العلم بالانتماء في الترتيب  
 الى الاصل في الحلقه المتبقية قد عرفت ان الاستصحاب اذا كان مرسا للدعوى المدعي في الحلقه المتبقية  
 بتاويله لم يترتب عليه الاخر اتم مع العلم بالانتماء وكذا ان خرج باعتبار الخبر في حلقه البصر وانما الترتيب  
 مع الترتيب كالتصديق في شئ وغيره فلهذا لم يترتب عليه العلم في المقترنة في الحلقه ومكان العلم في  
 الاصل الثاني واليه هو الخبر المدعي على ان يترتب عليه العلم بالانتماء في الواقع او على ان يترتب عليه العلم  
 الاحاطة التامة بالواقع فان مفاد ذلك مما يصح في الاحاطة بطلا في الترتيب وكذا ظهر ان العلم  
 ما يجزئ الشهادة على جارية الترتيب وبالفكر والله العالم **النتيجة** في الخلق يلزم الحلقه على  
 القطع بطريق الاعلى في فضل الترتيب فاعلم في العلم فلو ادعى عليه ان يترتب او فتر من حلقه فتر حلقه  
 الجزم ولو ادعى عليه الترتيب بوجه البصر ما لم يدع عليه العلم في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 وكلما اراد بالمتبدي بالحق ان الحلقه على انما فعل الغير انما لا بد ان يكون على القطع والتمسك  
 او بانه انما فعل الغير ونفسه وانما فعل الغير ونفسه في الترتيب الاول بين الترتيب الثاني وقول  
 بكون الحلقه على ان العلم بكون شرط ان يترتب المدعي للمذكر والا فتر من حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 ان لا انما فعل الغير في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 ح هو علم للمذكر كالموثر مثلا وانما هو تترتب اليه فاذا حلقه على علم العلم كان الحلقه قطعية متوجه  
 بان الحلقه دائما على الترتيب وليس بوجه لان الترتيب علم الرارث شرط لترتب البصر في دعوى المال

مظهر

والانفاصل

والانفاصل دعوى العلم ليست ملاوحتة في العلم والناظر انما ساقا ان الحلقه لا بد ان تترتب البصر على  
 في العلم او دعوى المدعي بل يدعي البصر في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 انما يدعي حلقه في العلم انما كانت في دعوى العلم مع الترتيب العلم حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 النفس وانما لا يسجد فان كان بين في العلم انما كانت اصل المدعي به هو العلم لا المال فتر حلقه فتر حلقه  
 العلم وفتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 ليست بقطعية في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 الزيادة ومنها ما يتعلق بفعل الغير كالمذكر ومنها ما يتعلق بالانتماء في الواقع مع احتمال الترتيب  
 في الفعل النفس او فعل الغير لا الترتيب في حكم الاول وانما الترتيب في القسم الثالث من دعوى الترتيب  
 او ملكية البصر وخبرها من الترتيب فان استحال الترتيب في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 عورها وقد فصل في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 البصر ظاهرا من الاصل فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 غير معلوم من التعلق بفعل الغير لا حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 في الاصل طال ارجح حيث قلنا ان الترتيب في البصر لا يستلزمه العلم بالانتماء في حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 بانتمائه الى ما عرفت في غير الاستصحاب فان مثله لا يجزئ في المقام انما لا بد ان يكون في حلقه فتر حلقه  
 حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 والامتناع الثاني في الاحتمال استناد الاحتمال اليه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 مقتضى الاستصحاب الثاني في الاحتمال استناد الاحتمال اليه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 يعلم من الترتيب فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه  
 بانتمائه الى الدعوى في الاحتمال الثاني لا يستلزمه العلم بالانتماء في حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه فتر حلقه



لا حاجة الى دفع العلم

**فان قلت** قضية القاعدة ولربعد تسليم هذه المقدمة ان حيز الحلف التي تقتضي الاستصحابية  
مصادمتها مع دعوى المدعي اي علم حيز الحلف التي لان الشك في الشرط يوجب الغلط في الشرط فاما  
احتمل المنكر كون احالة علم حيز الحلف الذي انكر عليه معضا لدعوى المدعي بخبر الحلف التي لا شرط  
ذلك لعدم كونه معضا لها **قلت** انا انكر المنكر الاشتغال بظن احواله من عدم وهو ممكن ولو سلمنا  
لا انا اصل المدعي المتنازع فيه وقبحه قبل الدعوى فاسترح حازم بعد الاشتغال به وقد اصابنا بوجه  
الحلف التي عليه ولو فرض العلم فيها اننا علمنا اننا علمنا بعض الاحتمالات التي لا اصل فيها في  
مطالبة الحلف التي المنكر عدم احواله بسبب الحلف التي التي استنادا الى دعوى في هذا العلم لا يعلم اننا علمنا  
علمنا وحدها انما علمنا الحلف الظاهرة والحلف التي كارتها ولا حازم استنادا الى الدعوى التي انكر  
السبب المستلزم لاستنادها الى سبب يقتضي الحلف التي في اول الحلف للشرط الذي عبرناه في الحلف يقتضي  
الاستصحاب ان عدم كونه معضا للدعوى لم يثبت ركعات العلم على حلاله على طريقة المقترحة  
قاعدة الاعتماد على الاصول والامارات في اصداره الجزئية واميتا رتبة في التفتيش قضية  
القاعدة الثانية من ان العوام والخواص حيز الحلف التي تقتضي الاصل لا يخرج من حيزها العلم  
القصير يكون الاصل المتدبر عليه معضا للدعوى فاما في الشك في ذلك فربما يثبت القاعدة  
فتم ولان ذلك الاصل يقتضي كونه حازما نقابا جميع الاسباب سواء كان فعلا نفسه او فعلا غيره  
وعلمنا اجالا بانكاله في نفقته من الاسباب على الاستصحابا لا يمنع عن الحكم بقضية ذلك الاصل الجزوي  
وهو الا خلاف على نحو البت لان تسليم جميع الاسباب يقتضي ما يتصل بافعال من الاسباب اي  
هو ان نفق ما يرجع الى فعل من الاسباب يمكن في مطالبة الحلف التي والاعمال بالاجمال على الاستناد  
الى الاستصحاب ونفي بعض الاعمال وجوبه ما يتصل بفعل نفسه وعكس العلم بما يمنع عن الحلف التي  
في مقابل ذلك الا حازم يقتضي له **وقضية المسئلة** ان المنكر في الاشياء المنزوعة الذي علمنا  
هو العلم بعد الاسباب انما ان لم يعلم باستناده في نفقته الى الاستصحابا لا يتيقن فيها فلا انما  
وكونه بمنزلة على البت لان العلم بمنزلة على البت سواء كان فعلا نفسه او فعلا غيره وان علمنا انه

انكل

انظر في نفق البعض الى الاستصحاب فان علمنا ان ذلك البعض لا يرجع الى فعل نفسه وانما علمنا نفسه ما يرجع الى  
فعله الاسباب كعلمنا استنادا اليه فيكون بمنزلة على حوالا التي لا انكاله من غير ان يثبت استنادا  
المدعي الى فعل غيره الذي اعقد المنكر في نفسه بالاصل وقضية تطابق الدعوى باليمين احراز كونه  
للدعوى راجعة الى فعله فحق يقتصر على فعلها بالحلف القطعي والافتقار للقاعدة اما العلم اننا  
وهذه الصيغة ذكر السبب المجمع بين حلفين احدهما القطعي لاحتمال استنادها الى فعل نفسه الذي في  
علم المنكر بعد وقايتها بالحلف على نفق العلم بوجود ما يرجع الى فعل غيره الاسباب لاننا نقول ان العلم اننا  
بالفصل على حوله صدقة الدليل عليه وكون دعوى اصل التيقن ودعوى صحة واسم المجمع بين الحلفين  
مقتضى الحلف على نفق فعل الغير مشروطا بدعائه المدعي خبره التيقن للعلم اليقيني واسم المدعي حازم  
غير معلوم فضلا عن الشرط المزبور مع امكان ان يثبت ان الحلف على علم التيقن بخلاف الحلف التي  
على علم الاسباب التي يعلم بانها علمنا وعلى نفق العلم بالاسباب التي يثبت في حيزها هذا ان علمنا  
بان السبب المجمع بالاصل يرجع الى فعله نفسه وان علمنا التيقن الى فعل نفسه فيها المقترحة  
وانه ليس مقام الحلف التيقن وانما حلفا يثبت مع علمنا بالحال لا يتيقن بل باليمين الى المدعي بناء على  
ما مضى في مسئلة لا ادري على الحالات المذكورة بانها وان جعل الحال هذه الحجة فاعلم  
الاجمال باستناد المنكر في بعض الاسباب الى مدعيه فله فضل غيره الى الاستصحابا فنقول ايتم  
وظيفة الحلف القطعي لما ذكرنا من الجزوي على مقتضى ذلك الاسباب العلم بانها من جميع الاسباب التي  
مما قبل نفسه مع عكس معلومية الصاروخ هذا ما لا يثبت في اللفظ الواقع في مقابل اللفظ  
اخر المزور وبما احتال يكون على يقين بهما فالظن الاخر وبما احتال الصاروخا ولا مستندا الحكم  
من عدم صلاحية المرفوع ومثله الكلام فيما مضى فان معلومية استناد المنكر ونفي بعض  
الاسباب الى الاستصحابا مع دورا من بين ان يرجع الى فعل نفسه فيمنع عن الحلف لا يرجع الى فعله  
ويكون فعلا نفسه معلوم العلم فلا يثبت في المانع عن الاحتمال يقتضي ذلك الا حازم  
وهو عكس الاستناد في نفق فعل نفسه الى الاستصحابا فتران ما لا ريبان من حيزه في الاخبار







للاصل لان الجاهل مع عدم قيام الحجة على عدم صحة عيني ما يفرض تحليف نفسه وانما يتخلف على  
 عند العلم لا حراز جهله وبعبارة اخبار ما عدم الشك لم يدرى الكذب على هذا الوجه الاكفاء في سلة  
 لا ادرى على غير علم كما سمعت من بعض متا غيا بل العلم يعني على هذا القول ولا يتم على ما هو  
 الاقوال في المسئلة لا يخفى وما ينبغي على القول المزبور انه الذي لو اعترف بحمل المدعي عليه سقط  
 اليقين اساسا واختر قطع الخصم في اقامة البينة لان اليقين على العلم اذا كانت فائدة ترا حزن  
 جهل المدعي عليه لعدم صلاحية كونه مينا الفصل العنوي الناظر في الواقع فبا عترة ان المتك  
 بالجهل لا ينبغي ان يشك ان الحال بالحلف يتفق عليه انهم سماع قيام البينة بعد يمين المتك  
 يحلف على نفي الواقع حتى نذهب عن المدعي كما في الدلالة بل على نفي العلم ولا مانع به عدم علمه  
 وشيوت الحق بالبينة وغير ذلك من الفرق والرا حصة الى اللغة والعرف بين اليقين البينة وبين نفي  
 العلم كما سياتي الكلام فيها انهم قد يقدرون ان يفتق هذا القول عدم حازمه اليقين الى المدعي  
 اية لان يمين المدعي لا بد ان تكون لاثبات الحق وهذه اليمين مستقلة بالعبارة والواقع وينفع  
 مع الملازمة ان اليمين المرددة لا بد ان تكون على اثبات نفي وانما متى الاصل على الحق العلم و  
 لذا ورد الوارد اليمين الى المدعي حلف على الواقع وقالها ما هو المحتار بعد خاصة حال  
 او كذا وهو الذي ذكره في السابعة المتأخر التفصيل في النفي يعني نفي الضمير وفعل النفي يعني  
 الاصل البينة البينة على الواقع وفي الثاني يكون على نفي العلم ورجع الى ملاحظة العلم البينة  
 التالي كما يصرح به كلامه من الاصح المنع من ذلك الملة التفصيل المزبور كما حلت  
 وفا فالنفي على الشك لان العلم بفعل القس هو اعد ما لا يبرهن بطله وفعل النفي فان العلم  
 بغيره على المامعة والحق بغيره العلم فاعلم العلم في هذا النوع غير لعدم الحق واقضا ولذا  
 لو اعترف المدعي بعدم العلم سقط دعواه ويتوقف على اقامة البينة حتى لا تشهد في عقد اواجي  
 عليه بمرت مورثة سمعت في موضع السماع فاولا انك حلف على نفي العلم ان ادعاه عليه كما يحلف  
 على نفي نفسه وانما لا يوجب الحلف على البينة كونه اطلاق الوارد على ذلك وجعل الفرق بين

باب على مسدود

حضره وغيره عند الموت المدعي والاصحاب على الاول انهم كلاس قد ومنه الاخبار الاخرى على  
 ملاحظة القصد الحسن لان صف موت الغائبة غالبا فيقيد به العلم ان يمين القائل على ما حلف  
 المرزوقان فعل النفي في غائبا فيه العلم فيقيد به العلم ان يمين القائل على ما حلف  
 فوج كالحال كالاتلاف في حال النور فان العلم بهذا النوع متعدد وكيف كان فالفصل المتبقي هو العلم  
 والادلة عليه بعد الكلمة المتبادر اليها ما يظهر من حجة الروايات منها قليل علم مطالبة البينة  
 ذلك بان لا ينافي على اقامة البينة على الحجة في رواية فضل بن شاذان التقدمة لان الشهاد  
 اليمين منها روايات فيكون كانهما اخبارا حجتا بالواقع فتعليق علم البينة بعد انما على النفي  
 يدل على عدم اعتبار نفي اليمين بنفي الواقع اذ كان مقدما وصغره كقوله فعل الغير **اقول**  
 لا يقتضيه التعليل عند اعتبار تحقق اليمين بنفي الواقع اذ كان تعلقه بالنفي الواضح من سؤالي  
 في هذا الفرض وضال الغير يكون ظهور التعليل دلالة على حجة عن طو امر اقتضت اعتبار تعلقه بالواقع  
 من المسئلة **انا نقول** ان الشهادة والاخبارات المتعلقة بفعل الغير فيقيد به العلم البينة  
 بها علم هو ودعا وبذلك ان التعليل قد سئل ان المدول مطالبة البينة من المتك المكر الى يمينه و  
 فليلا احد الصدين بالعلمة المشتركة بينه وبين الضد الاخر فيمكن ان المناط الاخبارات  
 التي في فعل القس لم ينع التعليل المزبور للاختصاص من اقامة البينة لبرائته في اليمين على نفي  
 فعل القس بغيره فلا بد من رجوع التعليل الى الاخبار المتعلقة بنفي فعل الغير لان يمين هذا الشخص  
 من حيا يمين المدعي عليه الا على العدل عن البينة اليها بالتعليل المذكور يمين نفي العلم بل هذا  
 انه لان ظهور التعليل في العمى اقوى من اليمين في اليمين البينة الناظر في النفي الواقع في  
 تصد لا يخفى لان اليمين المذكور في الرواية خطا على حدة ما يروى روايات كالصريح في اليمين  
 الناظر في الواقع كيف يعارض ظهورها ظهور التعليل في الموضوع مع امكان منع ظهوره على  
 كون اصل الشهادة من الاخبارات الناظرة الى خصوص نفي النفي الواقع وما ذكرنا فيظهر  
 فاما القول بان لا يدرى فان التعليل لا يجري فيه اية فلا ان مقتضاه سقوط الحلف عنه



لغيره في حقله ان ينفذ الشهاده على الذي ليس له امر او عينا بارعا بالمالدار على غيره فقد ومن ان  
 انقضاء الطبع فيما يتعلق بنقل الشهاده يكون من صوره يكون الشخص عاقل العقل وهو لا يصح  
 له ان ينفذ في حقله فقد هذه قضيه القليل من طوط الخلفه في نقل الشهاده  
 لكنه لا يدل على الانقضاء بالخلاف على نقل العلم بل مقتضى القاعدة بعد سقوط الخلفه حتى يبين ان الذي  
 المدعي هو له عليه في حقله فقد الاخرى يبين في العلم انما يتنازع في الخلفه بعد مقتضى  
 ان لا يثبت النكران الخلفه بمقتضى قوله البينه على المدعي واليمين على المدعي عليه فان قلت البينه  
 هو اليمين على نحو البينه كما مر من مر فاذ خرج مورد دعوى صاحبه الخلفه التي دخلت تحت قوله او يثبت  
 ودعوى خصمه عدم البينه على المدعي كما مر فقد يستكشف من الظاهر ان عدم العلم  
 بفعل الزعم انما يترتب على عدم الواقع في الخلفه على نقل العلم به خلفه جزمي ولو سلمنا فلا يلزم تخصيص  
 في العلم بالزعم فانهم مضى الروايه الوارده في الزعم وفيها مضى بان الوارث خلفه على نقل العلم  
 بما ادعى على المورث وسلفا روايه الخصم الوارده في حقل الشهاده بمقتضى البينه على احتمال  
 كون البينه وانما يجوز على البينه والامام بما تاملنا انما يبين ما في هذه خلفه على انما  
 ملكه وجب الاستدلال ان الخلفه على دخولها في الزعم في اليد في ملكه مع فرض احتمال البينه التي  
 تلقى منها غير الخصم يرجع الى الخلفه على نقل العلم ان احتمال كون ذلك البينه صاصبه او غيرها  
 في الاحتمالات الخلفه لا اصول لا بد منه في الخلفه التي على ان لا حقيقه البينه على المكتسبه  
 حكم الامام في حقله الخلفه على ان الخلفه على نقل العلم انما يبين عن العلم امر جائز فان قلت مقتضى  
 الروايه يجوز الاعتقاد على الاصول في الخلفه في ان هذا الملاك انما على الذي عليه خلفه على نقل  
 في العلم بفعل الغير في حقله الخلفه فقد الخلفه التي على نقل العلم بالاطلاق على نقل العلم  
 مع وضع الحال ان علم انه امتد في حقله الخلفه على الاصل فلا فرق بين قوله والله لا علم لنا  
 قد عي و بين قوله والله ليس ما ندعيه حقا مع العلم بانه اعتقد في نقل الدعوى على الاستصحاب  
 وهكذا حال الخلفه على ما عرفت على نقل العلم بالملكه للحاصل من الشراء من ذي اليد الا ان الاصل

ان في دلالتها على الذي نظر ان حجة كون الخلفه التي تستدل الى الاستصحاب لا يدل على الكفاية بجمع وضع العلم  
 والحاصل ان مدلول الروايه انه يجوز للشخص الاعتقاد في نقل العلم بالملك او بالزعم او بالخلفه بصوره البينه  
 فيما بين وبين الله والدين في حقله الخلفه على نقل العلم بفعل الغير على تفسيره مقتضى الاستصحاب مع وضع  
 الحال في مقام الدعوى على الخلفه البينه الغير المستند ظاهر الاستصحاب معناه في الروايه والاستصحاب في  
 من حيث كون الحكم في حقله عليه من حوائج الشهاده على الملك بمقتضى الخلفه قول الآخر واخرى ثبوت  
 الفرق بين البينه والمقيد عليه لان عدم دلالة البينه على الملك لا يثبت في بيته الا انما على البينه البينه  
 ان يمكن كون البينه بذكر او بملكون مقتضى احاطة في البينه في الدعوى والشراء الواقعي صحيح الشراء و  
 انتقال العين الى المشتري في عدم حوائج الشهاده على الملك بمقتضى البينه بحجج الخلفه على المكتسبه بعد الشراء من  
 المشتري يرجع الى البينه المعاني الذي علمه عند الامام ثم ان يبين في العلم على ما صلته للدعوى  
 بمقتضى حوائج البينه كالبينه على حوائج البينه او حوائج البينه الدعوى وانقطاع البينه الفعلية ومقتضى  
 الاحتمال ان حوائج البينه في العلم على حوائج البينه بالانقضاء من نقل البينه وتبين عليها السقوط  
 الثاني الدعوى بالدين بمقتضى المدعي على حجة لو اقام البينه وجوز المقاصه البينه ولا يجوز لمقتضى حكم  
 المستند اليها الزعم في ذلك تمام مقتضى في معنى التكرارها وامامها الاول فمقتضى انها مشاكره للبينه  
 البينه في جميع الاحكام فلا تسع البينه بعد حوائج البينه المقاصه ولا تقتضي علم الزعم في ذلك الاول  
 فمقتضى هذا القيد بين الاحكام الزعمية فالبنينه تسع كغيرها في النسبة الى البينه  
 الاستظهار ان الزعم في علم سماع البينه بين التكرارها ملكية لها وهي لا تكون ملكية لغيرها  
 بين يستدعي في العلم والعلم بالبينه القائمة على الواقع ودعوى ان قضيه كون الشراء من الله  
 سقوط الدعوى بعدها راسا بحيث لا تسع اقامه البينه بعدها منوعة لان الماط في سقوطه  
 راسا وسقوط اعتبار البينه في مقتضى البينه في الميراث الذي فصلت الدعوى والمطاع  
 الثاني في الاصل ان البينه بعد اليقين بالزعمه صوره حجة لوقول بانها كالتكرار فلو خلف ذلك  
 بعد ما حكمه على شرائه الدار المتنازع فيها مثلا فمقتضى كونها ملكه البينه على انتقالها الى غيره

تقيد







هذه الصفات لا يعترف بجعلها مدعى بان شئ الاغراض لا يتصور في الخلق ضرورة مساعدة  
 المدعى في عدم العلم فكيف يختلف عليه والاستغناء على في الواقع اية لا سبيل لكونه الذي يختلف  
 بفعل الغير فعلى الاول يثبت المدعى هو لا حلا ولا رها **فان قلت** ما يدل على انحصار العلم  
 عليه في الثلاثة هو لا يحتمل ان اذ كان وظيفة المدعى عليه العلم بالثلاثة فلا يجوز ان اذ كان  
 وظيفة المدعى على في العلم **قلنا** بعد اعتراف ان المدعى على في العلم بثلاثة الميعن البينة في فعل الغير  
 جرى فيه حكم الميعن البينة حرفا فمفهوم هذه حال الالة **واقنا** علمه ان لا يحتمل ظهورها  
 اشراط دعوى العلم وانما هو مقتضى الدعوى مع التعرض لدعوى العلم لكان لها علم بالثلاثة في الخارج  
 ضرورة الجدل في دعوى الالة المشار اليها العلم او الظن بعد سقوط علمه على ذلك من غير ما دل  
 على الاقتناع من الوارد في دعوى المدعى على في العلم فانه من اعادة ما صرح به من اشراط وقطع  
 العلم لا المعنى الذي منها به والحاصل ان ظهور الالة في دعوى المدعى على في العلم بالثلاثة لا يحتمل  
 كما قد يصار اليه في ظهور العلم اذا لم يقطر منها ما هو جلي يخرج عن غرض الالة وعن  
 لما نظرنا الى عدم ثبوت الدليل الخارج في ايديهم وعلمنا انهم انهم لا يثبتون ظهور دعوى العلم لاجل  
 تعديلي على علمنا ان مقصود ما ثبت في العلم فضلا عما عليه عند العامة وهو خارج  
 صلا لا اعتراف من المدعى على في العلم مع ما في الدعوى من هذا مضانا الى ما استفتت بعض القراء في  
 كلامهم عليها ذكرنا حيث يفرعون على اشراط دعوى العلم انه لو ساعده المدعى على عدم العلم  
 بل ان لا ادعى ان علمه فانه وانظر لتمام الكلام فيما سجد الله العالم **انما** في كل حال  
 في فرع وصي تكون الخلف على البينة في العلم من دعوى خلاف البينة زورا او بتورثها  
 دعوى جنابة السبل في الميعن البينة في العلم المذكورة في كذا الاشياء والاطراف في المسئلة الاولى  
 الخالق بفعل النفس بل هو وضع ذلك ان اطلاق البينة فانه يكونه في قصير المالات في  
 القفظ اخرى لا غير قصير المدعى في الصوم الاخير غير مسمى فلا بد من فرض الكلام في وضع  
 القصير فان ادعى عليه القصير واكثر وهذا الاشكال اية في كون الدعوى متعلقة بها

بفعل

بفعل النفس بحال ان كان اصل التغير الذي هو سبب في العلم مسلما كان الاختلاف في  
 التلاف في حال ان كان التلاف فعل غير المدعى عليه فيكون البينة لازمة لها لا يرجع لفعل  
 النفس عليه فليكن الخلاف على في العلم لكونه فعل الغير والمناط الذي تميز البينة الغلبة انما هي ان الغلبة  
 اذ كان هو الموجب لبقوط الخلف في فعل الغير الذي يصدر من المكلف الذي لم يمتثل له ان يكون  
 كات في مطلق فعل الغير بل غير الفعل البينة من الغير الخارجية التي في الضمان كالمخرج والمحال ان  
 البينة حيث كونها ان لا صادرة من البينة لا تستمع دعواه وانما تستمع دعواه حيث يكونه وصلا في  
 في انحصار فعل الشخص بكونه سببا للضمان ولا يلزم في فعل الدعوى بفعل النفس علمه في خلية امر  
 خارج فعل النفس واللام مع دعواه اية لان البينة الصحيحة في فعل الاجاب المدعى على في العلم  
 ما هو بينة لا ترجع اليه العلم لا يكون السمع علمه او صودره او مذهبها او غيرها من الاوصاف التي هي  
 في السمع منها تستمع دعواه من افعالها والحاصل ان المدعى ان اذ كان امر به في الفعل النفس فانه اذ  
 او ملحقا كان امر به في دعوى فعل النفس ولا يلزم في كون هذه الدار رجوعه لفعل النفس عليه  
 تمامه **فان قلت** قضيت رواية العلم الخالق المقام فهو بفعل الغير لكان يصلي عليه في جميع  
 الى فعل النفس في الجملة لان دعوى الفعل المشتغل علمها الزايدة يقتضي سقوط الاحوال التي حيث  
 يرجع الى امر به في الدعوى عليه **قلت** قد عرفت ان الغرض من الالة وان النسبة بينه وبين  
 ما هو من الخلف على في العلم غير من وجه فقد استبعد العلم بالنفس في الخلف على في العلم في نفسه  
 مع وجود البينة وقد يتجهان والحاصل ان الغرض من البينة في الخارج في غير ما اسلفنا ذكره لظفر على  
 البينة لتمامها فان علم المدعى سببا لا استغناء المدعى عليه او ثبوت حق عليه او غيره  
 وما سطر في فعل الغير حق في الامر التي تصير ايضا فعل النفس بالسبب فلا ان ليس في البينة  
 الاطلاق او عموم ولا استغناء فاسقط الخلف البينة في الدعوى في جميع ما في الباب من الضمان وكما  
 انما ليس فيها الاطلاق فيصير البينة في كل ما هو خارج عن فعل النفس وكذا لو كان المدعى بالغير  
 راجع لفعل فعل كان الخلف على السابقة مثل دعوى وجود الحركة للميت او دعوى موت مولا



او دعوى جرح بالبرهان على المدعى عليه في ذلك الحاصل ان المدعى عليه في العلم  
 كون المدعى فضلا لصلته فضلا مؤثرا في فضل المدعى الوصية بالشرع لا تقا رعا خلافا لاصل على  
 الفقد للمحقق ومن هذا علم ان لو كانت الشهادة من جهة التعلق بكونه فضلا للمدعى او فضلا للمدعى اليه  
 ايجز على البت واما المسئلة الثانية فالظاهر ان دعوى متعلقة بغيرها قبل الفراغ من العمل  
 فضلا للسبب الاول فلا يستقلان غير ان يرجع الى فضل المدعى فانما اوصفت وعقد ثبوت الذمة  
 للعد او شوقها لا لمحلية له وكذا لا خلاف صادر في المدعى عليه المدعى عليه في ثبوت  
 ومنه يكونه خاتمة حاشية على سنده وهذا لا بد منه وكل مقام يكون الدعوى متعلقة بغيرها  
 اذ لو لا غير فضل المدعى في ثبوت حق على المدعى عليه لم توجب الدعوى لهذا الشرط في مقام التعلق  
 على التبع لولا احدهما يتعلق حق على الوارد ففعل العد مثل المدعى في ثبوت كونه كل  
 منها حاصل لمؤثرا في ثبوت حق على المدعى عليه وغاية الامر ان على تقدير ثبوت الذمة للعد  
 توجب الدعوى على السيد فضل العد كعدم توجبها في الدعوى على البت مع عدم اجتماع شرط  
 اشتغال فتمت الوارد و ثبوت حق عليه واما ما للمالم الفاظ في رفع التوجه اليه على الوارد  
 مالم يدع عليه العلم بغير الوارد والعلم بالحق وان ذلك في نفسه مالا لولا ساعد المدعى على عدم احكام  
 الامور ان توجب ومثله قال في عقد ما للتوجه اليه على الوارد مالم يدع عليه بغير موثرة  
 ويحضر وان تولى الا في ذلك فالحاصل المدعى بجهل الوارد باحد علم بوجه عليه حق وقد اصاب  
 كاللأن المدعى على تقدير الاعتراض بجهل المدعى بالحق او الوارد سقط الدعوى باسما على ان الدعوى من  
 التبع لغير الدعوى التي لا يمتنع الخوا في غير ان كان حينا ان الدعوى مع حق بالبينه لا افتاد  
 فلا بد من قبل العلم على عدم سماع الدعوى بوجه في البينة فيكون المردع من توجه الدعوى  
 في البت او على وجه الحق كما في عدم توجهها او علم بغيره في علمه بغيره ما بعد البينة لا  
 ضرر في ذلك لان افعال هذه بغيره بغيره في علمه ان كان الحق حيل من شرط توجه اليه دعوى  
 اصل التركة في يد الوارد لا دعوى عليها بناء على عطف قوله وانك على العلم بالوالت كالحاصل

فعلك توجب المدعى على المدعى  
 مالم يدع عليه العلم

ضمير

تج

حصولا بعد اخلطة ما يصح من هذا فلا يكون حلفا لو اشرط على التركة لانيان يكون بغيره انقض  
 والبت مع ان دعوى التركة من شرط ان اصل المدعى على الوارد على التوجه اليه اذ لو لم يدعها وقتها  
 لم يجرها او مثله عبارة عقد في محض حيث خرج المدعى لسلام بجهل الوارد في احد المردف استوجبه  
 الحق مع ان مرحلة الامور المردفة دعوى البتة لا فانه اذ اراد الحق اليه اعجز حيله ودعوى التركة  
 او دعوى العلم به لشرائط التوجه لان دعوى اصل التركة من شرط ان المدعى لا يشرط في وجهه  
 الا ان يشرط سماع الدعوى شرط لتوجه اليه ابقه ودعوى العلم به البتة في مقام الدعوى والذمة  
 اليه اذ لو اشرط المدعى بجهل الوارد بالتركة والذمة بالبينه ثم ادعى عليه العلم بالحق توجه اليه ايضا  
 وتسم في وجه التوجه في علمه حيث ذكر في شرط توجه اليه لالوارث دعوى المدعى موت الوارد  
 ويجهل التركة وكذا ذكر في شرط سماع الدعوى دعوى المدعى علم الوارد والحاصل ان اخل هذه  
 المسألة في كلامهم كقولهم فلا بد من عطف المدعى على ظاهرهما بعد النظر بما هو المراد الوارد في  
 كذا كذا كذا في الفاظ السابق ان طه هذه العبارة وان كان شوطه دعوى العلم فلا توجه اليه  
 مع عدم الدعوى كالمخرج من بعض من اخرج في الان متضمنه انما التصديق سقط هذا الشرط بالنسبة  
 الى وجود كون المراد الاخر اذ في صورة لقراءة المدعى بجهل الوارد وذكرنا ان بعض المدعى عليه ونريد  
 هنا ونقول ان قضية الادلة القائمة ان كل مدعى عليه اليه او اليه مطلقا له حلفا ويرد ومثله قوله  
 البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه فالوارث لا بد له من الحلف والرد على المدعى عليه العلم لا  
 خرج صورة اعتراض المدعى بجهل عدم فائدة الحلف هنا لان حكمه فشرع الحلف كونه شفا الخوا في  
 وامارة لغيره وبعد مساعدة المدعى لجهل المدعى عليه لم يثبت عليه التعلق ولا يفي ولا لا يفعل  
 كون الحلف على العلم امانة الى الخوا وقد وجب عدم الحلف في صورة الاعتراض بان الحلف امانة  
 لدعوى العلم بحيث لا دعوى ولا حلف وهذا معنى على كون من في العلم مشروعه لاحل فضل دعوى  
 العلم لا دعوى الخوا وقد ذكرنا ان افساده واما الأدلة الخاصة من طائفة مطلقه ان  
 ليس فيها استدلالا بغيره على شرعية يمين في العلم في فعل الغير مثل رواية الله الله المعلقة ومثله



الذين شملوا في النص المار في الدنيا فينبغي ان يكون العلم الذي يمتنع لظهوره او يدعى ويوصف في غير  
 القام بغيره على الاستدلال الذي وانه لا يصح للماصية ان يكون العلم الذي يمتنع لظهوره او يدعى ويوصف في غير  
 بالذات فيجب المدعى عليه فان حلف فلا حلف وان لم يحلف فليس له ان كان المطلق بالجوهر ثبات  
 فاقب عليه البينة في المدعى اليه باقائه الذي لا يخلو لثبوت ثبات ذلك وان حلف له عليه فان  
 حلف فلا حلف له الى ان قال فان ادعى ولا بينة فلا حلف له الحديث وحده الذي لا يخلو لثبوت ثبات ذلك وان حلف له عليه فان  
 ان قد اجتمع فيه كهيئة تحرير الدعوى على المحكي وكيفية تحرير الدعوى على الميت مع اخذ الكيفيتين فلو  
 الدعوى على الميت لها كيفية متباينة كما على تقدير ان ادعى المدعى العلم كان الواجب البينة عليها لا بينة  
 ملحق به هي الدعوى على بنية ومودة الزاوية الدعوى مع البينة ولا يقال ان دعوى العلم شرط في الثاني  
 اية بل ان كان المدعى بنية فاذ لم تجز العلم لم تنفع دعواه سواء كان شاكا او مضافا فبذلك العلم  
 لا انما هو اتيام البينة عليه انما هو بعد تحرير الدعوى على الميت كهيئة متباينة كهيئة تحريرها  
 على المحكي فاقم الثاني ان قوله والا فلا حلف له نظامه على الاطلاق اذ لو ادعى المدعى علم الوارث  
 واستخلفه ونكح الحلفا ورده وحلف المدعى للبينة عليه التي فلا بد من تفيد اطلاقه بال  
 على ثبوت التي بعد قول الوارث من الحلف في اطلاق اية التفيد وهي التي تعدل على علم خلاص  
 المكر لا بالحلف مع عدم البينة الوافية بقبول ثبوت الحق بالثبوت من الحلف مع سواء كان مع  
 دعوى المدعى العلم الا ولا ريب ان اطلاق المفيد حكم على اطلاق المطلق فلا يقال ان قوله لا حلف  
 عام او مطلق خرج عن مقتضى قول الوارث من الحلف مع دعوى العلم وامام عدم دعواه فلا بد  
 على من حلفها عنها بل خفية لئلا لا البناء على ثبوت الحق وهو مقتضى اعتداد دعوى العلم بغير الظاهر  
 ان يبين في العلم بفعل الغير خصة للغير فيقول له الحلف بالحق اذا كان عالما بالواقع ويحرم  
 وهل يحرم الحلف على الذي الظاهر ان حلفه على نفي فعل الغير بمقتضى الاستصحاب امتلاكه لا بد من  
 الحلف على نفي الواقع جزا او على نفي العلم وحقق ان الحلف على علم العلم نفي الحلف على حقه ان  
 انما لا يصح على العلم بغيرها واحده من الاقتصار في الخروج عن اية كون الحلف على البينة على التقيد

المحقق وهو الحلف على العلم والله العالم **الفاط** قال فيجوز ان ادعى على العبد فغيره بولاه وبنيت  
 في ذلك دعوى المال التجارية والارباب الغنم في هذا الحكي وبطلان دعوى المدعى عليه هو العبد فاضل  
 معه ما جاء مع المدعى عليه من حجب السؤال في الارقار والافكار والحلف ان لم يرد له في تلك  
 الدعوى ولكن الغنم بولاه فان ثبت على العبد حجب مقتضى ميزان القضاء فان كان انزه رجع الى العبد  
 عاجلا على حجب بنية لو كان حجابات عليه من الحجب فبطلان المدعى عليه ان الموضح يقع طرفا للمدعى  
 والمخاض من حجب الحكي فان ظهر ذلك لغيره ان الذي مضى به المدعى على العبد حجب مقتضى  
 فبطلان المدعى على المولى مع العلم ان العبد المدعى من اقامته الحكي عليه وطرح النزاع مع المدعى الزاوية  
 اذا اقيم العبد حجب من مدعى المولى الحق لا لارائه لاشق على العبد عاجلا واما الحق الذي ادعى  
 على العبد المال والغنم على المولى انما هو ذلك الحق المولى فعلا او نافي فموجب كون المصاعفة  
 عند تمامه كما في هذه العبارة فيسقط حجب ما في الاستسكان على العباد او كلمة **الفاط** لا استسكان ولا  
 خلاف في علم سماع الدعوى في الحدود مجرد كذا البينة لا ان كان يتوجه الحلف على الحقيقة كما  
 لا يتوجه الحلف لا يتوجه الدعوى في مقتضى الحلف على ما شرعنا في ثبوت الحق حجبها مضافا الى  
 الحق الاعتراف بالحق المستفيض من الاخبار ولا حلف المكرها لا طائفة حجب لان فائدة الحلف لا في  
 البينة هو التفتي المحلول وهو المدعى بذلك الحلف فانها هي الله تعالى كذا في حق الله الحلف  
 والاصرار على الحقين فان كان حق الادعى حق المالك كالتربية فيما في كذا مقتضاها وان كان حقا  
 غيرا كما حصل كالقذف حتى يسمع الادعى بلامية وجهان او فذلك واطلاق دلالة القضاء فيه  
 المصاعف والله العالم **الفاط** قد عرفت عدم سماع الدعوى مجردة عن البينة في غير حوائجها وقد  
 حلف من المدعى الابال بنية وعدم خلاص المكر لا باليمين فاعلم ان حوائج حجب عند التفتي  
 فقد سماع الدعوى مجردة عن البينة واما مع البينة بدورها اية وقد تخلص المكر لا باليمين  
 وهذه الواجبة كثيرة فثبت الحكم في كل واحد منها بالابال على اجماع دعواه واحصاها خارج حجبها  
 استطلاعة القام في باب واحد لا صاحب اية تلك الموارد غير ان ما سقط فيه مطالبة البينة



في المدي منها مستند الى وجود المانع في تكليف المدي بالبينة كتحقيق الحق في بعضها مستند الى وجود  
 الاصل الذي في جانب المذكر وفي جانب المدعي بعضها مستند الى الاربع في الاول على ان يكون  
 مدي المدعي بالاثبات فان اقامته البينة عليه غاليا مستند او مضطربا من افعالها في دعواه عليها  
 صناع الحق غالباً ودعوى المدعي التلف لا تكليف الاثبات بالبينة في دعوى التلف غير المتعدد  
 وغیر الناس في قول الودائع فهو المانع من المانع فخص الاصل الذي عليه بناء العقل في مطالبة  
 المخرج المدعي من الثاني دعوى الدخول في الخلقة والقيام الاخلاق وانتهاء الموانع فان اصله عند  
 الدخول في التصاروت مبالغة المدعي على مدعية وهو من مبالغة الطرافة الى العادة فاش  
 المنكر في قوة الجواب مقطوعة كغير البينة والآخر قد يتحول مدي المدعي والوثيق بمسئلة ان القوة  
 في جانب المدعي لان الامارة على صدق كونها في الحق حيث مطالبة البينة في دعوى  
 المدي المدعي فظن لصانع المدي بل صرح بهذه المصلحة في حديث ان الله حكم في ما لكم على  
 ما حكم في اموالكم لان الامام قد علم ان الكفاة باليمين في المنكر بانه وجب لصانع الدعا  
 لكن المصالح الموحدة في المصالح لم تلبس على مطرقة حتى ينعاني الفهم المشبهة بل لها هو على  
 الحكمة التي لا تقدر على حرمها فلا بد في سقوط اقامة البينة في المدي من دليل محقق لعوى  
 نحو البينة على المدعي فان حمل من حرج سقط البينة واما الدليل عليها الى اليمين فلا بد من  
 قيام دليل اخر ان المدي بعد ما لم يمتد سقوط وظيفة الترخية اعني البينة فلا دليل على قيام اليمين  
 اليه في وظيفة المنكر مقامه بل لا بد من صدق دليل اليمين وهو مخالف للاصل من حجتين احداهما  
 جهة طرح ذلك الاصل الذي يدعي خلافه والثاني من حيث كونه خروجا عن قاعدة احضار القضاء  
 بالبينة او الايمان وهذا يمكن الاستدلال بمقتضى الدليل على سقوط البينة في المدي على ان  
 مقامه وذلك لان مقتضى حرم عقوقه انما افضى اليك بالدين والايان ان لا يكون قضاء  
 باحدا او مقتضى قلة البينة على المدعي واليمين على المنكر ان يكون البينة وظيفته في  
 مظهر فاذ ان ثبت في مورد سقوط البينة في المدي فمقتضى قوله انما افضى استعمل الزمان الاخر

هي اليمين لان اطلاق المطلق لا يمل عند انتهاء البينة فلا اذ ان ثبت لعنى وقدر في رده اعتقاقه ومؤمنة  
 فانه ثبتت الحقيقة في المؤمنة على حاله ولو كلف من يثبت الكافة واما انما اتفق عليه بالمؤمنة كما اذا  
 له دليل الكلف في المؤمنة على اعتقاد الودع وخصيص على دليل وجوده في المؤمنة مثال ان يكون لك  
 مقتضى افعى من الرجال كالتحار في مورد تخصيص اخر ولا على عدم وجوده على بعض الامور كان البيع  
 ح الاطلاق للربا في حق وجوبه في الخارج على ذلك الجوز في حق كلفه لان مقتضى ما لا يلائم لحد  
 الزمان في كل قضاء الاكفاء باحدا في كل قضاء لكن الحديث الفصل اعني قوله البينة على المدعي واليمين  
 على من كلفه بان القضاء اذا كان المدعي فلا بد ان يكون من ان البينة ومقتضى عمومها في البينة  
 من كلفه في نفسه فاذ ان ثبت في بعض المدعي في نفسه لم يلائم له اصله وخرج او تفرج جفاف الى  
 اطلاق الادلة الاولى القاضية بالبينة احده الزمان في القضاء فيقتضي مقتضى قوله في مبيوعه  
 هو السر في ان القضاء اذا انقضت في عدم علمه في البينة في المدي مثلا فيقولون ان العقل هو  
 بيمين لا علم ويثبت اليقين في قليل الالهام في حديث الماء لا استراحت على عدم الاكفاء  
 باليمين المنكر كما انه من وجب لصانع الدم مع ان علم الاكفاء منه باليمين المستلزم كون وظيفة البينة  
 في البينة حتما ينبغي احتياط في يقوم الزمان الاخر فانه يمكن هذا اليمين غير مطرقة مما سقط البينة  
 من ادعى بلايين وكذا سقط اليمين عن المنكر بالبينة من الاول في صواب المال في الركعة الى  
 المستحق فانه يتولد بلايين في الثاني معناه ابطال القضاء في الثاني فانه منكر مع عدم مطالبة البينة  
 من وجب صوابك من موارد تقدير قول المدي في غير نظر لان مدي الادب العدي في براءة ذمته  
 عن الركعة او سلا من مدي ماله من تعلقها بها في موافق للاصل بخلاف العاقل او الخالي او الغير المالك  
 للركعة فانهم يجهلون خلاصه الاصل المزبور ودعوى ان الشك في ملك الركعة مستبعد الشك في البينة  
 والاصل عليه لانه حادث فيكون مقتضى مخالفا للاصل من جهة بان اساسه عدم العلم  
 الا بالان لا يثبت كون المالك الموجود خلافا لركعة الاعلى اعتبار الاصل الشك لا ينبغي ترك  
 قول مدي الركعة غير مطابق للاصل في خلاصه المالك لكن لا عند رده هذه المواضع في



ما ذكره صاحب آية وغيره بانها ليست بحاجي القضاء بان الناس حقيقة وانما متعلق الدعوى بها  
 من حقوق الناس لانها اشبه بحقوق الله او الموصوفات التي لا يجري فيها القضاء كالطهارة والجماعة  
 والاهلال وان تعينت احيانا بعض حقوق الناس ويمكن استظهار ذلك في بعض الزكوة من غير  
 اصر للمؤمنين صلوات الله واولاده على الزكوة في حديث طويل يقول في محله انما المشتملة  
 على كل الزكوة وليس الزكوة مع صاحب الزكوة فان منها بعض الاداء الذي يظهر من الزكوة لا يدخل  
 الا في بعض صاحب المال الذي ليس هو القضاء وحاجي الخضوع والالزام الى الحديث الشريف  
 يستفيد بعض ما يخفى علينا من المطالب **فان قلت** فصلة قوله البينة على المدعي واليمين على من انكر  
 حصر المدعي في البينة وعلمه كونه اليمين بحجة لانه قضية التهمة فان ثبت وقام سقوط البينة  
 على المدعي لم يصدق قوله بل باليمين لا الحكم بقيام اليمين مقام البينة بالادلة الدالة على اليمين اعد  
 الميراثي والقضاء اراجل معلومة عدم كون اليمين بحجة للمدعي وان حجة خصمه في البينة لا  
 الدالة على حلاله على قيام اليمين مقام البينة وناسخا لاعتق رتبة واصرقة رتبة  
 قياس مع الفارق لا مفاد اعتق رتبة مؤمنة ليس يتصور حتى يؤمنه رتبة وعقوبة رتبة  
 قياس مع الفارق لان مفاد اعتق رتبة وما علم كفاية عن الكافة فليست مفاد عدم الدليل على  
 الدليل على عدمه وقوله البينة على المدعي يدل على زيادة الزام المدعي بالبينة على عدم كون اليمين بحجة  
 له حقيقة لخصم التمسك بغيره من المسند اليه بطلت قوله البينة على المدعي يدل على ارجحها  
 كون البينة بحجة للمدعي الثاني كونها قضية عليها عليه بحجة عدم كفاية اليمين له لخصم المتعارف  
 القضية من جمع الى الثاني وما ذكره من منعه على رجوعه الى الاول اذا مضى الكفاية في البينة انما  
 يقتضيه عدم كفاية اليمين لا علم كونها بحجة له شرعا وانما قلنا بارجح الخصم الى الثاني لاننا استظهروا  
 من مقابلة الطرفين ان الفقرة الاولى موقوفة لبيان التلخيص لا نقول ان الفقرة الثانية دليل  
 رفع الظن وكفاية الاسماء عن اليمين ومقتضى ذلك ان مرجع الخصم الى الثاني لان مفاد قوله  
 البينة على المدعي بعد الاستفادة المرجوة ان البينة معنية على المدعي فالخصم يرجع الى الثاني

الذي

الذي هو بطلان المدعي الفضية معقبة ومنه ان سقطت اقسامها ما ذكرنا من اقسامها وما قد ما في  
 السابقة حيث قلنا ان القضية تفرق المسند اليه بالان لا يفرق على المدعي ولا على عليه البينة فيصير  
 ان قضية كلية الثانية علم بحجة اليمين للمدعي والاولى انما تفرق التمسك باليمين مقتضى الدعوى فيصير ما  
 ومنه السقوط ان قضية الكلية الثانية هي في القضاء باليمين من المدعي وهذا يكون فيكون موارد  
 تصديق قوله بيمينه حاجيا بالادلة وليس قضية البينة عند كون اليمين بحجة للمدعي والحاصل ان العمل  
 بما في على البينة الميراثي من البينة ليمين او البينة في القضاء معقبة فان ثبت سقوط البينة من المدعي  
 وفيه قوله بيمينه نعم لو كان دليل السقوط على وجه يستفاد منه عدم الحاجة الى معنى اخر من لا يكون  
 الفقرة ان المراد هو القضاء باليمين او مجرد التصديق فان مقتضى لا يان ان يكون على وجه القضاء  
 وان كان ان يكون مقتضى القضاء باليمين على القولين بما ذكرنا من مقتضى في المدعي بانه لا  
 بينة هنا واليمين يقتضي كون مفاد الدليل سقوط البينة من المدعي وحج فلا بد في القضاء باليمين  
 على الاول الدالة العامة عن رتبة قد يكون مفاد الدليل سقوط البينة من المدعي لا بينة النظر والتم فان  
 دل على شرعية القضاء وحج على ولا يصدق قوله المدعي بالبينة ولا يبين رتبة قضاء كمدعي  
 الاموال والدفع في مسألة الزكوة ومقتضى ان يكون من هذا الباب تصديق الناس حيث لا يبين لاسيما  
 القضاء لان ما دل على لا بينة الميراثي في القضاء لانها رتبة لا بينة الدليل على التصديق لا بينة  
 لا على التصديق من القضاء فانها في المدعي ما لا يفرق الا انما ذلك دليل على سقوط البينة من  
 قضية لان التمسك بيمين في القضاء لم يصر فلا امتنع سقط البينة بطريق اول اذا كان  
 المقام ما لا يجري فيه الاولوية ذكر الدام فان سقوط اليمين فيما لا يستلزم سقوط البينة نظر الى  
 الاحتمال اولا فلو لم يصر الدليل الدال على سقوط اليمين سقوطه في مقام القضاء والاصل ان يكون  
 المرجح والتصديق من قوله وحج مع سبيل باليمين من غير قضاء فقل على الدليل بان على كونه مستلزما  
 هو الاظهر لكون الاول فالاولوية انما تجري بعد ما يرد ان المراد بالتصديق من غير قضاء هو القضاء باليمين  
 نظرية السيد الله العالم **انها** في العلم على الدعوى باليمين حيث لا يسيل اليه شرعا واعلم ان

شبهة



الدعوى فلهذا فصلها في البنية بغير سماعها انما هي كاللغو مع التهمة على القول بوجوبها مع البنية  
لا بد منها والادعى على المبيع عند دعوى العلم على الورثة فان المدعى في هذه وانما الهان لم يكن  
بينة فليس الدعوى الاصلاحية فلهذا الصلح مع غيره في الحلف لا وليس في الكتاب المبرر من حق  
لهذه المسئلة ويبدو من غير الصلح المتنازعين عند ذلك وجود الحكم وبالحكم كالمقام للبر المدعى بالحق  
على احوال المدعى بما يكون الادعى فالا يسمع الا بالبنية او لفائدة شرط شروط الفناء كالاحتمال  
واما حصص الكلام بان لم يكن للمدعى سلطة على الاحلاف مع عدم الفرق بينه وبين ما كان  
شرا فلا احوال موجودة بان يصلح التام في دعوى المدعى في حلف المدعى عليه غير ان في دعوى المدعى  
لان فائدة السلطان من انظر فيما اذرع سلطته على الاحلاف بطريق المدعى هو انما يحتاج الى  
الصلح عند تلك سلطته على الاحلاف وكذا كان فالصلح فادعى المدعى وادعى المدعى  
ومر في الصلح على الدعوى اسقاط كما كان للمدعى في الاثار والوضعية والتكليفية مثل اسقاطه  
المذكور في اثار الدعوى لا المدعى بما الصلح في المدعى به بان يقول المدعى صحت المدعى المدعى  
او الذي بان حلف بالله على برائة ذمتك مثله في رواية على من ياحد ان يكون المصلح به  
اعني الحلف على حلف على برائة الذمة بعد الصلح والتا في الحلف على برائتها قبل الصلح لانها لا  
صاد الصلح على الوجه الاول لان الصلح لو كان صحيحا ارات ذمة المدعى عليه بعد الصلح جدا فيكون  
الحلف على البرائة صفة له لا ذمة عليه غير من العقلة ان ذمة المدعى لا تنفي وهو انما يتصور مع غيره  
كذلك الحلف فاما مع العلم بالصلح فانا ذمة من حلفا فليس من حجة الصلح منه واما على الوجه الثاني  
فالخلف في البرص الحلف الذي شرع من العلم الذي لا بد من العلم هذا مورد ما لو ادعى المدعى على الزم وصا  
لدعوى لان المدعى عليه على فقد حلف الصلح لو انما يشا ان يضره حلف الصلح المرفوع للمدعى كالمصالح  
وليس ايضا مستطال للمدعى به لسقوط نفس الصلح في الكلام في حصة هذا الصلح مثل الكلام في حصة الو  
صلح على البينة في غير مقام الدعوى مثل ان يقول المدعى في حلفه على ان حلف بالله على ذلك فلا بد من  
احراز شرط العوض مثل كونه حيا كونه متعلقا به غير متعلقا في اذرع انتقامها الى انتقام احكام

لا وجه له

## باب اعلمك

لا وجه له الصلح مع قولنا احوال المدعى فلهذا ان يعلم بان المدعى عليه حلفا فانا بينة ما كان ذما  
او لا يعلم شيئا منها والحلف في الصلح لا يكون له من حصول التمتع حلف الصادق باعقار وفي الحلف  
حرام المدعى عليه فلهذا بشرط دعوى الصلح ان يكون مقدورا التسليم شرعا وعقلا بل لا يجوز للمدعى ان  
استغانه لانه اعانه على الالف والاذن في المعصية معصية عقلا وشرعا وفي الحلف التام في  
اللفظ من منع التسليم وعلى حاله لا يصلح ان يكون عوضا في الصلح لان شرط العوض ان يكون من  
الامور التي يتسبب علم اغرض العقلة وان يكون هو الحكم المتصالح في المرجاز ولا فلا يمكن تسليمه  
ولا بغيره **فان قلت** اذا كان الالف في الحلف الكاذب معصية فكيف يتوقف حلف المدعى على حصة  
المدعى اذا كان عالما بكونه في اعتقاده قلنا في باب المقام لان مرجع شرطه اذن المدعى في  
حلفه المذكور لا يرفع اليد عن الخاصة ولا يحتاج الى ازيد من ذلك والوجه على المدعى رفع اليد  
لخاصة عا فطنة المذكور في الحلف المتعلق بالصلح على البينة الفاجرة فانه اعانه على الالف  
واقام على التبع **فوضع الفرق** بين المقامين ان التسليم في الصلح فيه واما رفع اليد عن حلف  
بذلك الرفع فذلك الوجه ليس لواحد فلهذا كان الشخص مشتلا لا يتصلح بالذات وكان تركه سببا  
لصدور المعصية غير شخص فلا يجب التمسك واما التسليم في المعصية والاعانه عليه فهو شرعا  
فان المدعى لو كان يرفع يده عن الخاصة سببا لصدور الحلف الكاذب بغير المذكور فهو ليس بواجب عليه  
الصلح على البينة الفاجرة ومطالبة بصد الصلح فلما كان تسببا للمعصية فهو غير جائز واما قلنا ان  
رفع اذن المدعى في حلفه المذكور في رفع اليد عن الخاصة لا الى الرضا وبالبينة الفاجرة لان بين المذكر  
انما شرع في الامم المذكور عند المدعى ليس حجة من حجة رفع اليد المذكور في ارفع المدعى يده  
عن المذكر فلا سبيل الى التمسك بالالبينة وهو ما يهدى المذكر لا بغير المدعى ولا بغيره كون حلف  
المذكر بغير المدعى اعانه يده على الخاصة والمذكر خلا من نفسه يده فانه لم يكن بينة فلا بد من  
عن المدعى استكنا فلهذا لم يترك الخاصة من تخلص المذكر بغيره البينة وعدم تركها من تخلص  
المذكر بغيره وانما جعل ذلك اذن المدعى في حلفه في حصة عدم رفع يده عن الخاصة ومن هنا قلنا



بان الذي يحجب عليه اية اظهار عدم اليقين بالصدق او الكذب الخالف عقاده مع الازن وبهذه  
 منافاة بين الاذن بالصدق المذكور وبين عدم اليقين بالصدق وانما المناقاة بين عدم اليقين  
 بعينه الطالب اليقين عند وضع الدعوى على ما هو متروك في كل عمل يتوقف على تركه ترك صدق العتق  
 مثل المتدبر بكنهه كل منهما مصلته للامانة واحقة الشك لان ترك العمل المذكور ما خلفه عن ايمان  
 المانع من جمع المصية والامانة فجمع الامانة مقتضى مقتضات المصية ولا دليل على وجوب الامانة  
 عند من استناد جميع مقتضات المصية واسبابها الا على ما هو محال في الثاني فانه واجب  
 ترك الامانة التي ترجع الى ايجاد بعض المقدمات هذا هو الكلام في الصالح الذي يروى والمصلحة  
 على التوفيق الكافي ما ذكرنا لان عدم اشتغال الخلق في شرائط العوضية لا يتعارف بين  
 المقامين والله العالم وقد وافق هذه المسئلة في نقلها في معنى جواب سؤال **الشيخ**  
 في تورية الخالف تعرضا في عدم حصول الكلام في ان الخالف ان كان مطلعا لما في تورية  
 في الخلق فانه من حيث الحكم الخلفي واخرى من حيث الحكم الوضعي والى الحكم التكليفي فالخالف لا اشكال  
 في حرمة ايقاعه وان قلنا بان التورية لا تندرج في اسم الكذب بل في حكمه الذي هو الغش القاطع الذي  
 فلو حلف المتكبر على ان لا يتركه كان ذلك في نفسه في الغش من الغش والعقاب به يجرى في حلفه  
 او باللسان او باليد او بالقلوب والى ذلك هو العقل المنطقي لا نرى ان كان حلفا  
 الا ان مناطه الحلف الذي لا يملك العقل العقل المنطقي ان كان حلفا حلفا والى ذلك  
 الخلف الكذب لما هو اجل كونه حقا لاخر اسم الله ولا يملك كونه حقا ليس من حلفه على كونه حقا  
 لان العقل انما يحصل باستقفاه باسمه تعالى في بيان قصته التعظيم علم جعل الخلف حلفا  
 في المقاصد الحق فضلا عن التوصل الى المقاصد المصلحة والحاصل ان استصحاب استصحاب الوحي  
 له من حيثها ما هو متصف بالحسن الذي لا يترك الخلف في التوصل الى المقاصد المباحة فان لم يكن  
 عقلا وشرعا لما فيه التعظيم الواضح ومنها ما هو متصف بالحسن الذي لا يترك الخلف به التوصل  
 الى المقاصد المحرمة سواء كان بطريق الكذب بطريق الصفا الذي هو التورية ولعل حرمة

التورية

التورية في الخلف الكاذب مساوية مع الكذب هو المتيقن بان العلم ان ادعاء الشك دام ظله في اظهار  
 ان الكاذب ان كان في مثل الخلف الكاذب لا اشكال في كونه كذبا سواء الحكم الوضعي او الحكم التكليفي  
 تورية فلا يحصل له فصل الدعوى فيظهر التورية في ما حصل العلم القاطع وتورية بالتورية والامانة  
 التورية هذا لان العلم بالظلال وانما كان مظهر ما في التورية بل في كونه كذبا في العلم على  
 بان التورية في الخلف الذي يتصور اليه والدعوى المحرمة واجبة له في العلم حوالا للكذب في العلم كما اذا  
 خلاصا من حجب الذي واجبه لا التورية في صحتها الاخبار المذكورة على حوالا الحجب الحاد في الخلف  
 حتى يروى من اجل العمل لكن قد يقال ان مقتضى تلك الاخبار ما اذا حصل الاضطرار والحكم ان الكذب  
 ومع امكان التورية لا يتصور الا ان التورية امر قاطع لا يترك عليه في العلم كالمؤمنين في حفظ الاخبار  
 فلا يجزئ التورية وبين طرحها المراجعة الاضطرار في العلم عليها العقل والمنطق فلا يجزئ الكذب بل يمكن  
 التورية على الاخبار ما هو الحال في الحجاز في العلم بالناس من عدم الثبات المجاز والعصر حتى في الثاني  
 فان الاضطرار في الاخبار امرية او بغيره لا يورث في العلم بغيره بل الاضطرار في العلم بغيره  
 بذلك جميع اية من يارل عليه الاخبار وقلم عليه الاجماع من حيث طلاق المكون متعلق عند حمل  
 حقيقة الطلاق الذي هو الانشاء القاطع لقرونه والكاشف للاكراه لا مكان ارادة من امرت  
 لحفظ الطلاق غير انشاء الطلاق كذا هي حيلة وجب ان الاكراه على حقيقة الطلاق كونه من التورية في  
 الخارج مثل منع عقلة المكون من التورية في منع غير تورية في منع ما اورد في الثاني في حلفه ودعيته  
 مع سدة على الملائمة حقيقة له حوالا حلف الوعد كما اذا خلاصا من الطلاق بان الكذب مع امكان التورية  
 لا تورية اليه **قلت** قال في حلف التورية في الخلف في كونه القاطع في حلفه في حلفه  
 مع الكثرة لم يكن حلفا فيها الحلف على ان التورية بتاويل اعتقاد نفسه بل ان التورية فيها حلفا  
 لا اذا ظاهره عليه ان حلفه هل يترتب باطلا اشكال في حلفه التورية ان كان مقتضى التعبد **وتورية**  
**المسئلة** ان الحقيقة ان كان مشتاتها للاختلاف في الحكم الشرعي فالصالح هو الذي القاض  
 ولا سبيل الى الخلف وليس كلامه في ذلك ناظر الى خلافه لقطعها وان حررت الدعوى على وجه

تدريج



يرجع الى التبع الوضوح كما قال في الترتيب لخصه وجعل عليه دال المبع لثبوت حق الشفعة وقال صاحب  
 الرمي ليس بلان على وجه الحلف الوضوح للزوم على نفي الزوم الواقعي لا على نفيه بما لا يفسد اي  
 باعتقاده ارباعا ومجتهد ان كان مقلدا هذا يجب الحكم الوضعي بان القاض لا يكتفي منه بالثبوت  
 على نفي الزوم الواقعي وهذا مستقر في قوله بالترتيب ظاهر في لزومه باطلا اجماعا على عدم جواز التوبة  
 في الحلف بما لا يعتد بنفسه بل انما انكاره الزيادة في الزوم انما كان مقلدا للعتبة  
 ليس بالزوم الباطن هو الزوم من حيث اليمين المردية كما توهم بعض وجوه الانكار في الزوم الباطن  
 هو التامل في منع دلة القضاء والتورية في الحلف على نفي الزوم الواقعي اما لان دلتا القضاء انما  
 تدل على نفي الزايات القاضيه وحكمه وجوب الحلف على نفي الزوم الواقعي لا يوجب جزم الزوم بل انما  
 هو محقق بان الحكم الشرعي وبيان وظيفة المنكر في حلفه على نفي الزوم الباطن على  
 تقديره شواهدا للفهم لا يمنع التورية لان التورية على نفي الزوم لا تحل في الزوم الباطن  
 وبما اورد في حقه دلة القضاء ان القاض اذا الزم في حلفه وهذا الترتيب انما يمكن الماثل به  
 فاما التورية والافعال التورية في حلفه فمردية بانه وكلا الوجهان متفيان **اما الاول** فلان الحكم  
 وظيفة في جميع المرافعات بيان وظيفة القاضيه والالزام بحقيقة المرافعات الموضوعية  
 ومقتضى نفي الزوم الحكم انما اذا الزم بحقيقة بعض الوظائف فيلزم الظاهر فاذا الزم الحكم عليه هذا الحلف  
 على عدم الزوم الواقعي لم يحل حلفه بالتورية **واما الثاني** فلان التورية ايقمها الزم الحكم بما لا يفسد  
 لا الزم الحكم بما لا يفسد على نفي الزوم الواقعي في حلفه عليه ولو بالتورية فقد خالف الزم كما  
 لا يخفى ودعوى ان التورية هنا كالتورية فيما لا يفسد مطلقا مبررة من غير الحلف من حيث الظاهر  
 في اعتقاده ثم انما كان مذهب القاضيه في الالف المصاحف ان يكون مستأظما وتنفذ عليه جواز  
 التورية وما ذكرنا ظهوره من الفصل بعد جواز التورية مطلقا في المقلد والمجتهد كما قد ثبت في كلامه  
 وجه القول بجواز التورية مع عدم جوازها وما وجه التفسير في هذا المذهب الذي استقر في قلوب  
 مالكية في حجة الايضاح حوان للمجتهد اذا ارادى من دليل القاضيه على ثبوت الشفعة مثلا وان

ما ادعى

ما ادعى الميظنة في نفي الشفعة هو الحق باطلاق ما ادعى الذي هو اطلاق اعتباره يقتضي جواز العمل به مع حكم  
 القاضي على علم بالاختلاف المقلد بانه لا دليل له على ما حكم القاضي من نسبة حكم القاضي وحكم مجتهده  
 الذي قلده في نفي الشفعة اليه على حد سواء في الركع الصائر مقلدا للقاضيه ونحو حكمه عليه والتقصي  
 المسئلة هو نظر في دلة القضاء وانما ادعى عدمه الزم خاصة او على وجهه في ثبوت الحكم وانما  
 زاد قوله الزم فان كان الاول جاز التورية للمجتهد والمقلد على حد سواء وان كان الثاني لم يجز ذلك اما  
 في المقلد والراي هو ما في المجتهد فلان هذه الادلة حادثة على دليل اعتبار الامارة القائمة على نفي  
 الشفعة فتكون حجة تلك الامارة القائمة في حلفه وما اوردت حكم القاضي ولا يبعد وجوه التام  
 على الاول فحجة الماثل في الزم في نفي الزم **والثاني** لو ان شخص عليه دين يحلف بالتركة  
 حتى انقضاءها الى الوارث انقضاء الزم بالارهاق بالدين او عدم الانتقال وتبقيتها على حكمه بالدين  
 فلو ان مشهور انه يعني المصاحف ذهب اكثر القضاة الى الثاني وكثر للتأخيرين الاول والراي المذكور في حكم  
 مال الملبى كرهنا في حكمه ما لم يكن اذ الملبى ليس مال حقيقي حتى يكون الترتيب الذي حكمه بالتحقيق  
 في الصانع نوع قصصا ومقتضى زيادة المرد ولعل الماثل ان الترتيب مال حقيقي لبيت لا ينافي حكمه ماله  
 الحقيقي والاصل في المسئلة عند الانتقال الى التورية وعدم جزم حكمه بالالمبى عليها اية فكل منهما  
 في ذلك لم يوافقوا في حكمه بالالمبى فخصية الاستحقاق اي استحقاقه الانتقال واستحقاق  
 حقه العاقبة والربط الموجود بين بيت وبين الترتيب فليس بخير لان العاقبة كانت قائمة بالحيوية  
 ولا حياة حتى ينصرت هذه العاقبة لقائمة بها فان الباقى امر بالحكم المصغر الذي صار مجازا والزوج  
 المجرى عنهما لا يصح ان يكون مالكا للجسم فلا تارة مجازا والجمادات لا تصح ان يكونا الزوج فلا ان  
 صلاحية لكون طرفا لافاضة المالكين امر غير معلوم او مسلم الله لوضوح كون المالكية رخصا  
 الا ان المالكية لروح والجسم فالتفت لجر الروح والما استحقاقها الاحكام والافعال والوجود  
 في حال الحيوة فخصية الزم في حال الحيوة انما متعلق باعيان الترتيب حتى يستحب بل يقتضي الاعداد  
 غير متعلق في الاثبات باعيانها ضرورة كونها في حال الحيوة متعلقة بلمة مالكمها لا باعيانها















بذلك الانتقال الفعلي فطلق الوارث على الورثة قلنا ان الميراث تفيد لفظ الارث بما بعد الدين على الارث  
المفيد كما كانت تسمى على كلمة الميراث على الملكية فيدور الامر به صرف الدين على لفظ الارث في الكتاب  
المتعلق على الانتقال الثاني للسند الوجودي لبقاء الام في القيدات على ظاهرها وهو للكون  
وهي الاخذ بلفظ الارث ومتقاربة الظاهر في الانتقال الفعلي الحق والصدق في هذه الامور  
بما لها على الاستقرار في العمل لا سيما وهذه القيد وان كان خالفاً عن قاعدة لانها تقتضي انها  
المفيد على حاله وتفيد المطلق كما قلنا لكنها قد يصار عنها الى العرف في القيد وبقى المطلق على  
الطلاق وان كان ذلك العرف في ركنها هو المقتضى في جميع صورها من احوال الدين النصيب من ذلك  
ان كان ارجح المجاز من النفع الا ان بعض المجازات القيدية عليه فليس كالتقيد او كالتقيد  
والتقيد كما في النظم فان لطلاق الادلة المتصلة على لفظ الارث تقتضي الانتقال الفعلي قطع  
الدين وعدمه لكن ورد في مقامها اذلة مستندة على لفظ الام على لفظ الارث فمقتضى بما  
بعد الدين ومقتضى قاعدة التقيد من المطلق على غير المقيد فلا ملكية في مورد احوال لكن هذا  
الحل يستلزم العرف في لفظ الارث ومتقاربة مجملها على الانتقال الثاني وهو قديم  
على الاستقرار عند حمل الام في الماداة المهيئة على استقرار الملك ولو قلنا انها موضوع لحد  
الملكية لا الاستقرار فاحضلنا الوقتان بافترقا من حيث المطلق او من حيث غلبة الاستمارة  
او من حيث الوضع الى الاستقرار كما هو الاظهر في مجملها على الاستقرار في العمل الارث على الانتقال  
الثاني نعم لو كانت الادلة المهيئة ايقن متصلة على لفظ الارث مكان اللام امكن جعله فريضة  
على اذلة الانتقال الثاني من لفظة المطلق اذ الامر ينحصر في التقيد المستلزم لحمل الارث  
في المطلق على الانتقال بما بعد الدين او في حمل على الانتقال الثاني في المطلقات والفعل  
في القيدات وعلى التقديرين لا يكون مع الدين انتقال فكل من غيرهما ورت فلا جد ليرجع  
احدهما على الآخر وان امكن ترجيح التقيد فيها فقاء اللفظ الارث في الموضوعي على ظاهره كذا  
هو الانتقال الفعلي فان قلت قد ورد في رواية سليمان بن خالد ان الوارث يورث الدين

بعد الدين فبقيته اطلاق ما شتم على لفظ الارث من اذلة الميراث فان لفظ الارث اذا شتم الى  
قضاء الاخذ احوال الدين وما قلنا من تفسير الانتقال انما هو ان السبب الى الميراث يقع في ركنه  
انما نقل المال الى ميراثه ورت زيد الدين اذلة احوالها اربا فافهم وتأمل هذا ما اراد الى النظر في اذلة  
من العقل والمقام ان الحق في سائر في الاستدلال على مذهب الفقهاء مسلما اخر اثاره في العوائق في  
الاجتهاد والتقليد وفصل القول في ميراثه في ميراثه وهو ان الادلة المهيئة للثبوت على  
بما بعد الدين والوصية تدل على انه الارث انما يتحقق بعد اداء الدين فضل الارث فالتقيد في سائر  
الارث ورت وحاصله حل كونه بعد على بعد الزمان في مطلق الدين يمنع عن الارث ولو بالقرينة  
انما خلا في ميراثه المستوعب فيكون على حوجه التمسك بالخارج ان الالباب المهيئة محله ورت  
ميراثها بين التقيد بالملك والاستقرار فبقيت عوامة الارث عن الاستدلال لكونها من  
العلم الخاص بالحمل ومنه ان حمل الدين على البعد الزمان في ميراثه ولا على تقدير في المقام وقد عرفت ان  
معنى الالباب تمام من الارث بالثبوت في القول في وصية او ميراثه سواء كان قيداً للقول في الملك  
اعني كونه ميراثاً في نفسه متعلقاً بالثبوت في حال الميراث لوللشهاد كما في كنف النظم فيضاه  
اقارة مانعة الدين في حجية التقدمة له او فاما وجوبها واما كونه ميراثاً في العوامة مختصة  
بالميراث فينفي بالاجابة لان احوال الشخص انما يقع في الاستدلال بالعلم اذا كان على وجهه في  
على جميع الاحتمالات واما اذا كان الاجمال باعتبار رت ورت بين احتمال يكون مختصاً كما اذا  
كان الالباب في المسئلة للملكية وبين احتمال لا يكون مختصاً كما لو حملت على الاستقرار  
لا يقطع عن الحجية بل انما يجمع العلم واقفاً لاجال ذلك الشخص كما في قوله ورت بما يثبت  
على ان القولين ببعض الفرع الجمع عليها لان بعضها يناسب القول الاول وبعضها يناسب القول الثاني  
لكن الحكم باقتضاء من لا حاجة لعدم استدلاله بشيء او عقلاً لشيء من القولين لم يعم لوم لوجه  
كان في بعضها لا يثبت مثلاً في تمام الاجماع على مسئلة الوارث على المسبب ونحوه على غير ذلك  
في الذمة او بدلة ميراثه من ميراثه حقيقة الورثة بل بيان الميراث ان يتركه ما كان له في ميراثه



في بعض جهات القول ان الملك لا ياتي بالخير ولا السلطنة على ابن فانه ياتي في عدم الملكية راسا وجها  
الى ان السلطنة يستكشف كسفا ياتي الملكية بمقتضى عزم سلطنة الناس على موانعها والافاضية  
الوارث باعيانها او سلطنة على بعض الضوابط نفسها ليس بانسان كونها كالابا اعتبار  
ملاحظة ما ثبت للارثه بين المال والسلطنة متاخر الناس سلطان على اموالهم ومع ذلك  
ففي لنا قسمه فيها الواسع واضع يظهر المال لاكتساح عن تاييد القول الثاني وهذه الاجماع  
على ان الخافض الساهدين عموما للمورث هو الوارث وغيره المال لا يخلو لان الخافض  
مال العرفه من جهة الاموال على عدم اثبات الخافض لا المغيرا تبدل على الملكية في موارد صحة  
الخافض بالان والافاق شهادة في صحة الخافض اثبات المورث على كونه الى ان قالوا ان التركة  
الاخرها من النوع التي لا ياتي في عدم الملكية في بعضها الا حلاطة التي اثبتت الملائمة بينهما  
وبين الملكية **نقطة** انما بناء على العمل الاول كعدم انتقال المال المورثه لا ينبغي الاتساق  
في عدم حلاطه فانه فكيفها اذ وصفا فلا يصح بيعه لشيء من اعيان التركة او ان لا يوصفها او غيرها  
من الضوابط **واما على القول الثاني** اي انتقاله في جواز الضوابط على  
اشكاله غير بان تعلق الدين بالتركة حاله كذا في الدين بالمرحوم او كقولنا ان شيئا من اعيان التركة  
السيدة الضوابط الوارثه لا يجوز ان يرضى من الضوابط المتلفه لجهة المائنة والدليل على ذلك  
في الملة من ان الميت اذن الوارثه فانه في اعيان سائر التركة اذ الدين له في حلاطه في  
ملات الميت احلاطه التركة وجبر الدلالة واضع فان لاحقية ظاهرها الملكية ولذا ثبت  
بمصلحة من سبق له صاحبه فلو جاز على كونه للحاذا من اسباب حصول الملك مع التنازل عن  
الملكية فلا اقل الخ المانع عن تصرفات الوارث في حقه من الاستعانة المائنة بمصلحة  
ذمة الميت ما روي في عدم ما ذمته اختلف فيه وما فيه من غيرها ما لكل من الورثة من ان  
لا سبل الورثة الى ذلك الصبر وما فيه قبل الدين وهو واضح ولا يترتب عليه انفق السبل  
اكتفى بظهور انما يخرج بعد من غير ظاهر الذي هو عدم الملكية جميعا بغيره وبين ان على اصل القول

على راي

على راي المناظرين ما روي في الاتفاق على حال الميت انما اذا كان عليه من يحيط جميع الاغلايين  
عليهم ولا ينفق من اوسط الا لا وغيرهما ما يدل على ان الوارث بعد التركة من ان لا ينفق  
واما قيدنا الضوابط وكيفية منقولة المائنة انما لان من انفق في الغير الخلف لها فقل معا وصنعوا  
اعيا التركة من غير ارضاء او في القيمة والمائنة فان مثل هذا الضوابط لا يمنع من ان حق الدين انما  
تعلق بالمائنة التركة لا باعيانها من حيث ذواتها وهذا مثل حق الورثة بالنسبة الى الاربع التركة  
على القول بان يكون الخيرات من ان لا اصل فان الخيرات المفقوت للمائنة منقولة لامر كل واحد جميع  
التركة من المثل متلفه السبع من غير احاذا الورثة وكذا الرخصة بان يزيد في الثلث فلو وصي  
جميع التركة في مقابل اعيانها في القيمة ففقدت الوصية ظاهرا وباعا حق الدين ليس متعلقا  
بذوات اعيان التركة من حيث هي بل من حيث المائنة فحق المائنة محض فلهذا فقد تصرف المائنة  
مثل التكاليف والمصاريف ولا ينفق ضمان الوارث للمدين المحرر عنه فان مصلح الغناء على كل من  
لم يكن فيه مصلح الغناء من قبله ولو كان الدين من غير الورثة وورثه اقل من حوز مع ذمة الغناء على  
الفرض جميعا من الالة المائنة وبين الناس سلطوه على اموالهم فبيان نقله انما هو مجموع ولا يرد  
بعد صرف الالة النافذة في ظاهرها الا لما في في الملكية جراسا وما من كونه اظهر ان  
هذا التعلق ليس على حلقه ان الرهون من لان الرهانة تمنع الضوابط حتى لا يرجع الى تلك الملكية  
وقد عرفت ان حق الغناء ليس كذلك على وجه لا يمنع من بعض الضوابط التي ليس فيها نفوس  
المائنة التركة ولو عمل السبع لا منقولة للمائنة المبيع الى حصولك حلاطه الغنى فلا يجوز  
ودخل الثمن في حكم التركة لا يمنع له بعضه من بيع الوارث لنفسه فليس بمنزلة الاثلاف في عدم  
الجواز من غير تبديله من الاعيان بعض ما وقته لها في المائنة لعم فوات شيء من جهات  
المائنة سواء كان المائنة بطريق السبع لا مضافا لخال ان لا يجوز للورثة احداث شيء  
يكون ضررا على الغناء فلو باع قاصدا لاكل الثمن كان ممنوعا كونه ضمانا في حق الغناء ولو باع  
لا الهل القصد بل قصد كونه الثمن من حلاطه ما يتعلق بحق الغناء كان جازا وهذا ممكن



به البيع من خارجي فمقام البيع في المالية وبين البيع على الذمة فهو في الأول دون الثاني  
 اذ يتبدل المال بالحاجات والذمة ليس بمصلحة الزمان ومنها ما يمكن القول بان تصرف العصف  
 الثالث بانه كان ولا يجوز له التصرف الذي يكون فيه تقويت للمالية واما التصرف الغير الموقوف مثل ان  
 عين الثلث شيئا اخر مساو له في المالية مثلا بانه يخطه بالذمة فهو اذا كان التصرف لا  
 يتبادر الى الفهم بين الخطر وفيه كالا استيعاد القضاء والقضو والصالح من غير ان يبيع  
 الموصى به الا ذمة والتبدل الى اذمة الاذن وبما خلا فالله في البيع والشرع والشيخ اسد الله  
**فان قلت** فكما ان الاصل في بيع عاقق الله حق الديان كان مثل حق الله فلهذا جرحوا  
 بعدم جواز البيع والعقد وغيرهما من الصفات ومعهم كالصرف فلهذا جرحوا مثلا رتبته  
 فيجوز لهم وينقل الى الورثة من الوارث حتى الارث بعد بيع العبد الحاني وان كان حقا لنا فقد  
 صحوا انهم جرحوا البيع وسائر الصفات فالقول بجواز البيع ظاهر على غير هذا القول وما يراه  
 كلامهم في الفرع **قلت** ما ذكرناه هو حقيقة التام في الالة لا لاننا نعلم ان تطبيق الارث بالصفه  
 في الايات والاحكام ليس الا لاجل وصول حق الزمان والواجب مراعات الوصول لا يقتضي ان  
 من منع الوارث من الصفات الضريبة على الزمان واما العصف الغير الضريبة فمما يكون فيه مصلحة  
 للزمان او للورث من غير نقاد وتعب بحال الزمان فلا بد من ازالة واداء كل الاصل عند اصفه  
 من منع بالظن ان البيع في كلامهم مخالف لغيره في مطلق البيع خصوصا في حصة الزمان بانفق الله  
 ليس بمصلحة للزمان **فان قلت** الاحتياط للثمن كيف فهو كقولنا تصويره وانما هو على  
 الصفات الضريبة التي يصير من الوارث باطله فيمنع من اصفه على اصفاء الزمان على تقدير  
 حتى الهانر ويحجب على التقديرين الآخرين ولا يذهب عليك ان ما اخترنا من القول بان  
 في التميز دون اعيان التركة فان الوارث استحقاق جميع الناس على القول بالانتقال ومن  
 الزمان انا نعلم ان التركة فالصرف في الذمة لا في المالية فيجوز فيه الاحتياط للثمن **ثم اعلم**  
 انما لا فرق فيما ذكرنا بين القول الاول والآخر عند الانتقال والقول الثاني فيقول على القول الاول جرحوا

للوارث

للوارث انما العصف في التركة ما يمكن العصفوا اضرار الزمان او تميز عليه الاضرار وان لم يكن مقصودا  
 ولا منافاة بين عدم ملك الوارثة للتركه وبين ان يكون تصرفا لهم بالعصف في الزمان او في الاواني  
 بعض اول من يعرضون اولوهم بالتركه او اعيانها بقتضه كالا حقيقته بهل عزمهم خرج كما اذنت الله  
 بصرفها بالاحتية وهي الملكية واما الاولاد في الفليب القلب بها على وجه لا ينافي المنفعة او اذنت الله  
 ومعها كالقلب الغير الصار على الزمان، البز الثاني لعلنا نعلم عدم الملكية اذ وصول حق الزمان فلهذا  
 ولعلنا خلافا لخاصة حال الدين المحط واما الغير المحط فالكلام فيه فانه في مقدار ما مقابل للتركه  
 والتركه اخرى في الماتى وفي كل ما تارة فيكم اية في ملكية الوارث واخرى في بقية اية اما ما عدا ذلك  
 فالقول بعدم الانتكاح الى ان تركه من ملكا لا يورثه الا ما سبق من البيع القوي واما يوم ان طاعة الله  
 على الملكية هذا دون القسم الاول اذ لا يورثه فان كان الدين في حيا بالتركه ومعه هدم صدق في العلمامة  
 بدلا لما هو صريح في الكلام فلا بد من ازالة فضلا عن نفاذه ليس في العيان ولا لعلنا في القول  
 عند منات علي بن مسعود التوركة فالأمر عند ان التركة للورثة لكن ينعين منها كالا رصحه  
 يقضه الدين وقبل بيعه على حكم مال الميت ولا ينقل الى الوارث وفيه لها نكاح في الزمان ولم يكن نحو  
 انتقال الوارثة ما فضل عن الدين وكان ما قاله على حكم مال الميت ويكون التركة ما جمعا كالا رصحه  
 وفيه ما منع فلهذا على حكم مال الميت في العيان الاخرى ان يبيع على حكم ما يبيع في غير ذلك المقدار  
 حيث الانتقال الى الورثة او عدم الانتقال وليس للورثة ما هو للارث في العيان المتقدم من عدم  
 الانتقال الى الورثة ومن شاء الاستنباه فقلنا يتعلق على العيان الثانية بغيره في الزمان والمان الله  
 وهو اشتباه فان متعلقا في العبارة التسمية غير ينبغي لا يبقى والفرقة على ذلك سبق الاشارة الى ذلك  
 في المسئلة لان ذلك لا يبيح كون المتعلق ومن العيان يلزم لا يبيح ولقد اصاب في ذلك كنف الناس  
 باصل المالكين بطريق اخر وهو ان يورثه على حكم مال الميت في الاصل قبل قبل السابق فلهذا وكيفية  
 فالاراد اوضح انما هو انما النظر عن كونه المتعلق بغيره واما جواز العصف للوارث فففيه وجهان بل قد لا  
 وقد عرفت في العلمامة وهذه العيان بان التركة تكون ما جمعا كالا رصحه ولعلنا لا نرى الاشبه







انها مركبة في مال علم الدين فكلاهما من اجابان الزكاة حتى ان حوله تحت هذا العنوان للملك المستحق  
تلقى بالحيث بعد فيكون ملكا للوارث في حين عدم الدخول كما ان في الدين مع تلف سائر الزكاة يكون  
ملكاً للميت لاننا قلنا ان في غير نفي على الوارث يتبين كون الباقي للغيره فقلنا ان علم الدين لا يكون  
لحكم بالملك للوارث في متغير الاعيان وان شئت قلت ان ما قبل الدين على كسبه باق في ملك الميت  
حكمه مقتضى كسبه في اوجبه اجزاء الزكاة لان مقتضى كل واحد من مصادرين ما قبل مقتضى ما  
قابل ان صدق عليه اية انه غير باق بل جعل ما قبل غيره لكن صدقته في الباقي لا يكون مقتضى  
صدق ما قبل عليه ان لا يرجع لاحد العوانين على الآخر فيقول لا ننظر الى ان دين الحال ما عدم  
الدين وعدمه فان انعدم تعيين كونه ملكا للوارث لكونه مصداقا للزكاة حال وجود الدين وان لم  
يقدر بان تلفا علمه من الزكاة تعين كونه للميت لا خصا بمصدق ما قبل بل الدين في حال  
جود الدين فلا حاجة في منع وجوب كونه المصدق على الوارث حال وجود الدين الى القول بان الدين  
في الحقيقة مانع خالف جميع القواعد كان حاله في الحق ولا الى تنيل العبارة على الدين المستوعب في قوله  
بل يتم ذلك على القول بان حضور ما قبل لا يدخل في ملك الوارث سواء كان الدين مستوعبا ام  
كافيا هذا على القول بعدم انتقال ما قبل ملك الوارث وما على الاخر على الدخول في ملك الوارث  
الورثة عن جميع الزكاة وعلى هذا جرى في دين عديم ما شئت قلت قال بان الزكاة ما جمعها فالتين  
يقول علمه قارة والتفريع احصى وما ذكرنا على الحال في فرع اخر ذكره في دين عديم هذا ان الوارث  
ليرتفع في الزكاة منه ظهر دين سابق او تجدد الدين باعتبار وجود سبب في حال الحيوة كالنسيئة  
فانه كالعرف في حال العلم بوجود الدين كما ظهر الحال اية ما في بعض الروايات من ان الوارث  
لا يستر في الزكاة الا مع الضمان فان المراد بالضمان لا بد ان يكون هو الضمان الشرعي المتاعلا  
في ذمة الميت الى اذمة الوارث فحينئذ يرضى عنها وما هنا من عتد فلا يرفع الا ان يكون  
مليا ويكون غرضه الوفاء والاداء في الدين الغير المستوعب انما يمنع من اذمة الوارث فيكون  
الباقي من العادة ما مر في الروايات الاحاديث في التعريف المخرج هو تفريع حق الغرض او كونه

في بعض

في بعض

في مرض الفرس بحيث لا تقرب ولا تفرج جازوا لله العالم **فان قيل** في المطالب حقوق الميت  
على الناس وفيه مسائل **الاول** المطالبة والحكمة وهو جاز للفرع والوارث لوجود الحق  
وهو كون الدعوى ملزمة وعدم المانع **الثانية** الاحلاف هذا اية متصلة بين الفرع والوارث  
ان المانع منه بعد صحة الدعوى فلا شرط في الاحلاف سوى كون الدعوى مسموعة قالوا كما يجوز  
فيه جواز على الفهم بقوله **الثالثة** الحلف وهذا يخص بالوارث فلا يجوز للفرع ان يراى  
عدم الجواز به فلان الدين لا يقتضيه الا لغيره والزكاة اما ملك للوارث او حكم ملك للميت فيجب  
الفرع كما لا يخفى ليس له ولا يترتب عليه امر او نهي ان لم يستوفى من امواله كان الزكاة  
ايضا ليس له الحلف في اتيان الملك للارث ان ادعى على الموهبة وانما جاز للوارث فلا  
قام مقام المورث فله ان يترتب عليه الاموال سواء قلنا بان نقل الزكاة اليه او قلنا بانها في حكم ما  
الميت اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان وان لم يكن الزكاة ملكا فليكن له في الميت  
وامرانه في المطالبة عن غيره حكما بترتيب اول الاموال فمقتضى بعض دعوى ان المطالبة  
يقتضي ملكا في الاول لا دعوى في دليله في التمتع المقام وانما ان المراد انها لا تقتضي ملكا لبعض  
المطالبة انها لا تقتضي ملكا لا يكون الى الف فبذلك في فرع واضح وما في غير الثاني لان حلف الوارث  
لا يقتضي ملكا لاحد ما للميت فواضح لعدم وجوب حقيقة الملك بالنسبة اليه واما بالنسبة الى الزكاة  
فلا جرم على ان الزكاة للميت ملكا للفرع انتم هو يثبت شيئا يمكن ان يصير ملكا للفرع ولغيره وانما  
ان الملك الثاني ثابت للورثة ايضا لان الموت والنسيئة لا يورثون وهذا لا يقتضي  
احل الوارث على الوارث على القول بعد الانتقال وهذا في حكم الملك المقتضى رخصة الجدة  
ان القدر والمعار من عدم اتيان الحلف على الفرع ان يكون في الفرع مالك للحلف عليه فلا  
ولاشك انما ان لا يكون سبب الملك بوجود اية واما مع وجود سبب الملك فلا دليل على  
عدم جواز الحلف بعد محرم اية الدين المروية هذا من الروايات الفرع واحلف سقط حقه  
ما في دعوى المدعي عليه ظاهر وباطنا فلا يجوز له المطالبة اية لا تقدم في غير المكرر انها تكتفي



بأنه كن من الوارث لا يقطعه بالحلف بل باللعن فانما فادام من قبلنا واما هذا فانه لا يثبت  
 هل الفرائض نصيب من بعد الحلف الذي عليه لم يظن على الاثبات فيكون الدين كسائر الزكاة بالنسبة  
 التي تعلق من الفرائض اذا استوفيت لك الدين لان هذا لا يستفاد بكونه من جملة ما ترك للدين من دين  
 لكن الذي يحل للزيم فكيف يعلق بغير هذا الذي استوفاه الوارث قلنا ان هذا لا يثبت  
 باقية قد عرفت انه ليس على وجهه بل الواقع وبغيره على وجهه ويؤيد على وجهه  
 مصر العرض من وجهه كالمقتضى فكذلك من الاحكام لا يثبت بغيره من وجهه كالمقتضى لا بأس  
 زعيم ولا مريدان الذين يعلقون افعالهم بتركهم تركا انا وهذا الحكم فثبتت الدين بعد  
 حلف الذي عليه للزيم بغيره من حاله وكذلك يعلق الحلف واما بعد ثبوت الدين وجوه  
 في الخارج وصيرته في عنوان ما ترك فليس العمل بغيره بغيره كماله هذا بعد الاستيفاء  
 واما قبله في جوارب المطالبة الغريم حاشا انك في حكمه عند ان الدين ذهب باقية الحق للزيم  
 عليه ومن صيرورة الدين بعد الدين او الشاهد واليمين من جملة التركة كذا هو وجه  
 الاثبات في هذه كسب اللقائم والظن وجهه في اخره وان ما في الذمة ليس على وجه  
 العين في صدق عنوان ما ترك عليها لان كون ما في الذمة من جملة التركة عبارة عن ثبوت حق  
 من المثل في ذمة المدين يكون صاحب ومطالبة انان الزيم والوارث فاستطاع  
 حق الزيم حليف المدين كان من سقطه سقوطا ما كان له حق المطالبة فكيف يعوز ذلك  
 الحق الذي يخلو فكون العين من جملة ما ترك فانه عبارة عن انصافها بصفة المالمية  
 كما ان الاعيان اما للوارث او للميت حكما فان في ذمة المدين قبل تسمية في الخارج لا يثبت  
 فاما بل تعلق حق الزيم بغيره من سقوط ما كان له من المطالبة واما بعد الثبوت في الخارج لا يثبت  
 باستيفاء الوارث دخل حق من التركة التي هي من الزيم والوارث والله العالم  
 انك في الشاهد واليمين يثبت فيها وجبات في ضمن القاطن **الفصل** بقضية بان  
 واليه في الجملة بالاجماع بالضرورة والروايات عليه من طرق العامة والخاصة من جهة

القول في ان هذا هو الوجه

من طرق

ومن طرق الخاصة ما رواه عن الحسن بن الحارث قال قال علي بن عتبة وسلمة بن كهيل علي بن عتبة  
 فسلوه عن شاهد يمين فقال قضيه من رسول الله وعليه عندكم بالكوفة فقال لا يثبت  
 القرآن فقالوا ومن وجدتموه خلاف القرآن فقال لان الله تبارك وتعالى يقول واشهدوا  
 ذوي عدل منكم فقال محفوله واشهدوا ذوي عدل منكم هو ان لا يثبتوا منها ذكرا واحدا  
 يمينه في قولها ما قرأ القرآن حتى ياتي موضع هذه الآية فانها وردت في الملاقاة ولم يقل  
 احد فيه بكافية شاهد ومن يلو في قوله تعالى واشهدوا منكم رجالكم باحسن  
 وجه فالجواب ان ما اشار اليه المالم لم يثبت في طرق الاثبات ولا في غيره عدم دلالة على عدم شأده  
 وبين فاما ان الامر في هذه الآية للارضا لان ترك الاستيفاء في موضع الوقوع في النكاح  
 فلا ساس له بالمقام اعني عدم جواز انصاف الشاهد باليمين **فان قلت** لكان هذا كافيا  
 لما وجب لا اعتبار القدر في الشاهد انما هذا الواجب يكفي في الثبوت في غير هذه ما قلنا او لا  
 ان القدر في الشاهد يمنع من انكار الشهود عليه دون اليمين وثبات الله الذي في حق  
 المالم المحض فيكون ذكره في مقام الاثبات او لا هو دون في الاثبات اعني الشاهد ثم قال نعم  
 انه عليا ثم كان قاعدا في محله الكوفة فزيمه عبد الله بن فضل القمي ومعه درع طلي فقال  
 لي علي هذه درع طلي اخذت يمين الصريح غلوا فقال له عبد الله بن فضلنا جليلي في  
 وبينك فاضلك الذي نصيبه المسلمين جليلي وبينه وبيننا فقال له علي هذه درع  
 طلي اخذت غلوا يوم النصرية فقال له شرح هات علي ما تقول فحيث فانه بالحسن  
 فشهد انها درع طلي اخذت غلوا يوم النصرية فقال هذا شاهد لا افضه بشهادة واحد  
 حتى يكون مع اخرها فداخرا فاستشهد انها درع طلي اخذت غلوا يوم النصرية فقال  
 فشرح هذا مملوك ولا افضه بشهادة مملوك قال فقصه وقال اخذها فان هذا  
 بالجور ثلث مرات قال فيقول شرح في حلفه فقال لا افضه بي اني سمعته بخبر في زعم  
 قضيت بالجور ثلث مرات قال فيقول شرح له ذلك او يحلف وقتها لا والله

القول في ان هذا هو الوجه







الذي ان كان يكون في شيء يتعلق بالله سبحانه وتعالى في شيء من الاشياء او في شيء من الاشياء  
 الناس والاول من هذه هذه هي ان يكون في شيء من الاشياء او في شيء من الاشياء  
 اربعة الدلائل ان يكون مالا ولا مستحقا الا ان يكون الثاني ان يكون مالا مستحقا والثالث ان  
 يكون غير مستحقا الا ان يكون على اثنين احدهما ان يكون الحق الاصل من الاكساب  
 والصلح وحسب الخيا وحق الشفعة وخبرها والثاني ان يكون كماله استيعاب المال وانما كان كماله اذا  
 كانت الدعوى او احياها كمالا فصار ما قد يستحق مالا كان ذلك على المتقن من دين وجبة  
 ما على كون الموت سببا لغيره على الميت من الدين وانما حق الشفعة لا تقسم الا على الموتى  
 المحض لا يثبت بالشهادة اليقين او المحلوف فيه انما هو الله تعالى لا انما في الحاشية بالنسبة  
 اليه فكل ما مر سابقا فلهذا هذا اجماعي عندنا وانما في الامتياز في خبرها ما مر من التخصيص  
 الحق الغير الى الحق وبني ساعداه في ذلك الثاني في قوله الاول واخصا الحكم خصيصة الدين  
 من القسم المحقق المالى وجهه واحتمالا **اما الاول** فلم يرد قلنا بل ان الله اطلاق كثير  
 من الاول في حقيقة ومسا حذيت استحقاق الحق في ما ذهبنا عليه هو الظن مقابل الجمع  
 بالجمع الاستزاد من خبره كذا عند الحق وكذا واحد الاربعه حقوقيه ملاحظة  
 في حق الشواهد حيث اشتمل على ذكر الاربعه في قوله تزييد والذين بالشعرين بصلابهم  
 مقام الحق الاربعه من هذا الدلائل الاول لكن ورد في ما نالها اربعة مقيدة لا تلائمها  
 خصوص الدين صانعا الى ما في خصوصه حيث لا يتفرع من قابلية الاداء ووروده في مقام  
 بين جنس الموازين في جنس الحقوق في مقام بيان تمام الحكم منها المحقق كان رسول الله  
 بخبري الدين في شهادة رجل واحد بين صاحب الدين ولم يكن بخبري المال الا شاهد على  
 ولطفا من على اخصامه ورواهما بالدين لا في هذه حكاية حال لا تدل على ان يكونه الصادق  
 هو القضاء ما في خصيصة الدين والحق شفاة المحرلان على قضاء الرسول في غيره لا يدل  
 على عدم جواز القضاء بها فبلانا في حق المالك ان الرسول وقع بهما في الدين دون غيره فلا

يجوز ضرورة عدم اقتضاء ذلك النقل المالك كلام الامام في صنف البيان في قضية القضاء بها وبين ما  
 والا فلا يجد في ذكر الدين وان كان الصادق من الرسول هو القضاء بها من قضية ان ليس بها جميع  
 خصوصيات الامر الواقع فاذن وايضا في لفظ كان في قوله على بيان ما عليه عادة الرسالة لا ما وقع في  
 ثم وضعها المحقق راوية وفيه كان رسول الله يقضي بالشاهد واحد بين صاحب الحق وذلك  
 في الدين ودلائل التراضي لان ظاهرا وفيه كان الدين بيان ما شرع فيه القضاء بها لا ما وقع فيها  
 الرسول ومنها قوله ايتم قضاء رسول الله بشهادة رجل مع بين الطالب في الدين وحده وهو  
 اظهر ولا تنضم لما كان لفظ وحده الظاهرة او الصريحة في الاحتراز على الدين وحده على بيان  
 ما وقع فيه قضاء الرسول كما في قريب باللفظ في كلام الامام في اذ بيان ان الرسول ما يقع بهما في خبر  
 غير الدين بل في خبر الدين وحدها وهو من الاعلى لم يتصور فانه في حقيقة لصدور كلام  
 ثم لا يثبت ان المتبني لا يقتضيها لان المتبني في الاحكام الوضعية خصوصا اذا كان في الصنف  
 التخييد واعطى الميزان بقية طلقها بالقياس فظهر ان احتمال شوب كل واحد من العمل الى ما  
 لا يرد في خبره لان الدلائل التي ليس هو الدين بل هي الاصل في الامور الثابتة في الزمان في خبره  
 مثلا الاتفاق على واجبة الشفعة وخبرها من الحقوق المالية التي المستقرة في الذم وكذا خروج  
 مثلا البيع والصلح وخبرها من اسباب الملك فالدين مثال كل ما لا يدخل في كون الحق الاصل  
 منه المالا لا احاد في الحاق الدين به الى الاجماع المركب فبطل الاحتال الاخير الذي حكى القول  
 غير واحد من القدماء والعلمانية ايراد بالدين ما قلنا انه مطلق الحق المالية سواء كان  
 او غير او شيئا بقصد من احدهما فحق الاحتال الثاني في قوله تيزي الى المالى غيره وتيزي بقصد  
 المالى غيره لا في غير من المالى بل على القصد الشخصي من خروج خلافه في الخبر الغير القصد  
 من في الواقعة الشخصية بحصول المال ولو حصل المالى على القصد الشخصي من خروج خلافه في الخبر  
 ملكه ما كان الذي هو الوجه لان وضع السكاح ليس بحصول المال وانما بتسليمه له او اتم  
 ولو حصل المالى على احد الامرين كان له الحق في ما له العدة بقصد كون الصوى في الدين بالحق الا على



كان المدعى بالاشتراك وضع لاجل تحقيق المال صدق ان الدعوى في الدين وان على ارجاء المدعى ان  
 غرضه ليس تحقيق المال كالمصارف لو كان على المدعى عليه دين فوجبه صدق ان المدعى بالدين  
 لان المدعى يظهر الادعاء من كلام الاصل اكره المدعى الوضع النوى وكما وضع عند النوع **الاشتراك**  
 مثبت بالشاهد واليمين ثم اننا في المحققين والمواضع **الاشتراك** حكمه بواضح فان الاول كالمسئلة  
 مثلاً بغيره بالنسبة الى كل جهة فهو وطبقها واذا في ربح فيه الاصل عد وهو عند التوثيق  
 هذا اذا كانا في الشبهة موضعين وما اذا كانت موضعين في موضعين اذا كان المدعى بالدين  
 النوى في الاصل ثم لو اعتبر العقد الشخصي اية فالعقد ايقاعاً في نفسه يستفسر عقد المدعى والله  
 العالم **الاشتراك** لو ادعى عجز المدعى عن الاداء في نفسه مع شخصاً شاعهم وثبت الدعوى ولو حلت  
 من احد ضيفه ولم يكن التمتع مشتركاً معه كذا في ربح والاطلاق لا يفي في ربح المدعى بغنيا او  
 دنيا لكن الفضل في محله لا يشار وعده في ربحها حكم مشترك التمتع معهما امتداداً الى غنيا  
 واستشكل في ذلك الفرق بين ما هو فيه وبين ما لو كان المدعى عليه اصدماً فانه في ربح الاخر فيما  
 وصل اليه فيها اشكالان احدهما الفرق بين الشاهد واليمين وبين الادعاء والثاني الفرق بين الدين  
 والدين في الشاهد واليمين ثم اننا في اشكالنا هو الفرق بين المقام وبين ما عليه الاكثر من ان  
 الدين المشترك بين الاثنين كل ما يحصل احد الشريكين من ربحه اشارك الاخر شاء ولو نوى بالبيع كونه  
 للاخذ ويكون ربح هذا الاشكال ان الدين المشترك بين اثنين في الخارج يثبت الدين فاذ هين جرح على  
 ذلك المدعى الخارج حكم الشريك لا يترتب فيه تقييد احد الشريكين لآخر ليس له ولا يترتب في ذلك  
 الترتيب وكذلك لا يترتب فيه ذلك فيبقى ربحي بجملة الاخر بخلاف ما يفسر المدعى عليه في المقام  
 في الخارج بالخلاف فانه لم يثبت على ان يكون فيينا للدين المدعى به ان الموضع المذكور وقد اعترف  
 بالدين فذلك للمدين باق في ذلك المدعى عليه وانما احد الحكم الى الحكم الشرح المستدل  
 بالخلاف فلو حكم بمشاركته في الدين مع عدم كونه التماثل ما لا لغيره في ربحه هو غير جائز سواء كان  
 مستفاداً من الوكيل للثبات مال الوكيل او الوكيل للثبات مال الوكيل او من اثبات مال الوكيل

كما اذا كانا شريكين **فان قلت** لو شارك في الدين فاما ان اردت حقيقة اقراره بالشركة للاحكام الخلف له  
 الخلف متعلق امره بكل في الذمة ولا شركة فيه متعلق الشركة انما هو الاخر الخارج عن هذه الشركة  
 انما كانت بحقيقة اقراره بالخلف في الشركة في الدين **قلت** متعلق الاقرار اية هو ان اكره في الدين  
 الخلف للثابت في ذمة المدعى عليه وكل ما يوجد في الدين في الخارج واما الاخر فلا يثبت  
 لذلك الدين لانه الموضع منه قصد الدافع كونه في الدين حتى يجرى فيه حكم الشركة بحقيقة  
 الاقرار فهو في الخارج والظاهر ان المدعى عليه ولا يترتب له الى ان يثبت عليه صحة  
 الحكم في ذلك مما يقتضيه الاقرار باصل الشركة في الدين المشتركة فيه فلونا ركا مع الياف  
 الحكم الخلف متعلق المال للدين في دينه الحكم فاما في ربحه وقلم بدينه الاخر في ربحه ان كان له الحكم  
 حكم بدينه وقلم بدينه المشترك فيكون ذلك المدعى حصص الدين المشترك في المال في الدين  
 اية حكمه الانفاص الا انما في الصيغة فربما لك الحكم الوضع على حكم الحكم بدينه حكمه وبنية  
 بنية بدينه للمدين في دينه الدين الخلف وانما في حوا راجد الى الف حقيقة الحكم وهذا قد  
 ياتر فيه بان الى الف خلة صنوان كونه من الدين لا صنوان المقاصد فثبت ان الاخر حقيقة اقراره  
 بكونه في الدين حصص الدين المتأخر ومنه يظهر ان بين المدعى بالخلف والمدعى بالمقاصد فانه لا يثبت  
 في الترتيب قطعا خلافاً للدلالة على قضية الاشياء ومشاركته فيها يحصل للخالف في الاصل ان لا يثبت له  
 وماذا يترتب من الفرق بين الدين والدين اية لان الدين لها كانت دانيات شركة متاعه بدينه جرح على  
 يحصل منها في يد الحكم الاشياء عز وليست كالبهاجبة الفصل والنسبة حتى تقتصر في الخارج  
 على وجه الاشياء فالمدعى من الدين متاعه بدينه قبل الاخذ وبعده خلاف المدعى بالدين  
 فانه قبل الاخذ مالك مطلق للمدعى عليه وبعده الاخذ بدينه كمال الف والفرق بين ما عجز  
 وبين الاقرار بدينه واضح وان كان في الخارج بالمقام ايقع حيز حيث ان المدعى عليه في ربحه لا اخر  
 فيكون مثل ما عجز فيه الا ان الاقرار بالدين لا يعترف لها لانه باعتبار اقراره لاحد ما عجز ما  
 لا ينفذ اليه للدين يجرى فيه حكم الشركة بحقيقة اقراره والمسئلة رحيه هذه الاشكال تحتاج



لا يخرج وقا له يدين والله العالم **اللقاط** لو اراد في بعض ان المير وقف عليهم داره لكان ذلك مباحا  
 على انفسهم فترى بان حلف المدعون مع شاهدهم فبطلت بالوقف ولا يرد عنهما دين ولا ميراث  
 ولا وصية فان انقضوا معا او على القاسم فهل اخذ البطل الثاني في الدار من غيرهم او يوقف عليها  
 صح في حق هذا الاحتياج اليه مستأنفة لان الثبوت الاول لا يخرج عن ثبوت به لكن في الاستغناء  
 جميعا معناه على ان البطل الثاني يلقون الوقف من البطل الاول دون الوقف في الاول كما هو ظاهر  
 فلا حاجة الى الميراث في الثابت الراحم ملكا للشاهد والميراث يشرى بغيره فان كان له ميراث في الوقف  
 وبما ذكره انما كانت وجهه احداهما فيوقف وانما في الوقف ان اجازة البطل الاول للوقف المطا  
 بعا فترى انهم باطله لاختلاف البطل الثاني بالوقف مع البطل الثاني يلقون الوقف  
 الواقف دون البطل الاول ولم يخالف فيه احد وان احتمل الميراث الا جازة مع كونه لاجرة للبطل الثاني  
 وهذا كيف يجامع ما ذكره من بطل الوقف من البطل الاول الثاني ان مستأنفة لوقف الواقف  
 او من البطل الاول ليس من بطل في كلام القوم على وجه يمكن تحصيل الشبهة في حقها على اصطلاحها فكيف  
 ان الاشهر القاطع البطل الاول ويمكن رفع الاشكال الاول بان المراد بطلان الوقف الواقف في  
 مسئلة الاجازة غير المراد به في المقام وامثاله لان المراد به في الاجازة عدم كونه الوقف مستأنفا  
 من البطل الاول الثاني من انقال وهو خوصا فلهذا انهم يلقون الوقف او من البطل الاول  
 خرج الوقف عن ملك الاول ودخل في ملك الثاني على انفسهم من الاول ليس على حلق الوقف  
 من الميراث لان الميراث ينزل الى الوارث بحول الله وحكمه بخلاف البطل الاول فانهم  
 الوقف للبطل الثاني بحول الواقف وان شئت قلت ان زوال ملكية الميراث عن الميراث  
 دخولها في ملك الميراث ليس لاجل سقوط ملكية الميراث عن الميراث ونقصان فيها بل لاجل سقوط  
 في المالك لان البطل لا يملك بخلاف زوال ملكية الوقف للبطل الاول فانه لا يملك نقصان  
 ونقصان في نفس المالك دون المالك وانما هو هوية فاصرا باعتبار الموت واما المراد به  
 في المقام وامثاله فهو معنى اخر وهو ان يكون الوقف ماحلا في ملك البطل الثاني في حق

دخوله

دخوله في ملك البطل الاول من غير ان يرد اليه الارث فترى ان ملكه على زمان ملكه الثاني فيكون المراد بالثبوت  
 من البطل الاول في بقا هذا المعنى وهو ان يكون الوقف ماحلا في ملك الثاني في زمانه الاول  
**وبصاف اخرى** التلقين في الواقف من الاول الواقف على الميراث من زمان البطل الاول من جهة  
 من الزمان البطل الثاني وهكذا لا ينعقد بطلان الملك فان الملك لا يقبل تحديده بل ينعقد الزمان  
 قيد الميراث فالعين المقتضية تكون في حيز من مملوكة البطل الاول والمقتضية تحجب عن بعد  
 ملكه الثاني وهكذا انظر فقهاء الفقهاء من تلك منقصة من جهة الميراث فاحل المالك مؤبدا في  
 المملوك وهي المنقصة محدودة ومرجع التلقين الاول ان الواقف ملكه ليس الا كمن على وجه خارج  
 النقصان ونقصان في أصل الملكية بان حله يتعلق بالبطل الثاني في ملكهم على نحو يستلزم انتقاله  
 الى البطل الثاني ومنه المالك وهكذا فالمالك والميراث على الثاني مؤبدا فكيف يمكن للمالك  
 ملك حصص من الميراث وعلى الاول المالك مؤبدا والميراث محدود ومن غير تحديده المنقصة  
 فظهر الفرق بين التلقين الواقف من الاول كما ظهر الفرق بين التلقين الواقف من الميراث في  
 التلقين الواقف في هذا المقام ونظائره مثل قالوا في بعض الوقف من جهة البطل الاول لان الثاني  
 يتلقون منه من الواقف ويمكن رفع الاشكال الثاني ايضا بان الاشهر في كل سنة قد صفة الميراث  
 على حقة التلقين لا يقتضي الميراث على الاحتياج الى تحديد الميراث فلهذا هو الاشهر معناه  
 ان التلقين الاول اشهر من جهة ان علم تحديد الميراث هو الاشهر لان التلقين الاول في نفسه  
 الاشهر وهذا نظير معنى الصانع على حكمه من انما حجت اصل جميع عليه وهذا وجه في الميراث  
 وانما يصح وهذا هو الحكم في الميراث واما التلقين والبناء فيمكن النظر في هذا الطريق فظهر  
 تلقيه من البطل الاول مع زوال تحديد الميراث كما ذهب اليه بعض مشايخنا لان اصل الملك للبطل  
 الثاني من غير بطل الواقف مع بطل الاول سواء في كون كل منهما مباحا على اسائر الميراث في حق  
 كل منهما الخلف لان حلف الشخص لا يصح في اوقات مال للميراث وميراث التقدم الميراث التلقين المالك  
 لا ينعقد حلف الميراث من غير بطل الواقف مع عدم الحاجة الى تحديد الميراث لان البطل



منه من غير واحد من جهة اتحاد سبب التملك وان كان ملكهم على نحو الترتيب من الترتيبات يكون  
 حلف البطل الاول معناه لاننا اذا حلف بعض الحلفاء فحلف الحلفاء جميعا ولا يكتفى بالعضو بعض البطل  
 الاول مع اشتراط الوقف بالعضو والحاصل ان ما ذكره قد لا يفرق بين ليس محل القول كالقول بل  
 للمناقشة مع هذا الدافع وعلى المناظر ان لا يفرق بين الاستحقاق بعد الاولاد للفقراء الى الحلف  
 الوقف لانتفاع ابناءه بالحلف انما هو الحق اذا كان هو الحلف لم يصب على ذمة المدعى من حلف  
 وعادت الذم انما انما هو الحق الوقف اصله لكونه لظاهر باننا بموجبه حلف البطل المفروض  
 في جميع الوقف الاصل والصور قد خرج كالوقف للمنفعة الاخر الذي يحكمه المورد الى الحلف  
 وعلى الاول فالعبرة بالوارث حين موت الواقف وعلى الثاني فيجوز ان لا يثبت حلفه  
 العبر في بعض الانقطاع كما يجب ان يخرجها اليه بالوجوه المذكورة في المنقطع الاخر وهو ذلك  
 فيجوز ان لا يثبت حلفه بالناس الى الميت وهو بظاهره لا يوجب له الا ان يكون المراد من الوجوه  
 اليونانية الشيخ في محكمته وذكر ذلك في قوله ان الميت هو الرهوض على ان الميت الذي يملك  
 لان خبر الصدقة هي الصدقة على الامارة بل لعل المراد كما يعلم من ملاحظة هذا الكلام ان حلف  
 المدعى ان جميع ما امتنع عن الحلف جميعه ببالد امره انما هو حلفه في الورثة المذكور  
 اذا ادعى عليهم العلم بالوقفية وتبطلهم وقد عرفت انهم على انفسهم فان ماتوا من ضمنهم  
 الى اولادهم على سبيل الوقف من الارث لان اقره من غيرنا فنعلم هذا انما كان الراسخ في  
 الثاني من غيرنا ان اختلاف طرف الى البطل الثاني في حلفه ولا يعطى الوارث لا اقراره وهو هذا  
 يحتاج البطل الثاني الى الميعين في اصددهم له حلفا في ذلك وجهان مبدآن على نقل الوقف كما نقله  
 ومثله ذلك ان البطل الثاني لا معارضه لانهم الوارث ولو فرض كونه الوارث غيرهم منهم  
 ممنوعون في الارض باقراره فلا مدعى للحلف الثاني حتى يجاوزوا له ويكفي ان لا يكون  
 حلفهم بالحلف باعبار رجوع امر الوقف اليه بعد من حرمه الوارث فلا يعطى من  
 الوقفية بالابن وهل للاولاد ان يحلفوا على جميع الوارث وقف كان ذلك للبطل

بالعلمية

الاول ذلك فيه وجهان يكون الاول ان لا يثبت ما اذا حلفوا بالعلمية او انهم يتلقون الوقف  
 من الوارث فلا ينعقد وفيه ان الحلف في الحلف موقوف على ما لا يملكه الا في سواء كان حلفا  
 من البطل الاول ومن الواقف يدعون الوقف الدار عليهم وهي دعوى مسبوقة فلم يعلم الحلف مع  
 وتلقوا من الاول ليس يرجع الى الوارث كما عرفت فلا ريب ان المقام وهل يلقون انما يتلقون الاول الثاني  
 اولادهم من بعده انما منتهى في قطعهم عن حلف الشاهد في حلف البطل وعصر البطل الثاني  
 ويجوز ان لا يثبت حلفه في تحقيق هذا المقام ولا يثبت القول الكفاية لان الخصم غير له الحلف  
 لا تخار عوهم فلا يقاس بهم في عدم الكفاية لان المناط في اتباع الشاهد استبعاد الشاهد  
 عند المتبع لا عند غيره ولو حلف بعضهم وتكلم بعضهم كانوا ثلثة حلفا فلو كانا ثلثة حلفا  
 الثالث فلو الباقي تركه في حلفه من الوارث او ما مضى في قسم بين زعمي الحلف في الورث كما في  
 وقبلهم على الخطية كالحلف لا رجله وحده **فهم** لو كان نصيب الحلف انما اكثر نصيبه  
 فتلكا ان الزائد في حكمه من المال لان الحلف منع من باقره بالوقفية الموجبة لفساد  
 خطه وكذا الوارث لا يملك الوقف الا ان يذبحهم بالالحاق ويجري عليه حكمه بالمال الذي  
 القصد بها على حريته في كل ما لا يقع ايجاله الى ما ذكره ولو كان معلوما تفصيلا او اجمالا لا يفرق  
 عن مصادره وليد وهو كون الصدقة اقره على الاصيل السامع بهج ويحتمل القصد بانها على عارضة  
 اقراره خرجت باسمه باقراره الاخير فانه في حقه حيلة عن معارضة اقراره في سحره وبالنسبة  
 باسمه ويحتمل الصلح بين الحالف وبين غيره وهو الوجه الثالث في حلفه على ما في بيان  
 كل منهما في نفسه والاول اوجهه الثاني في حلفه على العالم **الفاصل** في حلفه على القاصر والمرفق  
 بين احكامهما على اعتبار ذلك القاصر قد يرد في طهره والسكوة عن ابيها بانه ان علمه كما  
 لا يجوز له القاصر لا في حد ولا في غيره الى ان يستأذنه فاجازوا بالبيات وسند  
 السكوة الى السكوة على ما اخبره شيخنا دام طلعته في السكوة وان كان عاميا الا ان رواية  
 صحيحة بها عند الاحناف فلا تنافي بين حلفه لاخباره وانما لا يثبتها فيها بعض الكلام لانها لا تنافي



وان علمنا ان كان لا يجوز ان يضاف اليه مفهوم مع البديهة في مقابلة فعله في مقابلة فعله مع ان الكتابة في الحقيقة  
 بالبينة كالقول الثالث بمقابلة الفعل فوقه الحال ان يبق ان انهاء الاحكام والامام فيها  
 للحكم قد يكون مع الواسطة وقد يكون بدونها والواسطة يخرج الوسائط المصنوعة للعلم  
 في البينة وانما الذي عليه والانهاء بدون الواسطة مخرج في القول والفعل كالكتابة والاشارة وغيره  
 فيها ما لا يربط الاول ان يكون الواسطة هي الكتابة وقد عرفت انها غير معتبرة عند اكثر  
 سائر المذاهب الا ان يربط اذا علم بصدور الكتابة عن قصد نقل علمه على اجازتها او حقوق الناس  
وتحقيق المقام هو ان الكتابة في امور عديدة يمكن استنادها وعدم الاعتناء بها منها احتمال  
 كونها مبررة على القاطن كما ذكره الخ وسها احتمال صدورها لا عن قصد معناها كما في ذلك اما بعد قصد  
 اصل الكتابة بصدورها عند السهو ونحوه او بعد قصد اتمامه فتبقى بالبرهان اخر من اعتبارها في العلم  
 او المشقة ونحوها ومنها احتمال كونها اشارة للاخبار او كاهولها وفي مثل هذا الزمان من اشارة  
 الاحكام بالارقام لا بالفاظ ومنها انه الدليل على اعتبار الكشف المكتبي بعد الفراغ عن الامور المشقة  
 والعم بصدورها قصد الكتابة بمضمونها من صدور الحكم سابقا كما ذكره بعض مشايخنا فكر  
 وهذه الاحتمالات كلها اصلها من الاعتداد بالكتابة اما الاحتمال الاول فله سبيل الى رفعه  
 بقرائن الاحوال المصيدة للقطع واما الاحتمال الثاني فيمكن رفعه بالاصل كما ينبغي في الاشغ  
 القول لان اصله عند السهو والخطا والذنب والغبث واشباهها لا يرفع في اعتبارها عند  
 العقلاء بين العلم والكشف احتمال الصدور عن غير الاشارة فانه امر غير بعيد في الكتابة ولو لم يعلم  
 بناء على القاطن الذي يقتضيه عدم هذا الثاني فان غرض المشقة في الكتابة مثلا وعرض اعتبار العلم  
 او نحوها لا يرفع لغير علمه سابقا لان العلم في الاشارة لا فائدة في التمسك به في المقابلة  
 ذلك من اعتبارها واما الاحتمال الثالث فله اصله في جميع المذاهب لان العلم صفة خالصة  
 وللانشاء كالفعل فانه يرفع اذا تردد بين الاخبار فلا نشاء يتوقف فيه والا لا القول فيكون  
 الاصل فيها فيقتضي الاخبار من صفة المانع فلا حكمة وبعث واشترطت فانه لو كانت في مثل ذلك

يرجع

حل

هذا بقصد اصالته للحقيقة الثاني وكذا الكلام في الجملة الاحتمال الثالث ان يثبت ان اشارة انشاءها  
 عند انشاءها بغير علمه على الاخبار واما الاصل الحقيقة منها على ثبوت الوضع للمركبات او للاحوال الثاني  
 كما قيل يكون وضع الجملة الاسمية في اللغة الاخبار وعمل عليه عند الشك او لاصل الخبر يجمع في اشارة  
 المقام اليه وليس الى ان الكتابة فانه فان حركت كما يتصل للاخبار كمنع للاشارة ولا اصلها  
 يرجع اليه الا ان يبق بان الكتابة تجري مجرى اللفظ على الرفض جميع الاحكام وهو امر غير ثابت فمقتضى  
 بان الكتابة تكفي في اشارة الحكم وليس اليه كمنع لاصح العبرة فيه اللفظ كالبيع والناكح ونحوها  
 بل اصل الامور التي لا يتناول في الكشف عنها هي القول الفعل كما ذكره في محكيه البرهان كالقول  
 والعقود والرواية فانها تحقق بالكتاب كتحقيق القول والكتابة مع العلم بالاصحاق والاشارة والثاني  
 على عدم المساواة بينها وعدم الحكم بتمام الكتاب بمقام اللفظ الا في مقام التذكر وليس ونحوه في  
 مقامها خاصة علم ان احكامها الوضع والكلية لا يثبت لها بها لا لافادتها كالمركبات فان  
 انما العلم بثبوتها للآثار الذي يكشف عن صفة التوكيد عنها فيكونها بالكتابة ومثل القول  
 فان المطاع والحق في الحقيقة حتى لو علم به من غير ما كشف عليه ومثل مقتضيات الرجال فان مذهبنا على  
 يستلزم من اشارة الادعاء الفعلي بعد العلم لاعم الاخبار يثبت لك الاندكان كما هو الثاني في المقابلة  
 في الموضوعات خصوصا في مقام الرضا ثاني العبرة بالانسان بالعدالة في مقتضى العلم  
 او بغيره من العلم على الفراء ونحوها والاصل ان بناء الاحتمال على الفضا على القول الا في مقام التذكر  
 او في مقام علم الخراج ان العبرة فيه بالمكتشف عنه لا بالمشقة فلا بد من النظر والتأمل في  
 الحكم وانما مثل الفتوى فلهذا فيها خصوصية الكشف القول او مثل الشهادة في الفضا على الثاني  
 القول او مثلا سائر الاشكالات المعبر بها اللفظ خاصة ومقتضى الفصل الاول معلوم والى  
 الذي غير معلوم واما الاحتمال الرابع فهو بغير معتد به لعدم الدليل على اعتبارها القاطن لكنه  
 ضعيف فانه لا حرج بصدور الكتابة عن قصد الاخبار بالحكم السابق وعلمنا انه فلا يتوقف في القاطن  
 جهة نظرية الارحمة احتمال السقوط او يخرج من ذلك القرض ونحوها من الامور التي لا يقتضي به



عند العقال فصرنا كالم احر وهو ان الكثرة الكاثرة هذا الفراغ غير الامور الزمنية فكذلك كالقول في الكشف  
 عن الاخبار بالحكم فلا بد من التمسك في دليل قولنا قول الحكم على القول به هل يجري في الكثرة ام لا في الجائز  
 اختصاصا به كما اننا استدلنا على قولنا قول القاعدة من العلم على عمل قولنا في علم اوسع العدالة  
 فان هذه القاعدة يمكن من جريانها في العلم ولو اخرجنا لما شفع في قولنا قولنا من وراء عدل القاعدة  
 واما لو اخرجنا بكتابتها او اشارة فلا احتمال عند القول بحالها واسمع وادله بالغ ما كاصلنا وعلنا اننا  
 عند الاخبار والحاصل ان الكتابة بعد الفهم في عدة امور يصير القول الثاني تنكاه انتم نعم  
 فانظر فتلحق في جريان دليل قوله فيها **الثانية** ان تكدر الواسطة قول القاضي وانه بالحكم  
 الذي حكم به اما الشاهد بشهادة من عند القاضي الثاني كما هو الوجه في قول القاضي الثاني ان يقول  
 شفاها في محكمتها في وقت كذا فاصلا للاخبار ويمكن الاستدلال على وجوب تصديقهم  
 اجمالا كجرح عدل فيصدق بناء على ان اكلها في جرح العدل القول بطل حتى في الوضوءات الثانية  
 في ذلك شيئا ملك الاقرار به لان بعض مجازير الظلال استكنا لا خلا من غير القام من لان ظاهر مظهر  
 جرحه كان انشاء ما ضا يصح به الجرح في محك الاضاح وعبارة في انهم طاهرة في هذا المعنى وقد  
 ان الملازمة بين الامر بين طاهرة وقد كتبتنا بعض الفروع المخرج جرحه القاعدة المبرورة فيها في  
 القطعة من قولنا قول العدل المازون في الجحان قبل الانزال وقد نقلنا الشيخ في الجحان  
 تصديق في غير جرح العسكر تباين بعض الكفار في الاستقراء حكم الاسر لكن لو بني في المسئلة على ذلك  
 وجه فينبغي الحكم بما قبل زمان انقراض القاضي لان هذه القاعدة على تقدير جرحها لا تخفف زمان كون  
 ذلك الشيء المجرم ملوكا لا يجرى فيه جرحا بان اقرار المجرم بان ذلك عذرا وقد ولو  
 تعلق بصله في زمان الصلح فراجع الى ما ذكرنا في بالقطعة عند شواهد اوصافه على ذلك  
 ورح فلو كان اخبار الحكم وزمان مرجع التماس في الشهادتهم اخرج جرحهم من العدل انما قبل  
 لانه في هذه الحال ليس الحكم الاول انشاء الحكم في خبره والثالث اشارة القضاء فانها  
 لا تدل على نفوذ الزمانات القاسية بل تدل على قبول اشارة القضاء لان مقتضى خبره في ثانی

الرهان فصل خامس من المخاصم وان كان اذلا لانشاء **فان قلت** ان فصل للميزان **قلت**  
 الميزان السابق يكفي في هذا الفصل ايضا ولا يذهب عليك انما لا نقول ان الاخبار بالالزام وفصل  
 حقيقه من قولنا ان الاخبار بالصدقاه في دليله اسمها الفصل السابق فيجوز ان يقال للملازمة  
 العينية بين نفوذ الالزام ونفوذ الاخبار والالزام من دليل الاول على الثاني من اجل علم لحقائق  
 يمكن التكون عبارة في ناطق الخلق وهذا نظير ما قالوا في سبب الطلاق ان انكاح المطلق صحيح  
 لان اخباره يكشف عن رضائه بالزوجية فانما كان في زمان جازله الرجوع انما اشره لاننا انما  
 في الواقع صادقا في الاخبار يصدم المطلق فهو لا كان كان ما هو راضيا بالزوجية ولو فاقوا  
 في حكم الرجوع الذي هو عبارة عن الرضا صدوت الزوجية لعدم الفرق بين الرضا بين الرضا  
 جاء الاول عليه بالاخبار والكذب والرضا بالحيث المكتسبة عنه بالرجوع وبما هو  
 ايضا من ذلك اخبار الحكم بالفصل انما صادقا فهو ولا نقض في صميمه عند خصوصية  
 المخاصم ولو فاقوا فكلما انه انما راضيا لعلمه بالحق صدقا فقد رايه كذا راي عليه فانما في  
 اخباره بعد الفصل بمنزلة الزمان من حيث اكتسبه وتعلق رايه بعد الخصومة وللمتة في جميع  
 المشار اليها في الله العالم **الثالثة** ان تكون الواسطة البينة والظن عند الانكاح  
 والحلف المعتبر في اعتبار هذه المقام انما مانع منها مع عموميتها في ذلك حكم القاضي الاول  
 عند القاضي الثاني في زمان التماسها من الزمان انشاء من اجل الحكم من لان اطراد الامر بالمعروف  
 والاتباع **الرابعة** ان تكون الواسطة الاقرار واعتباره اظهر من اعتبار البينة فيمكن  
 ثلثه بالقبالة الى اعتباره قال ما هو دأبنا لوقر الحكم عليه بالحكم عند الحكم الثاني انهم حكوا  
 لو ثبت بالبينة لانه لا ينفذ الاقرار به حيث بالبينة لكن في المقام انكاح احدهما اخرج حقوق  
 الله تعالى الثاني للحكم بعدم نفوذ حكم القاضي الاول بعد منقذه ونفوذه بدمونه وجوبه  
 ونحوه **وحمل الاصل الاول** ان عمومية البينة يوجب التخصيص بخلاف الناس وكون  
 حاله مبنيا على التخصيص لا يصلح له الا بالثبت بما عند الحكم الاول ايضا ولو منع عن عمومية

فيها



البينة فلا تفرق بين مسألة التخصيص بحقوق الناس وحقوق الله وما ذكر في التفرقة من ان القضاء  
 في غير هذه فخصر على موضع الحاجة والقلة للمنفق وهو حقوق الناس ومن حقوق الله التي  
 مبينة على التخصيص لا ينفصل بان التخصيص لا ينفصل عن التخصيص بل يعلم ان انفاذ الحكم لا يثبت له  
 امر غير متفاد من الادلة العنصرية بل يحتاج الى ادلة اخرى كما يقع عند تسامح في التخصيص  
 اخرها ما مثل مسائل الخاصة ونحوه لاجل التثنية او لا باعتبار ان الفرق بين المطلق والخاص  
 ثم ليس قد ما في عموم حجة التخصيص بل في ما في عموم ذلك الدليل بان التخصيص في حقوق الله **وقد**  
**الاستدلال الثاني** ان حكم الحاكم ان كان مثلاً القوي فلا بد من اعطاء جميع الشروط في  
 زمانها حالها وقفاً ولذا قلنا في مسألة القضاء على تقليد المتكلمين في قوله لا بد ان يقول  
 بجواز بدعوض الفسوق والفساد ايقع مع انه باطلاً اجماعاً ان كان للامانة نزاع واضح الواضح  
 المشتهر عليها في عاقلها فلا وجه لقوله لكم بعد الجور والموت ايقع وانكاض باب الرواية  
 والخبر لا شرط شرط في حال الرواية لا في حال النقل ولا في حال العلم بل في قوة حكمه بل هو  
 ايقع كما يعلم الرواية بدعوض الراوي وما الله العالم بالقول في القضية **الثالثة** القضية تميز  
 احد الخصمين المال المتاع عن الخصم الاخر والكلام هنا في معانيها احدهما حقيقة الاتا  
 الخارجية والثاني في توضيح حقيقة القضية **اما الاولى** فلا شاعة عبارة عن سريان ملك  
 كل من التملكين الى كل جزء من العين المشتركة بمعنى كونه ملكاً لها في الواقع ونفس الامر الثالث  
 مثلاً ولو اتفق الزوجان على تقابل القضية لان امتناع القضية الخارجية لا ينافي كون نصيب  
 المالك لهذا ونصف الاخر لهذا واستوضح لاهل بنظره في المتاع بالجزء في المتاع لغير الفرد  
 فكان ان الفرد المطلق المتاع سار الجميع مصاديق الطبيعة والحاج ويطلق على كل واحد منهما  
 في الواقع ونفس الامر كل جزء من المتاع كالنصف سار الجميع المال المشترك كل جزء من نصيبه  
 المتاع لاصد ونصف الاخر لاخر **انما فرضنا** جزءاً وهذا ان نصف المتاع لاصد مع ذلك  
 بان نقول ان ذلك الجزء على فرض تقسيمه نصفين يكون كل نصف من نصيب الشريكين ايقع بطل

وفي كلام غير

التصنيف

التصنيف ان ذلك هو قضية الشاعة على الاخر الى اربعة حجة استدل كل جزء على حدة واحداً ونفس  
 وهذا تحقيق اخر لبعض متاعها في حصة الاشعة ومن جهة ذلك الشاعة التي عبارة عن فراق الجزء  
 كل واحد من الصل على جميع ما يمكن ان يكون مصداقاً لذلك الجزء كالنصف المتاع الخلفا في نصفه على جميع  
 المفروضه حجة اضاف الاخر والفرق الشريكين الوجهين غير واضح لكن قلنا ان ملكا بعد ما كان المالك  
 العين الخارجية تصنف بل يحتاج الى الدليل مع انه لا يكاد يتم لان كل من مصاديق النصف في الخارج جزء  
 وقضية انما ادر على نصف يد مثلاً ان يكون ملكاً طلقاً لا مطلقاً للكل الذي هو ملك ومقتضى كونه  
 مصداقاً لنصف غيره وان يكون ملكاً له خاصة فلا بد ان يقول بان مريد بهما والاولا بينهما نصفين  
 والآخر خارج عن حصة الاشاعة والثاني هو **وقد فوج** **القلم** ان الشراكة في المعنى ينشأ  
 على وجود ثلثة احدها ان يكون كل منهما مالاً لاخره متبعية في الواقع مشبهة في الظن والثاني ان يكون  
 كل منهما مالاً لاخره المال المتكسر كالذكر مثلاً النصف المتاع القابل للصدقة كالصان في غير متبعية  
 الواقع كالذكر والثالث ان يكون ملكاً منها سادياً الى كل جزء بحيث لو فزع كل جزء كان بينهما  
 فلاخر في الواقع يكون منطلقاً على ملك حصص احدهما بل كل جزء يفرض فيه جزء من ماله وجزء من ملك  
 والاول خارج عن حقيقة الاشاعة جيداً لان التكرار مرجعها الى اشتباه المالكين الغير المتمازين  
 كما اشتباه احد من البابين الاخر واشتباهه غير وكذا الثاني لانه امكان اختصاصه مع ادين المتفق  
 باحدهما الا على سبيل التزديد الذي عرفت ساءه ففيه الثالث متفرق لغير الذي لا يتفرق ولا يفتقد  
 القيمة الخارجية ليس عاقل لا حد ولا مال الجزء الثاني الذي يفرض الجزء من غير متمازين فلا بد ان  
 كونه ملكاً لاصدهما ونحفاً من اذن الفرض ان خبره الفرض الذي لا يتجزأ ولا ينفصل عنه بل الملكية  
 لان الملك ما يميز الاجزاء والجزء الجسم الذي لا يتجزأ على القول بحقيقة اوجهه لا يحسم ملكا يكون  
 طرماً لا مضافاً للمالك فلا بد ان يكون ذلك الجزء المركب من الجزئين الغير المتمازين او غير المتمازين  
 بمالك واحد واثني على كونهما مالاً واحد الملوک واحد **واما المذكور** من هذه الاشياء  
 الفرضية أي الاشياء المركبة من الجزئين الغير المتمازين وهي العين المشتركة فالما كان قسمها الخارجية

وقد فوج ان ذلك المتفق الوقت  
 او يتسلسل وله ان يتسلسل دون  
 لم يجمع وهو من غير متمازين



تظهر الى احرار غير قابلة للاشاعة بالمعنى المزبور بان يكون من مملوكا احدهما جزء من الآخر كما عرفت  
 نظري الاشكال فيكون العيين متاعا بينهما البتة لان قضية تركها من الاحرار العينية الغير القابلة للاشاعة  
 على مقتضى الاشاعة فيها او كونها بمنزلة ملك واحد فاختصاصها بملك واحد او بالكيين على وجه كونها بمنزلة  
 ما للشيء واحد على ان يكون الملك الذي هو عبارة عن الاختصاص من نصفه لهذا ونصفه لهذا لان يكون  
 اختصاصا من نصف العيين لهذا واختصاصا من نصفه لآخر لان ملكا هو ملك على مقتضى الاشاعة ولهذا  
 مقتضى الاشاعة ان يكون كل منهما مالكا لنفسه العينية الخارجة فكون كل واحد منهما مملوكا مستقلا نصف  
 العيين فكل منهما مالكا مستقلا فكل من النصفين المتساويين مملوك مستقل ومقتضى انتهاء القضية الى احرار  
 غير قابلة للاشاعة بغير صالح لعروض الملكية لها نظرا الى كون الملكية من صفات الاحكام وجزء الجسم  
 ليس جسم كونها معا بمنزلة ملك واحد كون العيين بمنزلة الملك الواحد فيكون لكل منهما نصف  
 الاختصاص والعين كما ان على الاول يكون لكل منهما الاختصاص بنصف العيين ومقتضى دفع العلم  
 الثاني لان الجسم وان لم يتجزأ على الاحرار العقلية الغير المتجزئة او المقتضية الان قسمتها الى احرار متفرقة  
 الا ذلك ويندفع ذلك الاشكال بان ابعاد الجسم الى احوال التفرقة الخارجة عن مقتضى على انقسام  
**احدها** ان يكون ذلك الجزء بحيث لا قسم بنصفين او ثلثا ثلثا كان كل نصف منهما او كل ثلث منهما  
 قابلا لعروض الملكية بان يكون كل نصف مملوكا لاحد مستقلا بحيث لا يكون قابلا للتركة بل لا  
 من اختصاصه بغير واحد فلو قسم بنصفين خرج كل نصف من اختصاص الملكية **الثاني** ان يكون بحيث  
 لو قسم خرج كل قسم من اختصاصه من الملكية كالجزء المركب من الجزئين الغير المتجزئين على الحق  
 بانها كالجو الذي لا يتجزأ ولا زمر ان يكون ذلك الجزء مختصا ومملوكا لاحد فلا يصح ان لا يكون  
 لاشئين على ان يكون كل واحد منهما كالجو من اذ الفرض علم قابلية جزئيه الملكية فلو قلنا اثنين فلا بد  
 فزمرها كالمال او احد والثالث ان لا يكون قابلا للجزئية كالجزء الذي لا يتجزأ وان لا يكون  
 مختصا ومملوكا لاحد لان الملكية من عروض الاحكام وجزء الجسم الذي لا يتجزأ ليس بمجسم  
 جزء من روح فلو ان القسم قبل انشائها الى القسم الاول لا يشكل في تقوى الاشاعة في العيين

لان ان يكون كل جزء من العيين الشريكي على سبيل الاشاعة وبعد انشائها الى الاشاعة بغير صالح  
 فكون احد الجزئين من على سبيل التبعية لاحد والآخر ملك للاخر اذ الفرض عدم ملكية  
 احرار هذا الجزء الا ان يكون لاحدهما خاصة فلا شاعة هنا جاز الاشاعة قبل الانشائها وانما  
 قبل الانشائها عيان عن كون كل جزء منها مشترك بينهما على سبيل الاشاعة وبعد انشائها عيان عن اختصاص  
 نصفه لكل الجزئين احدهما ونصفه الآخر بالاشاعة ليس مجسم العيين الشريكي اعني ملكية كل منهما  
 نصف العيين الشريكي الصادق على الانصاف المتوجهة في العيين لان الالتزام به في تمام العيين فخرج  
 من مقتضى الاشاعة اذ الفرض ان نصف مجموع مصداقه قابلا ان يكون بينهما بالاشاعة فلا بد  
 للاختصاص بهما على سبيل دليل دليل على ان مقتضى في تمام الالتزام به في تمام العيين ليس خارجا  
 حد الاشاعة لان الاشاعة الحقيقية انما يقتضي ان كان احرار العيين المشتركة قابلية لانه  
 يكون بينهما فاذ انتمى امتعت القضية الى جزئيهما ولم يصلح كل جزء منهما الا للاختصاص بهما  
 فلا يقتضي التركة وقيل في ذلك الجزء الا بان يكون نصفه لكل لا حدهما ونصفه الآخر فلهذا  
 هو القامق من القاميين وانما انشئت القضية الى القسم الثاني فلهذا يكون الشريك خرجا عن احوال  
 وهو ان يكون هاهنا بمنزلة الشريك اذ الفرض ان الجزء في هذه الرتبة ليس كجزئين بل عيين  
 يكون احدهما مالكا لاحد الشريكي والآخر للاخر فلا يخرج من الاختصاص من حدهما ليس الا او باعلى  
 ان يكونا بمنزلة واحد فكون الجزء مملوكا لهما على المزبور اذ لا وصل للاختصاص بهما احدهما  
 الا ان لا ان يترتب ذلك ويخصص الرتبة كدونه المال الواحد بين الاثنين فان القام قبل  
 دوران المال بينهما وانما انشئت الى القسم الثاني فلهذا يكون كل منهما مملوكا لهما على الملك المتماثل  
 بهما اختصاصا غير راجع الى الملكية وعلى ما ذكرنا وحققا في مقتضى الاشاعة يظهر وجوب ذكر وجوب  
 فيه الوباغ احد الشريكين النصف المتاع من العيين المتاع من اربعة فبذلك الربع الاخر فلو ان  
 نصف العيين المتاع فقبل ان يكون بينهما نصفين فيكون لهما فلا ينفذ البيع الا في الربع لو باع نصف  
 المتاع بان يقول بعثت بنصف المتاع نفذ قوام النصف لان العيين وان انشئت الى الرتبة الاولى







عرفت فالعينان الواقعتان بينهما لا ينعقد لعدم صلاحتهما للعرض الملكية في المال العين المركبة منها محال  
العين الواصلة اليها بالبركة لا تعرضت لتعلق ملكيتها بالبركة ثم في بعض صور المزج وهو الذي  
لوجوب استهلاك كل من المالكين حقيقة كرج الذائب والذائب او من مزج الخطة بعضها ببعض  
في الحكم بالاشاعة الواقعة في الزمان فيكون امضاءه متى جرى المهرتجاء والمالك للتمتع  
عندهما امضاءاته يحصل الاشاعة الواقعة وان كان امضاءا لكل واحد مناه والعيان الاخرى  
الواقع فكل من يادى صرح فهو بينهما نصيب او انما ذلك كفايا يظهر ما ذكرنا ان التقسيم مثلا  
المعنى ما وضعت روية ولو بالصفة الامم من البيع لان التفاضل ما يحصل بين الامم التي عرضت بها  
عن ملكيتها والصفة التي قلنا انها تستحق انتقالا في العين بحسب اللزوم هو حصة  
المانين والافاضل بينهما فلو تقاسما و ايضا بالفاضل بان احدهما الاقل لجزءه ولا  
الاكثر لجزءه مما زاولا **ثم ان** الفاضل لا يكون في القصة كما هو قد يكون في نفس الشركة  
بان يكون اصل الشركة حصل على وجه البراءة والفاضل انا احاطا جديدي فلو حكمنا فيه  
بالشركة في العين دون القيمة لزم التفاضل في اصل الشركة لان صاحب الجوزة قبل المزج كان  
مالكا لصاع مثلا ثم قد ملك صاعا ونصف كل انهم في الشركة حصول الشركة بمزج الجوزة  
والزوي تكون في الفلاسر قبل ما لا يخفى في مسند الواسعة في الفلاسر فينا فلو حكمنا  
ان يقال قولان البائع في كذا في العين الخاطئة نسبة فيه المالكين ثم قال ان مسند المزج  
مالك بعد ذلك وهو على القول بثبوت كل معامضة ولو حصصناه بالبيع لم  
يكن القول صيدا وقد عرفت ما فيه وان المزج اذا كان على وجه يقر من التفاضل الحقيقي لمجد  
صاحب المزج الاخصاص ملك كما هنا صاحب حيث العين لانه كما نزل المالكين في  
الملكية كذا قد نزل اصل الملكية الا انها هي الاخصاص والاطنة باعتبار عدم فائدة الحل  
لخاتمة كذا كذا كذا او كما نزل المزج الذي لا يخفى على القول باعتدال وجود المالك في التمام  
فان كل من رضى ما لا يحد مثلا فهو نصيب من نصيب المهر و هو من نصيبه عن سلطنة كل منهما

ماله عن اختصاصه به ولولم يلبس هذا المزج الذي لا يخفى ولا يدع من مال ملكية كذا المزج ما  
وقاء ما لية وبيان اخرى ان المالك قبل الاخراج للمالك اخصاص من بينه واخصاص من لية  
وبالمزج يزول الاخصاص الاول دون الثاني ومنه هذا قيام المالكين بطريق المركب من المالكين  
فيكون المزج بمنزلة ملك جديد حاصل له من المزج المالكين ومنه ان المالك في ملكية كل مناه  
شأن العين ملاحظة مقدارها في المزج في المالكين فلو اخلط جديدي كان لصاحب  
من المالكين اكثر صاحب لان ما في المزج في المالكين اكثر من المالكين في ملكية صاحب الجوزة  
نسبة العينين وان هذا المزج ما دام ذكر الشئ فيكون بين يديه ما لو قصد البائع المعامضة  
بان احضر العين بلبسة القيمة عوضا عن المالك الذي استهلك في المالكين فان كانت المزايا  
ولم يكن جديدي بل ملك المالكين فهو خارج عما عرفت وهو محمول على ان ينفصل المالكين لا ينفصل  
رؤية في مقام التقسيم والتوصل الى المالكين في اصل حصول الشركة فكيف لا يظهر عدم ثبوت  
لاني القيمة لكونها اقرب الى الشركة في الحقيقة عبارة عن ملك جديد لما احضره  
**الله العالم** انما كان المزج من جاز في المزج الحقيقي كالمزج المالكين بل مطلقا كما  
خصوا ان حصل بينهما فلو اختلفا بالقيمة مثلا السحابين فمعرفة حصول الاشاعة في  
فصلهما وان كان المزج باختيارهما او كان قهرا ولو كان المزج باختيارهما او كان قهرا ولو كان المزج  
باختيارهما او كان قهرا او كان قهرا فلو اختلفا بالقيمة مثلا السحابين فمعرفة حصول الاشاعة في  
ولا يخفى في اثبات الشركة الواقعية الى المالكين من هذا علم ان الخلاف في هذا الخبر  
في المزج من علم ما ينبغي بعد ان كان الحكم بالشركة في الخبرين غير مستند الى دليل شرعي بل على  
كيف يقول فناء اخصاص كل واحد في ملك السحابين مع ان كل من من المالكين من ذلك فلا بد  
انتقال اخصاص كل واحد من المالكين الى المزج المركب اما اذا لم يكن المزج من مضمون كالمزج  
الخطة من الخطة والذائب في المالكين والمزج في المالكين لا يخرجهما من المزايا التي كان  
كل من يلبس الاخصاص من فناء حصول الشركة الحقيقية فيها فمعرفة ذلك عند دليل شرعي



بذلك على ذلك مع الفرضين مال كما هو في عين مال لا يثبت قبل الاختصاص فلا وجه للملك بالشركة  
 التي هي عبارة عن اشتراك كل منها في عين مال الآخر المرفوضا لما في علم الله تعالى اذ الفصل  
 بين ما يجرى في العرف من المخرج الحقيقي في الحكم يخرج عين مال كل واحد في الاختصاص مثل المخرج  
 اللغوي وحيات الحظية المخلطة وكل من يشارك في المرفوض وبني ما يجرى في المرفوض والمشتبه  
 كما خلط الخيل الجبل وجوزوا الاختصاص الفصل لان حصول الشركة في مثل خلط الدنيا يزل  
 اجماعه والدليل على حصول الشركة بعد تنزيه العرفية من الاختصاص لا سيما في الاختصاص  
 امضا ما لا يملك في المرفوضات الغير الحقيقية بقا بعد العرف وملاحظة تنزيههم وحكم خروج  
 مال كل واحد في الاختصاص اذ لا مرجع لذلك العرف فيقولون في الدليل ان المخرج سبب للشركة  
 لان المخرج في موضوعه الادوية من مرفوضات ليس في العرف من مرفوضات الاختصاص  
 بوث الشركة في بعض المرفوضات العرفية في العلم حيث ان تخصيص التزويل العرف ليس  
 الصانين الجلية الميراثا لغيره المخلط فكل مخرج يوجب الشركة في العرف لا واحد او عدد  
 اياها بالكلية ان يكون مشترك في الاختصاص يحصل فيه الشركة وكما لا يملك  
 فهو من باب اشتباه مال بالمال ومرفوضات الحكم من حيث اختلاف المخرجين كل مخرج حصة من  
 الحظية مثلها الا في مرفوضات الشركة لانها لا يبعدان في العرف والا واحد او ملكا فاختصاص  
 كل منها في مال بانية وان اشتباه في المخلط بالقبضة بالقبضة **وقوله** ما ورد  
 في مسئلة مالواستومع من اثنين ثلث درهم وهما من اجد هما من الاخر ثلث احداهما من  
 ثلث من اربعة على احد المدينين درهم ونصفا وصاحب الددم النصفان غير ملحق  
 على قاعده الشركة ان حصول الشركة في مخرج الدنيا بما لا يملك فيه فليس ذلك المنة  
 الحكم الفصل العرفي عند صدق المال الواحد على المخرج من القليلين ثم ان الدليل على  
 حصول الشركة في مخرج المائتين ولو كانت مختلفة يجب الجنب لمعرفت مخرج عين مال كل من  
 المانية بل الملكية وفيها ما يخرج بالركب فلا حاجة في اثبات الشركة بها الى دليل

**واما** حصول الشركة في المخرج العرفي فهو الاجماع لان حصول الشركة صدق في المخرج لا خلاف  
 بل المرفوضان كالحال لا يوجب مرفوضا صدق المال الواحد على حصول المخرج ومرفوضا  
 الدليل الشرعي وعدمه كان حقا والله المالك **الفاصل** لا اشكال ولا خلاف في صحة القصة  
 وجوازها بمنزلة نوب انوارها التكملة او جعلها يرجع الى فائدة انفراد كل من الضمين في المال  
 وبذلك عليه بعد اجماع اذ لا ينفى العرف لان الشركة كغيره وجاز في قبل العرف والابقاء  
 او المرفوضات المنزلة عليها الاحكام كالالتقاط والنصب والحيارة والاشهاد  
 ما يرجع الى عقد او ايقاع فوجوه اما لا اقومها الا بغيره وبذلك لا يملك عليه اعتبار  
 الراعي في الطريق فيفاجئ في الضمة لا جارية لان المالك لم يمنع فبقيت وصار عامرا  
 لكنه كان في مخرج واعتبار التراضي لا يملك على كون التعريف عقدا لان كل عقدا اعتبارا بوضا  
 فيه سهل واما الكلام في مسها وما تحصل به فان قوله في قوله لا يملك الا لا يحصل له  
 التراضي من ذلك فقرة وقوله اعتبار القصة وطولنا الشافعية للقبضة بالرضا التام  
 واستدراكه الاخر بموجبه التام على احوالهم وقوله لا يملك امر الباطنية  
 وقد اخضا ضعف الاستدلال بها في افعال العام لاننا قلنا ان نعيم جهات السلطنة  
 لا ياتي في اناطة القصر بسجلين فلو كان المولى ملكا مسلط على مالك فاصفا كانت من البيع  
 والصالح والهيبة ونحوها ثم قال لا يثبت القتل والانتقال لا سبيل كالمصنف المربية  
 لم يكن ذلك عن انما قوله الاول الله مقابل الصالحية العامة المهر على بعض القروات  
 والانتفاء في سبيلها على شيء خاص ليس فيه راحة المهر في التعريف **واما** الاستدلال  
 بالاخر فهو اضعف لان مفاده مدخلة النفس في الخلوص لا ياتي في اناطة القصر  
 او لفظا او مرفوضا لان مفاد مثل هذا الكلام ليس كون الشخص على قامة بل نظير ما قوله  
 لاصلة الا بالظن ولا صلوة الا بيقاضة التام بل انما هو الدليل على مدخلة النفس  
 وشروطه وانما في التفرقة الشرطية هذه الباء كونه في بعض الاشياء على قامة كرا اصيل



عبد استقام سائر الشرائع فان الجزا احدى من اركان تمام الملة وحق الاثر عنه وعلى الثاني بانه لانه  
الفرقة وطهرها في الزوم وهو كماله ان الفرقة على قدر بصرها بما في مقام عبد الله بن قيساه ولا  
كانت لها مضافا الى اعتبار احبارها على ما هو في الزوم فانما ان يمنع عن جريان الفرقة والفرقة  
وهو خلاف الاجماع ظاهر لان شريعة الفرقة في مقام القسمة والجله امر معلوم وحيث علم صلاح  
المقام لم يصح الاستدلال باطلاق ارجح ادلتها عند الشك في اعتبارها وانما دفع الشك في المصلحة  
ففي العموم والموصونة بالانطلاق لا بد من الاستدلال بالاجماع في نظر كثير من علماء فاعلى في النظر في المسألة  
وقاعدة الاعتناء بالمدلول بقوله من اعتد عليهم فاعلى عليه بمثل ما اعتد عليه وعلى الثاني  
باعتنائها بالشرك واما الترتيب فترتب اقر القسمة على جريان الفرقة لعدم بطلانها في الاستدلال  
عند الاحتجاج في اشياء المقام وتطاوله التي لا تخفى على المطلع في خروجها بالعدل واليقين وهي الفرقة  
المقتضية لرضا المتأخر والظاهر من القول ويدل عليه امره الاول انه لو لم يكتف بحرف واحد  
فاما يعتبر في غير الفرقة كالصلح والبيع وغيرها من العقود فان بيع كل من الشركين بعد قبيل السهم  
حصة من حصصهما حصصا من الاخر او صياح غير ذلك واما يعتبر في الفرقة وكما هو اطلاق  
**اما الاول** فانه اعتبار من الصلح ويخرج القسمة عن كونها قسمة لان القسمة ليست الا  
حصة لا فارقا من حق القسمة وتوقف حصولها على ما لا يتصور في خلاف فافهم **واما الفرقة**  
فانه ثبت في المقام لانها مشروطة في احد مقامين ليس المقام منها احدهما غير المحجوب الواقعي  
الثاني رفع الشك والنزاع الفعليين والثاني عند نزاع الحقين والحق في مثل اختلاف  
المساكين لا مكان صياح او اختلاف المتأخرين على معلوم دفع في السبق والحق والبدن بها  
اذا جرت احدهما في الزمان كالزمن في اول مالوك فذلك انما هو في ذمة فانه يخرج  
الحق بالفرقة كزوم دبر الرواية وليس في المقام متاجرة واختلاف بين الشركين اذ الفرقة لا  
على ان يكمل احد السهمين لاحدهما والآخر لاخر الفرقة لا اجل مجرى جريان الفرقة والعت  
ح لعدم ترتب شيء من الاثنين عليه ودعى اطلاق ادلتها وعمومها الشامل لصورتي الشك

وعلى

**باب في الرد**

وعلى من يوزع يظهر وجه للمعنى في تلك الأدلة ومعه ما ورد فيها فانها من ما يخص الاول  
كالولاية الواردة في البر الشريعة بين الاثنين والثالثة الموطنة المشبهة وما يخص الثاني حقيقة  
كان ذلك على ظاهره او حكما انما كان محلا لرد كذا في هذه الجملة **فان قلت** ما نعدم شعبية  
الفرقة بعد فاندفعها وقد المقام لكن مجرد التراضى ليس بغيره لان القسمة **قلت** للزم موصفي  
عنوان الفرقة على مجرد التراضى بعد تعديل التماس فان حقيقة القسمة والوصف الفرقة وحقها  
على العدل والمقاصد بالراضى معلوم بين معروفين في الزمان فاحصلنا عنوان القسمة  
وصدقنا مجرد التراضى في طلبها للزوم لاننا لا نقر بين الصبيين انما حصل احتاج العوالى  
الشرك الى سبب جليل فان قلنا مجرد الصلح لا يكفي لعدم الدليل الشرعي على صحة ما بين الدليل  
قلنا علمنا ومنا على اعتبار مدخلية شئ في القسمة من الفرقة والصلح الفرقي انما لا يكفي في جلي  
الاثر اذا شكنا في شئ من اوقا صلح مدعيه عند الله واما اذ علمنا انها مشروعة كما علمنا  
ان البيع عند الله ناقل في الجمل من غير علمنا عند الله في شرطها كمالا لصحة جملتها في الاشياء  
للشرعية في البيع فلا جرم في بقية الامضاء الشرعية فيتم شرطان هذا الكلام مع قطع  
النظر عن الدليل الثاني فلا فهو دليل شرعي فيجوز الاستدلال بما قول المؤمنين عند فهمهم  
لان الشرط معناه مجرد الالتزام وهو موجود في المقام لان التراضى في المقام عاقد في التزام كل  
من الشريكين بالصبيين فيلزم ولا يفتتح في الاستدلال لا يمكن من العموم الموهو بخلافه  
مطابقة لجماعة من علماء وهو شرط العدل بمثلها كما قلنا في أدلة الفرقة انما هو في ظاهرها  
ما بقا وحاصل الكلام انه يصح الفرقة في صورتين احدهما ما اذا كان القاسم ثالثا تقاسم الاما  
او كل المقاسمين فان القسمة لا فرقة ترجع بالبيع لان يقين كل منهما في احد السهمين  
انما يكون من شرط صحة البيع لا يمكن الا بعدين والثانية ما اذا تراضيا على الفرقة  
استدلالنا فالحج تكون معية في كل واحد من الاخر وهو ليس بعد التراضى لان الفرقة على  
تقدير شرعيتها فذلك ادلتها للزوم كما عرفت نعم مقتضى الاحتياط هو ذلك واما اذا تراضيا



بدون القصة فلهذا مسح في القام لا ان القاضى مر جبر الى تجاوز كلامها في حجة في السهم الاخر  
والقصة ما للعين للجهول والوجه اصل الحق في النكاح في سابق النكاح على صاحبه او ما وعجا  
والفرج اما حاج المير عند النكاح الفيل والثنائي فحينما يجوز كلامها في حجة وفيه من صاحب  
لا يعرفه القصة **وان مشتت قلت** ان القصة لعين اصل الحق وهو ما يتصور اذا كان كل  
منها باقيا حقه وعليا ملتزمين فلا يسقط كلامها حقه وعجا ونحوه كذا وزك في المقام  
عن حجة في السهم الذي اختاره صاحب سقط القصة وهو الموضع في حجة النظر في صاحب  
القصة فانها بين ما لا تدل الاعلى شرعها في تعيين الحق وبين ما تدل على كونها مرجع لاحد  
الحقين المتواحيين وبين ما تدل على انها فرع الاصل المشكك وبين ما تدل على ان موضوع  
امرهم المصلحة الاصلية في الجزاء الصواب او ان يرب هذا الضمن ولا يكاد ينطبق شي  
هذه وهو ان القاضى الشريك ومن كل منها الامر الى صاحبها يقول لراحت ما شئت من  
السهمين المتعادلين **فان قلت** بناء على ما ذكرت يلزم ان يسقط القصة اذا فرض كل  
من الصداق الحق لصاحبه ان كان على التوفيق احدهما الغر او اعتقه كك بناء على صحة  
القول كك مع انه كازى **قلت** الحق فيه حجة حق الله تعالى ولم يعلم انهما يمكن التوفيق  
فيه والكلام ما هو بعد معلومة كون الحق في الاثنين حصصا جازا لكلامها السقاط  
الحجاز عنده فالحق في الراحة في مسئلة الحق لا يتبين الا بعين هو والله العالم **الفتا**  
يعبر في القصة بالتقوى ان يكون القوم متعددا جاعلا لشرائط الشهادة لان التقوى بينهما  
وهل يعبر في القاسم من قبل الامام ثم القصة لم لا فذلك الصواب في ذلك عدم الاعتداد اقامته  
مقام الحكم **فوضع الكلام** هو ان حصة القصة يحصل باثر من تعدل السهم وتعين  
احدهما لاحد الشريك لا يشهد ولا يريه الامر الثاني في ما لا ينعى للاعتبار القصة من ان العين  
لا يملك يكون بالقصة اذ لا وجه لافتراج القاسم على المقاسم في نقد القاسم في مسئلة  
الغرض والعين الحاصلين بسبب القصة لا ينعى له واما التعديل فهو لا يجوز اقراره في الواقع

والا لانه المذكور في نظر القاضى

وربما

ولربما الشريك في الاول حصل القصة مثلا اذا كان احد السهمين صاعا والاخر صاعين  
لم يكن اختصارا من كل منهما ما جاز الشريك في سهمه سوا كان بالثمن او بالقصة فاذا وجب جاز  
نقد في السهم وجعلنا الثلثة فيون ياشره ويجزى عند الحكم طام كالم الامتناع اذ لا يتصور  
الاخر بالقصة القصة المرفوع في السهم المتعارفة المرفوع في قضاها ولها لان القصة لا  
كان حلالا بين الشريكين او نظر باعدا الحكم كفي بعض الاملاك والارضى والمعاداة في الشراكة  
التي لا يجزى فيها عرض فاشكال يجزى فيها الواحد هذا ويجعل الثاني ان القصة في شئون  
الحكومة فلا يميز في انما لها بنظر الحكم ومن جرحه جرحه كالمس بكمال الجزئين ومن جرحه الى  
الحاكم والقاسم اذا جرحه بعد ان السهم بنظره نفذ على التقاسم في قضاها ولا ينعى ظهور  
عبارة للتوفيق وهو بعيدا لا ومحملا والله العالم **الفتا** اذا كان القاسم منقولا  
من قبل الحكم فاجزى من بيت المال لانه الصالح فان لم ينفق له الكفاية من بيت المال فخرته  
على الشريك سواء كان طالب القصة او كان بعضهم بلا خلاف محكم من المحاكم خلافا للحكماء جميعهم  
على حصة واحد وجعل الشاخصه فيخص بالمطالب ورد فان العمل المحرم وقع لهم اجمع تعليم  
الاجرة وقد تناقش في ذلك وفيما ذكره الاحصاء بان جرحا خرام العمل بالوجه الاجرة في ان ينفق  
به ليلته صدوره بالزمن وما اذا كان المطالب ينفق الشراكا فقيل لا ينعى لارض القصة فضلا  
عنه يكون اذا فقهه فاعاد كون الاجرة على المطالب خاصة لان الاحصاء على حلاله ولعل  
نظم الامر يجزى الشريك اجابة شريكه في القصة فاذا اضع قام الحاكم مقامه في الاثر  
ويكي النظر فيه بان الواجب عليه عدم المعاضعة للشريك اذا راد امره في الدعوى والماله ولا  
القصة مساشرة او شيا حجة يكون اقتناعه مساه تعليم انه الحاكم مقامه اذ في مسئلة  
ح هو ان الواجب على الشريك هذه الاجابة الى القصة اذا طالبها شريكه **وعند** الراحة  
والمعاوضة فان يجزى على الاول كان الاجر عليهم اجمع لقيام اذ الحكم مقام اذ المتع وان  
يجزى الثاني كانت الاجرة على المطالب خاصة لان الام والاذن وان كان دفع القصة







متان فان متصلا بغير واحد خارجي وهو القيد والفصل الخارجين من كون تميز عن الثاني مقدمة لتمي  
 حتى الاول بين الفئتين انما يريد به التميز بغير المصلحة كحصة فية ان تميز بغير حصة عن تميز عن الاول  
 فلا متفرقة فيها لا مفهومها ولا مصلحتها والمفارقة بينهما بالامتناع والاعتبار فان قيل ان  
 الفعل الخارج الى بصله عند التمييز فليان تميز عن بصله الاخر وان عكس وانما يريد به  
 التميز الذي هو حاصل التميز المصلحة فهو ليس بتمييز عن الاول لانها معنوية متصانفا حاصلا  
 من فعل واحد في تميز واحد لا يجوز الاستحجار ولا حلهما بصل لا يستحيل للآخر لان التامح  
 بنفسها ليست بحرية الاجارة الا بالامتناع حصة مقدما لها التي هي العمل القابلة لها وانما تعد على  
 عمل باعتبار بعض تناقض لم يميز العقد عليه ثانيا باعتبار التميز الاخرى ومن هنا يظهر انه  
 لا تفرق في وجود الانكاس اليه ان يكون العقد عليه في العقد الثاني تميز عن الثاني في العقل  
 يحصل له الاضطرار او التميز الذي هو الاضطرار وثانيا ان لا يربط لوجوب المقدمة بالقاء  
 بعد تسليم المقدمة لان المانع من صحة العقد الثاني ليس هو وجوب التميز على الاصل بل كونه  
 مستحيا عليه وعدم وجوبه وجوب المقدمة لا ينافي كونه غير معلوم له مستحيا عليه العقد الاول  
 وثالثا انه لا يربط لوجوب اخذ الاخرى على الواجب بالقيام لئلا يؤول نقل بدل لان الانكاس البصر  
 واراد ما عرفت ان المانع ليس هو وجوب تميز عن الثاني بل كونه غير مملوك له حيثما الغيب  
**وانما قد ناهي الانكاس في العقد الثاني** بما اذا كان الشراء انتم لانهم كانوا  
 قلنا كان العقد الثاني صحيحا لان العقد الاول لم يعلل قد ورد على تميز عن احد الشراء فيبقى  
 الشراء بغير مملوك له وغير متحقق عليه في نظر الانكاس في عقد الثالث كما يظهر من هذا  
 وقد اجمع على الانكاس لوجوب احدهما النقص بالواستمرار بغير فليحظ احد الشراء على  
 فان الاجابة على البيع يجب عليه بحصول الشراء مقدما فكون العقد على الشراء عقدا على غير  
 مملوك متحقق عليه ذكره الفقيه في محله الايضاح وفيه ان البيع والشراء مطلقان والاول  
 على الاخير فالبيع انما انجا العقد عند وجود الشراء ولا يجب عليه الشراء حتى يكون متحقا

عليه

عليه بلوقيان المراد بالبيع ليس هو مجرد انشاء الاجابة بل هو اجابة الفعل الخارج عن العقل الثاني  
 يتوقف على التميز فيجب عليه بحصول الشراء مقدما وبعبارة اخرى يجب على الاخير في البيع انشاء  
 الاجابة المقرون بالعقل بحصول الشراء اجابة على ما ذكره في مقدمته من حصوله في العقد  
 قبل ان وجوب انشاء العقل المقرون بالعقل لا يحل العقول مستحقا عليه لان المراد بالعقل هو  
 الاختيار والذوق هو مملوك للقاء بل المستحق عليه هو حصول القارة لا انفس المقرون انما  
 مملوك للقاء المستحق عليه حصول القارة لا انفس المقرون الذي هو القول وبعبارة اخرى  
 العقول مملوك للقاء بل وجوب حصول مقارنته لا يخرج عن كونه مملوكا للقاء بل فاذا جاز  
 له العقد على انفس القول كما يعتمد على نفس الاجابة فانهم فانه يتيقن الثاني ما نقله في الثاني  
 وهو ان السؤال ينبغي على انه يجوز استقلال بعض الشراء باستحار القاسم لاخر في بصله  
 لا سبل البير لان اقراره بغيره لا يمكن الا بالاعتراض في نصب الاخرين وقد اوردوا ما لا يبدل  
 اليه الا بربطهم ثم يجوز ان يغيروا واحد منهم بغيره الى اثنين فكون احدا ووكيلا ولا حرج  
 في العقد الباتين انه يريد عليه ان المانع من ترتيب العقول ليس هو اسلام صحة العقد الاول  
 الصريح في بصله الاخرين لا كان من غير جواز التصرف او عدم الحاجة اليه بل المانع هو وقوع العقد  
 الثاني على عين ما وقع عليه الاول وهو غير مفعول بربط الشراء او على تقديره بربطه ثم يفتق  
 الادعاء بيقودون على القصة ثانيا او كيفون بالاول والثاني خلاف الفرض بالاول فغير جائز  
 لعدم مخالفة العقد الثاني وقد اوجب انتم بربطه بغيره بعض في رفع الاشكال والتحقيق ان  
 فرض العقد الثاني محل ما يرد عليه العقد الاول هو العقد الثاني والافلا والله العالم **القول**  
 اذا كان العتق عابثا ولا يراه حبا او مضافا وفيه كالحرب والارهاق ونحوهما **القول**  
 رضاء قسمها الاجابة قال في بيع ويقسم هذا القسم كالا وقد ناهى اوبا ومتفادلا رضاء  
 كان او غيره لان القسم تميز عن البيع واحدة في ذلك بما حاصلا لافلا كان باعبار  
 اختلاف السهام كقصة وقلة كالثلث والتلثين فهذا ليس تفاضا في القصة لان الاصل في



القسم لان الأصل في القسم ان يكون مستقرا واستحقاقه وان كان باعتبار ترجيح احداهما على الآخر  
 بتوفر جانب زيادة على قدر فليس فيها خلافا في القسم بل هو جهة يحصل الربط بين الطرفين  
 متساويا ومقتضيا الى وفي بعض احوال لكن في التفاضل باخذ احدهما القدر الجوزي والآخر  
 ادراسة وهذا جيد لكنه لا يجوز في مثله الاجابار على القسم لان شرط الاجابار تساوي الاجزاء جبا  
 ووصفا وفيما يجمع ارجح في القسم بالاجابار على القسم وتاويل كلامه بان ايراد الاجابار في بعض  
 بناء على ان مراده اعتبار الاجزاء المتساوية سواء تساوى اجزائه في القيمة ام لا تصفى  
 تصفى يمكن ان يصح بان ايراد التفاضل الاشارة الى حصول التكرار في العين المتخيرة الجيد  
 وارادى المتساويين في المقدار لا في القول في المسئلة كما قال صاحبك في باب الفلسفة في النسخ  
 نقول هذا القول غير صحيح فان على هذا القول يكون القسم بالتفاضل مع دخول الاجابار عليه  
 هو بعيد وكيف كان فالأصل في القسم اعتبار التراضي فالاجابار مخالفا للأصل فم لا حقيقة  
 القسم وان كانت اقرارا الا انها اقرارا جعلا يستدعي انقالها الى الكلام الآخر بالحوصل  
 فالذي فيها من التراضي لا الصلابة بقاها ملكا لها على حاله وبدل عليه بغير قوله لا يجازيها  
 الا بطريقه بناء على ان الحل كما يخرج وجهه ويملكه بل يملوا في عظامه من جهة التقصير  
 لمرحز القصر ملك الغير لا بطريقه فلا يتصل ملكه لغيره الا بطريقه بالحق والولاية للغير  
 في دخول الاجابار على القسم من قيام دليل فقد استدل على ذلك بقاعدة السلطة بناء على  
 اقرار ان المال من وجوهها ولعله يشهد بذلك قولهم وجب الامتناع مع مطالبة الشريك  
 بالقسم لان الائتلاف والولاية على الائتلاف بالرواية لا تقارن الا بقاءه وهو كما ذكره الشيخ  
 حكيم طو ومن المناقشة فيه بان السلطة على المأثر ترجع الى السلطة على تقليد المصو  
 المتاع الى الآخر وهو العين وهذا ليس بوجه الائتلاف بالادوار في السلطة على ولا  
 فيه من قولنا ان يدسلط على داره ولا ليس جعل داره حقا ماله العتاة والشر في ذلك ان  
 متصرف عمو القضية ولكنها ليس هي ان حكم الجميع اقرارا موضوعه مع بقاء الموضوع

على

عليه له وليس له واللازم عليه على كغيره حال الموضوع وانما يمكن نقله الى موضوع اخر ويمكن ان  
 يقال ان اقرارا بالمتاع وقسمه وان كان قبله لا المال بالآخر في غير النظر بجهة اقرارا راسا و  
 احداث مال جديد لا اقرارا بغيره المالك فانهم الا ان التبيين والائتلاف في الموضع وان  
 من الاحوال الطارئة على مال واحد فلا يفرز بعد عرفا من وجهه الضرب في الملك المتاع وهذا  
 ويمكن ما ذكرنا ظاهره صفا لاستدلال بقاعدة لا ضرر على دخول الاجابار في القضية بغير  
 الاستدلال به اضعف لان الضرر اذا كان من لوازم وجود المال فلا ضرر للقسم بقوله الى  
 اخر يخرج من الزوجه الزوجه ايضا لان القسم اذا عذر وجهه الضرر في المال كان في منعه  
 وعدم الاجابة اليه عند الضرر من على الملتزم **فان قلت** في القضية حصل انقال مال  
 من التبرك الى الآخر ولو كانت اقرارا لان كونها كجعله لا واقعية له على ما هو الحال في الموضوع  
 في معنى الاستعانة بها عبارة عن كون كل جزء من قابل المتصفين بالنصفين قابلين للمالكين  
 التي يمكن حقيقة القضية الاجابارية ترجع الى دخول مالكها الى ملك صاحبها فلا بد من اتفاق  
 وليس في معنى من عدم ما يبا على دليل عليه يصح قوله لا يحل مال امرأ الا بطريقه فليان  
 المخدم انما في لقاعد السلطة ولا على حصول تناقل الغير بدون رضا من كسبه  
 يكون كونها اقرارا اجليا في مضافا اليه على وجهه خرج من قضية عدلان الحال العرفي  
 يحتاج الى الامضاء الشرعي ومع جود الرفع في قوله لا يحل كقوله في الامضاء **قلت**  
 ما ذكرته في استبعاد انتقال الكاف الى الآخر من على اقراره وعطفه على نظر العرف فان القضية  
 عند العرف غير جري وجوب من جهة اقراره في النصف المتاع عند العرف غير جري اقرارا احد  
 مع وجود المبالاة المتعلقة من الآخر او الشخص جلد الحشيش في الآخر واسبور ذلك الاعتناء  
 ان في نظرهم حتى ان الانتقال حقيقة غير جري وعدم في القضية اذا كان اللزوم كان منع  
 عن اقراره اذ صلافة في الضرر في ماله وفي اذ خال للضرر عليه ولا بد ان السلطة له  
 من الموضوع العرفية كالقول في الانتقال في يد وان مدار الصديق العرفي السلطة على المال



امر على ان يرضى موضوع الاخر في ذلك لا يلتصق بالذات العقلية بل بالذات العقلية في بعض الامور العقلية كالمعدن  
 كمالا يلتصق بالذات العقلية في بعض مصاديق السلطنة كما ان في النظر في الحكم تلك  
 الحدود ما وكنها كالمناشاة المحذرة في الذهور واللاحقة ومع ذلك يجري على حكم الاموال  
 عرفا شرعا على ما يجري على القسمة حكم السلطنة شرعا عرفا وان كان دقيقا نظر فيه بعد كونها  
 سلطنة فظهر ان ما ذكره الاصحاب في خصوص مساوي الاخر احدا وصفا من ذلك الاجابة  
 القسمة منطبق على القاعدة والله العالم **القطا** بعد ما عرفت من دخول الاجابة القسمة  
 في الخطة فاعلم ان القسمة تنقسم اولا الى قسمين من حيث هي وعيها والثاني تنقسم الى قسمين عينية ومعرفة  
 مادية وقسمة ردية والمادية القسمة الضرورية ما تخرج من السهام بعد القسمة من المال اية  
 او بما يصدق الخصة اكثر اقسام الحصة وتنقسم الى قسمين وبالقسمة العينية ان ينقسم المتاع  
 بينها بان يخصص بعضها حصصا لشركاء وذلك بان يكون المشترك مالا مشتركا  
 الاجزاء في جميع الصفات المادية وقابلا للخصص بالخصص بالجزئية وتعديل السهام كما وكذا  
 بالوزن في الموزن والكيل في الكيل والزرع في المزرع والمأخرة في الاراضي المتساوية الاكبر  
 وصغار جلسا وبالقسمة المادية ان ينقسم المتاع بحسب المادية دون الكمية والكيفية ذلك  
 بان يكون المال المشترك مالا مختلفا الاجزاء في القيمة سواء كان جسما واحدا كخطة او  
 اجناس مختلفة كالحظرة والشعر والذرة والشوب لا يحفظ في تعديل السهام مقدارها بل  
 يعمل وزنان من الشعر سها ووزن من الخطة سها وبالقسمة الردية ما اصنع فيه تعديل  
 السهام عينا وقيمة البعد اضافة ما خارجي اليه حتى يصير بذلك مالا اخر قابلا للقسمة  
 وقد تطلق القسمة الردية على ما يبع القسمة بحسب المادية **اذا تحقق ذلك فاعلم**  
 ان القسمة الضرورية لا تقبل الاجابة لقاعدة السلطنة مع قاعدة في الضرر في ذلك  
 او اضافة في الضرر ما كانت قاعدة السلطنة تحكمها على ما كان عند العامة وهذا  
 لا خلاف فيه ولا اشكال وسياتي في توضيح المراد بالضرر الرفع للاجبار فورد القسمة الردية

حي

هي على القسمة الضرورية فتقول ان القسمة الردية ايضا لا تقبل الاجابة ولو كانت اقرارا لاصح  
 لان الدليل على الاجابة هو قاعدة السلطنة بالذات العقلية وهي لا تنطبق على حال الاجابة في القسمة لادانها  
 فيها انه لا يفرق بين قابلية المال للمتاع بنفسه للقسمة عينا او قيمته فموضوع السلطنة مع صحيح  
 وانما ينقسم عينا من اجزاء المال المتاع الموجود غير قابل للسلطنة عليه واخره وثالثا  
 وهو مجموع الركبتين من المال ليس له مشترك والحاصل ان الواحدا هو الاجابة الى القسمة  
 مع وجود موضوعها والمقابل لها والمحقق موضوعها واجبا على اهلها باضافته ما  
 خارجي ليس واجبا على الشريك ولو اضاف بان يكون الرديف للمتن **واما الضمان**  
**الآيات** اعم العينية والمادية فيدخلها الاجابة مع عدم الضرر لكن الاصل في الاجابة هو  
 فيمكن امكن تعديل السهام بحسب المال والكيل بحسب التعديل بالقيمة لان كل جزء من المال يتعلق  
 الشراكة فلا وجه له في حقه وبعبارة اخرى ان حرمان الشخص من المال في القسمة ظاهرا  
 من ان لقاعدة السلطنة وانما تعدل العين الى المال مع عدم امكان التوصل الى عين فلما كان  
 اجناسا مختلفة كالحظرة والشعر جبر على التعديل بالقيمة بدل كل من الشراكة الاقتراح بتقسيم كل  
 حصة بالمال الاقتراح بتقسيم كل جزء في الحصة الواحدة فيقسم كل واحد من اقسام السهام انما من  
 احد الشركاء الا بالذات نعم ليس ذلك اذا لم يتعلق به عرض عقلا في تقسيم كل حصة حصة  
 الحظرة ولو لم يجرى في المادية شيئا يلبس للعقل بعد القسمة ان يشاهد الاقتراح بعينه  
 العقلة لان الارباب الشبهة لا يتعلق به عرض العقلة ومنه لا يلزم الوفاء بالشرط الخارج  
 عند العقلة في ضمن القدر ولو يتعلق به عرض في بعض الوقائع الشخصية لبعض الشركاء فيكون  
 الاجابة يخرج نظر وهو السلطنة مع اقتراحها بالضرر الذي يكون المدد في اعطاء المقام على  
 ما لا العقلة نوعا الشخص او على اهلها فالذات من ذلك اطلاق كما انه في الاجابة على القسمة على  
 في بعض الحالات على ان تعدل في القسمة العينية بعد عطف او عرضي وبصر في محكومية  
 ما حصل من الشراكة الاقتراح في تقسيم كل عين من المال المشترك وعنده الاجابة الى الشراكة



حسب القيمة المتساوية وانما لا يخرج على ذلك مع امكان تقييد الايمان هذا الا ان لا يتقبل  
 حسب الكم والكيف او بتقسيم كل عين القيمة المشتركة حالها واما مع عدم امكان ذلك فاحتمل  
 التقسيم في التقدير بحسب المادية والقيمة كما اذا كان المال المشترك عبدا مستقرا فاطبق  
 للتقدير بالقيمة بان يستوي احد العبدين مائة ومجموع الاثنين مائة ومختلف من الفرد من جهة  
 دخول الاجبار على القيمة بحسب القيمة مائة او عدم الاجبار مائة او التفضيل بين ما  
 يتساوى فيه العقلا فحينئذ يعلق الغرض بفعل الاعيان فالاجبار ما لا يتباع فالحق ووجه  
 وجه الاول هو عدم قاعدة السلطنة وعدم الاتفاق لاعتبار الغرض بالعين لا فانة القيمة  
 هي التوصل الى التحصيل وتخليصه من الاشاعة وهو حاصل مع التقدير بحسب القيمة واما ان  
 المعلق بالعين فوضع القيمة الاجبارية على عدم ملهاة والاعانة او اما والاشاعة الاجبار  
 مائة لان القيمة يلزمها انقطاع يدل على الترتيبين غرضين نصيب الاخر فلا يكون ح اجبار  
 اصلا فيهما كبرية القيمة العينية ولذا احتل بعض الاصول سقوطه الاجبار في القيمة بتقدير  
 القيمة راسا ووجه الثاني ما عرفت ان قطع سلطنة الشخص عن عين ماله وقبيل  
 حقه في بعض اعيان المشترك خصا عليه ليس ما يقتضيه قاعدة السلطنة بل هو منافاة لذلك  
 العقلة كما ان ملحق القيمة يريد التوصل الى تكامل ماله بالقيمة فكل المتبع يريد التسع  
 بعينه ماله كالدراهم مثلا فان قاعدة نفى الغرض **قلت** ان القيمة اذا لم تستقر في عين  
 من اعيان المال وانحصرت بتدليلها بالقيمة كانت مخرجا لاستانها انقطاع يد الترتيب  
 عن عين ماله فيلزم تحت القيمة الضرورية ان لا اجبار فيها ودعوى ان افوت الغرض  
 المعلق بالعين ليس بغيره ان القيمة الغرض هو الغرض المالى مدفوعة بان الاستان لم يمت  
 ضرر بالميل وما يكون قيمة الصف المتنازع مثلا في قيمة النصف الغرض لو صا واما مع  
 انهم استدلوا على الاجبار في القيمة بان الترتيب ضرر فيجب فيه والاصل ان انقطاع سلطنة  
 الشخص عن اعيان ماله ولو على حق الاشاعة وتعيين عام حقه في بعض تلك الايمان الميل الى

م وان شئت

عليه

عليه بل لا بد ان ترجع الغرض للمقرر على غرض التسع كما ان المتسرع يري التوصل الى بعض الاشياء غرض  
 الذي لا بد من تسع فلو لم يتصور ان هو لا استقلال بالمال واخر جبر الاشاعة ضرورة عند توجه  
 ضرر مالى ونفسيا في المادية اليه على فرض بقاء حصته على الاشاعة فكل المتبع يريد التسع  
 بعض اعراضه التي لا يرتب على فوقها ضرر مالى وترجع حاشا للملحق باجبار المتبع على التسع  
 ترجيح بلا مرجح ووجه التفضيل ان الاغراض المتعلقة بالاعيان ليست على نهج واحد عند  
 العقلا فلو لم يكن الغرض المعلق بالعين ملحق بضرر ماله كما هو مذهب دخول الاجبار في القيمة  
 العينية او القيمة بحسب الكم والكيف لان المال اذا كان اجزاء متساوية وصفا وقيما وقابلا  
 للتقدير بحسب الكم والكيف لم يلزم من التقسيم والاذن الا انقطاع يدل على الترتيبين غرضين  
 نصيب الاخر ووجه ان الغرضين عدم التفاوت العقلي بين نصيبين ونصيبين بكمية واحدة  
 قيمة التاء التي ايضا تدل على التوصل الى تمام حقيقة واحدة وهكذا اذا كان الما مختلفا  
 بالاختلاف المتناهي فيه عند العقلاء من حيث تعلق الغرض بالخصوصية فان كل اختلاف والاختلاف الميل  
 يصح تعلق الغرض بالخصوصية فربما يكون الغرض المعلق بالخصوصية واجبا لاعتناء العقلاء  
 عند الغرض المعلق بالخصوصية الدار فان منزلة الدار مثلا عند العقلاء ليس كمنزلة اخرى بل هي  
 في القيمة مثلا الدار والجمادى وان كان الغرض المعلق بالخصوصية من قبيل الاول الذي  
 يتبعه بعينه جبر اعانة بل يخرج صاحب ذلك الغرض وهو المتبع وان كان من قبيل الثاني وجب  
 مراعاة فترام حقه من الملحق وهذا التفضيل او قل الكفاية اكثر من صفات العقلاء الاجبار  
 في قيمة البدل مع امكان تدليلها بالقيمة وعدم الاجبار في قيمة العبد والوجه مثلا للترك  
 منها بين الاثنين فان الاغراض المتعلقة بخصم العبد ليس قايما بها فغرض الاخذ والاحتفاظ  
 ولا استقلال الما عند العقلاء بخلاف الغرض المعلق بخصم العبد والجور مثلا فانه ما يقتضيه  
 به العقلاء حتى انه راجع على غرض الغرض والاصل ان المناط في الاجبار على التسع تحت  
 الما ليس على هذا التفضيل عند كون الغرض المعلق بالخصوصية واجبا للمراعاة عند العقلاء



فوجاهة لا يرام به فرض الافتراض واليقين الذي دعا المفسر الى التمس القديم من اجازة لك نظري  
 الاشكال والنظر والتدور في كثير من ماضي القصة المادية التي اشتملت على اجلة منها كاجل الصغار  
 الثالث في كون الغرض للخلق بالعين واجبا للعادة عند العقلاء او لم يكن راسا او يجب ان يراعى  
 غرض المأزول واليقين في المادى هو القاطع لا يفرق لان اختلاف الغرض من راجع الى اختلاف  
 حال الشراك من حيث الضرورة بالقصة وعدمها انما كانت تلك الاغراض مما يقدر العقلاء  
 فتدريج القصة تحت القصة الضرورية التي لا اجبار فيها ويعرف عند هذا الضرر على ان  
 الغرض للخلق النوع الساري في مقدار المال لا يتقدم فيها بها نقضا باصل الشراكة وحلا  
 بعد ذلك الضرر عليه عرفا قال شيخنا الاستاذ دام ظلها المرجع بان قوت الغرض من  
 على الشراك وهو في الفقه جواب عن قوله القائل والله العالم بالخاص اذا كان اموال القصة  
 بين اثنين باسما من متساوي اذا راد امر لهما واما ما رادها وتلك ارض القصة مع طرح  
 ونحو ذلك فطر بالقصة تقسم كل الجاهل ان كان في القصة كل ما يقدر رادها امر  
 في قسمتها على ما لتدليها بحسب القصة فتدريجها فيما تنبأ بالحق في الفقه بعد قول  
 الاجاب على القصة بل يعلم بشريعة القصة راسا الا ان ترجع الى الموصلة ونحو ذلك القصة  
 ح ترجع الى المعوضة لمصلحة احد الشريكين في حكم القصة بالعين في القصة في الاخرى فلا وحل لا بد  
 عليها اطلاقا لو كانت الشراكة في جميع الاموال فان القصة ولو بتدليل السهام قسمتها في  
 الاموال وحل هذا ان سبب الشراكة في كل هذه الاموال فانها في السهام الاخرى كانت شراكة  
 في مالين شريكين ومقتضى كل شراكة في الاموال ان يكون لها في كل من المالين ثلثا  
 على وجه الاشاعة في تلك العين ولا يبرى في حقها في العين الاخرى كما هو مذكور سببه  
 الشراكة واحدا فانما لا بد تقسيم العين بالتدليل وجعل كل من الميتين سهمين جميع ذلك الى  
 المعوضة لان السهمين لزاما ان يكون كل منهما على البدل فالباقي للاختصاص باحد الشريكين ان كان  
 نصف كل منهما من الباقي للشريكين فلا يجرى في حق نصف هذه العين وبالنصف

العين الاخرى معاوضة وهذا الكلام صحيح لا احتياط في احد من الميتين بما لها وحلها ما لا بد  
 معان الاخر معان ذلك منها في لحاظ الاثر في ترجيح القصة ما يقتضيه كل منها انظر الى ان هذا الجمع  
 اية ما لا يفرق بينهما في لحاظ الاثر في ترجيح القصة ح لا يتبدل ما يقتضيه كل واحد في احكام  
 العين بما يقتضيه الاخرى لان ما يجمع اليه بالنسبة الى ما كان من قبله في القصة  
 لا ما لو كان في ذلك الجمع اذا كان لو كان في القصة وتقدم ورير الى احوالكم  
 لحول وجه الاشاعة فكذلك اذا كان لاثنين يكون كل نصف من ملكا لهما على سبيل الاشاعة  
 بجمع كونها صادقا على ما يتصور في الانصاف على البدل ولا يجرى في النصف المفقود  
 نصف احد الميتين ونصف الاخرى بل يكون من صايفه كل واحد من الميتين اذا كانا متساويين  
 بحسب القصة وبهذا الاعتبار يصح فيها القصة بتدليلها على ما عليها الاحكام ان كان  
 اختلاف الاموال ما يتفاوت بها الغرض وما يتوعدا قلنا او يد لعلي ان لم يقل احد  
 بالانحياز القصة ان الاموال المشتركة لا تقسم بقدرها اذا اضع قسمه على الاموال الاخرى  
 مع ان ما في الخلق المشتركة يتغير بوجوبها بحسب القليل والقليلات لما لا يتغير في  
 وعظم ودعوى الفرق بين مال الشريكين ما هو فيه فان مال الشراكة متاع بين الشريكين  
 فيقسم المبيع وقسمه القصة بين المتساويين الاشاعة والغرض لا يجرى في القصة في تلك القصة  
 الواقعة كل منها على جميع حاسر معان للبيع في العقد الاخرى ان البيع والشراء فتتحققان مع  
 التفرقة من الشريكين فلهذا لا يفرق بعدم جواز قسمتها بحسبها من الاموال بالتدليل  
 وكذا زيد ما قلنا انعام المصارف بين المتساويين في المال ووجه المال مع ظهور الجمع بتدليله مع  
 بالاسباب المتعددة بل هذا اوضح لعدم الاشاعة في الشئ والمصارف ولها اصلان  
 تعدد الاسباب المبرر عن غرض القصة بتدليله لا بد من احوال كون تلك الاموال لها صلة بآلة  
 المتعددة ما لا واحد ولو لملاحظة مجموعها من حيث الجمع فان قيل ان تعدد الاسباب وجب  
 عدم احصاء كل سبب لاستقلاله فلا تأثير للاختلاف في جعلها ما لا واحد قلنا فقد



الاسباب بخروجها لا يزيلها والتملك نصف صورة من النسخة بسبب بعضها الاخر بسبب اخر يخرج كقولك  
 الصورة على الال الواحد الذي خصوصاً اذا كان المال كواحد فالما طو جعل له من متعدد  
 حاله او متحدة شئ اخر اما ان كان اختلافها جسا او صفيا او غير ذلك وعلى حاله لا يتحقق  
 للمال حصول الشراكة في كل واحد من تلك الامور بسبب استقلاله عن غيره حصوله على المال واحد  
 فالأظهر في شواخص القسمة والمعدل الاجبار مع عقد جبر الضرر الى البعض ولو ينفذ من  
 العقلا في موالاته العالم **القطا** اذا سئل الشريكان الحاكم القسمة وكان لهما بنية بالمالك  
 ضم بالحق ولا اشتراك ان لم يكن لهما بنية وكان بينهما عليه ولا مانع فالتمت اية بضم  
 كذا ونقل عن طائفة لا يقيم وكذا نقل عن شيوخهم المسئلة على ان قسمة الحاكم حكم من المالك  
 او غيرهما او يقر من الصفات نظير العقد بين رجل وامرأة فان لم يكن حكما من الزوجين  
 حتى لا يجوز نقضه والفرق بين الوجهين لا كما رخصي بها ذكر طه جواز القسمة لانهما لبيت  
 حكم بل هو كما رخصه الله لا لا يشك بعض موازين القضاء بل اشارة الى ذلك العبد والله اعلم  
**القطا** اذا اشترى حصة المال المشتركين او قد يلازمها بقسمة القسمة بوجهين اخرين  
 احدهما ان يجعل الاكثر قيمة سها والاقل سها وفاته القسمة على هذا الوجه خروج الاقل  
 خاصة في الاشاعة وفيه الاكثر بين الشريكين اية على وجه الاشارة جوازي في خروج  
 الاقل ولو كان المال عشرين فبما احدها عشرة وفيه الاخر عشرة ومنها على ان يكون الاقل  
 سها والاكثر قيمة سها في الاكثر اية مشتركة بينهما فيكون خراج الاقل من اليد الذي قيمته  
 عشرون ربعا فيشارك ارباعا والوجه الثاني ان يضاف الى الاقل ما يارى معه الاكثر في القيمة  
 وهذا يسمى بقسمة اليد حقيقة فاشتمل الشريكين على صيرورة مال خارج عن المشترك لهما  
 خاصة ببل او جزء معين كالربع او النصف وهو ما ليس من الماشاعة ولذا انفقت الكلمة  
 على ان قيمة اليد مشتركة على صيرورة ومباركة وان تكن بيعا فاحد العوضين الا ان  
 تلكا ملكا لهما لهما الشريكين والاخر حصة معينة من الماشاعة للفتح كون نفس ذلك الجزء من

العين

تابع على مقدمة

العين الماشاعة ولا يملك المكتسب الميرضة والاشاعة الماشاعة بخبر كل واحد من الشريكين وبعضها  
 نصف العين مثلا مشاع بزيادة من واحد لكن نصفه من الآخر فبعضه من الميرضة هو الميرضة  
 باحدهما الذي يسمى بالقسمة في اليد الميرضة ولا خلاف في الاشاعة ان قسمه الى اقل من الميرضة  
 كما ذكرنا سابقا وكذا لا شك في عقد الاجار على الوجه الاول وهو الذي يسمى بالاشاعة من الميرضة  
 الاشاعة راسا لان الضرر الميرضة على هذا الوجه القسمة كغيره من الغرض الذي تفقد علمه الا  
 مع فلا بد من صحة طائفة الوجهين في الغرضين فلو انشأ على اليد وعقدت السهام واتفق فيها  
 فلو بنفس الغرض على القول بقصد اعتبار الرضا بعد ما في قسمة الاخر اذ لم يلائم الا بالرضا  
 ولو قيل بالضرورة في قسمة الاخر في البيع والاشاعة في القسمة وحاصل الاستدلال في البيع  
 مختار وان الفرقة تضيق في مقل المقام معرفة البائع من المشتري فبما الفرقة الاشاعة يعلم فلهذا  
 له والمشتري الذي يملك الماشاعة اشتغال في زيادة وقطاعا من العين الماشاعة من الميرضة  
 لان الرضا السابق ليس براء بالمعاوضة لعدم تعيين البائع والمشتري فالرضا بها ما يكون بعد  
 معرفة بلع الرضا الذي هو من الميرضة البائع ومعرفة من يخرج عن ذلك الجزء وفيه في كونه  
 بان اوله الفرقة فبما الاخر ومما كان في الحال للرضا مع فرض غيرهما ولذا استقر  
 بعض اللزوم من غير رضا بعد ما في ان لزوم العمل بالفرقة يختلف بحسب اختلاف المقامات  
 فان كان من وراء القسمة او الاخر ارضت عليها اللزوم من غير رضا بعدها واما اذا كان من وراء  
 مجرد القسمة الذي هو مقدمة القسمة فالعمل بمؤاها لا يزيد على الحكم بحصول القسمة بها ومن  
 البيع ان الفرقة في قسمة الرم مقدمة القسمة الذي هو مقدمة القسمة بوليته قسمة وذلك لا  
 الاقل لا يبادل الاكثر الا بعد ضم مقدار المال الذي هو من العين الماشاعة اليد والميرضة  
 كون القيمة عينيا خارجا بالمالا كما في الذي من حيث كانت تلك القيمة ودودة بين ان يكون  
 ذمة هذا الشريك او ملكه فبما لا يكون ما يقع من الماشاعة وكذا لا يفتقر ذلك  
 الجزء المراد به ان يكون من هذا او من ذاك سواء كان باقي القيمة اما بعد الا ان



حكما وعلم للثمن فجاء على سبيل التعيين الفاصل او الواقع وما اذا كان المثلث معاشيا غير احد  
 الشخصين غير معين في الطول في الواقع فهذا النصف بدله لثمن فاذا لم يصلح بدلا لم يقسم مثلك  
 الا الاقل التعديل بينه وبين الاكثر وبعبارة اخرى اذا كان راضيا بالرقعة فقد راضيا على النصف  
 احدها الغير المعين على الاخر والا في فمتر في مقابل جزء من الشريك وهذا الرضا للتعديل الاقل  
 مقابل الاكثر ومعادلا لفضل لا في افرع وتبين المثلث من ذلك المال يحصل التعديل ان هذا  
 المال الطي في مخرج حيث باعت مضافا الى الاقل بما دل الاكثر فاذا حصل التعديل فخرج  
 بالتوازي ونحوها وان كان الفرق بين قيمة الرقعة والفرق لا يتوقف على السهام  
 فيه الا للفرع اذا الماد بين الاحكام الخارجية امر حتى يتوقف على الفرع فلا يفي لفرع  
 بعد الاكثر من التعديل الا حصص الاكثر من مخرج غير الرضا المناهضة على انما  
 خلاصة القيمة التي تارة فان التعديل فيها امر غير معقول قبل تعيين طبع الزيادة واخذ لفرع لفرع  
 مع التعديل كما ذكره الشيخ من مخرج البايع او اذا كان معترف البايع ليس لغير القيمة بل قد منها  
 بعد مخرج مستعد المال للقيمة للتعديل بملاحظة ضم الاقل مع ما التزمه واقع الرقعة  
 هذا اولا يمكن ان يتركان كون معاد الرقعة هو التعديل وكون القيمة لا يثبت لاعتبار  
 الرضا بعدها اسما للقول بان الرضا بالفرع رضا بالتعديل والقيمة معافاة بكونه اذا  
 في الما على الرقعة فقد نال ما على التعديل وكون الرقعة وكونه قد يوافي وان وجد  
 ما استظهرنا لزوم زيادة الفرعة بعد شريتها منقطع اعتبار الرضا بعدها وايضا انما التمكن  
 من الرقعة بغير الحق لا تعيين للجزء بل بغير التعديل لغير الحق عن غيرهما لما تقدم من ان شريتها  
 منحصر في احد المصنفين فلو ان المثلث استدل الاخر على المشتري لزم فانها تعديا اعتبار  
 الرضا بعدها في قيمة التعديل لا في مال الرقعة الرضا في قيمة الاستجاب في البداية فكذلك  
 الاستدانة وهنا اعتبر الرضا في البداية فكذلك في الانتهاء كان ارضا اعتبار الرضا في  
 ان التعديل ان القيمة بالراض معافاة فلا يلزم الا بعد التعريف بحيث كانت القيمة

قيمة الرضا ولو كانت بالتعديل لاعتني بها الرضا الى ان كان التعديل الذي هو زمان القيمة الفاصل  
 في طعن طريق اخر تحقيق ثباته الاكثر وهو ان القيمة معقوبة بالتعديل ضرورة والتعديل بما يوقف  
 في على الرقعة انما يحصل بعد مخرجه الرقعة من المصنفين فلو كان المصنفين يوقف على مال الشريك  
 لكونه بالتعريف مشاع فالعين المشاع وعلى تعيين المثلث من ذلك الذي هو غير المثلث وتبين  
 يخرج من ذلك المعنى ان ذلك الجزء المشاع وعلى استعمال قيمة المثلث بهذا المثلث فلا لا يتوقف  
 او رضاء فيها امر ثلثه الاول تسلط الشريك على البايع لغير تعيينه بان الرضا لغيره هو  
 بغيره الشريك ما دل الجزء الذي هو غير المثلث البايع والثاني تعيين البادل والثالث القيمة وكونه  
 الرقعة مستقر في مال الاستعمال الصلة له يكن الاقل معادلا الاكثر لان تعيين المثلث من  
 غير شريك الاكثر من الرضا لا يفي لمال الاقل حتى يعادل الاكثر والا ليجري مجرى المساومة في البيع  
 الثالث يجري تعيين البايع من المشتري والثاني يجري مجرى البيع مثلا ان قال لك رطل صدقة فقلت  
 احد من عترة وقيمة الاسر عترة فلا يفي لغيره الشريك على ما دل من غير الصداق  
 فيكون عترة بما في فلا بد ولا يتردد في ذلك الجزء وتحدد قيمة ذلك الجزء والمثلث هو بيع ذلك  
 العبد لان نصفه يقابل بنصف العبد الاخر فيكون بتمامه مشتركا بين الشريكين فكل منهما  
 ربع من عترة الربوي وقيمة ذلك حصصه من قيمة ذلك لا بد من تعيين زيد من الحد وياخذ ربع  
 شريكه حتى يخلص لتمام العبد الذي قيمته عشرون ويقدر بغيره مخرج عن ملكه رطلان  
 في ذلك العبد ويمتلك الخمسة وتمام ذلك العبد الاخر غير بعد ذلك لا بد من اشتغال  
 قيمة المثلث بل خمسة بها فعلا حتى يفي تلك الخمسة مقام ربع الذي يملكه بغيره ان العبد  
 المشاع اذ لو ان ذلك الما حصل القام بين العبد الذي قيمته عشرون بغيره من ذلك الاحتياج الاقيم  
 ثانيا لمخرج مخرج ذلك التعديل اذا حقق ذلك فيقول انك انما على الرقعة يحصل من الاكثر  
 والفرعة يحصل بها الامر الثاني في الاعراض فزيد مع معرفه البايع والمشتري غير محقق فلهذا بعد الله  
 بعد غير حاصل واما الامر الثالث الذي هو قوام التعديل اعني استقرار الرقعة

انما يشترط ان يكون  
 المثلث معاشيا غير معين  
 في طعن طريق اخر تحقيق  
 ثباته الاكثر وهو ان  
 القيمة معقوبة بالتعديل  
 ضرورة والتعديل بما  
 يوقف على مال الشريك  
 لكونه بالتعريف مشاع  
 فالعين المشاع وعلى  
 تعيين المثلث من ذلك  
 الذي هو غير المثلث  
 وتبين يخرج من ذلك  
 المعنى ان ذلك الجزء  
 المشاع وعلى استعمال  
 قيمة المثلث بهذا  
 المثلث فلا لا يتوقف  
 او رضاء فيها امر  
 ثلثه الاول تسلط  
 الشريك على البايع  
 لغير تعيينه بان  
 الرضا لغيره هو  
 بغيره الشريك ما  
 دل الجزء الذي هو  
 غير المثلث البايع  
 والثاني تعيين  
 البادل والثالث  
 القيمة وكونه  
 الرقعة مستقر  
 في مال الاستعمال  
 الصلة له يكن  
 الاقل معادلا  
 الاكثر لان  
 تعيين المثلث  
 من غير شريك  
 الاكثر من  
 الرضا لا يفي  
 لمال الاقل  
 حتى يعادل  
 الاكثر والا  
 ليجري مجرى  
 المساومة  
 في البيع  
 الثالث  
 يجري  
 تعيين  
 البايع  
 من  
 المشتري  
 والثاني  
 يجري  
 مجرى  
 البيع  
 مثلا  
 ان  
 قال  
 لك  
 رطل  
 صدقة  
 فقلت  
 احد  
 من  
 عترة  
 وقيمة  
 الاسر  
 عترة  
 فلا  
 يفي  
 لغيره  
 الشريك  
 على  
 ما  
 دل  
 من  
 غير  
 الصداق  
 فيكون  
 عترة  
 بما  
 في  
 فلا  
 بد  
 ولا  
 يتردد  
 في  
 ذلك  
 الجزء  
 وتحدد  
 قيمة  
 ذلك  
 الجزء  
 والمثلث  
 هو  
 بيع  
 ذلك  
 العبد  
 لان  
 نصفه  
 يقابل  
 بنصف  
 العبد  
 الاخر  
 فيكون  
 بتمامه  
 مشتركا  
 بين  
 الشريكين  
 فكل  
 منهما  
 ربع  
 من  
 عترة  
 الربوي  
 وقيمة  
 ذلك  
 حصصه  
 من  
 قيمة  
 ذلك  
 لا  
 بد  
 من  
 تعيين  
 زيد  
 من  
 الحد  
 وياخذ  
 ربع  
 شريكه  
 حتى  
 يخلص  
 لتمام  
 العبد  
 الذي  
 قيمته  
 عشرون  
 ويقدر  
 بغيره  
 مخرج  
 عن  
 ملكه  
 رطلان  
 في  
 ذلك  
 العبد  
 ويمتلك  
 الخمسة  
 وتمام  
 ذلك  
 العبد  
 الاخر  
 غير  
 بعد  
 ذلك  
 لا  
 بد  
 من  
 اشتغال  
 قيمة  
 المثلث  
 بل  
 خمسة  
 بها  
 فعلا  
 حتى  
 يفي  
 تلك  
 الخمسة  
 مقام  
 ربع  
 الذي  
 يملكه  
 بغيره  
 ان  
 العبد  
 المشاع  
 اذ  
 لو  
 ان  
 ذلك  
 الما  
 حصل  
 القام  
 بين  
 العبد  
 الذي  
 قيمته  
 عشرون  
 بغيره  
 من  
 ذلك  
 الاحتياج  
 الاقيم  
 ثانيا  
 لمخرج  
 مخرج  
 ذلك  
 التعديل  
 اذا  
 حقق  
 ذلك  
 فيقول  
 انك  
 انما  
 على  
 الرقعة  
 يحصل  
 من  
 الاكثر  
 والفرعة  
 يحصل  
 بها  
 الامر  
 الثاني  
 في  
 الاعراض  
 فزيد  
 مع  
 معرفه  
 البايع  
 والمشتري  
 غير  
 محقق  
 فلهذا  
 بعد  
 الله  
 بعد  
 غير  
 حاصل



المتزكى كغيره من المذبح والراضى بالراضى سبب من القليل والقيمة معا احاطة للاولاد  
 الرزق لم يفتقد نصيب الباع وقد عرفت ان محو العين لا يفي بحقوق القليل ما لم يفتقد من المتزكى  
 بالرضا فلا يفتقد في غير الاستعمال وتحتفظ فضلا من غير ان يرضى هو الا رضاء المتأخر وامامية  
 للقيمة ان لا يفتقد لها في المقام **فان لم يفتقد الرزق** في غير احد الشريكين معا بازاله مائة للذين  
 الرزق المشاع وقد جئنا حصوا بالرضا **فان لم يفتقد** اذا حوزت حصو القليل والقيمة معا جئنا  
 واحده هو الرضا المتأخر فلم لا يجوز حصواها بنفس القوة التي في الماهل باسابقه الوقت ان يجرى  
 التمسك على مبادله جز من العبد التي قيمته عشرة في المثال للرزق فيكون حصو القليل  
 والاحاطة للعين بازل المردود وبان لا يجوز فضلا من حصو الاستعمال **فان لم يفتقد**  
 الرزق انما اشترعت للغير لا للقليل فليس له السبب الثالثة الرزق وقد عرفت ان قيمة الرزق  
 العباد لم يزل مال بهال ولهذا لا يجوز استنادا اصل القيمة اليها بل الى الرضا الذي هو  
 معاطاة مضافا الى ما في الاخير من القسمة التامة على المبادلة غير تعيين الباع والشر  
 واستقرار من المتزكى بالرضا فعلا لا يرجع كونه العبد لثلاثة عشر عددا للعبد الذي فيه  
 خربت وما ذكرنا ظهر ان قيام الرزق في المقام معا في قيمة الاقل والقليل ليس في محله  
 قيمة الاقل والقليل ليس في مبادلة المار من اعيان غرضه في الرزق وتعيين المهم ولو جعل  
 على قيمة الرزق فانها فتقل على المعاوضة عرفا وشرعا على المعاوضة عرفا وشرعا لاختلافه وان  
 لم يكن مبادلة او امتثل القيمة على المعاوضة ولو نظر المرء لم يكن مانع من حصو القليل  
 لان الرزق مخصص بتعيين الحق وجره ولا تمنع من قبله بالعرضه الله العالم **فان لم يفتقد**  
 ان المردود لا يجب ان يكون معادلا للجز المشاع في الما لم يزل يجوز للشريكين التماس على جعل فيه  
 قليل بدلا من الرزق كما هو الثاني في مآز المعاوضة لان المقاضين لها الاتراح على البيع  
 بغيره المثل والصم عليه او جوهه من النقص في المثال المردود التامة على بليته وان واحد  
 الرزق العبد الذي جئنا قيمته خمسة وهو يجرى فيه خيار العين لو كان احد الشريكين جاهلا

بالمال الظاهر ان لو كان مدرك خيار العين فامعة لا ضرر ومثله ان كان الوطير في المردود **فان لم يفتقد**  
 قد علم ان قيمة الرزق مشقة على معاوضة ولكنها ليست بعبا وتفرغ عن ذلك ان احكام المعاوضة  
 المطقة تجري فيها ما احكام البيع خاصة فلا تجري فيه فإلزامه في القيمة ما لم يرضه فلا يجوز  
 في المال الذي جعل الرزق للجز المشاع **فان لم يفتقد** اذا كان المال المشترك ما لم يرضه فلا يجوز  
 كالذهب لم يكن نصيبها بالافراز للضرر فلا بالتبادل لعدم الما لة فان جعل الرزق غير الذهب  
 مثله الفضة فلا اشتكال وان جعل من غيرهما فلا بد من مرقا مساواة للجز المشاع الموصى  
 فلا يجوز بما جعل المردود متساويين من الذهب اذا كان ما يقابل من الذهب الذي قيمته اكثر  
 اخلا من متساويين كبيع الثقل لا يفتقد كغيره او المتزكى فان قيمة الذهب مثلا لا حيلة السكت  
 غير متساوية ببعضها فكيف ان يعادل ربع الثقل من الماكول في البيع ولو مع التساوي في الجوز  
 والرهانة فضلا عن حرج الاختلاف فيها واما الصرف فلا يجري احكامه ففلا تخرط في القيمة  
 الرتبة القاضية على القيمة لو كان المال المشترك من غير الشريكين وهكذا الى ان يجرى  
 البيع والاحكام والله العالم **فان لم يفتقد** اذا اراد جاهد الشريكين القليل في القيمة فالله اعلم  
 اما قاسم الامام او احد الشريكين وعلى التعديين فالكلام نافي في صحة الدعوى واخرى في  
 توصي البعي عند عدم البينة غير القليل في القيمة فيصير على قسمين احدهما ان يكون المقام  
 غير متساويين والثاني عدمه وهو احد الشريكين لا قام نصيبه من غير القليل المقادير كما  
 اذا كان لاحدا رصة اسداس والاخر رصدا وعلت السها مرادسا وضمنت كمن حشا  
 الاسداس الا ربعه لم يكن وصل الى تمام حقه بل الى ثلثه اسداس فدعوى على الاول دعوى  
 لعدم وطروقه بناء على ان ادعى القليل على الوجه الثاني فيقول المدعى عاين الاصل  
 فهو مكروه حقيقة والرد عاين الذي يدعى وصون تمام الحق اليه لكن قد خرج دعوى القليل  
 على هذا الوجه من غير كلام **فان لم يفتقد** ان كان احد الشريكين جاهلا  
 تمام حقه احد الشريكين البير لا يفتقد عدم كون الشريك مدعى عليه الا ان يدعى عليه ان

والمال الظاهر ان لو كان مدرك خيار العين فامعة لا ضرر ومثله ان كان الوطير في المردود  
 قد علم ان قيمة الرزق مشقة على معاوضة ولكنها ليست بعبا وتفرغ عن ذلك ان احكام المعاوضة  
 المطقة تجري فيها ما احكام البيع خاصة فلا تجري فيه فإلزامه في القيمة ما لم يرضه فلا يجوز  
 في المال الذي جعل الرزق للجز المشاع  
 كالذهب لم يكن نصيبها بالافراز للضرر فلا بالتبادل لعدم الما لة فان جعل الرزق غير الذهب  
 مثله الفضة فلا اشتكال وان جعل من غيرهما فلا بد من مرقا مساواة للجز المشاع الموصى  
 فلا يجوز بما جعل المردود متساويين من الذهب اذا كان ما يقابل من الذهب الذي قيمته اكثر  
 اخلا من متساويين كبيع الثقل لا يفتقد كغيره او المتزكى فان قيمة الذهب مثلا لا حيلة السكت  
 غير متساوية ببعضها فكيف ان يعادل ربع الثقل من الماكول في البيع ولو مع التساوي في الجوز  
 والرهانة فضلا عن حرج الاختلاف فيها واما الصرف فلا يجري احكامه ففلا تخرط في القيمة  
 الرتبة القاضية على القيمة لو كان المال المشترك من غير الشريكين وهكذا الى ان يجرى  
 البيع والاحكام والله العالم  
 اما قاسم الامام او احد الشريكين وعلى التعديين فالكلام نافي في صحة الدعوى واخرى في  
 توصي البعي عند عدم البينة غير القليل في القيمة فيصير على قسمين احدهما ان يكون المقام  
 غير متساويين والثاني عدمه وهو احد الشريكين لا قام نصيبه من غير القليل المقادير كما  
 اذا كان لاحدا رصة اسداس والاخر رصدا وعلت السها مرادسا وضمنت كمن حشا  
 الاسداس الا ربعه لم يكن وصل الى تمام حقه بل الى ثلثه اسداس فدعوى على الاول دعوى  
 لعدم وطروقه بناء على ان ادعى القليل على الوجه الثاني فيقول المدعى عاين الاصل  
 فهو مكروه حقيقة والرد عاين الذي يدعى وصون تمام الحق اليه لكن قد خرج دعوى القليل  
 على هذا الوجه من غير كلام  
 تمام حقه احد الشريكين البير لا يفتقد عدم كون الشريك مدعى عليه الا ان يدعى عليه ان



مرتبة ونحوها لا يعلم ظهور أحد الشريكين تمام حقه المفترق ليس مما يوجب شيئا على الشريك الآخر  
**واما الدعوى على الوجه الأول فليكن** انه يدعى بالان الاصل في القصة العدة وتلك  
 وان القصة عبارة عن التزويج وهوليس انقسم الى صنفين حجة في غير اصل الصلة كما بينها  
 عليه في مثل المقام غيره حيث اشار الى انه يجري اصله على كل فعل ينقسم الى صحيح وفايدلان مع  
 مثل الوطء والنصب والافلا والتزويج والفرقة والزنا، ونحوها من موضوع الاحكام مع فاعل اصل  
 الصلة في الصلة اما بالاحاطة بالنسب الصور الذي يقتضي في الصلة والفايد او بالاحاطة بسبب الصلة  
 وهو الفعل والانتفاء الخارجي القائم بالقاسم الذي يترتب عليه التزويج والفرقة والاحكام لان هذا  
 الفعل باعنا دونه مؤثر في الفادة الغير نادرة وغير مؤثر في اخرى فبقسم الصحيح وفايدان نقل  
 سببه الذي هو صفة البيع فان الاول لا يجري في اصل الصلة لعدم انقسام الفعل الا في الصحيح  
 وفايدان الثاني وهو سبب الفعل في صفة البيع فانه يلحقا بغيره واثره في القصة فاعدا  
 الثاني لا يجري في صفة البيع في اصل الصلة ونحوه ان كان المدعى عليه الشريك فلا اشكال في وجوب  
 الدعوى لان المدعى عليه لا يمتنع فيه كالاتكال في وجوب اليقين والاشكال في امتثالها  
 بدعوى العلم لانها هو طلاق الاصحاب في الاقوى الاخر عند شيخنا دام طوله اما ذكر ذلك  
 الدعوى ان تعلقت بما في يده وان دعوى التوبة فالدعوى متعلقة بفعل النضر سواء كان  
 القاسم عليه كقاسم الامام وغيره او هو ليس المقام من ادعاء الدعوى على الوارث بفعل ابيه  
 وقد تقدم في محله ان الدعوى ان كانت متعلقة بفعل النضر في جباله بين علي البت ولو لم يدع  
 العلم بل يعرف بعدم العلم اية فان فائدة الاستحالة في نظر في **فان قلت** ما الفرق  
 بين المقام وبين ما لو ادعى على الوارث عينا او عينا فذكر ابيه وان خصه بالوجه حيث ان الذكر  
 هذا لا دعوى متعلقة بفعل الغير فلا توجب اليقين **الاسم** دعوى العلم بخلاف المقام فانه دعوى  
 بفعل النضر مع ان حصول الشريك في يد شريكه انما صار بسبب فعل الغير الذي هو القاسم  
 مثلا **قلنا** في الدعوى على الوارث اية توجب عليه اليقين بالدعوى العلم اذا ادعى اليقين

ما لا يوجب في هذا الوارث ونسب لهما لم يقرض له قالان هذا اليقين قد خصه بامور ثلاث كانت  
 في الدعوى المتعلقة بفعل الغير **فان قلت** فترض المقام مثلا لا تعلقا بين احد الشريكين  
 ان القاسم قد غلط فعمل شيئا من مالي في يدك باعتبار غلطه في الغد يدين سمي وسما غلط لا يج  
 في وقت السماع على ذلك دعوى العاقل على الشريك **قلنا** فرق بين القاسم والمودع فان القاسم  
 بمنزلة الوكيل في حال احضارها اليها فالدعوى المستندة لا فعل القاسم كما لدعوى المستندة لا  
 فعل الوكيل كما يقول وكذا في القرض قد استقرض مني هذا ولا بد في انصاف الى ان التمسك بذكر  
 ماها في ميزان فعل النضر فعل الغير وان كان المدعى عليه القاسم فقد يدين سقوط الدعوى  
 كما هو الغلبة المتيقن من عارة الحق في حق الدعوى على القاسم كدعوى كذا بغيره على الحاكم كذا  
 ان القاسم فانه مقام الحاكم في نفس النسيم لا في مقدمته من التمسك بغيره ان الطلاق في النسيم  
 قد بينا من الخطاء في تقديم السهام وقيمة وقد بينا من الخطاء في تطبيق السهام المدة  
 على الموجود الا في كل واحد لا بد ان يكون حصان من هذه لفظة مقابل حصنة الغير  
 ثم حصل الخط في النظر الخارج ولو بقي القرض تلك لفظة مقدار الحقيقة وقد بينا  
 من اشياء اخرى كقسط الميزان ونحوه قد بينا من الخط في نظر القاسم ومن الواضح عند نمو  
 الخطاء في نظره فليدبر من جميع دعوى الخطاء عليه الى دعوى الخطاء في بعض الاموال المتأ  
 اليها لا يبرهن نظر القاسم فيها الا انظر اهل الخبر فان نظره القائم انما هو نظره في التقسيم  
 لا يتبعه غير الخطاء في فلا يبرهن التمسك في الخطاء في التقيد بسبب النقصان لكونه قريبا للثبات  
 او مبنيته لمرام لا وعلى الاول فليدبر النظر في ان الاسماء هل توجب عليه اليقين ام لا  
 بغيره من اذا كان مدعى علم كقصد منهم مع اليقين انما كانوا مدعين فيها اشياء غير فان تم  
 المسلمان اعترفوا بالخطا في احوال النقصان وتوجب اليقين الى الاسماء اذا كانوا مدعى علم  
 والا فلا تركة لا فرق بين قاسم الامام ومراستاهم الشراء بالنسيم ثم ان القصة لو كانت  
 بعد بل القصة وقام الادعي البتة فاما كالدعوى عليه الشريك كان المقام من قاض الدنيا



بناء على اشتراك العدلة والقدر في المقسوم والله العالم **القسط** اذا انقسم الشريكان مثلا شريك  
 البعض مستحقا فاقام مع احداهما طالت القسمة ضرورة بناء استحقاق صاحب الحق في نصيبه كما  
 اذا كان بينهما لكن لا بالسوية بان يكون حق احدهما فيه اكثر مما ذكر وان كان بينهما بالسوية لم يطل  
 البقاء للمعادلة في معادله من الشريكين بل انما هذا اذا كان البعض الحق مبيعا او كان حصة  
 كل واحد منهما اذا انقسم المالكين فظهر شيئا اخر منها في الضيق فلا يقال في البطالة في الترخي  
 مع تنوعه في كل من النصيبين على وجه **الاتاعة** **وانما افعال** **الجنة** فمن الشيخ  
 قولان الطلاق وعدمه والاول اظهر لان الحكم بصحة **القسمة** **بما** **خرج** **حصة** **الملك**  
 من وجه **الاتاعة** **من** **جزء** **ازنه** **ولا** **الذن** **من** **يقدر** **مقام** **محل** **الملك** **بطلان** **القسمة**  
 فانها لا تفتى على كمال **الاتاعة** **وانما** **ان** **ذلك** **لان** **مصالح** **حق** **نصيبه** **وهو** **الملك** **في** **الملك** **الربوي**  
 على تقدير بطلان القسمة وبقاء المال على **الاتاعة** **بني** **الشريكة** **والملك** **الكثر** **مصاديقها**  
 على هذا الحكم بصحة **القسمة** **لان** **مصاديق** **ثلثة** **على** **هذا** **التقدير** **بأن** **ثمة** **جميع** **النصيبين**  
 المركب منها بالسوية ولا يجوز تعيينه في احدهما خاصة ولا في اثنين كبها بالاختلاف مثلا  
 لو خذ من احدهم اكثر من الآخر فلا مفعلا على تقدير بقاء المال على **الاتاعة** **كلا** **وجه** **فان** **مصلحة**  
 لان تعيين ثمة مركب من النصيبين وان يتعين في احدهما خاصة وفي الاخرى بالاختلاف  
 بالسوية وبالمجمل لا يشكال فان **اتاعة** **الملك** **على** **تقدير** **بطلان** **القسمة** **بم** **اوسع** **دائرة**  
 من **اتاعة** **على** **تقدير** **الحصة** **وتقليل** **وجه** **الاتاعة** **كاعدا** **مها** **واسا** **متوقف** **على** **ان** **صاحب**  
 الحق او اذن يقدر مقامه خصوصا اذا كان في القسمة ولا تنافها على المعادلة وحقيقة  
**فان** **ثمة** **الاتاعة** **وهو** **كل** **جزء** **من** **الجزء** **المال** **بني** **الشريكة** **على** **ما** **هو** **المختار** **لا** **اكون** **مهم**  
 كل من الشريكة معنوه ما اذا مصاديق مقيدة قال لا لان يقين في كل واحد تلك المصاديق  
 كما هو حجة بعض مخالفيه **والالاتاعة** **من** **هذا** **المنزلة** **بأنه** **باقية** **ولو** **حكم** **بصحة** **القسمة** **لان**  
 كل جزء من اجزاء كل من النصيبين يفرضه حق الشريك الثالث وهو الملك فليس للخارج جزء لا

ليكون ثمة جزئيا في بقاء **الاتاعة** **ثمة** **على** **عالمها** **وما** **ذكرت** **من** **الفاوت** **في** **مصاديق** **الملك**  
 على تقدير صحة القسمة ومصاديق مسلم لكنه لا يدين في **الاتاعة** **بالجزء** **الربوي** **وما** **يقدم** **فيها**  
 بتمتع اقتضائه تقليل في وجوبها على القول بان كل جزء من كاه مقهور كل واحد من الشريكين  
 في وجه مصاديق مقيدة والمفروض ان غير مختار **قلت** **الاتاعة** **بالجزء** **الذي** **اكثر** **بنا** **لا** **ينبغي**  
 على تقدير صحة القسمة بحالها ان وجوبها على تقدير بقاء ما صلاحية القسمة في احد النصيبين  
 خاصة بانه فان اذا اعتبر جزاء من كل نصف مع جزء من النصف الاخر فاحدا لا جزء على سبيل المثال  
 ح ملكه اذ ليس **الاتاعة** **ح** **الملك** **والنصف** **بما** **ينبغي** **الاتاعة** **انما** **مصدق** **من** **هذه** **القسمة**  
 لا ناذركا انما اذ من جهة المال لا جزء لا يقبل **القسمة** **فلا** **اتاعة** **رجع** **الى** **كل** **جزء**  
 ملكا مثل الشريكين او الشريكة على الدليل وما يرجع الى بيان الاستحقاق في كل جزء قبل فرض **الاتاعة**  
 القسمة الى اجزاء من نفسها وح كاتات القسمة باطلت امكن تعيين الترخي في احد النصيبين  
 كما يظهر بالنظر في خلاف ما قيل بغير هذا اذا قلنا بان مرادهم ببطلان القسمة بقاء **الاتاعة**  
 مال الثالث على حالتها الاولى في مقابلته يقول ببقاء **الاتاعة** **في** **الجزء** **بمعنى** **تعيين** **ذلك** **المال**  
 بان يكون مفسد في احد النصيبين ومفسد في النصف الاخر واما اذا كان المراد ببطلانها بطلان  
 بالقسمة الى المقاسمين مع بقاء المال الثالث على **الاتاعة** **بنا** **مرفقا** **للقرب** **الحصة** **لحد** **القسمة**  
 القسمة لتبين جميع الحصص جميع بغير غير الخصم بالتراضي مع بقاء الاخر على **الاتاعة** **وح** **فلا**  
 فان اجاز الثالث انقسم شارك كلاهما بالسوية والامثلة القسمة لان اجزاء **الاتاعة**  
 تمام حصة او اكثر من احد النصيبين فلا مهم يكون صاحب شريكة للاخر كما هو واضح والله اعلم  
**القسط** قد ظهر من اركان من **الاتاعة** **على** **وجوب** **التراضي** **قاعدة** **السلطنة** **فان**  
 فاما على القسمة فلا المعادلة لان الناس مسلطون على اموالهم وهل يمكن اثبات  
 صحة لاقالة ملك القاعدة وحيثان مبيات على ان ضحك المتفاسدين وانما هما هله مع  
 الابطال اثر السبب الصحيح الواقع فلا يمكن كما في فتح القفول ولا يرجع ايضا حان قاعدة السلطنة



تنهض في مقامين احدهما اثبات حواجز الضرر فان باسمها الترخيص الفلاني فاما اثبات لزم  
 الملك بعد تحقق الفلاني فسلطنة الفلاني على الزرع المنقول اليه من قبل السلطنة عليه  
 فيقتضيه حكم سلطنة عليه وهذا هو **الزهر** واما **الاطال** اثر العقد الواقع مثلا بالتراضي والفاق  
 فليس ما يقتضيه قاعدة السلطنة **وج** فان كانت القضية في الاستلام بطلانها بالتراضي مثلا  
 على الصبح بمقتضى قاعدة السلطنة بل مقتضاها حاج الزهر كما ظهر وانما كانت من الاحكام  
 فحق انتقاله القاطعة بمرور الساعة الزائلة بمجرد التنازل على الصبح كشكال لم لو استند  
 فيه الى عموم الاقالة لم يكن بعيدا في عقد جيل الصبح بالتراضي منه على ذلك التمسك  
 روي عنه شمولها للمعام نظر الى اختصاصها بالتقوى من جهة ان من القاطعة هي القاطعة  
 والحق يقال الاثر سوا حصل بعقدان بالتنازل والقاهرة والتراضي دون عقد فيجوز في  
 كل معاودة ومراجعة بل في الممنه ايضا كما في قول المدعي واقله عثر في نعم هنا كلام اخر  
 ان اثر التمسك ليس على حد آثار العقود في قابلية الجلاء والخلال ولو كان ان اثر التمسك  
 صيرورة المال المشاع مينا وقد سبق ان المال المشاع ما المباشر للمال المبيع وصيرورة المبيع  
 متاعا لا يندرج تحت الابطال الحكمي المصروف في ابطال اثر العقد قلت يمكن ان يقال ان ابطال اثر  
 العقد الواقع الصحيح حقيقة عنهما لم يقول فيمنه اقله العقد يرجع الى الابطال الحكمي الذي  
 هو عبارة عن الاتهام بانما عدم العقد الواقع وهذا هو الابطال الحكمي لا مانع من ذلك  
 فيرجع الصريح الى ان احكام المال المشاع في المال المبيع من المبيع والله العالم **القاط**  
 انما ظهر في تركه المقتضى من فاعله بها القضية لان حق الوان مطلق بالية التركة لا بالية  
 والتقسيم يضاف الى الية لا في الية ولا في ذلك بين استيعاب الدين وعدمه والدين فاما  
 الورثة بلا الدين وبين ما شاعهم كلا او معصا في صورة كون المتبع بعض الورثة فخر عن نصيبه  
 خاصة فيباع ويقتضيه من الدين وفيه تأمل لكن في الاكثر في شواشع الجميع من القيام بالدين  
 بطلان القضية وكذا لا في بيان القول بانقال التركة الى الورثة مع تعاقب الدين بها

بقايا

بقاها على حكم مال الميت نعم قد ينشك على الاثر في صحة اصل التمسك لان الورثة ليسوا بالدين للتركة  
 فتقسم في مسئلة انتقال التركة على الوارثان **الوارث** على القول بالاخر اية آخر التعريفات الغير  
 الحق للجهة المال التي في التركة من غيرهم نعم يجب جهم حوزة لهم القضية واما حق الدين فليكن  
 كما ظهر في الحقيقة وهو الحق موجود والمانع هو الدين ليس بمانع للتمتع والله العالم ولو ظهر في التركة  
 وصية فحقه على من يراد احدها ان يكون للموصي به عينا مينا كما روي عنه وحكمه حكم مال الوارث  
 منتهى فيضاجد التركين فنقل القضية والثاني ان يكونه الموصي به من شاعا كالنقل في  
 اية كما لو ظهر من شاع محتقوقا فقدم فيه القولان للشيخ والثالث ان يكونه مال الكفا كالق  
 دينار او درهم وحكمه حكم الدين المشاع وقد بين بالفرق لان الدين متعلق بالذمة والوصية  
 متعلق بالدين كحق التركة ويكون كالحيز المشاع والاولا ظهر الرابع ان يكونه عينا كالحيز ليمان  
 التركة كعبد المجد وهذا يكونه مثلا لصاع في الصبرة والوجهان السابقان هاتين  
 الا ان كونه من قبيل الحيز المشاع اظهر والله العالم **القاط** لو ظهر في القسوة من الحر  
 ان حكمه حكم المبيع المخرج من الحيز بين الارض والتمتع وكل منها المخرج كشكال اما الارض  
 فلا تخرج خلافا للقاعدة فيقتصر على ماله واما الثاني فلما ظهر من عدم قابلية القضية للاشباع  
 نعم الظاهر يظهر في نصيبه العيب نصيبه كان لذلك حصص في المثلثات لان التمسك فيها  
 ليس بملا حظرة المالمية ويكون رضاه حيزا لية الاحارة في القسوة فان لم يرض كتمتع فساد  
 القضية من اصلها والله العالم **القاط** يجوز قسمه الوقوع الطلق بالاكثر او امانة او  
 بعضها فممن قد منعه لاجل تعاقب من الطلق الا لاحقة الا ان يقتضيه نص القضية مع  
 من فرج الطلق الاول فليكن مثلا للدين فالطين الثاني لهم الاصله وانهم الا انه ليس فيه  
 حقيقة ولا لا بداعا من غير ذلك وكيفية قد يكون هو ان تقسم الوقف في بعض القسوة هو انا  
 قدما الواقف الموقوف عليه كان وقف في يد حصصه من الارض المشاعة بنية وبين جوعه على  
 اولاده ووقف عن حصصه على اولاده فاجوز القضية بان يقسم الارض بين اولاده ولا غير ذلك



تنهض في مقامين احدهما اثبات حواجز التصرفات باسمها التي هي اثبات لزم  
 الملك بعد تحقق الفلأ وسلطنة الفلأ على الزاع للمقول اليه صانف لسلطنة على  
 فيقتضيه حكم سلطنة عليه وهذا هو **الزور** **واما البطل** **التردد** الواقع مثلا بالزاحق القأ  
 فليس ما يقتضيه قاعدة السلطنة وج فاكنت **القسمة** **خارجا** **للبطل** **بطلانها** بالتراضي مثلا  
 على الفسخ بمقتضى قاعدة السلطنة بل مقتضا حاج الزور كما ظهر وانما انت والاحكام  
 في اقصا القاعدة محرعو والاشاعة الزائلة بخروج الفسخ على الفسخ انما لم لو استند  
 فيه الى عموم الاقالة لم يكن بعيدا عما في صدر جواز الفسخ بالتراضي منه على تلك التعميمات  
 ودعوى عدم شمولها للقيام نظر **الى اختصاصها** بالقبول **لذاتها** **بأن** **منه** **الاقالة** **هي** **الفك**  
 والى اوقال الاثر سوا حصل بقدار الثاني والقاعدة والتراضي يزود عقد جوي وفي  
 كل معاهدة ومراعاة بالى اللهم منه ايضا كما في قول الداعي واقلة عنتر في نعم هنا كلام اخر هو  
 ان اثر القسمة ليس على حد اثار العقود في قابلية الدخول والخلل ولوحدة ان اثر القسمة  
 صيرورة المال المشاع معينا وقسما ان المال المشاع ما العاين للمال المميز وصيرورة المميز  
 مشاعا لا يندرج تحت البطلان الحكمي المحصور في ابطال اثر القسمة فلت يكن ان يقر ان ابطال اثر  
 العقد الواقع الصحيح حقيقة عنجهل ومقول فيمنه اقالة القسمة يرجع الى ابطال الحكمي الذي  
 هو عبارة عن الترتيب بان عدم العقد الواقع وهذا هو **البطلان** **الحكمي** **لما** **منه** **عنه** **ولا** **يقع**  
 في جميع الفسخ الرجعي بان احكام المال المشاع في المال المميز والمميز والله العالم **القاط**  
 ان اظهر في تركه المقتضى من قاله بها **القسمة** **لان** **حق** **الوان** **معلق** **بالية** **التركة** **لا** **بالحيا**  
 والقسمة يضاف في الماعين لاقى الالية والفرق في ذلك بين استيعاب الدين وعدمه والدين كما  
 الورثة بالدين وبين ما شاءهم كذا او بمضام في صورة كون المتع بعض الورثة فمجرد تعيينه  
 خاصة ببيع ويقع منه الدين وفيه تأمل لكن قد لاكتفى في مشاع الجميع من القيام بالدين  
 بطلان القسمة وكذا لا يرد بين القول بان افعال التركة الى الورثة مع قتل حق الدين بها

فانها

ففانها على حكم مال الميت نعم قد يشك على الاثر في صحة اصل القسمة لان الورثة ليسوا بالملكين للتركة  
 فتقسم في مسئلة افعال التركة على الوارثان **الوارث** **على** **القول** **الاخر** **انه** **اخر** **القسمات** **الغير**  
 المقتضية للجهة المادية في التركة من غيرهم نعم وجب جهم بموجب اعم القسمة واما حق الدين فليطابق  
 كما ظهر في مقتضى وهو الحق موجود والمانع هو الدين ليس بصالح للمنع والله العالم ولو ظهر في التركة  
 وصية فلهذا على من يراه احدها ان يكون للوصي به عينا معينا كما رخصته وحكمه مالم يظهر  
 من جهة تعيين احد التريكين ففقط **القسمة** **والثاني** **ان** **يكون** **الوصي** **من** **خارجا** **للمشاع** **كالقسط** **من**  
 اية مالم يظهر من مشاع مستحق وقد تقدم فسر القولان للشيخ والثالث ان يكون مالا كلياً كالقسط  
 دينار او درهم وحكمه حكم الدين المشاع وقد بين بالفرق لان الدين معلق بالذمة والوصية  
 معلق بالدين كحق التركة ويكون كالحيز المشاع والاولا ظهر والرابع ان يكون عينا كلياً كالحيز  
 التركة كعبد الجيد وهذا يكون مثل الصاع في الصرة والوجهان السابقان عينا ههنا  
 الا ان كونه من قبيل الحيز المشاع اظهر والله العالم **القاط** لو ظهر في القسمة جوهين الجوهين  
 ان حكم حكم البسج المبيع من الخمار بين الارش والفسخ وكل منها لا يخرج عن اكمال اما الارش  
 فلا يندرج تحت اقله فيقتصر على مرده واما الثاني فمالم يظهر من عدم قابلية القسمة للمشاع  
 نعم الظاهر يظهر في قسمة البسج فيكون ذلك خصوصاً للميتات لان التحويل فيها  
 ليس بملا حظرة المادية ويكون رضاه عن غير لذة الاجازة في القسمة فان لم يرض كفسخ رضاه  
 القسمة من اصلها والله العالم **القاط** يجوز قسمة الوقف على المطلق بلا ائتناء او اقسمة اذ  
 بعضها من بعض فقد منعه من اجل معلق حق البطن الا لا حقد الا ان يقتضيه نفس القسمة مع  
 حق البطن الاول فليكن مثل الدين فالبطن الثاني لهم الا مضله وانه الا انه ليس بقسمة  
 حقيقة ولا لا يلحق به غير ذلك وكيفما قد بين جواز قسمة الوقف في بعض النكاح وهو ادا  
 فقد الواقع المعروف عليهم كان وقف زيد حصته من الارش المشاع بغير دين وعرض  
 اولاده ووقف عمر حصته على اولاده فان جاز القسمة بان يقسم اموال زيد ولا غير ذلك



في قوله لا ينفك

اللا ينفك يعني ليس بعد كل البعد الا ان يق ان الواقع قد وقع حصته الشاعرة فيها الا ان  
فلا ينفك كيفية الوقف الى غيرها وفيه ان مقتضى ذلك عدم جواز قسمة الوقف على الطائفتين ايضا  
فان اعتبار قسمة الاشياء على الوقف يمنع من قسمة ماله ومع عكس اعتبارها يصح معك  
المانع وعدم منافاة انهم لم يلقوا الطول واللاحقة كما قد تكرر في وقوع اعتداد الوقف عليه في ذلك  
مثله لك ما لو وقف شخص على نصف دار على اولاد زيد ونصفها الاخر على اولاد عمرو كما  
يظهر بالتم وهو من صاحب الخلاف **قول القسمة في الوقف** في هذه الفرضين والله  
العالم النفا ط ذكر العالمين وغيره ان قسمة الدين لا يجوز ولو بالترخي فلو قسمنا مؤنثه  
كان ما حصل بينهما وما ان كانا لئلا في لا يختص من وهو بهما كما ان الى اصل لا يختص  
من خص بهما وقد تكرر روايات منها خبر عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
ما عن زيد بن مسعود عن فاطمة العيينة والدين الذي كان لا حله من الدين او بعضه  
وضوح الذي لا خلافه على صاحبه قالهم ما يذهب عليه ومما عايناه في اخر الا انها اظهرت  
لانها ولها المستند والافان لا مانع من قسمة الدين غير مودة قد يدعى احقها من القسمة بالامانة  
الموجودة لكونها من عوارض الاحكام وهو ما ينفذ بان الملكية تابعة لمعروضها للدين  
والى اصل ان تمنى الاملاك على صلحها كما ان ملكية الدين اعتبار الاعبات والوقفية  
كانت قسمة ان الظان المتابع لفظ القسمة في ما يرى الرأى هو ان يفرز الايمان الى حصة يكون  
دليل محقق في احوال المشتركة ليس شيئا مشتبها على لفظ القسمة من الدلالة اللفظية  
بل بناء على العرض مع اعضاء التام المعلوم من مجموع ما ورد في ابواب القسمة من تقسيم الاحوال  
المشتركة ولا يوجب بناء الذي على قسمة الدين ولو لا هذه الروايات التي اوردت ان  
القول بالقسمة قويا وان كان على ما مع ملاحظنا انضابا على تصور ما هو الواقع في قسمة  
عد العامة والله العالم القول في النفا **القاط** لا ينفك القسمة من مذهب حقيقة الله  
والكذب لا ينافي ما ظهر في مذهبها الا ثبت الحقيقة الشرعية منها كما نسب لبعض ضرورة

القول في النفا

كونها

كونها من الموضوعات العرفية التي يرجع فيها الى العرف بل لان قسمة منها قد تفسر بالاخر في حيز الموار  
ولان المدعى الذي جعله مقابلا للملك في الدلالة لا يمكن حله على الحق القوي لان القوي لا يتبعه  
عكسها جاز في شئ لا كما رايها في جعلها مقابلة فقضية القاطب يعلم ان المراد به حقيقة  
معناه القوي كما ان المراد بالملك افراده فلا يثبت بان ملك المدعى والمكسوة وجوبه في الوقف  
في الموار والمذكورة الى ما يقتضيه القاعدة وهو مطالبة البنية من الخصمين ان كان مطالبتان  
الذي خصته وايضا المدعى لو كانت غريبة وقد عرفت الذي لما ذكرنا في ذات احداهما  
يكون قوله مخالفا للاصل والثاني انه مرد على خلاف الظاهر الثالث لم يردك والكلان  
وكيف معانيها واخرى في تعيين الصحيح منها **فقول القاطب** في المراد بالاصل ليس هو الاصل  
الاخرى اصل القسمة بل اصل او اماره شرعية تكون مرجعا في مقام العمل فيقتل بها ما  
الصحة والبدن وهو من الاصول الا انما الشريعة ودعوى الادب خصه القسمة او يبايعه  
وساى الاصول العلمية كالبرائة والاستصحاب غير ان يكون اليها يفتي عن ذلك ما في رواية  
منقول من حاتم بن الاستدلال على عكس قول البنية في اليد لكونه مدعيا كما يفتي عن سائرنا  
انفق الكلام على كونه مدعيا مع عكس مطالبة قوله الاصل القسمة او الاستصحابا مثله في الصحة  
في الحق فان قاعدة ثابته حاكمة او خصصة لقاعدة الاستصحاب وغير ذلك مما لا يخفى على  
ان المراد بالاصل هنا القاعدة فحصل التمهيدان المختصين اذا كانا معا وظرف ان قولها في  
القاعدة التي يرجع صوابا كان مخالفا للاصل وعواقبها والفرجة تظهر في موارد اصل  
الصحة والميدان قول مدعي الصحة والملكية وان كان قوله مخالفا للاصل القسمة الا انه موافق  
للقاعدة النوعية الثانوية وقد ينفك ذلك بما اذا مدعى في اليد يفتي الما وير المدعى في اليد  
فيه ايضا هو البناء على مقتضى اليد مع قطع النظر عن مقام الصحة بل مع ملاحظة انهم قد اختلفوا  
لأنهم مع انه مدعى باعتبار افراده على المدعى واعانة القاطب لوقف قوله مخالفا لما  
العدم فهو مدعى لاحلها قيل ان هذا ينبع على قضية الاصل بالحق الاخر والاول وجوبه في







الشرعي الاول والثاني كونه احسن الثاني كما ظهر لا يرقى شهاب الشريف الاول والثالث وكلها العلماء  
 يقضيه بقاها امصدا فاكلف يقبلا لانا نقول انك الطبع ممنوع ولذلك اختلفوا في ذلك  
 بين من يراه حاشية تادرك الفقاوين من جهة بما تحفه تادرك الدم ومنه ما كان فعله وطلبا  
 وتركه معوضا مع الاتفاق على ان الواجب من واحد ما خلتا النار فيكون باعتبار اختلاف  
 المعرفين في حقيقة المعرف والعرف والحكم وقد يكون باعتبار الاختلاف في صحة الحد وسفر  
 من حيث اختلافه وعكسه بالنسبة الى انتقوا عليه حقيقة المعرف اما ما ان يتوقف  
 المدعى على الحجج بين الشريف الاول والثاني فخطوط الموضع لان مقتضى الجمع بينهما عدم  
 صدق المدعى لا يستلزم قوله للاصل بالمعنى الاخر والادع الشامل للقاعدة والشايف  
 المعنوي ما خرج استغناء الذي لان الذي كما يتفق مخالفة قوله لانه غير من زيادة على الاول  
 او القاعدة الشرعية فيقول ان الشريف الاول اظهر لان الظن والادلة والمستفاد منها ان  
 ان الذي الذي يطالب بالبينة لا يقوى جانبه بمطالبة بقوله للبينة في دليل هذا البينة  
 للمدعى العرفي حينما يطلق في مقابل المنكر لان المدعى والعرفي كان على خلاف القاعدة وقد  
 المدعى على امر على خلافه لانه نوع غير معتبر انما هو ان لا احكام متبعة الظواهر النوعية  
 امر معتبر وان العرفي يكون مخالفا منها مع اختلاف القاعدة فلهذا فالشرع والعرف في المدعى  
 المنة عليه البينة مثلا وانما يتفقان في المصداق حيث ان من ادعى الظاهر ليس نظرا  
 مخالفة للقاعدة بخلاف في نظر العرفي هذا نظرا لاختلاف الشرع والعرف في مصداق الجمع  
 مثلا بعد الاتفاق في ضيق وانما التقاد ما يؤيدنا ذكرنا او يبدل تقييد سقوط البينة في الاجابة  
 المتقدمة بانها جاحد والجاحد لا يتعلم على اقامة البينة وجوب التابيد او الالزام  
 بتقصير التعليل بل لعل ان كل جاحد منكر ولا ريب ان مدعى خلاف الظواهر بصلة عليه  
 الجاحد يكون منكر الا ان مقتضى التعليل ان منكر جاحد يخرج في اليد وعنه من بطلان قوله  
 الظواهر الشرعية كونه منكر لاننا نقول هذا مشترك الورد على التعريفين اذا التعريف الثاني

مقتضاه

الشرع الاول والثاني كونه احسن الثاني كما ظهر لا يرقى شهاب الشريف الاول والثالث وكلها العلماء  
 يقضيه بقاها امصدا فاكلف يقبلا لانا نقول انك الطبع ممنوع ولذلك اختلفوا في ذلك  
 بين من يراه حاشية تادرك الفقاوين من جهة بما تحفه تادرك الدم ومنه ما كان فعله وطلبا  
 وتركه معوضا مع الاتفاق على ان الواجب من واحد ما خلتا النار فيكون باعتبار اختلاف  
 المعرفين في حقيقة المعرف والعرف والحكم وقد يكون باعتبار الاختلاف في صحة الحد وسفر  
 من حيث اختلافه وعكسه بالنسبة الى انتقوا عليه حقيقة المعرف اما ما ان يتوقف  
 المدعى على الحجج بين الشريف الاول والثاني فخطوط الموضع لان مقتضى الجمع بينهما عدم  
 صدق المدعى لا يستلزم قوله للاصل بالمعنى الاخر والادع الشامل للقاعدة والشايف  
 المعنوي ما خرج استغناء الذي لان الذي كما يتفق مخالفة قوله لانه غير من زيادة على الاول  
 او القاعدة الشرعية فيقول ان الشريف الاول اظهر لان الظن والادلة والمستفاد منها ان  
 ان الذي الذي يطالب بالبينة لا يقوى جانبه بمطالبة بقوله للبينة في دليل هذا البينة  
 للمدعى العرفي حينما يطلق في مقابل المنكر لان المدعى والعرفي كان على خلاف القاعدة وقد  
 المدعى على امر على خلافه لانه نوع غير معتبر انما هو ان لا احكام متبعة الظواهر النوعية  
 امر معتبر وان العرفي يكون مخالفا منها مع اختلاف القاعدة فلهذا فالشرع والعرف في المدعى  
 المنة عليه البينة مثلا وانما يتفقان في المصداق حيث ان من ادعى الظاهر ليس نظرا  
 مخالفة للقاعدة بخلاف في نظر العرفي هذا نظرا لاختلاف الشرع والعرف في مصداق الجمع  
 مثلا بعد الاتفاق في ضيق وانما التقاد ما يؤيدنا ذكرنا او يبدل تقييد سقوط البينة في الاجابة  
 المتقدمة بانها جاحد والجاحد لا يتعلم على اقامة البينة وجوب التابيد او الالزام  
 بتقصير التعليل بل لعل ان كل جاحد منكر ولا ريب ان مدعى خلاف الظواهر بصلة عليه  
 الجاحد يكون منكر الا ان مقتضى التعليل ان منكر جاحد يخرج في اليد وعنه من بطلان قوله  
 الظواهر الشرعية كونه منكر لاننا نقول هذا مشترك الورد على التعريفين اذا التعريف الثاني

فأعلى منه

مقتضاه ان يكون ذو اليد منكر الاذ موافق للظن وانما الخلاف في الظاهر الجبر وقضية التعليل المنزهر  
 كون مخالفة منكر وهذا القدر هو المقصود في مقام ترجيح التعريف الاول على الثاني فمذهب والله العالم  
**التقاط** يشترط في سماع الدعوى امور يرجع بعضها الى نفس المدعى وبعضها الى الذي يدعى  
 الاول في ما يرجع الى نفس المدعى كونه الارضية بان يرتب على المدعى عليه بعد ثبوت الدعوى من قبل  
 فلوله فكن لازمة له شمع وهو واضح ويتفرع على ذلك ان دعوى البيع القصور على المالك غير  
 لعدرا جابر شيئا على المالك كذا دعوى الاجابة لا يقول لان الاحتجاج نفسه غير مفيد للتعليل  
 دعوى القبول فان جزا اخر للناقل وانما يوزع سماع دعوى القصور والاجابة لا حملها على العرف  
 الصحيح منها اخر لقرون بالاجابة والقبول وهذا الجواب فاسد لان صحة كل شيء بحسب  
 كونه بحيث اذا تقصير القبول لا يفرق القبول صحة البيع القصور كونه بحيث اذا تقصير الاجابة انا ذلك  
 والصحة بهذا المعنى لا يقع بثبوت في الدعوى وبالمعنى الاخر ايج كونهما مؤثرين في العقل العقل  
 يقضيه اصل الصحة وان يدبر هذا البيان يطالب بغير هذا الموضع في لفي حكم ولا يصح  
 البيع من دون قوله ويلزمك تسليمه لجواز الضعف في نظر الالمانه حاله عدم طر الضعف في حكم يرتب  
 المستعص على الضعف ولذا لا يتوقف في سماع الدعوى المتعلقة بالمقتضيات في ما نزل الوالفة  
**واحد** ان كان دعوا والمقتضيات انما كانت في حال تامة لم يضمن على عدم طر الضعف في شخص  
 اخلاصها في اصل وجه المقتضى سمعت الدعوى بدون دعوى عدم الرزق والاضيق انما هما  
 ذكرنا ان المدعى به لا بد ان يكون ان لا رعا والمقتضيات تليق امور الازمة مع قطع نظر  
 وجود الموانع فانهم والله العالم **التقاط** المدعى به يكون ما لا اوفى حكمه وقد يكون  
 شيئا يفتقر به المدعى وليس به الا ذلك كدعوى فسق الشهود فانه ليس به مال ولكنه مما  
 يتفق المدعى لكونه سببا في الالزام وكل دعوى فسق كمال فان المقتضى عليه ما هو الا ان  
 خاصة ولا يميز في هاتين الدعويتين الفروقات التي هي الحكم بغير الحكم انما بالادلة  
 المدعى مع فسق الشاهدين او الى كونهما المميزان والمال في هذا القسم من الدعوى



المدعى به فساد منبأ من موازين القضاء من غير التمس من الواقع فبما اذا ثبت ان دعوى كذا  
 الشبهة او حجة الحكم بان يكون قد حكم مع علمه بفساد الشبهة وليس هذا البطلان البينة على تقدير كونه  
 ضامته لما ذهب اليه المدعى عليه من المال فذهب كذا الشبهة او حجة الحكم مستوفى لما اشكال فيه  
 يمكن ان يستند في عدم سماعها الى ان الشبهة او حجة الحكم في حاشية كذا الشبهة او حجة الحكم في حاشية كذا  
 منه مغلقة بالواقع او سببا لانكلا في خلاف الحكم بحجوه او انكلا في الشبهة كذا الشبهة او حجة الحكم  
 من افا فيه تفصيل لان الاقرار له وجهه كنهه وجهه اذ لم يثبت ان دعوى الاقرار يا عتار للشبهة الا  
 خرجت البينة عن موضوع مسئلتنا لان دعوى الاقرار من هذه الجهة مدعى الواقع فالمدعى انما قال لطلبي  
 كذا واثبت علمه واثبت دعوى خارج عن المسئلة وان كانت بطلت بالوجه الثاني يستكان يقول الذي  
 ان لا ادعى عليك ما لا اذني او انما ادعى عليك الاذني به فيه بطلان في محل النزاع لان الاقرار في حد  
 نفسه ليس بالادلة ولا سببا بغيره بل مدعى بعد ثبات الاقرار كما يقع بان ثبات فسق الشبهة  
 وانه هذا البطلان ايضا مدعى المدعى ان الذي عليه احلفه او دعوى المدعى عليه في هذه الاشياء  
 بعض الوجوه من الحكم فانما من قبل دعوى فسق الشبهة الا ان المقصود في اسقاط القوة في علة  
 وجوب الالزام بالحق اذا تحقق ذلك فان كان للمدعى بينة على ما يدعى من فسق الشبهة وعنه فلا كذا  
 في سماع الدعوى كنهه وجهه البينة من جهة واحدة الى الملتصق باور من موازين القضاء التي  
 منها البينة فلو قلنا بعدم شمولها الى الغير لمحقق امره كذا اشكال في سماع البينة اتمه نظر الى  
 حجة في جميع الموضوعات وان لم يكن مدعى في سماع الدعوى في هذا القسم من المدعى ووجهان اتفق  
 من دعوى اذلة القضاء ومن المتبادر من الحق ان الحق في الذكرك في بعض تلك الادلة التي  
 الى الواقع فيستدلح من رواية استخراج الحق باربعة بعد مدعى في مقام الخطا المبرر ان  
 في المدعى المدعى على علم سماع دعوى غير الحق وعدم استجوابها بالاربعة فان قلت من  
 حجة الاربعة البينة وانما تقول باسقاطها بالحق قلنا في الاخصاص من حيث كونها  
 ميزانا للقضاة وتقبل حجة البينة ايضا من حيث هي في سائر الموضوعات فانهم **فان ثبات**

ليس

لبنات الاربعة عين المتأخر اليه المدعى بالردودة والكلام في الاول دون الثاني **قلنا** ان قلنا ان  
 الحكم بالردودة كذا مثلا من ان لا يفتقران كذا حاشية في المسئلة على ما سبق شرحه فلا اشكال  
 وان حوزة التفتيش وقلنا بان يمكن ان يكون المقام قابلا لاختلاف المنكر وخيرها بل للعين الردودة  
 كما في صور كون المدعى غير المالك في الادلة او حجة او وكيله فيكون المنكر وان لم يكن ذلك  
 الاربعة الاربعة المذكورة في الاربعة مقدمة للعين المدعى وبعدها ان المتناق منها  
 اخصاص الاربعة الحقوق بان دعوى اخصاص غيرهما ذكرها من المولى بر اربعة ايضا في حاشية  
 المدعى ان الرددية ظاهرة في ان يفتقر المدعى الى البينة المدعى في شئ من موازين القضاء فانهم  
 وما ذكرنا في ظاهر الحال في الاقرار لان السماع بغيره في لان الاقرار وان لم يكن سببا للحق الواقع  
 الا انه سبب للحق الظاهري لان المتبادر من الحق الواقع في اشكال او منع **فبشبه** هو  
 ان دعوى فسق الشبهة لا بد ان يكون في محل كل المدعى عليه حجة في الدعوى على الحاضر  
 ان يكون قبل الحكم وفي الدعوى على الغائب بعده ولو ما يدعى ان اطلاق كلام الحق وخبره  
 في سماع الدعوى بعد الحكم على الحاضر ثم والغائب يمكن منه ان الكلمة مسوقة للتعميم  
 حيث يخص والغيبة للاطلاق في جميع صور الحكم على الحاضر وكان الامر ان لا فرق بين كون  
 قبل الحكم وبعده انما كان المدعى عليه باقيا على حجة بعد الحكم لا منكم والله العالم القول في حاشية  
**القول الثاني** ان كان دعواه عينا في يد انسان فلا بد ان يحضر او يقر بما علة ظاهره والبرهان  
 فتدعى في غير ذلك والرد بالفتنة ما يعترف بالمال والنفس فتدعى فيه على ما اصبحت  
 عليه الفتنة ولو كانت مثل الشئ اخر والغايرت وزنها يظهر ان الامر بالانسان في هذه الحالة  
 هو المذكور ان كان مقرر كالمسارق وقطاع الطريق جازا استغفار العين ربه ولو انما رخصه من  
 او ما ينبغي ان يفتقر في كل حكم ولا على ذلك اعلم ان الكلام فيما اذا كان صاحب اليد  
 منك احبب ذكره في سائر المدعى كنهه وجهه عن كان دعواه عينا في يد انسان فلا قلنا وكذا قلنا  
 على حاشية فان ولو قلنا المدعى على امتناع من يخصصه فله ذلك لان التعميم بالمدعى يدل على انه

القول الثاني الفصل  
 في دعوى



المسئلة فوضحة انما هي ان يكون من مسائل الدعوى وبالحجة توضح القول في المقام  
هو ان يحجب عين ماله في غيره فان كان ذلك مقام الدعوى والمراعاة بان كان ذا اليد مكررا  
فالحكم في كذا ذكره الاصحاب اشتراط جواز الانتزاع بمكة امانه القسمة مع صحتها او كبره لان عهده  
سلطنة الدعوى ظاهر على المتكبرين في جواز الانتزاع القسمة المورث للفسنة لان قتاه  
من جزوات فاضلك الناس على حالهم وعند نصب الرئيس اعظم من اعمامهم وهل الملك  
الاستقلال مع عهده القسمة اذ لو فرض على ضرر وضركه في التورم لقلعه هذه التا وضو على الملك  
والارشاد لعدم لانه وضع مكان القسمة عهده الضرر في فضاء الكرامة الجواز ودرنا  
من عهده الرضا وضرة نظا لعادة في الضرر لا يارضه فاعلة السلطنة لا يمكن توصيله  
حده الرجوع الى الحاكم واجبا مع عدم توصف التوصل الى الحق على الاضطرار شيك جواز اصل  
العقد واللازمة لقول الواحد بصل عقوق على الجواز اما ولا فليصدق الحق مع انكار الرضا  
عليه بل مع اعتقاد حقيقة واما انما فانه كان منع ولان على تعيين العاقب باليد بالانذار  
على تعيين العاقب بالفتح في الجواز ان يكون العاقب هو كمال نعم اعتد التوصل الى الحق في الضرر جواز  
لقاعدة السلطنة مع سلامة معارضة الضرر لانها معارضة بخلافه لان عهده الانتزاع  
ضرر عليه وان كان ذلك في غير مقام الدعوى كما اذا كان ذواليد معترضا نظرا كالضرر قطع الحكم  
وبار امتناع الظاهر جاز لاحصاء المصالح استغناء الحق ولو انجر الى المماركة والمقاتلة بخبر ط  
ملكه في مسئلة الدفاع منها احصاء التوصل وطنه كاصح بذكر الاحتياط في تلك المسئلة الا  
يقى ان الملاقاة كلامهم منزل على القالب هو عهده اكان استغناء الحق من الرضا والناهي  
مثلا بالراجحة الى الحاكم وفيه قائل اوضع ويد له عليه اية قوله الى اجد على عقوبته  
و... عرض وقوله نطالقه ظلم بالحق وقابها وان ورد في الدين لان التزم عن عهده ماله  
او لا يجبا العقوبه من التزم عن ايقاف الدين نعم مع اشارة الى القتل خاصة فحينئذ عند لان  
المال لا يقابل به النفس على كلام مذكور في حقه هذه المسئلة غير هذا دلالة لقول الاعراض

استغناء

يجوز فيها الانتزاع ولو مع الفسنة والعاجل بعض ما عفا عنه من عدم اختصاصه بغيره الا ان عفا عنه  
تدبر الاثبات بالقر والمعلوم الحال ان هذا يمكن من البعد عما رتبنا من عهده مشمول المسئلة لقول القسمة  
فصل في الاختصاص والله العالم الغاية لو كان الحق وينا فاما ان يكون المدعي مقرا بالاداء  
مفرا او جاحدا فان كان الاول لم يستقل المدعي باستيفائه من ذك المدعي مع امكن تعيينه  
وهذا الحكم مع تقدير تعيينه لمن وجوه لان له وللاية في الغيب وجهان وهذا لانك لا تحضر  
تدبر البذل ان كان بغيره وبين ان المطالبة مقارنته حقيقة عينية فالكلام والاك انما لا يبدل  
عدا وبعد ما عرفت في الحاقه بالبادل بالمتبع في ذلك الوان وجهان والظاهر هو التفصيل  
فان المدعي كان له ضرر عقلا في ظرفه للزمان الذي لا يبدل المدعي الا بغيره الحق  
بالامتناع لان التاخير وجب لغت ضرر عقلا في الآتي بالبادل بعد فتر على المدعي ولا  
فوت خسر من الصبر في ذلك الزمان القليل او الكثير ضللا وخلفا ان المداير في خلق الامتناع او  
البذل هو التاخير على وجه يحل بالقور المرفوع عنه فان كان البذل بعد فوات الفرصة  
المرفوع جري على حكم الامتناع والا جري على حكم البذل وانما يمتنع حتى يستقل له حقا  
الحق او استغناء الحكم بغيره وجهان بل قولان مقتضى الاصل الاول لان الولاية على مال  
امر على خلاف الاصل فيفسد على العذر الممتنع الذي هو ولاية الحاكم ولا يعارضه اصله عهده  
وجوب الرجوع الى الحاكم لعدم كونه حكما تكليفيا يدفع بالاصل بل وجوبه على التوصل الى الحق  
لكن قلبي باطلاق ما ورد في الباب من جواز الاستغناء باستيفاء الدين من التاخير اذ ان قضية  
اطلاقها عهده ضرورة اذن الحاكم ويمكن الخدشة في هذا الاطلاق لانه قد يمتنع من الحاق  
في زمان صلته والربا وعدم اكان الاستغناء من الحاكم لان سلطان العدل ومنطقه ان يكونوا  
مستطيعين على الصلح اوطاف الحكومة وقد يقى بان مدلول الروايات هو الاذن لا يبا  
لحكم الشرعي وهو ضيق على من عهده التزم على الغالب فيمكن دعوى اهلها امر هذه الجهة نعم  
مقتضى قوله الى الواحد بصل عقوبته وعرضه جواز الاستغناء لان يدعي امر المعزجة



تعيين المعاني هذا اذا كان مقرا ولو كان جاحدا لم يمتنع وقد يجرى كونه مستتباً انما كان اذا لم يمتنع  
ما دعى انك تتعاقب فيه نصف وكذا ان فاما ان يكون للمدعي يدعيه ام لا وعلى التقديرين جازله  
الاستقلال باستيفاء الدين من الجاحد فاحصا وبما منع من الاستقلال مع البينة وهو يمتنع  
للاصل المتعارف اليه كبره على باطلان الاخبار ولا يمتنع في ذلك بين القاصم وحيد البينة  
غير الجنب والدين البع وعلمك من غير المجمع لاطلاق الاخبار وان كان لبعض خلاف في بعض هذه  
المقاصد والاطهار يتم كقواعد الاستيمان ولا خلاف بين الجاحد والمادعي في حصول الوقي  
والجور بغير ما وصفت والله العالم **القطا** لو تفتت العين التي يريد ان يبيعها في وقته  
نمها قبل تحقق التقاضي من غير تعدد تقرير في الضمان لان يدعيه عدم الضمان قوله ما على الجنب  
وسبيل وهو الذي يستند اليه قاعدة انتفاع الضمان في الامانات الشرعية وهو على سابق  
في باب الغصب ان اللاد بالاستطاعة ما صح به في حكمه بعد صدق العرج الشرعي فالمسرح  
في فعله بها وقد يطلق ويراد ما يدعي بفعله ولكي المراد هو الاول لان انتفاعا على ضيق  
الاصح لان الذي لا يمتنع في فعله ولا يخرج من انتفاعه اذ لا يمتنع بل التبع من الواقع او يمنع  
اليد على مال الغير اذ كان باذن التملك مقام القاصم كان من الاحتيا الثاني للمسبلين لا بد  
ان يكون الفعل الذي يراد في سبيله هو الفعل الذي يراد في سبيله هو الفعل الذي يكون حسنا  
ما دونها منه والموكان السبلية تترتب على فعل اخر لا يمتنع ذلك الفعل الحسن فيه انكاره  
منه ومنه في كل في فني الضمان في ثلاثا بالطلب المباح لان المادون فيه هو العلاج  
وهو الانتفاع الذي حصل من علاج وبالحاجة اذا كان السبل كاليد الا لا في غيرها بنفسه  
ما دعى في خصوصه فاعادة الضمان اذ كان المادون فيه امره لما لا لذلك السبل السبل  
باق ولا يمتنع في السبل المادون بين ان يكون مقدرة اذ في المقتضى متفقد القاصم المادون  
فيما يتم ما لا يمتنع عليه ضمان على هذا التقدير وضع على اليد الزيادة للقاصم ليت بدا متا  
وسو كان المال في يد حقه او زيانا فوقف القاصم عليه ففقدت القاعدة عدم الضمان في

الراي

الراي ايضا فاعاد المادون الفرق بين الراي وبين غيره لا كالمس بوضع ويد على الثاني فاعادتها  
مخضه بما اذا لم يكن فعل الحسن لاجل مصلحة نفسه ومنه جاحدا لو كان الضمان في خصوص الضمان المادون  
فيها ان المادون انما يمتنع لصلته بنفسه ويرون به الاشارة الى ان الاذن الشرعي انما يمتنع في عدم  
الضمان اذا كان فعل المادون محض الاحسان من غير ان يكون غرضه مصلحة نفسه كاني القاطع ومخوض  
الامانة السوعية واما اذا لم يكن كذلك فاعادته الاحتيا لا يمتنع الضمان ومع قبض القاصم فيحصل عليه  
بغيره على الضمان وان كان ما دونه في جعل القول لا يمتنع في مقدار الراي اذ كان المادون اكثر  
من المال المعين بدينه فاحصه ونقل في الملام في العجز التفتت حكم الضمان فيما قبله من الزيادة  
وهو ما بعد البيع وحيد لان الزيادة بعد استيفاء الحق يكون امانة شرعية في يد القاصم  
غير ان يكون يده على مصلحة نفسه بل المصروف مصلحة القاصم منه واما قبله فقد عرفت ان حالها  
حال ما قابل وقد يمتنع ان وضع اليد فيما قبل وضع المصلحة فيفسد حيل الزيادة فان وضع  
عليها ليس لمصلحة نفسه لان الغرض فاء غير محض فيكون وضع اليد عليه احسانا لا يكون  
ما دونها منه ولو مقدمه ومنه ان قضيه المقدس ان يكون وضع اليد على الزيادة كوضع اليد  
على مقدار ما قابل وتكونها لمصلحة نفس القاصم فالفرق بين وضع اليد على الضمان ما لو لم يوقف  
القاصم على الاقتصار ما يمتنع الزيادة فان وضع اليد على مال الغير لا يجوز الامتياز القاصم  
والمقتضى من تعدد ما لا يصح حكمها الى المقدمة الغير الجازية ومنه ظهر عدم جواز هذه القاطع  
وكذا الفعل وعجزها من الاستدراك الذي يمتنع الاقتصار عليها هذا كله في **الدين واما العين**  
فالظاهر على ما يمتنع به بعض اخبار كغيره على ان يمتنع اذ لا يجوز ان يكون في الجواز وانما الغير  
واحد منهم الملام في القاطع في اللباس الممل وهل يكون الماخوذ بدلا للغير او لا  
للعين وجهان يدل بغير ما ورد في الدين على الثاني لاشتمال الدعاء للماخوذ للمقاصد على ان  
الماخوذ مكان مال المقاصد اذ انقطع الفرق بين الدين والعين من هذه الجهة والتميز بينهما  
غير خفي وقد سبق بعضها في باب الغصب والله العالم **القطا** حرا دعي لا يلا احدا عليه



تقتضي بغيره دون غيره كما في فتح شقال ومنه ما يكتسب من جماعة فيستأنون هاهنا وكيف يقولون  
 لا يقول واحد هاهنا فانه يقتضي من لوان افعاله والفرق من جعل مسئلة الكيس في المسئلة الاثنا  
 الى مدركها اذا الاصل في المسئلة رواية منقول من حاد من غلهم عشرة كما نواجلوس وسلم  
 كغير ذلك ودم مثل بينهم بعضا الكم هذا الكيس فقا لوالكم لا نقال واحد منهم هو قال له هو  
 للادعاء وقديسون المسئلة بالدعوى بلا معارض ولعل اليد في عادة الخ وغيره كناية  
 عن المدعي لان الدعوى على اليد مدعى فيها معارضتها بالعد والرواية منطبعة على الثاني لا  
 الكيس كان تحت يد عشره جميعا يحجب كونه جميعا غير مدعى يد واحدة وفي قوله اذا نقال حاد  
 عن نفسه المال زال الحكم بده ونفس في الباقي فاذا انقضت يكون هو صا اليد يخرج مسئلة الكيس  
 عما عيون من الخ كونه المدعي مالا لا يد له عليه فليحجب يد يد مدعى ان الحكم في الرواية  
 مسئلة الكيس المدعى مالا لا يد له عليه المدعى واهية لان الحكم في الرواية  
 اذا كان عليه في القاعدة المروية المبررة اعني حجة قوله في اليد فضره في القاعدة اخرى يد  
 غير موجودة من الايدي الواضحة وينبغي ان يصح بان الاراء المدعى مدعى يد مدعى على  
 الاصل فان ثمة الضدين يظهر هنا لا فينا ايضا بل الاصل وكيف كان فعلا المسئلة هي  
 كنهها لان المدعى باليد هل هو الفاعل وما عايم اليد السايفة فلما ادعى ما كانت في يد احد قبل  
 الدعوى هل يقتضي الادعاء لا ولا كذا لمدعى بالمعارض هل هو المعارض الثاني او الفاعل خاصة و  
 فعل الادعاء يقتضي الادعاء مع فرضه صلاحية دعواه بالمعارضه اصل ادعاء الثاني في  
 بحر سلامة المدعى بالمعارضه الفعلية حتى ان الزوجية لو ادرت انها مطلقة غير موجودة  
 في الشا افع جازت وجها وكل منها اشكال الاخر لان الانصاف في مباح الدعوى بالمعارضه على  
 مدعى غير صالح بالمعارضه مع بوجبه بغيره القاعدة في القاعدة لان مثلا هذه الدعوى  
 متفرد عقلا وعادة وجعل المدعى بالمعارضه الفعلية وعدها يتفرع عليها يقتضي الفاعل  
 على افعه فضلا عن الاجماع مثلا الفاعل المدعى باليد **ويبلغ المسئلة** يحصل برسم مقامي لا

منا في دعوى

في دعوى الكيس

في دعوى الاموال بالمال والوكالة ونحوهما **اما الاول** فالقلم فيه تارة في اعتبار فعل المدعى وتارة  
 مع عكس المعارض واخرى في حجة قوله وادعائه **اما الفصل** في المعارض لهما مكان  
 يضع الشا على مال مطرح او يتصكبه بعد اخذ للسفر الصرافات فاعطى وجوب حمله على الخصم  
 تكليا ووضا فيقر الشا في حجة مع المطروح واليد عليه القاعدة المدعى في الجملة اعني  
 حمله على المسال على الخصم لانه من اظهر مواردها في كيان وضع اليد على ذلك المطروح يعنون الملكية  
 وضع حجة تكليا ووضا وكذا يدعيه ونحوه من الصرافات وقد ناقش في ذلك ان حمله على الصحيح  
 كالباع لا يقتضي بكونه ملكا لان اصل الصحة لا يثبت الامر المشكوك في وجوده من اليد او الجز  
 كالحق في محله حيث قلنا ان حجة البيع الراعي من الراعي لا يثبت انك الرهن اذا اشتق في الاذن  
 وعنده وكذا حجة مال الغير لا يثبت مقارنته بالاذن فكله فلو ان القام ان حجة البيع مع  
 الشك في كونه البيع ملوكة للمبايع لا يقتضي الحكم بكونه ملكا للمبايع ان حجة البيع الشاذع يكون  
 احد العوضين خيرا خلا لا يقتضي الحكم باستحقاق الخل وهكذا الى ما يرام من على بطلان الفصل  
 المثبت من مخرجات المسئلة في محله **واما القواعد** على حجة واعنا وعبرنا من حلال  
 الكيس فاعني ظهري ما في مورد يكون المدعى يد على الاولا كالمدا في مثله لانه يدعيه يقتضي  
 صاحب اليد مدعى حجة الى حصة المدعى والقول نعم لو حلت الرواية على ما اذ لم يكن يد المدعى  
 مثلا يبق ان الشا على مدعى وعلى الكيس المطروح فنفي كلهما لا بعضهم او توان المدعى قد ورد على  
 الجملة الذي كانت اليد لم يد المدعى الوارد او غير ذلك كانت طبلا على المسئلة وكذا الذي  
 اطلاقها بالنسبة الى كون المدعى رايد وعده لا ان جميع ذلك حجة الا لا تاحدها والرواية  
 لا اطلاقا لهما كونهما رايد كاي الاحوال لا ان يثبت بدلهما الاستصاف فان الاستصاف في  
 مثله على نظير عدم وقوع الحكم امر لازم خذوا بين ان اليد على الكيس كانت متوقفة بجمع الشا  
 فاذا حق الاكثر من قسمه زال اليد على الكيس رايد حجة بالنسبة الى المدعى فوضيحه ان الشا ذكر  
 في اليد فتصور على قسمين احدهما ان كل الشا كاي مستقل كالجوس للزمدين في الدار فان اليد



الذي مثله ثابته الكواكب حتى لو قطع النظر عن الاخر او فرض عدم كونه به ثابته والثاني ان يكون له  
 مفترقة بالجميع بحيث لو اتفق بها حكم انقضت اليقين الباقي وهذا الامر والرواية لان يد العشرة  
 على الكسوف والوسط كانت مقومة بالجميع ولين ذلك انه لو كان على واحد من العشرة بحيث انظر من غير الباقي  
 والكسوف في محله وكان بان هج الكسوف فقام له صديق عرفانه صا يد على ذلك الكسوف الواقع في  
 اقدامه بل كان هج في كونه متصا بدعيه انفسه الباقي البقي على نحو يحصل من اجتماعهم عند دائرة محيطه  
 والكسوفات التي هي مقومة بالجميع فاذا كان اصل ثبوت اليد لثبات احد باعتبار كونه جزءا للدائرة  
 المحصلة للديلة انا حلقه فناء اليد عند تنفرهم على وجه لا يقي معه اربعة محيطه وعلهم نفرهم  
 كل من صمد ان تعرف واحدا واتخذ او ثلثة لا تفيد في ثبوت الديلة في جميعها الا اذا كان  
 الفرق بحيث يتغير من شبر دائرة محيطه وامام بقائه فلا هذا حال التعرف **واما في اليقين**  
 في انفسهم فهو في حكم الفرق الحقيقي ولو كانا هجيين لان الفرق يقع اثر الاجتماع كما يقع اثر اليد  
 المفترقة ثم لو كان الكسوف المفترق بين الداعي بحيث لو انفرد صدقانه صاحب يد عليه ان  
 لم يصدق تعرف الباقي لو فهم في ثبوت اليد على الكسوف لكن الظن السئوال على ما يقتضيه حصول العشرة  
 علقان نسبة الكسوف الى الداعي وغيره حيث الفرق اليد كانت نسبة واحدة بحيث يعرف في ثبوت  
 اليد اجتماعهم مع عدم الفرق لا بد وان الرواية لا تخالف ذلك كتحتمل الاول فلا يصح الاستناد  
 اليها في تاسيس حكم جديد وهو اعتبار قول الداعي لا معارض مع عدل اليد واماما وما يتوهم فقام  
 من ذلك الرواية منصوص الاخر في الطولية في مسئلة الخلاصة وتبين فيم القرآن على ان الذي لا  
 معارض فيه فهو له لان الاصحح على كون على قيم القرآن دون بن مسعود وسائر المفسرين بان  
 عليا ثم قد ادعى العلم جميع القرآن ولم يبعد احد من هؤلاء وامضاء المفسر فلو ان قول الله  
 ولا معارض له هجته ان كان الاحتجاج في غير محله ففقد الاحتجاج بدعي على انما هو  
 القرآن غير هجته قول واحد الصادرة لان قول الصحابة كان محتملا عند الصد الاول ولذا استدلال الرواية  
 على عدم كون بن مسعود مرجعا في معرفة القرآن باعتباره ان لا يعلم القرآن كله لا بان قوله

ليس

ليس فيه حجة صالحة على علم من الابهات فليس الاستناد الى قول عليم ودعواه العلم بالقرآن جميعا  
 ان كان مدعيها بالامراض بل من جهة كونه الصحاح وكون قول الصحاح حجة وقد يستدل على التمسك  
 باصالة النص ايضا وقد ثبت ضعفه في كل حيث قلنا ان اجراء اصالة النص في الاقوال عبارات  
 اخرى والقول بجهته قول المسلم الغير العادل وهو كما ترى لان حجة قول الداعي فيه الف كالم فضلا  
 عن غيره وقد يستدل عليه ايضا بما عجز الفاضل وابنه عن ان يضل يكون الا انشاء انشاء يصل احاده  
 مدعى او مانا اليه في غير موضع منها باب القطر في تحقيق قولهم من انك ثابته انك انما انما يصل  
 اخبار بعض العسكريين بان بعض الكفار حيث ان كرا نشاء الا ان قبل احباده ومثل هذا  
 الخاكم الحكم الذي لا انشاء وغيره لك من الامثلة المشار اليها المصح بها في كلمات الاصحاح  
 البقية وان تحب المسلم وفضل المذهب اذا كانا فاذن ويحب ويحب على الصحة كان تولدوا  
 ودعواه بالملك ايضا كالتى كرا نشاء التي الضعيف قبل قوله ما اعطى القاعان المروية في جهاد  
 بالقبض لا الملك لاننا نقول الملك لما كان متصفا على فعله الذي كاعلمه كوضع اليد وخوضها  
 الصروفات المختصة بالملك كان الاحبار بالملك غير لست الاحبار بذلك الفعل وهذا ان كان  
 العلامة في باب الخيار ان احاد الداعي بالخيار يكون السبع عشر افعول لان الة ان العقل  
 قبل قوله واخبره بكن عن عليه فشا المقدم ان الفرق بين النص الذي يخبره الداعي والفصح  
 الذي كذا وضع واخبره الفرق بين الملك الذي يخبره الداعي فيما هو فيه والفعل الذي هو به  
 اعني الصروفات المختصة بالملك **ففي المار واليد والمقام هي اليد التي قد عملت الظالمات**  
 سواء كانت فعلية او صابرة لان الداعي على كون الداعي به عن كونه ملك احد فضا كان  
 محكما بحكم اليد الفعلية **والسابقة بالملك الغير** لم يقل عوف مدعيه بالهجرة بلانية  
 واما الداعي فقامت له فحتمل وجهها احدها ان خطا الداعي وسبيله بان لا يغير من حاله  
 عطالة الجيرة لربها مع عدم قرينه انا ان ملك عليه وهو الطر لك وانت خبر بان  
 هذا الفقه مواضع الاصل وعند فلا يحتاج الى دليل جديد والثاني انه يفتى كره على وجه



يكون صاحب اليد ويجوز له قرضها بالمال المأجور الى حقه كما يكون اثر القضاء جلد  
 الذي صاحب اليد المأجور الى طهره الضم ويعد ظهوره يكون حال الضم من حيث اليد  
 واحدة والثالث ان يرضى له على وجه يكون به صاحب اليد مع طهره الضم ولعل الامر  
 اظهر هذا الحكم في المقام الاول اعني دعوى الاملاك **واما الكلام** في المقام الثاني اعني  
 غير جباله ما رضى احدكم الوكالة والطلاق فاقبيل التمسك في شكل عدم مساعلة تسمى  
 الامانة عليه الثاني ما يدعى الاتفاق على خلافه من امره في الملمس عينة قوله ونفسه  
 مطابقة الواقع وبما لا يخلو في الاتفاق على عدم محبة في مقابل اليد وفي مقابل التمسك  
 هيبة الحق القول ان يرضى وما جرى مجرى محبة في هذه المقامات فلا يجوز ذلك في المقامات الا لا يرضى  
 قول المسلم التمسك كما في الاتفاق تحت الاطلاق فانه ان التمسك لا يرضى في المقام الثاني انما يتم  
 لا قسمي لان التمسك قد يكون دعوى على الغير وان لم يكن اياها ما رضى المالك في دعوى على الغير  
 اشتمالها على سقوط حق الغير وذلك مثل دعوى الوكالة وغسل دعوى الطلاق ومن لم يرض  
 الزوج ومثل دعوى العبد الاضاق وغيره لا يرضى التمسك في الاتفاق لا لا يرضى التمسك  
 الغير وقد لا يكون كما لا يكون دعوى مخالفة للاصل من دون نصها السقوط حق حق يكون  
 على الغير في مثل دعوى المأجور ودعوى الجير ودعوى الطهر ونحو ذلك مما هي الاصل لا يرضى  
 استقاط حق الغير في بعض المقامات وفي كل ما لا دليل على قبل الدعوى المان عدم القبول في  
 الاول وضع بل يمكن الاستدلال عليه مضافا الى عدم الدليل بقوله البينة على الذي ادعى ان يرضى  
 على عرفه ان منع على الغير وان لم يكن فالتمسك **ولا يذهب** ان يرجع هذه الدعوى  
 ليس الى الدعوى على الغائب مثلا ان ادعى المزمع الزوج واراد منه الزوج فنهى اب  
 دعوى الغائب لانه دعوى متعينة لسقوط حق الغير وهكذا ولا فرق في هذا القسم بين كونه  
 ذلك الغير معلوما او غير معلوم او معلوما بالاحكام او كونه البينة محض او ما عداها انما البينة  
 فالظن انها متعينة بالقسم في لان العلم الاجمالي مع كثرة الغملة ملحق بالعلم كقوله في المقام

ما رزنا

ما رزنا الشرف في الدعوى تصديق مدعى القطعة او مدعى جمل المال لا يرضى ما يرضى سقوط  
 ولاية المتظلم والحكم لا يرضى ما رزنا يظهر بالالك نعم لو ادعى العمل بالالك قبل استغراه  
 في حكمه ونحوه صدق وقضيه ما رزنا على الضم الثاني اعني ما لا تكون دعوى على غير  
 مدعى متعينة لسقوط حق ولا يرضى انما الفرض علم وليس له العمل بالحكم او امره بغيره وقد يرضى  
 انما على البناء المزمع صدق مدعى القطعة مثلا لان ولا يرضى المتظلم ليس في الحقوق الثانية  
 لما رضى الجبر باعتبار كونه فاشيا ما يرضى بالالك القطعة فيدعى بها الشخص المتظلم يتصور الدعوى  
 ما رضى لم يكن دعواه دعوى الغير **واما بالنسبة الى المال** المحبوس فواضح ان المهرض على  
 العينة في العلم الاجمالي المتعلق بوجوده وكونه منزلة الجهل **واما المتظلم** فلهذا ما رزنا  
 دعواه لدعوى المدعى مثلا لان المتظلم لا يدعى الملكية بل يدعى ولاية المتظلم في المال  
 وهو مدعى الملكية فيقول بها ان يكون فيه سنة طهر وفيه نصف لان الراد بالسقوط هنا  
 انما هو جبر الخرج الموضوع في ظهوره ما لا يرضى بالقطعة وان لم يكن مسقطا لولاية المتظلم  
 حقيقة الا ان لا يرضى بغيره الصفه الولاية وهو يرضى في مطالبة البينة **والدعوى** ما رزنا  
 العالم **واما اذا ادعى الابن** لا احد عليه بعد ان توفي نفيه فهل يقبل ويصدق به او لا  
 قبل قول المدعى بالمعاض او مشروط بما رزنا بسبقه انكار قديم بدلالة الواية المذكورة  
 عليه بناء على ارادة الحقيقة فوفق لمقالهم لاحت لئلا في ذلك الدعوى **وقوله** ما  
 ظاهره الاتفاق عليه في باب الخلع من انه الصغير لو انكر وجبة امراه فادعاه ما وصقة  
 المراه وجعلها النكاح ويصدق في الرجل وشدة ما رزنا في ولده من ان ادعى ملكية ما رزنا  
 عن نفسه انما مدعى الملكية قبل دعواه ولو مع العلم بعد جبره مسبب المناقلا لكونه ما رزنا في  
 الرواية بان الظن كل ما عدى المدعى بما لا يخفى ويؤيده غير الاستحسان في غير مضمونها  
 بما هو كالمصرح في في الغار جمع ولا حظ في قبول دعوى الزوج بعد ان يرضى بان الحق لها



لزوجته فاذا حشد وجهها اليه التي لانها الما فتعبر ساع وهو بعد الانكار في مسئلة  
بان الانكار الاول والاخر الثاني بغيره فاما فيسأله فيعود الحكم اليه فلا يقاس به ما لا يكون  
فيه متى زما ان الملك لا يخرج من هذا وعكس الحق ان الذي لا يعارض على تقديره فيعمل  
المعاصر ولا يفتله فيلم لا يسمع الاخر بعد الانكار ولا ازالة نفوذ الاخر الاول لان  
ذلك في مقام الخصم الفعلية او الثانية في خلاصه فلا وجه للنفوذ مع امكان حمل على  
الشيء والثاني مثلاً والله العالم المقاطع لو انكسرت من غير في الجرحا اخرج الجرح  
لصاحبه وما اخرج بالعرض فهو جرح كما نطق به رواية ضعفا في كون مشتمل بالزود  
ولكن عمل بها في حكم النهاية وحكم الارشاد وكثرة وترويضاً قيل بان المجمع فيما يفرغ  
بغيره في القاعدة فان كان الاخراج باذن الملك وامره استحق اجرة القوم في الخارج الملك  
وان كان بدونه الاذن فليس شيء من هذا يستدل على ذلك بعد قصور الرواية عن ان يبين  
حكمها لف القواعد بان شيئاً من اسباب التعليل للعرض غير جرم لان ما يوجب ان  
يكون سبب احد امور الاول كون العرض اسباب التعليل بمعنى كون سبب الجرح المخرج  
عن ملك الملك ليس هو ضرورة كالمسألة الاصلية حيث يصير ملك القابض والحازر والثاني ان  
على نحو القول بها في المعاملة بغير اباحة العين للحازر فيكون بمنزلة هبة وعطية فيجب  
فيها الوضوء في الثالث ضرورة ان الما بالفرق في حكم التالف اذ اصابه الضرر الجرحي يبين  
الملك كما هو الفاعل يحتاج اخراج الجرح الى التوقف في سبب الجرحا لا يقدر الجرحان  
ولذا قال وما اخرج الجرح فهو لقا اذ التالف على الاثر ان الجرح لا يقدح في جرمه بل ما في نفسه  
او بغيره على نحو الجرح فاما بالحدس والحقا فكل من اخرج بالعرض فانه لا يباحث بغيره  
لحق في تلك الحالة بانها لا يكون وضعه عليه من اسباب حصول الملك كما ان الماسحة  
الاصلية توضح بان زوال وصف الملك يكون بغيره اخرج الملك عن القابض كما في ازا  
جماد ابا المودع فيكون كحد العوض في المالك ان القليل لا يعجز المالك لا يملك لا يملك شرعا

او مر

او مر كحل لهذا فضرورة البينة خاسدة وخوفا وقد يكون باعتبار انهما موضوع  
الملك وتلفه حقيقة كونه للجلد وارقع الاله وخوفا من اقسام التلف للخصم المرفوع  
يكون حكماً كاللذي لا يمكن حصوله الى الكسادة مثل المال المنسوب في الطريق او في  
فيما لا يعين فيه السارق في محصور كاهل اهل بلد مثلاً ويجعل ما كان المالك ما يوسع  
الطريق بغيره فانه من الجرح بالتلف والتلف بغيره وشأنه وخوفا مما يستره في محاربه الملك  
والل العنفي ومن هذا الباب الذي لا يقع في غير الجرحان للملك غير اشتداد ما هو عليه  
حكم التالف كمال الذي ياحته قطع الطريق فاذا كان في حكم التالف فلا يصلح طرفة البينة  
للكتابة والمالية التي كانت متوقفة به في مجموع مظهره في الاول فله عليه وان كان  
محل الجرح غير ارض الطريق الذي يجرى في المال لا يستلزم اعراض الملك ثم يوجب  
عادة وفيه العلة من العرض فاما ما من كون الاعراض سبب الجرح للملك فله عليه العرض  
بقائه للعرض بالعبارة اذ لا سلم على ذلك غاية الامر كونه سبباً لباقة الضربات على  
ما يتوقف على الملك كالمطوي والمبوع وخوفا من السير على ارضه من الاشياء الامور الغير  
فلا مسيح للملك بالسيرة **ايه فان قلت** قد مر في باب القطة بعض الروايات على ان  
سبب الجرح ع الملك في المين الواقع في الملك فان بعض الروايات قليل اذ احتج بان الملك  
اباحها **قلت** الالتفات في نصيب التالف غاية الامر ان اشتراط في حق البينة  
ما اذا علم ان ملكها قد اعرض عنها والكلام هنا في كون الاعراض سبباً مستقبلي جعل المخرج  
في الملكا والناظر في بقاءه ان مجرد الباس لا يستلزم اذنا الا باحذ ضل او قولا او قلاً او ظناً  
في ان مجرد العرض لا يستلزم اباحة العرض للاخذ كما نطق الرواية بام الامور في ذلك  
الما في الضربات دون الملك او ما يتوقف عليه من الضربات واما الثاني فانه يكون  
الفرق في حكم التالف على تقدير تسليمه من ان ذلك يختلف باختلاف الامور فاعلم  
المادة جارية بما كان اخرج بغيره وخوفاً فلا يمتنع في كون بمنزلة التالف ان ضرره



المال فالحق انما هو حجب المال من المالك والمال هو ما هو الحق الاضمار والادوية فلا يجب  
 زوال المانع وتخصيص ذلك بطلان اسلفا في باب الضمان فلو كان ذلك كسلة ذرع الجمل المستوفى  
 البضعة المضمونة ونحوها فاما كان الاولوية بانها اقل من سعة الملكية على تقدير زوال تقدير الوصل  
 الذي اوجبه حجبها بالمال فيكون للمالك ان يذبح من الغنم ويحمله على الرأية غير طائر النحر  
 والعمل على ان يخرجه من صفه المستخرج معلوم ثم يمكن تطبيقه على القاعدة بالعرف وبما يقتضيه  
 طاعمة لام للبعد للملكية بان يقي ان المالك حصل الا باحقه في الصفات وعدت الملكات وما يقع  
 عليه من الصفات فمقتضى قولهم ما اخرج بالعرف فهو لهم انهم يتصرفون فيه كيف يشاء لانهم يتكلمون  
 وهذا المعنى موافق للقاعدة لان الصفات تنقل للمالك المرفوض عنه معا الى مكانه اشارة الى  
 وبعض الاخبار موافق للقاعدة ايضا لان الاشياء اذا اخرجت عن المكان وجع ذلك في  
 وجوده وهو انشاء الاحتمال للصفات للناس فلا اشكال في جواز التصرف في تصرفه لان الملك  
 ورخصته وانما لا يبعد رجوعه الى ذلك وان الاعراض ليس لها استقلال في الملك فلا تقل  
 زكوة في ملكه تصرفات الناس وهو يكتفي في جواز تصرفهم لان حرمة التصرف في مال الغير  
 انما هو لاجل الاحترام كما يدل قوله ان الله جعل حرمة اموالكم حرمة ما لكم فاذا عرض  
 صاحب المال عنه ورضي المجزأ المنع من قبله فانصرف في مثله ليس منافيا لاحترامه وايضا  
 يمكن القول بان التصرف في تصرفه في التصرف وكيفية ان يكون في المالك المعروض  
 من موه الفول بطلان الملك سيما في الاموال الخفية او سهلة **فان قلت** مورد الرواية  
 ليس في اشارة الاعراض فظاهره ايضا ما قلنا لو اعد لان حجب الياس لم يمنع عدم التصرف  
 ليس لاسان حال التصرف انهم **قلت** تحمل الرواية بعد التصرف في الام لم يجرى على ان  
 الله هو الاعراض عند حصول الياس لان اليمين على اموالهم غالبة لما يرضون عنهم واما  
 في رواية اخرى واردة في المسئلة حديث ان فيها زيادة وهي ان ما تركه اياه اخرج  
 بالعرف فهو لاهله لان طاعته هو الاعراض فانهم وقع حمل المعلق رواية السبعة المتقدمة

القبيل

باب على مده

المفتد من عطف الاعراض عملا لا مطلقا على القيد ما على ثبوت القيد في الاحكام الوضعية  
 كما هو احد الوجهين في المسئلة او فيها والله العالم **القول في دعوى الاملاك **القطعة****  
 لزنازع اثان عينان بان تكون العين لا يدر احد عليهما او تكون تحت يدها معا وتحت يدها  
 او يد ثالث فمما سائل الاوان يمازعا عين لا يدر احد عليهما فان كان الدعوى متافين قد  
 الادراك لا يخط نفا في حال وقوعها كانت علاما رضة بل هذه ثمرة مقتضى الدعوى لا معاصي  
 على اظهر الوجوهات في المسئلة كما سبق ان ان يرضوان الدعوى الثانية كانت في حال دعوى  
 الاول بان ثبت ذلك باقرار الدعوى الاول او نحو ذلك السابق اليه الثاني انما يدعيه في حال  
 دعوى الاول فتكون تلك الدعوى في حال صلدها معارضة بمثلها وان لم تكن معلومة  
 لانا فقول المصنف في مقتضى الدعوى لا معارضة بل متماهيين وقوله ان دعوى اخرى متماهيها  
 وهذا من مذهب الوجود في دعوى الاول **ادعاء** الثاني حقيقة في حال تلك الدعوى لا لاجلها  
 دعوى معارضة لان الثاني من خواص دعوى الثاني في المرفوض ما هو موجودا في  
 الاول ثم مقتضى الدعوى الثانية ان الدعوى الاولى هي وجوده كانت ما يتغير بحدوث  
 اخرى معارضة وهو يحكم بها مبتدأة بالمعارض في حين وجوده وان كانا متماهيين بالقرار  
 العرفي او للضيق فيه وجوب الطرح **واعلم ان كل الدعوى في النصف كمال السبب**  
 الامكان ما لو اوصى بالثلث للثلاث والثلث والثلث وكان جميع الثلث مقتدا والثلث للثلاث  
 فيه التشرية بالنصف من زيد وعمر والفرع كما هو الشأن في جميع دعوى متقاربات  
 الامارات وانما السبب في فائده حكم بها بالطرح كاليمين الواضحة على من واحد وقد حكم  
 بالثبوت كالمال المرفوض وقد يتوقف في موضع الواقع بالعرف هذا حكم اصل المسئلة  
**واما النقاش** فيحتاج الى الحلف عينان العام حقيقة بالجميع للمحال فان كان احدهما والا فبغير  
 لا ولو اوصى منها بالنسبة الى الامر مدعي عليه وان لم يكن سكر القدم اليد فيجوز ميزان  
 القضاء من الحلف غيره الثانية ان تكون تحت يدها معا على التاويل كالمرفوض من كبره

عليها



نحوها

يوما والآخر على الاجتماع كالدار عليها تنصرف منها في مجموع الدار ولعمركم في هذا ذكر الاحتمال من  
 القضاء فيها نصفين لأن يدك منها وان كانت على المجموع إلا أنها دليل منصرفا عنها على ملكية  
 المتاع لأن مطلق اليد في الميراث دليل على مطلق الملك التام والناقص دليل على الاستفالة  
 دليل على الملك التام والنقصان دليل على الملكية الناقصة في مجموع الدار والملكية التامة  
 في النصف المتاع وفي الشراعية كذا لأن الشراعية في موضع اليد العينية التي تعدد على  
 العرف ما كانت الملك التام والناقص بالاضافه وقيل على ما هي عليه في العرف على الميراث  
 اليد على الجميع في وقت القدر يد على النصف المتاع بل الميراث لا يورث الجماعة ما كان على ملكية  
 النصف أو الثلث فقلوا ان يكن بينهما في يدك ولو جعلنا علامة الملك السلطنة النحوي  
 فكشف عنها اليد لا نفس اليد كانت يدك كلها بمعنى السلطنة التامة على النصفان جعلنا  
 نفس اليد قلنا ان يدك كلها على الجميع ولكن اليد على الجميع انما تكون امارا على ملك الجميع اذا  
 تامة استقلاله وانما اذا كانت ناقصة غير تامة فقلنا ان امارا على ملك البعض نصف  
 الثالث مثلا وان جعلنا دليل الملك في السلطنة التي تكشف عنها اليد قلنا ان لكل منهما علامة  
 الملك في النصف من الكل والعرف في ذلك **واما الكلام** فيما حيز اليد بعض شيئا قد مر  
 حيث جعل الميراث بمنزلة الامارتين المتعارضتين والسبب في التوافقين قال ان القضاء بالنصف  
 انحصر للاجل ان يدك منها على النصف وان اليد على الجميع اذا كان معاهلها  
 لاظهار الاعلى ملكا للنصف تامة بالمسئلة الاولى اعني الثاني على ما لا بد لاحدهما وعلى الثاني  
 اليقين وقطعه منصفهما ذكرنا حيث ان الحكم في القضاء العرف ازال الحكم بغير موضوع تلك  
 الامارة العرفية عما هي عليه في العرف ونحو تجد ان بناء العرف في صورة تعدد اليد بالتأخر  
 او بالاجتماع على جعل كل دليل على ملك البعض **واما القياس** يتأخر الميراثين فهو قياس  
 مع القارن اذ لا يترتب في الميراث العينية على ما قامت عليه علم قام بينه اخرى على ملكها  
 بل هي في نفسها محبة شرعية وعرفية عادية الامانة بسبب التوافق في مقتضى الحجة القوية

وكذا الدعوى

وكذا الدعوى قاضها امارا على صفتها في الميراث لا بد لاحد عليه سواء عارضها استقلالها ام لا فانها لا  
 انما بعد التوافق يكون المقام في مقام تناقض الامارتين بخلاف اليد فان الاستفالة للملكية التامة  
 مشرطة على غيرها وشراعية على استقلالها والاستفالة مع التناقض غير موجودة بالنسبة الى الجميع  
 هو بالنسبة الى البعض فامهم وكذا في غير ذلك فافهم ان الحكم لكل منهما بالجميع يتوقف على الخلف  
 لان كل منهما لا يصف بشرط مدع وهو بالنسبة اليه منكر فحصل التناقض الذي هو مقتضى  
 الخلف كاصح بغير واحد وعلى ما ذكره قد خرج المقام عن مورد الخلاف اذ لا بد من خلاف ذلك  
 منها منكر لا بد في المسئلة الاولى من ضرورة تناقض الدعويين على عين مطر وحذقانه  
 لا وجه في مثله للخلاف الاعلى بعض الوجوه التي ذكرها قد لتوجيه الخلف بعد من خرج  
 المقام في الدعوى فم فلا بد ان يكون علم قهر من حاز الميراث في المقام لاحد وجوه احكاما  
 ترك التفرع فذكر ما هو المعامل وان القضاء لا يكون للجد للوازم بعد التنازع على  
 ما ذكرنا وان كلامنا دليل على ملك النصف خاصة ووه الكل حتى يكون في مقام تناقض  
 وح فترفع الخلاف بين المقرض الخلف في المسئلة وغير المقرضين لان كلامنا الظاهر بعض  
 ح وان كل واحدة من الميراثين دليل على النصف فانه حكم شرعي واصل المسئلة بغير بعض الميراث  
 على الميراث وحكم بان كلامنا منكر بالنسبة الى النصف من دفع بالنسبة الى النصف الاخر  
 وان كان القضاء بمعنى فصل الخصومة متوقفا على شيء من حيزي من حيزي فليس كذلك لكن هذا خلاف  
 الميراث في حيث جعل القرائن متقابلين وانما بينهما ذكره من ان الميراثين المحتملين عند غير  
 لما كانا بمنزلة الامارتين المتعارضتين فتمت في القضاء على مجرد ما لم يعينوا في ذلك الخلاف على  
 ذلك لا يرجع الى التناقض حتى يتوقف الحكم على الاحلال فظهرت دلالة فرض وجود الدعويين  
 كالعدم وعدم منع فقه منها وتبين ان كل من الميراثين في التنازع في المسئلة باليد العينية  
 بين الاثنين في مسئلة الودعية في العلم العرفي فاما ان القضاء في مسئلة الودعية لا يتوقف  
 على الخلاف بل حكم الحكم بينهما بالنصف غير اختلاف الميراث في المقام يقتضيها بالنصف



يكون حكمها على ما وصل اليه في المسئلة ثبت في الشرع بالدليل ويلزم ما ابتداء الفاضل في محكم  
 كشف اللثام ونقير في محكم مفتاح الكرامة وهو انصرف في كل كلام من صرح هذا بالخلف  
 جعلها على ان الخلف راجع الى المتداعيين فلكل منها احلاف صاحبه واما الحكم في نفسه بالنصف  
 فدون احلاف مستظهر من عبارة النافع حيث انه بعد ان قال ان يرضى بالنصف  
 قال ولكل منها احلاف صاحبه وما يرضى به الوصير الاول قوله لا او محتمل كما ترضى نصف  
 ما عداه خصوص الآخر لان القضاء اذا لم يرضى على الخلف ففرض الحكم وقد انقضت المعنى  
 لسلطنة كل منها بعد الفصل والانفصال على احلاف صاحبه هذا ان كان الاصحاح وافي  
 كتاب التلخيص مسائل راجع اليها في كل ما على خلاف القاعدة ثبت بالدليل من المضمرها  
 ما لو كان الواحد يرضى بغيره ودرهما والاخر يرضى بثلثين ثم اشتبهما قالوا فان جازها  
 صاحب بقدر انصف وان تساوى ما بينهما وعلما بصاحب العشرين سهمين خمسة  
 والاخر ثلثه وضمنها اشبه بالدم المتسعين اثنين عند المحققين او عشرين  
 ودرهما واخر درهما او منجز الجميع ثم قال في دم قالوا ان تساوى الدرهمين واحدتهما  
 نصف الاخر ومنها ما لو كان مع اثنين درهمان وادعاهما احدهما وادعى الاخر احدا  
 كان لمدهما دم ونصف للاخرها هي **اما المسئلة الفعل** فهو وانما اشتبهما فانه  
 للقواعد عدم صيرورة التوبين محرم الاشتباه من غير ما بينهما حتى يتأكد ان في غمها اجنبية  
 ما كان لها مع عدم الاشتباه فلا بد من استعمال القواعد مع عدم التبدل ومع ذلك فما ان  
 مولفين القضاء الا انها لا سامر لها بالمقام حتى يتأكد حكمها ما ذكره هناك الخلف  
 تلك المسئلة فادعيا عينا في يدها لا لا يخفى **واما المسئلة القاسية** فهي ايضاً غير  
 بالمقام اما لان يد الوصي ليست بيد المتدعيين اولان للوصي على كل منهما يد واحدة  
 علم كونهما من ابناء احدهما دون الاخرين على كل واحد من الدرهمين يد نيابة عن هذا  
 او عن ذلك فالوصي غير معلوم فيكون مثل ما لو ادعيا عينا يعلم كونهما في يد احدهما وثبات

بعضه في اليد هو غير ما خفي في الذي هو المتداعي على من علم كونهما في يدها معا وان اريد  
 من ذلك وانعتان يد الوصي على كل واحد من الدرهمين يد نيابة عنهما معا فانه انما علم على  
 احد يد يد الواقع في كل واحد من الدرهمين للعلم بان يد الواقع لاحدهما خاصة فبذلك على الله  
 بما علمه الخلف للواقع بالنسبة الى احد الرجلين فخرج ايضاً موضوع مسئلتنا اعني القاسية  
 مع كون اليدين في يدهما على وجه احتمال حقيقة كل من اليدين ولو على سبيل الشك ولكنها  
 ايضاً على القاعدة لا لا يخفى ثم بعض مشايخنا استوفوا الاموال المشبهة اساميا جديدا  
 استنادا الى ما في هذه المسائل وغيره من الاشتباه والنداء اربابا بالشك والاشاعة  
 فغير المرجح في الشركة الحقيقة وعليها لا ينطبق تم المسائل ويخرجها ايضاً **واما المسئلة**  
 الثالثة فالمسئلة فيها دلالة على بغيره غير واحد من احوالنا اربعة الله في رجلين  
 كان متهما مدنيا فقال احدهما الدرهمان وقال الاخرهما ليلى وبذلك قال فقال ابو عبد الله  
 ثم اما الذي قالهما ليلى وبذلك فقد قرأنا احدا الدرهمين ليس بغيره وانما لصاحب قسم  
 الدرهم الثلث بينهما نصفين ومثله المثل كما قيل ففهم الحديث ان مدعى احد الدرهمين  
 فقيده على احدهما على سبيل الاشاعة وان يكون له في كل درهم نصف كما هو ظاهر القول  
 بين وبينك لان المتبادر منه انه كان يدعى مناعة الدرهمين وانها امرات منها اثنان  
 مع كل واحد منهما يد على احدهما المسمى ويعرف بالآخر صاحبها هو طرفة الامام في الجواب  
**واما الذي** قالهما ليلى وبذلك فقد قرأنا احدا الدرهمين ليس بغيره وانما لصاحب قسم  
 درهمين الا احد المعين ففسره بانما قرأنا احدا الدرهمين ليس لراذ لا يربك القرائن  
 الدرهمين ليس لراذ لا يربك القرائن وادعاء النصف المتنازع وادعاء النصف المتنازع ليس النصف المتنازع  
 الدرهمين بل هو نصف كل واحد من الدرهمين وهذا هو الظاهر عبارة الاستحسان التي لا يتم عبرها  
 عزوان معوى مدعى النصف يدعى احد الدرهمين الذي يكون النسبة بينه وبين النصف  
 المتنازع مما اطلق فلا بد من وجود احد الطرفين **اما الظاهر** والاولى يحصل الدرهمين في يد

بهاهية



كون الذي يراحد الذهبين المهي او الظهور الثاني بحمل قوله ان يراحد الذهبين من اوله فالقول  
 ان يراحد الذهبين لان التبرع الضعيف المتاح من الذهبين غالبا يكون احدهما انظر الى ما  
 هو الغالب لعدم انقسام الذهبين بين التبرع والاختصاص كل منهما **بهم قال بعض**  
**متأخرا قد روي** ان الرواية في الاشاعة اظهر كراجع شيخنا دام ظلهم الى انها في دعوى المهي  
 اظهر لانه ولان احد الذهبين على عقد الاشاعة مطابقة لا لا يخفى فراجع صحتها الى اهل  
 ليس هو كذا في تارة التبرع بضمها للشعاع با حدهما احيانا لا في تارة التبرع وبذلك فانه  
 مع النظر فيها فاستتم الى مقام الاشاعة لادلائل التبرع ومما على الاشاعة ان يكون  
 الذهبان لاثنتين على اختصاص كل واحد منهما **فان كان** **فان كان**  
**الاشاعة** كانت الرواية مخالفة للقاعدة من جهة لان الذهبين اذا كانتا تحت يد اثنتين على  
 الاشاعة كان كل منهما بالنسبة الى النصف من كل واحد وبذلك النسبة اليه فالوجه ان تصيب النصف  
 ايضا بل يكون احدا للذهبين الذي النصف كذا ذكر في التذييل على دار بينهما ان النصف  
 من دون حلف يتم خالفه فمقتضى قواعد القضاء وان رجح التبرع كانت مخالفة للقاعدة  
 من جهة واحدة وهو القضاء **من دون حلف** لان النصف فمقتضى قاعدة دار بينهما في اليد  
 بالنسبة الى كل واحد من الذهبين لما عرفت فان المهي اذا كانت تحت يد اثنتين كانت بينهما  
 نصفين تحت يديهما فكل واحد من الذهبين حصة في ذلك فانه لا يخرج احدهما با زرع  
 الا بهذا اذا لم يعلم احدهما بالا اختصاص به بغير الدرع با حدهما هو الغالب في الامانة  
 ايضا مقتضى القاعدة لان يدهما على الدرع المبيع بصره لا يدهما باعتبار العلم الاجمالي  
 الاشارة الى اختصاصهما فليكن ان **من قبل** **الذهبين** على اليد الاصل عليه وقدرت  
 ان الحكم في النصف على بعض الوجوه لكن عدم الاشاعة اجماع على خلاف القاعدة وعلى  
 احوال فافهم في خارج وهو ما روي في الامانة **فان كان** **فان كان** على دعوى المهي مع عدم العلم بها  
 بعدوان احدهما بالدين واختصاص الدرع با حدهما ويحصل بذلك التناقض في كليات

الاكثر في المقامين حيث انهم اعتبروا هذا الحلف ولم يعتبروه هناك ولعل هذا ما يريه اولي العلم ان  
 الاكثر حملوا الرواية على الاشاعة وانما موضوع كلامهم في تلك المسئلة في دفع التناقض وحملا  
 على دعوى المهي مع العلم الاجمالي بعدوان الدين واختصاص كل واحد منهما **فان كان**  
 الدينين ثالث فان صدق ذلك ان الشاهد با حدهما هو الذي يكون مدعى عليه بالنسبة  
 الاخر لان المراد بالمدعى عليه با حدهما من هذا الحكم الذي كان موافقا له في دعوى غير عبث وهو  
 لان انراو في اليد على يد ملكة المهي فليكن هذا المدعى عليه من الاخر لكونه في اليد المهي  
 هل يحلف على الب كذا قال بعض متأخري الكون الدعوى من جهة اليد او على اليد المهي عليه  
 العلم كذا كشف التام والظاهر الثاني لان الدعوى مقتضية بغير هذا المدعى عليه في التبرع  
 المهي لهما ولذلك فليس لهما لاختلاف عدم الكثرة بل على علم العام هار السرف في ذلك  
 فالدليل ان المهي ملكة ما في يده كان فغير الملكية او ثبات لهما في او ثباتا متوجعا  
 ضال التبرع حسب المهر في الوارث الاستقلال المهي قبل المهر فانه في الحقيقة في اليد المهي هار  
 يظهر انه لا فرق في ذلك بين كون الخلاف قبل التفرار لاحدا وبعده فانه يحلف على يد العلم  
 في الموضوع **فان قلت** اذا كانت الدعوى بعد التفرار في دعوى لاثنتين والوجه في دعوى  
 الاثنتين دعوى لثلاث فليكن ان تكون الحلف على الب **قلت** متعلق بالدعوى الذي هو  
 نفس الاثلاث فيكون متعلق الاثلاث في التفرع مالا الذي وفرق بين دعوى اثلاث في  
 بان يقول ان قلت على الاثنتين دعوى كونه المتعلق لا بعد التفرع في الاثلاث فان الثاني مثل دعوى  
 الاثنتين والمتعلق بالحلف على العلم بهما ان الاختصاص ليس ضالا للمدعى عليه ولا لغيره بل  
 متعلق بالدين وهو المهر وكذا غيره لان دعوى المهي المتعلق يرجع الى دعوى التفرع في اليد  
 كونه مالا للمدعى لا الى اصل الاثلاث والفرق في التبرع بين دعوى الاثنتين التبرع ان المراد  
 التفرع عما يكون بنفسه فعلا للدين او مسبا في فعله ليق ان الملكية ليست ضالا للمدعى عليه ولا  
 يكون دعواها دعوى لفعل لانه وان اتى بنفسها فعله لغيره لانها كالاثنتين مسبة في فعل



الغير هو الذي مثلاً فانه الاحلاف هنا الغرم دون العبي والغرم هنا من جهة المخلوطة  
 فيكون لو كان حلف الذي او بدون الحلف **ويجوز له الترفع المسند** في الغرم الثاني  
 قال في محله عند ذلك انت في يد الثالث حكمه ليس بصحة بعد العبي من هذا الذي انتم من الجمع  
 الى الذي اليد المقر الى الغرم اي عيها للاخر هذه عيان اخرى عزان له احلافها فلا ير ما قيل  
 وان لم يخلط الحلف ذي اليد في الحكم بها لمن سنده فتدبر وان صدقها فيضرب بها نصفين  
 ولكل منها احلافها صبروا حلان الثالث فان نكل احدها او الحلف اخضعت العبي بالالحاق  
 ليس الدعوى على الثالث لا نه وصل الحقه ومن عكس كنف التام يظهر ان له الدعوى عليه  
 ان كان قد سلم العبي الى الناكط فيتم النصف فيها من جمع بين العوض والموسر الا ان يوجد  
 ذ الذي للفرقة فهو تسليم نصف العبي الناكط لان ما ساء الحالف من توكيد الحلف ولا يخرج  
 عن الضمان بمجرد توكيد الناكط واستحقاق الحالف للكل شرعاً حسب حلفه اليقين الذي وضعه فلا ينفذ  
 حر وجب الضمان وصل ذلك النصف الى الحالف فلا راي الى الفسخ لعدم الحرف وعدم الترض  
 الى الناكط اما الخيرة عن امتناع العبي من يده او نكته اخر كما تقدم نظيره في تقاضاها فان  
 الملائمة تضمن الناصب الاول مع امكان امتناع العبي في الثاني ومع فلا يلزم الجمع بين  
 العوض والعوض وليس به ذلك ايضا بل اللذان الحالف ترك الناكط على حاله وتقر به المشر  
 ومنه يظهر انه لو بين بالدعوى على الثالث المقر فاعلم شرار على الاخر مكل واحد بين  
 كلها وجبت القرامة الزعمها المقر من المسئلة للاحضرة المذكول والحلف والانتبا  
 بالدعوى على المقر بعد القضاء امرها مستر لانها انما ان يحلفا او ينكلا او يحلف احدا  
 دون الاخر وهذه الصور يكون بعد الدعوى على الثالث المقر قبلها وحكم الكلي عليها بالانظر  
 ايضا بارة الامساك على حلف الثالث لها او توكيد كات والحلفا حلها والذكول الاخر فتدبر  
 واهل اخر لا حدها على العبي في الحكم بالنصف او العزيمة وجهه بل قولان ومنه على اللو  
 الحالف وعلى الثاني اختصاص الحالف بمن خرجت باسمه لاها معنى الملك منها معنى

صحتها فيكون من خرجت باسمه من جهة ذي اليد كونه الملك ان يعلم خلافه بنية او يكون لها ما هو  
 للتقاضي وما ذكرنا يظهر الكلام فيها لو دفعها ما فان الكلام ضير هو الكلام فيها لو دفعها ما فان  
 مطروحة حروان ان تكون ما ساء احد لان الاولى داخل في الدعوى لا معارض مدعيها والمعد  
 لها خلاف الثانية فان دفع في الحلفا باها معارضه ثم لو قال لست العبي ولا العرفها  
 احتمل ان يترتب على الدعوى على ما لا يد عليه وكيف كان فان حلف كل منها بالصاحبه او مكلانكم  
 النصف والآخر الحالف **الله العالم بالقول** في قولنا **القاط** اذا قاضى البنيان  
 فان امكن الجمع بينهما صبروا على الاضر او الاظهر جمع بينهما وليس المراد به جميعا في استكتسا  
 مراد البنيان ان لا يصح له في كلام اثنين بل الاربع بينهما في استكتسا الواقع كما ان الجمع  
 بين قوليهما مكنى في الواقع مثل ان ينفذ احدهما الملك الفعليان الشهادة على الملك السابق  
 اما قد دل على الملك الذي انظره لانا العبي بخلاف الشهادة على الملك الفعلي وهكذا كما يمكن  
 الجمع بينهما مثل شهادة احدهما بالملك فاصل اوله ليدفعها الى الاخر ليعطى منه ذلك المال  
 وهذا وصور يد عليه ان ينفذ احدهما في حصة العبي بغيره فاستثنت ابا عبد الله  
 عن الجواب في الغرم فندعي دارا او ابديهم ويعلم الذي في يد الدار والبنية انه ورفقاها اصل  
 يد وكيف امرها فقال له اكثرهم بنية في حلف يدفع وذكر ان علماته انما قوم خصصه في فعله  
 فقامت لهؤلاء بنية انهم انجوها على مدارم لم يصبوا قائلوا لا البنية على ذلك ففضها  
 لاكثرهم بنية واستلهم قالوا المخرج ارايت ان كان الذي ادعى الدار قال ان اياهذا الذي  
 فيها قد اخذها بغير من ولم يبق الذي هو فيها بنية الا انه ورفقاها بغيره قال او كانا بها  
 هكذا في المخذل عاها واقام البنية عليها فقد دلت على تقديم الضار الاظهر عند  
 تقاضى البنية لانه في النصف بينهما على وجه رفع التعارض لان بنية ذي الدار انما تدل على  
 الملك بجهة رجل فخاص فعله بوجهه على الصحيح واخذنا بجهة يد على الدار والبنية الذي في  
 صريحة في مناريد وعدم كونها بديلمات ولذا قد صحت على بنية ذي اليد لكن قد ينكس

القول في ادخال الثاني



في الرواية بان منصب السؤل في الصد رايته من اجل تناقض الظاهر لان بنية ذى اليدما  
 ما شهدت الامان الدار من تركه ابيه خلا فليزاد في فها شهيدا بالملك الفعلي الذي  
 ما كان فيه الجمع اذ لا منا فانه يبين كون الدار تركه ابيه ظاهر مع كنهها معصية او مستخرج  
 نحوها ما ابداه احدى سؤل الثاني فواوجه العمل بمقتضى التعارض في السؤل الاول لان  
 ان يتي ان شهادتهم على الدار في شهادتها على الملك الفعلي فيها شهادة بالملكين خارجا  
 منها فانه يبين وهي ما يقتضيه سؤل ذلك السبب كما ابداه السؤل الثاني فان هذا الاختلاف  
 كان قائما في مصب السؤل الاول ايتم من جهة في بعض شراح الارشاد تقسم الجمع في  
 كل السؤل المتقدرة والى بعد السؤل واحد بالاسم في يدقوة ويشهد الاخر على الجمع  
 عن عيشة فان الجمع بينهما يمكن على بعض الوجوه البقية باكان بعدد العبي العبي بان  
 قد باع الاول فزيد ثم انقل المبيع الى البايع ثانيا قبل العيشة بسبب الاستبا فاحرثا ثانيا  
 من عود لا ماسر اذ كانا امرين يبيد حلال البايع في كل مع امكان الجمع وان امتنع فاما  
 ان يتعارض او يتكافؤان على ما يقتضيه ظاهرا عبارة عنه فغير القاض في شرحه فاستدع  
 بعد التكا في غير التعارض جعل محل الكلام والتوابع هو الاخر اما الاول فالحكم في اقل  
 والكلام في اقل من بينهما واخرى في حكمه جزا لسا حلق في خصوص التكليف دون الثاني  
**اما الاول** فالظاهر ما استفاد من شرطه فانه هو ان يكون معاداة قول البيني على وجهه  
 بعد احدهما بالكنة في مثل ما مثله من ان تشهد احدا البيني على الفصل وقت وتشهد  
 الاخرى على الحيوة في ذلك الوقت فان العمل حاصل اولا شهد احدهما في الكفر في الفصل  
 من الامور الحسية التي يتبدد في الخطا فيها فلا بد ان يكون احدهما كاذبا في اعتقاده  
 ومثله في محكم الكشف من ان تشهد بينه على ان هذا الولد حلاله وهذه المرأة وتشهد  
 اخرى بان عبده ولدت له امة اخرى فان العلم الاجمالي في مثل اية حاصله بكنة با حدهما  
 الا ان احتمال الخطا في الثاني امر ممكن وعلى هذا فيم الكاذب الصوتين ويكون المراد به

من علم

كما علم في كنهها احدا البيني كذا خبرها المرجحة العقل من هذه الخطا ويكون المراد بان  
 تح ما لا يعلم فلا يخبر كما ان شهدت احدهما على العبي ان يذبحه واخرى لم يذبحه فصدق كل  
 منهما بحديثها من دون ان يكون خطا بان يكون مستدقها او احدهما شيئا اصل  
 دليل ومثله الاخرى فيم الا ان العمل بمقتضاها لما كان مستفاد من المعارضين  
 هنا ظهر ايق البيني بين المتعارضين وبين ما يمكن فيه الجمع بان يكون احدهما ظاهرا والبعض المنقذ  
 والاخرى اظهر **والثاني** اعني كون الحكم في الكاذبين المتناظر ليس الا خبره فيهما  
 في علمه الثالث اعني مثالا القتل وكل ما هو مثله من افروض لان المتناظر عبارة عن  
 البيني كالعدو وهو متعين في مثالا القتل بعد عدم الرجوع او عدم الاخذ به او لا يسمح  
 لا عمل من البيني صافي الجملة كما يلعبه الشيخ قد ولا مجال للترعة اية كما لا يخفى فلا بد  
 المتناظر والعدو الحالة الاولى او حال عدم اقامة البينة واسا فلا خلاف في مثله  
 هو ان باب المدي والمكر واما ما يرجع الى التذاع كالمثال الذوامنة في كشف الثاني  
 مثال عند خبير انه مشكلا ان الوظيفة الرجوع الى القصة بعد العلم بالاجم بكبر احدهما  
 بيقين ما هو الحق من البينين بها ويكون ارجاع مثال الكشف الخبر التذاع بان تشهد احده  
 البينين بما ينافي شهادته الاخرى لا بان يصاد مثلا تشهد احدهما على ولادة امر متعينة  
 اولد معين في بلد معين في وقت كذا وتشهد اخرى بان هذه المرأة حرة من قبل زوجها  
 مثلا او انها في غرض ذلك البلد في ذلك الوقت مثلا فيكون الحكم بالتسا فيهما او كفا  
 فالحكم في حكم تعارض البينين **القاعدة** اذا تعارض البينان في ملكية عبي على وجه لا يمكن  
 معه التوفيق بينهما فلا بد من الرجوع الى رتبة لان البين ان تكون ما بينهما او في مثل  
 او في يد ثالث او لا تكون في يد احد فهنا مسائل الاول ان تكون الدين في ايديهما في حكم  
 المستلزم القضا بينهما نصفين بلا خلاف في ذلك على ما في لك وانما الخلاف في نسبة  
 فقيل ان الوجه في ذلك تعارض البينين وشاهدتها في يدي كل واحد من النسبة الى نصف

الكلام في تعارض البينين



الشاع فاضية كالولم تكن بنية اصطلاحاً في التفسير كاستبر في اللفاظ المساقفة  
 لاجل حال السبب المتراحي بقدر المكان كما قيل لا جلا ان لا يارى الحجة ليست على اللفظ  
 المتعزى وشرها الا في الصف مثل الاول والثالث كما هو الحق وقل ان الوجه هو ترجيح بنية كل واحد  
 بالنسبة الى الاستواء عليه في الحق الصف للاعضاء باليد والقائما بالنسبة الى الصف  
 الخارج بنا على ترجيح بنية الداخل على بنية الخارج وقيل ان الوجه عكس ذلك وهو ترجيح  
 كل واحد بالنسبة الى الصف الذي هو في صاحبه لا الصف الذي هو في يده بناء على ترجيح  
 الخارج ولعل هذا هو المثل والكلام في ذلك تارة في حقيقة الاول واخرى في الحقيقة الثاني  
 فالقول ان القول له وهو الاخير اقر على الاول لا وجه لان بنية ذي اليد لا ترجح  
 بالنسبة الى ما في يده فبنية كل واحد بالنسبة الى الصف الذي في يده صاحبه لا بالنسبة  
 الى ما في يده ولا تارة في اليدين بالنسبة الى الصف الخارج والتساقط يتوقف على تلك  
 الحجة والحاصل ان بنية كل واحد وان كانت معارضة بالآخرى في جميع مؤداها الا ان  
 حجةها انما هي بالنسبة الى بعض المؤدى وهو الصف الخارج الذي هو في صاحبه وفي  
 هذا بعض الاقاضي منها كما لا يخفى فعمل بنية كل واحد في المقدار الذي هو في صاحبه فيحكم  
 بذلك ملكية كل واحد لما في يده متاكفاً لقول بالتساقط هذا ساقط عن الاعتبار سواء  
 في تعارض بنية الداخل والخارج بالتساقط او ترجيح بنية الداخل او الخارج **اما على**  
**الاول** فلا عذر في انه لا تعارض ما بينهما فيما هو محال فيه **واما على الاخير** فوضع  
 لان ترجيح بنية الداخل يقتضي الى القول الثاني وترجح بنية الخارج يقتضي القول الثالث  
 فالتساقط لا وجه له ثم اذا قلنا بان بنية الداخل بترجيح مثل بنية الخارج كما هو القول  
 بالتساقط فيها الما ذكرنا فما را ان الاصل في تعارض الامارات هو التوقف والتساقط  
 لكنه من ضعف ان الظاهر ان بنية الداخل ليست بترجيح وقوله بترجيح الداخل على  
 التقدّم ما دل عليه بعض الروايات وترجح بنية الخارج بترجيح بنية الداخل على عدم الحجة

بالمرح

بالمرح نظرية التفاضل والتكافؤ في القول بالتساقط ثم لو بينا على ان بنية الداخل  
 بترجيح متقدمة للخارج والا في القولين في مسألة تعارض بنية الداخل والخارج  
 فلا وجه القول بالتساقط هنا **واما القول الثاني** فلان من ترجيح بنية الداخل على الخارج  
 احداً من الاجري يترتب منها في المقام احدها النفس كما سيحيط وظان ان مورد ما اذا كانت العين  
 في يد احدهما ولا يمكن التقدي الى المقام بتفريق المناط **اما الاول** فلان هذا التفسير اعطى  
 بنية الداخل لما كانت في يدها لا في ايديها وارادوا الاخبار فكيف يتعدى ولما قلنا فلما  
 حكمت ترجيح بنية الداخل على الاعضاء باليد هو غير موجود فيها حتى لا يستقر فينا  
 الاعضاء بان يتبين بنية ان بنية الداخل مؤداها ومؤدى اليد واحد وهو ملكية  
 ذي اليد فحصل التفاضل ويقدم على بنية الخارج وهذا يتم لا يجري في المقام **اما الاول**  
 فلان مؤدى اليد كون النصف هو مجموع ملك ذي اليد ومؤدى اليد هو كونه يملك  
 فانه يتقدم واما حجة حمل الاعضاء فلا خلاف لو كانت العين بيد احدهما فان يد  
 بنية كلاهما فاضيان ما مجموع العين ملك الذي اليد يحصل لظابق المؤدى فيتم  
 وتعيان اخرى ان مقتضى مجموع اليدين كون كل واحد ملكا للنصف بشرط لا يترتب  
 علم ملكية النصف الاخر فمقتضى يملكها هي ملكية النصف بغيره او مقتضى بنية كلا  
 هي ملكية النصف بشرط الانضمام او في ضمن المجموع ومن الواضح ان ملكية النصف  
 متفرقة غير ملكية متضافتين متداول يد كل منهما وبنية تعارض وتناقض فكيف يحصل  
 التفاضل والسر في ذلك ان الاخبار بملكيتها مجموع العين اخبار واحد بسبب لا يقبل  
 التفرق في عدوله من حيث النظر فاذا لم يحصل من المفاضل الظن بالمجموع لم يحصل منه فرق  
 النظر في البضاييق فتدبر واما ثانياً فلان الحجة التي يحصل بسبب الاعضاء بعضها  
 يحصل بها التوضي يتم لان الاعضاء ما حصل بسبب البنية والتفرض ان قصبة  
 البنية المطاوعة علم دلالة اليد على الملك الا ان بين ان لكل واحد من اليدين بالنسبة



الى ملكية الغف جهته اعتقاد وجهته توهي فينظر الى الجهة المعاصرة ويؤخذ بهاد  
 الجهة الموهنة وفيه ان ذلك ينظر اجتماع الامر والفرق ان الجهة المعاصرة قد مقابلها  
 بالجهة الموهنة خرج غرضه الاعتقاد في كل منها وان كان في يدها وبها صدها بغير  
 الا انه في جهتها بنية الاخر فلا يحصل المعاند علا في اذا كانت العين في يد احدهما  
 فان البنية يعاخذ البنية وفي يدها من جهته واما قال فلان بكل منهما وانما  
يصد في البنية في النصف لانها ملكية لها من جهة اخرى لان قضية اليدين ليست الا  
 حكم على كل منهما للنصف وهذا المعنى ملكية للبيئة ولو بالنسبة الى الضعيف لان  
 البيئة ملكية الكل الذي ملوكة النصف في ملكية له لان ملكية النصف في  
 الاحالة يقتضيه البيئة ولو في النصف الفرق بين هذا الوجوه والاول هو ان  
 الاول على منع الاعراض ومعه هذا الوجوه على دعوى التوهي وان كان ملكا كان  
 الوجهين واحدا لان التوهي ما لا يغير الوجه الذي اذبحه بغير علم الاشتا  
 معنوا مدلول اليد ومدلول البيئة بالنسبة الى النصف فليست في قولها تعارض  
 اليدين وبها يد الداخل سامة عن المعارض فان هذا وجوه تقدير البيئة الداخل  
 وان كان ضعيفا وهذا قد عرفت ضعفه لان قضية ذلك هو القول الاول اعني الساقط  
واما الثاني اعني التي اخرجت الكلام فيه ان الخالف هذا لانه ان يطلبا حاد موثلا  
 وهو جرح من عارض ابعد الله ان يجلين اختصا الى امر المؤمنين ثم في اية  
 في ايديهم اقام كل واحد منها البيئة على انها تنجح عنده فاحلها على خلاف واحد والآخر  
 ان يحالف قضية به الى الف الثاني الذي اخطا في ساقط البنية بعد تعارض كل  
 منها بالداخل الاخرين على حجة بنية الداخل بنية الخارج كما يدل عليه يد الرب الله  
 قال بعد ما ذكر قيل له فلم تكن في يدها صدها وانما ما البيئة فقال احلها فانها حلف  
 ونكلا الاخر جعلها الى الف فان حلفا جميعا جعلها بينهما نصيبين فيا كانت في يدها وانما

عسا

جميعا البيئة قال وقضى بها الى الف الذي هو في يده قبل باستحلاله الى البيئة بغير مع  
 بنية الخارج وقضاها لان حلفه على اليدين في عدم حجة بنية بعد كون الدعوى فقام  
 البيئة فلا بد ان يكون حجة بعد ذلك حكم بساقط البنية معارض مع ترجيح احد البنية  
 ايم لا وجه لاحلاف في اليد لان الرجحان كان بنية استغنى للميم لان بنية المتكسر  
 حجة بها وسامعها الا عين معها وان كان الرجحان بنية الدعوى الخارج فلا وجه للاحلاف  
 المدعى عليه الداخل كما لا يخفى فان حلفا فلا بد في القضاء لكل منهما من الخلفا لوقتا زعما  
 بنية لاحدهما لان كلا منها بالنسبة الى الف في يد الاخر مدعى للاحل من الثالث الحكم بان  
 الميم المحرم في حكم الساقط بعد اليد السا وهذا بناء على ما مضى في الاحكام  
 زعم كون اليد على الحكم الاشتراك لا على ملك الضعيف وان اليد المشتركة منزلة  
 السب الذي لا يجره فان الاحلاف بغيره ايضا لو قلنا في ضارر البنية على ما لا يثبت  
 عليه بالاحكام كما ياتي في المسئلة الثانية وهذه الوجوه الثلاثة كلها ضعيفة اما الاول  
 فلان الضعيف رواية غير واضحة السند في مقابل عد العامة كقاعة البيئة على الدعوى  
 الميم على انكر ضللا من غير علمه كاتروا الثاني في ان الاستدلال به من على  
 عدم الفرق بين الدخول والخروج الحسين والمؤمنين لان العين اذا كانت في ايديهما  
 معا فكون كل منهما داخل بالنسبة الى النصف خارجا رجاء بالنسبة الى النصف هو المحذور  
 معزى اعتباري والاضحية على كل منهما ذواليد واخلق لا خارج فلا بد في الاستدلال  
 بهذا الرواية الواردة في اذا كانت ذواليد احدهما حصة على الساقط فيها اذا كانت  
 في ايديهما معا مقدم اخرى على منها هي عدم الفرق بين الخروج الى الحكم على  
 برواية مخصوصة ثم قال قلت لم جعل في يد شاة فجاء رجل فاحلها وانما البيئة  
المدلول انها ولدت عنده ولم ير جمل يبيع وجاء الذي في يد البيئة فاحلها عنده  
 انها ولدت عنده ولم يبيع قال نعم حكمه للدعوى والا قبل الذي فيه بنية الله



عز وجل أما ان يفهم البينة المدعى بها كانت له بينة ولا يمين الذي هو في هذه الحالة  
 عز وجل أما ان يفهم البينة المدعى بها كانت له بينة ولا يمين الذي هو في هذه الحالة  
 فان رجحنا هذه الرواية والا فلا بد من الرجوع الى ما دل على التضييق في معنى البينة  
 مخالف للقول بالبينة على المدعى واليمين على المذكر حيث ان مقتضاه عدم التماثل لان كلاهما  
 بالنسبة الى ما في يد صاحبه مدعى وله البينة ولا يمين معها **فان قال** قد ثبت وقا لم يثبت  
 فيها تقدم ان البينة في المذكر مستثناة منها مستقطعة ليمينه بناء على ان قوله في البينة على الله  
 عليه بكلمة عز وجل في مقام توم الكلفة او كلفة اقامة البينة على المذكر ايضا اولا ان المراد  
 عدم قبول البينة عليه رواية مستقطعة ما ثبت سابقا لا بد من الاعراض عنها **قلت** قد بينا انما  
 على ما ذكرنا في غير مقام الغرض بان يكون المذكر مستطاعا على اقامة البينة على امره ورجوع  
 مستلزم لصحة قوله كما في مدعي المالك هو مذكر حقيقة واما في مقام الغرض فلا بد  
 من الاعتداد بالحق هنا السابق وهو موافق للحكمة في المالك لان بينة المذكر اذا وقعت في مقابل  
 بينة المدعي فعلا بالان يكون ترتيب وقوع الظاهر مقابل الظاهر لحوال اعتناء البينة على يد المذكر  
 او الاصل لا ينعى صارا للمذكر منكر في اجل هذه الحكمة امكن القول بالتفريق بين صفات الغرض  
 وغيرها ولا يندفع في ذلك على صحة الحكمة في بعض الصور كما ان اشبهت بينة المذكر بالمستع  
 الاستناد الى صاحب غير المدعي لان الحكمة لا يجب ان تكون مطردة والحاصل انه الظاهر  
 بينة المذكر وكما انه تعالى يمين مع عدم المعارض واما معناه لفظ عدم رجحانها اسفل بصفة بعد  
 اقامة المدعي البينة الى قول المالك ان البينة والاعتناء للمدعي من مقتضى بينة الخارج لا  
 ما يقتضيه به ظاهره من الترجيح الجني على جميع الطرفين المتقابل واما الثالث فالظاهر سابقا  
 من ان اليد المشتركة في الرزق الشفع دليل على مالت النصف فلا وجه الحكم بتساوي البين  
 وكون المسئلة زباب قارض المقتن عليه لا يدل لاحد عليه فظهر ما ذكرنا ان المسئلة اعز عند  
 الخالف هو المصطفى والله العالم **المسئلة الثالثة** ما اذا كانت اليمين في يد صاحبه

وصورها

باعتبارها

وصورها تلك لانه اما ان يفهم البينة المدعى بها او المذكر كالموقوفين معا ولا اشكال والقول  
 الاول **واما التاميز** في معاني بينة المذكر وجهان بل قولان فقد تقدم ما في قوله البينة  
 على المدعي واليمين على المذكر وان مقتضى التاميز في التفسير والتخفيف ويدفع اليه  
 يدل على عدم القول لواقعا **فان قال** ان التاميز في التفسير والتخفيف ويدفع اليه  
 واليمين على المذكر لا يحل في مقتضى التاميز في التفسير والتخفيف ويدفع اليه  
 اليمين في المذكر ان كان بينة المدعي فكذلك في المذكر مقتضى ذلك عدم معاني البينة في المذكر  
 والالتفات في الكلية الاولى لان هنا ما من غير ظاهر الا ان مقتضى ذلك عدم معاني البينة في المذكر  
 الملحوظ في الكلية الاولى التزم به القول وذلك من وجهين احدهما ان امر البينة  
 الى البينة احتلت في اقامة البينة كلفه حاشية خلاف اليمين وقبلي التامير لا ينفصل عن  
 الانتقال لا ينفصل عن مسكو التفسير والترخيص وعدم الالتزام بالانتقال نظر الامر في مقام  
 توم المخرج فكون قوله اليمين على المذكر في مقتضى التامير لا ينعى التامير في المذكر واما  
 لو اقام البينة فقبل من ام لا فهو ساكت عنه فلا ينعى من الرجوع الى ما دل على وجهه  
 البينة والثاني ان مدلول قوله اليمين على المذكر عدم قبول البينة من حيث انكاره فلا ينعى  
 ذلك عن قولنا من جهة اخرى راجعة الى الاثبات **ويؤيد** ان حكته وضع  
 البينة على المذكر كون اقامة البينة على المذكر والحسن على ما يدل عليه تعديل مطالبة اليمين  
 من المذكر في خلاف فعله فان بانه جاحد والجاحد لا يستطيع على اقامة البينة فانما  
 فريضة المدعي المذكر او وجودها كان حاله كمال الذي خرجت العسر البينة لا ينعى ذلك  
 العمل بل يرجع فيه الى ما سيجيء في التاميز فلا بد من التفسير في قوله ولا اقل ذلك  
 في هذه البينة في رواية منصوصا المتقدمة على عدم القول ونحوها العامة من كونه مود  
 تلك الرواية في مجموعها الصور في الغرض وعدمه وهو من جملة مقتضى ما ذكرنا من  
 في معنى قوله واليمين على المذكر في قوله ولا اقل في رواية منصوصا على صفات الغرض



بإرادة الله المولى دون غيره **وأما الصورة الثالثة** فاختلافها من حيث الترجيح بالظن  
والترجيح مطلق أو التفضل من حيث الأثنية والأولية للأفعال وحلقة القرائن والمرجات المشكوك  
فيها من بينة الداخل والخارج ثلثة أو أربعة ولعل أن المراد بالداخل والخارج هما ما يقع موافقة  
على أصله دليل شرعي وما فيها فليس المراد بالداخل حضوره واليد بالخارج حضوره  
بإيمان مدعي الحق في العقد مثلاً أي لا دلالة للمرجح الناصر بان ثبت من الأخبار بقصد الله  
إذا تعارض البقان قديم الداخل والخارج والثاني احتمالاً أحدهما مع الجاهل الذي لا يوجد  
في الآخر كصورة الشهادة على ذلك المطلق فإن في غير الاحتمال الغير المأخوذ لعدم اللاتفاق  
ما ليس في الشهادة عليه بالسبب المعنى المحسوس مثلاً فينبذ أحدهما بالاك وسك عن البينة  
الآخر بسبب كالحجارة مثلاً فإن هذه الشهادة لا يجوزها من جهة في ذلك خلاف القول بأن ذلك  
المطلق لا يشهد به البينة تحتل كونه ظاهرة مستندة إلى أصلها وإدانة وهذا المرجح جري  
المرجح الذي لا يثبت في الأخبار والثالثان يكون احتمالاً لاكتساب الخبر في أحدهما بعد من  
في الآخر كاحتمال الكذب في خبر لا عدل فانه بعد منه في جرم العادل وكذا الأكثر أو الظاهر  
أو نحوهما ما يرجح جمل الصدق والكذب الخبريين وهذه جري جري النجاة المستند  
والمضيق في الأخبار وهذه المرجحات الثلاثة من جهة وجودها لا يلتفت إلى الغير بها لأن  
الحكم المتبني في مورد التعارض هو المتبع كالخبر أو ترجح ما وقع الاحتياط في قمار الأخبار  
على اختلاف المذاحم مع وجود الثاني لا يلتفت إلى الأخير لانه لا أحد بذلك المرجح حقيقته  
جمع على بين اليقين فإن الأحكام تحتل ما لا يحل إلا المكينة الواضحة مثلاً لا ينافي مع قوله  
المكينة الواضحة إذا خفف ذلك فقل مقصده الأصل الأول المستفاد من غير ما دل على جهة تلو  
العاديين في الموضوعات إننا نعارض بينة الذي والمكر فالنفاضة لا نشا في الإكراه  
والجواز الشرعية المتعارضة لكنه في باب القضاء استغناء البينة هذا التباين بينة الذي  
عليه نامة في إثبات الحق على المكر حينئذ إن كان لم يثبت فلا يلتفت بعد ذلك إلى شيء

حتى

حتى السلامة من الخلف وبما أن آخرى فيستغنى عنها أن بينة الذي بالنسبة إلى الثبات الحق على  
المكر ليس كما ألجج القائله لما وضعت بان تكون مقصية لاثبات الحق بل هي علة نامة  
ترتب على مجرد وجودها شوب الحق المذكور هذه الاستفاضة من وجوه أحدها فاعل الأخبار  
الناطقة بأنه إذا قام الذي البينة فانه باطلاً فاعلها تدل على عدم البقان للحكم لا احتمال  
قيام المكر بيمينه والظن في ترجيح أحدهما على الآخر وهذا بين قول فاعلها وقولاً بغير ذلك  
على المتنبع وثانيها قوله استخرج الحق من أربعة فان ظاهره ولو بمعونة وروده في  
مقام إعطاء الميزان كون كل واحد من الأربعة علة قائمة لا يترتب مع وجود أحدها وحده  
شيء آخر حتى السلامة من المعارض في القضاء والثالثا روايت منصوصة المتقدمه ولتصريحها  
على علم قولها البينة من الذي فيه العين دليلها قوله البينة على الذي واليمين على  
من أنكر بضميمة قوله أما الخمينيكم باليد واليمين وقوله أحكام المسلمين على ثلثة بينة  
عادلين وبين فاطمة وسنة جارية ونحوها مما دل على أن كل واحد من البينة واليمين  
علة قائمة للقضاء فإذا استغنى عنها كون كل واحد منها علة قائمة فاستغنى عن قول البينة  
على الذي إنما البينة هو الذي استغنى عنه احتياج الذي وقائمة البينة لا شيء آخر  
في إثبات الحق على المكر حتى السلامة من المعارض فمحتاج للتفصيل بينة على نقد الجهد  
بما لها لكنه أمر يتحقق بموضوع البينة وليس المراد أن لا عليها احتياج اليه الذي **فأقول**  
مقتضى جميع ما ذكرته كون يمين المكر البينة علة فاستغنى عن الواضح أنه لا يجمع عليها وعلة  
البينة الذي لا يستغنى عنه احتياج علة الحكمين المتناقضين فيكشف ذلك كون كل واحد  
البينة واليمين مفضيا الحكم لا علة لأن الجمع بين مقتضى المتناقضين أمر ممكن قلنا لهذا إنما  
ينبغي إذا كان مرتبة اليمين في مرتبة البينة وأما إذا كانتا متبديين فكانت مرتبة  
أحدهما بعد عدم الآخر كرتبة اليمين بالنسبة إلى مرتبة البينة حيث قضت الضرورة بقدر  
كراهية اليمين من نامة بينة الذي فلا استغنى الذي كون كل واحد منهما علة قائمة للقضاء

م الطائفة



وموضع استدلاله **فان قلت** قد ثبت على ان بينة المنكر مع علم المعارض بجهة معتد  
 معينة عن اليقين وهذا البينة مستلزم البناء على كون بينة المدعي متضمنة لاستلزامه لان مؤيد  
 القضاء كلها من جانب واحد حيث كونه على او مقضيه ويحمل اجتماع العليتين لا من جانب  
 الاعلى وجب الترتيب والقدر المسلم انما هو الترتيب بين المنكر وبينة المدعي **والا الترتيب**  
 بين بينة وبينة المنكر فيقول الكلام في لا بد من حمل الموازين على كونها مقضيه لا على ذلك  
 يثبت الترتيب بينهما انهم على اخطا يظهر ما قولنا في كون بينة المدعي على تامة وعدم ظهور  
 دليل قبول البينة من المنكر الا في كونها مقضيه وذلك لان ذلك الدليل ليس مستحسنا  
 بحجة قول العدلين والواضح عدم دلالة الادعى كون قولها مقضيا فالا للمعارضه فان  
 لاحظنا ذلك ولا حظنا ظهورا له بحجة بينة المدعي في كونها على تامة حصل من هاتين  
 الملا حظتين تامة وتبين البينة المذكورة بينة المدعي فلا تتم الا بعد ان لم تكن المدعي بينة و  
 بالحجة قد استفدنا من جانب القضاء ان بينة المدعي بالنسبة لاثبات الحق على المنكر على تامة  
 وهذه الاستفادة امرنا على ما يقتضيه مجموع بحجة البينة فانه لا يفيد سوى كون مقضيا  
 قابلا للمعارضه وقضية هذه الاستفادة تقتضي بينة المدعي على بينة المنكر فيكون الماخذ  
 لان الدليل على بحجة بينة المنكر على القول لا يندم وانه على كونها مع عدم المعارضه  
 كما هو الشأن في جميع ادلة الامارات فانها انما تدل على حجتها الفصلية مع عدم المعارضه  
 فلا تقاوم بينة المدعي التي ثبتت كونها بحجة مع **فان قلت** لو كان بينة المدعي بحجة  
 فصلية مع اعلة تامة للقضاء لم يتصور تقاضى البينتين المتداخلتين ان يطلعن  
 الثاني واخرج **قلت** يمكن ان يبق اما استفاد اخر ايلة القضاء كونها بحجة فصلية وعلى  
 تامة بالنسبة الى ثبوت الحق على المنكر مما اذا كان المقام مقام المدعي والمنكر معا  
 الذي لانه لا بد من استفاد من الماخذ وعلاوة فلا تتم لا يذهب على ان الادلة الفصلية  
 ثبتت بحجة في الباب مجتمع ولا تنها على المدعي لان القضاء الواضح اذا حاكمها

في مقام

في مقام الاستدلال كان مطلقا والاول الاستدلال فاذا حكم التمه بحكم وذكر قضية من الروايات  
 اورث الامير في مقام الاستدلال على ذلك والاشهاد وخرجه كان جميع ما في تلك القضية  
 من الاطلاق والتشديد بحجة كالحقول معناه لان سياق الروايات لا يحكي عن قضاياء الرسول  
 مثل ما يقرب منه ان كان رسول الله اذا اخضع الميرجلان يقول للمدعي المنسجة  
 فان قلتم فحقه بها وان قالوا احلف المنكر وما اشبهها وسائر ما فيها من خصوصيات التبر  
 ان يقيد العلم لم يقيد العلم بان المدعي مع اقامة البينة يقتضيه لسائر الحكم بعد حاجته  
 منتظرة اخرى كالسلامة عن المعارض نحوها هذه قضية القاعلة مع قطع النظر عن الروايات  
 الواردة في المسئلة **والا الروايات** فيها ما يدل على تقديم بينة الخارج ايضا متاركة  
 منصوصا المقدمه وروى الدلالة المرسل المروى في كشف اللثام من الامير ومنها ما يدل على  
 تقديم بينة الاخر وهو رواية جابر عن عبد الله بن ربيعة بن ربيعة بن ابراهيم ومنها ما يدل  
 على ترجيح الأكثر كونه بصير المقدمه وهذه الروايات من حيث المسند كلها غير قضية وليس  
 لبعضها ترجيح على الاخر بحجة يمكن التوكل اليه الا ان ما دل على ترجيح الخارج اظهر من  
 الدلالة الباقية لان رواية منصور صحيحة في عدم قبول البينة من ذي اليد واما مقام او مع  
 وجود المعارض واما رواية جابر وعياض فما حاكمها ان على الفعل وهو على تقدير  
 اعتباره لا ينافي ودلالة القول على ما يخفى واما رواية ابن بصرى في صحتها اضطراب  
 سبق اليه الاشارة من مواضع الجمع لان مواضع الجمع فلم يبق الا الدليل على جالته في  
 منصوصا اظهر ولا نزاع في العلم ان القضية بينهما تباين كل ما يخفى في تقدير القيمة لم يسطر  
 ما في رواية منصور وكذا على تقدير التساوط لما عرفت من القاعلة المتأخضة لصحتها واما  
 رواية الفرقة فلا تعامل بها على اعتبارها من مافيه من تقديم الخارج لا اشكال فيه في  
 صحتها وهي ان تشهد كل من البينتين بالملك المطلق او الملك المسبب او شهد البينة الخراج  
 بالمسبب الداخل بالمطلق وان كان الحكم في الاول والثالث اظهر من الثاني لخصوص جميع



ما استدل لنا به على ترجيح بنية الخارج في باب المنع الثاني الذي هو مورد رواية  
 منقوله لا يقدّم بنية الخارج في الثانية وان نظرت بما رواه منقوله الا انه بعد البناء  
 وما يقتضيه من النظر في هذا العلم لان بنية الداخل بعد ان كانت حجة في نفسها وشهدت بالملك  
 المسببات في رتبة بنية الخارج في القوة مضافا الى استناد ما باليد فتقدم بنية الخارج  
 مع تقدمها مضافا من رواية منقوله من شكل قلت لانك لا تفرق بين ما عرفت من مقتضاها  
 تلك الرواية ما يدل عليه قوله اليقين على المدعي وقوله انما اقصى بديك اه وخوها ما ذكر  
 بنية المدعي على ما عرفت فاما في المارضة اصلا وليس ذلك امر يقيد باحصاء عليه  
 بناء المرافعة لان صاحب الحق بعد ان كان له طريق الى التوصل الى حقه باقامة الحق  
 معن اخطأ حقه باعتبار جملة معارضة حجة على الحق والحاصل ان الحق التمتع  
 والعرفية انما شرعت ووضعت للتوصل الى الحق فلا بد من كفايتها لذلك المسمى  
 الحقوقي الصانع واما من عليه الحق فليس له حق حتى يصح له حجة في مقابلة حجة المدعي  
 وغاية ما يقتضيه بعموم ما دل على حجة البنية سواء علم على الحق اذ لم يكن لصاحبه  
 حجة على شئونه واما في مقابلة حجة فلا واما اذا شهد بنية الخارج بالملك المطلق  
 وبنية الداخل بالملك المسبب في تقديم بنية الخارج ايضا اكمال من غيره ما استدل  
 به على تقديم بنية الخارج وكونها علمة تامة حتى رواية منقوله باعتبار عموم ما فيه  
 من التعليل ان تقديم بنية الداخل في هذه الصور ياتي ان يجمع بينها لا يرجح  
 لان الملك المطلق احتمالات لا يحتملها الملك المقيد المستند الى سبب محدد  
 يوجد من بين تلك الاحتمالات احتمالا واحتمالا لوجعلت الشهادة عليه بكون شاة  
 لشهادة بنية الداخل على الملك المقيد مثلا اذا شهد بنية المدعي على الشاة من زيد  
 المدعي وشهد بنية المدعي على الملك المطلق كان العمل جهادة بنية الداخل وتوقفت  
 بالرافعة وادخل في حيز العمل بالبناء لان كل واحدة من البينتين متساوية في الاحتمال

الخاتمة

الخاتمة للرافعة الواحدة المصنوعة البنية مزجت فهد الكذب والخطأ والغبان او حيا  
 وتزيد بنية الخارج على بنية الداخل بان فيها احتمال الاستناد الى الاستسحق واليد في بنية  
 الداخل هذا الاحتمال واما احتمال المنع بعد الشراء فهو عارض باحتمال الشراء بعد البيع  
 ايتم والحاصل ان الشهادة بالملك المطلق وان كانت حجة شرعية في انما تسميها بيلم تباد  
 الى ما لا يعارض اليقين احتماله لك الا اننا نأولق التعارض بينهما وبين الشهادة  
 بالملك المقيد السالم في ذلك الاحتمال فتفتخه الجمع هو تقدم بنية الشهادة على الملك  
 المقيد والتعليل على هذا الجمع هو عموم رتبة البنية فان مقتضى ذلك العمل بمقتضى  
 البنية المرجحة فان العمل بها اليقينية تكديما للبينة الظاهرة بخلاف العمل بها  
 بالبينة الظاهرة فكذلك العمل بالبينة المرجحة وهذا خبر مستبعد منها والفقهاء ايضا  
 في الامكان بناءهم على ذلك ختمنا بغير اليقين واحتمل في احدهما ما لا يحتمل في الاخرى  
 فانهم يقدمون الغير المحتمل فيه كما في ان بعض الاشارة اليه عند احتلال البينتين  
 بالملك بالقدم والخاتمة وهذا الجمع هو الملك بجهاناه القسم الثاني من شام الترجيح  
 فيما سبق فانه ترجيح راجع ووجه راجع ولا يبعد دعوى بناء القلاء على اصل هذا الجمع  
 ايضا في الموارد التي يعارض فيها الامارات العرفية خصوصا البينات فان لم تقل به فلا  
 اشكال في تقديم بنية الخارج في هذه الصور الاربعة ايضا واما انما يذهب لك وانما القاعد  
 في تعارض البينات فغير الجمع فيا اذا مرجح لصحة البينة بسبب لا في مقتضى ذلك فتدبر  
 البينة الاخرى كالملك القديم والجديد فلا شبهة في تقديم على الترجيح بالمرجحات الظاهرة  
 الى صدق الشئ وكذا فهم عن مطابقة قولهم للواقع ومخالفة له كما لا عدلية والاثارة  
 والاكثرية واضربها اذ لم تضرب في الترجيح بها على التعبد بالاحتمال واما مقتضى الترجيح  
 بالخروج ففيه قصور وهو انه لو يفتي على ترجيح بنية الداخل فلا اشكال وان بنيانا  
 على ترجيح بنية الخارج فهذا احتمال ان يكون لاحد مورد اثباتها احدها ان يكون حجة



التقديم هو عدم حجة بنية المنكر واساطم والثاني ان يكون الوجه عدم اعتبارها  
 ان كان للمدعي بنية على دعواه فظهر علم اعتبار الشاهد واليهي في مقابل البنية  
 والثالث ان يكون الوجه عدم اعتبارها عند وقوع المعارضة بينهما وبين بنية المدعي  
 والفرق بينه وبين سابقه ان عدم بنية المدعي على الاول شرط لاصلاح حجة بنية الدال  
 متا فاعلم هذا التقديم شرط للحجج فلا فائدة ان كان الوجه هو الاول والثاني وجب على  
 الصور في بنية الخارج ايضا وان كان الوجه هو الثالث كان الترجيح لبنية الداخل  
 لان بنية الداخل حجة اذا لم يعارضها بنية المدعي وقد ظهر ان في المقام لا معارضة  
 بينهما حقيقة والذي استظهرنا من الدلالة هو بطلان الوجه الاول اعني عدم  
 كون بنية الداخل حجة مع عدم بنية المدعي **واما الوجهان الاخران** فقلنا  
 لسكوت الدلالة المتأستظنها ماها فافهمنا ان بنية المدعي عليه فانه غير صالحة  
 المعارضة في تعيين احداهما لان عدم ذلك رواية منصو ولا يفي لها فان عدم بنية  
 البنية من الذي يؤيده لنا للمدعي به لا الوجهين المذكورين فعلم الغرض ان  
 واختار الرجح فان لم يتجوز فظهر شئ منها على وجه العموم ادلة حجة البنية وفتقنا  
 تقديم بنية الداخل في الصورة للمرضة لما حققنا ان كون العمل بها حجة على البنية  
 فلا يعاد الى ترجيح بنية الخارج لكونها البنية الداخل من غير سبب **فان قلت**  
 قد استظهرت من الدلالة كون بنية المدعي على دعائه ثابتة لحصول حجة المنكر وهو  
 عام فيها في صورة المعارضة وعندها **قلنا** تلك الدلالة بين الدلالة الفعلية  
 التي لا يجوز فيها مثل ما تورد في النية والوصي القضاء بمجرد اقامة المدعي البنية وهم  
 انتظار شئ من بنية المدعي والقولية واقربها دلالة رواية من المتقدمة بمواضع ارضت  
 الاول قوله حقا المدعي والثاني قوله لا قبله الذي يده بنية والثالث قوله لا  
 الله تعالى ان يطلب البنية من المدعي والرابع قوله والا فبين الذي هي في يد دلت بجهة

المواضع

المواضع سقوطا ومفهومها فحيا وتلوجا على عدم بنية المدعي في اليد او في مقابل  
 بنية المدعي مع سواء كان الحجج بينهما ولعلها امر محتمل اما لا بان نكلمنا رضى  
 لكن في دلائل الكل على هذا الاطلاق نظرها الا ان اطلاق رجوع ضمير ضمير الى الشاخص  
 لا الى البنية وعليه فلا ريب له بالمدعي وعلى تقدير رجوعها الى البنية كما هو من الدلالة  
 لم يدل على اختصاص البنية في المدعي الا في مورد الرواية او في مثلها فيكون متساوية  
 كل من البنية في الملك المقيد على وجه موجب لغايتها في مثلها في غير الذي عرفت  
 ان البنية في غير متساوية ومن ذلك ما يحاجج بالثاني وما الثالث فلهذا في الاطلاق  
 عدم مطالبة البنية من المنكر وما عدم القبول فلا ولعل الدلالة عليها بغير بنية  
 وقوله تعالى لا تقولوا لا قبل فغير ما عرفت من اختصاص في القبول بمورد المعارضة  
 المتقدمة هو مورد الرواية **فان قلت** قوله فان الله امر ان يطلب البنية من المدعي  
 في علة لقوله لا قبل ولا يصح دعوى اختصاص العلة بالمورد والاولى التعليل في علة  
 العلة فان عدم قبولها من المنكر مع قلت لو سام ذلك امكن ان يدعى ان معنى قوله  
 فان الله امر هو ان الله جعل البنية التي هي حجة ثابتة من غير فائدة المعارضة  
 للمدعي ولم يجعل المنكر وعدم كون البنية حجة ثابتة للمتنكر لاني في كونها حجة غير ثابتة  
 لم ينعكس كونها في حجة فائدة المعارضة فثبت على اعتبارها في حجة عدم ما دل  
 حجة البنية وقضية ذلك العلم بها مع عدم المعارضة كما في غير ما الرابع  
 فالجواب عن ان الامر اليه على المنكر بعد فقد بنية المدعي انما يستلزم في الاطلاق بالبنية  
 التي قد كبرت في ان هان الناس مطالبة من كل احد حجة واقعية متبا كان ان يابا  
 كما اشتهر عند العلماء ان الثاني والثالث كلهما يحتاج الى الدليل فلا يصح في  
 مشتقة البنية من المنكر وهذا مثلا قلنا في حديث البنية على المدعي واليهي على  
 المنكر فيقوم من ان قضية التفضل عدم كون وظيفة المنكر الا اليه لان



الغرض الثانية نظر الأمر الوارد في مقام ترم النظر لا تفيد حكم الرخصة والترهية فان قلت  
 اذا سفت محرم رويته فهو موقوف وسائر الأدلة فيما اذا استدل على عدم الحكم للصوت الثالث  
 المذكور مع ان صورتين منها خارجتان عن مورد رواية منصوص قلنا استدلالنا على  
 القطع ان بعد تقديم بنية الخارج على بنية الداخل فيكون ما سببه يعلم بنية  
 عليها في الطرفين في صورة كونه الداخل مطلقا والخارج مقيدا بالباطن او بالعكس في فهم  
 فظن ان ما ذهب اليه الاكثر في الظن الرابع بتقديم بنية الداخل لا يخرج عن قوله والله الذي  
دفع تظهر في بنيتها الاول انه قد سبق الاشارة الى ان المراد بالداخل ليس هو  
 مضمون ما يدعى كالمقوله المحكي عن الخبر وما لا يتناول كل من يصدق عليه الملك  
 بموافقة اصل اقامة شرعيين وينص عن ذلك نص بجانب في مسائل الخارج على  
 ما ينبغي ان الاجارة ذكره وانما لو اختلف الموصو والمساخر في زيادة الاجرة ونقصا  
 واقام كل منهما بنية بني على مسئلة تناقض بنية الداخل والخارج وكذا انما اذا تنازع  
 البائع والمشتري في صحة البيع وقضاه واقام كل منهما بنية ان يبيعه بذلك على تلك  
 المسئلة وهكذا الى ما اذا نظر للمشتري في احوال العقدة التالف انما لو اقام الداخل بنية  
 بعد قضاء الحكم للخارج بنية وسلم الحق اليه كما لو ادعى في يد عينا في يد عرو واقام عليها  
 البنية فقطض له وسلمت العين اليه ثم اقام عرو بنية على انفسه فاختلف في الرتبة  
 احدهما ما عر الشيخ من انفس قضاء واعادة العين الى عرو في المثال الثالث ما اصابه  
 في بعد نقل هذه الشخ من عدم النقص وانما نها في يدي وليس في كلامه هو لا يخرج  
 لما اذا كانت اقامة البنية قبل اذالة بدل الداخل وهو عرو في المثال المذكور في كل  
 الشهيد في عدم نقص القضاء مع واقعة العين في يد عرو ونظر الى بقاء اليد صا و هو الحكم  
 عن الخبر وما يقتضيه من ذلك الاستدلال هو لاء ايضا نظر الى ما في كلامهم من ان القيد اخذ  
 قبل بعد واليد شران البنية اما ان تخرج بنية ملكية العين بعد القضاء وعند احكام

دفع الدول

تجدها

تجدها به او تخرج الملكية او تطلق في الشهادة والاشكال في القسم الاول لا سيما لانما  
 في سماع دعوى الداخل الملكية والسماع بنية والحكم بعد من علم ما حصة بنية  
 اقامه الخارج البنية كما لا ينبغي الاشكال في سماعها على الثالث ان احتمال عدم ذلك  
 كما في سماع الامرين وبما يظهر من ذلك دخول تحت محال البيع والظان ان ليس كانت  
 في الاحتمال الثاني لان القضاء فيه للاصل لا يخرج عن اشكال وعليه فقوله ان اقامه البنية  
 اما ان تكون قبل ازالة الداخل في العيان او بعدها وعلى التقديرين فالجواب في هذه المسئلة  
 انما يخرج وتقبل على القول بتقديم بنية الداخل في المسئلة المقامة واما على القول بتقديم  
 بنية الخارج فالنظر سقوط هذا الفرع واسايعه بقيم عدم النقص وبقاء العين في يد  
 الذي لو كانت مسئلة اليه خلافا لصاحبك فانتم في المسئلة في فرض كلام الحق اعني  
 ما اذا كانت اقامة البنية بعد ازالة الداخل في العيان على المسئلة الثانية فقديم  
 بنية الخارج او الداخل وان البرية بالدخول والخروج حال الملك الذي اوجاه القائل بنية  
 وحال التعارض فان بني على تقديم بنية الخارج وان العبرة في الخرج بحال ارادة البنية  
 فنقض الحكم وحكمها لعمول لانه حال اقامة البنية خارج باعتبار انفس القضاء صيرورة  
 زيد دخلا وكذا لرب على تقديم بنية الداخل وجعل العبرة بحال الملك لان عرو في  
 حال الملك الذي يدعيه كان واخلا وان سار بسبب القضاء خارجا والامر ينقض الحكم  
 واقربت العين في يدي والظان ان ما ذكره ليس على ما ينبغي اذ على القول بتقديم بنية  
 الخارج لا يعقل انقلاب الداخل خارجا بنفس تقديم الخارج لانه رباب استلزام  
 وجه الشيء وهو وجوده وحال مله بعد انفسه فانما انفسه للخارج بنية صار له  
 سببا لصيرورة الداخل المحكوم عليه خارجا فاداسع بنية وقضى امر الحكمي الامر هكذا  
 الى الدورة الثانية والثالثة نعم ما ذكره في الاحتمال الاول اي ما اذا تمت البنية ملك  
 المتخذ بعد القضاء الاول فكما في الاحتمال الثالث اعني صورة الطلاق كما هو الاظهر



**واما في الاحوال الثاني** الذي تكلم فيه وهو ان اذ اصرحت البيعة بالملك قبل القضاء وقبل  
ازالة البيعة فيكون القضاء الخارج حجة سببا لانقلاب الدال خارجا مقدما عليه  
على بيعة الداعي كيف ونعمة القضاء القضاء انفسا الخفى وعدم الاصل الى بيعة الداخل  
في حال القضاء فلو بني على ان هذا القضاء ولو بني على ان القضاء يوجب انقلاب الملك  
الحكم عليه خارجا كان القضاء الواقع الخارج قضاء عليه فلا يكون قضاء له وهو خلاف  
بني وعلم هي بل التحقيق ان البحث في هذا الفرع انما يتم على القول بتقديم بيعة الداخل  
وهو الذي يظهر اتم تركه شرح الشاهد لانه قد حثنا بعد ما اشار الى ما في ثلاثة  
من الاحوال من حيث القول بتقديم بيعة الخارج او الداخل يكون للناظر بالدخول  
والخروج هو الدخول والخروج في حال الدعوى او في حال اقامته البيعة قال ان يقضي  
القضاء ولعادة العي انما يتم على القول بتقديم بيعة الداخل ويكون البقية بالداخل في حال  
الدعوى التي سماها في لك بحال الملك وعليه في المسئلة ما استاذ اليه الشك في عت  
من ان بدا للاحوال انما قيلت لفقد البيعة في وجودها لا بد من وجودها وازان القضاء  
لا ينقض الا بقطعه فوضح ان الحكم ببيعة المدعي حكم تطليق مراعى عدم اقامته المدعي  
عليه بيعة معاوضة لبيعة بناء على هذا القول ان تقديم بيعة الداخل عند التمسك  
فاذا اقام المدعي بيعة وانظر الحكم ببيعة معاوضة لها تنهد بالداخل كان حكم الحاكم  
على طبقها حكا تطليقا لانه العمل بكل اصل وامانة معلق ومشرط بان لا يكون لها  
معارض واقفا فلا بد من احراز ذلك الشرط لما بالعلم والوجدان فيقع الحكم على صفة  
منها او بالافعال على الاصل فيكون حكمها مبرا مطلقا في الواقع على انقضاء المعارض  
لمن ان ذلك الحكم حيث انظر في الاصل للواقع وقبي وجود المعارض انقضى الحكم  
حيث هذا ليس بقضاء الحكم بل انتفاضا لان استناد الحكم للقاضي يستند اذ صيرت  
فان كان ميزانه متجاها حيث الجود وجب الاحكام مثل بيعة الخارج اذا شئت

بالملك المسب على القول بتقديم بيعة عند التعارض بينه الداخل مع وقوع الحكم اتم  
مفرا فلا ينفق الا لافعال واما اذا كان من اتم تعلق الامر حيث الوجود مثل البيعة الانتفاء  
انما لا يملك انتفاء امر حيث الاعتبار مثل بيعة الخارج على القول الاخرى بتقديم بيعة الداخل  
وقوع الحكم معلقا اذا كان ميزانه حجب الفاسلما عن المعارض او الوارد ويرى ان يظهر الملك  
لو كان التعلق في اصل وجوده فاصلها اذا كان مستندا الاستحقاق والتاسيع البيعة  
الحكم عليه بالدين او امرى الدين او الى ظهور المعارض لو كان التعلق في اعتبارها التي  
وجودها مثل بيعة الخارج على هذا القول فاذا ظهر ما يبطل هذه البيعة باحد الوجهين  
انقضى الحكم بنفسه ليس هذا انتفاضا حجا على بطلانه الا بقطعه هذا وجه انتفاض الحكم  
وعود العي الى يد عمر واما وجه عدم الانتفاء فهو الذي ظهر في ايدى المراسل ان  
القضاء انا وقع مستداما فلا يشتر في وجع القضاء الخارج فاذا ينفق بعده البيعة  
**وان قلت** على ما ذكرت لا يقع القضاء ابدا لامعلا لان كل بيعة يعقها المدعي كمثل  
ظهر المعارض بعد القضاء ولو غير الداخل لاحتمال معارضتها ببيعة خارج اخر  
مثله فقولك ان بيعة الخارج على القول بتقديم المعارض بها تعلق بالملك لان التعلق بها  
ولو بالمعارضين الى ظهور معارض لها من خارج اخر فان قولهم لا ينفق القضاء الا بقطعه  
مقاي هو في ذلك قلت ليس الامر كذلك بالنسبة الى بيعة خارج اخر لان بيعة  
الخارجية بالنسبة الى بيعة الاخرى لان بيعة احد الخارجيين بالنسبة الى بيعة الاخرى  
المعارض واما بيعة الداخل بالنسبة الى بيعة الخارج فغير مبررة الدليل بالنسبة الى  
الاصل على القول بتقديمها ولا يقول بالتعلق في القضاء الا في القسم لان القول ببر  
في القسم الاول اعني التعلق يعلم وجود المعارض بخبر الحق تسلسل من حيث الجواب  
يجوز ظهور المعارض كافي القسم الثاني بل على انتفاء معارض اخرى فاذا ظهر معارض اخرى  
كان الحكم بتقديم اتم معلقا مراعى عدم ظهور القوانين في الاول لان ذلك امر



بان يتضمّن الدّليل الدّليل بظهور المعارض الاقوى بعض ما يوجب انقلاب الاقوى من المرجح  
 كالكثر من مثلاً فانها ما امكن ان تزيد شيئاً فثبوتها فيوماً فيوماً بظهور ذلك المرجح  
 انقلاب الاقوى يكون تقديمه ايضا تعليقاً امرى بعدم جدد الحق لمعارضته فيما  
 بعد وهكذا هم جرائنا صطوره في باب القضاء ان جعل البرة بوجود المعارض وعكسها في  
 الجرح وحال القضاء وعدم الانكشاف الى احوال وجوده وانما ظهره فيما بعد والا لا يتحلل  
 القضاء ولا يترتب عليه اثر القصور فلا بد من وقوع محو احتمالية وعدم كونه معلقاً على  
 الظهور وجود المعارض نعم ما ذكرت كون الدليل دائماً تعليقاً اخر في الاحكام حتى  
 لو انقضى في يوم واحد ظهر المعارض بعد عكس ظهوره في حال العمل الف مرة انقضى العمل  
 كلك ولا خير فيه واما في باب القضاء فليس يمكن الالتزام بتعلقية القضاء مطمحاً باليقين  
 الظهور المعارض الذي يكون نسبة الى ميزان القضاء كنسبة احد الدليلين المتناهيين  
 بالنسبة الى الاخرين لا حتى في الالتزام به بالنسبة الى القسم الاول المعارض اعني ما كان  
 نسبة الى ميزان القضاء كنسبة الدليل الى الاصل وبعبارة اخرى المعارض الذي لا  
 يشترط العلم به فثبوتها يكون وجوده علة فامة الحكم غير معلق على شيء فاذ ظهر وجب  
 انقضاء الحكم المستند الى علة الخارج والقضاء للدخل فضاء غير موقوف معلق على  
 شيء والحاصل ان معارض ميزان القضاء على شيء من عمل العمل به غير معلق على  
 شيء حتى عدم المعارض وذلك مثلية الدخول على القول باعتبارها فان العمل بهامتين  
 بلا انتظار شيء اخر حتى المعارض فلا معارضها حتى ينظر وجودها سواء كان موجوداً في  
 زمان اقامته للخارج البينة او ظهر بعدها وبعد القضاء بدو فبها العمل به معلقاً على نحو  
 تعليق العمل بالميزان الذي يستند اليه القضاء وذلك مثلية الخارج اخر مثل الدّعي  
 فان العمل بالبينة الذي كان معلقاً على عدم معارض اقوى كمال العلم بالمعارض الاقوى ايضاً  
 صلح بملازمة على معارض اقوى سواء كان الاقوى بينة باعتبار تجد وصفه بحال فثبوت

المدعي

المدعي او باعتبار ظهور مدعي اخر في القسم الاول لا مضاً لثبوت الالتزام بتعلقية القضاء  
 بالابدية من القول بها بعد معلومية توقف اعتبار الارادة والحق والامارات فعلى العمل  
 عدم المعارض والحكم بالاصل واما في القسم الثاني فالالتزام بالتعليق فيها مرجح لاستدراك  
 التزلزل في جميع القصور واختلافه الى التسلسل كما عرفت فظهر ان القول بالانقضاء في  
 نحو فيه تعلية الشئ بناء على اصل من يقدر به بنية الماحل لا محذور ولا يرد  
 ما ذكره الشهيد في عدم ان القضاء لا يفتقر الى بقطع لانه ليس بقضاء بل انقضاء كما  
 عرفت الا ان ياتي ان ظهور المعارض في ادلة الاحكام امر ممكن فالتدبير ان يكون الدليل بظهور  
 في حكم الاحكام مراعى الى ظهور المعارض ولما كان القضاء والبيانات فامر غير متصور الا على  
 بعض الوجوه الخارج عنه الغتام لان الدعي حين اقام البينة ولم يقر بالمخالفة لمعارضته  
 فقد تحقق شرط عدم المعارض ولا يقال ان المعارض ليس من مصاديق البينة لا اعتبار البينة  
 في نقل الامر والشهادة كما كانت مستغنية عن القضاء وانما وظاهر ومبني لا يخفى فثبت  
**قوله الكلا** في وجوب اصل الشئ في النزاع من اختيار نفس القضاء مع بقاء الدليل  
 والاتكال مع زوالها وقد يوجب ذلك بان يقام البينة بالدخول المر في حاله فلا يثبت  
 تقديم بنية على بنية الخارج على مقتضى الاصل ولا يقدح في ذلك وقوع القضاء الخارج  
 صيرورة داخل حسب القضاء لان الناحية في الدخول والخروج ما كان بذلك ملاحظة القضاء  
 ومع قطع النظر عن ذلك هو داخل مع قطع النظر عن القضاء بتقديم بنية وضعها، اليدها  
 يكون الداخل عرواً كما كانت تلك القضاء بخلاف ما لو زالت البينة فزالها سبب لئلا  
 صفه الدخول المر في الخارج لتقديم بنية على بنية المدعي الخارج بل ينبغي العكس  
 الذي بعد انقضاء البينة الذي اعني زيل في المال المذكور يكون هو الداخل عرواً  
 بمقتضى اصاله حتى يترك وتضمنه واما مع عدم انتقالها فهو بعد خارج وان كان يقضي  
 له الا لا جرة بالدخول الحاصل من جهة القضاء هذه غاية ما يوجب به التفصيل للزجر



ولكنه غير جري لان اليد المستندة الى القضاء حالها كماله فلا تصلح منشأ لغيرها  
 داخلها غير متزان المناط في الدخول والخرج ما كان مع قطع النظر عن القضاء  
 او كما هو مستند اليه لان المستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فالدخول  
 المستند الى اليد المستندة الى القضاء مستند اليه حقيقة فلا عبرة به وما دعى له حالته  
 العجيبة في اليد وحاصلها عدم استناد الدخول الى القضاء بل الى اليد بعدد حصة  
 احتمال احتمال حقيقة واجراء اصله الصفة فيها ويعني ان اصله الصفة في يده متا  
 با صالة الصفة في يد الماخوذ من الداخل اعزها في المثال المبرهن وهي حاكمه على  
 اصله الصفة في يده لان التناقض محتمل وسادها من التناقض حقيقة **بذلك**  
 وسادها كمالا اخفى فالظاهر عدم الفرق بين لقاء اليد الحسية وزوالها والله العالم  
**الثالث** اذا قد ما بينت الا داخل فكل يحتاج معها الى اليقين كقاعدة لا والحق في ان  
 ينظر الى وجه التقديم فان كان هو ساقط اليقين وسلامة اليد المعادى فنتزل  
 اليقين لان القضاء بدو يحتاج يكون قضا بلايين وان كان هو ترجيح بينه الداخل  
 للاعتقاد باليد فاليمين غير لازمة لان الحكم للداخل على هذا الوجه مستند الى بينة  
 ومع البينة لا حاجة الى اليمين وان كان هو القيد بالاخبار فلا بد من النظر لان الاحصا  
 مختلفة منها فاشتمل على الترجيح مع اليقين ومنها بدو فاصحابها استند الحكم الى تقديم  
 بينة الداخل بنج حكمه من حيث اليقين وعدم **والرابع** اذا اراد زوال اليد اقامت البينة  
 قبل ابعاد من غير التحويل حتى عند كاذب الخمر لا في الجواز ولعل وجه الجواز  
 النظر الى عموم الحكم بين الناس السابق اليها الاشارة في قول هذا التا بل يمكن ان  
 عليه بموجب القضاء وفصل الخصومة ايضا بان يكون الغام من الفصل للخصومة التقيد  
 فوضع الغام ان حكم الحاكم قد يتعلق بالموضوع على وجه ليس المقصود منع من رفع  
 الخصومة وان ترتب عليه ذلك احيا ناك الحكم بالهلال والقبلة وطهارة شئ يحتاج

وامثال ذلك وقد يتلو بها على وجه يكون المقصود من رفع الخصومة وهذا ايضا على متين  
 لان الخصومة اما ان تكون محققة وليس عدم حضور احد الخصمين كالحكم على الغائب فتكون  
 مقدرة على ثبوت الحكم في الاول دفع الخصومة وفي الثاني دفع لها لا اشكال في جواز الحكم على  
 الاول منها المقصود من رفع الخصومة الفعلية واما جواز رفع الوجه الثاني المقصود من رفع  
 الثانية فالظاهر انها ممتنع عموما الحكم والقضاء بين الناس باثباته على هذا الوجه واما  
 جواز رفع الوجه الاول الغير الرجح الى فصل الخصومة باحد الوجهين المذكورين فهو منوط على  
 تامة عموما الحكم بين الناس ولا جاز ذلك يستلزمه وعاقب فيه اعني اقامت البينة للتحويل  
 من القسم الثاني من الوجه الثاني وهو عكس الحكم على الغائب لعدم حضور الذي عليه هناك  
 وعدم حضور الذي هنا هذا هو الكلام في ذلك للسئلة واما معنى اقامت البينة للتحويل  
 فقد ظهر بما ذكرنا وهو من الخصومة التقديرية يعني اننا نلتقي المتنازع فيه فيحقق التنازع  
 بموازين القضاء وحكم الحاكم واما فائدة رفعه على القول بتقدير بينة الداخل واخراد  
 بينة من على هذه البينة والحكم على ما ترتب على بينة الداخل مع وجود الذي تقارض  
 البينتين فيتم مع موت الشهود او ضعف او نحو ذلك واما على القول بتقدير بينة الخارج فلا  
 يتم الا على تقدير ظهور الذي ولا يكون له بينة ومعه يترتب على كون بينة المذكورة مسخفة  
 عن بينة كباقي انتم فما قاله بعض مشايخنا من عدم القابلة لغرض التحويل فليحقق  
 للخصومة المبرر على ما ينبغي **الخامس** اذا لم يكن للمدعي بينة واثام ذواليد او كذا كذا بينة  
 فهل هو قسطن عند اليمين كافي وقد والحق هو انه لو قبل بتقدير بينة الداخل فلا يمين فلا  
 اشكال في سقوط اليمين هنا لانه اذا اتفق بينه المذكور عن اليمين في صفة معارضة بينة  
 لبينة المدعي فهو وقع عدم المعارضة لزم الاكفاء والافتقار بها على بطريق اول وان  
 قبل بغيرها مع اليمين فان كان وجه اليمين هو ساقط اليقين مدعا رضاءها وجوبه  
 اليد سليمة عن المعارض فيها لا حاجة الى اليمين لسلامة بينة هنا عن المعارض



مع كونها حجة كاهل المفروض على هذا البناء وان كان الوجه هو التبدل بغير بعض الاخبار  
 الدال على اليقين مع البينة ففي الحكم بنقوط اليقين هنا انما الاحتمال توقف الحكم على  
 البينة على امور ثلثة البينة واليد واليمين فبما ان اليقين وحدها كافية  
 للثبات ان اليقين المدعى بينة فوجود البينة معها يصير لغوا وهو خلفا للمفروض حجة  
 بينة الداخل هذا على القول بتقدير بينة الداخل عند الفارض واما على القول  
 بتقدير بينة الخارج فنقوط اليقين هنا من غير ان يكون اليقين من المذكر رخصة او غيره  
 وقد سبق مرارا ان قوله اليقين على انكر لا يدل على التزمه بل على الرخصة وانه  
 لو اقام البينة كان كافيا للحكم فالأظهر ما ذكره العلامة من الكفاية **مط** **القول**  
 قضية تقدير بينة الداخل هو ان يطلب الحكم البينة او لا المدعى عليه فان كان  
 بينة قضية لم ولا يصح المرافعة للمدعى اذا قامت في ذلك لان غاية ما للمدعى ان يثبت  
 البينة على دعواه والمفروض تقدير بينة الداخل على بينة وهذا على خلاف ما هو  
 المحمود المتعارفين الناسخ ومطالبه البينة او لا المدعى وخلافه صحيح ما هو  
 قولنا فضلا عن اليقين والائتمار صلوات الله عليهم اجمعين وهذا ايضا من مواضع  
 القول بتقدير بينة الداخل **فان قلت** لا يلزم من تقدير بينة الداخل مطالبة  
 البينة منه او لا عكس ما هو المتعارف لان المدعى هو صاحب الحق والمطالب ومقتضى  
 القاعدة مطالبة البينة من يطلب الحق ثم لو امكن له بينة فله حلف المذكر لو اقام  
 المدعى البينة وقل المذكر في اي بينة قضيه له وهذا لا ينافي بسؤال البينة او لا المدعى  
 المدعى **قلت** اما ان نقول بان الحاكم بينهما البينة عليه فليس المتكرران للثبات  
 البينة اتم من ثلثه من الحجج اياه او لا نقوله فان قلنا نكران الاستدلال  
 البينة من المدعى لغوا صرنا وكلا من الغناء اذ لا يستمر القضاء الا بعد النظر حال  
 المدعى عليه من حيث استطاعته على اقامة البينة على خلاف بينة المدعى وعند مقتضى

الوضع

الوضع الطبيعي الاستدلال بسؤال البينة من المدعى عليه لان الامر بالاختلاف بين السؤال  
 وان لم يقد بدلت ساوي بينة المدعى وبينة المدعى على حجة الاستدلال بالسؤال  
 فلكل الاستدلال بما يريد مع ان العيوب للثبات بسؤال البينة من المدعى فافهم **والسابع**  
 اذا اقام البينة على الداخل فادعى الشك في المدعى او ثبت الدين فادعى الغناء ففي هذا  
 البينة حاضرا سمعت قبل ان لا اليد ونوعية الدين وان كانت غائبة طوبى والوقت  
 بالتسليم ثم اقام البينة استمر وقد ينشك الفرق بين ما ذكره في المسائلين وبين ما اذا  
 فسق الشك وكان الخارج غائبا فانه يلزم ثلثة ايام كما هو مصرح به في محل الفرقين  
 خصوص الشك في غايتها اتم لا حجة على ان المدعى بعد اثبات دعواه ان كان متحيزا  
 للحكم وجب الحكم وبزعمه اثره من التسليم ثم اذا اقام الداخل البينة بينة فليس صحيح  
 حق المدعى والداخل وان لم يكن مستحقا الحكم باعتبار كون بينة المدعى معلقة عند القول  
 فلا بد للحاكم من ايقاف الحكم حتى ينقضي المعارض لم يحق الحكم وجب على الحاكم اتمام الاستدلال  
 الى حصار بينة وكشف حال هذا المقال ان القضاء قد يكون تخيرا وقد يكون تعليقا  
 وقد سبق ان العلوي والتخيير في المراء والتعلق في المراء يتصور على وجه ثلثة احدها ان يكون  
 التعلق في موضع البينة بمعنى توقف تحقيق البينة الشرعية لعدم ثبوت وجودها وجبا استغناء  
 وجودها البينة وذلك عند تعليق وجود البينة المعدلة على عدم حجة الخارج فان عدم الخارج  
 من شرط وجود البينة التي هي من ان القضاء والتعلق ان يكون التعلق في محقق مدلولها مثل  
 البينة التي نهى له الملك بمقتضى الاستغناء فان تضمن هذه البينة موقوف على عدم على  
 ارتفاع الحالة السابقة والثالث ان يكون التعلق في اصل اعتبارها مثل بينة الخارج فانه  
 البينة الداخل فان اعتبرها على القول بتقدير بينة الداخل فان انتفاءها والمدعى  
 عليه فصفة المثلث ان لا يدعى المعارض فلكل المدعى بمقتضى اصله عدم التعلق  
 يكون الحكم وانما على عوا التعلق واما ان ادعى المعارض فاما ان يقر بوجوب ايقاف الحكم

بتقدير



في المواضع الثلاثة مع خصوصية المعارض ووجاهة لاثبات الدخايل بنا، على كون العمل بالاصل في  
 القضاء كالعمل به في الاصل حكم بحيث انفقوا العمل به الى الخصم المعارض **واما ان يقال**  
 انفاق الحكم مع نظر عدم الدليل على وجوب الخصم المعارض عليه كما جعله الحق في ذلك  
 لتفصيل في الدعوى مع سلامة حجة ظاهر المعارض او يفتقر الى وجوب الادراك والوجهين  
 الاحتمالين فيلزم في الاول بلزوم الامهال وانفاق القضاء، من غير البينة لان البينة قبل  
 احراز سلامة الجارية لا تصلح بحجة للمدعي بل هي حجة برأءة ودعوى احراز السلامة  
 بحكم الاصل غير نافعة لان التمسك بالاصل كما ينبغي في الدعوى مع وجود المقتضى ومحو  
 المعارض خارجا عن مقتضى واما مع عدم المقتضى فلا يقدّر بدلان ان جعل للقاضي في ذلك  
 غير الموصول كالبينة ونحوها فلا يجوز له ايهال دعوى احدا لا بعد وجود بعض تلك  
 الموازين فيقبل وجوده مع عليه التوجه الى الدعوى في عدم الاتفاقات لا كونها مخالفة  
 والافضل دعوى مخالفة فيلزم ان الجواب الذي في احضار خصمه ولا الاتفاقات الى ما  
 قوله لاصاله عدم الحق واصالة عدم البينة ونحوها مع ان ضروري البطلان ليس  
 ذلك التلويح بحال الاصل على الفاضل والنظر الى ما راعى وجوب طم الدعوى بالبرهان  
 المهودة ولا كذا اذ وجد الميزان واقعت البينة فانه بعد وجوده لا عذر للقاضي  
 في القضاء غير احتمال تجرعه وهو غير قيل لان دفع بالاصل كما في المقامات وما ذكرنا  
 يظهر انه لا يريان يقان الاصل بحجة شرعية سواء كان في مقام دفع اللان او تكيل المقتضى  
 ووجوب عدم الورد ان كان لا القاض في تحصيل المقتضى بالاصل فان لم يدر على وجوب  
 سماع الدعوى وقضاها بالموازين لان مقتضى وجوب التمسك بعدم الاتفاقات الى اصاله  
 عدم حجية الدعوى ومقتضى جعل الموازين عدم استناد الفصل الى غير ذلك الموازين  
 تحت توقف القضاء على ما ليس غير ان له الاثر من الاصل لم يجر ذلك لم يخلو في ذلك  
 توقف على ما هو عليه له في نفسه فانه يجب لوجود المقتضى بالادلة الدالة على وجوبه

بالبينة

بالبينة مثلا عدم لان حكم الاصل وفي الاخيرين بعدم الامهال لما ذكرنا في وجوب عدم الامهال  
 مع عدم الدليل على وجوب الخصم على الحكم بعد قيام الحجة او يفتقر الى صورة خصوصية البينة  
 فيوقف القضاء حتى يقيمها الاصل مع وفي المواضع الثلاثة وفي البينة يقتضى بلا مهلة لا حتى  
 البينة عن العمل بالاصل في احراز عدم المعارض لما علمه جريانه او لا يستلزم العمل به مع  
 حضورها في الحق الواقع كثيرا ولا في البينة الذي في هذه الصلح اعني ضرورة حضور الشهيد وليس  
 ميزانا ما عند الصلح لان مدعى البينة مثلاً وان اثبت مدعاه ببينة الا ان الثبوت الاستصحاب  
 مع ادعاء المدعي البرائة العقلية بالبراءة وادعاء حضور البينة على ذلك ليس ما ينبغي  
 عليه عرف الحكم بالاستشغال الفعلي الا بغيره وهو من بينة الذي يثبت الاستشغال الفعلي وهو  
 لا يثبت الا بضميمة الاستصحاب الذي ليس بنا، العرف على الاتفاقات التي في باب القضاء مع وك  
 الاداء ودعوى حضور الشهيد والتحقيق ان حضور البينة اي بينة يزيد في البرهان بعد ثبوت  
 الاستشغال الاستصحاب او يزيد في اثراء بعد ثبوت ملكية المدعي منع عن التسليم كما ذكرنا في ذلك  
 مرهلا له ارسال المسلمات لانه في معرض صياح حتى الذي الذي وجب لحفظه سماع  
 الدعوى على الحكم ولو كان ذلك الحق الغرض المتعلق بالعين ثم الظاهر لا يمنع من ادراك الفاضل  
 كالكره والسكينة والبيع والاجارة ونحوها فانها لا مانع منها ولعل ارب العلامة ان يقر  
 التسليم ليس هو المنع من الثبوتات ان الظاهر ان المراد بالتسليم هو التسليم على وجوب التسليم  
 بالانكلاف فانما الذي لا يجوز مع حضور البينة والدليل على ذلك هي العلامة الدالة على  
 جوب فصل الدعاوى والتوجه اليها فان من التوجه الى الدعوى والتعرض لفصلها بعد  
 ترك المدعي عليه على حاله الى ان كان عليه اقبل الدعوى اذ لو ترك على حاله لم يترتب على  
 سماع دعوى المدعي الاثر المقصود من السماع وهو ايداء الحقوق فكل من ترك في وصول ذلك  
 الى حقه على تقدير اقامته البينة فلا بد من منع المدعي عليه عنه وذلك مثل الانكلاف في  
 سائر الصفقات فلو ادعى ادراكه المدعي عليه بعباء واجارته وسكاها وغير ذلك



من الصفات ما يقع للمدعي البينة ولو في حال الدعوى ولما اختلفا فمتنع عنه لانه في  
 الحكمة وجوب سماع الدعوى اعراضا لصل الحقوق والضرر المتعلق بالدين فيجب بالادلة  
 ولا يتأخر اكد دفع البينة على تقدير ثبوت حق المدعي بل قد يتأخر دفع البينة اذ في  
 الصفات فانها غير كافية لتوصل الحق ولو كان فقلا عينا او منفعة ومع فقولك  
 المدعي عليه فالادعي الثراء فليس للحاكم تسليم العين الى المدعي الذي اثبت ملكيتها على  
 وجه التسليم على اطلاقها وهو الراد بالتسليم في المقام لا مطلقا ولو مع الخلف واللاف  
 وكذا اذا ادعى الاباء فانه ليس للحاكم اية الزام بالتسليم من دون انتظار لقام البينة  
 على الاباء وكذلك في الوجه الثالث من وجوه التعليق في البينة اعني اذا كان المانع علة في  
 المعارض كنية الداخل على القول بتقدير بل وكذلك الحال في كل مقام يدعي المدعي مع حضور البينة  
 فان المدعي عليه لا يخل وسيله على وجه الفعل في المدعي ما يتأخر بل يمنع عن القربا  
 المتعلق ولا يبدل بالاصل في هذه الحالة بالنسبة الى تلك الصفات ومجمل القول في  
 المقام على وجه كل هو ان الذي لا قامت البينة سواء كان خارجا او داخلا وسواء  
 في الاول مدعي اكان او لا متكررا ثم انقلب مدعي اكان الاباء بعد ثبوت الدين وقد  
 التزم بعد ثبوت المالك وبالمجمل كل من يسمع بينة اذا قال ان البينة حاضرة في غير الد  
 بالاصل والوجه الذي ينافي بجوذه الغرض الذي يسمع الدعوى كنه افعال الحق التي  
 فلا يتقدم البينة على ما كان عليه وجوه السلفه على ما في هذه مطمحة مثلا للاطلاق  
 ووجه مما يمنع عن حصول المدعي الوجه بعد اقامه البينة كما لا يخفى على حاله من حيث  
 الفرار في حضور الخصم فكما يجب عليه الحضور في علس القضاء فكما يجب عليه عدم الغرض  
 في اللقي به على وجه ثبوت حقه عن عرض سماع الدعوى ويلزم الحاكم عليه الدليل عليه  
 اوله وجوب سماع الدعوى بعد احوط الحكمة بل العلة وهي افعال الحق فانه لا يتأخر  
 مع منع المدعي عليه الصفات الماضية لتوصل الحق الى الذي على تقدير اقامه البينة

هذا كله

فذلك مع حضوري البينة وامامه غايها واستعمال المدعي لادانها فالظن عدم الامهال و  
 وجوب المنع على طبق الاصل والحكم على طبقه ويختلف مقتضاها باختلاف المقام فلو كان  
 ملتمس الامهال هو الذي لم يجب بل يحكم بمقتضى الاصل وهو قسط المنكر على المدعي  
 على نحو تسلطه في الدعوى لو كان الملتزم هو الداخل يسمع اية قوله بل لم يقبل المدعي بل  
 المدعي لان البينة قسطا لبيت باضطرار البديل في اقرضها فان المدعي لا يجازي في القسط  
 تأجيل القضاء بل يقضي بعدم سلطنة على المنكر والسلفه على ما في وجه مرجح الوجه كذا  
 لا يجب في الخامس المصلحة بل يقضي للمدعي ومنع العين من الداخل اخذ بمقتضى بينة الخ  
 هي اقرب الى المدعي وكذا الكلام لو كان للمدعي حصة في الاباء او مدعي الثراء فانها لا تجازي  
 ايضا فان كان بالتسليم على مقتضى البينة والدليل على ذلك ان حصة الشهود لا يميز لها  
 شها وعرفا من يتوقف على سنة او سنتين او سنين وفي حاجتهم وفي اخير القضاء  
 صرح بضرر لا يميز الثراء او ينافيان للضرر المخرج للفضاء وهو راض لا يخفى على المتفكر ثم  
 الظاهر ان الحكم في الوجه الاول من وجوه التعليق اعني التعليق الرابع الى التحقيق المبرهن في  
 التعليق بالنسبة الى المخرج ليس كذلك فان مدعي المخرج عمل الى احوال بينة وذلك لما  
 انما ان اصل عدم الخارج لا يتصل منها بالقضاء ولا اكمل له لاحضا موازين اخراج  
 التحقيق فاهو ليس منها الاصل ولا يرد ذلك في الوجهين الآخرين لان الغرض منهما  
 وجود البينة للمدعي فضلا وهو احد تلك الامور وجودها فلو حكم مقتضى الحكم  
 بالميزان الشرعي اذ لا ينافي استناد الحكم اليها رفع احتمال وجود معارضتها بالاصل  
 الحاصل ان التعليق الرابع الموضوع البينة التوجيهية كالتعليق بالنسبة الى المخرج يمنع من  
 القضاء قبل الخصم وجود المعاني وعمل بالاصل في حل ذلك قبل الامهال و  
 الفصل والفرع كذا التعليق الرابع الى التحقيق فلهذا البينة واستبارها كالتعليق  
 لعدم الدليل على ارتفاع الحالة الشبهة بها اعني الملك السابق او لعدم المعارض



كذلك بينت الخارج بالنسبة الى بنية الاخر فان لم يمنع القضاء فمما لم يحضر البنية الملقى  
 على حكمها اعتبار بنية المدعى يمكن ان يكون السرف في ذلك دعوى الجرح وغيرها مما يرجع  
 دعوى علم صاحبه للبيان القضاء دعوى على الحاكم فدعى الجرح لدعوى علم المدعى بل  
 على الحاكم وكان يقول هذا البيان ليس بامتناع الحاكم في القضاء واذا كان الذي عليه هو  
 الحاكم ايضا فصل هذه للتو كعدم الالتفات الى قول مدعي الجرح بل لا بد من الالتفات اليه  
 امهاله حتى يحضر بنية على المدعى الا براه او الشراء او مدعي الما رضى فان لم يحضر لا دعوى  
 على حضوره لا على الحكم فاما فصل هذه للتو كعدم الالتفات الى الامهال لا بد من مراعات  
 جانب المدعى ايتم لا بد عليه ضرورة ثلثة ايام فان لم يلبس غدا بشرا على ان يقض  
 به الجرح بين المحققين ولم يراع الجانبين فظهر ان كل واحد من القضيتين اقرى من اطلاق القول  
 بالامهال واطلاق القول بعدد واما الميزان في خصوص العينة فضاوية امر غير مختلف  
 باختلاف الاحوال والازمان والمكان وغيرها والله العالم **المسئلة الثالثة** ما اذا كانت  
 العين في يد الشد اقام كل منها عينة وعمل الكلام ما اذا لم يجد في فوايله احدى والاذنيح  
 تحت المسئلة الثانية وكان زور و توارى بنية الداخل والخارج لان اقرار مدعي البطلان  
 للمقر من اورد اخلوالمش في هذه المسئلة يرجع الى المرجح بالاثنية والاعتدية وليس له الا  
 مقصده الفاعل مع عدم المرجح **فقو** قد بين ان قضية الفاعلة فيه بعد تاسط البينين  
 الرجوع الى الخالف والعتاة بالقضاء لحلف او النكول مع فان حلفا او نكولا في الفرقة  
 وذلك لان قضية الادلة في اقرار الميزان القضاء في البنية والاثنية قوله اما ان يقيم  
 بالبيات والاثنا وقوله تعالى افض بينهم بالبيات واصفهم الى سبعة يحلفون به انه اذا اعتد  
 احدهما تبين الآخر اذا اعتد صاحبه في القضاء بالفرقة بمقتضى حكم احكام المسلمين على  
 ثلثة بنية عادية وبين فاعله ومسته حجية بناء على قسرية السنة الحارزة بالفرقة وعلم  
 من اذلة القضاء ومن كون الفرقة اية ميزانا للقضاء في الجملة اذ لم يكن هناك ميزان ولا ريب

ان البينين المتعارضين وجودهما كدهما في تقدير القضاء بالعتاة ان العمل باحدهما دون  
 الاخر ترجح بلا مرجع والعمل بهما معا مستحيل والتقدير اية باطل بالفرقة فيكون وجودهما كدهما  
 فان قلت يرجح احدهما بالفرقة قلنا انه يتوقف على ثبوت كون الفرقة مرجحة والانا لا  
 علم المرجح لان كون الشيء مرجحا يحتاج الى التاكيد فان قلت ثبت مشروعية الفرقة في التبيين  
 المرجح كالمسئلة في بين الصالح ونحوه قلنا ما نحن فيه ليس بهذا القبيل لان التبيين بالفرقة و  
 ان لم يحضر في قبيل المجمع الواضي في التال المذكور الا ان مورد ما في غير ما كان الاصل  
 فيه القضاة كما لا ريب المتراضين بان يكون من قبل المحقق المتراضين والسرف فيه  
 انما كان الاصل في معنى القضاة المتراضين القضاة فلا يفي بعضه في الواقع ولا في الظاهر يعني  
 خلافه انما يمكن الاصل فيه ذلك بان كان المانع غايه الكلا واحد المتراضين وجود الحكم  
 مع بقاء مصلحة العمل على حالها فان العمل باحدهما في ح مطلوب في الواقع والظاهر  
 فيبقى بالفرقة فانهم والاذن ان البينين المتراضين وجودهما كدهما فلا بد من الرجوع  
 الى الحلف الذي رتبته بعد البينة فاذا رجعا اليه فان حلفا لحداه دون الاخر فضر له  
 والارجح للفرقة في تعيين الواقع فيكون مرجح بامه بنية المكرى على ما لم يعر معاملته  
 لان اذلة الفرقة لا تنقض بكتابتها في الميزان بان يكون مستقلا القضاء هو نفس الفرقة فتراد  
 عاظما مع معاملته المكرى المستقلة ثانيا فان حلف فضر له وان لم يلف صاحبه فلك  
 وان نكلا كان العين بينهما فبين لان القضاء بالتصنيف لغير زوجه القضاء بلا احتياج  
 الى ميزان اخر وانما قلنا ذلك مع ان النكول عن العين المردودة القضاء المنكر لان مرجح  
 باسمل ليس منكرا في القضاء فلو قضى عند نكول صاحبه عن العين المردودة كان مستقلا  
 القضاء اية نفس الفرقة وقتلنا ان نفس الفرقة لا تنقض ميزانا للقضاء ومعه مر بان  
 احكام المسلمين عليها بعد البينة واليبر كونهما عينة لذلك ظاهرا لا حجة عند فقدها  
**واما القضاء** فلا بد من التماس بعض موازنة لان كلف الملك ظاهرا لا حجة الا



في القضاء بل لا بد من وجود بعض ما للبينة او اليقين والنفية الذي هو احد طرق القضاء عند  
تحقق المزاعم هذا وقد ينشأ في جريان القاعدة المتأ باليهما في المقام لان جريانها على ما تحقق  
يتوقف على ثبوت مقدمتين احدهما كون المقام من موارد نقد القضية بالبينة والثانية  
كونه من موارد إمكان القضاء بالحلف منه اذا فقد كل منهما فقد التزم هو القضاء بالحلف بالاثبات  
فلانها اذا انقضت كان المقام محلا للقضاء بالبينة فلا يصار الى الحلف لان البينة هو الاصل في  
القضاء واول موازينه واما الثانية فلانها اذا انقضت بقي الاقتراح لان القدر مورد ردها  
صورته في الميزانين وكلتا هما ممنوعة اما الاولى فلانها تمنع نقد القضاء بالبينة عندنا وفيها  
لا مكان للقضاء مع التصفية وان كان طرعا للعلم الاحكامي وطرها للبيني في مقام العمل  
ورتبة الاثر لا انقضت بموجبه البينة لانه اذا عطي كل واحد من المدعيين نصف المدعى به  
ومنع نصف الآخر براءة البينة الاثر كان ذلك قضاء مستندا الى رتبة البينة لكل منهما  
في الجملة **وقصودنا** ان العلم بحسب البينتين مقام الفصل بين المتخاصمين وعلى  
نزاعهما مقام اخر المتع انما هو المقام الاول لان التصفية على ما بالبينتين بل طرح لها حقيقة  
واما المقام الثاني اعني على النزاع بالبينة فضع نقدوه لان التصفية قضاء ناشئ من وجوب  
البينتين اذ لا وجوب كل منهما في نصف الاثبات فبينة كل منهما ببينة الاخر وبما ذكرنا  
اعطى كل منهما نصف المال مستندا الى بينة فانها تثبت بالكلية من غير نصف الاخر  
مستندا الى معارضة بينة ببينة صاحب رضاء كل واحد من عقدي الاجاب في السلب  
او الاعطاء والمنع مستندا الى البينة هذا مع كون القضاء بالتصفية قضاء بالبينة هذا  
ويذكر ان كون النزاع نصف مستندا الى قاض البينة حجة الى سقوط دعوى كل  
منهما بالنسبة الى النصف وهذا عين عند القضاء بالبينة لان معنى نقد القضاء  
بالبينة ان عدم سماع الدعوى في التصفية على المدعى بسقوطها وعدم سماعها  
ونصف المدعى بالبينة واما المقدمة الاخرى فلان الحلف لا يكون ميزانا

كان

كان ونظيره لاحد المتداعين في دعوى واحدة واما اذا كان نسبة كل واحد منهما على حد  
فلا يقطع ميزانا وكذا الكول وقياس حلفها بالبينتين للقاضين غير صحيح لان البينة حجة  
ومزانتها عدم خروجهما عن الحجة بالمعاضرة بخلاف الحلف فانه ليس حجة حتى يتصور  
القاض فلا بد في كونه ميزانا اختصاصا باحدهما بحيث كان نسبة اليها نسبة واحدة  
كان المقام من موارد نقد الحلف بالبينة فلا بد من استعمال القدرتين لو بدلا للاحدهما الحلف  
فكل الاخر قبل الاقتراح امكان في عدم الحاجة الى القدرتين لان فائدة القدرتين لا يمكن  
حصول الحلف بمحضها احدهما الاظهر والاضاير في هذا الغرض حاصل بكون كل واحد من القدرتين  
ضارا والحصل انه اذا ضارضا البينتين فالاصح فيه القدرتين دون احلاف كل منهما اذ لا فائدة  
فيه كما لا فائدة في تكديما الا ان يكتفي بكون احدهما خ الحلف قبل الشهادة فغيره  
الحصول فانها بدونها وانما قدما الدعوى يكونها واحدة لان ادعاء في امرين بان  
اختلاف في السبع والطرفين او كل منهما شئ الحلف كل منهما على معاده لان في ما اعطى احدهما  
ميزانية فاما اذا كان ونظيره لاحدهما لان الاختصاص فيه ابيح حاصله اقبيل الكول حجة  
من الدعوى فانهم هذه قضية القاعدة في قاض البينتين مع علم المرجح اعدم اعتباره  
مع قطع النظر عن اعتبار البينة **واما الاخبار** فمن مختلفه صفها ما يدل على القضاء بالتصفية  
بغير الكافي عن ترك حلف ولا فقرة متناول الامر في رواية عن ابي بصير في قوله  
في ذلك جعلها بينهما نصفين ومثله رواية في موضع من رواية ابي بصير في قوله  
او نكولها من غير ترك فقرة ابي بصير في رواية اخرى عن ابي بصير في قوله  
والفريقين في الحلف بينهما بقتيد اطلاق الاصل الثاني ويرجع الى اصل القضاء بالتصفية بعد  
الحلف منها ما يدل على القدرتين في ترك حلف مثلا المرسل عن ابي بصير في قوله  
يختلفان في التنازح الواحد يدعي الرجلان انه يرجع بينهما اذا اعتدلت بينة كل واحد  
ومثل موقفه سماعة عن ابي بصير انه ان جعل بين احدهما في التنازح فكل واحد



نفس عند زوده وانما كل واحد منهما بنية سواء فالجواب فافهم من الحديث ومنها ما يدل على  
 الافراج واحلاف من خرجت القرعة باسمه مثل رواية المصنف رحمه الله تعالى قال كان على  
 اذا اناه وحلان فخصما فبشر عدلهم سواء وعلمه سواء افرج بينهم على انهم صير العيين  
 ويمكن الجمع بين هاتين ابيته بالتقيد فقيدا اطلاق الطائفة الاولى المكينة بالقرعة بالتأخير  
 المصحة باعتبار البين وبعبارة اخرى هذا الجمع والجمع السابق بين الطائفة الاولى في التقييد  
 بين هذه الطائفة والطائفة الاولى على وجه التباين لان خراساني يدل على التضييق دون  
 قرعة وخبر المصنف يدل على اعتبار القرعة والخلف فيهما تباين وتقييد التخيالف خراساني  
 بعد القرعة في غاية البعد حتى لا يخلو مع ملاحظة التخيالف ان الافراج يقتضيه اطلاقه في خرجت  
 باسم القرعة دون التخيالف مع فلا بد من ملاحظة المرجحات ولا يبعد رجحان اخبار القرعة  
 خصوصا مع ملاحظة التبرج وعطفه على الكافة فالرجح هو خبر القرعة للقرعة لكل امرئ  
 فافهم ان الافراج بعد الكافة هو الاظهر من ملاحظة الاخبار وعلاجها هو عدم الجمع خلا  
 الفتح على حيث فصل هذا خبر القرعة فيما اذا كانت بينهما مطلقين والى التضييق اذا  
 كانت مبدئي وان اخضعت احديها بالتقيد فخصها وهذا التفصيل بعض فقرتها ما هو في  
 كافيها بالبنية المقيدة اذا كانت الاخرى مطلقة لما في السابق من ان هذا يجمع على  
 بين البينين واما الفرق بين المطلقين والمقيدين فقد يستدل عليه بان اخبار القرعة  
 كلها مطلقة بالنسبة الى طلاق البينين وتقيدها امارا رواية المصنف فواحدة **واما**  
**رواية اخرى** فلا ان القيد والتنازع فيها انما هو في كلام المصنف الذي يدل على البنية اذا لا  
 في قوله وانما كل واحد منهما بنية سواء فافهم من الحديث ومنها ما يدل على  
 انقضاءها في التنازع على وجه المصلحة القادة ما كل واحد منها المدلول عليها بقوله  
 اختصاصا بل على الظاهر لا يفيح فقط في القاعدة العمل غير اني في المصنفين للمصنف  
 بالتضييق بين القرعة وهذا من غير ان خراساني يثبت على التضييق مع الخلف ولا يخفى

كلام المصنف اعتبار الخلف في القضاء بالتضييق ويمكن دفعه بان عدم ذكر الشيخ الخلف لا يدل على عدم  
 قوله بل احتمال ان يكون عدم ذكر الخلف مقتضا هو المعلوم المصنف المطلق على قاعدة القضاء بقرعة  
 على البين او البينين مع ان الانصاف من وضع طعن خبره باعتد في المقيدين تعسف كما في قوله  
 احتمال عدم نظاير بين المصنفين كما هو مذكور في كلامه في الرواية بعيد جدا هذا هو الكلام في  
 البينين المتنازعين في جميع النسخ **في الكلام** فيما يقتضيه من هذه الروايات اعتبار النساء  
 في العدل والنفقة وانما اذا اخلفا في احد الامرين بان كان احدهما اكثر عدلا او اعدل  
 به للرجح بهام لا والكلام فيه في مقام الاول في اعتبار الترجيح بالاكثرية او الاعدلية وانما  
 تقدم احدهما على الاخر عند تناقض فان كان احدهما اكثر والاخرى اعدل والثالث في التمسك  
 عنها الى مرجحات اخرى كالاضطية وضوحها **اما القامر الاول** فيستدل على الترجيح بالاكثرية  
 بروايات منها جارية بصيرة قد سبق في جليلي في القوم قد عي رار في ايديهم بغير الدعي  
 بدلية الدار المينة المأورثها خالصة ولا بد من كيف عرفها فاقول اكثرهم بنية مستقلة وبلغ القيمة  
 ان علمنا اناه قوم خصصوني في مائة فقات لهؤلاء البنية انهم اخبروا على مدودهم لم يبيعوا  
 بهما وقام هؤلاء البنية انهم اخبروا على مدودهم ولم يبيعوا ولم يبيعوا فخصص بها اكثرهم  
 استعملهم الحديث في موضع الترجيح بالاكثرية الاول قوله اكثرهم بنية مستقلة ودلالة  
 واضحة والتاني ذكرها اعلم لا اكثرهم بنية فانه وان كان في نفسه لا يصلح للاستدلال  
 من كلام الاحوال لا ان دفعها في مقام الاستشهاد بوجوب صلاحيتها للاستدلال كما استدلت  
 الامام ثم في الاستدلال بكلام الموضوعين نظرا ما الاول فله خصصا صريحا ان كان احدهما اعدل  
 وكان احدهما البينين داخل في الاخرى خارج فلا يفيح فيها مع ان الرواية اشكال  
 اعز وهو البينين مما يمكن الجمع بينهما فالرجح الى المرجح فيها فافهم من المصنفين عليه ان كان  
 الجمع ما كان وقد سبق الاشارة الى هذا الاشكال ابيته واما الثاني فلا ان قضية التضييق  
 وان كانت على ما ذكره في الحكاية الان جرباها في السند كقول القائل به وخلافه في



الذي في المسئلة الثالثة ومنها فهو قوله في رواية جماعة المتكلمة وانهم كل واحد منها يفتي  
في العدة فان مفهوم القيد الصفة في مثل المقام اعني مقام بيان الميزان كقوله في القيد محبة من  
جميع القوي يعول اليه في مثال المقام وهو يقتضي عدم الاقتران عند انتفاء المساوات والاشارة  
في القلة بخلاف عدم الاقتران اما لاجل التنصيف هو بطلانها واما لاجل القضاء للاكثر وهو  
المستأنس لفظا فان قلت هذا القول للمصنف وقع حكما في عينة واحدة فغاية ما يستفاد منه  
ان عليا ومعه بالفرقة مع تساوي العدة وهذا لا يفيده حكم اصل المسئلة ولا يدل على اعتبار  
العداوى وان الاكثرية مرجحة لخطا بمفهوم القيد في مثال المقام قلت قد ذكرنا غير مرة ان الحكم  
ان الحكم في القضية الواقعة اذا حكمها الامام في مقام ذكر الحكم الشرعي يقتضي بالخصوصيات  
الموجودة في الكتابة خاصة حيث يعلم من ان ما عكس ذلك بالخصوصيات بالخصوصيات  
الموجودة في تلك الواقعة الخاصة التي هو مدلول الحكم الحكم لا يبره بها وانما ملأنا في ذلك  
الحكم **واما بالخصوصيات** الموجودة فيها من مقتضى والا كان تخصيصها بالكتابة من بين سائر الخصا  
لها عارضا غير الفائدة فيقال في ذلك ان القرني بينهما وبين الخصوصيات المذكورة عنها هو انها  
في الحكم اعني التفرع دون سائر الخصوصيات فيثبت بذلك اعتبار حصة التساوي في العدة  
في التفرع وانما مع التساوي لا فرقة هنا اما لاجل كون سواها ترجيح وهو القدر الاول  
كونه سواها في القضاء بالتصنيف هو باطل لانه على تقدير عدم اعتبار الاكثرية في الحكم بالفرقة يجوز  
ما وجد كعدمها فيكون مثل حكم التساوي الذي حكم فيه بالفرقة فلامنه للقضاء بالتصنيف  
ايقنة ولا لاجماع على عدم القضاء بالتصنيف مع كون احد البين اكثرها لانتفاء الاحتمال فيه  
داويين الحكم للاكثر او الفرقة **واما الترجيح** بالاغلبية فبطلانها في رواياتنا وانما  
رواية البري المقدس كما علمنا اننا اياه رجلا في خصمايته فهو على علم سواء وعدم  
سواء اقرع بينهما فانها بالبري تدل على اعتبار التساوي في العمل والعدا وانما لنا  
افتنى المساواة في كل منهما لم يفرع والكلام في انه عدم الاقتران لا يستلزم الترجيح والحكم

اللازم

اللازم ما مر وكذا الكلام في اعتبار مفهوم الصفة او كونها سائبة عن الحكم في قضية واحدة فذلكها  
المسئلة المنقولة عن المومنين في البينين تختلف في الشئ الواحد يدعيه الرجلان انه مخرج  
بينهما اذا اعتدلت بنية كل واحد منها لان الاعتدال الذي في مع ولا ريب ان الاعلانية تجوب  
عدم الاعتدال فلا فرقة الى اخر ما عرفت فيما تقدم من الروايات وروى عن بعض الفخ عدلت مكان  
اعتدلت وهو مروي بقوله بنية كل واحد منها لان الاعتدال لا يعم معناه الا بطريق فكان  
يلتزم ان يكون هكذا اذا اعتدلت البينان او بنية كل منهما مع بنية الاخر **واما المقام الثاني**  
وقد يستدل على تقدير الاكثرية على الاعلانية باطلاق مفهوم قوله في رواية جماعة في الله  
لانما بالاطلاق يدل على عدم الاقتران مع عدم المساواة فيه ولو مع كون الاقل عدلا فموجباً له  
منطوقه فيد بمنطوق رواية البري المصرحة باعتبار التساوي في العدد الزيادة على التساوي  
في العدة والمساواة في العدة ومقتضى مدخلية ما في الحكم عدم الاقتران عند انتفاء كل واحد  
منها مستقلا لان عدم كل واحد من اجزاء العدة وشملها على قائمة بعد العلول مع ثبوت  
القارض بين مفهوم القيد بين ما نحن فيه لان المتقن ان كان هو احد القيدتين فلا اشكال في  
ان كان كبا مع عدم القارض مثلا ان كان احد البينين اكثرها عدلا لاكثرية لا تنفله  
القيد الاول اعني المساواة في العدة والاعلانية لانقضاء القيد الثاني مع عدم القارض  
بينها واما اذا كان الاكثرية في احداهما والاعلانية في الاخر فيقتضي انتفاء البين ايضا  
عدم الاقتران لكن لما كان عدم الاقتران لاجل الترجيح لا لاجل التنصيف كما مر بتسليم القارض  
بينهما فيقتضي انتفاء القيد الاول اعني التساوي في العدد والحكم لاكثرهما بنية ومقتضى انتفاء  
القيد الثاني في الحكم للاغلبية بنية فالدلالة في الطلاق منه قوله سواء في العدة وفي رواية  
سواء على تقدير الاكثر على الاعتدال مع ما لاحظناه في رواية البري لمقتضى المنطوق فيها  
في العدة بنية وانما يدل على تقدير الاكثر مع عدم تنصيف المنطوق به وفيما حكم ثبوت  
التعبد بدليل مفصل بعد ما كان في الجملة الشرطية سببية الشرط الجواز غير حكم القيد



المعذور في الشرط وما ذكرت من التصحيح انما هي في الثاني دون الاول لما بيننا من الخلاف على سببه  
 الشرط الجواز فان كان الشرط كذا رتب بطريق العطف كقولك اذا جاءك زيد فاعمل كذا  
 او بطريق التقييد كما في قولنا جالك زيد ركبا فاعمل كذا يدعي على سبيل التضمين والمنع الجواز  
 ان كان الشرط منفردا في الكلام فيقتضي ذلك الجواز سببا للجواز شرعا لحظنا اطلاقا في  
 الشرط يشترطه على ثمانية على ما هو التحقيق المقرر في محلنا وظاهر الوجه في دلالة الجواز على  
 المصنوع فانما يتبع الخارج من شرطه في اخره فان اطلاق الشرط مقتضى ان ليس بعلة فانه لا يكون  
 ايضا باوجبا لان مجرد مداخلية شيء اخر في الجواز لا ينافي ببلية الشرط لاحتمال كون شرطه فاعلم  
 اعتبارا للتساوي في العلة ايضا خروج التساوي المقتضى السببية لا دلالة الجواز بظاهرها على ما يقولون  
 ان التساوي في العلة سبب التساوي في العلة الشرط فاذا انتفى مع الزمان يكون  
 الجواز وهو المعلوم اعني الاتباع فيما عن غير مقتضى العدم المساواة في العلة لغيره  
 العلة لان علم المعلوم لا يستلزم علة في العدم الشرط او عدم المانع مع عدم مقتضى وقوع  
 ان يقتضيه الغير في العدم جازية في الضرر في الطريق مع عدم استطاعته ومقتضى ذلك لا يثبت  
 ان الاكثرية هي المستند اليها في الاتباع وان اجتمع معها الاعية لموافقته او مخالفتها  
 ان الاعلية مع وجوب الاكثرية لا يعرف بها وهو المأخذ الذي يرد عليه ان ما ذكرنا من انما يجب  
 اذا كان الاستسقاء في العلة في الشرع والدين بل هو في رواية سماعه ان علماء الحكم بالفرقة هما  
 اقاموا من المتداعيين بيننا في العدة وهذا لا يدل على كون الاستسقاء في العدة سببا للاتباع  
 انما يدل على ما قلناه من كون حالها كمال الاستسقاء في العدة فلا تصح عدم الدليل على ترجيح  
 الاكثرية فان عدول رواية الغير بعد الاستسقاء في العدة والعدول على  
 الحكم بالاجماع عند عدم المعارض لما صرحوا ان الاكثرية التي هي علة في انتفاء المساواة  
 المعد في جواز الاتباع في اخر الاستسقاء منها على الاتباع في الدين والقضاء بالتصنيف وترجح  
 الاكثر او اعدل وحيثما ثبت فيهما نصيبا لتصفه ليس له انهما كمالا في صوابهما

احدى البينين بالاكثريه والاعلية في بطلان التصفية بالاجماع لعدم قيام صانع ذلك  
**اما المقام الثالث** فتدبر على غير ما قبله في المراسل المذكورة من الفدات بيننا لان  
 الاعتدال والاعراف يقتضي عطف كل من بينهما على الاخرى في الاتباع وفي المراسل  
 المتفق في الروايات السابقة وهو استدل لا يصفى كالاختصاص مع عدم ظهور  
 الاختصاص فيه فقد تضمن ذكرنا ان الحكم مع علة الترجيح الفرعية ومنه لاخذ بالرجح المسمى بالعرف  
 الى البينين في الموضوعين ام لا والافروا عتار البينين هما لان القضاء لا يكون الا باحد من البينين  
 البينين مع الايمان في خروجه باسمه احلف وقض له وكذا من كان بيننا في المراسل فاعلم  
 انما اخصه بكم بالبينين والايان وان كان القضاء بالخلاف فان قلنا ان خبر القصة كما بينا  
 خرج في القضاء قلت انها صادقة بذكر الدليل على حصر البينين في البينة واليمين مع احكام  
 القضاء باحدهما وهو حصرهما في احكامها ولو سلم ان النسبة بينهما في الترجيح المراسل  
 على توقف القضاء بالبينين لان النسبة لان ائمة القصة يشترط في الحكم بها اجبارضا بالعلم  
 هو هنا مقتود ولو سلم الكافة فالرجح هو المصل الذي يقتضيه الاخذ بالتقدم والبقدر المتفق وهو  
 القضاء بالخلاف لان نفوذ القضاء خلاف مقتضى الاصل للملك لا كما تقدم في اول القضاء  
 فان قلت قد وردت في الآيات اواخر غير تلك الاخبار والماعلة الفصل بالفرقة وهي كثيرة  
 ومنها انهم ما تقدم احكام المسلمين على ثلثة بنين عادلة ومين فاطمة وسنة جارة  
 وهو اخص من الدلالة الخاصة للغير في البينة واليمين كما لا يخفى قلنا ان هذه الاخبار وفيها  
 باخبار اخر الدلالة على اعتبار اليمين مع الفرقة وقد اشترى اليهم في اول المسئلة والامانة  
 اخبر اختلاف بيننا ارجح فلان القدر الثابت بالترجح بالاكثريه يكون فارجح على استسقاء  
 بنينة اكثر في القضاء له وهو لا ينافي توقف القضاء على الخلاف والحاصل ان مقتضى الحكم في  
 وهو ما في البينة والممان وهو سقوط البينة الجوزية في بلية المارضة غير معلوم  
 كون الرجحان بالنسبة الى مجرد تغليب جانب صاحب البينة الرجحية وتفسير وجعل القول له



كالملك لا بالنسبة الى ذات البينة حتى يكون المرجع ساقطاً عن الاعتبار وقاصر عن المباشرة  
 قلت بعض ترجيح احد البينتين على الاخرى هو كون الحق الفعلي هو ذلك الخارج كما هو كذا في ترجيح  
 الاخر بعضا على بعض والامر يمكن ترجيح البينة قبل ليس في الامتنان الكثرة والبدني  
 حتى يقع عليه سقوط الاقل في بينة المعارض سواء لم يوجد فيها بعد ملة الكثرة وعلو الفرقة  
 مع وجود الكثرة وهذا مبني على لا يدل على تغلب جانبها البينة فصار كونها مرجحاً كالمقدور  
 والقدر الثاني من الاجماع بطلان التصفية مع وجودها وهذا المعنى لا يقتضي يكون الكثرة  
 مرجحاً لنفس البينة كما في الاخبار لانه ان اختصاص كل طرف بما جعل صاحب البينة المرجح  
 قوي لما في كون القول قولها فلا يثبت فيها على سقوط الاقل فلو كان في بينة المعارض  
**واقا كالمات الاصل** فخير وان كانت في مادي النظر لما في ترجيح اصل البينة الا ان التمهيد فيها  
 يقضي بخلاف ذلك الظاهر ان الوجود في كلام حجة منهم انه يقضي لا ترم بينة وهذا لم يكن  
 ظاهراً انما ذكرنا في كون القول قوله لا يقتضي الا انما يقتضي انما في سقوط الاقل مثلاً  
 في رجحان الاعتبار في عبارة فيجيب عن ذلك بقضي لا يرجح البينتين وما يكون بعض الاشياء  
 التي ترجح البينة وان القضاء انما هو بالبينة لا باليمين وكيف كان فالمنع هو الدليل ولم يجد  
 مساعداً على كون مستند القضاء في صحة الرجحان هو البينة المرجحة دون البينتين في حلف  
 فخرجت الفرقة باسمه او كانت بينة ترجح قضي له وان كان ذلك في الامتنان الى الاخرين  
 حلف قضي له وان نكل في قسم بالسوق لما في ان القضاء بالتصديق هو ان القضاء  
 وهذا اصل من في كل مقام لا يمكن القضاء فيه بالبينة ولا باليمين الا بالفرقة فان قلت لا  
 للتصديق بل انما نفذت الامور الثلاثة في اقسام القضاء فلو اخصر القضاء بالبينة ويمكن  
 للمدعي بينة مثل الدعوى على الفاسد مثلاً وبما في اخرى ان المتداعيين اذا لم يكن مع احد  
 قسم من الموازين التي تخطرها في اكم ولم يسمع الدعوى ولم يقع دليل على القضاء بالتصديق  
 غير من ان لا هو حكم لا مستند كما ان حكم الواقعة اذا انقضت البينة مثلاً في الدعوى على

القائب

القائب يقضي بها القضاء مع عدم بينة للمدعي ولا يسمع دعواه فكان ما نحن فيه بغير  
 ايها القضاء لعدم الميزان قلت ايضاً والقضاء فان يكون باعتبار عدله الذي مثلاً  
 على اقامة الميزان مع كونه مرجحاً لا يترتب على ما علم من الدعوى على القائب بل بينة او اخرى  
 باعتبار عدم جعل البينة الواضحة من اثار الدلائل امر يمكن لان مرجحاً للمدعي مع الدعوى اذا  
 توقف بها على البينة التي هو في ادلائها وهذا لا يضر فيه ومما في الحكم واما الثاني  
 فهو منافع الحكم ومنافع الضرر المبرر للقضاء وفيه الحكم لان مرجحاً على التمهيد في الواقعة  
 التي تقع فيها الدعوى جعل في ان القضاء والامكان السماع لنوا وما في في خط الثاني لا  
 انما في كل من مائة غايه يهي بعد سماع دعوى ما في ملة البينة منها وتعارض البينتين واستدل  
 الفرقة واحلاف من خرجت باسمه وتكون في الحلف رده الى الاخر وتكون فلا بد ان يكون  
 للقاضي مرجح ميزان القضاء حتى يقضي بين الميزان فلا يخطئ الحكم لان التوقف في القضاء  
 لا وجه له لانه ضرر مرجح بغيره بالبينة القضاء وليس من ادعاء سماع الدعوى في هذا الموضع  
 والامكان جعل الميزان لغرض اخرج الميزان عن كونه ميزاناً فلا بد من ما نحن فيه ان يكون القضاء  
 ميزان يقضي برجح لا يثبت توقف الحكم من قبل التمهيد وليس هو الا القضاء بالتصديق في الدعوى  
 على جريان في غير موازين غير باعتبار العادى والمنافع نعم لو كان المدعي يدعي الا  
 يتصور التركة فيكون الرجحان تعيين الاثر في انما يردون حلف فيكم لا يحصل الميزان في الفرقة  
 مع كونها احد الموازين بعد البينة واليمين فان قلت قد استدلنا احادنا على البينتين  
 فلنا تلك الفرقة كانت لتخفيف يكون القول قوله وكان الميزان هو اليمين واما الفرقة  
 في اي بعد تكونها في الحلف في نفسها تكون ميزاناً من غير حلف المحاصل فتعارض البينتين في  
 وتكون المتداعيين في الحلف بعد الاثر في الدعوى لا يثبت الاثر في احدى ما في اخرى قلت  
 قد عرفت ضرورة ان الفرقة بينهما لا يثبت بها ميزان القضاء ومعه كونها ميزاناً في الحقيقة  
 انما الرجحان اذا توافر المتداعيان مرجحاً في جهة في حين يكون القول قوله بينة يقضي

من ان قلت



غرائب كونها مستند للقضاء بنفسها لما رافقها اليقين متقدمة هذا فلا مجال للفرقة فان  
 قلت التناول في اليقين الردية والواحد للقضاء كما تقدم فلا اشكال في صحة الراء وهو ان  
 خرجت باسم الفرقة فلما ميزت القضاء هو تناول المدعي عن يمين المكل لا كقولك وخرجت  
 باسم الفرقة ليس منك شرعا وعرضا واما تقدم قوله بيمينه الحلف فلا يكون التناول في هذه  
 اليمين تناول المدعي عن يمين المكل فان قلت القضاء بالتصديق فبلا من ان لان التصديق  
 هو المقصود لا ميزان القضاء والقضاء بلا ميزان باطل فلما اول ان القضاء بالتصديق فبلا من ان لان التصديق  
 البينة في الجملة كما اوضحناه سابقا لان اعطاء كل منها نصف المدعي به على بينة في الجملة  
 النصف الاخر على بينة صالحة كما تقدم فان قلت كيف يكون التصديق على كل منهما في الجملة  
 طرح لها راسا لان كلامها يشهد بطلانها وكونه على خلاف الواقع والاذن في الاصول  
 ان الجمع بين الدليلين بالكل منهما في بعض مدلوله طرح لك امر منها وايضا جزئيات متعددة  
 اولوية الجمع على الطرح فلما صح بعد تسليم مقدمتي احديهما اعتبار العالم الاجمالي في قولنا  
 والتاثير يكون اعتبار البينة في الحق في باب الطريقة لا ريب في البينة المحض وكلاهما  
 متى عتد بالابعد ان يكون الاخرى خلافا لان مراتب العالم الاجمالي في حق والماس الظ  
 انها غير واجبة بل غير جائزة جميعا بين الحق ونظر الى ما ثبت بالنظر والجمع من العالم  
 الاجمالي في موارد كثيرة وكذا القول بان البينة في اثبات الحقوق رابا لبينة المحض قبل  
 البيع للقول والاعتقال ليس بذالك البعيد بل قد يستلزم ذلك في بعض احوال الباطل والبال على  
 العتمة في صورة فاضل البينة بحججه الشبهة وكذا من ثبوت ربيع الوصية بشهادة  
 مائة واحدة ونقصها بشهادة اثنين ونماها بشهادة الاربع كما هو واضح فالبينة ان  
 اهل العالم الاجمالي في الحقوق المشبهة وبخلافه جاز وان قام البينة بسببها من البينة  
 لما كان اعطا كل منها نصف المدعي به اعمال السبب في الجملة مع عدم محذور من جهة فاشية  
 الواقع فان قلت ان كان الامر كذلك فام لا يصار الى القضاء بالتصديق اول الامار حين

القاض وتجاوزها لمرجع الحلف ان الفرقة مع كون القضاء بالبينة في محورها مقدم على الجمع  
 فلما ان التصديق ليس قضاء كاملا بالبينة بل هو قضاء به على وجه القضاء ومع امكان القضاء  
 بميزان اخر كاليمين مثلا على وجه القام لا يصار الى القضاء بالبينة على وجه القضاء وبعبارة  
 اخرى ان التصديق قضاء بموجب البينة وعملها في الجملة في الجملة لان اتمام مؤديها وهذا مع  
 امكان استعمال ميزان اخر في غير وجه القضاء والرجحان لا يصار اليه بل لا يصار اليه  
 فقد جميع الموازين وثانيا انه لو لم يقتض التصديق في مفر من البحث لم يبق الا اصدار القضاء  
 بالتصديق فبلا من ان اولا في احوالها وهو غاية البعد لكن في تلك الاحوال وعلم  
 امانة الطرح فيها غير تعارضها باخبار الفرقة التي تعرفت احدا صحتها امكن  
 الاحلاف بها وهذا لا ينافي ما قد مر من ترجيح اخبار الفرقة عليها في قولنا في الذين اذك  
 بالتساوي والرجوع الى عمومها الفرقة لان التناقض في صورة الكافور وان كان الحلف في الجملة  
 لا ينافي كون تلك الاحكام مملو بها في غير تلك الصورة فله الله الهادي وما ذكرنا في هذه المسئلة  
 هي المسئلة الرابعة ظهر حكم مسئلة خامسة وهي ان المكي لا حد خارجي بنية ولو  
 يصدق الثالث احدها فان الحكم هذا يقع القضاء بالتصديق مع العلم الاجمالي يكون العين  
 لاصدها ومع عدم العلم واحتمال كونها الثالث عدم سماع الدعوى وايضا ان لا يقيم  
 احدها البينة **اما القضاء** بالتصديق في الاول فله حوا من غير العين لكونه في الغد  
 قطعية وعدم جواز القضاء بها لاحدها الكون ترجحا بل يرجح القضاء ولا ميزان وعدم جريان  
 التناقض لان نسبة الحلف اليه كونه على حد واحد وقد سبق انه متى كان كماله يصلح الحلف به  
 للقضاء واما يصلح الحلف بها ان كان متوجها الى احدهما العين خاصة فليس مثلا البينة في قولنا  
 حجة شرعية مسبوقة من مقدمه لان الحجة الشرعية حجة وثبات المدعي مع قطع النظر عن غيرها  
 خلاف الحاشية ليس حجة شرعية حتى يكون وجوده كافيا في اثبات الذي يمكن ان يقع بها  
 الاثنان بل هو ميزان القاض منه وطالبه من كونه بعد معاملة الحلف له وان كان



وعرف لكما لا يتغير في البينة والحجج الشرعية وكونه ميزانا لا يمكن الجمع اختصاصها بأحد المتدعيين  
 وضمانها بغيرها ما يخل في تمام حلف المتدعيين بنيتها وإسناده لا يمكن القاطع في حكم البينة المتعارضة  
 مع ذلك فهو بطلان البينة في كل من الدعيين رجاء اختصاص أحدهما بالبينة ففضله بها كذا  
 لا يمكن القضاء في صورة حلفها وتكليفها ولكن جعلها رجاءا خلف حلفها وتكليف الآخر حتى يجد  
 ميزان القضاء فالحجج والقول بعدم كون الخلاف إذا كان نسبته إلى كل واحد من المتدعيين  
 متساوية ميزانا وإن كانا يكون ميزانا إذا كان اختصاصا بأحدهما وظهور الفتاوى أن البينة حجة  
 متعينة مع قطع النظر عن مطالبته لحاكم وعدم جواز القضاء بالبينة المخرج بها الذي جعله مخرجاً  
 حجة قبل المطالبة بل وإنه مطالبته لحاكم شرط تعينه ثبت في كونها ميزانا إذ ليست بالحجج  
 مساوية للميزانية فإذا كانت حجة كانت نسبتها إلى كل من المتدعيين على حد سواء فليس في ذلك  
 مطالبته على ميزانها والقضاء بحسب قول الأمر بالرجوع إلى اختصاص أحدهما أو التعارض بخلاف  
 الدين فانها حجتان ميزانا لا حجة تحت عنوان التعارض فيها والميزان لا يجوز أن يكون المراحل  
 من المتدعيين إقامته فبطلانها تكون أحدهما لا يكون للخصم ميزانا فإذا نزع أحدهما الأمر القضاء  
 بالتصنيف للملازمة وجب هو إقراره العلامة في محله عند كذا لكن الالتزام بها موقوف على  
 الاطمئنان بالمعامل بها فان ثبت فيها أو لا فلا ناصر إلا بالقضاء والتفتت واما اتفاق التمسك  
 في الثاني فبطلان البينة وعدم صلاحية الحلف للميزان كما عرفت وعدم العلم الإجمالي ببدوران المال  
 بينهما حتى يلزم من عدم القضاء تعطل الحق لاحتمال كونه كذا وكذا كما ظهر ما في محله  
 كشف اللثام من الخلف ليس على ما ينبغي والله الحمد الهادى **القضاء** كما يتحقق التعارض  
 بين الشاهدين كذا يتحقق بين الشاهد والأمرتين فإذا قام أحدهما متاهداً وإرثياً وكذا  
 فاهلاً وإرثياً جري في حكمهما من البينة وكذا يتحقق بين الشاهد واليمين ولا اشكال  
 في ثبوتها لأن قضية حجة الشاهد أمرتين وفيه المعارضة بين فردين منها وكذا قضية  
 حجة الشاهد واليمين لأن اليمين شرط لقبول شهادته الشاهد الواحد لا ينافي ما هو المشهور

دون اليمين ويبدل عليه مضافاً إلى مكان الاستدلال عليه بغير رواية البينة بعض الروايات  
 كان البينة يعض بالشاهدين والشاهد واليمين لتلا بطلان من مسلم ولا يرد مثارة مؤثر  
 بالجملة لا اشكال في تعارض الحجج الشرعية في نفسها وبعضها مع بعض بل لا طعن في حكم تعارض البينة  
 وإن كان المتبادر من لفظ البينة خصوص الشاهدين لأن هذا المتبادر لا يقدح في بطلان حجة  
 سلب البينة عن جلا ولم يثبت ولا عن رجل واليمين فكل حكم ثبت في الأدلة ثبتت أمارات البينة  
 يجري فيها البينة لكن أحكام تعارض البينة لم تثبت في الأدلة فبطلان تعارض البينة بل ثبت في  
 موارد خاصة ومواقع معينة كانت الشهود فيها رجالاً على ما يظهر من الأدلة الماضية ثم  
 قد عرفت في رواية أبي بصير قول الامام ثم أكثرهم بينة **تختلف** لكن عرفت أيم في ذلك الرواية  
 فان عثرنا بحكم شرعي ثابت لعنوان البينة جري في تعارض رجل وإرثياً وكذا في تعارض رجل  
 ويمين والألفاظ أيم الجريان للشاطئ القطعي فعلى تقدير الترجيح بالأكثرية يرجع شهادة رجل  
 وثلاث امرأة على شهادة رجل وإرثياً وهكذا هذا كله واضح وإنما الاشكال في تعارض كل واحد  
 مع الشاهدين ففيه ان يتحقق التعارض بين الشاهد واليمين والشاهد وإرثياً ولا يتحقق  
 بينهما وبين الشاهد واليمين وعلى ذلك بان الشاهد واليمين حجة ضعيفة ولذا اختلف  
 في ثبوت الحجج بها وهذا القليل ضعيف لأن الحكم في ثبوت الحق بها الخالفون وبما ذهبوا  
 لكن مشقة نظر الزان الزادان الرشد في حلالهم فلا أقل من علم الضعيف من الاحتياط  
 في المسار لا مسائل له بأحد الضعيفين يقول بالاعتبار وضمانها بغيرها **تختلف** كما عرفت  
 من حيث الأصول والقوى والحدود وغيرها وضيق دائرة الشاهد واليمين لاختصاصها بغيرها  
 لأن حجة ضعيفة في اعتبار الشاهد واليمين ولا تعيد فتصير معارضة الشاهدين ثم  
 يمكن استظهار هذا الأمر من بعض الروايات الماضية كذا كان شورى مع سواء في العقد و  
 العدالة لا تدرى على الترجيح بالأكثرية إذا كان بينة كل واحد من الشاهدين كذا يدل عليها  
 إذا كان بينة كل واحد من الشاهدين كذا يدل عليها إذا كان بينة أحدهما والشاهدين وبينة



الاختصاص واليمين للدين التي هي اعتبارا من احوال الشهود في القضا بالقرعة ويصدق  
علم القضاة اذا كان بينة احدهما الشاهد واليمين الا ان يتبين ان يدعى التزجج بالاكثريه  
اذا كان شاهدها منها متقدما بقرينة لفظ العدة والشاهد واليمين ليس يكون فبوليس باربعة  
الراية او قريه مودها ما اذا كان محكمها الشهود والشاهد واليمين ليس شهود الا ان  
الركبة في التزجج خارج عن ما ذكره في الحجة انما هي الشاهد الواحد واعتبار اليمين شرطه  
استظهر ان اوقد يوقع العكس ان الشاهد يقوى ما نسب الذي يكون للريان على اليمين بالملك  
الذي جازها قريه الدين الذي لا يدين له وهو ضعيف في حق الا ان يوان الذي في القضا  
القضا بال الشاهد من دون حلف وعدم الاعتناء بالشاهد واليمين عمنه عدم صلاحيتها  
المعارضة ففرض وجودها كعدمها وهذا غير الذي خرج لما استظهرناه من قوله سواء في العدة  
بل استظهرنا من ترجيح ما ذكرناه شهوره اكثر تقديم قوله بيمينه وهذا غير الذي خلطوا في  
الحكام والله العالم **الفاط** فكم لا يراى التزجج احتصاصا احد البينتين بزيادة التزجج  
فلا لا تشر على تقديمها كما اذا شهد احداهما بالملك فتدعى في شهادته الاخرى بالملك لفظ  
الاقوى فتدعى في حجة فذكر في حجة فذكر في حجة فذكر في حجة فذكر في حجة فذكر في حجة  
اعني استحقاق الملك السابق على ذلك الزمان سليما عن المعارض فخرج اليها ما يكون الا  
رجحانها لو فخر اليمين وتكون مرجحا بعد الحكم بما قطعا المتعارضين ولا بد ان يفرض المسئلة  
فيها اذا صرح صاحب الزيادة بالملك في الزمان المشترك فيه المتعلق بالملك من غير ان يشرط  
الى الاستحقاق والاباى شهدت بالملك في الزمان استحقاقا او لا في حجة تقديمها  
لعدم صلاحية الاستحقاق المعارض الدليل هذا وقد يناقش في ما ذكره بان شهادة صاحب  
الزيادة بالملك في الزمان المشترك فيه اعني الملك الحالي بشهادة بالبقائه وشهادة الاخر  
شهادة بالحدوث وهو اقوى لاحتمال كون الشهادة بالبقاء مستقلة لا الاستحقاق وعلم ان  
ذلك في الشهادة بالحدوث يوجب بينها بالملك بالشهادة بالحدوث فلعلم كون ذلك في الشهادة

بالبقاء

بالبقاء بخلاف العكس فان العلم بالشهادة بالبقاء او مرجح للشهادة بالحدوث والجمع بين اليمينين هما  
امكن واحب كما اوضحنا ذلك في القضا الراسخ من المسئلة الثالثة اعني ما اذا شهد بيمينه الداخل  
بالقيود بيمينه الخارج بالمطلق فارجح اليها والى هذا يرجع ما ذكره في مدعى الدليل على عكس التزجج  
والباقي على التزجج على ما مضى القاض في كشف التام ويمكن المناقشة فيه بانه هذا خروج  
عن مقرر من الكلام الذي هو الترجج بزيادة التارخ وعدمه فان هذه الحقيقة ربما تحقق فيها  
لا يجرى منه التحقيق الزبور كما اذا فرضنا استناد كل من الشاهدين الى اصل او امانة واحدة وانما  
في زيادة التارخ ونقصانها مثلا اذا اعتقد كل واحد من البينتين كون يد الثالث الذي فرضنا ذلك  
بدينه ايد آخر قبل الواحد من المتاعين بان لتقديرات بيمينه زيد ملكية العين التي يدعى له  
باعتقاد كون عمرو كالا او مملوكا له فشهد له بالملك واعتقد بيمينه الاخر مثل ذلك فشهدت  
لعمري لا يمكن القول بتقدير الشاهد بالملك المتأخر بلا حجة احدا لاستناد الشاهد بالملك  
السابق الى الاستحقاق عند الشاهد بالملك اللاحق ففي مثلته ما ذكره الاحتياط فافرض  
البينتين في الزمان مشتركين وقفا استحقاقا ملك الزمان السابق سلبا عن المعارض الا ان هذا  
الاستحقاق اما لا يقول به العلامة كما اشار اليه في هذه المسئلة بقوله وثبت الملك في الماضي  
ينبت بقا الشبهة في الحال وحاصله ان شرط الاستناد اليه ان يكون الى التا ساقية مستثورا  
بها بوصف احدا لبقائها الى ان القضا بان يصرح البينة بعدم العلم ببقائها او شهد بالملك في  
الامر دون هذا التزجج فليس للحاكم الاستناد اليه وهو جرح في الوجهين الذين يدعيهما  
على اختيار التزجج في التا فاذ في الزمان المشترك والاحد بالملك السابق استحقاقا **وكيف**  
**فرض وضع الحكم في المسئلة** يذكر شق قوله من مذهبنا لان الاختلاف في زيادة التارخ و  
نقصا تكون في حجة حيث يكون كل واحد من البينتين مطلقين او متدينين الى اصل او امانة  
او مختلطين وحيث كونه بيمينه الملك المتأخر في ذلك يكون معصية حرة والحدوث قد يكون مطلقا  
الا ان يكون مستقدا بيمينه الملك السابق في الشهادة بالملك في الزمان المشترك هو الاستحقاق



ويجوز انما على الحالة السابقة بان علم من ذلك الصريح ونحوها تكون مستندة بنية الملك  
 المتأخر هو العلم بالتأخر بان علم من ذلك الصريح ونحوه الحكم في هذه الصنف في غاية الوضوح  
 كما ذكرنا من احوال وهو يرجع بنية الملك المتأخر لان القارض بينهما يرجع الى القارض بين القارض والآخر  
 وبين البداية وعدم البداية مثل قارض الخارج والمداخلة من الخارج فقدم المقتضى لان كلا  
 بقوله ليس كذلك في القول الثاني الذي يرجع فيه الى معنى العلم بالمراد بطلان العلامة وقد  
 غير منطبق على هذه الصنف اذ لا وجه في مثله ليرجع الشاهد بالقديم ولا المتوقف في النطاق  
 وكذا كلام الاحكام لا بد ان ينزل على غيرها اذ لا وجه لتقديم الاسبق من هذا العرض ان قد  
 عنوان المسئلة باحتمال ما حكاه النبي في زيادة التاريخ وجعلها راسما للرجوع بالان  
 كان الزيادة ملغى في الحكم وفي هذه الصنف انما جاء الترجيح من جهة اخرى لان جهة الزيادة  
 والنقص الا ان ينق ان لا زيادة في التاريخ كما اذا قال احديهما اني اعلم انه ملك منذ  
 كذا ولا اعلم من قبله الا ان قال الاخرى اني اعلم انه ملك منذ كذا ونحوه ولم يورث الحكم  
 بتقديم الغير المورخ لاحتمال ان يكون قد اعتمد في الملك الى ما لا يتحقق بان كان التزم  
 الذي علم به قبل التاريخ الذي شهد به الملك فيه واستخرج مع ظهور هذا الاحتمال لا يحكم  
 بترجيح غير المورخ فلان زيادة ح مدخل في الحكم لكن تلك انها مؤخر في الحكم بتقديم الملك  
 المتأخر لا الغير فثبت بالتأخر ان تكون مستندة بنية الاقدم في الزمان المشترك في المقتضى  
 او الملكية الظاهرة المستندة الى الصنف على اننا اعتقد كون يد الثالث الذي رخصنا  
 كون العين في يد يدان جانب الشئ له كغيره وكذا او ملوكا وكان هذا الاعتقاد هو الثاني  
 على الشهادة بالملك الاقدم مع استمرار او الى الشهادة باعتبار استمرار يد ذلك الثاني  
 وتكون مستندة بنية الملك القديم المتأخر في الاول غير معلوم بان تشهد بالملك  
 في ابتداء سنة ولم يعلم ان المراد هو الملك الظاهر المستند الى بعض الاصول والامارات  
 او الملك الواقعي وفي هذه الصنف ايقع لا بد من تقديم بنية الملك القديم اعني المتأخر اخذنا بطل

شهادة

شهادته وحملها على الملك الواقعي فيكون دليله على اطلاق مستند بنية الاقدم اعني القديم  
 والسر في ذلك انما ان القارض بينهما في الحقيقة يرجع الى القارض والاثبات لان مرجع الشهادة  
 بالقر في المطلق العلم بقضاة المستند بعد حمل على ذلك الواقعي هو حقيقة الشهادة  
 شرعا وعرفا لان الشهادة بالامور الحسية او ما جرى مجريها من الامور المتعارضة الا ان الشهادة  
 كما تقول على الاحساس لا على الحدس فك تنزل على راعتها لا على مايم الواقع والظاهر قد يروى  
 يندفع ما لو قيل في كشف اللثام ان بنية القديس محتمل ان تكون قد اعتمدت بالميد هو  
 من الملك فلا تكون دليله على مستند الاقدم فلا يرجع الى القارض في مقابل الادري في كونه  
 واما ان يكون كان لو علم انها انما شهد بالملك من جهة الجهة التي شهدت من جهة بنية الملك  
 اعني الصنف من الادب ان هذا الاحتمال في مقابل الشهادة لا يقنع به الا اذا فصح  
 فيها وبين البداية المتأخر على الاعتناء به واستمر في صورة اطلاق اليقين فاقول  
 للرجوع بنية الملك على هذا الوجه الذي هو احتمال الصنف في مقابل ادري بصدق البنية فلا يثبت  
 ولا يثبت عليك انما لا نقول بان ط الاسرار كون الشئ غير مستند الى اصل او امر  
 لان هذا الدعوى لا معنى لها بعد سكوت الفاظ الشهادة وحال الشاهد من تعيين  
 الامر به الحق والحسن فاقول بغير قول ان الاعتناء بذلك الاحتمال يرجع علم العمل بالشهادة  
 بالملك حقيقة انوقف على علم الاعتناء به كما ان كانت البنية غير معارضة فان قيل لها على  
 الملك المستند الى اصل او امانة لا تنفع في مقابل يد المستند الى الموضع بنية الخارج بذلك  
 انفع بنية الحاكم على احد الطرفين بل اقرب ما فله من القاء هذا الاحتمال الى الاذا استثنى  
 عدم الاتفاق طرح بنية اخرى فيجوز علم الاكراه جميعا بين اليقين كما في قول اطلاق اليقين في  
 الصنف الثانية وفيما عرفت لا يتوقف على اليقين على الاعتناء به من الاحتمال انزل على  
 بنية القديس على الملك الواقعي الغير المستند الى المبدأ لا يتحقق من احوال الواقعي بينهما وبين  
 بنية الاقدم الذي علم استناده الى مجرد الصنف **وان شئت قلت** ان الاعتناء به حال

الوجهين اوجه



كون المشهور بظاهر مستند الى اماره ظاهرة انما يكون اذا كان في مقابلته اخرى  
 تكون الغرض بغيره بعد الاعتناء بذلك الاحتمال من قبل القارض بين النفي والمثبتات وبين النفي  
 وعدم الدوام وهذا ليس كذلك اذ لو حمل بنية القدير على كونه مستند الى اليد مثلا فبنية  
 الاقدم ليست مشتملة على هذه الغرض على العلم بفناء ذلك المستند ان الغرض انما انما شهد بالملك  
 الا في باعتبار الاستناد الى المنع المسابق للملك ان شهادة القدير وهو ليس ارعاه  
 للعلم بفناء مستند القدير حتى يعمل في شهادة من بعد تفريق شهادة القدير على احسن المستند  
 اعني الاصل والامارة كما يفيد ذلك انما هو في الجمع بين اليقين عليه والمأمول ان الاصل في  
 الشهادة قولها بما هو جازم في خبره وحملها على ان شرف المستندات الا انما هو في الجمع بينها وبين  
 اليقين بالمعاصرة على خلافه مع فلا بد من حمل شهادة القدير على ان شرف المستندات  
 وهو العلم الواحد في الملك الواحد ان لا يترب في هذه الغرض على تنبيهها على احسن المعنى  
 او الامارة القديرة فائدة الجمع كما ظهر فلا وجه له هذا ثم ان تقديم بنية القدير في هذه  
 الغرض يمكن من جهات تحت الاصل الذي هو المعنى الذي ترجع بالبرادة ان كانت في حد ذاته اليقين  
 زيادة لان البرادة على قسمين موصية وصورية والصورة مثلا انما لا احدها على زمان  
 غير متناه في الغرض كالقديم والقدير والموصية ان تكون مضبوطة احد اليقين اخرين  
 مضمون الامر في خصوصية زيادة فبذلك ما فاتها الاخذ بهامع العام كافي لمقتضى  
 فان بنية الاقدم انما شهد بالتميز الذي هو اعم من الملك بخلاف بنية القدير فانها  
 شهدت بالملك الذي هو اخص اليد الثالثة انه تكون كل واحدة من اليقين مطلقة  
 محتملة للاستناد الى اصل الامارة بحيث يكون المشهور به في كليهما نفس الملك الظاهر  
 والى العلم الواحد في علم وجب يكون المشهور به هو الملك الواحد وهذه الصفة موصية  
 الاقدام في مسئلة تعارض القدير والاقدم والذي يقتضيه النظر في المقام ايضا  
 هو ترجيح القدير على الاقدم لا ما هو المتيقن كافي لاعتناء العكس لما ذكرنا من ان الشهادة بها

اضيف الشهادة بالملك لا خلا الاستناد الاول الى الاستصحاب دون الثانية فيجمع بينهما على حملها على  
 استناد الى الاستصحاب على حمل الاخر على العلم بالبرهان لو كان اماره كالمادة او مضافا الى الغرض  
 المتقدمه لان في حملها استنادا للشهادة الى الاستصحاب يمكن بحمل استناد الشهادة بالحدث  
 ايتم اليقين ان كان يكون مستند بنية الحدوث القدير هو الشئ الذي استند في صحة الى  
 استصحابها يستصحب بها ما ان المانع المعلوم لمراسمها قبل تاريخ الاقدم وحيث يفيد لا يمكن  
 الشهادة بالحدوث شهادة بالبقاء وشهادة البقاء شهادة بالحدوث في اول زمان علمه  
 اعني منذ سنين فلا مرجح لاحدهما على الاخرى من تلك الحقيقة اعني حقيقة احتمال الاستناد الى  
 المستصحب وهذا لا نقول الا لان ملك الشهادة هو الملك الواحد في حقيقته على العلم به في وقت  
 الشاهد حملها عليه وهو العلم بالملك الواحد في الزمان المشترك غير محتمل في حق بنية الا  
 او غير محتمل لان غايتها في حق بنية علم الملك الواحد في ابتداء سنين او بالملك الظاهر والمستند  
 الى القرض وعاد بقاء ذلك الملك في اول زمان المشترك فيه اعني راس السنة ولا ريب  
 ان علمه بالبقاء يتوقف على العلم بعدم حله والمزول في تلك المدة وهذه هي الشهادة على النفي وهو  
 اما غير محتمل او غير صالح لمعارضه الشهادة بالاثبات بخلاف بنية القدير فان علمه بالملك  
 الواقع في ابتداء السنة امر محتمل والرجوع الى الشهادة على النفي والعلم بالعدم لا يمكن علمه في ابتداء  
 السنة بغير حصول الملك الواحد في الاخر وحيث فلا بد من الجمع بينهما لحمل الاقدم على الاستناد الى  
 الاستصحاب واما بنية القدير على العلم بسبب الملك الواحد في ابتداء السنة كالمادة وعيها لا محتمل في انشائها في بنية  
 الى الاصل المعاصرة من وجوب حمل الشهادة في مقام القارض على الوجه الذي يحصل بالجمع وهذا  
 الوجه هنا مخصص لما قلنا ان لو حملنا بنية القدير على الملك الظاهري والاقدم على الملك  
 الواقعي فهذا موقوف على احكام بنية الاقدم بالملك الواقعي في راس السنة الثانية فيرجع  
 الى الشهادة على النفي وقدر فناء مقتضى حملها على الملك الظاهري لم يرفع القارض عن  
 المناصر في حمل الاقدم على الملك المستند الى الاستصحاب والقدير على الملك المستند الى المنزلة

اضيف  
 في بنية



**فان قلت** اي دليل على هذا الحق **قلت** اسلفنا الكلام في هذا الموضع واستدلنا عليه  
 بقطر الاحتراز فافرض المتيقن وبطلت وجوب العمل بالبنية تمامها امكن في المسئلة الثالثة مسائل  
 القاض وقائنا ان احتمال استناد الشهادة بحديث الملك من مستند الاستصحاب غير قاطع وكذا  
 منهجة بالشك بالنسبة الشهادة ببنية الاقدم فذلك الملك لما اشبه اليه في الحق الثاني من  
 الاحتمال الذي لا يكون الاخر بالنسبة اليه ادرى لا يقطع وزواله ان لو كان بنية القديم  
 مستندة الى الشهادة البنية على استصحاب ملك البايع فهذا احتمال لا يغير بنية الاقدم لان غايته ان  
 منه ثبوت الملك في اس سني وهو لا يرفع استصحاب ملك البايع المتأخر قبل السنه مع عكس  
 معلومية زمان ملك البايع لئلا ان قضية ثبوت الملك في اس سني استصحاب هذا الملك الى  
 راس السنه وقضية ثبوت الملك البايع قبل السنه هما لا استصحاب الى راس السنه ايقع  
 القاض بين الاستصحابين نعم لو علم انه مستند الى استصحاب ملك البايع الثالث قبل السنين  
 كان بنية الاقدم حجة بالنسبة الى بنية القديم المستند الى الشراء المبني على استصحاب ملك البايع  
 قبل السنين ادرى فيكون مقدمه عليه ولكن هذا القرض مرادنا على حمل مستند بنية الاقدم  
 على الشراء المبني على استصحاب ملك البايع لان الانقضاء على صفة هذا العمل لا يقتضيه كون ملك  
 البايع معلوما لها قبل السنين اذ لا يتوقف كون المستند استصحابا على غير ذلك الثالث  
 قبل سنيين فلو كانت الى المسابقة بعد راس السنين وقبل راس السنه كان المستند  
 ايضا استصحابا والحاصل ان كل مستند الشاهد على الاستصحابا لا يمكن الاخر بالنسبة اليه  
 بمنزلة ادرى كان كماله على الملك الواضح وانما يختلفان اذا رجع بحصول المتيقن بعد حمل  
 احداهما على الاستصحاب الى تافرض ادرى ولا ادرى في الغرض انه لا يرجع بحمل بنية الاقدم  
 والقديم الى كماله بعد حمل بنية القديم في شهادته بالملك في راس السنه على  
 الملك الظاهر المتوقف على الاستصحابا وانما يرجع الى ذلك لو حمل على الملك الظاهر المستند  
 الى استصحابا فمما هو الشراء المبني على استصحاب ملك البايع المتأخر قبل السنيين وهذا العمل

خارج

خارج عن هذا بنية القديم سواء حملناه على الملك الواضح والظاهر بخلاف العكس فان بنية الاقدم  
 بعد زمانها على الملك المستند الى الاستصحابا يكون النسبة فيها وبين بنية القديم نسبة لا تكون  
 لا ادرى سواء حملت بنية القديم على الملك الظاهر المحض او الواقعي الى اصلان مضيقين بنية  
 القديم سواء كان واقعي او ظاهرا لا يرجع الى ادرى على وجه يكون بنية الاقدم ومقابلها  
 ادرى بخلاف بنية الاقدم فانها على تقدير حملها على الظاهر يرجع بالنسبة الى الملك في  
 الزمان المستند الى راس السنه الى ادرى على وجه يكون بنية القديم والنسبة اليه  
 ادرى لان الشهادة بالحدث ولو كان ظاهرا بالشهادة على الاثبات والشهادة بالبقاء  
 اذا كانا ظاهرا بشهادة بالحق والشهادة بالاثبات مقدم على الشهادة بالحق وهذا يمكن الخشنة  
 في ذلك بان بنية القديم اذا كانت منزلة على الملك الظاهر يكون النسبة بينهما وبين  
 بنية الاقدم نسبة لا ادرى الى ادرى على تقديره ويكون الدر بالمعكس على تقديره اذ ذلك  
 لان ذلك الملك الظاهر الذي ينزل عليه بنية القديم ان كان ملكا ظاهرا مستندا الى  
 شراء المشهور له البايع الذي علم ملكه قبل السنيين كانت بنية الاقدم بالنسبة اليه  
 ادرى وكانت هي بمنزلة لا ادرى وان كانت مستند الى استصحاب ملك البايع الذي علم  
 ملكه بعد راس السنيين وقبل السنه كان الدر بالمعكس فيكون بنية الاقدم حجة بمنزلة الاقدم  
 وبنية القديم بمنزلة ادرى ولو كان ظاهرا فيجوز حمل بنية القديم على الشراء المستند  
 الى الاستصحابا لان جميع الشهادات بالثبوت ومقابلها الشهادة بالحق بل يجهل فيها الامران  
 وهو متساوي التوقف والناقض لعدم تخصها في الشهادة بالاثبات وعدم تخص بنية  
 الاقدم في الشهادة بالحق حتى يحكم بتقدير القديم لاحتمال الرجوع كلهما الى المعنى مع رجوع  
 الدر الى الاثبات وما يق من تقديم الاثبات على النفي فانما هو في جهة الاثبات والنفي  
 فلا احتمال في النفي جهة اثبات وفي الاثبات جهة نفي لم يمكن ترجيح احدهما على الآخر  
 لعدم معلومية الرجوع الى الاثبات الذي لا يغير الاخر بل يوافق العلم بغير الرجوع الى النفي



الذي يثبت الاخرى وهذا اصل في جميع صور تعارض النفي والاثبات فان لم يجمع بينهما انهما اذا كان  
 بمنزلة لا ادري والاثبات بمنزلة ادري اما مجرد النفي والاثبات فلا يجمع بينهما هذه صور  
 الاختلاف بالقديم والقديم ويصح صريحا ان اخر بان ذكرهما في عقد الاول يكون احكاما يثبت  
 فشهد بالملك السابق الى الحال كان يقول اني استشهد ان ملكك زينة او ستمين الوصفا لان  
 ونتم الاخرى بالملك الاخر في خاصة وهي المسماة بتعارض القديم والحديث والحكم فيها  
 هو الحكم في تعارض القديم والقديم والثانية ان تكون احديهما ذات تاريخ معين  
 والاخرى مطلقة بان يقول اني استشهد ان ملكك زينة السابق الى الابد ولم يعين بيد الملك  
 الملك ولا يذهب عليك ان الاول ليست فيه تعارض المارح والطلق والحكم هو  
 والتقاط والاستصحاب استصحابا لاحدهما بعد التناقض ولو قلنا في تعارض القديم و  
 الاقدم وجوب الاخذ باستصحاب الملك في الزمان السابق الذي يتصور الاقدم وذلك  
 لان استصحاب الملك في هذه الصورة يجري في كلا الجانبين لانه اذا سقط البتة ان نفقته  
 استصحاب الملك في التاريخ المطلق المحل بقا الملك في الحال ومقتضى استصحاب الملك  
 في التاريخ المعين ايضا كان يتعارض صراحة في مسئلة تعارض القديم والقديم  
 فتدخل في الزمان المشترك والرجوع الى استصحاب الملك في الزمان المختص ينبغي في  
 هذه الصور التفاضل فضلا عن القول الذي يلائم العلامة في التساوي وعدمه  
 المقبول على هذا الاستصحاب وهل الحكم كان على تقدير ترجيح القديم في البينة والظن  
 لا الا وهو تقدير القديم على الاقدم وهو كونه بينة القديم ولو كان ظاهريا وجب  
 الى الاثبات في مقابل الشهادة بالنفي لا يجري هنا لان جهل التاريخ يمنع من كونه شهادة  
 بالحدث لا اتصال كونه التاريخ المجهول قبل التاريخ المعين نعم لو وجهنا تقديم بينة  
 القديم بما مرهوا سنة عليه ايضا من وجوب الجمع عندا كان محل احديهما على ما لا  
 تحتمل الاخرى كان الاقدم هنا اي الجمع بينهما محل شهادة المورخ على الملك

الاستصحاب في محل الشهادة الغير المورخ على العام بالبرهان والله العالم **في ترجيح وتلقيح** واعلم انه  
 اذا لم يكن البينة معارضة باخرى لم يثبت الاستصحاب منها ولا وجب الحكم على ثبوتها لعدم  
 الداعي الى النظر في مسئلة الاستصحاب مع علم المعارضة اذا كانت **واقعية** ومقتضى على الدعوى وما  
 اذا كانت معارضة باخرى فصلا وجه الاول ان يقر انه يجب تنزيلا كل منها على المشهور وب  
 الواحي بالمكانة ووجهه وينفع عليه خرب قاعة الجمع بين البينات المتعارضة لا سيما فيكون  
 الواقع في جانب كل واحد منها **الافق** فيكون في علة الجمع غالبا لمقاومة عدم احكامها  
 بعد كل منها على الواقع الا انما كانا سفيها والثاني ان يقر انه يجب تنزيلا كل منها على المشهور **افقا**  
 فاذا شهد بينة بان هذه المعين مثلا ملك لفلان وشهدت اخرى بانها ملك لآخر **ترجيحا**  
 شهادة كل منها على الملك المستند الى احدا واما في كاستصحاب ويدعو ويحجج وعلى ذلك ينبغي  
 تاسيس قاعة الجمع بين البينات في العلة فان هذا التنزيل ربما يفيد الجمع وربما لا يفيد  
 وذلك لان الاصول والامارات في حلها كالبين فان كانت محضلة في الاخرى فتمد الجمع  
 لاستلزام الترجيح **بلا مرجع** واما اذا احتلها احدهما اصلا واما في احتلها في الاخرى **ترجيحا**  
 لو حلها عليها لم يكن مناقضا لآخرى كونهما محججين على بعض الوجه الغير المانعة لاجل  
 محلها على الجمع بين البينتين يظهر من قوله فيما قدمنا والثالث ان يقر انه يجب تنزيلا  
 كل منها على وجه يحصل به الجمع سواء كان محلها على الطرفين او محل احدهما على الظاهر  
 والاخرى على الواقع مع عدم تساوي البينة حلها في الترجيح **بلا مرجع** وعلى هذا يقتضي  
 وجه الجمع بين البينتين والفرق بينهما وبين السابق هو ان دائرة الجمع على هذا اوسع من دائرة  
 الوجه الثاني وينفع عليه انه لو شهدت احديهما بالملك المطلق والاخرى بالشرأ  
 وجب الجمع بتقديم بينة الشرأ لانه الملك المسبب لا يقر ان الملكا خاضع للشرأ وقد  
 ذكرت في الصور الثانية ان الخامس يشمل على زيادة معنوية والرجحان زيادة واجبة لان  
 تقول هذا يجب على ملاحظة الوجه الاول من هذه الوجه فان الشرأ والملك اذا حلها



على الواقع انهم تقدم الملك ان الشراء الواقع يمكن ان يكون فاسدا غير مؤثر في اعادة الملك الواقع  
 فان يكون البائع مثله غير ملت في الواقع لكن الملك الواقع لا يبقا ان يكون فاسدا بعد حملها على  
 الواقع وجب تقديم الملك وهذا هو الوجه الثاني الذي قلنا فيحقق الجمع فيه احيانا على الوجه الاول  
 واما على الوجه الثالث فيجمع يحصل بتقديم الشراء وذلك لان ما يجري في الشراء الاحتمالات  
 المتنافية للملك الواقع غير في الملك المطلق اية لان ما ينفى في العام ينافي الخاص ضرورة واما ما يجري  
 وعقلا في المطلق فبعضها لا يجري في الشراء وذلك بان يكون الملك المطلق مستندا للاستعارة  
 من البائع وتزول الملك المطلق على هذا الوجه يحصل الجمع لعدم المناقاة بين الملك الظاهر  
 بهذا المعنى اعني المستند الى الاستعارة من البائع وبين الملك الواقع الحاصل في الشراء والفرق في  
 قلنا ان الجمع باي وجه يمكن ان لم يفسد حملها على هذا الوجه فان قلت كما يحتمل استناد الملك المطلق  
 الاستعارة من البائع فكذلك في ذلك في ذلك البائع الذي كان الشراء من يتعارف من البائع الا ان  
 فلا يمكن الجمع قلت كما يحتمل في ذلك البائع وفي سائر مقدمات الشراء الصحيح الواقع في الامور المتنافية  
 لا فائدة للملك الواقع فيتم في الملك المطلق لان كل سبب يفرض للملك فيتم في بعض ما  
 يحصل سببا ظاهرا غير مفيد للملك الواقع ولكن يحتمل في المطلق فتعلا في الشراء وهو متعارف  
 الى الاستعارة من البائع الواقع في ان اذ حملنا الملك المطلق على هذا الاحتمال اسلم الشراء القيا  
 منه عيانا في اعادة الملك الواقع في الاحتمال بخلاف في الشراء على ما ابدت من الاحتمال في  
 كونه ظاهرا فانما هو على الشراء على ذلك اسلم الملك المطلق كما وجب كونه ظاهرا اذ انا فانه بين  
 كون ملك البائع ظاهرا وكونه الملك المطلق اية ظاهرا بان يكون العين التي هي المراد ببيع في ملك  
 ان احتمال كون البائع غير ملك واقعا معارض باحتمال كون الملك المطلق اية ظاهرا فبذلك حصل  
 الشراء على الشراء من مستحق الملكية مثلا يتعارض الاحتمال ولا يحصل الجمع بخلاف حال الملك المطلق  
 على الاستعارة من البائع فانه على تقديم هذا المصلح الشراء عما هو صادف ويكون شراحيها  
 ملكا وخرج في الجمع محتملا فيكون مستندا الى سبب ظاهري لا يجري في الاحتمال ذلك السبب الظاهر

وفذلك نقبح وجميع اخر من سائر فاضل الاقدم والقديم لان جميع الاحتمالات المتنافية  
 للملك الواقع المحتمل في القديم ابقا على استصحابا يكون بينه الاقدم بالنسبة الى القديم  
 بان يكون الحالة السابقة مقدمة على السنين وهذا الاحتمال معارض بالمتلا فمحتمل ان  
 يكون مستند بنية الاقدم في راس السنين استصحابا ما يكون بنية القديم بالنسبة الى القديم  
 بان يكون بنية الاقدم قد علم بالملك قبل السنين واما استصحابه في راس السنين استصحابا  
 وبنية القديم قد علم بانتمال الملك منه الى شخص بعد تلك الزمان وقد استبين ثم علم  
 للشهود في راس السنة فشهدوا بالملك في زمانها فان بنية القديم في هذا الفرض بنية  
 الاقدم كان استصحابا من راس السنة لا استصحابا من راس السنة الاقدم فان فيها بعض ما يخص من الوجه  
 الظاهرية وهو استصحابا الملك من راس السنين الى راس السنة فان هذا الاستصحابا غير  
 متصور في مستند الملك القديم فاذا حملنا بنية الاقدم على الاعتداد على هذا الاستصحابا  
 يخص بنية القديم من راس السنة لا سلة من هذا المحل بعد مساواتها في سائر الوجوه فيكون بنية  
 الاقدم بمنزلة الادري من راس الملك الثابت في راس السنين وبنية القديم بمنزلة ادري  
 فبذلك بنية القديم كما في مسألة الجمع والتعديل وقد بنا قشر في ذلك مع تخص بنية القديم  
 فيكون من راس السنة لا انما يخص في ذلك ان كان مضافا في العلم بالملك وليس كذلك لاحتمال رجوع الثابت  
 بنية الى الملك الثابت في راس السنين بان يكون متعارفة بنية القديم بالملك في راس السنة  
 باعتبار اعتقاد عدم الملك في راس السنين ايضا والحاصل انه على تقدير رجوع شق  
 بنية الاقدم بالملك في راس السنة الى قوله لا ادري المراد بالملك السابق كما هو منه الجمع  
 محتمل ان يكون معارضة بنية القديم لها في هذه الجهة المعترضة عدم العلم بالمراد فيكون الشراء  
 في راس الملك السابق وعدمه بعد ذلك على حدوده في راس السنين ويحتمل ان يكون المعارضة  
 في الملك السابق بان يكون تكذيب بنية القديم لها في راس باعتبار التكذيب في الملك السابق  
 الثابت في راس السنين وعلى هذا الاحتمال لا يكون بنية القديم بنية بنية الاقدم



فلا مصادرة لها وهذا هو الوجه في عدم الاثر في مسئلة تقاض الملك المطلق المعنى الثاني مثلا  
 الى زوج السبي عدم دهاهم الى زوج بنية القديمة لان على تقدير حمل الملك المطلق على الملك  
 الظاهر المستند الى يد العارية ونحوها ينقض بنية الملك المطلق المسمى من قبله فيكون هذا  
 جمعا لعدم المناقاة بين ثبوت الملك الظاهر لاحد بموجب يد مثلا وبين غلث الاخر واقعا  
 بموجب المثل ففقدت القاعدة المسندة عند علم معارضة الادريج مع ادريج بتقديم  
 المسند لانه بمنزلة ادريج الملك المطلق بمنزلة ادريج بعض اسباب الملك الظاهر اولاهم  
 من قبله بخلاف مسئلة القديمة والاقدم فان غاية ما في الاقدم حمل على الاستحقاق من السنين  
 الى راس السنة ورجوع شهادته بملك راس السنة لا قوله لا ادريج بالمريل وهذا لا يكتفى  
 في حصول الجمع بتقديم بنية القديم لاحتمال عدم كونها بمنزلة ادريج المزيل كما ظهر في ادريج من قبلها  
 بعد ان بنية الاقدم على الاستحقاق الزجر على علمها بالمريل لعدم الملك السابق لزوج العارية  
 والمكانة في الجمع بين المطلق والمقيد انما هو حمل المطلق على مستند ظاهري وهكذا جميع  
 الجمع بين البنتين المصروا بها في مسائل تقاض البنتين فان الجمع فيها انما هو حمل احدها  
 على مستند خاص ظاهري وهذا غير الجمع المعمول في تقاض القديمة والاقدم فان جميع تصرف  
 في مدلول احدهما البنتين وهي بنية القديمة على الملك الحادث للزوج الملك السابق مع  
 المدلول محتمل الفيزيائي ذلك وهو الملك الحادث للزوج الملك السابق الذي ثبت في راس السنين  
 للاخر بان كان منقوله عدم ذلك الملك السابق فالجمع في مسئلة القديمة والاقدم على  
 الجمع في مسئلة المطلق المقيد وهكذا في مسئلة المانع والمعدل ومسئلة تقاض الثاني والثالث  
 وهكذا ما في موارد الجمع من جهتين احدهما ان الجمع في تلك الموارد يحصل تميزا واصلها حكم  
 المبتدئ بخلاف الجمع في هذه فانه كغيره يحتاج الى تميز بعد تميزا اخر فانيه ان الجمع فيها  
 راجع الى التفرع عن المسند لا محض الاول بخلاف الجمع هنا فان جميع بالتصرف في المدلول  
 كن انما ذلك يقول انما لا غالة في انكساب الوجهين معا يعني ما دل على التميز بالاد

لان فاعلة الجمع ما لم يكن كما يقتضيه الجمع في الاصل من قبل واحد حتى يرجع الى تقاض الادريج  
 كان يقتضيه ثانيا اذا تقاض الجمع الى ذلك على التميز بين مع التقاض في المدلول هذا يمكن  
 تقديم القديم بقدر اخر او حتى يرجع الى الزوج النزع وهو ان يقا في مسئلة تقاض القديمة  
 والاقدم امارات تلك فتد كل منها بحسب النوع الظاهر احدها اماره حلة للملك في راس  
 السنين ازهد وقا بها اماره قها ذلك الملك الى راس السنة وهو الاستحقاق واما القاماة  
 حلت للملك لم يرد في راس السنة وهي بنية القديم والاقدم من قبله في هذه الامارات  
 الابن اماره البقاء في راس السنة بد واما في الحدوث لم يرد في راس السنة العمل بامارة  
 الحدوث واما اماره البقاء طرح وتكذيب لامارة الحدوث واما العمل بامارة الحدوث فليس  
 لامارة البقاء على اعتبار اماره البقاء لا تقيد الظن في عام على علمه محتمل اماره  
 على زوال البقاء والمفروض كون اماره البقاء الحدوث في راس السنة اماره الزوال ولم  
 تكن ناطقة البقاء الا لان عدم البقاء سواء كان باعتبار عدم الحالت السابقة او بغيره  
 زوالها في راس السنة فظنون في راس السنة وشهادة بنية القديمة فحين العمل بها  
 ولعل العمل ما ذكرنا نقل عن الجمع حال الدين فانه في حاشية حقه القول بتقديم القديم على  
 في محله كشف التام فظهر جمع ما ذكرنا وجه القول في مسئلة تقاض القديمة والاقدم وهو ان  
 ذكرنا في المناقشة ان بعد عدم مساعفة فاعلة الجمع على تقديم القديم شيئا رافا في راس السنة  
 وما بعدها ويقع الملك السابق في راس السنين سلبا عن العارض فيستصحب الى ان كان الظاهر  
 وجه القول بتقديم القديم واما وجه الساقط وعلم العلم باستحقاق الملك السابق كما  
 ابداه اي العلامة في عقد فهو اعدم صلاحية استحقاق الملك السابق لاثبات  
 الملك الثاني او عدم حيلان هذا الاستحقاق انما بعد تقاضها في البقاء انما طرح الجمع  
 الى الحالة السابقة مع وجود الدليل على خلاصها انما يتصور اذا كان لذل الدليل على  
 من حيث بان يكون دليل ارتفاعها وانما معارضا بدليل وجودها الواقعي كما اذا كان

لان الدليل



لدليل الوجوه الذي في دليل الاباحه الواقعيه فانه يرجع الى الحاله السابقه وهي البراهين  
لان بقاء تلك البراهين حقيقه العقل الاستصحابي سليم من المعارضة وما اذا كان الدليل على خلاف  
الحاله السابقه معارضا بنفسه العقل الاستصحابي لا بدليل اخر من حيث نظر الى وجوده الى الحاله  
في الثاني واقضاه بكونه في الاخذ بالحاله السابقه وخبر بعضه من صلاحه ذلك الاستصحاب  
اعني البقاء الذي يقتضيه العقل الاستصحابي معارضه ذلك الدليل والاصل انه ان قلنا  
ان العقل الحاصل بالبقاء الحاصل من ملاحظه الحاله الثالثه يعارض العقل بالحاله الثانيه  
القديم فهذا يقتضي الحكم بتقدم بنيه القديمه وهو خلاف الفرض كما عليه  
المعارض في الظن والتمسك وبعد سقوط العقل الاستصحابي لم يبق هذا الحكم استصحابا  
اخر حق يعول عليه ويحتمل السابقه بسبب المعارضة هو البقاء الذي كان مدلوله للينه  
القديم فلا ينافي الحكم بالبقاء بعد سقوط مدلول تلك البنيه مد فوعتر بانه دليلها  
ان يكون احدها مدلول للينه والآخر من ان الحكم بعد مساقط البنيه والاول وجهه كالمظهر  
والله العالم **الفاط** في معارضه المرحجات قد سبق في اوله لمعارضه البنيه ان المرحج  
على ثلثه اصنام احدها ما يكون من قبل المرحجات السدينيه في الاخبار كالاعلاميه والاكثرية  
والاضطيه ونحوها ما يرجع الى وجوه البنيه المعارضين وانها صحت احدها على الا  
والثاني ما يكون من قبل المرحجات الدلائليه في الاخبار وقد سميناها سبق بالترجيح الدلائليه  
من قبل المرحجات الخارجيه كالخروج والدخول في ظاهره بعد ذلك نعم ان من حمله المرحجات  
اشتمال احكام البنيه على زياده يمكن في الاخرى ثم قلنا الزيادة الى صورته مثله بنيه احكاما  
تشهد بالملك القديم والاخرى في الحال او تشهد احدها بالقديم والاخرى بالقديم ومعنى  
مثان يكون مدلول احد البنيه الملك ومدلول الاخرى ان يكون مدلول احدها الملك  
المطلق والاخرى المسبب كالمسبب لاصل الشر وهكذا الى ما لم يكن مدلول احدها  
احضرت طول الاخرى فان الى ان يمد على العالم باعتبار ما فيه من الخصيه فاعلم انه

الفق في معارضه المرحجات

م النعيم

المرجات

المرجات قد يقع التعارض بينها والذي سبق على ما صيغ كان ييا فالحكمه مع قطع النظر عن الفرض  
فلا بد من بيان صورة ما يقع بينها المعارضه فحققنا المرحج الاول اعني الاعلاميه والاكثرية  
واضربا فلا يتعلق ببيان الحاله فيها غير ذلك الدليل على اعتبارها ان كان هو القديم كانت مقتضى  
على الجميع لانها معارضه مقتضى لا ينافيها المرحجات الغير المضمونه لانها معارضه مقتضى لا  
يكون مرجح فغير مقتضى الترجيح بالامر المنزلة كان يرجع الى عدم التعارض اما لا ينفك عنه  
مثلا اذا شهد احد بها بالملك بموجب الاستصحاب ويشهد الاخرى بالبراهين فان الحكم يقتضي  
البراهين والضعيفه جميع بي البنيه لترجيح ونسبته ترجيح بين على التعارض في مثل هذه  
الصورتين لا ينبغي الاعتقاد بالاعلاميه مثلا لو كان اعتبارها ثابتا بالنسبه لان ذلك انما  
هو في مقام التعارض وهذا التعارض واما في مثل المطلق والمفيد فذكرنا انهم وجوب بان  
الترجيح بالاعلاميه وعنده في الشوا الرابعه من معارضه بنيه الدلائل والخارج في ترجيح  
ان كان وجبا اعتبارها غير الاخبار بناء على وجوب الترجيح في البنيه المعارضه وتبين  
مؤخره من جميع المرحجات المنزله لان هذه المرحجات بمنزله الترجيح بين الدلائل في  
الاخبار والذي مرجحها الى الجمع او الترجيح من حيث الدلائل في الاخبار الذي مرجحها الى الجمع  
او الى الترجيح من حيث المرحجات الداخليه بالنسبه الى الاعلاميه ونحوها وكيف كان فالفرض  
هنا متعلق ببيان حال التعارض في معارضه الزيادة والاطلاق والتفصيل فيلزم  
فيه مسائل الاولى فعارضه الزيادة الصوتيه مع الدخول والخروج وتتماثلان لان الزيادة  
الصوتيه اما ان تكون في طرف الخارج او الداخل وعلى القديمين فاما ان يتكلم على القول  
بترجيح بنيه الخارج او الداخل وعلى التعارض الاربعه فاما ان يكون في مسئلة الاضطرار  
في الزيادة الصوتيه بتقدم القديم على الحادث او الاقدم على القديم او في العكس  
جنح اليه في كشف اللثام وقولنا بوجه عدليه وطول رجحانه فلهذه ثمان مسائل واما  
استقضا الاحتمال الثالث في مسئلة معارضه القديم والاقدام الذي بدله العلامة



وهو الحكم بالنساقط وعدم الرجوع الى استحقاق الملك القديم او القديم لان الزيادة على هذا القول  
 ليس بالمرجح وكذا القضا ولا يصح عدم الكفاية لثبوت مرجحات بمحض وجوبها عند المرجح  
 كان في طرف السابق واللاحق وتوضيح الحال في المسائل الثمان هوانه على القول بترجح السابق  
 فان ما ان يكون السبق في بينة الخارج او الداخل على التقديرين يتكفر نارة على القول بترجح بينة الداخل  
 واخرى على القول بتقدير بينة الداخل فهذه اربع مسائل الاولى ان يكون السبق في بينة الخارج  
 وينبغي على تقدير الخارج فيها الاشكال في تقديرها على بينة الخارج مع الثانية ان يكون السبق  
 في طرف الخارج اي بينة الداخل على تقدير بينة الداخل فان قلنا ان المي ترجح لارجح اشكال في الترجيح  
 هذا لان ترجيح السبق اي ترجيح المضاف اليه بيني والرجوع الى استحقاق الملك هذه الاستحقاق  
 لا يعقل ان يكون مرجحا للبينه ان الملك السابق حاله سابقة واحدة نارة يقول عليها الشاهد  
 واخرى يقول عليها الى ان وبعد سقوط قول الشاهد عليها الحكم وبعد باعتبار مقدار بينة  
 اللاحق يرجح اليها الى ان يكون استحقاق الحكم امانة اخرى بها عند بينة السابق على القول بترجح  
 الاستحقاق للدليل فضل القول بعد صلة الاصل ان يكون مرجحا وانما يكون الاستحقاق  
 ان لا يمكن الدليل المواقف لم يمول عليه كالمعارض دليل الوجوب الواضح والابا الواضحة  
 فان الى السابقة اعني الرتبة الاصلية تكون امانة معاوضة للدليل الابا الواضحة  
 الغير المسند الى الاستحقاق بل الحسن ونحوه بخلاف بينة السابق فان شهادتها بالملك  
 اللاحق متينة على سبق الملك وسندة الى الثالث السابقة او محتملة للاستناد اليها فلا  
 تكون كواحدة من البينة والى التامة مستقلة تصلح لاعتقاد الاخرى مع فيشكل الترجيح  
 في المقام الا ان يقر ان عدساقط البيني يقع الفاضل من المرجحين الاستحقاق واليد  
 وحيث ان اليد امانة على الاستحقاق اذ بين الاخذ بها وترجح بينة الداخل هذا  
 ان قلنا ان اليد مرجح لارجح وان قلنا انها مرجح كان ترجيح بينة الداخل محذور واضح  
 وان كان السبق للاخرى لما عرفت عدم صلاحية السبق للترجح وان قلنا بالترجح

عليه

على جهة ان المرد يد فاقط البيني والرجوع الى الاستحقاق ولا يصلح للمعارض مع ثبوت المرجحات  
 الثالث ان يكون السبق في بينة الداخل وقلنا ان مرجحا على بينة الخارج وحجب تقديرها سواء  
 كانت اليد مرجحا او مرجحا لا يخفى والرابعة ان يكون السبق لبينة الداخل اي بينة الداخل على ترجيح  
 بينة الخارج وحجب فان قلنا ان وجه ترجيح الخارج وهو ان البينة غير موقوفة على الاصل مع سواء كان  
 في صورة المعارضة ام لا كما هو احد الاحتمالات والمسئلة على ما سبق وان كان قد عرفت  
 ضعفه فلا فائدة في هذا المرجح اعني البقاء اذا فرض عدم حجية بينة الداخل والسبق انما يكون  
 مرجحا اذا كان البينة التي تشهد بها مرجح وان قلنا ان وجه الترجيح مرجحان بينة الخارج  
 باعتبار الترجيح اشكال في ترجيح الخارج او الداخل اطلاقا وانه منصوص ولا ابدل من ذلك  
 وفيه بينة وزان علم القول انما هو في صورة الكفاية لا في صورة مرجحان بينة الداخل  
 بمرجح سبق الاول اظهره الا باطلاق الادلة هذا كله على القول بالترجح بالسبق واما  
 على القول بالترجح بالحق كالحقوق كالحا غير الى الذي في الصور مع مثل الصور المرددة ففي الاول لا بد  
 النظر ان ترجيح بينة الخارج هاهنا لعل علم حجية بينة الداخل مع او في البينة الخارج  
 نظير الشاهد واليمين في قبالة البينة على الوجهين فانه قد ما اول اجل الترجيح بالحق بعد  
 كونه من البينين حجة وعلى الاولين لا فائدة اي في الحقوق في بينة الداخل كالاخفى وعلى  
 الثاني فالترجح بينة الداخل كونه غير له الحق كالمسبق فلا يجري فيه الترجيح بالخروج ونحوه  
 وفي الصورة الثانية بينهم بليد سواء كان اليد مرجحا او مرجحا فبما ضد المرجح واليد  
 وفي الصور الثلاثة فبما بينة الخارج سواء كان اليد مرجحا او مرجحا لان الاخذ بالبينة  
 نحو جمع بين البينين كالحقوق فلا حجة مع اليد على ثبوت الوجهين وفي الصورة الرابعة  
 يقدم اي بينة الداخل بطريق او على جميع التقادير كما يظهر الوجه بانامل والذم هذه  
 الحال في تقاضى الترجيح السبق والحقوق مع اليد والمعارضها مع بينة المرجحات فقد  
 ظهر لك ان في تقاضىها مع الاعلان والاكثارية واما تارة مع خفة الترجيح وضعها مثل



اثباته الشاهد على الشاهد واليهي قائله انما ياتي واضحه لان الحق الضعيف ساقط عن  
 الاعتبار اساسا في مقابل الحق القوي فلا يخفى فيها المراجعات ما فاضها مع الترجيح بالاطلاق  
 المقتضى ان الملك المسبب فاعلم ان غير مقتضى لان تارض الحادث والقدير والقدير  
 الاقدم لا يكون الا في السبب ان لو كانا مطلقين او كان احدهما مطلقا خرج عن كونها شهادة بالحق  
 او القدير وذلك لان الاطلاق في الشهادة كونهما على وجه يتصل به الاستناد الى امانة شريفة  
 الشهادة بالحدوث والقدير جميعا الى الشهادة بالملك غير سبب لان امانة الحدوث والقدير لا  
 استناد الى الامانة او الامانة لا ترجح وبث الملك لا قدر لان الطريق لا يفرق في نفس  
 الطريق نعم يمكن فرض وقوع التعارض بين السبق والحق وبين الاطلاق والتقييد لا بينهما وبين  
 الحدوث والقدير كما اذا شهد احد بهما بنفس الملك في امر السنة لا بعدوث الملك غير شهد  
 الاخر بالملك في الحال او في راس السن فان في مثل هذه الصورتين التعارض بين السبق والحق  
 المطلق والمقتد كان يقول احدهما اشهد بانته استراه في راس السنة وقول الاخر اشهد بانته  
 الى الراجح كما ان تكلمه على القول بترجيح السبق او ترجيح التاخر على التهديين فالاطلاق  
 اما في طريق السابق فيقتضي طرفا التاخر والعكس فلهذا اوصفت اقسام يظهر كمالها في مثل هذا في  
 الصورتين التاخرية من شرطه ما اذا تارض سبق والتاخر مع الترجيح باليد السبب يقول السابق  
 انه استراه او اللاحق اشهد بانته في او العكس وعلى التعديين فقد حكى على القول بترجيح السابق  
 او التاخر فيقتضي نقل الحكم الى ما هو الحكم فيها والله العالم **القاسم** هل يشترط في مسانعة تعارض القدير  
 الحدوث والقدير والافترق المقتد من الشاهد القدير او الاقدم الى الشهادة بالملك  
 السابق مستايد على عدم حله بالمثل قوله ولا اعلم له من هذا ولا بد من العلم لا لا يشترط  
 الضعيف مطلقا او يشترط مطلقا ان تكون تلك الضعيف بالصفة الاولى او الثانية او الثالثة  
 اعلم له من هذا بالصفة الثانية في قوله او اقوى عبارة الحدوث المطلق على ما مر سبقا في عدم  
 اشتراط الضعيف مطلقا ومع ذلك بان الشهادة بالملك السابق لا تمنع الا بصفة قوله ولا

له من هذا

له من هذا وقوله انه من هذا الاكثر حيث قال وعلمه بان قوله لا بد من العلم لا لا يقتضي ترددا ورجوعا بعد  
 غزاه الشهادة بخلاف قوله ولا اعلم له من هذا ولا بد من العلم لا لا يقتضي ترددا ورجوعا بعد  
 الضعيف والتحقق ان الشهادة بالملك السابق يكون الضعيف لبيت شهادة بالمدعي وهو الملك  
 الحالي فلابد اليك في الحكم بالملك الحالي التحويل على الاستحقاق الذي ليس هو اربى الغضا ولا بد ذلك  
 بالوسيلة الشاهد بالملك الفعلي تعويل على الاستحقاق لان مجاري الشهادات بل جميع احاد القدر  
 بموضوعة الاحكام كالقوة والذنب الملك والزوجة على الاخبار بها اعتمادا على بعض ما عليها  
 خال الامارات الشرعية وان لم يصح بغير حال الشهادة بالاطلاق ضرورة علم امكن العلم  
 الواقع بحقيقتها عدم كونهما في الامور المحسوسة شهادة احد الملك تعويل على الاستحقاق والرجح  
 عن حادثي الغضا وعمل الغضا فيها الغضا بالاستحقاق لم يكن لادلة العمل بالبيت مورد في  
 الامور الغير المحسوسة في الاخبار بها عرفا على التعويل على بعض الامارات ثم لو شهد البين  
 المستحق بان كان الاستحقاق مقومات المشهور بكان جعلها في البيت التي هي الموازين  
 متكافئة والافترق في عدم بين قوله لا اعلم له من هذا وبين قوله هذا ملك بصفة الاستحقاق حكم  
 مكافئة الادل دون الثاني فان وجه هذا الفرق هو الذي ذكرنا انك انك الدار على حدتها  
 عرفا وانما اذا شهدك بالتعويل على الشهادة على الاستحقاق او البين لا يصح عليه ان تشهد  
 بالمدعي ولا يقتضي تعويل على الامارة الشرعية بخلاف ما لو شهد بالملك الاستحقاق فان  
 لا يصح عليه ان يشهد بالمدعي وهو الملك والمجمل في بين تقييد نفس المشهور  
 بالامارة كاليد او الاستحقاق وبين اتمام الشهادة في الواقع باثباته ومولا في العلم  
 فان الثاني شهادة بالواقع ولو لم يكن عن طريق علمه والثاني بيان واخبار بحكم ظاهر في  
 الحق اقتضاء الاستحقاق بالملك واللة البين عليه هذا وجه اعتبار الضعيف ووجه الفرق  
 بين قوله لا اعلم له من هذا وقوله هذا ملك موجب للاستحقاق كما ذكره في عدم ما وجدكم  
 قوله لا بد من العلم لا اعلم له من هذا مثل هذا القول ايضا مع عدم الشهادة لان مثل هذا



عليه عرفانه من هذا الملك الحال اليه في مثل ما يكون بان ليس له شاهد في الملك الا في فضل وعقد  
 صدق الشهادته ولو لم يجره في مثل هذا الايضاح وان هذا القول يكسب في بيته في حيز الشا  
 ما من غير شاهد به بالبقاء ولو لم يجره في مثل هذا الاستحقاق هذا ولكن المقام اشكال وهو ان الظاهر  
 الاشكال الى ان لا يجره لو شهد بسبب الاشغال كالقرض في نحو ما ونفس الاشغال حكم الحاكم  
 بالاشغال الفعل انما الاعلى الاستحقاق في حاجة الى حجية وكذا الزيادة باليد بالملك  
 السابق كما صرح به العلامة من غير شك بعد ان قال بعدم فائدة في الشهادة بالملك السابق برونه  
 الضمنية بل بجائز في مثل الشهادة بسبب الاشغال او بسبب الزيادة او بنفسها السابقة  
 انه لا يفتح علم الشاهد بالاداء او الطلاق وقد ذكر العلامة من غير شك في الخبر وعنده لو شهد  
 احد الشاهدين بالقرض سابق مثلا وشهد الآخر بالوفاء لم يفتح شهادة الثاني كون المدين كذا  
 لقول الشاهد كذا في الخبر ولهم كونه الشهادة بالوفاء شهادة صحيحة والخبر في الاشغال  
 كذا وعلم يعلم الفائدة في مثل الكتابين بان ثبوت المدين في السابق لا يكون الا ان  
 كون الشاهد فاعلم الاستحقاق باعتبار عدم علمه بالمراد وهذا من قبيل من كان المانع  
 ليس في ثبوت الشهادة الثاني للضمنية بل هو اما كذب المدين او عدم حجية الشهادة فذلك  
 لا اعتبار عدم علم الشاهد بالمراد وحديث لا يكون ذلك فقصه القاطعة علم قدح علمه  
 بالحق لا يفتح فان ذلك لا يعتبر استحقاق الشاهد لم يفتح بقرينة الزوال اليه وبالجملة  
 المانع من الحكم بقبض الشهادة بالملك منه الضمنية ان كان هو على صلاحية الاستحقاق  
 او استحقاق الحكم للقضاء لزم على الحكم بالبنية على الاشغال او البيع او الرخصة السابقة  
 ايضاً وكذا بالقرار بالملك السابق والا فلا وجوب الاعتناء بالبنية في الشهادة بالملك  
 القديم ايضاً هكذا ويمكن الذبح بالاشكال بان المعاني مختلفة لان الشهادة بالخبر في الشا  
 تحدث حاكم المدين عليه بالخصوص في الزمان السابق وبعد ثبوت هذا الحق ينقطع اثر  
 ان كان فاعلم ان دعوى جديده بالاوله والا كان ان كان مع ثبوت ذلك الحق بالاطلافة

المر

انه لا يتوقف على انكاره بل يتوقف على الدعوى ونظيرة الانكار وانما الشرع اعني الحلف لا ينافي على  
 عدم الاستحقاق فان هذا الحلف لا ينافي ما يجرى باحليل احدهما الحلف على عدم الاستحقاق را  
 في نفي الزيادة وهو باطل لانه مكذب للبينة والثاني الحلف على عدم الاستحقاق المستحب عليه  
 وهو حلف على الزيادة او عدم حاشية لا العلم الا في وهو ايضاً باطل وهذا اذا اقر الملك  
 عليه بالملك السابق فان الاقرار بالملك للمدين ولو ما فيها يوجب ثبوت الزيادة ولو تقديره على الملك  
 عليه المقر لا اقرار العقل على انفسهم جائز مطر واي زمان كان يفتق هذا الزيادة انهم بطلان  
 انكاره لانه اما يحلف على عدم وجود شيء للزاد عليه ما في هذا كذا الحلف او يحلف على حصول  
 ما اوجب رفع هذا الزيادة المستحب الاقرار في حلف على الاثبات وهكذا الكلام اذا اقام احد  
 المتداعيين ببنية على سبب الملك السابق المانع على صاحبه شيئاً في السابق فان حكمه على  
 صاحبه كما اذا اذ لم يفتق في يد ثالث واقام احدهما بنية على ان اشترى صاحبه اسرا فاعلم ان  
 فان هذا البينة فكيف في هذا المقام اذ مع وجودها لا يرتفع على دعوى الاخر اذ لا ينافي  
 عدم حجة له عليه واسا في جميع الارض فلهذا دعوى كذبة البينة وان كان يدعي الحجة صراحة  
 بانقائه ونحوه فلهذا دعوى بالبنية ولا كذا اذا اقام في هذه التوبة على حجة الملك السابق  
 او الشاهد شخص فان هذه البينة لا تبطئ دعوى حصة القضاء بموجبها قضاء بما لا يسطر على  
 الخصم ومن المستحق ان يكون البينة حتى يكون البينة بضميمة استحقاق الحق بمطلبة الحق الحكم  
 بالاستحقاق لا بالبينة على الاول فان القضاء بالبينة القائمة على الشاهد من الخصم قضاء  
 بالبينة لا بغيره اوجب على الخصم حقا في مثل الازالة فالحكم بذلك الحق هو حجة البينة  
 فان قلت لا بد للحاكم في هذه الصوكها من الاستحقاق لان وجود سبب الاستحقاق او نفي شغل  
 او سبب الزيادة او نفس الزيادة او الشراء السابق للمدين عليه في مسئلة المدين في الزيادة  
 ثبوت الحق السابق غير مطبق على دعوى المدين وهو الحق في الحال فلا يكون في قطع الانكار  
 او قطع الدعوى الا ان مستحق الحكم في الحق السابق فكيف يكون الفاضل في نفس البينة



المدعى شيئا عليه فكذلك في دعوى الدين منكر من جهة انما هو استحقاق المدعى شيئا عليه لا من جهة  
 كونه مدعى له من خلق الظاهر كونه مدعى له من جهة كونه منكر للدين المدعى له في يد غيره  
 ومع خلاف ذلك لا بد انما يتعلق في الحقيقة بنوع الاستحقاق والواقع ان الحق عليه ليس له اثر ايا  
 امرين باطلين يحلف منكر الدين بعد قيام البينة على الاستحقاق السابق لان عدم الاستحقاق  
 اللازم ليس مكذبا بالبينة المدعى على الملك السابق لانه لم يحدث في السابق حقا على ذي  
 اليد حتى يكون الخلف على عدم الاستحقاق الاول مكذبا بالبينة فان كانه بعد بان على حكمه  
 الذي هو الخلف بخلاف حلف منكر الدين فانه باطل كما عرفت وهو معنى بطلان اثر الانكاف  
 وجعل وجوده كالتقدم لو علم ان الذي في زمان الملك السابق كانت في يد اليد التي فيها فيه  
 بعد الاحتياج الى الصفة وان البينة كما في الزمان نظر البينة على الاستحقاق السابق لان البينة  
 الشارح سبب لتبويت المدعى على ذي اليد في الزمان السابق فيكون مثل الاستحقاق الثاني  
 ولم يعلم قول الاحتياج كقائمة البينة على الملك السابق في مثل هذا الفرض **فائدة**  
 على عدم الفرق بين شهادة البينة بالملك السابق وبين اقرار ذي اليد بان البينة تجبر عن الزمان  
 والتميز اذ اقراره عن حقيقة هذا التقليل بظاهره على كل لا يخفى ويمكن توجيهه بما في بعض  
 المتأخرات لما ذكرنا في وجه الفرق وهو ان البينة اقرارها على ان يكون مستندا الى العلم  
 بسبب الملك السابق والى العلم ببعض ما كان كاليوم ومثل هذه لا تكون مطابقة للدعوى لا سيما  
 على تقدير استنادها الى اقرار الملك السابق لم توجب اقراره في حال الدعوى على المدعى عليه  
 شيئا فلا تكون منطبقه على الدعوى كظاهر وجهه واما على تقدير استنادها الى سبب الملك كونه  
 مطابقة للدعوى وهو الملك الفعلي وذلك لان السبب في احد الارضين سبب حقيقة في كل  
 جميع الارضين الى ان يعلم الزميل ويكتفي في الانطافق بام البينة على وجه الحقيقة والسبب  
 بالفعل لان الدعوى كما ثبتت بقوت نفسها كالتحقق سببها فلا فرق بين البينة التي تشهد  
 بالملك الفعلي وبين البينة التي تشهد بحقيقة الملك اي فحقيقة الحقيقة فلا فرق في حال الدعوى

باب احواله

فاذا كان حال البينة عليه لم تنفع بقوله ان البينة تجبر عن غير انما هو لان البينة لا يجب ان  
 يكون مستندا لشهادتها العلم بالملك السابق فربما سبب حتى يكون مطابقة للدعوى كما ان  
 مستند العلم بغير اقراره شرعية فلا تكون منطبقه بخلاف الاقرار فانه من المازيات الشرعية  
 سواء كان قبل الدعوى او فوجها في وجوده السابق هو السبب السابق في كونه مقضيا للدين  
 الفعلي فالفرق بين البينة والاقرار انما هو من جهة كون الاقرار ولو ساها بمنزلة الاسباب التي  
 مقضيتها الملك في جميع الارضين لا يستعمل بعلم المانع والمزيل بخلاف البينة فانها اعم من ان يكون  
 مؤديها وجود الملك سابقا او غير سابق عارضا فانه لا فرق بالملك السابق الاقرار بان يفتق  
 المدعى بانه الملك الفعلي ولو لم يكن علما فيكون منطبقا على دعوى المدعى ان لا فرق في الاقرار  
 بين ان يكون الزمان الشرعي قايما بالمدعى به فعلا او بالملك الفعلي او بما يقتضيه انما هو الملك  
 لمزيل في الواقع وعلى هذا الفرق ينبغي ان يفرق بين شهادة البينة بنفس استحقاق السابق  
 او بسبب كالفرض في الثاني دون الاول لان الاستحقاق السابق غير منطبق على الدعوى  
 هو الاستحقاق الفعلي بخلاف سبب الاستحقاق كالفرض السابق فانه منطبق على الدعوى لان  
 وجود سبب الشيء ومقتضيه في احد الارضين يقتضيه مطم ان يحصل الارض فاشهاد  
 بالفرض السابق شهادة بالاستحقاق الفعلي اي بمقتضيه فعلا ولو لم يكن شهادة لعلته  
 بخلاف الشهادة بالاستحقاق السابق فانه لا يقتضيه الاستحقاق الفعلي لاشانها ولا فعلا  
 الاستحقاق السابق والاستحقاق في الحال كلاهما معلولان لعلته بالتميز وهو الفرض او الشيء اخص  
 فلا ينطبق على الدعوى لان شرط الانطافق كون الشئ به عين المدعى به او علة الثاني  
 او مقتضيه وسبب الاستحقاق السابق ليس شيئا من التثنية وهذا خلاف الطريقة التي  
 سلكها في الفرق بين الشهادة بالملك السابق او بالاسباب كالكساح والبيع وخلافه فاشهد  
 تلك الطريقة عدم الفرق بين الكساح والروحية او بين الفرض والاستحقاق لان مناطها  
 كان شيئا هو وجودها فانه هو كون الشئ به في السابق اقرارا من المدعى عليه الا ان يقر ان



الشهادة بالزوجه او بالاشقاء لا تكون الا عن سببها ولو غالباً بخلاف الشهادة بالملك فانها  
 غالباً حقة على القبح اعني الاستناد الى العادة فلا تكون شهادة بالسبب لئلا تكون في حق  
 الملك القليل ولا اقل الاحتمال والحاصل ان الشهادة بسبب المدعي ولو في السابق شهادة بان  
 الملائكة ثبتت الاشياء على شئ حسيبها ولو مقتضيتها العلم بنور نفسها او شئت عليها كما  
 فكلا شهادة ترجع الى الشهادة بالسبب مع ولو قلقت بالمسئلة بجهة السابقة والاستناد السابق  
 اذ الزوجه والاستناد لا يعلم الا بسببها فالشهادة بها شهادته بسببها اجاب لا يقتض  
 كاشهادة بسببها تفصيلاً لا ياتي ما ذكره من كفاية الشهادة بالسبب لئلا يقع المدعي بذلك  
 ضم الاستصحاب مع ان المسمى به ان كان هو نفس محمد السبيعي فم سلامته في المانع في  
 فدعوى المدعي غير ملزمة اذ لا يثبت عليه بعد ثبوت وجود السبب فبطلان لان السبب لا يتحقق الا  
 بعد وجود السبب بسلامته في المانع والمعلوم انما هو سلامة عنه في السابق دون اللاحق  
 ففي زمان المدعي لا يثبت على وجوده السابق شيء لان على المدعي عليه حتى يكون دعواه  
 دعوى ما تشرعوا انك المدعي به وهو وجود السبيعي عند المانع فالبينة غير مطابقة  
 للادعاء كما لا يخفى لانا نقول نحن بخلاف الاول اعني كون المدعي به وهو وجود السبب في نفسه  
 وجوده امر غير لازم في الحال قلنا مع ان عدم كونه من ماضيه على حاله لا يقتضوا انتفاء اليه  
 انقلب الحكم مدعياً مطالب بالبينة وهو حاله المانع في الحال وحيث ان هذه المسئلة  
 الدعوى المقديرية الثالثة الثانية لا تحدى في جلس الميعين او الدين لانها على فرض خفتها  
 لا ينفق في جلسها بل عليه يد الدين او الدين مثلاً قبل اقامة البينة على الزيل الرفع السبب  
 لئلا فلا جرم يلزم بالدفع لان يدعي المانع يقع عليه البينة فبذلك قضاء بوطيفة التمسك  
 الكافية والظاهر خلافه في ايتم بهي الاصحاح بين المدعي ما ذكره في مزارع الدعاوى  
 المسموعة وانها لا بد ان تكون ملزمة وان لا يدعي الهبة بعد دعوى القبض فمقتضى بل  
 لا بد من ضم دعوى القبض مع ان دعوى الهبة المتروكة ليست الادعى بسبب الملك

ولو قيل

ولو قيل ان ما دم دعوى القبض دعوى الملك الفاعل فهو واضح الفصلان دعوى القبض فيكون  
 فبغيره لا يدعى الملك الفاعل كافي في المانع وقدره صرح العلامة في هذا التصديق كما  
 كفاية البينة على الملك السابق انما لو اني مها على التماس الذي عليه في السابق كانت كافية  
 في الجملة الخ ان دعوى السبب دعوى مسموعة ولو لم يضم اليها دعوى عدم الزيل او دعوى وجود  
 السبب فبطلان فمقتضى ما اذا ان الشاهد منفي عن كونه في المانع دعوى المانع بدون دعوى عدم  
 تحقق الفاعل الا ان ذلك خالف طبعاً فمقتضى ذلك ان ذلك لا يستدعي الاستناد على السبب كالمسئلة  
 الصريح والقرينة في الخارج وبطلان من ضروري فان قلت الشهادة على السبب انما هو لاجل كونه  
 مفيداً في بعض الصور وهو ما اذا انك الذي اصل وجود السبب في بقول الزوجه مثلاً ان العقد  
 لم يقع بيني وبين المدعي السابق وجود السبب في مثل هذه الصور يكون ملزماً حيث ان الملك انما  
 انكر وجود المدعي في الحال باعتبار انكاه وجود السبب في مثل هذه الصور يكون راسماً  
 فقد اثبات وجود السبب بطلان قوله لا يستصحب بعد وجود الزيل فاحد في المدعي هو  
 وجود السبب ثبت بالبينة والقرينة الاخر وهو عدم التمسك بالاشياء والاقرار بقتل الاعراض والقتل  
 ليس اقامته ما قلنا في هذه الصور ايتم من القاء احداً الخ بعد المانع تكون البينة مطابقة  
 للمدعي وهو وجود السبب بسلامته في المانع في الجملة المانع والزيل كما يجب القاء هذه الاحوال  
 في هذه الصور كونه راجعاً الى دعوى الزيل بقدر اكلها في المانع لاننا نأخذ الى وجود السبب  
 في الحال بان يقول في دعوى الدين مثلاً ليس على ديني لان او في دعوى النكاح لست انا  
 زوجك فان الوجه فيها واحد وهو كفاية البينة على السبب في اثبات السبب خلافاً  
 قلت على ما ذكرت في قول البينة على وجود السبب في الجملة فلو اقام المدعي بيته على التماس  
 في السابق لم يرد ذلك ان يكون ذلك كافياً في الانطباق ولا يلزم ان يكون السبب المدعي  
 به هو التماس الذي عليه خاصة لان التماس حين وجوده كان عليه الملك فبطلان مقتضياً  
 له في جميع الاوضاع المستقلة لان ما يجب الناقل فلا فرق بين البينة على التماس الذي عليه



سابقا او شخص اخر فاجاب الفرق بينهما كما ذكرت قلت الشراء من زيد ليس باو ثبات الملك  
 الا مع الباطن على ما تبيّن الباطن مقتضى هذه الشهادة على الشراء منه شهادة تخلفه اذ  
 استنادها في الشراء الى اية ملك الباطن فلا تكون شاهدة بوجود السبب الخلفي فان تخلفه  
 هذا الاتصال بما اصرح به في زمان الذي استند به من ذلك الواقع فلا يجزئ القول قلت هذا  
 ايتم لانها حق نقل الى من يات بها احديةا حقيقة وهي الشهادة بالشراء الذي واما اذا كان  
 الاقرار الاول على وجه صحيح كونه للذي يات به بان يقول اولها ليس لي بل لزيد فالتلفيق  
 الاقرار الذي لا منافاة بين الاقرارين صحيح بينهما ويقع اليه من وجه احدا بالاقرار لا لثبات  
 وفي مثله لا ينفذ الاجابة الى الخلف لانه لو اقر بغيره في البيع على القولين على القولين بغير  
 الاقرار والقول بغيره كما في الشيخ لان الاقرار الثاني صحيح ليس له هذا وهو الذي حلته على  
 السحابة اذ هي عليه الاقرار بغيره او الخلف ايضاً في العلم وجهان تفهما في مسألة ما رتبنا  
 عننا في السند اقر ما لا بد لاجلها من مقتضى الوجه الثاني واما القائل في كشف التامع  
 لادعوان العين وقف فليس في قول المكبر خلاف ان نفي احاطة الذي نفي كذا بكونه  
 بعد اربعة ايام من بناء على مذهبهم فيقولون الاقرار بعد الاقرار با حاشا غير صحيح ومن  
 احدهما انفق مقام العين في الوقفية وتبذل على الوقوف عليهم والثاني ان يثبت بها  
 مثل العين الموقوفة ويجعل مكانه والله العالم التماس اذا ادعى المالك على ذي الديار  
 احاد العين وادعي هو انما حرم اياها بالقول هنا قول المالك لاصحابه ان ذمته غنيا  
 بقبضه الاجارة فلو اقام كالمنا بنية جري في حكم نارض بنية الداخل والخارج فيقه قول  
 الاجنبى لما ذكرنا على اظهر الوجه ويدل عليه مضافا الى ما عرفت ما روى عن ابي بصير  
 في الثوب يدعيه في ثوب رجل في رجل فقول الذي فيه هو انك عندي وهو يقول الله  
 هو على ذمته ودية قال القول بغيره على الذي فيه البنية انه رهن عنه والوجه  
 الثاني ما عرفت وبالله التمس في العقود ان البنية تفارضان فيمضي في حكم قارض

البنية

وع

البنية وجب في كل كشف التامع وان كانها يدعي انما لها للاصل ان كلاهما ليس به والاشارة  
 عقد في الاخر فاختار ما ذكرنا والوجه الثالث وهو ان الوجه قد يثبت في  
 يكونه خارجا نظر الى كون الاجنبى ايد فان اليد كما خرج ملك العين كمن خرج ملك الحققة  
 في حكم الكشف احدا لا يستجوه بعض شائعا فله وليس يحيد لان اليد انما تجعل صاحبها  
 سلكا اذا لم يكن صاحبها معزفا يصير كونه يده ملك والا فلا اثر لليد ولا لا يسمع دعوى الاجارة  
 او الوديع مع انك والمالك وادعاء خصية في اليد هذا اذا كان مدعي الاجارة واليد  
 ولو انعكس بان ادعى المالك الاجارة وادعى الاجنبى المالك في يده العين العارية فالحال ايتم  
 ما عرفت ان القول قول له لا لاجارة وهذا الاجنبى والوجه هو الوجه اعني الاصل دون  
 اليد هذه لتجمل صاحبها سلكا فيما وقع الترخيص اعلم ان ملك المقتبة او عهده ملكها وانما  
 الترخيص هو ان يكون للذي هي الاجنبى اذا ادعى له ان مالك العين اجرتها اياها منه  
 وادعى الاخر انه اعادها اياه في تلك السنة فالتامع الاصل لا يوافق احدهما فلو اقام البنية  
 على ما ملزمت قارض البنية وكيفما ذهبنا حكم بنية رضى البنية لزوم الوقوف بعد التساوي  
 حتى في الفرقة قال في حكم الكشف في الفرض الاول اعني فرض التامع بين المالك والاجنبى  
 بعد الحكم بقارض البنية ان الحكم في الفرقة مع البنية ومع ثبوتها فيسقط المقتبة حاشا  
 بانفسار العين في تمام الفرقة وبشكل ذلك فيما لو كان احدا الضدين غير ان لستى كالمنا  
 والروية فان تملك المقتبة بغير معلوم للاجنبى حتى يفتقر الى ان والله العالم **القفا**  
 والروية في ذلك ما اقام بنية انها كانت في يده امر فان كان المقتبة مدعي اليد المالك  
 المقتبة على اليد فله طهر الفرض في السنة السابعة من حين اشتراط قبولها لخصية قوله الام  
 له من لا يكون منقطع مع الدعوى هو المالك المالك وعدم الاشتراط وان كان المقتبة رهنه الله  
 انقضاء الدعوى بمرور ذي اليد على ما قد يفتقر كذا في طه القبول غير الضمنية والفرق هو ان الملك  
 السابق للغير شاعرا على المدعي عليه في الزمان السابق ولا يرجع الى الشهادة بالسبب الخلفي وانما  
 فلا نسع البنية على خلاف اليد السابق بها في ذلك الزمان بوجوب علوا وحقا على الذي عليه



للاخ فتمتع البنية بها لان الانطلاق يحصل بمجرد وجود شئ ملزم في السابق عند وجود  
منه بل لم عندئذ كما هو هذا ليس قضاء بالاستصحاب كما هو على المناقشة فيه ما لم يمتزج له  
في انطلق البنية للدعوى وهو ثبوت الملك الفعلي في ما هو على نفس السبب فعلا وهو الملك  
او على وجود سببه ومقتضيه فعلا وان احتاج الى الاستصحاب اعراضا لاجل المانع في  
وجود السبب كما يفصله وليس الامر هناك ان اليد السابقة ليست سببا ومقتضيه الملك الفعلي  
او اليد الحالية حتى تكون وجودها السابق عندئذ كما منطبقا للدعوى اعراضا الملك الفعلي والله  
العالم **الغالب** اذا ادعى على الشايع فيه واقام البنية على الملك السابق مع خصميه فلهما  
ولا علم له من الخصمها يقع الغرض بين الاستصحاب واليد فان قلنا بتقديم اليد تمتع البنية  
وان قلنا بتقديم الاستصحاب فتمتلك البنية وانزععت العين من يده ولا يلتفت الى يد  
بعد ثبوت كونه العين ملكا للدعي في الماسر مثلا ومعناه ان الاستصحاب يقدم على اليد  
في مقام الحكومة ولا يثبت ان يكون مقدم ما في مقام العلم البنية حتى في المناقضة والخاصة  
توضيح الغرض ان المعارضتين اليد والاستصحاب تكون في حصول معارضة اليد مع الاستصحاب  
قد تكون مع وجود العارض والمنازع وقد يكون ذلك المعارض عوف الخصم فان كان في مقام  
المعارضة وان جعلت في موضع خصم غير ظهور خصم يدعيها فهذا مقام العلم الخاصة ولا  
في البيع فتمتع الاستصحاب مع عدم كون ذي اليد الكا او صالته اياها ملك  
الغير وكذا غيره من الاصول السابقة **اليد** يلتفت اليها على علم انها كانت سابقا لغيره لم يفتح  
ذلك في رتب اثار الملك عليها في الماسر كان ذلك الغير معارضا بحجته كما هو كذا في الغالب  
الغالب ما في اليد كان ملكا لغير ذي اليد بل ان كان مع الاقرب لغيره التاثير كما اذا احتل  
ملك ذي اليد عملا لثبوت زواياها بالطريقة على المباح الاصلية وبالجملة لا اشكال في جواز  
العمل على اليد عند عدم المعارض سواء كان معارضا بالاستصحاب ام لا باليد او اليد  
بانهما كانت لغيره او لا لم يفتح انتم في جواز العمل على اليد بما يعارضه لكن بشرط ذلك  
بان يكون في اليد مظهر الفل او فعل يد على ملكه وان يرى نفسه مالكا ويعلم ذلك من

فعل

فعل او قوله او بعض احواله فلما كان يد محروقة عن ذلك اشكال السامع ملكية ما فيها مع معاوضة  
الاستصحاب فلو مات له الالف وفيه اموال الناس لم يحكم بدمية ملكية تلك الاموال لان علمنا انها  
من الناس لم ولو احتلها قبل موتها لم يكن له جبر ذلك مضافا الى انه القوي وبنا الف  
ان الوارث في ايد اليد خصما واية الملك التي اعطى كون اليد التي امانة على الملك  
ما كانت مقرونة بالملك العرفي والسلطنة والقهر العرفيين لا مجرد اليد العينية ولذا لم يرد  
المقسط عليها في جوانب اليد الحكيمة وزواياها ان صاحب اليد اذ لم يفتح من دعواه ملكية  
ما في يد كما اذا كان منها لم تكن يده من ذلك اليد المتأثرة اعراضا للملك والسلطنة  
الذين يلزمها دعوى للكتابة وبالجملة الحكم بالملك هنا ولو لم يكن مسموحا فلا فائدة من ملكه  
فان لم يفتح قبل اذ لم يفتح في جواز الشهادة بالملك لاجل اليد مستد لاجواز الشهادة في اليد  
على ان مجرد اليد دليل على الملك فلو لم يكن معارضا من صاحبها اذ ليس في يد وجوب تبديده  
با اذا كان معه تملك عرفي وسلطنة عرفية كما في رواية فليس حيا انها تدعى على عدم مطابقة  
البنية على الناس في ان يكون فاعلم فيسلطون نظر الرواية الواردة في متاع البيت وان كان كذا  
والرواية اذا كان مستويا على شئ متاع البيت فحقه في يد حصة بالاطرافها تدل على  
عدم ان مجرد اليد دليل على الملك ولو لم يصدر من ذي اليد دعاء الملكية قولنا فعلا  
وحالا لكن يمكن الجواب عن هذا بانهما على الغالب ادعاء الانسان ملكية ما في يده فلا دلالة  
فيها اية على مجرد اليد دون الادعاء دليل على الملك ولو سلم شمول الصورة الادعاء  
فلا سلم شمول ما في يد اعراضا فاعلم على ملكية ما في اليد لغير ذي اليد معناه وذلك لان حصة  
يده ما قاله الامام في امر جواز الشهادة بالملك اليد قال قلت لعل غيره وهذا الشرا  
لا يخلط على مورد علم تفصيله بان كان لغيره المعلن اما اولاه ان الاحتمال الثاني الى ان  
الشايع حائز في يد اياه بحسب الابدال الذي ليس عليه امانة وامانا ما قلنا المتأثر  
من الغير المعلن دون المعلن وكلاهما فاعلم بان في اليد كان ملكا لمعلن فان كانت يسقط  
الرواية على حجة اليد في صورة العلم بسبق الملك للمعلن حتى مع الادعاء مع انك



نبت على اعتبار ما فيها قلت العبر في خروج هذه الصورة تحت هذه الرواية لان حجة المبتغى  
عنه الحاضر للنازع فتفاضل الروايات كرواية قدك ورواية الاستيلاء الواردة في  
الروحي فان قلت يمكن الاستيلاء بها في اعتبار اليد في هذه الصورة ولو يدون ان يكون  
ذو اليد ملحقا بالملك والتمسك باليد في غير غيرها اراء الملكية قول او فعلا كالضرب او  
حالا فليس ما ذكرنا ان رواية قدك ورواية الاستيلاء في اليد في صورة العلم يكون ما في اليد  
لمين لكنها غير ملحقين لصورة علم الادعاء ورواية حضور حامله في علم الادعاء ولكنها  
غير ملحقين لثبوت العلم سبق الملك افر في اليد معنى في صورة سبق العلم مع العلم الادعاء بسبق الحكم  
بالملكية يحجز اليد محل التكال واما قد يدبر وان كان في صورة النازعة في عين تسمى احدهما  
ما يكون ذوا اليد سكر او فلك ان كان الذي غير الشخص الذي كان العين او الملك فان البيع  
وان كانت معاصرة بالاستيلاء اليه الا ان الذي لما في غير ذلك الشخص لم يخرج  
عن كونه سكر والثاني ان يكون ذوا اليد مدعى وذلك بان يكون الذي ذلك الشخص الذي كان  
ما كالمس فان ذاليدح ينقل على عيا وهذا على قسمين احدهما ان لم يباع بعد الذوانك  
فيما سئل كالتبها رية طاعة وخوف والثاني ان يعلم بالذات وان لم يعلم بالذات  
من ذلك بل كانت مبرورة بين كونه عادية او محقة ومثله صورة الشك في صحتها  
واما القسم الاول فمما لفظ ان لا اشكال في عدم الاعتراف والبيع وان الحكومة هو الاستيلاء  
وذلك لان وجوب اعتبار الذو للذات ليس محل تعرف المسلم او سلطة الحصة على الصحة  
ولما لم يكون ما حكما للذات في موضع ليس فيه في ذلك في السلطة الحصة  
فيكون بان ما في جوانب القسط وحواليه ملك مع علم اهلية الضرب والسلطة بل  
الوجه هو غلبة التلازم بين اليد والملك في الخارج ولما قلنا مراد ان اليد من الامارات  
العربية اعتبارا ان لها عيارا مما هي عليها عند العرض فاذا كان وجوب اعتبارها  
العامة وعلا في موضع بان اليد العامة خارجة عن العامة لثبوتها في موضع بان  
ودخلت في الابار والنازعة انما هي العامة لاكتفاء في خروج على حاله الى ان يعلم ما يدل على

الملك وهذا نظير استحقاق الحكم الخاص الخارج عن حكم العام بدليل فان اليد التي كانت بدوها  
عادية ليست اداة على الملك عند العرض من الافراد النادرة فان لم يكن الافراد العامة  
وجودا عند التملك في حقه الملك كعدم فخر عليها ما جرح على التملك عند عدم اليد السا  
فكان الاستيلاء في هذه الصورة سليما بالمعارض واما القسم الثاني اعني ما لم يعلم بكونها عادية  
وبحواها واحتمل كونها عادية وكونها ملكية فمضاه صور لان ذاليد امانة بالملك النازعة  
للتي امل لا على الثاني فاما ان الحكم العام بان كان ملكا ليدعي سابقا لم لا اما هو الاخر  
ايتم عند الاشكال على طبق الاكثر في علم الاعتراف باليد وان ينزع العين من تسليم الذي  
مع انه لا تافى بين الافراد بالملك السابق واليد الى اليد فلو كان الاستيلاء في مقام اليد ملحقا  
اللازم فقلد جاز في اليد للفرق بعد الثاني فظهر انما فهمه ان اليد في حق المعار  
الافراد استحقاق ملك الذي وان الاستيلاء مقدم عليها وانما يكون الامر بالحق بالنسبة  
الى استحقاق علم ملكه في اليد واستحقاق ملك الغير ان كان الذي يحكم بان كونه ملكا اذا كان  
الملك معلوما ومجولا وكان الذي شخص اخر جاز في حقه امانة علم الملك للذات المستقل  
استحقاق ملك الذي كما اذا فرض كون العين ملكا له سابقا الى اصلان لظ انه لا يحجز باليد  
في مقام استحقاق ملك الذي بل لفظ الاشكال في حكومة من اليد على الاستيلاء مع  
نصرة المعارض ما لم يكن ذوا اليد مدعى بالملكية ما في يد او من غير ذلك فالتاثير ثابت  
مراد له اليد انما هو اعتبار دعوى في اليد في لا او فعلا او حالا في صورة المعارض والحق  
واما ما عداه ففي غاية الاشكال لفظ اليه ان لا خلاف معتد به فيما قلنا اعني على الاعتبار  
باليد ومقابل الاستحقاق ملك الذي يدل على ذلك ما ظاهره الا انه عليه من جهة الاعتراف  
الشهادة بالملك اعتمادا على الاستيلاء ان قد عرفت في المسئلة المتقدمة اعني مسئلة  
الملك القديم والقديم المفروغ عنه في الشهادة بالملك القديم مع ضمنية ذال الشاهد  
لا علم من قبله وان الخلف انما كان في الشهادة بالملك السابق بحجج او الضمنية وان



الحق ويومئذ الشهادة المحركة التي فكيف صورة الضميمة او صورة الشهادة بالملك المستحق  
 على الوجه السامع ودعوى ان الكلام في تلك المسئلة كان مفروضاً في بقا رضى بينه لجان جبي  
 ولا تفرق فيه بين اليد وبين الاستحقاق الا اني قد عرفت باطلان كل ما في تلك المسئلة من جهة  
 الحق في دعوى غيره على نحو الاطلاق الشامل لظن المدعي المتكرر وقد مر في الشهد في مكانه  
 المعترف في الشهادة على علم الشاهد بالمشهور في زمان القيل لاني زمان الاداء وهذا مرجع في جوابها  
 بالاستحقاق خصوصاً بعد ما لاحظته ما ذكره بعد ذلك حيث استقنعت بوجه لا يفتك العلم بها في  
 اخرها لتسقط ان يغير فيه العلم بالمشهور في زمان الاداء انتم قد قالوا في ذلك ان لا يفتك العلم بها في  
 مبدئ كان كالاول اي ما يكفي فيه العلم في زمان القيل خاصة وقد عرفت ان عدم حوازيه كان كالتالي  
 الحق الذي الظان ذلك اعجز جواز الشهادة بالاستحقاق في صورة التنازع من المسامحين  
 الصفاء فلا وجه لوسق ما حاربه الكفاية بقا التمسك من الادب على في ذلك حتى يتكافى  
 نفع الاثر بطول الملك السابق اليه ودعوى ان جواز الشهادة بمقتضى الاستحقاق مقصور على مثل  
 التقوى والدين وغيرها لا يعارض فيه بدعية مخالفة لفظ الكل ويرجع الجدل الى الحق على  
 التبع للغير فاجاز الشهادة بالاستحقاق بطول الجواز اليد في مقابلته اذ لا معنى للجواز مع حق  
 اليد على الاستحقاق اذ لا يرد الجواز هنا الا المصداق والافاضة ان الشهادة بمقتضى كلامه  
 عريضة او شريطة جاز في كل ما عرفت من الاثام على الشاهد مع عدم البرز الاخبار بالشهادة بغير  
 الشر من المودعي الى الكفيل والتلبس في ان المالك من الاخبار بالمال على جواز الشهادة بالاستحقاق  
 على صفة الاباحة لعل لاله احصى الجمع فيها وبين ما دل على دلالة اليد على الملك على اني انتم  
 لعل ليس على ما ينبغي نعم في الاخبار بحكومة اليد على الاستحقاق لا اطلاقاً فما رضى كنه اليد  
 معارضاً باستحقاق الملك المدعى عند الان حجة على مقام العمل بدو المرافعة والخصومة  
 وهي غاية الغريب والوجاهة ولو بعد ما لاحظته في الاخبار على جواز الشهادة بالملك  
 السابق مع صفة لا اعلم من ذلك لكن مع راحة الشرط المذكور على ما ذكره في اليد الادعاء

قولا

فلا او فعلاً او حالاً او بكون حكومة اليد على الاستحقاق مقصور على ادعاء ذي اليد  
 طمع عدم معارضته ادعاء غيره او ادعاء اخر لظن جرد اليد الادعاء فلا يرد على انك لا تسبق  
 والى الوادعي وكان ادعاءه معارضاً بادعاء اخر لظن ان كان المدعي هو الذي كان مالكا سابقا  
 فدم الاستحقاق على اليد وكان غيره كان اليد انتم مقدماً لانه لا معارض للاحق سوى ادعاء  
 ما كثر في اليد نفسه وقد عرفت ان اليد مع صفة الادعاء اي ادعاء ذي اليد حاكم على  
 اصل النزاع ما كثر في نفسه مع ما بالانتم الى حالته فناء ملك غير المدعي فيمن وان لم يكن  
 مقدماً عليه الا ان هذا الاستحقاق له المالكين ملزم بالتبني المدعي على المدعي عليه كان وجود  
 في تلك الدعوى كمنه فلا يفتك الحكم حتى يحكم بعد اعتبار اليد للجهة لان الى الكثرة  
 الاقتصار في العدل بما يقتضيه الاصول والظواهر على ما هو من القضاء بان يكون ثمة  
 المحكوم له وما يدل على ما ذكره من عدم الاعيان باليد في مقابل استحقاق ملك المدعي في  
 منصوص المنفعة الواردة في فوارض بينة الداخل والخارج وغيرها من دلائل اخر مثله  
 على جواز الشهادة بمقتضى الاستحقاق بوجه لا يرد رواية المصنف على ذلك ان بينه المدعي في  
 تلك الرواية كانت شاهدة بان الدائنة انجما المدعي ولم يرد عليه من الروايع التي يقتضي  
 بالهبة والبيع مطلق اسباب النقل والشهادة على عقد النقل والشهادة على عدم النقل  
 يكون الا ان يرد على استحقاق عدم الناقل وخوها في الدلالة لرواية معتدلين وهكيت  
 لا يعبد الله في الرجل يكون في داره ثوبان ثلثين مستردع فيها ثوبان ثلثين  
 هلاكه وحق لا يندى ما حدث له من الولد الا انا لانعلم انما حدثت في داره ثوبان  
 ولا حدث له ولد ولا قسم هذه الدار على ورثته الذين تركوا الدار حتى يثبت ثوبان  
 على ان هذه الدلالة ان يخلط مات وتركها ميراثاً بين فلان وفلان او تشهد  
 على هذا قالتم قلت الرجل يكون له العبد والامته فيقول اقول غلامي واقتبعت اثنى  
 فيجوز في البلد فيكلمه افاضه البينة ان هذا غلام فلان لم يبع ولم يهب



استشهد على هذا انما كلفه ومن لم يعلم انه احدثنا فقال له كما عارضني المراد السلام غلام  
 او امته او غاصبنا لم يشهد به ذلك فصدورها وذلها على حرز الشهادة في طلب المصالح  
 حذر الناظرين عليها وهو قوله لم يشهد انهم الا في وقوع الاستسما لا في وقوعه في قوله  
 في رواية حفص ولو لا ذلك لما قام للمساكين من فوائد العجائب فخل بعض معارضته ذلها بعد  
 بحث ان قوله لم يشهد يعني من المهر وهو مع وضوح مناديه بل غلطية بحسب الجبانة بعد  
 وجه التبرير في الشهد لم يشهد مدفع ملاحظة تعليق الحكم على المراد السلام واصنافه الفالاه  
 اليفافه بايا ليعرف الشهادة لا لا يخفى على المراد في دراية معاني الكلام ومنها ما لا يحل  
 المراد على بتم ما ورد في تنازع افراف المهر مع انها بعد موتها في الاشياء التي جانت بهما رتبها  
 من تقديم قول الابن حيث انها صريحة في الماخذ على المراد السامع مع اعتدال انهاء الشهادة  
 اليها صبر ونحوها كون للزاد بعد عليها فان قلت انما جازت الشهادة في بعض المصالح  
 في اليد في مقابلته ولا من علم زب انما للالك في حق غير المعارض والمنازعة قلت  
 هذه الصورة بعد حكمها بالسيرة الجارية بين المسلمين يكون هي المقتضى والمراد في هذا  
 وقوعها لا بين العمل في الاستسما ومن ضاروا بذلك فما ذكرنا الفاضل من العرف باليد الجارية  
 عن المقتضى الادعاء في مقابل الاستسما لان قضية ما استنداه من الصورة حكم السيرة ان  
 ان نزاع المنازع شرط في صحة الاستسما فان اذيع ذي اليد كان الاستسما حجة  
 عليه لغيره من دعواه مع دعوى المهر فيخص المعارضه بين عري اليد والاستسما فيخص  
 الاستسما للاجماع ظاهر على حواز العمل بالاستسما في مقابل اليد وجواز الشهادة لا يجوز  
 في حق وجود المنازع وان لم تنازع احداهما من العمل بالاستسما بل في الحكم بالملك لاجل الله  
 وهو غرض الكلام لان النزاع غايته تاشير معارضته دعوى ذي اليد مع دعوى المنازع  
 وتخصل المعارضه بين عري اليد والاستسما وهذا هو مراد ابي في قوله علم ادعاء ذي اليد  
 في حق دعواه الادعاء فلا يخفى لتقدير الاستسما على اليد مع المنازع وعدم بدو منوع

الادعاء الا ان تبقى ادعوى المنازع كما يبطال اثره كذا بطل اثره فيكون الاستسما سليما  
 في صورة عدم المنازع فيخص المعارضه بين عري اليد والاستسما فيكون المقتضى بقدره جاز اليد  
 وعدم الاعتداد بالاستسما وفي كلام العلامة في حكم الخلاف بعض المتأثرين لاهل الفقه انما  
 انتم ثم ومن جملة ما ذكرنا في صورة اقرار ذي اليد المدعى ظهر حكم صحة هذا الاقرار ان الذي اما  
 ان يقيم البينة على الملك الغصب ولو لم يتقبل على الاستسما بان يقول ان كان ملكا من قبله  
 اعلم له ما لا يملكه او ما انما يقيم في اقام البينة ان عت الدين في اليد ولا يثبت المصلحة لتقدير  
 الاستسما عليه كما عرفت في حق المنازع وان لم يقيم فان كان الحاكم عالما بانها كانت ملكا للمدعى  
 سابقا فيخصه انه بعد جاز انكاره بقدر الاستسما على اليد كما عرفت وزياد الملك السابق  
 لغيره ان لم يملك المدعى عليه كما سبق في مسئلة فادعوا القديرا الا فانه فلا وجه للقضاء  
 عليه بعد ان لم يكن عليه متعلقا به من ابعاد الاستسما الذي ليس من موازين القضاء كما  
 سبق ولعل الثاني في اظهره بناء على ما مر ان الثابت عند الحاكم لا ان يكون ملازم بنفسه على  
 عليه من غير خضوعه استسما الحاكم ولو في الزمن السابق فلهذا ما ليس بان الاستسما على الحاكم  
 فبعد فذلك ان ينبغي ان يطالب البينة من ذي اليد بعد العرفه بين في مقابل الاستسما وان  
 لم يصلح الاستسما ميزان القضاء فان ابطاله اثره اليد مانع منه ولا يصح التزامه الا  
 في بان استسما الحاكم غير منوعه لاني القضاء ولا في انقلاب الذكر مع العلم ان الاصل ان  
 يرجع الى القضاء بالاستسما ولو في بعض الاحوال وهو في عقد القصة ذي اليد البينة **بقوي**  
 وهو ان ما زاد الاحكام العلمية غير القضاء صلح بين عري اليد في حال المنازعة او قبله  
 الاستسما عليها في مقام العمل انتم والظا الاخير لها اثر **فخص** فيه فوضع لما ابطا وهو  
 اليد اما ان لا يكون معارضته باستسما ملا احد ميسر او غير ميسر او يكون فعلا الاول  
 تكون دلالة على الملك مع فير تب عليها جميع احكام الملك حتى الشهادة عند القاضي وجاز  
 الشهادة بالملك لاجل اليد من فرق بين صورة تصرف ذي اليد او ادعاء الملكية **فيها**



ولا يبرر وجود المنازع وعند كذا دليل على الملك في خارج صالة عدم ما كتبه صاحبها وعلى  
 الثاني فان لا ينكر عدم احوالنا وهي الاول فيكيد اليد على الاستحقاق في جميع الاحكام  
 مع الحق والادعاء ويبدل على اشكال سبق وعلى الثاني فان ما كان يكون فعليه منكروا بان  
 المنازع غير علم يكون العلم بملكه سابقا او يكون مدعيه على الاول فيكيد اليد على الاستحقاق  
 ابق في جميع الاحكام حتى في احكام القضاء سواء كان ذلك في الفقه معلوما او مجهولا وعلى الثاني  
 فان اقام المدعي يدينه على الملك السابق فملكه والافق قضاء الحاكم بملكه بالملك السابق  
 اشكال عرفته والله العالم بحقائق الاحكام **وليس الكلام** بل كونه مستلزما في حكمي  
 المتعلق فان فيها بعض التباس لما فصلنا ما قلناه من ان ملكه في الواقع وان كان التمسك  
 عالم الملك غيره والادعاء او غيره في غيره مستقر فيها من غير مناهضة الاول ولا  
 علم بكونه ولا مقتضى للاحتمال في حقايق او غيره لك لوجوه لان في ملكه الواحد  
 منها يعلم ما يقتضيه ذلك في المستقبل وليس بعيد لان العلم السابق يستخرج حكمه لان  
 يثبت المراد في التمسك مع السكوت لا يدل على الخرج عن الملكية بخلاف ما لو شاعركه  
 متصرفا في مائة منقوع ولم يعرف سبق ملك الاحد عليه فان جماعة من اصحابنا لم يروا له ان يقره  
 بالملك المطلق امام سبق العلم بالملك للغير فلا قال واذا غاب العبد او الامتعة في ملكه  
 يخرج لسان يثبت بما كان بطله فملكه اما الا ان يعلم عبته لاهان او اذن المالك وليس بعيد  
 كالاول فان اغترضه فملكه فملكه لاجل ان يثبت بان له ان ملكه بل ان كان  
 ملكه في الزمان الماضي وكان مقصوده تخرج ما قلناه انه كذا وسع الله مقامه  
 ولقد اجابنا فادركه حقايق منها خرج اليد المراضة باستحقاق ما كان احدهم من مخرجها  
 الشهادة بالملك لاجلها في الواضح مخرجها جميع الاحكام المترتبة على الدين التزاول  
 لثبوت الملازمة بملكها رواية حفص حيث استدلل فيها الامام ثم عولنا الشراء  
 على حواشي الشهادة فصار الملازمة بين الشهادة والشراء وغيره من الاحكام اصلا حيث ثبت

التقليد

التقليد الخارج كالتب في الدين فان الشراء وغيره انما الملك منقوب عليها ولا واحدا  
 بخلاف الشهادة كذا راجع اليك ومنها الفرق في دلالة اليد على الملك بين ادعاء ذي اليد وهذا  
 وبين وجود المنازع وعكس بين معارضة بالاستحقاق وعدمه وهو الامر الذي فصلنا الحكم  
 فيها ومنها حواشي الشهادة وجعل الاستحقاق ان لم يعرف من ملك في القبا اعني التزاول  
 والتحر الذي لا يكون الامع قيام اماره عرضة او شهادة على خلاف الحالة السابقة وعدمه  
 مع عرض التمسك وليس المراد مطلق التمسك بل التحري الذي ليس بناء العرف على الغرض عن غيره  
 من الحالة السابقة كذا هو الفقه بعد تأمل في كلامه قال في الهمام الفقيه وذكر ارجاء اليد  
 ورواية المحقق رواية غيرهما ما هذا لفظه ولا ينافي ما ياتي في باب الشهادة ان زجرنا عنها  
 بالاستحقاق لان المعترض هناك علم دعوى التمسك الملكية على انه لا عاقل في حيا  
 الشهادة وبينه عكس قول المعارضة ما هو اقرب منها ولا بين حواضها وعكس وجوب القضاء  
 قبلها التمسك كالموضع مقامه وفي كل نظر لا يخفى على المتدبر وان كان في شرط ادعوى  
 التمسك في دلالة اليد بعض التباس لما قلناه والله العالم بالحق في التماسك في العقود  
**القول** قد سبق في التماسك في الاملاك ان الاصل في القضاء ان يكون اولا بالدينه ومع  
 تعذرهما فالدين ومع تعذرهما بان يكون نسبها الى كل من المتدعيين بالسوية فالقصة  
 مع الدين ومع تعذرهما بان نكل الآخر من الدين بعدد من خرجت باسرها عنها  
 ومع تعذرهما بان لا يكون قابلا له كالرواية في الفرع المذكور على احد الاحتمالات  
 كما مر اعرفت هذا فاعرف انه اذا قلنا في العقد صدقنا له على وهو مرفوع فلهذا  
 وجهان احدهما ان يكون المقصود النزاع في العقد مضافا او معوضا من الفصول  
 الى النتيجة لغير السبب كما انما للمالك امرتك بدعيه وقال المستاجر بل بدعيه  
 والثاني ان يكون الغرض من التمسك ان يكون الغرض حكما وضعيا قابلا للعقد فان  
 يقول المستاجر امرتك بدعيه وقال للمالك بل بدعيه وذلك في مواضع مثلك

القول الثاني في القضاء



ان يكون مقصود المتساجر انما هو الغنى بفسخ المعاينة وضمان يكون الزرع بعد الفسخ تسليم  
 العرض فتم وشكرا القول المشتري واشترى بالف ويقول للشفيع بل نامة وبالجملة سواء كان معه  
 الزهارة هو المالك او المتاجر او المبيع او المشتري او لا يجتنب كما تنفع فان الفسخ من الدعوى  
 وهذه الصور نظاها ليس المال واشتغال المأتمرة وعندنا بفسخ حكم وصفي غير ثابت لنفس  
 العقد فاما الفسخ هو الاستفصال فلا بد من كمالها اليان ذكر العقد مجرد توطئة لا يكون مستثاء x  
 لما عطف التداخي في فسخه بل لا بد من النظر في الاستفصال وقدر قول كل من وافق قوله لا بد  
 او قد يفسد في الشئ القول بالخالف لا وجب ان يفسد لان ذكر العقد في هذا العقد لا  
 للدعوى اشتغال الزائد فلا بد من ملاحظة الدعوى في النتيجة لاني العقد حتى يكون كلامها مأكلا  
 فيجوز فيه الخالف وان كان الثاني وهو ان يكون للعقد جهة موضوعية بان يكون الغرض من ثباته  
 نفس العقد في الصور الموضحة فيها حكم بالتداعي والخالف مع عدم البينة وتعارض  
 البينة مع الدسار والفرقة لكن الحكم على الوجه والاكثر تقديم قول المتاجر ورجح  
 بينة الموجه مع كونه باب المدعى المذكور هو حيد في القسم الاول لاني هذا القسم  
 الذي فرضنا تعلق الموضع بنفس العقد ويكون ثبوت اطلاق كلامهم على القائل ان القائل في  
 التداعي في الاجارة بعد التمسك على النفقة في المدة الحسية وكون المالك مدعى الزيادة  
 الاجرة فيكون معناه كونه من القسم الاول فيجب تقديم بينة وكذا تقديم قول المتاجر  
 مع عدم البينة هذا واعلم ان التداعي في الاملاك يقتضي القاعدة فيها بعد ثبوتها  
 الفرقة دون الخالف كما اشترنا اليه هنا اوضحا فيها سبق مقتضى القاعدة في الحكم  
 خلافا لمعنى الخالف الذي هو ان كل المدعيين فيما مضى فيه مدعي وتنتهي وهو العقد  
 الحين وشكرا لشي آخر هو العقد الذي يدعيه صاحب حق كل منهما مترا دله وجهه ظاهر  
 ونظمتها باعتبار وجهه الادلة البينة او باعتبار وجهه الاتهام الخالف فان مقتضى القضاء  
 بغير بينة الجهة الاولى ما فقد البينة منها او لمعارض البينة في القضاء بمقتضى الجهة

الثانية وهو الخلف ولما حكموا بالخالف هنا عند عدم البينة ولم يحكموا به في التداعي في الاملاك بل  
 بالفرقة او بالتضييق كما علم من كل المدعيين هناك متكررا من جهة اخرى غير جهة  
 الادعاء لكن مع ذلك فوالكل او لكل هذا حكمي بالفرقة بعد التمسك بالدسار ولعل الوجه  
 في ذلك هو النظر الى اطلاق ما دل على الفرقة في فاض البينة او عدم التمسك للتداعي في الاملاك  
 والعقد مثلا الاول ما لو رجع الزيادة والتضييق الى المفظ كما قال الموجه بفسخ وقال المتاجر  
 حجة عن ثبوت القول قول المالك لاصالة عدم ذكر الحسنة ومثل الثاني ما لو كان الاختلاف  
 في الموضع بين المتباينين كما قال احداهما حتى ثبوت وقال الاخر في بطلان الحكم فيه هو حكم  
 التداعي فان لم يكن لاحدهما بينة تحت الفاعل فان حلفا حكم بالخالف ظاهر او واقعا وبشكل  
 الاول بان يقر في المجلس كل واحد من الطرفين فاصح مع انشوريت ان البينة تذهب بغير  
 وقد تقدم رفع الاستفصال في معنى التكرار ورجح وتامل وبشكل الثاني بان الحلف لغير الامانة  
 للقضاء والتفاسيح يحتاج الى سبب جديد للفكر وقد وجب بعد ظهور الاتفاق الاخر الفسخ  
 في الخلاف حيث قال في ايضا بالفرقة بغير صورة فادعى البينة بان حلف كل واحد على نفق  
 استحقاق الاخر بوجوب سقوط حصة ايداع ظاهر الان يمين التكرار بغير حلفه وعلم وهو  
 مع الاتفاق لان المالك الخلف على عدم الاجارة لغرض من تلافى سقوط حق المتساجر  
 العين المتساجرة ظاهر بيمين وكذا العكس من بيمينها فاعلم ان كل من العوض في فيه ما ذكر وهو  
 الفسخ وان كان هذا يحكم انهما بالخالف لم يقضوا على شق في المظلم والظنمة كل من يمينها  
 فلما في صور الخالف لان نكول كل منهما بوجوب سقوط حق الناكل ورجع الى التفاسيح لانه اذا سقط  
 حق الموجه في الاجرة لتكولو وسقط حق المتساجر في العقد فبذلك ان من الزكواين اثر المنفعة  
 في يد المالك واقرار الاجرة في يد الاخر فصار سقوط الحق بالتكول هذا لا بد ان يكون  
 الى ان قيام البينة تكول المدعي البينة الردود عليها اينا ساقا نظر الى كون التكول  
 هنا ايم تكول لا يمين المدعي الردود من التكول لانه اذا نكل كل منهما في غير الحق يمين التكول فلا  
 خلاف الى الاخر فتكول الاخر في المين لا بد ان يكون المين الردود يمين التكول في امضا ط



بأنه قد تم خلاصه من قبله

الذي بدأ وان لا ينفع البينة بين كاستلها عليه رطله وان تكاد في المدي فلا حق له بها  
 وحملها للمدعي في المدين الرائدة اخر كون تكادها في المسئلة بمنزلة حلفها في الاسقاط لا بدى في  
 على الخافح الظاهر وان اقام احد ما البينة دون الاخر ففي ك قصه له وهو واضح وفيه  
 اشكال سبق في مسئلة ان بينة المذكرة سمعت بينة لا اذا كان الكاد ملزوما اولا ولم يجبه  
 اثبات امكن اقامته البينة عليه ففيه فحق بينة عن خلفه وجه الاشكال انه على تقدير عدم  
 الاثبات كما هو الحق في اللغوي كما تقدم ان الحكم هذا بالخلف البينة لانه منكر لما يدعي عليه  
 صا والكان مدعى عليه شيء اخر باقامة البينة على دعواه وان كان تحققة لا كان لكن الخلف  
 حق للمدعي فلا يسقط بشي من الخصم بانه اطلاق فلا بد ان ينزل ايضا على ما اذا  
 كان المدعي في العقد ايجابا للاختلاف في احد العرضين بان يكون صدوره عقد واحد  
 معين شخص مفروغا عنه فبانها كان نزاعها في العوض او الموضع كالاشارة للمقتضى وما اذا  
 كان راجعا الى الاختلاف في العدين مع احتمال تحقق كل منها في نفس الامر فاما احدهما  
 على دعواه لا وجب سقوط دعوى الاخر بل يجب القيام بوظايف تلك الدعوى في الخلف بغيره كما اذا  
 اخلفا فقال البايع بعتك دارا بدنيا وقال الآخر بانها بدع فان قام احدهما البينة  
 على دعوى الاخر كما لا يخفى الا ان كون ذلك في المدعي في العقد لا يخرج عن ثبوت ذلك الاختلاف  
 بخلاف دعوى مستقل وان اقام كل ما البينة فقد عرفت ان قضية القاعدة التي انعكس  
 الداعي في الاملاك لكن كلة الفرض في تقاض البينين مطلقة فلا بد من الاتباع وعليه الحكم  
 ومن خرجت باسم حلفه قضيه وان فلا فتدري ان الحكم هذا اية الفاسخ بالثبوت المتنازع  
 ونزاع البينين يظهر وجه الفرق بين تكادها في دعوى الاملاك كالمدين لان تكادها في دعوى  
 البين بان لم يثبت كونه التصفية اتم بوجه القضاء بصدقه الحق بخلاف تكادها في المدعي في  
 العقد فان قضية المذكرة سقوط حق الناقل وبينة عليه فكل من العوضين في يد المالك  
 هل الفاسخ هذا اتم بمرام لا والخطا العقد لان الفرض بتمام كل منها بغيره وتسا قطعا فلا تنفي  
 بعدها حتى نظر في الفاسخ ثم ثابت علم الا ان بين علي وجه البينة بالكثرية ونحوها مما يتوقع

صحت

ملحق في المستحق فان التماثل له وجه هذا والظاهر ان تكادها هذا لا يجب الانسحاب ونجاسه يتكاد  
 في موفقه الخافح على صورة عدم البينة باطلا لان التكل هناك تكادها البينة المروية من المذكرة  
 كما بينا وقد عرفت الكلام في خلاف التكل هنا فان تكادها البينين التي هي بمنزلة جزء البينة لا  
 يبين من خرجت باسم الفرض البينة بين المذكرة لان كان اما من جهة كون منكر المدعى الاخر  
 ضوحي وكذا غير ملحق في صورة ظاهر من البينين بحكم اجاب الفرض وان كان على خلاف القاعدة  
 كما عرفت وان كان من جهة كون من خرجت باسم منكر باعنا كون الفرض لعين المذكرة  
 بمنزلة المدعي كما سبق في بعض الادعاء واما الذي كره الشيخ فقلع عنه فانه في دعوى  
 الاملاك في مسئلة تقاض البينين فلبت البينة هذا الاكبرين جزء البينة في كونها عيناً  
 للمدعي ومن المذكرة فاذ لم يكن هذه هي البينة المروية من المذكرة فلا يجب تكادها سقوط الحق  
 واما عاينة سقوط المدعى فلو ثبت الحق على من بمنزلة بالنسبة الى الحق الى المدعي فكما  
 بين من خرجت باسم من جهة حلفه فكذلك تكادها يكون مسقطا للحق لا المدعي خاصة كان  
 الحكم بالفتح بعد تكادها في المقام وجهها لان سقوط الحق منها في معنى الفسخ كما في ما قلنا  
 غير ثابت عاينة المذكرة كون التكل في عين المذكرة وهو لا يجب القول به في كل تكادها حيث  
 لا وجه لسقوط المدعي من ايدى المقام بل في جميع المقامات لا سيما في قطيعة الحق المافي للحكمة  
 الباعثة على اشترع القضاء ولا ينافي في التوقيف في بعض الموارد الذي حصل من غير  
 الخصمين في الخيار والميزان مع كونه محمولا من قبل التكايف دعوى المدعي على الصبي فلا اذا  
 لم يكن له بغيره كما اوضحناه في مسئلة القضاء بالتصفية في المدعي في الاملاك انما يخرج الحكم  
 اليه بالتصفية لانه لا ينافي القضاء به في الاملاك فان قلت التصفية في العقد غير جائز فقلنا  
 نفس العقد حيث هو مع دفع الضمان عليه من الاحكام لا يصلح ان يكون مصدا للدعوى  
 قصد المدعي هو الغرض المقصود والتصفية في الغرض لم يكن حتى فيما اذا اختلف في احد الغرضين  
 على وجه البينين بان يقول البايع بطلان امر الاصل انه مخالف للامر حيث هو الا لا حيث  
 العقد فان القضاء به قضاء بما لا يستطيع احد المتخاصمين رده وعند القضاء به لا يخرج

ان المدعي في التصفية في العقد لا يخرج الحكم اليه بالتصفية لانه لا ينافي القضاء به في الاملاك فان قلت التصفية في العقد غير جائز فقلنا نفس العقد حيث هو مع دفع الضمان عليه من الاحكام لا يصلح ان يكون مصدا للدعوى قصد المدعي هو الغرض المقصود والتصفية في الغرض لم يكن حتى فيما اذا اختلف في احد الغرضين على وجه البينين بان يقول البايع بطلان امر الاصل انه مخالف للامر حيث هو الا لا حيث العقد فان القضاء به قضاء بما لا يستطيع احد المتخاصمين رده وعند القضاء به لا يخرج



على صفة البينة التي هي من لوازم القضاء فصار القضاء من اطراف القضاء بالبينة وانما رها و  
 فانهما في رجب وقاما في لو كان التداعي في نفس المقدار وسبلا فيل مع التصفية في التهمة  
 المحرمة لان الخلاف مع الفرقة في مثله لغز كما ذكرنا سابقا لان الحكم الذي لا يرتب على تكوله  
 ثم في يكون طلبه لغو الالم الا ان حجة ايقان الدعوى عند عقد الميراث اية البينة والخلف  
 يحصل الايقان من النزاع في طلب الخلاف رجاء لتكوله في حجة استيفاء الدعوى واما على  
 ما قوسنا من عدم التوقيف فالوجه هو الاكفاء بالفرقة والبيان في هذا ذكر الخلف في اجاب  
 الفرقة فانه منزل على ما اذا كان الخلاف فائدة فان يرتب على تكوله فائدة ولو ايقان التهمة  
 فاذا لم يرتب فائدة على التكول لغير الاحلا فلكل الايقان ليس الغرض ان عدم جواز  
 عقلا بلا حجة الحكم مضافا الى ملائمة الروايات على كون التصفية في طرق القضاء  
 مورد له الا في القامر وظاهره ما ليس فيه القضاء بالخلف والبينة والفرقة مكانه محتمل ان  
 يوجب الفرقة المحرمة ثانيا او بعد الفرقة الاولى والاختلاف في تكوله ما يمكن القول به مستبعد  
 عدم مصرح من الاستصحاب وكون غرض الفرقة الحكم من كون التهمة التي لا يعل بها الا بعد  
 فتوى حجة من الاستصحاب بمقتضاها وحيث ان هذا الاحتمال في المسئلة اعني التداعي في العقود  
 بعد قار من البينة عدم الاكفاء بالفرقة لا في المحرمة في البينة اخبر الامري في التصفية  
 او جعل التكول هنا كالتكول في صورة الخلاف في منه سبلا في دفع ما يابطل بالجمع ووجه  
 يتبعنا الاخر فالوجه ان التصفية في الاختلاف في الش على وجه التباين او للتفي في الجمع  
 قلنا في التفاضل لا بالفرقة المحرمة والمصال ان الاحتمال في المسئلة اعني ما اذا افرع واحد  
 من حجة استيفاء الدعوى واما ما طلائ ظاهر بالاجماع والثالث التصفية مع الامكان في  
 الانصاح ومقتضى القاعدة هو الاول للعقل والتمسك بالاعتدال في الاجماع تبين  
 الرابع فيجعل الاجماع على طلائ الاول كاشفا عن التكول في كل معنى واحده من وجه التمسك في  
 او كون الفرقة في قضاها البينة لتبين المكاشفة الملاحقة يكون على وجه حجة استيفاء

بين الحكم والله العالم **القطا** ذكر في رفع الاختلاف في بارة الاحرة ونقصا من ونقصا من  
 ورد منها احكام الحكم بتقديره في ذلك كقولنا في الساجر فيكون بينة بينة الحاج  
 والثاني الحكم ببار من البينة لان كل ما يندى في عقد بينة الاحرة قال ولو ادعى استجارا وظنا  
 المحرر احركت بينة منها قال الشيخ في رفع بينة اقبل القول في المحرر والاول اشبه لان كلاهما  
 مدع ولو اقام كل منهما بينة تحقق الغرض مع انهما في الخارج انتفى كل منهما بطلانهم وهذه المسئلة  
 عكس مسئلة الاختلاف في المحرر فامة وكثره وظاهره العادة ان قول الشيخ بالفرقة  
 هو في عدم البينة مع انما مورد الخلاف لا الفرقة في الشيخ قول اخر في حكم المكاشفة بالفرقة  
 في مورد حكم الاستصحاب في الخلاف اعني صورة هذه البينة ولكن هذا القول في الشيخ مذكور في  
 لا في مورد صفة مثل من ذهب للحوار اعني لما ارفعت عدم البينة في التداعي والاول  
 على ان العلامة نقلا هذا القول عن مظهر الشيخ في حكم الحر وعاربه الحكمة وكما عاربه  
 كالمصاحف ان في مورد براءة الشيخ في مسئلة الاختلاف في المدارا البينة في صورة عدم البينة  
 في عبادته في رفع مواخفة وكيفان فالأظهر في المسئلة ما ذكره صاحبك من ان الفرع هنا  
 يرجع الى نزاع المرحوم والمنكر الى المدعي فقول الفصل هو الاظهر لان انما البينة متفقون في انما  
 المنك في الزمان نظير الاختلاف في الاحرة لكن مع زوجه في الاختلاف في الفرع اخرا في مسئلة  
 البينة قول الشيخ اعني ضار من البينة الذي هو جرح المدعي ولا يجري في المرحوم والمنكر  
 والفرق بينهما بعيدا في ذلك مع انه في باب الجارة لم يفرقوا بين الاختلاف في الاحرة  
 انما البينة المستاحرة محكم بتقديره في الساجر مع انما مرجع النزاع الى مقدار احد الطرفين  
 وقادح الفرع بان الدار مكرمة ونقل في مكرمة نقل واحد من ابر واحد وان كان متساويا  
 نقل الاخره فيها الا ان النقل التبعي في ملاحظة في نقل مختلفا لفرقة اذا كانت مبررة  
 بين الاول والاخر كما لا خلاف ان تلكها في نقلها في عدة حيث بعدد الاجزاء قالوا  
 في الاجرة مع شوب الحمد البينة يرجع الى المدعي والمنكر في الزمان خلاف الاستصحاب في البينة



في جميع الى التداخي علم ومنه تامل على تقدير كونه من التداخي والحكم بالفرقة والقضاء بالتصنيف  
 بالكلول كالمرة فالبين ان اتفاقا على امارته كما في كتف التنازع وهو في جارية الى ان يمتنع المدة  
 ويقسمان الباقي نصفين ويسقط من الاجرة نصفها قال بعضنا نحن اختلفنا وفيه ان المدة في الله  
 بنوت تمام الاجرة مع ممتنع ما في النزاع اتمى مثلا اذا كان الدار لها بينا في كل المستاجر يصف  
 باراءه سبعة ونصف على الاول وباراءه جميع الشفعة على الثاني وهو الحق لان نظرا لفاضل  
 الى القاعدة انضاح العقد والمعاوضة بالنسبة الى نصف على البيت وعليه فلا بد  
 من جعل من الموضع في مقابل ما اذا الى ملك الموردين ليس في محله فان تصنيف الثاني  
 ما انما هو لاجل العمل بالبينين في نصف مودعها ومقتضاها العمل بمقتضى الموردين نصف البيت  
 بان يجعل نصف البيت في مقابل نصف الاجرة والعمل بمقتضى الموردين في مقابل نصف الاجرة  
 في نصف الموردين هو البيت بان يجعل نصف الدار وهو البيت في مقابل نصف الاجرة وهو  
 ويجمع حاصله الى اعطاء بيت ونصف المدة الشفعة وان تقبل ان يجمع الموضع وهو  
 عشرة وجميع الموردين هو الدار وبيت هو نصف في المثال الموردين في وقتها ويرجع  
 الحاصل الى ان المستاجر باخذ نصف الموردين وهو نصف الدار ونصف البيت الذي  
 هو ربع الدار ونصف الاجرة في ذلك تقولان المفقود عليه يبقى بحال فالاجرة  
 والبيت يتبقان بحالهما ويضم المختلف وهو عدى البيت من الدار وقد يختلفان في الزمان  
 مع الاتفاق في الاجرة والعين في المستاجر بينهما الموردين ويعرف حكمه عند الحاجة  
 العين المستجرة في شهر ونصف باراء تمام الاجرة كالمرة هذا كله اذا كان البينان  
 متفقين في المخرج او مطلقين فان كانا خارجين بطل الثاني لعدم تعلقه بحال بل لا اثر  
 في ان كان العقد بنية الدار فلا اشكال وان كان بنية البيت بطل الثاني بالنسبة الى  
 البيت لا ممتنع في العقد في الباقي ويسقط من الاجرة بالنسبة في المثال المذكور على البيت  
 المشاع على البينين المتساويين يثبت على المستاجر خمسة عشرة باراء مجموع الدار كما يظهر

بالأمل

بالأمل هذا اذا علم اخذ العقد ومسا احد العقدين ولو فرض امكان اجتماعهما انما احتل عقلا  
 ممتنع الدار بعد الاجارة المسافرة الى المال لا في مخرجها فحق من يجمع بين الاجارة وبين ملك  
 المستاجر يبطل ملك المستاجر بهما سبق وهو على تقدير صحة خارج عن مخرج كل المستاجر لان الملك  
 في مخرج البينين وهذا لا تعارض مع امكان المناقشة فيما ذكر من العمل بالاستيعار الثاني جمعا  
 اما في اقله ان لا يكون في سلة تعارض بينه القديم والقديم ترجيح الاقدم واما في اقله ان  
 مقتضى العمل بقدر السابق اتمى لان مقتضى التواضع على عين واقام احدهما بنية على استصحابها  
 من الاجراس وانما هو على انها ملك في الحال لا يوجد الاصل وقد عرفت سابقا في تلك المسئلة  
 ان بنية الآخر قد اذلا كانت مسببة عن سبب ملزم احدها وطرح بنية القديم الملك  
 المطلق خارج وتامل هذا كل ما اتمى من البنية على الاحتجاج المسافرة فقد اتمتها على  
 الملك السبعة سبب من في حديثها الا ان يكون بنية القديم هذا اتمى تشهد الملك  
 المكافاة فيه وانما العالم الخطا لوراءها ثمانية شراء دارين من مدينتها وانما في  
 البايع فان لم يكن لاحدهما بنية اخرى في يد ذي اليد مع ميمه لهما ولو صلت احدهما وقت  
 اليد وحلها الاخر ان لم يفلح الاخر من ماله التملك المماوي والاسقط الحلق لا يقتضاه العقد  
 على تقدير بنية بالانقراض ولو قال لا ادري كما تقدم ارجح الفاعل الوجهين المتقدمين  
 التداخي على العين ولما اتمى كل واحد البنية اخرج عبد السلام في التاريخ فان خلف صحيح  
 اسمه اخذ العين والآخر استرد العين على بنية مزورون معارض لان معاوضة  
 انما كانت في المخرج للاعتناء كونهما واما التعارض كونهما التمي فانه يمكن بقاء البنية وحل  
 لغيره بتدوين ذي اليد لاحدهما بان يصير له نصف او يجعله وحده بنية او بنية  
 الآخر الخارج مخرج ولا يقبل قول البايع لاحدهما وهو كقول الدليل على صحة قوله بعد  
 معلومة عدم كونه مالهما بموجب البينين وما قلنا في قول قوله مع عدم البنية لا يستلزم  
 القول بمهاله لا في حال كون محكوما بالكتابة ما في وجه انقراضه فافهم فانما اعلم



فقد ثبت الملك واما معلومية عدم كونه مالكا فلا دليل على صحة قوله ودعوى ان قوله  
 اليد مسموع فما فيه ولو لم يكن به يد ملك مدعى بحد الدليل على ان احاد حجة على القبول  
 قوله مع عدم البينة اما الجدل كونه اقرارا لا احاد كونه احاد محبة وقوله عن الشيخ في كلامه قول  
 الجامع قوله لا لبينين المعارضين بمنزلة اذا شهد بنية واحدة على انها لاحداهما وليس  
 وغير ان الفرق بينهما غير بعيد لان البينة القائمة على انها لاحدهما وجودها كدفعها لانها  
 ليست محبة معتبرة بخلاف البينة المعارضة فانها معتبرة في اقرارها والمعارض ارجح الى  
 التبيين فيها ايمان متعارضتان متفقتان في عمل الملك غير العيني وجعله احديهما فلا  
 ان اخرج حجة البينة المحملة فانها اليد محبة في شيء فلا يصح عمل الملك وجعلها احدا  
 حتى لا يثبت احادها فم لو لم يثبت على احتمال ابداء في من من اقطعت البينتين وعمد الملك الى الحجة  
 الاولى اعني حال عدم قيام البينة حتى ان يحالف بها مثل صورة عدم البينة امكن قوله  
 ح له ولو كان خلافه لا يحتمل ان يقع في كل من البينتين بالفرقة كما تقدم وما ذكرنا من  
 عدم قبول الجامع لاحدهما هو الذي صرح به العلامة هنا كعدمها في المسئلة الثانية  
 من مسائل بقايا الدعوى الاول والثالث فالوجوب ان كالدفع في بيع البينة فيه وهو  
 منافطد حنا ويمكن الجمع بان الترجيح غير قبول قوله بغير كونه اقراره محبة وسبب الصيرورة  
 المقرلة منزلة في اليد فكله كاليد متعلقا بقوله رجع فذهب للتوطئة وجعله في كل  
 خبر لان وهو بعيد لانه فعلى اشكال ان يكون اقراره في اليد لانه كونه المقر له صاحب  
 سواه كان للتناهي بينه ام لا اختياره لفظ الوجه غير ان في الاشكال مع انه  
 ليس كذلك لان يكون اقراره في اليد بمنزلة اليد في الحجة ولو في حال عدم البينة لم يزل  
 لا اشكال وجعل المقر له كالدفع في مقدم الكلام اعني مراض البينتين جمع الى ما ذكرنا من  
 فصول في العبارة عن ادعاء الرافعة ولو كان حلف الاخر امكن له ولو كان ادعاءها لنفسه  
 بناء على ما تقدم من كونها استرادافا لغيره ولم يبق انفسه لبعض المبيع عليه فلا يثبت

لا يثبت

لا يثبت وقوله قد ثبت ان الملك ذلك الخيار خيارا لغيره فليس عليه قيد خياره  
 من اعمته في تسليمه ان كان الكسوف من عاينهم ان خيار خروج بعض المبيع مستقار هو  
 لان كلامه ظاهر على الاخر باعقاده ولم يظم بعض المبيع مستقارا لغيره معصوبا وهو  
 ثبت خيار التلقا لا يلا بد منه من علم الاخر في بعض ما اورد بعض مستأجرا على الفاضل  
 وعدم الفرق بين دعوى بعض المبيع وعدوها بان يكون الخيار هذا لاجل ظهور بعض المبيع  
 مستقرا لغيره ليس في محله فلعلمه ثبوت الخيار لغيره بالبيع المسمى بالراعي على المشتري  
 اقام البينة على كون المبيع امكن ان يكون المشتري بخلاف لاجل ظهور بعض المبيع مستقرا  
 للغير امكن القول في اقامه عدم الطلاق اصله بل من غير وعلى القديسين في خروج  
 ما اخرج غير ان المرفوض في اقامه اعتقاده كما انها كذلك البينة في رادعها والوجوب  
 المبيع بعد القبض في عدم كونه سببا لانفساخ العقد اجماعا والله العالم **الفاصل** لو ادعى  
 اذ كان بيع شيء والتصفية بعد تكميله فلو اختلف تاريخ البينتين في البيع في شيء لا يلا  
 جميعها بان اشترى من احداهما باع من الاخر فاشترى منها يمينه وانما يؤخذ في المسئلة  
 التناقض خلاف التاريخ لان الشراء لا يجوز ان يكون ملك نفسه خلاف البيع فانه يجوز  
 ان يكون ملك غيره كذا قيل ومراه ان الاثبات لا يثبت ان يشتري ما لنفسه فاذ ثبت  
 تعدد الشراء بموجب البينتين لا مكان للرجوع فثبت اشتراط عدم المشتري في البيع لغيره  
 فظهير ايضا كذا في صاحب جلال البيع فانه لما كان في ملك الغير مكملا عمده بعد البيع  
 لا يثبت استحقاق البيع مكان كونه مضمونا لبيع المشتري الاول الذي يكتسب الثاني وعلى  
 فقد يروى عن ابيه فضوله **واقر وعليه** بعض شايخنا انه ان احتمال كون الشراء  
 لما لنفسه فظهير ايم يمكن قلت وجعل الماكان ان زيد اشترى من ابا حزم ويزيد وكل  
 شخص لنفسه في البيع واشترى من زيد فكل من فصوله وهو جدي لكون الشراء الفضولي  
 مع انكار المالك البائع لا يوجد على المشتري نعم لان الانكار هذا للمفقد المفقود والله



**القائ** الصغير المحرم الشك كان في يد احد وارعى بقتة فضع يد الشكاه في كفي وعثر على  
 باخرة في بعض هذه الجيرة على خلاف هذا القام من قبل عزم التذكرة القول بعدم الحكم عليه  
 غير مختص به في القام والتفتيد بحمل النسب لا حار عدم تصد الشك في معلوم الدليل لا  
 ان الشك كان معلوما فها يقع المرافعة بين الدعي والمنسوب اليه فخرج عن موضع هذه  
 اعلى القضاء فيما لا معارض له في اليد استناد الى يد او الى دعواه وقد ناقش في قولنا  
 بعض شاعرا قد حمله رواية حران الواردة في تنازع جلد امرأة على امرته يدعى الرجل انها  
 امرته ويدعى الرثة انها ابنته وفيها وان ابن الرجل البينة عليها الدعي ولم تقم البينة على  
 ادعت دخل سبيل الجارية ولان اليد انما تدل على الملكية بعد حران فالبينة اليد لا يمكن  
 ومن لا يريه ان احد الحكم ملكية ولد يكون مع الرجاء دون دعوى الرثة في اعتبار  
 قوله لاجل الدعوى بلا معارض وهو انهم متساوية على ذلك يلحقان لا يفرق بين الصغير  
 والكبير ان دعوى حقبة الكبير الطائفة لا يقولون به هذا ولا على التفتيد بالصغير  
 ثم عزاية المراد اللغو بين الصغير بل قبل ان تلك قضية كلام الاختصاص مع برآء  
 في غير المقام بل في بيع عدل ان لا يبيع دعوى عبد يباع في الاسواق والذي يقتضيه التفتيد  
 علم الاعتماد بحمد اليد هذا لان اليد الدار بغير القرض لا يدل على الملك بل على تقين  
 اما السعدا حران كونها عليه ما لا يملك ملكية القبط لثباته به ونحوه بل  
 ان موضوع اليد مع عدل حران صلاحية عليه اليد الملكية غير متحقق فلا يقي ان زيد  
 صاحب يد صغير فبينة لم يعلم انه ابنه وعبد ما لم يعلمه مع معاملة العبد وكذا  
 الدعوى الجردة عن اليد كما اذا ادعى احد رقية صغيرا وكبر جارية عن يده وما الظن  
 اليد لما معتد مع القرض كالاستخدام ونحوه ومع دعوى الملكية فالحق انها تدل على  
 الملكية بشرط سكونه في عليه اليد الصغير وجون ونحوها فالو ادعى الرثة فالحق تقدير  
 قوله وما ورد في الروايات من عذرة قول دعوى العبد الذي يباع للرثة الابا البينة كطائفة

فباب

فيما يبيع الابان نزل على ما اذا انكر البيع في الاسواق يكون دعوى الرثة راجعة الى دعوى  
 الرثة والاعتاق او على خصوص دعوى الرثة لا يمكن الجمع بين طائفة المالك الامة  
 وظائفة الرثة فذلك الرواية فاليد حمل العبد والامة الظاهر بين لم يقتضيه اليد  
 والادعاء وسكوت الدعي على يد السيد الجارية لتلك الرواية الدالة على طائفة البينة  
 من على الرثة بعد استظهار احتمال الاول اعني كون المراد بالعبد الامة الظاهر بين اخيه  
 بعد وامن حيا للمساو وهو لا يكون محرم للدعوى بل لا يحصل الظهور بالدعي الا بعد  
 اجتماعهم انهم في مقامها روايات تدل على عدم سماع دعوى الرثة الابا البينة مثل صحة  
 الرواية المقدمة للناسك لم حرار الا انهم على نفسه بالرق وهو من ذلك وقام عليه  
 زعمي من بعد اوصافه فان يفتق اليه يكون رق ونحوها غير جامع زيادة فواصيل  
 كان او كبر لكن يمكن الجواب بان من دعاهما ان كان المقام مقام دعوى الرثة وهذا  
 يكون الا ان المالكين للدعي يظهر في اليد والفرق ان لا يصح عليه الذي فلا بد ان  
 يكون المقام خاليا عن اشارة مربية او شرعية والتد على الرثة لان العبد الذي يباع في الاسواق  
 كما يباين الظان ان مقام ظهور النوي على الرتبة باليد المجاعة للفرق الاربعين  
 شملت هذه الرواية ولو مع قطع النظر عن الرواية المارضة يظهر اختصاص هذه الرواية  
 بطرف الدعوى التي لا جامع كون الدعي محكوما ملكية عن راجح فالاستثناء فربما على ان اليد  
 بالناسك كان يدعي رقية دعوى عوفية او شرعية لا كدعوى رقية ولو بموجب اليد والفرق  
 في خارج عن موضع هذه الرواية مع الضرر في ذلك فقد شمولها لغيرها فظهر لا بد  
 لم يكن حتى يد الرجل المسمى رتبة بل كانت تبين بين الامة الدعية لبينة اها هو طائفة  
 عز جارية لم تدرك بفتح سبع سنين مع رجل وامرأة ولو سلم كونها في يد كاهن  
 قلت فان لم تشهد انها مملوكة له قال يخرج من يده فهو ينفخ خارج عاخرة الذي  
 هو اجتماع اليد والفرق مع ادعاء ذي اليد بلا معارض في المارضة ولو من الاجنب



تدبر انشاء الظهور النسخ في اليد في الملك مع عكس احرار فالبينة ما عليه اليد الملكة لشبهة  
 الحرية ونحوها والسر في الملك ان الدليل في الاموال العلوية المانية ليس لها ظاهري في اوتري  
 في الملكية بل وضوح اليد فيها لا يتحقق الا بعد كشفها عن التعرض للالكه والضرر المالكية  
 مع وجوب على الحرية لا يمكن احراره انا لا استخادم ونحو ذلك بين الحر والعبد فلا يتحقق  
 الظهور العرفي في الاستخادم او الغرض البيع او نحو ذلك مما هو مرفوع على المالك مع  
 السلامة عن افعال الحرية وهذه الصورة هي القيد المتيقن عن جرمي السيرة هذا ان قيل  
 قوله في الحرية ان كان الاجل البلاء سر على السماع ونحو الصغير بعد البلوغ للحرية الامع السيرة  
 وهذا من المحكم عن عدم الاتفاق الى قوله حتى بعد البلوغ لسبق الحكم بوقته وكذا وجب  
 الى هذا الوجه طاعة كونه وموضع عن قول قوله واصل في اليد ولا يتصور ان الحلق  
 اريد على السماع حتى مع البينة انما وجب لذلك لا يقول احد ظاهرا وكان اجلا  
 الذي هو بلا معارضته من قول قوله بعد البلوغ اما مع اليد ان قلنا بان الدعوى  
 بلا معارض لا يجعل صاحبها بمنزلة المالك بالنسبة الى الدعوى المتأخرة ومع عيني  
 في اليد ان قلنا بانها تجعل صاحبها كالمالك الاول فيمكنه ان لا يشاد فضا لا قال في  
 سماع دعواه بعد البلوغ ثلثة اصحاب على السماع الامع البينة وهو المالك على ذلك  
 عزت وثانيها السماع مع اليد كغير الارشاد وثالثها السماع مع اليد على من ظنه  
 كغير كونه وظهور وجه الاقل انهم والله العالم **القطا** اذا رجع اثنان رتبة احد  
 فاعز ولا حد هاهنا مع عكس البينة فقلنا لان الاخراج يجعل المقر له كالمالك فيصرح بانتهوا  
 باعتبار كونه كل قوله موافقا لامارة شرعية في تأخير اقرار الثالث هاهنا غير الوجه  
 في تأخير اقراره في دعوى الاموال لان اقراره يجعل المقر له صاحبه لان اقراره في اليد  
 في الاموال الغير مبرج الى الاقرار بان يد مرفوعة على يد المقر له بعبارة ونحوها عكس  
 اقراره على عليه هذا اذ المقر ليس له يد على نفسه حتى تكشف بآثاره ان يده عارية عن

بقوله صريح

له وانه

له وانه يد اليمين في دعوى القول بحري والوجهان فالقر فيهما يصير القول له من جهتي احداهما صريح  
 ما كاسب الاقرار وهو الذي في قوله امانة شرعية كاطلاق دعوى الحرية ايمه وثانيها صيرورة  
 صاحبه لكشف اقراره على يد كونه به رجحان المقر له هذا اقراره مع عكس البينة واما ما  
 في قوله لاحدهما وجهان فقد سألني الداعي على عيني فان المستلزم واحد واحد وانما يظهر  
 كشف التام الذي خفي مال في تلك المسئلة الى ان كالدفع البينة وفاقا لموضع حديث كافي  
 قال هاهنا بعد قول المقر وهو غير بعيد لان البينة في دعوى اليد رجحان اقراره في الدعوى  
 المفوز على الاخر يكون اقراره في الحر وفي دعوى الحرية ترجيح المخير على المقر له اقراره في  
 وان شئت قلت ان الذي عليه في دعوى الحرية بعد اقامة البينة لا يمنع اقراره لاحد البينة  
 سواء قلنا في الداعي على عيني بقول اقراره في اليد بعد اقراره في البينة اما على الثاني فراجع  
 واما على الاول فلان بقول اقراره في اليد في العيني اما الاجل كونه سببا لصيرورة يد فاشته في يد  
 المقر فيكون المقر له اليد او الاجل صيرورة المقر له اليد وكونه مازنا فيكون  
 العيني اظاهرا ونفي الوجهي للحر في المقر له رتبة بعد تعارض البينة اما الاول فقلنا لان  
 لا يد له على نفسه لان المقر له يثبت اليد فلا يثبت بالاعتراف كونه به عارية المقر له والاول  
 فلان البينة على الرتبة رجحان المخير على المقر له لا يكون له فيكون له فيكون له اقراره في  
 فانه وان كان في حق الغير بعد قيام البينة لكن وجب اعتباره على القول به هو جهة اخبار  
 اليد صريح كفاية كونه ذا اليد سواء كان ذلك الاخبار اقرارا على نفسه او عارية عن نفسه  
 كما في جوابات البينة اولا في اقراره وعلما بل كان يحصل اخبارا اذا كان بعد قيام البينة  
 فاذا كان اخباره معتبرا صح ان يكون سببا لرجحان المقر له بل الاعتقاد حيث لا يد له على  
 فكذلك لا اقرارا رتبة بعد قيام البينة لغو العدم كونه به عارية اقراره في اليد فيصير في اقراره  
 في صيرورة عدم البينة فانه ناذ لان اقراره العقلاء على انفسهم وهو حجة بصيرورة المقر له  
 رتبة فآثاره كاعزت والله العالم **القطا** لو ادعى في عقد زيدا ودعوى عن نفسها وانما  
 فانه انما يقضي له كل ثلثة اشراج ولما في النصف الرابع فالدار يكون بينهما ارباعا على احد











اشيرونك والاشيرونك واحد ان يكون دعوى الكسوة للعين بحجة لا يفي بها الكسوة  
 من الذين سلبوا على العارض انما دعوى عدم الجمع والامر بالتدبير والثالث الفصل في المصنفين على وجه  
 طوبى ليعلم العين خمسة عشر يعطى ثلثه وهو السبعة الذي الكسوة لانيان في دعوى الثلثين <sup>الثلث</sup> <sup>الثلث</sup> <sup>الثلث</sup>  
 وهم اعموا وانما يعارضه المالك لكونها ليسوا على ارضهم فيقسم ثلثه الاخرين مدعى الكسوة مدعى  
 الثلثين نصفين اذ لانيان دعواهما فيه مدعى الثلث فيقسم الثلث الباقي بينهم انكنا لا يرفع حق  
 الثلث فيقسم الذي الكسوة عشرة مدعى الثلث خمسة ولدى الثلث اثنان ونصف على طريق العمل  
 وهو ان يعطى مدعى الكسوة ثلث عشرة مدعى الثلثين ومدعى الثلث كانهما ستة وهو ايضا انما  
 انكنا فيؤخذ مدعى الثلثين ثلثها وهي بعده مدعى الثلث ثلثها وهو ثمان والقيمة الثمان هو ان  
 لا يكون دعوى الاخرين مستوية انما دعوى عدم الجمع والاخر نصفها لثان ثلث فتم  
 على طريق العمل هو ان يعطى مدعى الكسوة ثلث عشرة مدعى الثلثين ثلثه وهو الثلث اثنان  
 لان نسبة الكسوة لثلاثة ونسبة الثلث الى الكسوة بعثة ونسبة الثلث الى الكسوة بعثة ونسبة  
 الثلث الى نصف بعثة الاثني الى خمسة وعلى الطريقة هو ان يعطى مدعى الكسوة ثلث عشرة  
 ليعلم السبعة الذي لا يرفع فيسقط على الثلث بعثة وبين مدعى النصفين ثلثين الباقي هو  
 الثلثين بين الكسوة لانيان في الكسوة ستة وثلثين خمسة وعشرين ومدعى النصف سبعة عشر  
 المئات بعثة وهذه العلامة في هذا الخلف الى الفصل في المسئلة واذا خالف على الكسوة  
 ازيد من اثنين وقد عرفنا الفاضل اولها ان كان دعوى غير مدعى الكسوة مستوية حيث وفي  
 عدد اثنين او اكثر المدعى الاثني في المسئلة الا ان كان مدعى الكسوة مدعى الكسوة مستوية حيث وفي  
 جميع دعوى مدعى واحدة فيجعل في مقابل مدعى الكسوة لانيان في العمل لانيان في العمل  
 فاذ من العمل لانيان في عمل الكسوة لانيان في عمل الكسوة لانيان في عمل الكسوة لانيان في عمل الكسوة  
 حتى على طريقة الثلث في ثلثه مدعى الثلثين ومدعى الثلث في المال المقدرة من ثلثه  
 واحدا تمام العين فيعمل العين بين مدعى الكسوة وبينها نصفين لانيان الثلثين والثلث تمام العمل

وقد رعاها

وقد رعاها الا ان فيقسم النصف عليها الا انما اقلها وغير ما عرفت ان ما عرفت مدعى الكسوة لانيان في العمل لانيان في العمل  
 ومدعى الثلث واما الركبتان فليس مدعى اخرون بل هو العمل في العمل في المسئلة فاعلم ان حكمهما  
 ذكرنا على الوجه في المسئلة اربعة احدها العمل مدعى وهو مدعى الثلث وثانيها العمل مدعى وهو  
 مدعى بعثة بعثة وثالثها الفصل في دعوى الثلثين فالمدعى غائبين فالعمل مدعى مدعى وهو في خلاف  
 ورابعها الفصل في دعوى الثلثين الاستيفاء فالعمل مدعى الاستيفاء فالعمل وهو الذي يفرضه العمل  
 في الخلاف وقد عرفت ما فيه هذا العمل انما كانت العين في يد ثالث ولو كانت في يد مدعى فاما ان يكون  
 الكسوة او لا يرفع او لا يكون اصلا وحكمها سبب الدخول والخروج والعارض والمفرد  
 التكرار قد ظهر ما سلف واما سبب العمل فمدعى هو مثل في دعوى مدعى مدعى فاما ان يكون  
 في ايديها مدعى احدها الجمع والامر بالنصف فيم بينهما بالسوية بعد ذلك مدعى النصف مدعى الكل  
 لان المدعى بالنسبة اليه ولو اقلها البينة وتكافان قدما بعثة الى ارج كان العمل مدعى الكل  
 ان قدما بعثة الماخضعة بالنصف لمدعى وان قلنا بالعارض واخذنا وحقق التكرار في العمل  
 فعل الثلث تكون العين بينهما اربعة اقسام فاعلم على القول تكون اقلنا او اذ التسويات على حقا  
 ما عرفت حكم ما في دعوى مدعى الكسوة من ثلث المسئلة والله العالم **الثاني** اذا كان  
 الزوج مانع البيت ففقدت اقول انكرها في ذلك ففقدتها اخلا والاضار والاعتبار احدهما مدعى  
 من العمل فبعض القاعدة في حكم لحي البينة مع عدمها من كل من العمل بالنصف مدعى بين ما  
 يصح لخصم من الرجال ان يخصص له او لها الا ان يختص اليها باحدما كحي البينة وما يجوز غيرها  
 في الاختصاص باحدما وثانيها الفرق بين ما يصلح للرجال خاصة في حكمها لهم وكذلك ما يصلح  
 للمرأة وبين ما يصلح لهما فيجعل فيه فبعض القاعدة كذا ذكرنا هذا في دعوى الثلثين في الخلاف  
 وهو الذي نسبة في دعوى الاثني في العمل في الاول والاظهر بين الامساك وثالثها انها المرأة وطالب العمل  
 بالبينة وهذا مصرح في غير احد من الروايات لا بد من دليل في ايديها في دعوى البينة في العمل  
 ان الجها واللعن في دعوى البينة في دعوى البينة في دعوى البينة في دعوى البينة في دعوى البينة في دعوى البينة  
 الرواية في بعض النسخ بين المالك والافان والعمل في بلد بموجب حجت عليه عذره وقد







مستند الى اطلاق كماله في موضع الفقه كالحديث والظاهر في مسئلة الفقه والمفسر عليهم  
 السلام في مسئلة الثاني من اجتهاد الارباء ان الشيخ وابن حجر والشيخ فيهم قد وصلوا في معنى اسلام  
 الوارثين في الموتين حكوا في المسئلة الاولى يعلم قوله في معنى الاسلام في صحة الموت الابا البينة  
 بالموت في المسئلة الثالثة وقد يناقش في اصله ما خلا الاسلام مع العلم بتاريخ الموت كما في المسئلة  
 الثانية ان استحقاق الوارثين للعلم لتمام الزكوة موقوف على تحقق الوارث وهو لا يرتب على اصله  
 المتأخر وما يجوز من جهة اخرى استحقاق معنى الاسلام للعلم الاول بالاصل المتأخر يظهر له وفيه  
 ان وجود كل وارث مقف على استحقاق تمام الزكوة فاذا اجتمع الغنم اقتسامها لاجل الزكوة  
 واللافتة في المسئلة ان اوجه العلم عدم وجود وارث اخر شرط ابل وجود مانع  
 يمنع بالاصل واصله عند المانع يترتب عليه وجوب المانع ان كان المانع ثابتا من التزم بان الحكم  
 منه يابى عند ذلك المانع شرعا عند عدم استحقاق معنى الاسلام بحكم الاصل لا يبقى الحكم في الحقيقة  
 معلوم بتمام تمام الزكوة والله العالم **الفاصل** اذا ادعى في يمينه انه لا وارث له الا بينة انما  
 وقام بينة فان كانت كاملة بالبحر والاطلاع على احوال الملبس المتبادر عنه عند دارت اخرها  
 فلم يسم اليه نصف الميراث فيضمن ولو لم تكن كاملة كان علم انما البينة اهلا للاطلاع على الميراث  
 وان ثبتت باحصاء الوارث فيها او لم تشهد بذلك وان كانت من اهل الجيرة بها رجا التسليم  
 بحيث لا يجرى الوارث مستقيصا حجة وكان وارث يظهر رجسليم الى الحاضر فيضمن نصفه  
 او استينافا هذه الحكم فدل عليه من في كونه غير اشارة او تبين على الخلاف فيمنع ما لا الاول عند  
 حراز الوارث الاصل في نفى الوارث قبل الغنم ان الوارث لا يضمن في ما عدا الحاضر لثبته عند  
 رجوع الانتفاء في العلم بل يكفي لحكم بنقص الشهادة والهم كونه اهل الجيرة مع الشهادة بالاحراز  
 او بنقص نفسه كونه وارثا فيعلم على وجه حصوله من الايمان والدليل على التسليم بالبدن في  
 موضع من نظائر الحكم واول الاصله وبما ان العمل بالاصل في نفى الوارث ابتداء من غير حق  
 الاختلال والفرج والمرج بالواقع في خلا الوارث او الاقتصار على وجه العلم ايضا في تعطيل من  
 الحاضر وجوب الاختلال البينة فالحاضر في العلم بالاصل بعد الغنم الا في تفصيلا الاختلال الله

على الذين

على الذين من الغنم ساد الاقتصار على العلم ان شهد البينة الكاملة بالاختصاص الحاضر فيعلم  
 تعليلها ما سبق في قوله في عدالة البينة الداخلية الخارج عن علمه والرجح والمعارض ان لم يشهد به فالحكم  
 سلم اليه بصدقه فيضاه له من شئ من الميراثين الا ان يدعى قيام ظن الحاكم بالحق على كونه من الاول  
 حتى بعد الثالثة التضمن في قوله من البينة الكاملة التضمن مع قيامها **اما الاول**  
 فلا يفتن والاستظهار الواجب في اجتهاد في قوله في خلاف هذا نظرا عند الكيفية التي في الدخول  
 على الثالث يمكن ان يستدل عليه بان عدم الدخول واستظهار الحاضر وانما انما من حصوله  
 عند ظهور وارث اخر التسليم بدق الصانع من غير حق الغير لتحمل الصانع واللفظ للمعنى الحقيقي  
 بالتسليم مع التضمن **واما الثاني** اعني عدم التضمن مع قبل البينة الكاملة فلا يستقام  
 الجرح الحاضر عند سلطة الحاكم على الزامه بالصانع لاجل الاحتياط في مقابل الفضة للسند في  
 البينة واعلم ان ما ذكرنا في تفسير البينة الكاملة اخبرنا صاحبنا الى الاكثر من مرجع في كشف  
 اللام وهو من حق عند بعض مشايخنا قد حيث استظهر عبارة في والارثا وان المراد بالكمال  
 ان تشهد البينة بعد وارث اخر وبعد الكمال ان تشهد بعدم العلم فاسقط اعتبار كون البينة  
 اهل الجيرة والاطلاع لكونه قد حاق بالاعمال في التحقيق للاكتفاء بالشهادة بالحق مع عدم  
 الاكتفاء بالشهادة في العلم كقولنا ان ما ذكره صاحبنا في قوله في العلم بالحق والاعمال  
 لان العلم بعد الوارث غير معتبر في الشهادة ان يكفي في العلم عدم العلم بالوجود بل فيكون ان الشهادة  
 بالنفي فيكونها من اهل الجيرة في جرحه قطع القطع وانما التحقيق خلفه كذا ذكره في الثاني لان  
 الظاهر خلافه في الاشكال في الشهادة بالحق يكفي فيها عدم العلم بالخلاف قد سبق في كونه  
 وللظهور في الشهادة بالملك السابق كونه لا علم له بذلك في ثبوتات الملائكة في الارض والفرق  
 بين وبين العلم في غاية السقوط فالمراد بالكمال ان يكون ما ذكره صاحبنا في كونه اهل  
 الاطلاع والجرح ووجوب اعتبار في المقام بل في كل مقام مرجع فيه الى الشهادة بالحق في الجيرة  
 الشهادة من غير احتياط صاحب الشهادة بما لم يصبر المشهور له فان كان الى الان متساوي



الشاهد مثل الحاكم في العمل بالخال وعلم الاطلاع بما في القوم يكن وجه اعتبار الشهادة في هذا  
 اصل متبع في اكثر الامارات فلو علم بان هذا لا يعلم ان زيد ما علم غيره لم يكن احبارة محبة عليه  
 فيما يعترف به قوله **في الكلام** في ذكره في محله من ان الكمال هو ان يكون الشاهد اهل  
 للبر مع الشهادة بنفي دارت اخر وبقية العلم هو الذي شئنا عليه في تفسير الكمال فمركونه اهل  
 الخبر كما لا يكون كمالا وهذا الوجه لو كان الذي هو ان يكون له العلم وارتنا وكون الوارث  
 مختصا في ان الشهادة بالاختصاص امر زائد على اصل الشهادة وما لو كان الذي هو ان يكون  
 خاصا بان كان دارت له الحاضر سلبا تعين تفسير الكمال بكونه من اهل الخبر لا لانه اذا كان اهل الخبر  
 ولم يشهد بالاختصاص لم يكن شاهدا اصل لا ان يشهد كمالا هو قضية تفسير الكمال بالذوق  
 والحاصل ان مصب الدعوى لو كان هو اختصاص الوارث في الحاضر بعد وارتنا تعين تفسير الكمال  
 بكونها اهل الخبر فالبيان انما في مالم يتكلم مع الشهادة بالاختصاص ولو كان هو كونها  
 وارتنا بالاختصاص بان يكون اصل الوارثية اتم متعلقا للدعوى كالاختصاص فيمكن تفسير الكمال  
 بما ذكره في حق الغير الكمال على هذا التفسير ما شهد باصل كون الحاضر بلناج كونه اهل الخبر  
 والكامل ما شهد بكمال حيز في الدعوى بعد وارتنا وكون الوارث مختصا في هذا  
 في نصب الحاضر واما نصيب العائش ففي انما عزى بل في اليد نظر الى شئ كون الدار حاضرا  
 للغير وهو الملبس بالبيان عند الحاكم او اخره في يد اعدم حجة البينة لغير المدعى وان نفقت  
 بقية من غير وجهان بل في ان الشئ في محله وفي الاقوى هو الاظهر انه لا يذهب  
 عليه ان لا ينافي وجوب تدين بحكم ما الملبس على النصف الباقي من الدار لان حجة البينة  
 في مقام العلم بطلقة الخصم بالدعوى وبغيره وانما الخصم به هو القضاء والانتزاع من يد  
 واعلم ان هناك ما يناسب طرف الخلاف حتى ان التهمة الثانية تمسك بطهار الشئ في حق  
 الثاني وتمسك القاض في محله الكشف للثاني وهو ان الثاني هو الحق للدين البينة  
 له ولكل وجه لان الحق اذا كان البينة في حق استغارة على حضور وليه والولى انما هو جمع

الوارث

الوارث لا بعضهم فلا تميز لمال في اليد الى ان يفسر الوارث هو الوارث الثالث لان البينة في مقام الادلة  
 والحكم يخص من يدعي وكان في مقام العمل وجوب تدين لا تامة الكمال والجلد في الحكم  
 كما ذكره في طائفة ان الحق اذا ثبتت لميت كان ذواليد اجنبيا وجب الانتزاع من يد المدعى وهو الذي  
 ذكره في كل من القاض والارث من سهل والله العالم **النقاط** مات له امة وابنها الاخرها اما  
 الولد اولا ثم المرأة فالمراتى وللزوج نصفان وقال الزوج بل ماتت الامارة اولادها مات اولاد  
 فالمراتى نصف من يند له البينة ومع القاض يرفع عاصيا بقدر في تعارض البينات ومع عاصيا  
 لا يقضي ما حد الدعوى لان لا ميراث الا مع تحقق حيوة المورث فلا تفرق الا ان المورث الاولاد  
 وامه ويكون تركة الابن للغير وتركة الزوج بين الاخ والزوج وهذا الحكم من الاختصاص خارج  
 من حيثيات ذكره في باب الارب في مسئلة الفراء والمهدد وعليه من العلم بالاصلي عند التهمة  
 فقدم موت احد الورثين وطرح العلم الاجمالي في غير هاتين المسئلتين اعنى الفراء والمهدد عليهم  
 للغير من عاظمهم بعضهم ما يخافه ان مادحه الاختصاص وهناك انه هو صواب احتمال تقارن  
 للورثين فلو علم سبق في الجملة وشك في السابق فالمخبر هو الفقرة وهذا ان كان فيه استراحة  
 عن مخالفة العلم الاجمالي لا ان يفتقر الى الاطلاق كما انهم هنا وفي باب الميراث على من

بعبارة كيف كان فعلا ما ذكرنا وفيه للاختصاص لا يحكم بارت احل الام و  
 الابن من الاخر بعد في الفاء والاخر والزوج او النكول بان  
 خلف الزوج على عدم موت الام كمنه في هاتين  
 ترك الام نصف في كل لم يكن لها ولدا صلا  
 ويكون تركه الابن لاسباب الى هنا  
 حقه الماتر في قد وقع



الفرائع من شئ هذا الا اذا قيل ان الماتر في الفاء لا يورث في صفة غير جرح الجاني  
 مسبقا فلما لا يعمل بالفاء الجرح البينة على الفاء الصيرة والفتنة سنة











